الاستقامة

تأليف

أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

طبعة منقحة ومخرجة الأحاديث وتعتمد في تصحيحات وتضعيفات أحاديثها على أحكام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

دار ابن الجوزي
القاهرة

الاستقامة

بسم الله الرحمن الرحيم

دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
٢٠١٣

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م
رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٣١٦١
الترقيم الدولي: ٥-٢٢-٦٤٣١-٩٧٧-٩٧٨

دار ابن الجوزي
جمهورية مصر العربية - القاهرة
٥ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٦٢١
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٦٢٠
E-mail: dar_ebnelgawzy@yahoo.com

الاستقامة

لشيخ الإسلام
أبي العباس تقي الدين
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

نسخة فريدة مصححة

ضبط نصه وخرجه
حسن أبو الخير
بمكتب التبيان
للدراسات الإسلامية وتحقيق التراث

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة النشر

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم.

أمَّا بعد،

فإنَّ كتاب الاستقامة لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رحمه الله تعالى، يبيِّن فيه طريق الاستقامة والاعتدال، ومفهوم ذلك عند أهل السُّنَّة والجماعة، الطَّائفة المنصورة إلى قيام السَّاعة، ووجوب لزوم هذا الطريق؛ لأنَّه طريق الذين أنعم الله عليهم من النَّبيين والصِّديقين والشُّهداء والصَّالحين، وبه السَّعادة والفَلاح في الدنيا والآخرة، والسَّلامة والعافية في الدين والدنيا.

ويبيِّن شيخ الإسلام -رحمه الله- أنَّ الاستقامة هي متابعة الكتاب والسُّنَّة في الاعتقادات والأقوال والأفعال والعبادات، وأنَّ الكتاب والسُّنَّة قد اشتملا على جميع الهدى والخير، وأنَّ تركَ بعضِه هو الموجِب للتفرُّق والاختلاف والتَّباغض والتَّقاتل، وهو الموجِب لوقوع الضَّلال.

ويظنُّ كثيرٌ من النَّاس أَنَّ الدِّين محتاجٌ إلى أمور أخرى غير الكتاب والسُّنَّة، وأنَّه لا غِنى عنها في حياة النَّاس الدِّينيَّة والدُّنيويَّة، وهي في حقيقتها مُحْدَثات وَبِدع لم يأمر الله بها ورسولُه.

ففي **الاعتقادات وأصول الدين** يعتاض كثير من الناس فيه عن الكتاب والسُّنَّة بعلم الكلام المُحْدَث من قِبل أهل الكلام، ويتدينون به، ويعتقدون أنَّ أصول الدِّين إنَّما تُفَاد منه، وأنَّ الكتاب والسُّنة غيرُ كافيَيْنِ في الدَّلالة على الأصول.

وفي **الفقه وفروع الدِّين** يعتاض كثيرٌ من النَّاس فيه عن الكتاب والسُّنَّة بالرأي المُحْدَثِ من قِبَلِ بعض أهل الفقه، وسلكه طوائف كثيرةٌ من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم، في ظنِّهم أنَّ نصوص الكتاب والسُّنَّة غير كافِيَيْنِ في الدِّلالة على الأحكام.

وفي **العِبَادات** يعتاض كثيرٌ من النَّاس فيها عن الكتاب والسُّنَّة بالتَّصوُّفِ المُحْدَثِ من قِبل الصُّوفيَّة، حتَّى ظنَّه كثيرٌ من النَّاس أنه دين وحقٌّ، وأنَّه أحبُّ للرَّبِّ وأنفعُ للعبد، وأنَّ ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّةُ من عبادات غير كَافٍ للتقرُّب إلى الله.

وفي **الإمَارة والقِتَال** يعتاض كثيرٌ من النَّاس فيها عن الكتاب والسُّنَّة بالسِّيَاسة المُحْدَثَةِ من قِبل أهل السُّلطة، وظنَّ النَّاسُ أنه أصلح للرَّاعي والرَّعيَّة، وأنَّه ما دَلَّ الكتاب والسُّنَّةُ على شيءٍ من ذلك؛ بل تَرَكه لأهل الوِلاية يتصرَّفون كيفما يَرَوْنَ.

والحقُّ أنَّ الكتاب والسُّنَّةَ قد اشتملا على كلِّ خير في جميع هذه الأمور، وفي غيرها من أمور النَّاس، وأنَّهما لم يتركا خيرًا وصلاحًا ونفعًا إلَّا دلَّا عليه، ولا شرًّا وفسادًا وضرًّا إلَّا نهيا عنه، وعلى هذا سار السَّلف الصَّالح من أئمَّة أهل السُّنَّة في القرون المفضَّلة. ولكن لبُعد الناس عن عهد النبوة وقلَّة العالِمِين بالنصوص ودلالتها على المقاصد، ظهرت هذه المُحْدَثات التي هي من سَنَنِ الذين من قبلنا، ومن اتِّباع أهواء قوم قد ضلُّوا من قبلُ وضلُّوا كثيرًا وضلُّوا عن سواء السَّبيل، واتِّباع أهواء الَّذين لا يعلمون.

وتحت هذه القاعدة، يُعرِّف شيخ الإسلام البدعة، وتمييزها عن السُّنَّة، وما وقع من تبديل البدعة بالسُّنَّة، والعكس، من أخص الطوائف المنتسبة إلى السنة، فضلًا عن غيرهم. ويبيِّن طريقة أهل الكلام، وأهل الرَّأي، وأهل الظَّاهر، وفقهاء الحديث. ويردُّ -من وجوه- على أهل الرَّأي المُحْدَث في الفروع المولَّدة، ويثبتُ أنَّ أهل النُّصوص أقدر على الإفتاء وأنفع للمسلمين منهم.

ويبيِّن -رحمه الله- حالَ المجادِلين في آيات الله بغير سلطان وحُجَّة، ومعارضة كتاب الله بغيره من المعقولات والمُكَاشَفَات ونحوهما. وما اختَلَفَ فيه المؤمنون من الأقوال والأفعال في الأصول والفروع، وحُكم الفُرقة والتَّقاتل والتَّكفير والتَّلاعن والتَّباغض وغير ذلك، وأنَّ البدعة مقرونة بالفُرقة، والسُّنَّة مقرونة بالجماعة.

ويبيِّن حالَ المتكلِّمين من المعتزلة والأشاعرة والفقهاء في تعظيمهم للكلام وجعله قطعيًّا، وتوهينهم للفقه وجعله ظنيًّا. ويُبَيِّنُ فساد قولهم: إنَّ الفقه من باب الظُّنون، ويبين

أن غالب ما يتكلَّمون فيه من الأصول ليس بعلمٍ ولا ظنٍّ صحيح، بل ظنّ فاسد، وجهل مركَّب، واعتراف أكثر أئمة المتكلمين والفلسفة من الأولين والآخرين بأنَّ أكثر الطرائق التي سلكوها لا تفضي بهم إلى العلم واليقين.

ثم يناقش ما ذكره القُشَيْرِيُّ في رسالته عن اعتقاد مشايخ الصُّوفيَّة من أنَّهم يوافقون اعتقاد المتكلِّمين الكُلَّابِيَّة والأشعريَّة، وأنَّ الأمر بخلاف ذلك. ويبيِّن ما في الرِّسالة من الحقِّ النَّاقص والباطل، ويردُّ على ما فيها بطريقة مجملة وأخرى مفصَّلة.

ثم يناقش مسألة السَّماع المُحْدَث عند الصُّوفيَّة من خلال رسالة القُشيري، ويأتي عليها حُجَّةً حُجَّةً، ويبيِّنُ ما وقع فيها من غلطٍ ولَبْسِ الحقِّ بالباطل.

ويستطرد في الكلام عن طريقة الصُّوفيَّة فيناقش مسألة حبِّ الجمال، ثم مسألة الغَيْرة، ثم مسألة الرِّضا، ثم مسألة السُّكْرِ وأسبابه وأحكامه.

ثم يتكلَّم عن التعبُّد بالفاحشة والمنكر، وبعض صوره، واستحلال الفواحش وعقوبته.

ثم يتكلَّم عن الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وعن حكمه وشروطه، وإخلال الناس به غلوًّا وتفريطًا.

ثم الكلام عن الإكراه، وحكمه الشَّرعيّ في مسائل البيع والشِّراء والنِّكاح والطَّلاق وسائر العقود، وما إلى ذلك.

فعلى هذه المحاور يدور كتاب الاستقامة لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وهو في كلّ جانب من جوانبها يبينه غاية البيان، ويوضح طريقة الكتاب والسُّنَّة في كلّ هذا، ومبدأ حدوث البدع فيها، وسبب حدوثها، وما أوجب ذلك من اختلاف وتفرُّق وتكفير وتفسيق وتقاتل، وما على المسلم الصَّادق في هذا كلّه.

وبهذا يظهر أهمية الكتاب وأنَّه لا غنى عنه للمسلم عمومًا ولطالب العلم والحقّ خصوصًا.

والكتاب نشرَه الشيخ محمد رشاد سالم في طبعتين (١٤٠٣هـ، ١٤١١هـ)، عن نسخة مخطوطة وحيدة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٧٣ تصوف. ثم جاءت كل الطبعات بعد ذلك عن هذه الطبعة.

ومن خلال دراستي لعلم شيخ الإسلام أعلمُ بوجود تحريفات وتصحيفات في كثير من كتبه المطبوعة، ولكن ما وجدته في كتاب الاستقامة من عِظَمِ تحريف الكلام وتصحيفه شيءٌ لا يكاد يصدَّق، ومن أخطر ما رأيتُ في بعض المواضع إحالةَ الإثبات إلى نفي، والنفي إلى إثبات، وكثرة السقط والإقحام، فضلًا عن العبارات غير المستقيمة، والسياقات غير المتسقة. ففزعت من هذا الأمر واستأت منه غاية الاستياء، وهو مما دفعني إلى ضبط الكتاب وتصحيحه مما اعتراه من تحريفات وتصحيفات وتغيير وسقط وإقحام.

وضبط الكتب وتصحيحها وتقويم الألفاظ والعبارات من أشقِّ ما يكون، كما هو معروف في تحقيق النصوص، من أجل أن يكون الكتاب بقدْرِ الإمكان صورة دقيقة لما كتبه مؤلِّفه.

فهو يتطلَّب تمرُّسًا وعنايةً بكتب التراث، وكتب المؤلِّف وطريقة تأليفه وألفاظه وعباراته، ومعرفة بالخطِّ العربي وأنواعه المختلفة، بالإضافة إلى معرفة التصحيف والتحريف ومن أين يقع، وكيفية وقوع الخطأ، بالإضافة إلى نبوغِ المصحِّح علميًّا وتيقظه ونباهته وحدَّة ذكائه.

ومع هذا كله، الرجوع إلى المصادر المختلفة والمتنوِّعة لتصحيح الخطأ، وفي مقدِّمتها كتب المؤلِّف، ومصادره التي نقل منها، أو الفروع التي نقلت منه.

ويمكن تقسيم هذه المصادر بالنسبة لخضوعها في هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المجموعات الكبيرة لكتب شيخ الإسلام المشتهرة والمنتشرة، والتي تمثل جُلَّ مؤلفاته رحمه الله تعالى، وهي بمثابة مصادر كبرى، ويأتي في مقدِّمتها مما يختص بكتاب الاستقامة مجموع الفتاوى وبيان تلبيس الجهميَّة.

واعتمدتُ في مجموع الفتاوى على جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وابنه، نشرة مجمع الملك، ١٤٢٥هـ. وفي كتاب بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة، على نشرة مجمع الملك، ١٤٢٦هـ.

وهذا النوع من المصادر لم أذكره عند الضبط والتَّصحيح، إنما اكتفيتُ بالتصحيح دون العزو، خشية إثقال الكتاب بالحواشي الكثيرة عند مواضع التَّصحيح، والتي لن ينجو منها إلا القليل.

الثانية: كتب النُّقولات، سواء التي نقل منها أو نقلت عنه، فهي بمثابة مصادر جزئيَّة، وهي كثيرة جدًّا، واكتفيت بذكر بعضها في هامش الكتاب عند التَّخريج.

فأمَّا الكتب التي نقل منها فهي عبارة عن: دواوين الحديث النَّبويِّ، وكتب السُّنَّة لأئمة أهل السُّنَّة، وإن كان يظهر -من الرجوع إلى هذه المصادر- أن أغلب ما ذكره شيخ الإسلام هو من محفوظاته.

ويبقى نوع آخر، وهي الكتب التي نقل منها شيخ الإسلام ليردَّ عليها؛ كالرِّسالة القُشيريَّة.

وأما الكتب التي نقلت من كتاب الاستقامة فهي كثيرة، منذ حياة المؤلِّف إلى يومنا هذا، وهذه لم أعبأ بها كثيرًا إلَّا ما كان من نقل أصحابه أو العلماء الكبار.

وعلى كل الأحوال، فسيجد القارئ غالب هذه المصادر مبثوثًا في هامش الكتاب، ومعها فروق الكلمات بينها وبين نص الكتاب.

الثالثة: نوع آخر من المصادر غير هَذَيْنِ، وهي بمثابة مصادر عموم، وهي الكتب التي استغرقت أجزاء كبيرة من الكتاب، وكانت مطابقة لها، أو أقرب ما تكون إليها. كأن تكون نسخة أخرى اسْتُلَّتْ من بعض أجزاء الكتاب، أو تكون كتابًا نقل مؤلِّفُه أجزاءً من كتاب الاستقامة.

وبفضل من الله عز وجل تمكَّنت في هذا القسم من العثور على عدة مصادر استغرقت معظم أجزاء الكتاب، فكانت بمثابة نسخ أخرى للنُّسخة المخطوطة الوحيدة التي اعتمد عليها المحقق.

وسأذكر هنا هذه المصادر بتدرُّج موضوعات الكتاب:

- فصل في شمول النُّصوص للأحكام، بجامع المسائل لشيخ الإسلام، جمع محمد عزيز شمس (٢/ ٢٧٢- ٢٩٠)، دار عالم الفوائد، مكة ١٣٢٢هـ.

- فصل في أعلام الموقعين لابن القيم (٣/ ٩٠- ١٢٧)، دار ابن الجوزي، السعودية ١٤٢٣هـ. (١/ ٢٨٤- ٣٠٢)، دار الحديث، القاهرة ١٤١٤هـ.

- قواعد وجوب الاستقامة والاعتدال للطُّوفي، بأقاويل الثِّقات لمرعي بن يوسف الكرمي ص(٧٧- ٧٩، ١١٠، ٢٠٠- ٢٠٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ. ولوامع

الأنوار البهية لشمس الدين السّفاريني (١/ ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٤)، مؤسسة الخفاقين، دمشق ١٤٠٢هـ.

- المناظرة التي عقدها ابن القيم -رحمه الله- في الجواب عن الفُتيا الواردة في السَّماع سنة ٧٤٠هـ، وهي منشورة في كتاب: الكلام على مسألة السَّماع لابن القيم، ص(٢٣٣- ٤٤٨)، طبعة دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

- فصل في محبَّة الجمال، بمجموع الفتاوى (٢٢/ ١٢٤- ١٣٢).

- الباب الثاني والعشرون في غَيْرَةِ المحبِّين على أحبابهم، من كتاب روضة المحبِّين ونزهة المشتاقين لابن القيم ص(٢٩٤- ٣١٥)، دار النبلاء، بيروت.

- منزلة الغَيْرَةِ، من كتاب مدارج السَّالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين لابن القيم (٣/ ٤٤- ٤٨)، دار الكتب العلمية. دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٦هـ. دار الحديث، القاهرة ١٤١٦هـ.

- فتوى شيخ الإسلام عمَّا ذكره القشيري في باب الرِّضا عن الشيخ أبي سليمان الدَّاراني، بمجموع الفتاوى (١٠/ ٦٧٨- ٧١٩).

- الباب الثاني عشر في سكرة العُشَّاق، والباب الثالث عشر في أنَّ اللَّذة تابعة للمحبَّة في الكمال والنُّقصان، من كتاب روضة المحبِّين ونزهة المشتاقين لابن القيم ص(١٤٩- ١٦٤).

- باب السُّكْرِ، بمدارج السَّالكين (٣/ ٣١٨- ٣٢٣)، (٣/ ٢٨٣- ٢٨٨).

- فصل في الفناء، بمجموع الفتاوى (١٠/ ٣٣٧- ٣٤٣، ٢١٨- ٢٢٣).

- فصل في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، بمجموع الفتاوى (٢٨/ ١٢١- ١٧٨).

- كتاب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر لشيخ الإسلام، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٣٩٦هـ.

- جزء من فُتيا عن القدر، بمجموع الفتاوى (٨/ ٥٠١- ٥٠٤).

- جزء من فُتيا التتار، بمجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٣٦- ٥٤٠)

- مسألة في معنى قوله: من قُتِلَ دون ماله فهو شهيد، بجامع المسائل (٤/ ٢٢٩-٢٣٤).

مع العلم بأنَّ النُّسخة المخطوطة الوحيدة للكتاب مليئة بالأخطاء اللُّغوية والنَّحْوية والنَّقص في كثير من المواضع يصل أحيانًا إلى سطر كامل، مع كون الناسخ قليلَ العلم وسيئًا في النَّقل، كما ذكر ذلك المحقق، وقد أصاب -رحمه الله- في كثير مما استظهره من كلمات وعبارات، ولكن فاته الكثير، عانيت في استظهاره وتصحيحه وضبطه.

وقد أحسن أيضًا -رحمه الله- بذكر الكلمات التي أشكلت عليه ولم يهتدِ إلى صوابها، أو تردد فيها، وقد ذكر أنه تعمد التنبيه إليها في الحاشية ليتبين للقارئ ما في النُّسخة من نقص وتحريف، وهذا مما ساعدني في إعادة الكلام إلى أصله والوصول إلى صحَّته، بعد إصلاحه.

وقد نشر الشيخ عبد العزيز آل عبد اللطيف -حفظه الله تعالى- بحثًا يتضمَّن تصويبات واستدراكات على ما أثبته المحقق من تعديلات وتعليقات، وقد استفدت منه في تصحيح الكتاب.

وطريقة التصحيح المتبعة لتقويم اللَّفظ أو العبارة، دون المساس بالنَّص الأصلي، وإنَّما بتصحيح ما أخطأ فيه النَّاسخ، أو ما أضافه المحقق، وهذا يكون بحذفه غالبًا، وفي أضيق الأحوال بإضافة ما تبين من المصادر سقوطه، وذلك بين قوسين ( )؛ للتمييز بينها وبين إضافات المحقق -رحمه الله- التي كانت بين معقوفتين [ ].

وقد استطعت -بفضل من الله عز وجل- أن أصحِّحَ كلَّ ما وقفت عليه، وتبيَّن لي خطؤه برجوعي إلى المصادر، وما لم أتمكن من تصحيحه لعدم عثوري على مصدر له، تركته على حالته مع ما فيه من إشكال في السِّياق، لعلَّ يأتي من يستطيع أن يصححه بنسخة أخرى لهذا الكتاب الجليل، أو مصدر له، مع كون المعنى الذي أراده المؤلف واضحًا في الجملة.

وهناك فقرات وجدتها في بعض المصادر وهي غير موجودة في نص الكتاب، ولم أضفها، لاعتبارات ليس هنا موضع ذكرها، وكذلك يوجد بالمصادر ترتيب لبعض الجمل والكلمات مخالف لما في نص الكتاب ولم آخذ به أيضًا.

وهناك أيضًا عدَّة فقرات في النص في غير موضعها، أو ربما يتقدَّمها خَرْمٌ، **يظهر ذلك**

من تباين موضوعها لموضعها في النَّصّ، وأبقيتها على حالتها، دون ترتيب أو إضافة، وسيدركها القارئ المُتَمَعِّن.

هذا، وليُعلم أنه ما من خطأ أصلحته، ولا تغيير أدخلته، إلَّا وله ما يعضده في المصادر المشار إليها آنفًا، ولكنى تركتُ ذكره في الحاشية لعدم إثقال الكتاب فيخرج عن مقصوده، وكذلك أعرضت عن المناقشة والأخذ والرَّدِّ؛ لجلالة الكتاب ومؤلِّفه ومحقِّقه رحمهما الله تعالى.

ولو صنعتُ مثل هذه الأمور في الحاشية لتضخم الكتاب بصورة فجَّة، وآل غير ممتع، ولا مُشْرَف، فضلًا عن خروجه عن طريقة العلم والتأدب بآدابه، فالقصدَ القصدَ تبلُغُوا.

ومن الأمور التي ينبغي التنبيه عليها أيضًا، أن كثيرًا ممن ينقل عن كتب شيخ الإسلام -رحمه الله- ينقل النصوص، أو الفقرات، أو الجمل، ويقوم بحذف العلامات التي وضعها المحقق للإشارة إلى زياداته؛ كالمعقوفتين والقوسين ونحوهما، فيسوِّي الناقلُ الكلامَ، ويظنُّه بعد ذلك القارئ أنه من كلام شيخ الإسلام تقي الدين، بل ويصبح في حكم المتواتر عنه، وهو منه بَرَاء.

بل والأعظم من ذلك أن طبعات كتاب الاستقامة التالية لطبعة الشيخ محمد رشاد سالم رحمه الله، قد قام ناشروها بحذف هذه العلامات كلها، مع الإبقاء على الكلام الذي بداخلها، دون أدنى إشارة إلى ذلك، أو حتى إلى أن الكتاب في الأصل مأخوذ من نشرة الشيخ محمد رشاد سالم. فنسبوا إلى شيخ الإسلام ما ليس بكلامه، هداهم الله تعالى.

ومما اعتنيتُ به جدًّا ضبط الأعلام ضبطَ قلم، فلم أترك عَلَمًا من الأعلام التي ربما يُشكل نطقها على القارئ أو المتكلِّم إلا وضبطته، وذلك بالرجوع إلى كتب الرِّجال المَعْنِيَّة بهذا الشَّأن.

وكذلك اعتنيتُ بإشكال ما يُشْكِل من الألفاظ، واختياري لهذه الطريقة الوسط هو الأنسب، فإنَّ ترك الشكل مطلقًا مظنَّة وقوع الخطأ في القراءة والنُّطق، وهو أمر له تأثير سيئ على تصوُّر القارئ وفهمه، وإشْكَال كلِّ الكلام تجهيل للقارئ، وتسهيل مخلٌّ، مؤثر أيضًا على نفسيَّة القُرَّاء وعقليَّتهم.

ومن الأمور التي اعتنيتُ بها كذلك تفقير النصِّ، بجعله في فقرات تساعد على الفهم،

واستخدام علامات التَّرقيم المناسبة، بما استقر عليه الأمر عند أهل الشَّأن، وإن كان لي فيها وجهة ليس هنا موضع ذكرها.

وأما تخريج الأحاديث والآثار والنقولات، فبفضل من الله عز وجل لم أترك من ذلك شيئًا إلَّا وخرَّجته؛ وذلك سعيًا لضبط النَّصِّ، كما تقدَّم في الكلام عن المصادر.

ولم أتوسَّع في مصادر التَّخريج إلا حيث يخدم نصَّ الكتاب، باستقصاء المصدر المناسب لكلام المؤلِّف، وفي هذا فائدة عظيمة في معرفة طريقة علم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

وما كان من حكم على الأحاديث والآثار فأشرت إليه إشارة موجزة من كلام علماء الحديث المتقدِّمين، أو المحقِّقين من المتأخِّرين، فهو اللَّائق بكتاب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

ومع تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، أكملت كتابة محل الشاهد منهما في المواضع المختلفة، بعد أن كان متروكًا اختصارًا.

وهناك أمور أخرى سيراها القارئ مما صنعته في هذا الكتاب.

رحم الله شيخ الإسلام تقي الدين رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته، ونفعنا الله بعلمه، ورزقنا فهمَه، وحسنَ اعتقاده واتباعه للسُّنَّة.

وصلَّى اللهُ على محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

كتبه

حسن أبو الخير

القاهرة، ليلة الاثنين، الحادي عشر من شهر صفر، عام ١٤٣٤هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه توفيقي

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا.

قاعدة في وجوب الاستقامة والاعتدال ومتابعة الكتاب والسنة، في باب أسماء الله، وصفاته، وتوحيده، بالقول والاعتقاد.

وبيان اشتمال الكتاب والسُّنَّة على جميع الهُدى، وأن التفرُّق والضلال إنما حصل بترك بعضه.

والتنبيه على جميع البدع المقابلة في ذلك بالزيادة في النفي والإثبات، ومبدأ حدوثها، وما وقع في ذلك من الأسماء المجملة، والاختلاف والافتراق، الذي أوجب تكفير بعض هؤلاء المختلِفين بعضهم لبعض؛ وذلك بسبب ترك بعض الحقِّ، وأخذ بعض الباطل، وكتمان الحقِّ، ولَبْسِ الحقِّ بالباطل.

فصل

الرأي المُحْدَث في الأصول: وهو الكلام المُحْدَث، وفي الفروع: وهو الرأي المُحْدَث في الفقه، والتعبّد المُحْدَث: كالتصوُّف المُحْدَث، والسِّياسة المُحْدَثة.

يظنُّ طوائف من الناس أن الدِّين محتاج إلى ذلك، لا سيما كل طائفة في طريقها، وليس الأمر كذلك، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [سورة المائدة: ٣].

إلى غير ذلك من النصوص التي دلَّتْ على أنَّ الرسول عرَّفَ الأمةَ جميعَ ما يحتاجون إليه من دينهم.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [سورة التوبة: ١١٥].

وقال ﷺ: «**تركتُكم على البَيْضَاءِ لَيْلُها كنهارِها، لا يَزِيغُ بعدي إلّا هالِكٌ**»(١).

وقال ﷺ: «**إنَّه من يَعِشْ منكم بعدي فَسَيَرَى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المَهْدِيِّينَ من بعدي، تمسَّكُوا بها وعَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ**»(٢). فلولا أن سنَّتَه وسنةَ الخلفاء الراشدين تَسَعُ المؤمن وتكفيه عند الاختلاف الكثير لم يَجُز الأمر بذلك.

وكان يقول في خطبته: «**شَرُّ الأمورِ مُحْدَثَاتُها، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**»(٣).

وكان ابن مسعود يخطب بنحو ذلك كل خميس، ويقول: إنَّكم ستُحدِثون ويُحْدَثُ لكم(٤).

وقد قررنا في القواعد؛ في **قاعدة السُّنَّة والبدعة**: أن البدعة هي الدين الذي لم يأمر الله به ورسوله، فمن دان دينًا لم يأمر الله ورسوله به فهو مبتدِع بذلك، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [سورة الشورى: ٢١].

ولا ريب أن هذا يُشكِل على كثير من الناس لعدم علمهم بالنصوص ودلالتها على المقاصد، ولعدم علمهم بما أُحْدِثَ من الرأي والعمل، وكيف يُردُّ ذلك إلى السُّنَّة، كما قال عمر بن الخطَّاب: رُدُّوا الجهالات إلى السُّنَّة(٥).

---

(١) أحمد (١٧١٨٢)، ابن ماجة (٤٣)، الحاكم (٣٣١). عن العِرْبَاض بن سَارِيَة.

(٢) أحمد (١٧١٨٤)، أبو داود (٤٦٠٧)، الترمذي (٢٦٧٦)، ابن ماجة (٤٢)، الدارمي (٩٥)، الحاكم (٣٢٩). عن العرباض بن سارية. وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح ليس له علة.

(٣) أحمد (١٤٣٧٣)، مسلم (٨٦٧)، النسائى (١٥٧٨)، ابن ماجه (٤٥). عن جابر.

(٤) الدارمي (١٧٤)، السنة للمروزي ص(٢٩)، الإبانة الكبرى لابن بطة (١/ ٣٢٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٨٦). وصححه ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ١٣٢).

(٥) سنن سعيد بن منصور (١٣٢٦)، البيهقي (١٥٥٤٥). والأول منقطع، والثاني ضعيف مع إرساله.

وقد تكلَّم الناسُ على أصناف ذلك، كما بيَّن طوائف استغناء الدين عن **الكلام المُحْدَث**، وأنَّ الله قد بيَّن في كتابه بالأمثال المضروبة من الدلائل ما هو أعظم منفعة مما يُحدِثُه هؤلاء، وأن ما يذكرونه من الأدلة فهي مندرجةٌ فيما ذكره الله تعالى.

حتى إنَّ الأشعريَّ نفسَه وأمثالَه قد بيَّنوا طريقةَ السَّلَفِ في أصول الدين، واستغناءها عن الطريقة الكلامية؛ كطريقة الأعراض ونحوها، وأن القرآن نَبَّهَ على الأدلة، ليس دلالته -كما يظنُّه بعضُ أهل الكلام- من جهة الخبر فقط.

وأين هذا من أهل الكلام الذين يقولون: إن الكتاب والسنة لا يدُلَّان على أصول الدين بحال، وأن أصول الدين تستفاد بقياس العقل المعلوم من غيرهما؟

وكذلك الأمور العملية التي يتكلَّم فيها الفقهاء، فإن من الناس من يقول: إن القياس يُحتاج إليه في معظم الشريعة لقلَّة النصوص الدالَّة على الأحكام الشرعية، كما يقول ذلك أبو المعالي وأمثاله من الفقهاء، مع انتسابهم إلى مذهب الشافعي ونحوه من فقهاء الحديث.

فكيف بمن كان من **أهل رأي** الكوفة ونحوهم؟ فإنه عندهم لا يثبت من الفقه بالنصوص إلا أقلُّ من ذلك، وإنما العمدة على الرأي والقياس، حتى إن الخراسانيين من أصحاب الشافعي -بسبب مخالطتهم [لهم]- غلَب عليهم استعمال الرأي وقلَّة المعرفة بالنصوص.

وبإزاء هؤلاء **أهل الظاهر** -كابن حزم ونحوه- ممَّن يدَّعي أن النصوص تستوعب جميع الحوادث بالأسماء اللغوية، التي لا تحتاج إلى استنباط واستخراج أكثر من جمع النصوص، حتى تنفي دلالةَ فحوى الخطاب وتثبته في معنى الأصل، ونحو ذلك من المواضع التي يدلُّ فيها اللفظ الخاص على المعنى العام.

والتوسُّط في ذلك طريقة فقهاء الحديث، وهي إثبات النصوص والآثار الصحابية على جمهور الحوادث، وما خرج عن ذلك كان في معنى الأصل، فيستعملون قياس العلَّة، والقياس في معنى الأصل، وفحوى الخطاب؛ إذ ذلك من جملة دلالات اللفظ.

وأيضًا، فالرأي كثيرًا ما يكون في تحقيق المناط الذي لا خلاف بين الناس في استعمال الرأي والقياس فيه؛ فإن الله أمر بالعدل في الحكم، والعدل قد يُعرف بالرأي وقد يُعرف بالنصّ.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**إذا اجْتَهَدَ الحَاكِمُ فأصابَ فله أجران، وإذا اجتهدَ فأخطأ فله أجْرٌ**»[١].

إذ الحاكم مقصوده الحكم بالعدل بحسب الإمكان، فحيث تعذَّرَ العدلُ الحقيقيُّ -للتعذُّر أو التعسُّر في علمه أو عمله- كان الواجب ما كان به أشبه وأمثل، وهو العدل المقدور.

وهذا باب واسع في الحكم في الدماء والأموال، وغير ذلك من أنواع القضاء، وفيها يجتهد القضاة.

ونعلم أن عليًّا رضي الله عنه كان أقضى من غيره بما أُفهم من ذلك، مع أن سماع النصوص مشترك بينه وبين غيره.

وإنما ظنَّ كثيرٌ من الناس الحاجة إلى الرأي المُحْدَث؛ لأنهم يجدون مسائل كثيرة وفروعًا عظيمة لا يمكنهم إدخالها تحت النصوص، كما يوجد في فروع من ولَّد الفروع، من فقهاء الكوفة ومن أخذ عنهم.

وجواب هذا من وجوه:

أحدها: أنَّ كثيرًا من تلك الفروع المولَّدة المقدَّرة التي لا تقع أصلًا، وما كان كذلك لم يجب أن تدلَّ عليه النصوص. ومن تدبَّر ما فرَّعه المولِّدون من الفروع في باب: الوصايا والطلاق والأَيْمان، وغير ذلك -عَلِم صحةَ هذا.

الوجه الثاني: أن تكون تلك الفروع والمسائل مبنية على أصول فاسدة، فمن عرف السنة بيَّن حكم ذلك الأصل، فسقطت تلك الفروع المولَّدة كلُّها.

وهذا كما فرَّعه صاحب «الجامع الكبير»، فإن غالب فروعه كما بَلَغَنا عن الإمام أبي محمد المقدسي أنه كان يقول: مَثَلُه مَثَلُ مَن بَنى دارًا حسنةً على أساس مغصوب، فلما جاء صاحبُ الأساس ونازعه في الأساس وقلعه انهدمت تلك الدار.

وذلك كالفروع العظيمة المذكورة في **كتاب الأَيْمَان**، وبناها على ما كان المفرِّع يعتقده من مذهب أهل النحو الكوفيين.

---

(١) البخاري (٧٣٥٢)، مسلم (١٧١٦). عن عمرو بن العاص، بلفظ: إذا حكم الحاكم.

فإنَّ **أصل باب الأَيْمَان**: الرجوع إلى نيَّة الحالف وقصده، ثم إلى القرائن الحالية الدالة على قصده؛ كسبب اليمين وما هيَّجها، ثم إلى العرف الذي من عادته التكلُّم به سواء كان موافقًا للغة العربية أو مخالفًا لها.

فإنَّ الأَيْمان وغيرها من كلام الناس بعضهم لبعض في المعاملات والمراسلات والمصنَّفات وغيرها -تجمعُها كلها دلالة اللفظ على قصد المتكلِّم ومراده، وذلك متنوِّع بتنوُّع اللغات والعادات.

وتختلف الدلالة بالقرائن الحالية والمقالية.

ثم إنما يستدل على مقصود الرجل إذا لم يُعرف، فإذا أمكن [العلم] بمقصوده يقينًا لم يكن بنا حاجةٌ إلى الشكِّ.

لكن من الأمور ما لا تُقبل من قائله إرادة تخالف الظاهر، كما إذا تعلَّق به حقوق العباد كما في الأقارير ونحوها، وهذا مقرَّر في موضعه، وليس الغرض هنا إلا التمثيل.

وإذا كان هذا أصل الأَيْمَان، فيقال لذلك المفرِّع: إذا كان هذا أصل قصده، الذي هو في أكثر المواضع يخالف مقتضى ما ذكرتَه من الجواب، وينظر إلى القرائن الحالية، ومعها لا تستقيم عامة الأجوبة.

وإذا عُدِم ذلك وله عُرفٌ وعادةٌ يتكلَّم بها، وغالب عادات الناس لا ينبني على المقاييس التي وضعتها أنت، فإذًا جواب الحالفين بمثلِ ما أجبتَهم به ليس هو من الشريعة في غالب المواضع.

ولا يحتاج باب الأَيْمان إلى تفريع، إذ هذه الأصول الثلاثة تضبطُه ضبطًا حسنًا، لكن لا بُدَّ أن يكون المفتي ممن يُحْسِن أن يضع الحوادث على القواعد وينزِّلها عليها.

وكذلك ما فرَّعوه في **باب الحُكْم والسياسة وغيرها**، عامة ذلك مبني على أصول فاسدة مخالفة للشريعة، وهذا والله أعلم من معنى قول ابن مسعود: إنكم ستُحدِثون ويُحْدَث لكم(١). ولهذا تكثُر هذه الفروع وتنتشر حتى لا تضبطها قاعدة؛ لأنها ليست موافقة للشريعة.

(١) تقدم تخريجه.

فأمَّا الشريعة فإنها كما قال النبي ﷺ: «**بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ**»[(١)]. والكلمة الجامعة هي: القضية الكلية، والقاعدة العامة، التي بُعث بها نبيُّنا ﷺ، فمن فَهِم كَلِمَه الجوامع، علم اشتمالها لعامة الفروع وانضباطها بها، والله أعلم.

الوجه الثالث: أن النصوص دالَّةٌ على عامَّة الفروع الواقعة، كما يعرفه من يتحرَّى ذلك ويقصد الإفتاء بموجب الكتاب والسنة ودلالتها، وهذا يعرِفُه من يتأمَّل، كمن يُفتي في اليوم بمائة فُتيا أو مائتين أو ثلاثمائة، وأكثر، أو أقل، وأنا قد جرَّبت ذلك.

ومن تدبَّر ذلك رأى أهلَ النصوص دائمًا أقدرَ على الإفتاء وأنفع للمسلمين في ذلك من أهل الرأي المُحْدَث؛ فإنَّ الذى رأيناه دائمًا أن أهل رأي الكوفة من أقلِّ الناس علمًا بالفُتيا وأقلهم منفعة للمسلمين، مع كثرة عددهم وما لهم من سلطان وكثرة بما يتناولونه من الأموال الوقفية والسلطانية وغير ذلك، ثم إنهم في الفتوى من أقلِّ الناس منفعة، قلَّ أن يجيبوا فيها، وإن أجابوا فقلَّ أن يجيبوا بجواب شافٍ، وأما كونهم يجيبون بحجَّة فهم من أبعد الناس عن ذلك.

وسبب هذا أن الأعمال الواقعة يحتاج المسلمون [فيها] إلى معرفة بالنصوص. ثم إنَّ لهم أصولًا كثيرة تخالف النصوص، والذي عندهم من الفروع التي لا توجد عند غيرهم، فهي مع ما فيها من المخالفة للنصوص -التي لم يخالفها أحد من الفقهاء أكثر منهم- عامَّتُها: إمَّا فروع مقدَّرة غير واقعة، وإما فروع متقررة على أصول فاسدة، فإذا أرادوا أن يجيبوا بمقتضاها رأوا ما في ذلك من الفساد وإنكار قلوب المؤمنين عليهم فأمسكوا.

لكن أعظم المهم في هذا الباب وغيره تمييز السنة من البدعة؛ إذ السُّنَّةُ ما أمر به الشارع، والبدعةُ ما لم يَشْرَعه من الدين، فإن هذا الباب كثُر فيه اضطراب الناس في الأصول والفروع، حيث يزعم كلُّ فريق أن طريقه هو السُّنَّة، وطريق مخالفه هو البدعة، ثم إنه يحكم على مخالفه بحكم المبتدِع، فيقوم من ذلك من الشَّرِّ ما لا يحصيه إلا الله.

وأوَّلُ من ضلَّ في ذلك هم الخوارج المارقون، حيث حكموا لنفوسهم بأنهم المتمسِّكون بكتاب الله وسنته، وأنَّ عليًّا ومعاوية والعسكَرَيْن هم أهلُ المعصية والبدعة، فاستحلُّوا ما استحلُّوه من المسلمين.

---

(١) البخاري (٢٩٧٧)، مسلم (٥٢٣). عن أبي هريرة.

وليس المقصودُ هنا ذكر البدع الظاهرة التي تظهرُ للعامَّة أنها بدعة؛ كبدعة الخوارج والروافض ونحو ذلك، لكن المقصود التنبيه على ما وقع من ذلك في أخصّ الطوائف بالسُّنة وأعظمهم انتحالًا لها؛ كالمنتسبين إلى الحديث؛ مثل: مالك والشافعي وأحمد، فإنه لا ريب أن هؤلاء أعظم اتّباعًا للسُّنَّة وذمًّا للبدعة من غيرهم.

والأئمة؛ كمالك وأحمد وابن المبارك وحمّاد بن زيد والأوزاعي وغيرهم يذكرون من ذمِّ المبتدعة وهجرانهم وعقوبتهم ما شاء الله تعالى.

وهذه الأقوال سمعها طوائف ممن اتَّبعهم وقلَّدهم ثم إنهم [يخْلِطون] في مواضع كثيرة السُّنة والبدعة، حتى قد يبدِّلون الأمر، فيجعلون البدعة التي ذمَّها أولئك هي السُّنة، والسُّنة التي حمدها أولئك هي البدعة، ويحكمون بموجب ذلك، حتى يقعوا في البدع والمعاداة لطريق أئمتهم السُّنية، وفي الحب والموالاة لطريق المبتدِعة التي أمر أئمتُهم بعقوبتهم، ويلزمهم تكفير أئمتهم ولعنهم والبراءة منهم، وقد يلعنون المبتدِعة وتكون اللعنة واقعة عليهم أنفسهم، ضد ما يقع على المؤمن، كما قال النبي ﷺ: «**ألا تَرَوْن كيف يَصْرِفُ اللهُ عنّي سَبَّ قُرَيْشٍ يَسُبُّون مُذَمَّمًا وأنا مُحَمَّدٌ**»[(١)].

وهؤلاء بالعكس يسبُّون المبتدِعة يعنون غيرَهم، ويكونون هم المبتدِعة، كالذي يلعن الظالمين ويكون هو الظالم أو أحد الظالمين، وهذا كلُّه من باب قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [سورة فاطر: ٨].

واعتبر ذلك بأمور:

أحدها: أنَّ كلام مالك في ذَمِّ المبتدعة وهجرهم وعقوبتهم كثير، ومن أعظمهم عنده الجهمية، الذين يقولون: إن الله ليس فوق العرش، وإن الله لم يتكلَّم بالقرآن كله، وإنه لا يُرى، كما وردت به السنة، وينفون نحو ذلك من الصفات.

ثم إنه كثير في المتأخِّرين من أصحابه من ينكر هذه الأمور، كما ينكرها فروع الجهمية، ويجعل ذلك هو السنة، ويجعل القول الذي يخالفها -وهو قول مالك وسائر أئمة السُّنة- هو البدعة، ثم إنه مع ذلك يعتقد في أهل البدعة ما قاله مالك، فبدَّل هؤلاء الدين فصاروا يطعنون في أهل السنة.

---

(١) البخاري (٣٥٣٣). عن أبي هريرة.

الثاني: أنَّ الشافعيَّ من أعظم الناس ذَمًّا لأهل الكلام ولأهل التَّغْبِير، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البدعة الخارجة عن السنة.

ثم إن كثيرًا من أصحابه عكسوا الأمر، حتى جعلوا الكلامَ الذي ذمَّه الشافعيُّ هو السُّنَّةَ وأصولَ الدين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتاب والسنة الذي مدحه الشافعي هو البدعة التي يُعاقب أهلُها.

الثالث: أنَّ الإمام أحمد في أمره باتِّباع السنة، ومعرفته بها، ولزومه لها، ونهيه عن البدع، وذمِّه لها ولأهلها، وعقوبته لأهلها -بالحال التي لا تَخفى.

ثم إن كثيرًا مما نصَّ هو على أنه من البدع التي يُذَمُّ أهلُها، صار بعضُ أتباعه يعتقد أن ذلك من السنة، وأن الذي يُذمُّ مَن خالف ذلك.

مثل كلامه في مسألة القرآن في مواضع؛ منها: تبديعُه لمن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق. وتجهيمه لمن قال: مخلوق.

ثم إنَّ من أصحابه من جعل ما بدَّعه الإمام أحمد هو السُّنة، فتراهم يحكمون على ما هو من صفات العبد -كألفاظهم وأصواتهم وغير ذلك- بأنه غير مخلوق، بل يقولون: هو قديم، ثم إنهم يبدِّعون من لا يقول بذلك، ويحكمون في هؤلاء بما قاله أحمد في المبتدِعة، وهو فيهم.

وكذلك ما أثبته أحمد من الصفات التي جاءت بها الآثارُ واتَّفقَ عليها السلف؛ كالصفات الفعلية من: الاستواء والنزول والمجيء والتكلُّم إذا شاء وغير ذلك. فينكرون ذلك بزعم أن الحودث لا تَحُلُّ به، ويجعلون ذلك بدعة، ويحكمون على أصحابه بما حكم به أحمد في أهل البدع، وهم من أهل البدعة الذين ذمَّهم أحمد، لا أولئك. ونظائر هذا كثيرة.

بل قد يُحكى عن واحد من أئمتهم إجماع المسلمين على أن الحوادث لا تَحُلُّ بذاته، لينفي بذلك ما نصَّ أحمد وسائر الأئمة عليه من أنه يتكلَّم إذا شاء، ومن هذه الأفعال المتعلِّقة بمشيئته.

ومعلوم أن نقل الإجماع على خلاف نصوصه ونصوص الأئمة من أبلَغ ما يكون، وهذا كنقل غير واحد من المصنِّفين في العلم إجماع المسلمين على خلاف نصوص الرسول، وهذه المواضع من ذلك أيضًا؛ فإن نصوص أحمد والأئمة مطابقة لنصوص الرسول ﷺ.

فصل

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة غافر: ٣٥].

بعد قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ وَيَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة غافر: ٣٠ - ٣٤]. يُخوِّفهم بمثل عقوبات الله في الدنيا للأمم الكافرة قبلهم، وخوّفهم بما يكون يوم القيامة.

وهذا فيه بيان إخباره بيوم القيامة، وهو ممَّن آمن بموسى، كما قد قررناه في غير هذا الموضع: أن جميع الرسل أخبرت بيوم القيامة. خلاف ما تزعم طوائف من الفلاسفة وأهل الكلام: أن المعاد الجسماني لم يخبر به إلَّا محمد وعيسى، ونحو ذلك.

ثم قال المؤمن: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة غافر: ٣٤]. لأن الرَّيْب عدم العلم، وهذه حال أهل الضلال.

وقال هناك: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [سورة غافر: ٣٥]. لأنه أخبر بجدالهم في آيات الله بغير سلطان أتاهم، وهذه حال المتكلِّمين بغير علم لطلب العلو والفساد. كما قال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة غافر: ٥٦].

ولهذا قال في هؤلاء المجادلين: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [سورة غافر: ٣٥]. أي: كَبُر مقتُهم، أو كَبُر هذا المقت، أو كَبُر هذا الجدال أو هذا الفعل - مقتًا، أي: ممقوتًا.

كما قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [سورة الكهف: ٥]. وكما قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف: ٥٠].

فإن المخصوص بالمدح والذمّ في هذا الباب كثيرًا ما يكون مضمرًا إذا تقدَّم ما يعود الضمير إليه، كما تقول: نعم رجلًا زيدٌ، والمدح يراد به الرجل، ونعم رجلًا، وزيدٌ نعم رجلًا.

والمَقْتُ يُراد به نفس المقت، ويراد به الممقوت، كما في الخلق ونظائره.

ومِثْلُه قولُه: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة الصف: ٢-٣]. أي: كَبُر ممقوتًا، أي: كَبُر مقتُه مقتًا.

والمَقْتُ: البُغْضُ الشديد، وهو من جنس الغضب المناسب لحال هؤلاء، كما قال في اليهود: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة النساء: ١٥٥].

وقد وصفهم بنحوٍ مما وصف عدوَّهم فرعون في قوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾﴾ [سورة الإسراء: ٤]. فوصفهم بالفساد في الأرض والعلو، كما أن ﴿فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص: ٤]. وختم السورة بقوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [سورة القصص: ٨٣].

وهذا مما يُبيِّن أن قولَه: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ [سورة غافر ٣٥]. مبتدأٌ، ليس بدلًا من قوله: ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [سورة غافر: ٣٤]. فإنه سبحانه وصف هؤلاء بغير ما وصف هؤلاء.

ويؤيِّد هذا أنه ابتداءً قد قال في الأخرى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾. وقال قبل هذه الآية: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

وقد يقال: يُمكن اجتماع الوَصْفَيْنِ: الرَّيْب، والجدل بغير علم. كما هو الواقع في طوائف كثيرة، كما يجتمع الغضب والضلال.

وقد يقال: الآية تحتمل الوقف وتحتمل الابتداء، وقد يكون هذا قراءتَيْنِ، فَتَسُوغ كلٌّ منهما، ويكون له وصف صحيح، كما في نظائره.

وفي الحديث الذي رواه الترمذي عن الحارثِ عن عليٍّ عن النبي ﷺ، ورواه أبو نُعَيْم الأصفهاني وغيرُه من طرق عديدة عن عليٍّ عن النبي ﷺ: في القرآن -الحديث المعروف- قال: قلتُ: يا رسول الله ستكون فتنٌ، فما المَخْرَجُ منها؟ قال: «**كتابُ اللهِ، فيه نبأُ ما قبلكم، وخبرُ ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم، هو الفَصْلُ ليس بالهَزْلِ، من تَرَكَه من جَبَّارٍ قَصَمَه اللهُ، ومن ابْتَغَى الهُدى في غَيْرِه أَضَلَّه اللهُ، وهو حَبْلُ اللهِ المتين، وهو الذِّكْرُ الحكيم، وهو الصِّراطُ المستقيم، وهو الذي لا تَزيغُ به الأهواءُ، ولا تَخْتَلِفُ به الآراءُ، ولا تَلْتَبِسُ به الألسُنُ، ولا يَخْلَقُ عن كثرةِ الرَّدِ، ولا تَنْقَضِي عجائبُه، ولا يَشْبَعُ منه العلماءُ، مَن قَالَ به صَدَقَ، ومَن حَكَمَ به عَدَلَ، ومَن عَمِلَ به أُجِرَ، ومن دَعَا إليه هُدِيَ إلى صراطٍ مستقيمٍ**»[١].

فقوله: «**مَن تَرَكَه من جبَّارٍ قَصَمَه اللهُ، ومن ابْتَغَى الهُدى في غيرِه أَضَلَّه اللهُ**». يناسب قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [سورة غافر: ٣٤]. وكذلك قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [سورة غافر: ٣٥].

فذَكَرَ ضلالَ الأوَّل، وذَكَرَ تجبُّرَ الثاني؛ وذلك لأن الأول مُرتاب ففاته العلم، حيث ابتغى الهُدى في غيره، والثاني جبَّار عَمِل بخلاف ما فيه فَقَصَمَه الله. وهذان الوصفان يجمعان العلم والعمل.

وفي ذلك بيان أن كلَّ علم دينٍ لا يُطلب من القرآن فهو ضلال؛ كفاسد كلام الفلاسفة والمتكلِّمة والمتصوِّفة والمتفقِّهة. وكلُّ عاقلٍ يترك كتاب الله مريدًا للعلو في الأرض والفساد فإن الله يقصمه.

فالضالُّ لم يحصُل له المطلوب بل يُعذَّب بالعمل الذي لا فائدة فيه. والجبَّار حصَّل لذَّةً فقصمه الله عليها. فهذا عُذِّب بإزاء لذَّاته التي طلبها بالباطل، وذلك يُعذَّب بسعيه الباطل الذي لم يُفِدْه.

---

(١) الترمذي (٢٩٠٦)، ابن أبي شيبة (٣٠٠٠٧)، الدارمي (٣٣٧٤)، شعب الإيمان (٣/ ٣٣٥). وقال الترمذي: حديث (غريب)، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال. وحلية الأولياء (٥/ ٢٥٣)، المعجم الكبير (٢٠/ ٨٤)(١٦٠). وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٦٤): فيه عمرو بن واقد وهو متروك.

والمقصود هنا أنه سبحانه في هاتين الآيتين بيَّن من يجادل في آيات الله بغير سلطان أتاهم، وقد بيَّن في غير موضع أن السُّلطانَ هو الحُجَّة، وهو الكتاب المُنَزَّل.

كما قال تعالى: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الروم: ٣٥].

وقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [سورة النجم: ٢٣]. في غير موضع.

وقال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥٧﴾﴾ [سورة الصافات: ١٥١- ١٥٧].

وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَانٍ﴾ [سورة الطور: ٣٨].

وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة القلم: ٣٥- ٣٧].

وإذا كان كذلك، ففي هذا بيان أنه لا يجوز لأحد أن يعارِض كتابَ الله بغير كتاب، فمن عارض كتابَ الله وجادل فيه بما يُسمِّيه معقولات وبراهين وأقيسة، أو ما يُسمِّيه مكاشفات ومواجيد وأذواق، من غير أن يأتي على ما يقوله بكتاب منزَّل -فقد جادل في آيات الله بغير سلطان. هذه حال الكفار الذين قال فيهم: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة غافر: ٤]. فهذه حال من يجادل في آيات الله مطلقًا.

ومن المعلوم أن الذي يجادل في جميع آيات الله لا يجادل بسلطان، فإن السلطان من آيات الله. وإنما الذي يجادل في آيات الله بسلطان يكون قد جادل في بعض آيات الله ببعض آيات الله.

وهذه الحال يُحمد منها أن تكون إحدى الآيتَيْنِ ناسخةً لها، أو مفسِّرةً لها بما يخالف ظاهرها، وإن كان السَّلف يسمُّون الجميع نسخًا.

ولهذا لم يكن السلف من الصحابة والتابعين يتركون دلالةَ آية من كتاب الله إلا بما يسمُّونه نسخًا، ولم يكن في عهدهم كُتُبٌ في ذلك إلا كتب الناسخ والمنسوخ؛ لأن ذلك غايته أن نجادل في آيات الله بسلطان، كجِدالنا مع أهل التوراة والإنجيل -وهما من آيات الله- بالقرآن، الذي أنزله الله مُصدِّقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه.

فأمَّا معارضة القرآن بمعقول أو قياس فهذا لم يكن يستحلُّه أحدٌ من السلف، وإنما ابتُدِع ذلك لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ونحوُهم، ممن بَنَوْا أصول دينهم على ما سَمَّوه معقولًا وردُّوا القرآن إليه، وقالوا: إذا تعارض العقل والشرع إمَّا أن يُفوَّض أو يُتأوَّل، فهؤلاء من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطان أتاهم.

وأما تسمية المتأخِّرين تخصيصًا وتقييدًا ونحو ذلك، مما فيه صرف الظواهر، فهو داخل في مُسمَّى النسخ عند المتقدِّمين، وعلى هذا الاصطلاح فيدخل النسخ في الأخبار كما يدخل في الأوامر، وإنما النسخ الخاص الذي هو رفع الحكم. فلا بُدَّ في الخبر عن أمر مستقر.

وأمَّا ما يدخل في الخبر عن إنشاء أمر، فيكون لدخوله في الإنشاء: إنشاء الأمر والنهي، وإنشاء الوعيد، عند من يُجوِّز النسخ فيه، كآخر البقرة على ما رُوي عن جمهور السلف.

وهو مبنيٌّ على أن الوعيد: هل هو خبر محض؟ أو هو مع ذلك إنشاء؟ -كالعقود التي تقبل الفسخ- لكونه إخبارًا عن إرادة المتوعِّد وعزمه، كالخبر عن الأمر والنهي المتضمِّن خبره عن طلبه، المتضمِّن إرادته الشرعية.

وهذا مما يُبيِّن ما قررناه في غير هذا الموضع أن الله سبحانه بَيَّن بكتابه سبيل الهدى، وأنه لا يصلح أن يخاطب بما ظاهر معناه باطل أو فاسد، بل ولا يُضلِّل المخاطبين بأن يحيلهم على الأدلة التي يستسيغونها برأيهم، بل يجب أن يكون الكتاب بيانًا وهُدًى وشفاءً لما في الصدور، وأن مدلولَه ومفهومَه حقٌّ، وهذا أصل عظيم جدًّا.

فصل

فيما اختَلَفَ فيه المؤمنون من الأقوال والأفعال في الأصول والفروع، فإنَّ هذا من أعظم أصول الإسلام، الذي هو معرفة الجماعة، وحُكم الفُرقة والتقاتل والتكفير والتلاعن والتباغض وغير ذلك.

فنقول: هذا الباب أصلُه المحرَّم فيه من البغي، فإنَّ الإنسان ظلوم جهول. قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]. في غير موضع.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**لَتَسْلُكُنَّ سَنَنَ مَن قبلكم حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّةِ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخلتُموه**». قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمَنْ**»[(١)]؟

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْبَيِّنَٰتُ وَأُولَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩].

ومن هذا الباب ما هو [من] باب **التأويل والاجتهاد** الذي يكون الإنسان مستفرغًا فيه وُسْعَه علمًا وعملًا.

ثم الإنسان قد يبلغ ذلك ولا يعرف الحق في المسائل الخبرية الاعتقادية، وفي المسائل العملية الفقهية، والله سبحانه قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]. وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عباس ومن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أن الله استجاب لهم هذا الدعاء، وقال: «**قد فعلتُ**». وأنهم لم يَقْرَأُوا بِحَرْفٍ منها إلَّا أُعطوه[(٢)].

وهذا مع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُولَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ الْجَنَّةِ﴾ [سورة الأعراف: ٤٢].

وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]. وغير ذلك.

دليل على أن الله تعالى لا يكلف نفسًا إلا وُسعها.

والوُسْعُ: هو ما تَسَعُه النفسُ، فلا تَضيقُ عنه ولا تَعْجِزُ عنه، فالوُسْعُ فُعْلٌ بمعنى مفعول؛ كالجُهْد.

وهذا أيضًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج: ٧٨].

وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

---

(١) البخاري (٣٤٥٦)، مسلم (٢٦٦٩). عن أبي سعيد.

(٢) مسلم (١٢٥). عن أبي هريرة. ومسلم (١٢٦، ٨٠٦). عن ابن عباس.

وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [سورة المائدة: ٦].

والحَرج: الضِّيق.

فهو نفى أن يكون عليهم ضيق، أي: ما يضيق عنهم، كما أخبر أنه لا يكلِّفُ النفسَ إلا ما تَسَعُه.

فلا بد أن يكون الإيجاب والتحريم مما تَسَعُه النفسُ، حتى يَقْدِرَ الإنسانُ على فعله، ولا بد أن يكون المباحُ مما يسعُ الإنسانَ، ولا يضيقُ عنه، حتى يكون للإنسان ما يسع الإنسان، ويحمل الإنسانُ، ولا يضيقُ عنه من المباح.

وليُتدبَّر الفرق بين ما يسعُه الإنسانُ وهو الوُسْع، الذي قيل فيه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]. وبين ما يسعُ الإنسانَ فلا يكون حرجًا عليه، وهو مما لا بد للإنسان منه من المباحات.

وهذا يكون في صفة فعل المأمور به كما في الوضوء والصلاة، فلا بد أن يكون المجزئ له من ذلك ما يسعُ الإنسانَ، والواجب عليه ما يَسَعُه الإنسانُ.

ويكون في باب الحلال والحرام، فلا يحرم عليه ما لا يسع هو تركَه، بحيث يبقى المباحُ له ضيقًا منه لا يَسَعُه.

وإذا كان كذلك، فينبغي أن يُعلم أن للقلوب قدرة في باب العلم والاعتقاد العلمي، وفي باب الإرادة والقصد، وفي الحركة البدنية أيضًا.

فالخطأ والنسيان هو من باب العلم يكون: إمَّا مع تَعذُّر العلم عليه، أو تعسُّره عليه، والله قد قال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج: ٧٨].

وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

وقال النبي ﷺ في الحديث المتَّفق عليه لمعاذ وأبي موسى لما أرسلهما إلى اليمن: **«يسِّرا ولا تُعسِّرا، وبشِّرا ولا تنفِّرا، وطاوعا ولا تختلفا»**(١).

وإذا كان كذلك فما عَجَزَ الإنسانُ عن علمه واعتقاده حتى يعتقدَ ويقولَ ضدَّه خطأً

---

(١) البخاري (٣٠٣٨)، مسلم (١٧٣٣). عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده.

أو نسيانًا، فذلك مغفورٌ له، كما قال النبي ﷺ: «**إذا اجتهَدَ الحاكمُ فأصابَ فله أجران، وإذا اجتهَدَ فأخطأَ فله أَجْرٌ**»[١].

وهذا يكون فيما هو من باب القياس والنظر بعقله ورأيه، ويكون فيما هو من باب النقل والخبر الذي يناله بسمعه وفهمه وعقله، ويكون فيما هو من باب الإحساس والبصر الذي يجده ويناله بنفسه.

فهذه المدارك الثلاثة قد يَحْصُل للشخص بها علمٌ يَقْطع به، ويكون ضروريًّا في حقِّه. مثل ما يجده في نفسه من العلوم الضرورية.

ومثل ما سمعه من النبي ﷺ، أو من المُخْبِرين له الصادقين خبرًا يفيده العلم؛ كالخبر المتواتر الذي يفيده العلم، تارة بكثرة عدد المُخْبِرين، وتارة بصفاتهم، وتارة بهما، وغير ذلك مما يفيد العلم.

وقد يكون مما علمه بآثاره الدالة عليه، أو بحكم نظيره المساوي له من كل وجه، أو الذي يدل على الآخر بطريق الأولى والتنبيه، ونحو ذلك.

ومع هذا فتكون هذه العلومُ عند غيره (غيرَ) متيقَّنة مع اجتهاده؛ لدِقَّة العلوم، أو خفائها، أو لوجود ما يعتقِدُ المعتقِد أنه يعارِض ولا يكون معارِضًا في الحقيقة، فيشتبه بالمعارض، لاشتباه المعارض؛ لاشتباه المعاني، أو لاشتراك الألفاظ.

فهذا من **أعظم أسباب اختلاف بني آدم من المؤمنين وغيرهم**، ولهذا نجد في المختلِفِين كلَّ طائفة تدَّعي العلم الضروري فيما تقوله، إمَّا مِن جهة القياس والنظر، وإمَّا من جهة السماع والخبر، وإمَّا من جهة الإحساس والبصر.

ولا تكون واحدة من الطائفتين كاذبة بل صادقة، لكن يكون قد أُدخل مع الحق ما ليس منه في النفي والإثبات؛ لاشتباه المعاني، واشتراك الألفاظ، فيكون حينئذٍ ما ينفيه هذا يثبتُه الآخر.

ولو زال الاشتباه والاشتراك زال الخلاف التضادي، وكان اختلاف الناس في مسائل الجبر والقدر، ومسائل نفي الجسم وإثباته، ونفي موجب الأخبار وإثبات ذلك، **هو من هذا الباب**.

---

(١) تقدم تخريجه.

وهذا كله موجود في كتب أهل الكلام وأهل الحديث والفقه وغير ذلك.

وقول القائل: إن الضروريات يجب اشتراك العقلاء فيها خطأٌ، بل الضروريات كالنظريات، تارة يشتركون فيها، وتارة يختص بها من جُعِل له قوةٌ على إدراكها.

وكذلك، **قول القائلين**: إن الطائفة التي تبلغ عدد التواتر لا يَتَّفِقون على جحد الضروريات ليس بصواب، بل يَتَّفِقون على ذلك إذا تواطئوا عليها. وخبر التواتر متى كان عن تواطيءٍ لم يُفِد العلم، وإنما يفيد العلم لانتفاء التواطئ فيه.

وإذا كان كذلك، فقد يكون **المختلِفون** قد اجتهد أحدهم فأصاب، ويكون الآخر اجتهد فأخطأ؛ فيكون للأول أجران، وللثاني أجر، مع أن خطأه مغفورٌ له.

وقد يكون كلاهما اجتهد فأخطأ، فيُغفر لهما جميعًا مع وجود الأجر، ويكون الصواب في قول ثالث، إمَّا تفصيل ما أطلقوه، مثل أن ينفي هذا نفيًا عامًّا، ويثبت الآخرُ ما نفاه الأوَّل، فيفصل المفصِّل، ويثبت البعض دون البعض. وكذلك في المعنى المشتبه واللفظ المشترك يَفْصِل بين المعنى وما يشبهه إذا كان مخالفًا له، وبين معنى لفظٍ ومعنى لفظ.

ثم إنه من **مسائل الخلاف** ما يتضمَّن أن اعتقاد أحدهما يوجب عليه بُغض الآخر ولعنه أو تفسيقه أو تكفيره أو قتاله، فإذا فعل ذلك مجتهدًا مخطئًا كان خطؤه مغفورًا له، وكان ذلك في حقِّ الآخر محنة في حقِّه وفتنة وبلاء ابتلاه به.

وهذه **حال البُغَاة المتأوِّلين مع أهل العدل**، سواء كان ذلك بين أهل اليد والقتال من الأمراء ونحوهم، أو بين أهل اللسان والعمل من العلماء والعُبَّاد ونحوهم، وبين من يجمع الأمرين.

ولكن **الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغَ الفتنةِ والفُرقةِ إلا مع البَغْي**، لا لمجرد الاجتهاد، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٩].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩].

وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٥].

فلا يكون فتنةٌ وفُرقةٌ مع وجود الاجتهاد السائغ، بل مع نوع بَغْي.

ولهذا نهى النبي ﷺ عن **القتال في الفتنة**، وكان ذلك من أصول السُّنَّة، وهذا مذهب أهل السنة والحديث، وأئمة اهل المدينة من فقهائهم وغيرهم.

ومن الفقهاء من ذهب إلى أن ذلك يكون مع وجود العلم التامِّ من أحدهما والبغي من الآخر، فيجب القتال مع العادل حينئذ.

وعلى هذا، الفتنة الكبرى بين أهل الشام والعراق: هل كان الأصوبُ حالَ القاعدين أو حال المقاتِلين من أهل العراق؟ والنصوص دلَّت على الأوَّل، وقالوا: كان ترك قتال أهل العراق أصوبَ، وإن كانوا أقربَ إلى الحق وأَوْلى به من الشام إذ ذاك، كما بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع، وتكلَّمنا على الآيات والأحاديث في ذلك.

ومن أصول هذا الموضع، أن مجرد وجود البغي من إمام أو طائفة لا يوجب قتالهم، بل لا يبيحه. بل من الأصول التي دلَّت عليها النصوص أن الإمام الجائر الظالم يُؤمر الناس بالصبر على جَوْره وظلمه وبغيه ولا يقاتلونه، كما أمر النبي ﷺ بذلك في غير حديث[1]، فلم يأذن في دفع البغي مطلقًا بالقتال، بل إذا كانت فيه فتنة نَهَى عن دفع البغي به وأمر بالصبر.

وأمَّا قوله سبحانه: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [سورة الحجرات: ٩]. فهو سبحانه قد بيَّن مراده، ولكن من الناس من يضع الآية على غير موضعها.

فإنه سبحانه قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩﴾ [سورة الحجرات: ٩]. فهو لم يأذن ابتداءً في قتالٍ بين المؤمنين، بل إذا اقتتلوا فأصلِحوا بينهما، والاقتتال هو فتنة، وقد تكون إحداهما أقرب إلى الحق، فأمر سبحانه في ذلك بالإصلاح.

وكذلك فعل النبي ﷺ لما اقتتل بنو عمرو بن عوف، فخرج ليصلح بينهم، وقال لبلال: «**إن حَضَرت الصلاة فقدِّم أبا بكر**»[2].

---

(١) مسلم (١٨٥٤). عن أم سلمة. ومسلم (١٨٥٥). عن عوف بن مالك.

(٢) أحمد (٢٢٨١٦، ٢٢٨١٧)، أبو داود (٩٤١)، النسائي (٧٩٣)، ابن خزيمة (٨٥٣)، =

ثم قال سبحانه: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [سورة الحجرات: ٩]. فهو بعد اقتتالهم إذا أُصْلِح بينهم بالقسط، فلم تقبل إحداهما القسط بل بغت، فإنها تُقاتَل؛ لأن قتالها هنا يُدفع به القتال الذي هو أعظم منه، فإنها إذا لم تُقاتَل حتى تفيءَ إلى أمر الله، بل تُرِكت حتى تَقْتَتِل هي والأخرى، كان الفساد في ذلك أعظم.

والشريعة مبناها على دفع الفسادين بالتزام أدناهما، وفي مثل هذا يُقاتلون حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين كلّه لله.

لأنه إذا أُمروا بالصلاح والكفِّ عن الفتنة فبغت إحداهما قُوتِلَت حتى لا تكون فتنة، والمأمور بالقتال هو غير المَبْغِيِّ عليه، أُمِرَ بأن يقاتل الباغيةَ حتى ترجع إلى الدين، فقتالها من باب الجهاد وإعانة المظلوم المَبْغِيِّ عليه.

أمَّا إذا وقع بغيٌ ابتداءً بغير قتال؛ مثل أخذ مال، أو مثل رئاسة بظلم -فلم يأذن الله في اقتتال طائفتين من المؤمنين على مجرد ذلك؛ لأن الفساد في الاقتتال في مجرد رئاسة أو أخذ مال فيه نوع ظلم.

فلهذا نهى النبي ﷺ عن قتال الأئمة إذا كان فيهم ظلم؛ لأن قتالَهم فيه فسادٌ أعظم من فساد ظلمهم.

وعلى هذا فما ورد في صحيح البخارى من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال ذلك، ليس هو مخالفًا لما تواتر عنه من أنه أَمَرَ بالإمساك عن القتال في الفتنة، وأنه جعل القاعد فيها خيرًا من القائم، والقائم خيرًا من الماشي، والماشي خيرًا من الساعي، وقال: «**يُوشك أن يكون خيرُ مالِ المسلم غَنَمٌ يتبعُ بها شَعَفَ الجبال، ومواقع القَطر، يَفِرُّ بدينه من الفتن**»(١).

وأَمَرَ فيها بأن يلحق الإنسانُ بإبله وبقره وغنمه؛ لأن وصفه تلك الطائفة بالبغي هو كما

= ابن حبان (٢٢٦١). عن سهل بن سعد. وقال البيهقي عقب (٥٣٠٧): قوله لبلال فى هذا الحديث زيادة حفظها حماد بن زيد والزيادة من مثله مقبولة. وأصله في: البخاري (١٢٠١، ٢٦٩٠، ٧١٩٠)، مسلم (٤٢١).

(١) البخاري (١٩، ٣٣٠٠، ٧٠٨٨). عن أبي سعيد.

وصف به من وصف من الولاة بالأَثَرَة والظلم، كقوله: «**ستلقَون بعدي أَثَرَةً فاصْبِرُوا حتى تَلْقَوْني على الحَوْضِ**»[(١)].

وقوله ﷺ: «**ستكون بعدي أَثَرَةٌ وأمورٌ تُنْكِرُونها**»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**أدُّوا إليهم حقَّهم، وسَلُوا اللهَ حقَّكم**»[(٢)]. وأمثال ذلك من الأحايث الصحاح.

فأمر مع ذكره لظلمهم بالصبر وإعطاء حقوقهم، وطلب المظلوم حقه من الله.

ولم يأذن للمظلوم المَبْغِيِّ عليه بقتال الباغي في مثل هذه الصور، التي يكون القتال فيها فتنة، كما أَذِن في دفع الصائل بالقتال، حيث قال: «**من قُتِل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتِل دون دينه فهو شهيد**»[(٣)]. فإنَّ قتال اللصوص ليس قتال فتنة، إذ الناس كلهم أعوان على ذلك، فليس فيه ضرر عامٌّ على غير الظالم، بخلاف قتال ولاة الأمور، فإن فيه فتنةً وشرًّا عامًّا أعظم من ظلمهم، فالمشروع فيه الصبر.

وإذا وصف النبي ﷺ طائفةً بأنها باغيةً، سواء كان ذلك بتأويل أو بغير تأويل، لم يكن مجرد ذلك موجبًا لقتالها، ولا مبيحًا لذلك، إذا كان قتال فتنة.

فتدبَّر هذا، فإنه موضع عظيم يظهر فيه الجمع بين النصوص، ولأنه الموضع الذي اختلف فيه اجتهاد علماء المؤمنين قديمًا وحديثًا، حيث رأى قومٌ قتالَ هؤلاء مع من هو أَوْلى بالحقِّ منهم، ورأى آخرون ترك القتال إذا كان القتالُ فيه من الشَّرِّ أعظمَ من ترك القتال، كما كان الواقع.

فإن أولئك إذا كانوا لم يبدأوا العراقيين بقتال حتى يُجعلوا صائلين عليهم، وإنَّما ذنْبهم ترك واجب، من طاعة معين والدخول في الجماعة. فهذه الفِرقة إذا كانت باغيةً وفي قتالهم من الشر -كما وقع- أعظمُ من مجرد الاقتصار على ذلك -كان القتالُ فتنةً، وكان تركه هو المشروع، وإن كان المقاتِل أولى بالحق وهو مجتهد.

---

(١) البخاري (٣٧٩٢)، مسلم (١٨٤٥). عن أسيد بن حضير. والبخاري (٤٣٣٠)، مسلم (١٠٦١). عن عبد الله بن زيد. والبخاري (٣٧٩٢). عن أنس.

(٢) البخاري (٣٦٠٣، ٧٠٥٢)، مسلم (١٨٤٣). عن ابن مسعود.

(٣) أحمد (١٦٥٢)، أبو داود (٤٧٧٢)، الترمذي (١٤٢١)، النسائي (٤٠٩٥). عن سعيد بن زيد. وقال الترمذي: حسن صحيح. والبخاري (٢٤٨٠)، مسلم (١٤١). عن عبد الله بن عمرو، أوله.

وعامَّة ما تنازعت فيه فرقة المؤمنين من مسائل الأصول وغيرها، في باب الصفات والقَدَر والإمامة وغير ذلك، هو من هذا الباب، فيه المجتهد المصيب، وفيه المجتهد المخطئ، ويكون المخطئ باغيًا، وفيه الباغي من غير اجتهاد، وفيه المقصِّر فيما أُمر به من الصبر.

وكُلُّ ما أوجب فِتنةً وفُرقةً فليس من الدين، سواء كان قولًا أو فعلًا.

ولكن المصيب العادل عليه أن يصبر عن الفتنة، ويصبر على جهل الجهول وظلمه إن كان غير متأوِّل، وأمَّا إن كان ذاك أيضًا متأوِّلًا فخطؤه مغفورٌ له، وهو فيما يصيب به من أذًى بقوله أو فعله له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور له، وذلك محنةٌ وابتلاء في حق ذلك المظلوم، فإذا صبر على ذلك واتَّقى الله كانت العاقبةُ له، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠].

وقال تعالى: ﴿۞ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٨٦].

فأمر سبحانه بالصبر على أذى المشركين وأهل الكتاب مع التقوى، وذلك تنبيه على الصبر على أذى المؤمنين بعضهم لبعض؛ متأوِّلين كانوا أو غير متأوِّلين.

وقد قال سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة: ٨]. فنهى أن يحمل المؤمنين بُغْضُهم للكفار على ألَّا يعدلوا عليهم، فكيف إذا كان البغض لفاسق أو مبتدِع متأوِّل من أهل الإيمان؟ فهو أَوْلى أن يجب عليه ألَّا يحمله ذلك على ألَّا يعدل على مؤمن، وإن كان ظالمًا له.

فهذا موضعٌ عظيمُ المنفعةِ في الدين والدنيا؛ فإن الشيطان موكَّل ببني آدم، وهو يعرض للجميع، ولا يَسْلَمُ أحدٌ من مثل هذه الأمور -دع ماسواها- من نوع تقصير في مأمورٍ أو فعل محظور، باجتهاد أو غير اجتهاد، وإن كان هو الحق.

وقال سبحانه لنبيِّه: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴿٥٥﴾﴾ [سورة غافر: ٥٥]. فأمره بالصبر، وأخبره أن وَعْدَ الله حق، وأمره أن يستغفر لذنبه.

ولا تقع فتنة إلا من ترك ما أمر الله به؛ فإنه سبحانه أمر بالحق وأمر بالصبر، فالفتنة إمَّا من تَرْك الحق، وإمَّا من ترك الصبر.

فالمظلوم المُحِقُّ الذي لا يقصّر في علمه يُؤمَر بالصبر، فإذا لم يصبر فقد ترك المأمور.

وإن كان مجتهدًا في معرفة الحق ولم يصبه، فليس بوجه الحق مطلقًا، لكن وجه نوع حق فيما أصابه، فينبغي أن يصبر عليه.

وإن كان مقصّرًا في معرفة الحقّ، فصارت ثلاثة ذنوب: أنّه لم يجتهد في معرفة الحق، وأنّه لم يصبه، وأنّه لم يصبر.

وقد يكون مصيبًا فيما عرفه من الحق فيما يتعلق بنفسه، ولم يكن مصيبًا في معرفة حكم الله في غيره، وذلك بأن يكون قد عَلِمَ الحقَّ في أصل يُختلف فيه بسماع وخبر، أو بقياس ونظر، أو بمعرفة وبصر، ويَظُنُّ مع ذلك أن ذلك الغيرَ التاركَ للإقرار بذلك الحقِّ عاصٍ أو فاسقٌ أو كافرٌ، ولا يكون الأمر كذلك؛ لأن ذلك الغيرَ يكون مجتهدًا، قد استفرغ وُسْعَه ولا يَقْدِرُ على معرفة الأول؛ لعدم المقتضي، ووجود المانع.

وأمور القلوب لها أسباب كثيرة، ولا يعرف كلُّ أحد حالَ غيره من إيذاءٍ له بقول أو فعل. قد يحسب المؤذَى -إذا كان مظلومًا لا ريب فيه- أن ذلك المؤذِي محض باغٍ عليه، ويحسب أنه يدفع ظلمه بكل ممكن، ويكون مخطئًا في هذين الأصلين، إذ قد يكون المؤذِي متأوِّلًا مخطئًا. وإن كان ظالمًا لا تأويلَ له فلا يَحِلُّ دفع ظلمه بما فيه فتنة بين الأمة، وبما فيه شَرٌّ أعظم من ظلمه. بل يُؤمر المظلوم هاهنا بالصبر، فإن ذلك في حقِّه محنة وفتنة.

وإنما يقع المظلوم في هذا لجَزَعه وضعف صبره، أو لقلَّة علمه وضعف رأيه، فإنه قد يحسب أن القتال ونحوه من الفِتَن يدفع الظلم عنه، ولا يعلم أنه يضاعفُ الشرَّ كما هو الواقع، وقد يكون جزعُه يمنعه من الصبر.

والله سبحانه وصف الأئمة بالصبر واليقين، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة السجدة: ٢٤]. وقال: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر: ٣].

وذلك أن المظلوم، وإن كان مأذونًا له في دفع الظلم عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ [سورة الشورى: ٤١]. فذلك مشروط بشرطين:

أحدهما: القدرة على ذلك. **والثاني**: ألا يَعْتدِي.

فإذا كان عاجزًا، أو كان الانتصار يُفْضِي إلى عدوان زائد، لم يَجُزْ.

وهذا هو أصل النهي عن الفتنة، فكان إذا كان المنتصِر عاجزًا، وانتصاره فيه عدوان، فهذا هذا.

ومع ذلك فيجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب إظهار السنة والشريعة، والنهي عن البدعة والضلالة بحسب الإمكان، كما دَلَّ على وجوب ذلك الكتابُ والسنةُ وإجماعُ الأمة.

وكثير من الناس قد يرى تعارض الشريعة في ذلك، فيرى أن الأمر والنهي لا يقوم إلا بفتنة، فإمَّا أن يأمر بهما جميعًا، أو ينهى عنهما جميعًا.

وليس كذلك، بل يأمر وينهى ويصبر عن الفتنة، كما قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ [سورة لقمان: ١٧].

وقال عبادة: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في عُسْرِنا ويُسْرِنا ومَنْشَطِنا ومَكْرَهِنا وأَثَرَةٍ علينا، وألَّا نُنازع الأمر أهلَه، وأن نقوم -أو نقول- بالحقِّ حيث ما كُنَّا، لا نخاف في الله لَوْمَةَ لائِم[1]. فأمرهم بالطاعة، ونهاهم عن منازعة الأمر أهله، وأمرهم بالقيام بالحق.

ولأجل ما يُظن من تعارض هذين تعرض الحَيْرَة في ذلك لطوائف من الناس. والحائر الذي لا يدري -لعدم ظهور الحقِّ، وتميز المفعول من المتروك- ما يفعل؛ إمَّا لخفاء الحق عليه، أو لخفاء ما يناسب هواه عليه.

والبدعة مقرونة بالفُرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفُرقة. وقد بسطنا هذا كلَّه في غير هذا الموضع. وإنما المقصود هنا التنبيه على وجه تلازمهما.

موالاة المفترِقَيْن وإن كان كلاهما فيه بدعة وفُرقة، أو كانوا مؤمنين، فيوالَون بإيمانهم، ويُترك ما ليس من الإيمان من بدعة وفرقة.

فإن البدعة ما لم يشرعه الله من الدين، فكل من دان بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأوِّلًا فيه.

---

(١) البخاري (٧٠٥٦، ٧٢٠٠)، مسلم (١٧٠٩). عن عبادة بن الصامت.

وهذا موجود من جميع أهل التأويل المفترِقين من الأوَّلين والآخرين، فإنهم إذا رأوْا ما فعلوا مأمورًا به، ولم يكن كذلك، فليس ما فعلوه سنة، بل هو بدعة متأوَّلةٌ مجتهدٌ فيها من المنافقين، سواء كانت في الدنيا أو في الدين. كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٤٧].

وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [سورة آل عمران: ٧].

وتجد أئمة أهل العلم من أهل البدعة والفُرقة من أهل الإيمان والنفاق يصنِّفون لأهل السيف والمال من الملوك والوزراء في ذلك، ويتقرَّبون إليهم بالتصنيف فيما يوافقهم.

كما صنَّف كتاب «تحليل النبيذ» لبعض الأمراء وهو الكرخي، وقد صنَّف الجاحظ قبله كتابًا لكن أظنه مطلقًا.

وكما صنَّف ابن فُوْرَك كتابًا في مذهب ابن كُلَّاب للرئيس العصمي.

وكما صنَّف أبو المعالي «النظامية» و«الغياثي» لنظام الملك.

وكما صنَّف الرازي كتاب «الملخَّص في الفلسفة» لوزير وقته زهير، وكتابًا في أحكام النجوم لملِك وقته علاء الدين، وكتابًا في السحر وعبادة الأوثان لأم الملِك.

وكما صنَّف السُّهْرَوَرْدِي الحلبى المقتول «الألواح العمادية» في المبدأ والمعاد لعماد الدين قره أرسلان بن داود، وقال فيه: لما تواترت لدي مكاتبات الملك فلان، وقد أمرني بتحرير عجالة شديدة الإيجاز، بينة الإعجاز، تتضمَّن ما لا بد من معرفته في المبدأ والمعاد، على ما يراه من متألهة وأساطين الفضلاء، فبادرت إلى امتثال مرسومه، وتحصيل مطلوبه، وكنت قد صادفت مختصرات صنَّفها بعض المتأخرين لأمراء زمانهم وملوك أزمانهم، وسمعت أنها ما انتفعوا بها؛ لأنهم عدلوا عن مصلحة التعليم، وطريق التفهيم، وما غيَّروا شيئًا من الاصطلاحات الغامضة المأخذ، ففوَّتوا لرعاية فائدة جزئية مصلحةً كلية[1].

وكما صنَّف صاحب دعوة «البلاغ الأكبر والناموس الأعظم».

---

(١) الألواح العمادية، مخطوط بالمكتبة الخالدية بالقدس، ٣٠٢ أصول الدين ١١٥٥، وفي فهرسها: بينة الإعجاز متضمنة.

فصل مهم

عظيم القدر في هذا الباب

وذلك أن طوائف كبيرة من أهل الكلام من المعتزلة، وهو أصل هذا الباب؛ كأبي علي، وأبي هاشم، وعبد الجبار، وأبي الحسين، وغيرهم، ومن اتَّبعهم [من] الأشعرية؛ كالقاضي أبي بكر، وأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، ومن اتَّبعهم من الفقهاء -**يُعَظِّمون أمرَ الكلام** الذي يسمُّونه أصول الدين، حتى يجعلون مسائله قطعية، **ويُوَهِّنون أمرَ الفقه** الذي هو معرفة أحكام الأفعال، حتى يجعلوه من باب الظنُّون لا العلوم.

وقد رتَّبوا على ذلك أصولًا انتشرت في الناس، حتى دخل فيها طوائف من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث، لا يعلمون أصلها، ولا ما تئول إليه من الفساد، مع أنَّ هذه الأصول التي ادَّعَوْها في ذلك باطلة واهية، كما سنبيِّنه في فروع ذلك:

أنهم لم يجعلوا لله في الأحكام حكمًا معينًا، حتى ينقسم المجتهد إلى مصيب ومخطئ، بل الحكم في حقِّ كلِّ شخص ما أدَّى إليه اجتهاده. وقد بيَّنا في غير هذا الموضع، ما في هذا من السفسطة والزندقة.

فلم يجعلوا لله حكمًا في موارد الاجتهاد أصلًا، ولا جعلوا له على ذلك دليلًا أصلًا. بل ابنُ البَاقِلَّانِي وغيرُه يقول: وما ثَمَّ أَمَارة في الباطن، بحيث يكون ظنٌّ أصحَّ من ظنٍّ، وإنما هو أمور اتفاقية. فليست الظنونُ عنده مستندةً إلى أدلة وأمارات تقتضيها؛ كالمعلوم في استنادها إلى الأدلة.

ثم إنه وطائفة -مع هذا- قد أبطلوا أصول الفقه ومنعوا دلالتها، حتى سُمُّوا واقفة. والكلام نوعان: أمرٌ وخبر، فمنعوا دلالة صيغ الأمر عليه، ومنعوا دلالة صيغ الخبر العام عليه.

ومن فروع ذلك:

أنهم يزعمون أن ما تكلَّموا فيه من مسائل الكلام هي **مسائل قطعية يقينية**، وليس في

طوائف العلماء من المسلمين أكثرُ تفرُّقًا واختلافًا منهم، ودعوى كل فريق في دعوى خصمه، الذي يقول: إنه قطعي، بل الشخص الواحد منهم يناقض [نفسه]، حتى إن الشخصين والطائفتين، بل الشخص الواحد والطائفة الواحدة، يدَّعون العلم الضروري بالشيء ونقيضه.

ثمَّ مع هذا الاضطراب الغالب عليهم يكفِّرُ بعضُهم بعضًا؛ كما هو أصول الخوارج والروافض والمعتزلة وكثير من الأشعرية.

ويقولون في آخر أصول الفقه: المصيب في أصول الدين واحد، وأما الفروع ففيها كلُّ مُجتهِدٍ مصيب.

ثم إنهم صنَّفوا في أصول الفقه، وهو علم مشترك بين الفقهاء والمتكلِّمين، فبَنَوه على **أصولهم الفاسدة**، حتى إن **أول مسألة** منه، وهي الكلام في حدِّ الفقه، لما حدُّوه: بأنه العلم بأحكام أفعال المكلَّفين الشرعية. أورد هؤلاء؛ كالقاضي أبي بكر والرازي والآمدي، ومَن وافقهم من فقهاء الطوائف؛ كأبي الخطاب وغيرِه -**السؤالَ** المشهور هنا، وهو أن الفقه من باب الظنون؛ لأنه مبنيٌّ على الحكم بخبر الواحد والقياس والعموم والظواهر، وهي إنما تفيد الظنَّ، فكيف جعلتموه من العلم حيث قلتم: العلم؟

وأجابوا عن ذلك بأن الفقيه قد علم أنه إذا حصل له هذا الظنُّ وجب عليه العمل به. كما قال الرازي: فإن قلتَ: الفقه من باب الظنون، فكيف جعلته علمًا؟ قلتُ: المجتهد إذا غَلَب على ظنِّه مشاركة صورة لصورة في مناط الحكم قطع بوجوب العلم بما أدَّى إليه ظنُّه، فالعلم حاصل قطعًا، والظن واقع في طريقه[(١)].

وقد ظنَّ طائفة من الفقهاء الناظرين في أصول الفقه أن هذا الجواب ضعيف؛ لقوله: العلم حاصل قطعًا، والظن واقع في طريقه. قالوا: والحكم بالنتيجة يتبع أضعف المقدمات وأحسن المقدمات، فالموقوف على الظنِّ أولى أن يكون ظنًّا.

وليس الأمر كما توهَّموا، بل لم يفهموا كلام هؤلاء. فإن هذا الظنَّ ليس هو عندهم دليل العلم بوجوب العلم به، ولا مقدِّمة من مقدِّمات دليله، ولكنهم يقولون: قامت الأدلة

---

(١) المحصول (١/ ٧٨، ٧٩). وفيه: فالحكم معلوم قطعًا والظن واقع في طريقه. وانظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٢، ١١٣).

القطعية من النصوص والإجماع مثلًا على وجوب العلم بالظنِّ الحاصل عن خبر الواحد والقياس، وذلك العلم حصل بأدلته المفيدة له، لم يحصل بهذا الظنِّ ولا مقدِّماته.

لكن التقدير: إذا حصل لك أيها المجتهد ظنٌّ فعليك أن تعمل به، وحصول الظن في النفس وَجْديٌّ، يجده المرء في نفسه ويحسه، كما يجد عمله ويحسه، فمعرفته بحصول الظن يقيني، ومعرفته بوجوب العمل به يقيني، فهاتان مقدمتان علميتان: إحداهما سمعية، والأخرى وَجْدية.

وصار هذا كما لو قيل له: إذا حصل لك مرضٌ في الصوم أنه يجوز لك الفِطْر، وإذا حصل مرضٌ يمنعك القيام في الصلاة فاعلم أن عليك أن تصلي قاعدًا. فإذا وجد المرض في نفسه، علم حينئذ حكم الله بإباحة الفطر وبالصلاة قاعدًا. فهكذا وجود الظنِّ عندهم في نفس المجتهِد.

وإذا عُلِمَ أن هذا **حقيقة قولهم**، تبيَّن حينئذ فساد ما ذكروه من غير تلك الجهة، وهو أن هذا يقتضي ألَّا يكون الفقه إلا العلم بوجوب العمل بهذه الظنون والاعتقادات الحاصلة عن أَمَارات الفقه على اصطلاحهم.

ومعلوم أن هذا العلم هو من أصول الفقه، وهو لا يخصُّ مسألة دون مسألة، ولا فيه كلام في شيء من أحكام الأفعال؛ كالصلاة والجهاد والحدود وغير ذلك، وهو أمر عامٌّ كلي، ليس هو الفقه باتِّفاق الناس كلهم. إذ الفقه يتضمَّن الأمر بهذه الأفعال والنهي عنها: إمَّا علمًا وإمَّا ظنًّا.

فعلى قولهم: الفقه هو ظنُّ وجوب هذه الأعمال، وظنُّ التحريم، وظنُّ الإباحة، وتلك الظنون هي التي دَلَّت عليها هذه الأدلة التي يسمُّونها الأَمَارات؛ كخبر الواحد والقياس، فإذا حصلت هذه الظنُّون حصل الفقه عندهم، وأمَّا وجوب العلم بهذا الظن فهذاك شيء آخر.

وهذا الذي ذكروه إنما يصلح أن يذكر في جواب من يقول: كيف يسوغ لكم العمل بالظن؟ فهذا يُوَردُ في أصول الفقه في تقرير هذه الطرق، إذا قيل: إنها إنما تفيد الظن. قيل: وكيف يسوغ اتِّباع الظن مع دلالة الأدلة الشرعية على خلاف ذلك؟ فيقولون في الجواب: المتَّبَع إنما هو الأدلة القطعية الموجبة للعمل بهذا الظن، والعامل بتلك الأدلة متَّبع للعلم لا للظن. أمَّا أن يجعل نفس الفقه الذي هو [علم] ظنًّا، فهذا تبديل ظاهر.

وأتباعهم الأذكياء تفطنوا لفساد هذا الجواب.

وقد تجيب طائفة أخرى -كأبي الخطاب وغيره- عن هذا السؤال بأن العلم يتناول اليقين والاعتقاد الراجح[١]؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [سورة الممتحنة: ١٠]. وأن تخصيصَ لفظ العلم بالقطعيَّات اصطلاحُ المتكلِّمين، والتعبير هو باللغة لا بالاصطلاح الخاص.

والمقصود هنا ذكر أصلين، هما:

بيان فساد قولهم: الفقه من باب الظنون. وبيان أنه أحقُّ باسم العلم من الكلام الذي يدَّعون أنه علم، وأن طرقَ الفقه أحقُّ بأن تُسمَّى أدلة من طرق الكلام.

والأصل الثاني: بيان أن غالب ما يتكلَّمون فيه من الأصول ليس بعلم ولا ظنٍّ صحيح، بل ظنٌّ فاسد، وجهل مركب.

ويترتب على هذين الأصلين منع التكفير باختلافهم في مسائلهم، وأن التكفير في الأمور العملية الفقهية قد يكون أَوْلى منه في مسائلهم.

فنقول: الفقه هو معرفة أحكام أفعال العباد؛ سواء كانت تلك المعرفة علمًا أو ظنًّا أو نحو ذلك.

ومن المعلوم لمن تدبَّر الشريعة أن أحكامَ عامَّةِ أفعالِ العبادِ معلومةٌ لا مظنونة، وأن الظنَّ فيها إنما [هو] قليل جدًّا في بعض الحوادث لبعض المجتهدين، فأمَّا غالب الأفعال -مفادها وأحداثها- فغالب أحكامها معلومة، ولله الحمد.

وأعني بكونها معلومة أن العلم بها ممكن، وهو حاصل لمن اجتهد واستدلَّ بالأدلة الشرعية عليها، لا أعني أن العلم بها حاصل لكل أحد، بل ولا لغالب المتفقِّهة المقلِّدين لأئمتهم، بل هؤلاء غالب ما عندهم ظنٌّ أو تقليدٌ.

إذ الرجل قد يكون يرى مذهب بعض الأئمة، وصار ينقل أقواله في تلك المسائل، وربما قرَّبها بدليل ضعيف من قياس أو ظاهر، هذا إن كان فاضلًا، وإلا كفاه مجرد نقل المذهب عن قائله، إن كان حَسَنَ التصوُّر فَهِمًا صادقًا، وإلَّا لم يكن عنده إلا حفظ حروفه إن كان حافظًا، وإلَّا كان كاذبًا أو مدَّعيًا أو مخطئًا.

---

(١) التمهيد في أصول الفقه (١/ ٤).

ولا ريب أن الحاصل عند هؤلاء ليس بعلم، كما أن (الحاصل عند) العامَّة المقلِّدين للعلماء فيما يفتونهم ليس علمًا بذلك عن دليل يفيدهم القطع، وإن كان العالم عنده دليل يفيد القطع.

وهذا الأصل الذي ذكرته أصل عظيم، فلا يصد المؤمنَ العليمَ عنه صادٌّ، فإنه لكثرة التقليد والجهل والظنون في المنتسبين إلى الفقه والفتوى والقضاء استطال عليهم أولئك المتكلِّمون، حتى أخرجوا الفقه -الذي نجد فيه كل العلوم- من أصل العلم، لِما رأوه من تقليد أصحابه وظنِّهم.

ومما يوضِّح هذا الأصل أنه من المعلوم أن الظنُّون غالبًا إنما تكون في مسائل الاجتهاد والنِّزاع، فأمَّا مسائل الإيمان والإجماع فالعلم فيها أكثر قطعًا.

وإذا كان كذلك، فمن المعلوم أن من **أشهر ما تنازعت فيه الصحابة ومَن بعدهم مسائلَ الفرائض**، كما تنازعوا في الجَدِّ وفروعه، وفي الكَلالة، وفي حَجْب الأم بأَخَوَين، وفي العُمَرِيَّتَيْنِ: زوج وأبوان، وزوجة وأبوان، وفي الجد: هل يقوم مقام الأب في ذلك؟ وفي الأخوات مع البنات: هل هي عصبة أم لا؟ وفيما إذا استكمل البنات الثُّلُثَيْنِ وهناك وَلَدُ ابنٍ؟ ونحو ذلك من المسائل التي يُحفظ النزاع فيها عن عمر وعثمان وعليٍّ وابن مسعود وزيد وابن عباس وغيرهم من الصحابة. لكن أئمة هذا الباب خمسة: عمر وعلي وابن مسعود وزيد وابن عباس.

وإذا كانوا تنازعوا في الفرائض أكثر من غيرها، فمن المعلوم أن **عامَّةَ أحكام الفرائض معلومةٌ، بل منصوصة بالقرآن.**

فإنَّ الذي يُفتي الناس في الفرائض قد يقسِّم ألفَ فريضةٍ منصوصة في القرآن مجمع عليها، حتى تنزل به واحدةٌ مختلف فيها، بل قد تمضي عليه أحوال لا يُجب في مسألة نزاع.

وأما المسائل المنصوصة المجمع عليها، فالجواب فيها دائمٌ بدوام الموتى، فكل من مات لا بد لميراثه من حكم.

ولهذا لم يكن شيء من مسائل النزاع على عهد النبي ﷺ مع وجود الموت والفرائض دائمًا، ومع أن كلَّ من كان يموت على عهد النبي ﷺ [فإنه ما وُضِع] قط مال ميت في بيت مال، ولا قُسِّم بين المسلمين كما كان يُقسَّم بينهم الفيء ومال المصالح.

ولكن لما فُتحت البلاد، وكثُر أهل الإسلام في إمارة عمر، صار حينئذ يحدث اجتماع الجدّ والإخوة، فتكلّموا في ذلك، وكذلك حَدَثت العُمريّتان فتكلّموا فيها.

هذا مع أن علم الفرائض من علم الخاصّة، حتى إن كثيرًا من الفقهاء لا يَعْرِفُه، فهو عند العلماء به من علم الفقه اليقيني المقطوع به، وليس عند أكثر المنتسبين إلى العلم -فضلًا عن العامّة- به علم ولا ظن، وذلك كالقضايا التجريبية في الطّبّ هي عند المجرّبين لها والعالِمين بها من المجرِّبين معلومةٌ، وأكثر الخائضين في علوم أُخر -فضلًا عن العامّة- ليس عندهم علم ولا ظن.

بل باب **الحيض**، الذي هو من أشكَل الفقه في كتاب الطهارة، وفيه من الفروع والنزاع ما هو معلوم، ومع هذا **أكثر الأحكام الشرعية المتعلّقة بأفعال النساء في الحيض معلومةٌ**، ومن انتصب ليفتي الناس يفتيهم بأحكام معلومة متّفَق عليها مائة مرة، حتى يفتيهم بالظنّ مرة واحدة.

وإن أكثر الناس لا يعلمون أحكام الحيض وما تنازع الفقهاء فيه من: أقلّه وأكثره، وأكثرِ سنين الحيض وأقلّه، ومسائل المتحيِّرة، فهذا من أندر الموجود، ومتى توجد امرأة لا تحيض إلا يومًا؟ وإنما في ذلك حكايات قليلة جدًّا، مع العلم بأن عامّة بنات آدم يَحِضْنَ، كما قال النبي ﷺ: «**إنَّ هذا شيءٌ كَتَبَه اللهُ على بَنَاتِ آدَم**»[(١)].

وكذلك متى توجد في العالم امرأة تَحِيض خمسة عشر يومًا أو تسعة عشر؟ أو امرأة ستحاضة دائمًا، لا يُعرف لها عادة، ولا يتميز الدم في ألوانه؟ بل الاستحاضة إذا وقعت غالب النسوة يكون تميزها وعادتها واحدة. والحكم في ذلك ثابت بالنصوص المتواترة ن النبي ﷺ وباتّفاق الفقهاء.

ونحن ذكرنا في المَوْت الذي هو أمر لازم لكل أحد، وقَلَّ مَن يموت إلا وله شيء، وفي الحيض الذي هو أمر معتاد للنساء، وكذلك سائر الأجناس المعتادة، مثل: النكاح وتوابعه، والبيوع وتوابعها، والعبادات والجنايات.

فإن قال قائل: مسائل الاجتهاد والخلاف في الفقه كثيرة جدًّا في هذه الأبواب.

---

(١) البخاري (٢٩٤)، مسلم (١٢١١). عن عائشة.

قيل له: مسائل القطع والنصّ والإجماع بِقَدْرِ تلك أضعافًا مضاعفة، وإنما كَثُرت لكثرة أعمال العِبَاد وكثرة أنواعها، فإنها أكثر ما يعلمه الناس مفصَّلًا، ومتى كَثُر الشيء إلى هذا الحدّ، كان كلُّ جزء منه كثيرًا، من ينظرها مكتوبة، فلا يرتسم في نفسه إلا ذلك.

كما يطالع تواريخ الناس والفتن، وهي متصلة في الخبر، فيرتسم في نفسه أن العالم ما زال ذلك فيه متواصلًا، والمكتوب شيء والواقع أشياء كثيرة. فكذلك أعمال العباد وأحكامها، ولكن أكثر الناس لا يعلمون ذلك.

أمّا غير الخائض في الفقه في فنون أخرى فظاهر.

وأما الخائض فيه فغالبهم إنما يعرف أحدُهم مذهبَ إمامه، وقد يعلمه جملة، لا يميز بين المسائل القطعية المنصوصة والمجمع عليها، وبين مفاريده، أو ما شاع فيه الاجتهاد.

فتجده يُفتي بمسائل النصوص والإجماع من جنس فُتياه بمسائل الاجتهاد والنزاع، بمنزلة حِمَار حمل سِفْرًا ينقل نقلًا مجردًا، حتى إنه يُحكى لأحدهم أن مذهب فلان بخلاف ذلك **فيسوّغ ذلك**، ويكون الخلاف في ذلك من الممتنعات بين الملل، فضلًا عن أن يختلف فيه المسلمون.

وقد بلغني من ذلك عن أقوام مشهورين بالفُتيا والقضاء، حتى حَكَوْا لملِك بلدهم أن مذهب الشافعي أن المطلقة ثلاثًا تُباح بالعقد الخالي عن الوطء. وصبيان الشافعية يعلمون أن هذا مما لم يختلف فيه مذهبه.

وحتى يحكوا عن مالك أن المُتْعة عنده جائزة. وليس في المتبوعين أشدُّ تحريمًا لها منه ومِن أصحابه، حتى إنه إذا وُقِّتَ الطلاق عنده ينجز؛ لئلَّا يصير النكاح مؤقتًا كنكاح المتعة.

وأبلغ من ذلك، يحكون في بلادهم عن مالك حلَّ اللواط، ويُذكر ذلك لمن هو من أعيان [مذهبه]، فيقول: القرآن دلَّ على تحريمه، ولا يمكن أن يكذب الناقل، ويقول: هذا حرام بالإجماع. مع أن العالم يعلم أن هذا حرام بإجماع المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين وأكثر المشركين، لم يستحلَّه إلا قوم لوط وبعض الزنادقة من بقية الطوائف.

فلجهل هؤلاء وأمثالهم بالتمييز بين **مسائل العلم والقطع ومسائل الاجتهاد** الْتَبَس

كما إنه قد أراد بلفظ «القيامة» موتَ الإنسان، كما في قول المغيرة بن شعبة: أيُها الناس إنكم تقولون: القيامة القيامة، وإنه مَن مات فقد قامت قيامتُه[١]. وترجم البغوي على ذلك في كتاب «المصابيح»: باب: من مات فقد قامت قيامتُه[٢].

لكن من الزَّنَادِقة الصابئة المتفلسفة؛ كالسُّهْرَوَرْدِي الحلبي المقتول وغيرِه، مَن يظن ذلك هو القيامة التي وصفها الله في القرآن، ويجعل هذا اللفظ من كلام رسول الله ﷺ، وليس الأمر كذلك.

وإذا كان بسبب تقليد كثير من الفقهاء لأئمتهم، واتِّباعهم الظن، اشتبه ما يمكن علمه وما هو معلوم لفقهاء الدين وعلماء الشريعة بغيره. فكذلك نفس الأئمة المجتهدين، لا ريب أنه قد يكون عند أحدهم ما هو مظنُونٌ بل مجهول، وهو معلوم للآخر، إمَّا موافِقًا له، وإمَّا مخالِفًا.

فإن أكثرَ المسائلِ الفقهيةِ التي لا يَعرفُ حكمَها كثيرٌ من الأئمة، أو يتكلَّمُ فيها بنوع من الظنِّ، مصيبًا أو مخطئًا، تكون معلومةً لغيره بأدلةٍ قطعيَّةٍ عنده وعند من عَلِمَ كعلمه:

تارةً بنصٍّ اختص بسماعه من الرسول أو من غيره، وحصل له بذلك العلم؛ لأسباب كثيرة في النقل، وهذا كثيرًا [ما] يكون لعلماء الحديث؛ فإنهم يعلمون من النصوص ويقطعون منها بأشياء كثيرة جدًّا، وغيرهم قد يكذِّب بها، أو يجزم بكذبها، دَعْ مَن يجهلها أو يشك فيها.

وتارةً بفَهم النصوص ومعرفة دلالتها، فما أكثر من يجهل معنى النصِّ، أو يشك فيه، أو يفهم منه نقيضه، أو يذهل عنه، أو يعجز ذهنه عن دركه، ويكون الآخر قد فَهِمَ من ذلك النصِّ، وعَلِمَ منه، ما يقطع به.

وتارةً بإجماع عَلِمَه من إجماعات الصحابة وغيرها.

ثم بعد ذلك، **تارةً** بقياس قطعي؛ فإن القياس نوعان: قطعي وظني، كما في القياس الذي هو في معنى الأصل قطعًا، بحيث لا يكون بينهما فرق تأتي به الشريعة، أو يكون أوْلى بالحُكْمِ منه قطعًا.

---

(١) تفسير الطبري (٢٣/٤٦٨)، الكنى والأسماء للدولابي (١٦٢٧).

(٢) مصابيح السنة (٣/٥١٧)، شرح السنة (١٥/ ٩٧).

وتارةً بتحقيق المناط، وهذا يعود إلى عَوْدِ فَهم معنى النص، بأن يعرف ثبوت المناط الذي لا شكَّ فيه في المعيَّن، وغيرُه يشكُّ في ذلك، كما يَقطعُ الرجلُ في القصاص، وإبدال المُتْلَفَات، بأن هذا أقرب إلى المِثْلِ والعَدْلِ من كذا، وغيرُه يشكُّ فيه، أو يعتقد خلافه، وأمثال ذلك.

فصل

وكذلك لفظ «الحركة»، **أثبته طوائف** من أهل السنة والحديث، وهو الذي ذكره حرب بن إسماعيل الكِرْمَاني في السُّنَّة التي حكاها عن الشيوخ الذين أدركهم؛ كالحُمَيْدي، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم.

وكذلك هو الذي ذكره عثمان بن سعيد الدَّارِمِي في نقضه على بشر المَرِيسِي، وذكر أن ذلك مذهب أهل السنة.

وهو قول كثير من أهل الكلام والفلسفة، من: الشيعة، والكرَّامية، والفلاسفة الأوائل والمتأخرين؛ كأبي البركات صاحب «المعتبر»، وغيرهم.

ونفاه طوائف، منهم: أبو الحسن التميمي، وأبو سليمان الخطَّابي، وكلُّ من أثبت حدوثَ العالم بحدوث الأعراض؛ كأبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي بكر بن البَاقِلَّانِي، وأبي الوفاء بن عقيل، وغيرِهم مِمَّن سَلَكَ في إثبات حدوث العالم هذه الطريقة التي أنشأها قبلهم المعتزلةُ، وهو أيضًا قولُ كثير من الفلاسفة الأوائل والمتأخِّرين؛ كابن سينا، وغيرِه.

والمنصوص عن الإمام أحمد إنكار نفي ذلك، ولم يَثْبُتْ عنه إثبات لفظ «الحركة»، وإن أثبت أنواعًا قد يدرجها المُثْبِتُ في جنس الحركة.

فإنه لما سَمِع شخصًا يَروي حديثَ النزول(١)، ويقول: ينزل بغير حركة ولا انتقال ولا بغير حال. أنكر أحمد ذلك، وقال: قل كما قال رسول الله ﷺ، فهو كان أَغْيَرَ على ربِّه منك.

وقد نُقِلَ في رسالةٍ عنه إثبات لفظ «الحركة»، مثل ما في العقيدة التي كتبها

(١) البخاري (١١٤٥)، مسلم (٧٥٨). عن أبي هريرة.

حرب بن إسماعيل، وليست هذه العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظها؛ فإني تأمّلتُ لها ثلاثةَ أسانيد مُظْلِمة برجال مجاهيل، والألفاظ هي ألفاظ حرب بن إسماعيل، لا ألفاظ الإمام أحمد، ولم يذكرها المَعْنِيُّون بجمع كلام الإمام أحمد؛ كأبي بكر الخلال في كتاب «السنة»، وغيرِه من العراقيين العالِمين بكتاب أحمد، ولا رواها المعروفون بنقل كلام الإمام، لا سيما مثل هذه الرسالة الكبيرة، وإن كانت رَاجَتْ على كثير من المتأخِّرين.

وقد نَقَلَ حنبلٌ عن أحمد في كتاب «المحنة» أنه تأوَّل قولَه تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠]. فإنَّ الجهمية الذين ناظروه احتجوا على خلق القرآن بقول النبي ﷺ: «إن البقرة وآل عمران تأْتِيَانِ يومَ القيامةِ كأنهما غَمَامَتَانِ، أو غَيَايَتَانِ، أو فِرْقَانِ من طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عن صَاحِبِهما»(١). وما يجيء إلا مخلوق. فقال الإمام أحمد: فقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾. فهل يجيء الله؟ إنما يجيء أَمْرُه. كذلك هنا، إنما يجيء ثواب القرآن(٢).

فاختلف أصحابنا في هذه الرواية على خمس طرق:

وقال قوم: غَلِطَ حنبلٌ في نقل هذه الرواية، وحنبلٌ له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه، والجماهير يروون خلافه.

وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور، هل تثبت روايته؟ على طريقين: فالخلال وصاحبه قد ينكرانها، ويثبتها غيرُهما؛ كابن حامد.

وقال قوم منهم: إنَّما قال ذلك إلزامًا للمنازِعين له، فإنهم يتأوَّلون مجيء الرب بمجيء أمره، قال: فكذلك قولوا: يجيء كلامه مجيء ثوابه. وهذا قريب.

وقال قوم منهم: بل هذه الرواية ثابتة في تأويل ما جاء من جنس الحركة والإتيان والنزول، فيتأول على هذه الرواية بالقَصْدِ والعَمْدِ لذلك. وهذه طريقة ابن الزاغوني وغيره.

---

(١) مسلم (٨٠٤). عن أبي أمامة. ومسلم (٨٠٥). عن النواس بن سمعان.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨، ٣٩٩)، بيان تلبيس الجهمية (٨/ ١٧٩).

وقال قوم: بل يُتأول بمجيء ثوابه، وهؤلاء جعلوا الرواية في جنس الحركة دون بقية الصفات.

وقال قوم، منهم ابن عقيل وابن الجوزي: بل يتعدَّى الحكمُ من هذه الصفة إلى سائر الصفات التي تخالف ظاهرها؛ للدليل الموجِب لمخالفة الظاهر.

وبكل حال، فالمشهور عند أصحاب الإمام أحمد أنهم لا يتأوَّلون الصفات التي من جنس الحركة؛ كالمجيء والإتيان والنزول والهبوط والدُّنُوّ والتَّدَلّي، كما لا يتأوَّلون غيرَها متابعة للسلف الصالح.

وكلام السلف في هذا الباب يدل على إثبات المعنى المتنازع فيه.

قال الأوزاعي لما سئل عن حديث النزول: يفعل الله ما يشاء[(١)].

وقال حماد بن زيد: يَدْنُو من خلقه كيف شاء[(٢)].

وهو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث[(٣)].

وقال الفضيل بن عياض: إذا قال لك الجهميُّ: أنا أكْفُرُ بربٍّ يزول عن مكانه. فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء[(٤)].

وقال أبو عبد الله أحمد بن سعيد الرباطي: حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر، وحضر إسحاق ابن راهويه، فسُئِل عن حديث النزول: صحيح هو؟ قال: نعم. فقال له بعضُ قُوَّاد عبد الله: يا أبا يعقوب، أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: نعم. قال: كيف ينزل؟ قال له إسحاق: أَثْبِتْه (فوق) حتى أَصِفَ لك النزول. فقال له الرجل: أَثْبَتُّه (فوق).

---

(١) الرسالة الوافية للداني ص(١٣٧)، مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٧).

(٢) السنة للخلال -كما في: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٦)، درء التعارض (٢/ ٢٥)، بيان تلبيس الجهمية (٨/ ١٩٢)-، الضعفاء للعقيلي (١/ ١٤٣). بلفظ: يقرب من خلقه كيف شاء. والإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٢٠٣). بلفظ: حق كل ذلك كيف شاء الله.

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٨). بلفظ: ويقرون أن الله يقرب من خلقه كيف يشاء، كما قال: ونحن أقرب إليه من حبل الوريد.

(٤) الإبانة الكبرى (٧/ ٢٠٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠١)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص(٢٣٥)، خلق أفعال العباد ص(٣٣).

قال له إسحاق: قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الفجر: ٢٢]. فقال الأمير عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة. فقال إسحاق: أعزَّ اللهُ الأميرَ، ومَن يجيء يوم القيامة، مَن يمنعه اليوم؟ (١).

وقال حرب بن إسماعيل: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: ليس في النزول وصف (٢).

قال: وقال إسحاق: لا يجوز الخوضُ في أمر الله كما يجوز الخوض في أمر المخلوقين؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنبياء: ٢٣]. ولا يجوز أن يُتوهم على الله بصفاته وفِعَاله بفهم ما يجوز التفكُّر والنظر في أمر المخلوقين، وذلك أنه يمكن أن يكون الله موصوفًا بالنزول كل ليلة، إذا مضى ثلثها، إلى السماء الدنيا، كما شاء، ولا يُسأل: كيف نزوله؟ لأن الخالق يصنع ما شاء كما شاء (٣).

فصل

وقد اعترفَ أكثرُ أئمة أهل الكلام والفلسفة من الأولين والآخرين [بأن] أكثر الطرائق التي سلكوها في أمور الربوبية بالأقيسة التي ضربوها، لا تفضي بهم إلى العلم واليقين في الأمور الإلهية؛ مثل تكلُّمهم بالجِسْمِ والعَرَضِ في دلائلهم ومسائلهم.

فأمَّا الأول فقد ذكرنا في غير هذا الموضع مقالةَ **أساطين الفلسفة من الأوائل**، أنهم قالوا: العلم الإلهي لا سبيل فيه إلى اليقين، وإنما يُتكلَّم فيه بالأَوْلى والأَحْرى والأَخْلق (٤).

ولهذا اتَّفَقَ كلٌّ من خَبَرَ مقالةَ هؤلاء المتفلسفة في العلم الإلهي أن غالبَه ظنُّونٌ كاذبة، وأقيسةٌ فاسدة، وأن الذي فيه من العلم الحقِّ قليلٌ.

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص(١٩٧، ١٩٨)، الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ١٢٩).

(٢) مسائل حرب (٣/ ١١٢١، ١١٢٢). وفيها: ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا كما شاء وكيف شاء، وليس فيه صفة.

(٣) مسائل حرب (٣/ ١١٢٢). وفيها: فعل المخلوقين، بوهم ما يجوز.

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٦٧)، (٤/ ١٠٦).

وأمَّا اعتراف **المتكلِّمة** من **الإسلاميين** فكثير، قد جمع العلماء فيه شيئًا، وذكروا رجوع أكابرهم عمَّا كانوا يقولونه، وتوبتهم، إمَّا عند الموت وإما قبل الموت.

وهذا من أسباب الرحمة إن شاء الله تعالى في هذه الأمة؛ فإن اللهَ يقبلُ التوبةَ عن عبادة ويعفو عن السيئات، وهذا أصحُ القولين في قبول توبة الداعي، لكن بقاء كلامهم وكتبهم وآثارهم محنةٌ عظيمة في الأمة، وفتنةٌ عظيمة لمن نظر فيها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد قال أبو حامد الغزالي في الكتاب الذي سمَّاه «إحياء علوم الدين»، وهو من أجلِّ كتبه، قال: فإن قلت: تعلُّم الجدل والكلام مذموم كتعلُّم النجوم، أو هو مباح كتعلُّم الطب، أو مندوب إليه. فاعْلَمْ أن للناس في [هذا] غلوًّا وإسرافًا في أطراف:

فمِن قائل: إنه بدعةٌ وحرام، وإن العبد أن يَلْقى اللهَ بكلِّ ذنب ما خلا الشرك خيرٌ له من أن يلقاه بالكلام.

ومِن قائل: إنه واجب وفرض، إمَّا على الكفاية، وإمَّا على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله.

قال: وإلى التحريم ذهب الشافعيُّ ومالك وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وسفيان الثورى وجميعُ أئمة السلف.

وساق ألفاظًا عن هؤلاء.

قال: واتَّفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نُقل عنهم من التشديدات فيه، وقالوا: ما سكت عنه الصحابة -مع أنَّهم أعرف بالحقائق، وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم- إلا لعلمهم بما يتولَّد منه من الشَّرِّ[(١)].

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٩٤، ٩٥).

فصل

فيما ذكره الشيخ أبو القاسم القُشَيْرِيُّ في رسالته المشهورة من اعتقاد مشايخ الصوفية.

فإنَّه ذكر من متفرِّقات كلامهم ما يُستدلُّ به على أنهم كانوا يوافقون اعتقاد كثيرٍ من المتكلِّمين الأشعرية، وذلك هو اعتقاد أبي القاسم الذي تلقَّاه عن أبي بكر ابن فُوْرَك وأبي إسحاق الإسفراييني.

وهذا الاعتقاد غالبه موافق لأصول السلف وأهل السنة والجماعة، لكنه مقصرٌ عن ذلك، ومتضمنٌ ترك بعض ما كانوا عليه، وزيادة تخالف ما كانوا عليه.

والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق [ما كان] عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يذكر.

فإنَّ في الصحيح الصريح المحفوظ عن أكابر المشايخ، مثل: الفُضَيْل بن عِياض، وأبي سليمان الدَّارَاني، ويوسف بن أَسْبَاط، وحُذَيْفَة المَرْعَشِي ومعروف الكَرْخِي، إلى الجُنَيْد بن محمد، وسهل بن عبد الله التُّسْتَرِي، وأمثال هؤلاء، ما يبين حقيقة مقالات المشايخ.

وقد جمع كلام المشايخ إمَّا بلفظه أو بما فهمه هو غيرُ واحد، فصنَّف أبو بكر محمد بن إسحاق الكَلابَاذي كتاب «التعرف لمذاهب التصوَّف»، وهو أجود مما ذكره أبو القاسم، وأصوب، وأقرب إلى مذهب سلف الأمة وأئمتها وأكابر مشايخها.

وكذلك معمر بن زياد الأصبهاني شيخ الصوفية، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِي جامع كلام الصوفية، هما في ذلك أعلى درجة، وأبعد عن البدعة والهوى، من أبي القاسم.

وأبو عبد الرحمن وإن كان أدنى الرجلَيْن فقد كان يُنكر مذهبَ الكُلَّابِيَّة ويبدِّعُهُم، وهو المذهب الذي ينصره أبو القاسم، وله في ذَمِّ الكلام مصنَّف يخالف ما ينصره أبو القاسم، وأبو عبد الرحمن أجلُّ من أخذ عنه أبو القاسم كلام المشايخ، وعليه يعتمد في أكثر ما يحكيه، فإنَّ له مصنَّفات متعددة.

وكذلك **عامَّة المشايخ** الذين سمَّاهم أبو القاسم في رسالته **لا يُعْرف** عن شيخ منهم أنه كان **ينصر** طريقة **الكُلَّابِيَّة والأشعريَّة**، التي نصرها أبو القاسم، بل المحفوظ عنهم خلافها، ومَن صرَّح منهم فإنما يصرِّح بخلافها.

حتى شيوخ عصره الذين سمَّاهم، حيث **قال**: فأما المشايخ الذين عاصرناهم، والذين أدركناهم، وإن لم يتَّفق لنا لقياهم، مثل: الأستاذ الشهيد لسان وقته وواحد عصره أبي علي الدَّقَّاق، والشيخ شيخ وقته أبي عبد الرحمن السُّلَمِي، وأبي الحسن علي بن جَهضم مجاور الحرم، والشيخ أبي العباس القصَّاب بطبرستان، وأحمد الأسود الدِّيْنَوَرِي، وأبى القاسم الصَيْرفى بنيسابور، وأبي سهل الخشَّاب الكبير بها، ومنصور بن خلف المَغْرِبي، وأبي سعيد الماليني، وأبي طاهر الجحدري، قدَّس اللهُ أرواحَهم، وغيرِهم(١).

فإنَّ هؤلاء المشايخ، مثل أبي العباس القصَّاب له من التصانيف المشهورة في السُّنَّة، ومخالفة طريقة الكُلَّابية الأشعرية، ما ليس هذا موضعه.

وكذلك **سائر شيوخ المسلمين من المتقدِّمين والمتأخِّرين**، الذين لهم لِسَانُ صِدْقٍ في الأمة، كما ذكر الشيخ يحيى بن يوسف الصَّرْصَرِي، ونظمه في قصائده، عن الشيخ علي بن إدريس شيخه، أنه سأل قطب العارفين أبا محمد عبد القادر بن عبد الله **الجيلي**، فقال: يا سيدي هل كان لله وليٌّ على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ فقال: ما كان ولا يكون(٢).

وكذلك نقل الشيخ شهاب الدين أبو حفص عمر بن محمد السُّهْرَوَرْدِي، **وحدَّثنيه** عنه الشيخ عز الدين عبد الله بن أحمد بن عمر الفاروقي أنه سمع هذه الحكاية منه، ووجدتها معلقة بخط الشيخ موفَّق الدين أبي محمد ابن قدامة المقدسي، قال السُّهْرَوَرْدِي: كنت عزمت على أن أقرأ شيئًا من علم الكلام وأنا متردِّد، هل أقرأ «الإرشاد» لإمام الحرمين، أو «نهاية الإقدام» للشهرستاني، أو كتاب شيخه؟ فذهبت مع خالي أبي النجيب، وكان

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ١٤٨، ١٤٩). وفيها: أبي العباس القصَّار، وأبي طاهر الخوزندي.

(٢) درء التعارض (٥/ ٥). بلفظ: لا كان ولا يكون. وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٠٠)، شذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).

يصلي بجنب الشيخ عبد القادر. قال: فَالْتَفَتَ الشيخُ عبد القادر وقال لي: يا عمر، ما هو من زاد القبر، ما هو من زاد القبر. فرجعت عن ذلك[١].

فأخبر أن الشيخ كاشَفَه بما كان في قلبه، ونهاه عن الكلام الذي كان يُنسب إليه القُشَيْرِي ونحوه.

وكذلك حدَّثني الشيخ أبو الحسن بن غانم، أنه سمع خاله الشيخ إبراهيم بن عبد الله الأرموي، أنه كان له معلِّم يقرئه، وأنه أقرأه اعتقاد الأشعرية المتأخرين. قال: فكنت أكرر عليه، فسمع والدي الشيخ عبد الله الأَرْمِيني، قال: فقال: ما هذا يا إبراهيم؟ فقلت: هذا علَّمنيه الأستاذ. فقال: يا إبراهيم اترك هذا، فقد طفت الأرض، واجتمعت بكذا وكذا وليِّ لله، فلم أجد أحدًا منهم على هذا الاعتقاد، وإنما وجدته على اعتقاد هؤلاء، وأشار إلى جيرانه أهل الحديث والسنة، من المقادِسَة الصالحين إذ ذاك.

وحدَّثني أيضا الشيخ محمد بن أبي بكر بن قوام، أنه سمع جدَّه الشيخ أبا بكر بن قوام يقول: إذا بلغك عن أهل المكان الفلاني، سمَّاه لى الشيخ محمد، إذا بلغك أن فيهم رجلًا مؤمنًا، أو رجلًا صالحًا، فصدِّق، وإذا بلغك أن فيهم وليًّا لله فلا تصدِّق. فقلت: ولم يا سيدي؟ قال: لأنهم أشعريَّة.

وهذا باب واسع.

ومن نظر في عقائد المشايخ المشهورين، مثل: الشيخ عبد القادر، والشيخ عدي بن مسافر، والشيخ أبي البيان الدمشقي وغيرهم، وجد من ذلك كثيرًا.

ووجد أنه مَن ذهب إلى مذهب شيء من أهل الكلام -وإن كان متأوِّلًا- ففيه نقصٌ وانحطاطٌ عن درجة أولياء الله الكاملين.

ووجد أنه من كان ناقصًا في معرفة اعتقاد أهل السنة، واتِّباعِه ومحبتِه، وبغض ما يخالف ذلك وذَمِّه، بحيث يكون خاليًا عن اعتقاد كمال السنة واعتقاد البدعة -تَجِدْه ناقصًا عن درجة أولياء الله الراسخين في معرفة اعتقاد أهل السنة واتِّبَاع ذلك. وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٠١).

وما ذكره أبو القاسم في رسالته من اعتقادهم وأخلاقهم وطريقتهم فيه من الخير والحقّ والدين أشياء كثيرة، ولكن فيه نقص عن طريقة أكثر أولياء الله الكاملين، وهم نقاوة القرون الثلاثة ومن سَلَكَ سبيلهم، ولم يذكر في كتابه أئمة المشايخ من القرون الثلاثة.

ومع ما في كتابه من الفوائد في المعقولات والمنقولات، ففيه أحاديث (صحيحة)، وأحاديث ضعيفة، بل باطلة، وفيه كلمات مجملة تحتمل الحقّ والباطل روايةً ورأيًا، وفيه كلمات باطلة في الرأي والرواية. وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

وقال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَٰلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [سورة النساء: ١٣٥].

فكتبتُ من تمييز ذلك ما يسّره الله، واجتهدت في اتّباع سبيل الأمة الوسط، الذين هم شهداء على الناس، دون سبيل مَن قد يرفعه فوق قَدْره، في اعتقاده وتصوّفه، على الطريقة التي هي أكمل وأصحّ مما ذكره علمًا وحالًا، وقولًا وعملًا، واعتقادًا واقتصادًا، أو يَحُطُّه دون قَدْرِه فيهما، ممن يُسْرِفُ في ذَمّ أهل الكلام، أو يَذُمُّ طريقة التصوُّف مطلقًا، والله أعلم.

والذي ذكره أبو القاسم فيه الحسن الجميل، الذي يجب اعتقاده واعتماده، وفيه المجمل الذي يأخذ المحق والمبطل، وهذان قريبان.

وفيه منقولاتٌ ضعيفة، ونُقُولٌ عمن لا يُقْتَدى بهم في ذلك، فهذان مردودان.

وفيه كلامٌ حَمَلَه على معنًى، وصاحبه لم يقصد نفس ما أراده هو.

ثم إنه لم يذكر عنهم إلا كلمات قليلة لا تشفي في هذا الباب، وعنهم في هذا الباب من الصحيح الصريح الكبير ما هو شفاء للمقتدي بهم، الطالبِ لمعرفة أصولهم، وقد كتبت هنا نُكَتًا يُعرف بها الحال.

قال القشيرى رحمه الله: اعلموا أن شيوخ هذه الطائفة بَنَوا قواعد أمرهم على أصول صحيحة في التوحيد، صانوا بها عقائدهم عن البدع، ودانوا بما وجدوا عليه السلف وأهل السنة من توحيد، ليس فيه تمثيل ولا تعطيل[1].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ١٩).

قلت: هذا كلام صحيح؛ فإن كلام أئمة المشايخ الذين [لهم] في الأمة لِسَانُ صِدْقٍ كانوا على ما كان عليه السلف وأهل السنة من توحيد ليس فيه تمثيل ولا تعطيل.

وهذه الجملة يَتَّفِق على إطلاقها عامَّةُ الطوائف المنتسبين إلى السنة، وإن تنازعوا في مواضع: هل هي تمثيل أو تعطيل؟

قال أبو القاسم: عرفوا ما هو حق القِدَم، وتحققوا بما هو نعت الموجود عن العَدَم، وكذلك قال سيد هذه الطائفة الجُنَيْد رضي الله عنه: التوحيد إفراد القِدَم من الحَدَث[١].

قلت: هذا الكلام فيه إجمالٌ، والمحِقُّ يحمله محملًا حسنًا، وغيرُ المحِقِّ يُدخل فيه أشياء.

والقُشَيْرِي مقصوده ما يذكره أهل الكلام من تنزيه القديم عن خصائص المُحْدَثات، وهذا مُتَّفَقٌ عليه بين المسلمين، لكن التنازع بينهم في كثير من الصفات هل هي [من] خصائص المُحْدَثات التي يجب تنزيه القديم عنها؟ أو هي من لوازم الوجود التي يكون نفيها تعطيلًا.

وأما الجُنَيْد فمقصوده التوحيد الذي يُشير إليه المشايخُ، وهو التوحيد في القصد والإرادة، وما يَدْخل في ذلك من الإخلاص والتوكُّل والمحبة، وهو أن يُفْرَدَ الحقُّ سبحانه -وهو القديم- بهذا كله فلا يُشْرِكُه في ذلك مُحْدَث، وتمييز الربِّ من المربوب في اعتقادك وعبادتك. وهذا حق صحيح، وهو داخل في التوحيد الذي بَعَثَ اللهُ به رسلَه وأنزل به كتبَه.

ومما يدخل في [كلام] الجُنَيْد تمييزُ القديم عن المحدَث، وإثبات مباينته له، بحيث يعلمه ويشهد أن الخالقَ مُبايِنٌ للخلق. خلافًا لما دخل فيه الاتِّحادية من المتصوِّفة وغيرهم، من الذين يقولون بالاتِّحاد معيَّنًا أو مطلقًا؛ ولهذا أنكر هؤلاء على الجُنَيْد قولَه هذا، كما أنكره عليه ابنُ العربى الطائي كبير الاتِّحادية.

قال أبو القاسم: وأَحْكَموا أصول العقائد بواضح الدلائل ولائح الشواهد، كما قال أبو محمد الجريري: من لم يقف على علم التوحيد بشاهد من شواهده زلَّتْ به قَدَمُ الغرور إلى مَهْوَاةِ التَّلَف[٢].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ١٩). وفيها: ولذلك قال.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٠). وفيها: في مهواة من التلف.

قال أبو القاسم: يريد بذلك أن من ركن إلى التقليد، ولم يتأمَّل دلائلَ التوحيد، سقط عن متن النجاة، ووقع في أسر الهلاك(١).

قلت: المشايخ لا يشيرون إلى الطريق التي سلكها المتكلِّمون من الاستدلال بالأجسام والأعراض وما يدخل في ذلك، بل هم مُنْكِرون لذلك، كما ذكره أبو عبد الرحمن السُّلَمِي، وشيخ الإسلام الأنصاري، وغيرهما، عنهم.

وأبو القاسم يرى صحة هذه الطريق، وهذا من المواضع التي خالف فيها مشايخ القوم.

وقد ذكر أبو القاسم في ترجمة الشيخ أبي علي ابن الكاتب، وقد صحب أبا علي الرُّوذْبَاري وغيرَه، وتأخَّرَ بعد الأربعين وثلاثمائة، **قال**: المعتزلة نزَّهوا الله من حيث العقل فأخطأوا، والصوفية نزَّهوه من حيث العلم فأصابوا(٢).

قلت: العلم في لسان الصوفية ووصاياهم كثيرًا ما يريدون به **الشريعة**، كقول أبي يعقوب النَّهْرُجُوْرِي: أفضل الأحوال ما قارن العلم(٣).

وكقول أبي يزيد: عملت في المجاهدة ثلاثين سنة فما وجدتُ أشدَّ عليَّ من العلم ومتابعته، ولولا اختلاف العلماء لبقيت، واختلاف العلماء رحمة إلا في تجريد التوحيد(٤).

وهذا كقول سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي: كلُّ فعل تفعله بغير اقتداءٍ، طاعةً أو معصيةً، فهو عيش النفس، وكل فعل تفعله بالاقتداء فهو عذاب على النفس(٥).

وقال أبو سُلَيْمَان الدَّارَاني: ربما يقع في [قلبي] النُّكْتَةُ من نُكَتِ القوم أيَّامًا، فلا أقبل منه إلا بشاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ الكتاب والسنة(٦).

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٠). وفيها: سنن النجاة.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ١٢٦).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ١٢٤).

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٥٧)، طبقات الصوفية ص(٧٠)، صفة الصفوة (٢/ ٣٠٤). وفيهم: شيئًا أشد.

(٥) الرسالة القشيرية (١/ ٦٠). وفيها: يفعله العبد، يفعله بالاقتداء.

(٦) الرسالة القشيرية (١/ ٦١)، طبقات الصوفية ص(٧٦).

وقال صاحبُه أحمد بن أبي الحَوَارِي: من عَمِلَ بلا اتّباع سُنَّة فباطلٌ عملُه[١].

وقال أبو حفص النَّيْسَابُوري: من لم يزن أفعالَه وأقوالَه كلَّ وقت بالكتاب والسنة، ولم يَتَّهِم خواطرَه، فلا تَعُدُّه في ديوان الرجال[٢].

وقال الجُنَيْد بن محمد: الطرق كلُّها مسدودةٌ على الخَلْقِ إلّا من اقْتَفَى أثرَ الرسول ﷺ[٣].

وقال أيضًا: من لم يحفظ القرآن ويكتب الحديث لا يُقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمَنا هذا مُقَيَّدٌ بالكتاب والسنة[٤].

وقال أبو عثمان: من أَمَّرَ السُّنَّةَ على نفسه قولًا وفعلًا نَطَقَ بالحكمة، ومن أَمَّرَ الهوى على نفسه قولًا وفعلًا نَطَقَ بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [سورة النور: ٥٤][٥].

وقال أبو حمزة البغدادي: من عَلِمَ الطريق إلى الله سهُل عليه سلوكُه، ولا دليل على الطريق إلى الله إلا متابعة الرسول في أحواله وأقواله وأفعاله[٦].

ومن لفظ «العلم» في كلامهم، قولُ أبي عثمان النيسابوري: الصحبة مع الله بحسن الأدب ودوام الهيبة والمراقبة، والصحبة مع رسول الله ﷺ باتِّباع سُنَّتِه ولزوم ظاهر العلم، والصحبة مع أولياء الله تعالى بالاحترام والخدمة، والصحبة مع الأهل بحسن الخلق، والصحبة مع الإخوان بدوام البِشْرِ ما لم يكن إثمًا، والصحبة مع الجُهَّال بالدعاء لهم والرحمة عليهم[٧].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٦٨). وفيها: عمل عملًا، سنة رسول الله. وطبقات الصوفية ص(٩٢). وفيها: السنة.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٦٩)، صفة الصفوة (٢/ ٣١٢). وفيهما: وأحواله في كل. وفي القشيرية: نعده.

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٧٩). وفيها: إلا على. وطبقات الصوفية ص(١٣٢).

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٧٩). وفيها: ولم يكتب.

(٥) الرسالة القشيرية (١/ ٨٢)، الزهد الكبير للبيهقي (١/ ١٥١، ١٦٥)، صفة الصفوة (٢/ ٣٠٢).

(٦) الرسالة القشيرية (١/ ١٠٧)، طبقات الصوفية ص(٢٢٩). وفيهما: علم طريق الحق.

(٧) الرسالة القشيرية (١/ ٨٢)، حلية الأولياء (١٣/ ٢٤٥)، شعب الإيمان (١٠/ ٤٣٢)، صفة الصفوة (٢/ ٣٠٢).

ومنه قول أبي الحسين النُّورِي: من رأيتَه يَدَّعي مع الله حالةً تُخرجه عن حدِّ العلم الشرعي فلا تقتربنَّ منه[(١)].

وقال: أعز الأشياء في زماننا [شيئان]: عالم يعمل بعلمه، وعارف ينطق عن حقيقته[(٢)].

وقال [أبو] عبد الرحمن السُّلَمِي: سمعت جدِّي أبا عمرو بن نُجَيْد يقول: كل حال لا يكون عن نتيجة علم فإن ضرره أكثر على صاحبه من نفعه[(٣)].

وسُئل عن التصوف؟ فقال: الصبر تحت الأمر والنهي[(٤)].

وسبب تعبيرهم عن الشريعة بالعلم أن القومَ أصحابُ إرادة وقصد وعمل وحال، هذا خاصتهم. لكن قد يعمل أحدُهم تارةً بغير العلم الشرعي، بل بما يدركُه ويَجِدُ إرادته في قلبه، وإن لم يكن ذلك مشروعًا مأمورًا به، وهذا كثيرًا ما يُبْتَلَى به كثيرٌ منهم من [تقديم] علمهم بالذَّوْق والوَجْد على موجب العلم المشروع، ومن العمل بذَوْقٍ ليس معه فيه علم مشروع.

ولا ريب أن هذا من **اتِّباع الهوى بغير هُدًى من الله**، وهو مما ذمَّ الله به النصارى، الذين يضارعهم في كثير من أمورهم المنحرِّفون من الصوفيَّة والعُبَّاد، ولهذا جعله سَهْلٌ من حظِّ النفس.

ولهذا استضعف أبو يزيد متابعة العلم؛ فإن مجاهدة هوى النفس يفعلها غالب النفوس، مثل عبادات المشركين وأهل الكتاب من الرُّهْبَان وعُبَّاد الأنداد ونحوهم، وكل ذلك من هذا الباب، ولهم من الزُّهْدِ والمجاهدة في العبادة ما لا يفعله المسلمون، لكنه باطل ليس بمشروع، ولهذا لا ينتج له من النتائج إلا ما يليق به.

والمسلم الصادق إذا عَبَدَ الله بما شرع فَتَحَ اللهُ عليه أنوار الهداية في مدَّة قريبة.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٨٣)، تلبيس إبليس (١/ ١٥١، ٣٢٥).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٨٣). وفيها: حقيقة. وطبقات الصوفية ص(١٣٩).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ١٣٨)، طبقات الصوفية ص(٣٤٠)، شعب الإيمان (٣/ ٣٠٦). وفيهم: ضرره على صاحبه أكثر.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ١٣٨)، طبقات الصوفية ص(٣٣٩).

فالمهتدون من مشايخ العبَّاد والزُّهَّاد يُوصُون باتِّباع العلم المشروع، كما أن أهل الاستقامة من العلماء يُوصُون بعلمهم الذي يسلكه أهل الاستقامة من العبَّاد والزهَّاد.

وأمَّا المنحرِّفون من الطائفتين فيُعْرِضون عن المشروع: إمَّا من العلم وإمَّا من العمل، وهما طريق المغضوب عليهم والضالين.

قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون: من فَسَدَ من العلماء ففيه شَبَهٌ من اليهود، ومن فَسَدَ من العُبَّاد ففيه شَبَهٌ من النصارى[1].

ولهذا قَصَدَ أبو القاسم في الرِّسالة الردَّ على هؤلاء، ولما ذكر المشايخ الذين ذكرهم قال: هذا ذكر جماعة من شيوخ هذه الطائفة، كان الغرض من ذكرهم في هذا الموضع التنبيه على أنهم كانوا مجمعين على تعظيم الشريعة، متَّصفين بسلوك طريق الرياضة، مُقِيمين على متابعة السنة، غير مخلِّين بشيء من آداب الديانة، متَّفِقِين على أن من خلا عن المعاملات والمجاهدات، ولم يَبْنِ أمرَه على أساس الورع والتقوى كان مُفتريًا على الله سبحانه فيما يدَّعيه، مفتونًا، هلك في نفسه، وأهلك من اغترَّ به ممن ركن إلى أباطيله[2].

وإذا عُرِف معنى لفظ «العلم» في اصطلاحهم، فقول أبي علي ابن الكاتب: الصوفية نزَّهُوه من حيث العلم. أي من جهة الشرع، وهو الكتاب والسنة، فنزَّهُوه عمَّا نَزَّه عنه نفسه فأصابوا.

وأما المعتزلة فنزَّهُوه بقياس عقلهم وأهوائهم، أرادوا أن ينفوا عنه كل صفة موجودة، لظنِّهم أن ذلك تشبيه، ولم يهتدوا إلى أن الخالق يُوصف بما يليق به، والمخلوق يُوصف بما يليق به، وأن الاسم وإن كان مُتَّفِقًا، فالإضافة إلى الله تُخصِّصُه وتُقيِّدُه بما يَنْفِي عنه مماثلةَ الخلق.

وهذا الذي ذكره الشيخ أبو عليٍّ من أن الصوفيَّة يخالفون المعتزلة فأمر مُتَّفَق عليه، فإن أصول الصوفية لا تلائم نفي الصفات، بل هم أبعد الناس عن الاعتزال في الصفات والقدر.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٦٧) وغيره، اقتضاء الصراط (١/ ٧٩)، تفسير ابن كثير (٤/ ١٣٨).
(٢) الرسالة القشيرية (١/ ١٤٨).

ومن المعلوم أن طريقة الكلام في الجواهر والأعراض في أدلَّة أصول الدين ومسائله، هي الطريقة التي سلكها المعتزلة، وأخذها عنهم متكلِّمة الصفاتيَّة من الأشعرية ونحوهم، وهي الطريقة التي أشار إليها أبو القاسم.

فعُلم أن القوم مخالفون لهذه الطريقة الكلاميَّة التي أشار أبو القاسم إلى بعضها.

وكذلك قد ذكر أبو القاسم في ترجمة الشيخ أبي الحسن بن الصايغ، وزمنه زمن ابن الكاتب سنة ثلاثين وثلاثمائة، **قال**: وكان من كبار المشايخ[(١)]. **وقال**: قال أبو عثمان المَغْرِبي: ما رأيت من المشايخ أَنْوَر من أبي يعقوب النَّهْرُجُوْرِي، ولا أكثر هيبةً من أبي الحسن بن الصايغ[(٢)].

قال القشيرى: سُئل ابن الصايغ عن الاستدلال بالشاهد على الغائب؟ فقال: كيف يُستدل بصفات مَن له مِثْل [ونظير] على صفات مَن لا مِثْل له ولا نظير[(٣)]؟

والاستدلال بالشاهد على الغائب في إثبات الصفات هي طريقة شيوخ أبي القاسم [من] المتكلِّمين [الذين] يَجْمَعُون بين الشاهد والغائب، في الحدِّ والدليل، والشرط والعلم؛ لإثبات الحياة والعلم وسائر الصفات.

فقد ردَّ الشيخ أبو الحسن هذه الطريقة.

ومما يُبَيِّنُ هذا أن أعظم المشايخ الذين أخذ عنهم أبو القاسم جَمْعًا لكلام مشايخ الصوفية، وتأليفًا له، ورواية له، هو الشيخ أبو عبد الرحمن السُّلَمِي.

فإنَّ القُشَيْرِي لم يدرك شيخًا أجمع لكلام القوم، وأحرص على ذلك، وأرغب فيه منه، ولهذا صَنَّفَ في ذلك ما لم يصنِّفه نظراؤه.

كما أن الذين أدركوا عصر أبي القاسم من مشايخ القوم لم يكن فيهم أقوم بهذا الباب من شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهَرَوِي، لا سيما في المعرفة بأخبار القوم وكلامهم وطريقهم، فإنه في ذلك ونحوه من أعلم الناس، وكان إمامًا في الحديث والتفسير وغير ذلك.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ١١٠).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ١١٠).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ١١٠).

ومع هذا، فالشيخ أبو عبد الرحمن وشيخ الإسلام كلاهما له مُصَنَّفٌ مشهورٌ في ذَمِّ طريقةِ الكلام، التي يدخل فيها كثيرٌ ممَّا ذكره أبو القاسم من الدلائل والمسائل.

حتى ذكر شيخ الإسلام في كتابه قال: سمعت أحمد بن أبي نصر يقول: رأينا محمد بن الحسين السُّلَمِي يلعن الكُلَّابِيَّة[١].

ومحمد بن الحسين السُّلَمِي هو الشيخ [أبو] عبد الرحمن أعرف مشايخ أبي القاسم القُشَيْرِي بطريقة الصوفية وكلامهم.

ومعلوم أن القوم من أبعد الناس عن اللعن ونحوه لحظوظ أنفسهم. ولولا أن أبا عبد الرحمن كان الذي عنده أن الكُلَّابِيَّة مُبايِنون لمذهب الصوفية المباينة العظيمة التي توجب مثل هذا لَمَا لعنهم أبو عبد الرحمن هذا.

والكُلَّابِيَّة هم مشايخ الأشعرية، فإنَّ أبا الحسن الأشعري إنما اقتدى بطريقة أبي محمد ابن كُلَّاب، وابن كُلَّاب كان أقرب إلى السلف زمنًا وطريقةً.

وقد جمع أبو بكر ابن فُورَك شيخ القُشَيْرِي كلامَ ابنِ كُلَّاب والأشعريِّ، وبيَّن اتفاقَهما في الأصول. ولكن لم يكن (أبو) عبد الرحمن السُّلَمِي (اطَّلع عليه)؛ فإنه انتشر في أثناء المائة الرابعة لما ظهرت كتبُ القاضي أبي بكر ابن البَاقِلَّانِي ونحوه.

وقد ذكر ذلك الحافظ أبو القاسم ابن عساكر، المنتصِر لأبي الحسن الأشعري، في كتابه الذي سماه «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري»، موافقًا للشيخ أبي علي الأهوازي، المصنِّف في مثالب الأشعري، مع كون [ابن] عساكر رَدَّ على الأهوازي ذَمَّه وثَلْبَه له، لكن وافقه في ذلك، فذكر أبو علي الأهوازي أنه مُذْ قَوِيَ مذهبه أقل من ثلاثين سنة، والأهوازي توفي سنة خمس وأربعين وأربعمائة.

قال ابن عساكر: وقوله: إن مُذ قَوِيَ ذلك أقل من ثلاثين سنة، فلعمري إنه إنما اشتهرت هذه النسبة من الأزمنة في عصر القاضي أبي بكر ابن البَاقِلَّانِي ذي التصانيف المستحسنة المنتشرة في بغداد وغيرها من البلدان والأمكنة[٢].

---

(١) ذم الكلام وأهله للهَرَوِي، تحت الطبقة التاسعة، (٤/٤٠٩).

(٢) تبيين كذب المفتري ص(٤١٠). وفيه: وانتشرت ببغداد.

والمقصود هنا أن المشايخ المعروفين الذين جمع الشيخ أبو عبد الرحمن أسماءهم في كتاب «طبقات الصوفية»، وجمع أخبارهم وأقوالهم، دع مَن قبلهم من أئمة الزُّهَّاد من الصحابة والتابعين الذين جمع [أبو] عبد الرحمن وغيرُه كلامَهم في كتب معروفة، وهم الذين يتضمن أخبارَهم كتابُ «الزهد» للإمام أحمد وغيره -لم يكونوا على مذهب الكُلَّابية الأشعرية، إذ لو كانت كذلك لَمَا كان أبو عبد الرحمن يلعن الكُلَّابية.

وقال شيخ الإسلام الأنصاري: سمعت أحمد بن حمزة وأبا علي الحداد يقولان: وجدنا أبا العباس أحمد بن محمد النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام وتكفير الأشعرية، وذَكَرَا عِظَمَ شأنه في الإنكار على أبي الفوارس القرماسيني وهجرانه إياه لحرف واحد[1].

قال شيخ الإسلام: سمعت أحمد بن حمزة يقول: [لما] اشتد الهجران [بين] النهاوندي وأبي الفوارس سألوا أبا عبد الله الدِّيْنَوَرِي فقال: لقيت ألف شيخ على ما عليه النهاوندي[2].

وقد ذكر الشيخ أبو عبد الرحمن السُّلَمِي في كتابه في ذَمِّ الكلام ما ذَكَرَ أيضًا شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري، فقال: أخبرني ابن أحمد، حدَّثنا محمد بن الحسين، قال: رأيت بخطِّ أبي عمرو بن مطر يقول: سُئل ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات؟ فقال: بدعة ابتدعوها، ولم يكن أئمة المسلمين وأرباب المذاهب وأئمة الدين؛ مثل: مالك وسفيان والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى وابن المبارك [ومحمد بن يحيى] وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف -يتكلمون في ذلك، ويَنْهَون عن الخوض فيه، ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة، فإيَّاك والخوض فيه والنظر في كتبهم بحال[3].

وقال محمد بن الحسين، وهو أبو عبد الرحمن السُّلَمِي: سمعت أحمد بن سعيد المَعْدَاني بمرو، سمعت أبا بكر بن بسطام: سألت أبا بكر بن سيَّار عن الخوض في الكلام؟ فنهاني عنه أشد النهي، وقال: عليك بالكتاب والسنة وما كان عليه الصدر الأول

(١) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة الثامنة، (٤/ ٤٠٤).
(٢) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة الثامنة، (٤/ ٤٠٤).
(٣) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السابعة، (٤/ ٣٨٧، ٣٨٨).

من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، فإني رأيت المسلمين في أقطار الأرض يَنْهَون عن ذلك وينكرونه، ويأمرون بالكتاب والسنة[(١)].

قال شيخ الإسلام أبو اسماعيل الأنصاري: أخبرنا أحمد بن محمد بن العباس بن إسماعيل المقري، أخبرنا محمد بن عبد الله البيع، وهو الحافظ الحاكم، سمعت أبا سعيد عبد الرحمن بن محمد المقري، سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: من نظر في كتبي المصنَّفة في العلم ظَهَرَ له وبان أنَّ الكُلَّابيَّة لعنهم الله، كَذَبَةٌ فيما يحكون عني مما هو خلاف أصلي وديانتي، قد عرف أهل الشرق والغرب أنه لم يُصنِّف أحدٌ في التوحيد وفي أصول العلم مثلَ تصنيفي، فالحاكي عني خلافَ ما في كتبي المصنَّفة التي حُمِلت إلى الآفاق شرقًا وغربًا كَذَبَةٌ فَسَقَةٌ[(٢)].

وقال شيخ الإسلام: وأخبرني أحمد بن حمزة، حدَّثنا محمد بن الحسين، وهو أبو عبد الرحمن السُّلَمِي، يقول: بلغني أن بعض أصحاب أبي علي الجُوزْجَاني سأله: كيف الطريق إلى الله؟ قال: أصحُّ الطرق وأعمرها [وأبعدُها] من الشُّبَه اتِّباعُ الكتاب والسنة، قولًا وفعلًا وعقدًا ونيَّةً؛ لأن الله يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [سورة النور: ٥٤]. فسأله كيف طريق اتِّباع السنة؟ قال: بمجانبة البدع، واتِّباع ما اجتمع عليه الصدرُ الأول من علماء الإسلام وأهله، والتباعد عن مجالس الكلام وأهله، ولزوم طريقة الاقتداء والاتِّباع، بذلك أُمِرَ النبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ﴾ [سورة النحل: ١٢٣][(٣)].

قال شيخ الإسلام: أخبرني طيب بن أحمد، حدَّثنا محمد بن الحسين، وهو أبو عبد الرحمن، سمعت أبا بكر محمد بن عبد الله بن شاذان الرازي، سمعت أبا جعفر الفرغاني، سمعت الجُنَيْد بن محمد يقول: أقلُّ ما في الكلام سقوطُ هيبة الربِّ من القلب، والقلب إذا عَرِيَ من الهيبة من الله عَرِيَ من الإيمان[(٤)].

---

(١) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السابعة، (٤/ ٣٨٨).

(٢) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السابعة، (٤/ ٣٨٨، ٣٨٩).

(٣) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السابعة، (٤/ ٣٨١، ٣٨٢). وفيه: قولًا وفعلًا وعزمًا وعقدًا ونيةً، كيف الطريق إلى اتباع، مجانبة البدع.

(٤) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السابعة، (٤/ ٣٧٤).

قال أبو القاسم: ونحن نذكر في هذا الفصل جُمَلًا من متفرِّقات كلامهم فيما يتعلَّق بمسائل الأصول، ثم نحرِّر على الترتيب بعدها ما يشتمل على ما يُحتاج إليه في الاعتقاد على وجه الإيجاز.

سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي يقول: سمعت عبد الله بن موسى السُّلامي يقول: سمعت الشِّبْلِي يقول: جَلَّ الواحد المعروف قبل الحدود وقبل الحروف.

قال: وهذا صريح من الشِّبْلِي رضي الله عنه أن القديم لا حَدَّ لذاته، ولا حروفَ لكلامه(١).

قلت: هذا الكلام فيه استدراك من وجوه:

أحدها: أن الذي قال: إنه تعالى معروف قبل الحدود وقبل الحروف، لم يُرِد أن الخلق عَرَفُوه قبل ذلك، فإنه قبل الخلق لم يكن خلق يعرفونه، وإنما أراد أنه عُرِفَ أنه كان قبل الحدود وقبل الحروف، فالظرف وهو «قبل» متعلِّق بالضمير في «معروف»، لا بنفس المعرفة.

اللهم إلا أن يريد أنه يَعْرِفُ نفسَه قبل الحدود وقبل الحروف، فيكون هو العارف وهو المعروف، وهذا معنًى صحيح يحتمله الكلام، والمقصود أنه كان قبل ذلك.

ومعلوم أن «اللَّام» للتعريف، فإذا كان قبل الحدود وقبل الحروف، فإنما أراد الحدود المعروفة لنا، والحروف المعروفة لنا، وهي ما كان هو قبلها، وتلك ما للمخلوق من الحدود والحروف. ولا ريب أن الله كان قبل حدود المخلوقات، وقبل أصوات العباد ومدادهم.

فأمَّا أن يكون هذا يقتضي أن الله لم يتكلَّم بحرف، أو ليس له حقيقة في ذاته يتميز بها عن مخلوقاته، فليس هذا الكلام صريحًا فيه، إذ لو أراد ذلك لقال: المُنَزَّه عن الحدود والحروف. ولم يقل: قبل الحدود والحروف.

فإنَّ ما كان الربُّ قبله فهو صفة المخلوق، وأما ما يُنَزَّه الرب عنه فهو ممتنع ليس هو صفة له، ولا هو أيضًا بعينه صفة للمخلوق، وإن كان المخلوق قد يوصف بنظيره.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٠). بدون: جلَّ.

الوجه الثاني: أن الكلام المُجْمَل من كلامهم يُحْمَل على ما يناسب سائر كلامهم، وهؤلاء أكثر ما يُبتلون بالاتّحاديَّة والحلوليَّة، الذين يجعلون الربَّ حالًا في المخلوقات، محدودًا بحدودها، مُتكلّمًا بحروفها، حتى يجعلونه هو المتكلّم على ألسنتهم.

كما ذكر ذلك أبو القاسم في أول «الرسالة»، لمَّا ذَكَرَ ما أحدَثه فاسِدو الصوفية، حيث قال: زال الورع وطُوِيَ بساطه، واشتد الطمع وقوي رباطه، وارتحل عن القلوب حُرمة الشريعة، فعدُّوا قِلَّة المبالاة بالدِّين أوثقَ ذريعة، ورفضوا التميز بين الحلال والحرام، ودانوا بترك الاحترام، وطرح الاحتشام، واستخفُّوا بأداء العبادات، واستهانوا بالصوم والصلاة، وركضوا في ميدان الغَفَلات، وركنوا إلى اتِّباع الشهوات، وقِلَّة المبالاة بتعاطي المحظورات، والارتفاق بما يأخذونه من السوقة والنسوان وأصحاب السلطان، ثم لم يرضَوْا بما تعاطَوْه من سوء هذه الأفعال، حتى أشاروا إلى أعلى الحقائق والأحوال، فادَّعَوْا أنهم تحرروا عن رِقِّ الأغلال، وتحقَّقوا بحقائق الوصال، وأنهم قائمون بالحقِّ، تجري عليهم أحكامه، وهم محوٌ، وليس لله عليهم فيما يؤثرونه أو يذرونه عَتْب ولا لَوْم، وأنهم كُوشِفُوا بأسرار الأحدية، واختطفوا عنهم بالكلية، وزالت عنهم أحكام البشرية، وبقوا بعد فنائهم عنهم بأنوار الصَّمَدية، والقائل عنهم غيرُهم [إذا نطقوا، والنائب عنهم سواهم] فيما تصرَّفوا، بل صُرِّفوا[(١)].

وهؤلاء كثيرون في المنتسبين إلى الصوفية، وعلى مثل ذلك قُتِلَ الحَلَّاج.

فالشِّبْلِيُّ وأمثاله يريدون أن يُمَيِّزوا بين المخلوق والخالق لنفي مذهب الاتّحاد والحلول، كما نَقَلَ عن الجُنَيْدِ: إفراد القِدَم عن الحَدَث[(٢)].

وكما قال أبو طالب المَكِّي، صاحب «قوت القلوب»: ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته[(٣)].

فَذَكَرَ أنه معروف قبل الحدود والحروف، وهي ما عرف من حدود المخلوقين وحروفهم. وإذا كان معروفًا قبل ذلك لم يكن محدودًا بحدودهم، ولا متكلّمًا بكلامهم.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ١٦، ١٧).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ١٩)، (٢/ ٤٦٥).

(٣) قوت القلوب (٢/ ١٣٦). وفيه: ليس في ذاته سواه، ولا في سواه من ذاته شيء.

الوجه الثالث: أن أصول اعتقاد أئمة الطريق إلى الله لا يُؤخذ مما يُحكى عن مِثْلِ الشِّبْلِي، ولو كانت الحكاية صادقة؛ لِمَا عُرِف من حال الشِّبْلِي، وأنه كان يغلب عليه الوَجْد، حتى يزول عقلُه، ويحلق لحيتَه، ويذهبوا به إلى المارستان، ويسقط عنه التمييز بين الحق والباطل.

ومن كان بهذه الحالة لم يَجُز أن يجعل كلامه وحده أصلًا يُفرَّق به بين أئمة الهدى والضلال، والسنة والبدعة، والحق والباطل، لكن يُقبل من كلامه ما وافق فيه أئمة المشايخ، وهو ما دلَّ عليه الكتاب والسنة.

وأقبح من ذلك أن يُعتمد في اعتقاد أولياء الله في أصول الدين على كلام لم يُنقل مثله إلَّا عن الحَلَّاج، وقد قُتِلَ على الزندقة.

وأحسن ما يقولُه الناصرُ له: إنه كان رجلًا صالحًا صحيحَ السلوك، لكن غلب عليه الوَجْدُ والحال حتى عَثَر في المقال ولم يدر ما قال، وكلام السكران يُطْوَى ولا يُرْوَى، فالمقتول شهيد، والقاتل مجاهد في سبيل الله.

دَع ما يقوله مَن ينسبه إلى المخاريق، وخَلْطِ الحق بالباطل.

وليس أحد من مشايخ الطريق -لا أولهم ولا آخرهم- يُصَوِّب الحَلَّاج في جميع مقاله.

بل اتَّفقت الأمة على أنه: إمَّا مخطئ، وإمَّا عاصٍ، وإما فاسق، وإما كافر.

ومن قال: إنه مصيب في جميع هذه الأقوال المأثورة عنه فهو ضال، بل كافر بإجماع المسلمين.

وإذا كان كذلك، كيف يجوز أن يُجعل عمدةً لأهل طريق الله كلامٌ لم يُؤثَر إلا عنه، ولا يُذكر في اعتقاد مشايخ طريق الله كلام أبسط منه وأكثر؟

وهو ما **قال** فيه: أخبرنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِي، قال: سمعت محمد بن محمد بن غالب، قال: سمعت أبا نصر أحمد بن سعيد الأسفنجاني، يقول: قال الحسين بن منصور: أَلْزِم الكلَّ الحَدَثَ؛ لأن القِدَم له، فالذي بالجسم ظهورُه فالعَرَض يلزمه، والذي بالأداة اجتماعه فقواها تمسكه، والذي يؤَلِّفه وقتٌ يفرِّقه وقتٌ، والذي يُقِيمه غيرُه فالضرورة تمسُّه، والذي الوَهْم يظفر به فالتصوير يَرتقي إليه، ومن آواه محلٌّ أدركه أَيْن، ومن كان له جنس طالبه بكَيْف.

إنه سبحانه لا يُظِلُّه فوق، ولا يُقِلُّه تحت، ولا يقابله حدٌّ، ولا يزاحمه عند، ولا يأخذه خَلْفٌ، ولا يَحُدُّه أمام، ولم يظهره قبل، ولم يُفْنه بعد، ولم يجمعه كلٌّ، ولم يوجده كان، ولم يفقده ليس.

وَصْفُه لا صفةَ له، وفعله لا علةَ له، وكونه لا أمَدَ له. تنزَّه عن أحول خلقه، [ليس له من خلقه] مزاج، ولا [في] فعله علاج، باينهم بقِدَمِه، كما باينوه بحدوثهم. إن قلت: متى؟ فقد سبق الوقتَ ذاتُه، وإن قلت: هو، فالهاء والواو خلفه، وإن قلت: أين؟ فقد تقدَّم المكانَ وجودُه.

فالحروف آياته، ووجوده إثباته، ومعرفته توحيده، وتوحيده تمييزه من خلقه. ما تُصُوِّر في الأوهام فهو بخلافه، كيف يحلُّ به ما منه بدأ؟ أو يعود إليه ما هو أنشأ؟ لا تماقله العيون، ولا تقابله الظنون.

قُرْبُه كرامته، وبُعده إهانته. علُّوه من غير توقُّل، ومجيئه من غير تنقُّل. هو الأول والآخر، والظاهر والباطن، والقريب البعيد، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير(١).

قلت: هذا الكلام -والله أعلم- هل هو صحيح عن الحَلَّاج أم لا؟ فإن في الإسناد من لا أعرف حاله. وقد رأيت أشياءَ كثيرةً منسوبة إلى الحَلَّاج من مصنَّفاتٍ وكلماتٍ ورسائل، وهي كذب عليه لا شك في ذلك، وإن كان في كثير من كلامه الثابت عنه فسادٌ واضطرابٌ، لكن حمَّلوه أكثر مما حَمَله، وصار كلُّ من يريد أن يأتي بنوع من الشَّطْح والطَّامات يَعْزوه إلى الحَلَّاج؛ لكون محله أَقْبَلَ لذلك من غيره، ولكون قوم ممن يعظِّم المجهولات الهائلة يعظِّم مثل ذلك.

فإن كان هذا الكلامُ صحيحًا، فمعناه الصحيح هو نفي مذهب الاتِّحاد والحلول، الذي وقع فيه طائفةٌ من المتصوِّفة، ونُسِبَ ذلك إلى الحَلَّاج، فيكون هذا الكلامُ من الحَلَّاج ردًّا على أهل الاتِّحاد والحلول. وهذا حَسَنٌ مقبول.

وأمَّا تفسيره بما يوافق رأي أبي القاسم في الصفات فلا يناسب هذا الكلام.

وقد يقال: إن هذا الكلام فيه من الشَّطْحِ ما فيه، وما زال أهل المعرفة يَعيبون الشَّطْحَ

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٢، ٢٣). **وفيها**: طالبه مكيِّف، الوقت كونه، والواو خلقه، بدأه، أنشأه.

الذي دخل فيه طائفةٌ من الصوفيَّة، حتى ذكر ذلك أبو حامد في إحيائه وغيره، وهو قسمان: شَطْحٌ: هو ظلم وعدوان، وإن كان من ظلم الكفار. وشَطْحٌ: هو جهل وهَذَيَان، والإنسان ظَلُوم جهول.

قال أبو حامد: وأما الشَّطْحُ فنعني به صِنْفَيْن من الكلام أَحَدَثَه بعض المتصوِّفة: **أحدهما**: الدعاوى الطويلة [العريضة] في العشق مع الله، والوصال المغني عن الأعمال الظاهرة، حتى ينتهي قوم إلى دعوى الاتِّحاد، وارتفاع الحجاب، والمشاهدة بالرؤية، والمشافهة بالخطاب، فيقولون: قيل لنا: كذا، وقلنا: [كذا]، ويتشبَّهون فيه بالحسين [بن منصور] الحَلَّاج، الذي صُلب لأجل إطلاقه كلمات من هذا الجنس.

قال: والصنف **الثاني** من الشَّطْحِ: [كلمات] غير مفهومة، لها ظواهر رائقة، وفيها عبارات هائلة، وليس وراءها طائل، وهي إمَّا أن تكون غيرَ مفهومة عند قائلها، بل يُصدرها عن خبط في عقله، وتشوش في خياله؛ لقلَّة إحاطته بمعنى كلام قَرَعَ سمعه، وهذا هو الأكثر. وإمَّا أن تكون مفهومة [له] ولكنه لا يَقْدِرُ على تفهيمها وإيرادها بعبارة تدل على ضميره.

قال: ولا فائدة لهذا الجنس من الكلام إلا أنه يُشَوِّش القلوب، ويدهش العقول، ويحير الأذهان[(١)].

قلت: وهذا الكلام المحكي عن الحَلَّاج، **فيه** ما هو باطل، **وفيه** ما هو مجمل محتمل، **وفيه** ما لا يتحصل له معنى صحيح، بل هو مضطرب، **وفيه** ما ليس في معناه فائدة، **وفيه** ما هو حق، لكن اتِّباع ذلك الحق من غير طريق الحَلَّاجِ أحسنُ وأشدُّ وأنفعُ.

فقوله: أَلْزِمِ الكلَّ الحَدَثَ؛ لأن القِدَم له. يتضمَّن حقًّا، وهو أنه سبحانه القديم، وما سواه محدَث. ولكن ليس تعليلُه مستقيمًا، ولا العبارة سديدة؛ فإن قوله: ألزم الكلَّ الحَدَثَ. ظاهره أنه جعل الحدوث لازمًا لهم، كما تُجعل الصفات لازمة لموصوفها، مثل الأكوان والألوان وغير ذلك.

وليس كذلك، بل الحدوث لهم هو من لوازم حقيقتهم، فلا يمكن المخلوق أن يكون

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٣٦). وفيه: وذلك إما، وتشويش في.

غيرَ مُحْدَثٍ حتى يُلزم بذلك، بل هذا مثل قول القائل: أَلْزِمِ المخلوقَ أن يكون مخلوقًا، وأَلْزِمِ المصنوعَ أن يكون مصنوعًا.

وأمَّا تعليل ذلك بقوله: لأن القِدَم له. فليس كون القِدَم له هو الموجِب لحدوثهم، إذ كونه موصوفًا بصفة لا يمنع أن يوصف المخلوق بما يليق به من تلك الصفة، كما أن العلم له والحياة والكلام والسمع والبصر، وللمخلوق أيضًا علم وحياة وكلام وسمع وبصر؛ فقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة المنافقون: ٨].

فتعليلُ إلزام الحدوثِ لهم بأن القِدَم له، كلامٌ ساقط، بل المخلوقُ مُحْدَثٌ لنفس ذاته وعين حقيقته، مثل كونه مربوبًا ومصنوعًا وفقيرًا ومحتاجًا؛ فإن هذه الصفات الناقصة المتضمنة احتياجاته إلى الله، وربوبية الله ثبتت له لنفس حقيقته.

وإلزامه إياه الحَدَث يقتضي نفي القِدَمِ عنه، ونفي أنه على كل شيء قدير، وأنه بكل شيء عليم، وأنه مستغنٍ بنفسه عمَّا سواه. فانتفاء هذه الصفات عنه هو ليس لأمر وجودي، ولا لأجل أن الله مُتَّصِفٌ بها، بل هذه الصفات يُمتنع ثبوتها له.

ولكن قد تُفَسَّر بتأويلٍ حَسَنٍ، كما سنذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وقوله: فالذي بالجسم ظهورُه، فالعَرَضُ يلزمه. هذا الكلام يتضمَّن ثبوت الجسم، وشيء ظهر بالجسم، وعَرَض يلزمه. وعند الذين نصر أبو القاسم طريقتَهم، وسائر أهل الكلام، ليس في المخلوق إلا جسم أو عرض، إذ الجوهر الفرد جزء من الجسم. فهذا الكلام لا يوافقه.

ثم إنه في نفسه قد يُقال: هو من جنس الشَّطْح لا حقيقة. فما الذي بالجسم ظهوره، أهو الجسم أم غيره؟ إن كان هو الجسم لم يصح أن يقال: الذي ظهوره هو الجسم. وإن كان غيرَه وسُلِّم ذلك له، فما الموجِب لتخصيص ذلك بالكلام فيه دون الجسم، والعَرَض يلزم الجسم أَبْيَن من لزومه ما ليس بجسم؟

ثم إذا قيل: إن العَرَض يلزمه. هو طريقة بعض أهل الكلام المحدَث في الاستدلال على حدوث الأجسام بلزوم الأعراض لها. وفي هذه الطريقة من الاضطراب ما قد ذكرناه في موضعه، وليست هذه طريقة المشايخ والعارفين.

ومن أحسن ما يُحمل عليه هذا الكلام، أن قائله إن أراد به إبطال مذهب الحلول والاتِّحاد وظهور اللاهوت في الناسوت، وأن الرب سبحانه ليس حالًّا في شيء من المخلوقات، ولا

يظهر في شيء من الأجسام المصنوعات. كما يقوله مَن يقول: إنه ظهر في المسيح، وفي عليٍّ، وفي الحَلَّاج، ونحو ذلك، كما يقوله أهلُ التعيين منهم. وكما يقوله مَن يقول بذلك في جميع المصنوعات، على مذهب ابن العربي وابن سبعين ونحوهم.

فقوله: أَلْزِمِ الكلَّ الحَدَث. أي: اجعله لازمًا لهم لا يفارقهم، فلا يصير المحدَثُ قديمًا.

وقوله: الذي بالجسم ظهورُه. يعني: أيُّ شيء ظَهَرَ بهذه الأجسام مما يُظن أنه الحق، وأنه ظاهر في الأجسام، فالعَرَضُ يلزم ذلك الظاهر في الجسم، كما يلزم ذلك الجسم.

وحينئذ فيكون الظاهر في الجسم بمنزلة نفس الجسم، ليس بأن يُجعل أحدهما ربًّا خالقًا والآخر مخلوقًا بأَوْلى من العكس.

وكذلك **قوله**: الذي بالأداة اجتماعُه، فقواها تمسكه. هذا ردٌّ على من يقول بقِدَمِ الرُّوح، أو بحلول الخالق في المخلوق، فإن أدوات الإنسان -وهي جوارحه وأعضاؤه- بها يكون اجتماع ذلك، وقوى الأدوات تمسك ذلك، فيكون مفتقِرًا إليها محتاجًا، والمحتاج إلى غيره لا يكون حقًّا غنيًّا بنفسه، فلا يكون هو الله.

وليس في هذا تعرُّض لصفات الحقِّ في نفسه نفيًا وإثباتًا، بقبول مذهب وردِّ مذهب؛ إذ لم يقل أحدٌ من الخلق: إن الحق يجتمع بالأدوات، حتى إن مَن وصفه بالجوارح والأعضاء من ضُلَّال المجسِّمة لا يقولون: إن اجتماعه بها.

وإن أُريد باجتماعه بها أنه لا بد له منها، فقوله: فقواها تمسكه. هو مثل قوله: إنه لا بد له منها، لا يكون أحدُهما إبطالًا للآخر، بل لزوم ذلك عندهم كلزوم صفاته له، وليس في ذلك فقر منه إلى غيره، كما أنه قائمٌ بنفسه غنيٌّ بنفسه. ولا يقال: إنه مفتقر إلى غيره؛ إذ ما هو من لوازم ذاته هو داخل في اسمه، فلا يكون مفتقِرًا إلى غيره.

وكذلك **قوله**: الذي يؤلِّفه وقتٌ، يفرِّقه وقتٌ. هذا منطبِقٌ على إفساد مذهب الاتِّحادية؛ فإنَّ الآدمي تأليفُه وتركيبُه في بعض الأوقات، كما يكون تفريقُه في بعض الأوقات، فلا يكون التأليف ولا التفريق لازمًا له، بل هو محتاج فيهما إلى غيره.

وكذلك ما يقال: إنه يتحدُّ فيه، أو يتحدُّ به، من اللاهوت. هو مفارِق له في وقت آخر.

وأمَّا **قوله**: الذي يقيمه غيرُه، فالضرورة تمسُّه. فهذا كلام حسن، وهو حقٌّ، وكلُّ ما سِوَى الله فإنما يقيمُه غيرُه. والله هو الحي القيوم، الذي لا تأخذه سِنةٌ ولا نوم، الذي يقوم بنفسه ويُقيم كلَّ شيء.

وكل ما يقيمُه غيرُه فهو مضطر إلى ذلك الغير، فلا يكون ربًّا. وهذا فيه دلالة على أنه ليس فيهم شيء من الإلهية والربوبية؛ إذ الضرورة لازمة لهم كلهم.

وأما قوله: الذي الوهم يظفر به، فالتصوير يَرتقي إليه. فقد يُقال: فيه شيئان: أحدهما: أن ما يتوهَّمُه العبد لا يكون إلا ضرورة مصوَّرة، لكن هذا لا يدل على فساد ما يتوهم ولا على فساد الصورة.

والثاني: يكون المراد بالتصوير: تصوير الإنسان في نفسه له، فيكون تصويره مثل ظفر الوهم به، فيعود الأمر إلى أن يُقال: ما يتوهمه العبد فقد تصوره. وهذا لا فائدة فيه؛ وذلك أن التصوير: إمَّا أن يراد به أنه في ذاته مصوَّر، أو يراد أن العبد تصوَّره في نفسه؛ إذ ليست الصورة إلا عينية خارجة موجودة في الخارج، أو ذهنية في نفس الإنسان مثلًا، ونحوه مما يتصور فيه.

والكلام إذا كان تكريرًا بلا فائدة كان من الشَّطْحِ، وإن كان بلا حجة كان دعوى.

وقوله: من آواه محلٌ، أدرَكَه أَيْن. استدلال منه على انتفاء إيواء المحلّ بانتفاء الأَيْن، وهذه حجة ساقطة؛ فإن العلم به أظهر من العلم بانتفاء الأَيْن عنه، فإنَّ عامَّة أهل السنة وسلف الأمة وأئمتها لا ينفون عنه الأَيْن مطلقًا؛ لثبوت النصوص الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ بذلك، سؤالًا وجوابًا.

فقد ثبت في الصحيح عنه أنه قال للجارية: «أين الله؟». قالت: في السماء[1].

وكذلك قال ذلك لغيرها[2].

وقال له أبو رَزِين العقيلي: أين كان ربُّنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ [قال: «في عَمَاء»][3].

---

(١) مسلم (٥٣٧). عن معاوية بن الحكم السلمي.

(٢) أحمد (٧٩٠٦)، أبو داود (٣٢٨٤)، البيهقي (١٥٢٦٨). عن أبي هريرة. وعبد الرزاق (١٦٨٥١). عن رجل من الأنصار. والمعجم الكبير (٢٢/١١٦)(٢٩٧). عن أبي جحيفة.

(٣) الطيالسي (١١٨٩)، أحمد (١٦١٨٨، ١٦٢٠١)، الترمذي (٣١٠٩)، ابن ماجة (١٨٢)، ابن حبان (٦١٤١)، المعجم الكبير (١٩/٢٠٧)(٤٦٨). وقال الترمذي: حديث حسن.

ومن نفى الأَيْنَ عنه يحتاج إلى أن يستدلَّ على انتفاء ذلك بدليل. أمَّا أن يُجعل انتفاء الأَيْن عنه دليلًا، فهذا لا يقوله عاقل.

ومن نفى الأَيْنَ قال: لأن الأَيْنَ سؤالٌ عن المكان، يقول: والله ليس في المكان؛ لأن المكان لا يكون إلا للجسم، والله ليس بجسم؛ لأن الجسم لا يكون إلا مُحْدَثًا ممكنًا. فلا بد له من هذه المقدِّمات أو ما يناسبها.

ثم المثبِت لما جاءت به السُّنَّة يَرُدُّ عليه بمنع بعض هذه المقدِّمات، والتفصيل فيها أو بعضها، وبيان الحق في ذلك من الباطل، مثل أن يقال: المكان يُراد به ما يحيط بالشيء، والله لا يحيط به مخلوق. أو يُراد به ما يفتقِرُ إليه الممكِن، والله لا يفتقِرُ إلى شيء. وقد يُراد بالمكان ما يكون الشيء فوقه، والله فوق عرشه فوق سماواته. فلا يسلم نفي المكان عنه بهذا التفسير.

ونقول: قد وردت الآثار الثابتة بإثبات لفظ المكان، فلا يصح نفيُه مطلقًا. وكذلك نقول في سائر المقدِّمات.

فظهر أن هذا الكلام لا تصحُّ دلالته، إلا أن يُراد به نفي الاتِّحاد والحلول، فيكون المعنى: لو آواه بطن مريم، أو جسد واحد من البشر -كما قد يقول بعضَ ذلك بعضُ الحلولية- لكان الأَيْن يلزمه، كما يلزم محلَّه، ففرَّق بين أحدهما والآخر، في جعل هذا خالقًا وهذا مخلوقًا.

وأمَّا نفس المعنى المقصود بنفي إيواء المحلِّ عنه فإنه صحيح إذا قصد به أنه لا فوقه شيء من المخلوقات فتحيط به، أو يكون الربُّ مفتقِرًا إليه.

وأمَّا إن قصد أنه ليس فوق العرش فهذا باطل.

ولكن لفظ «إيواء المحل» بالمعنى الأول أشبه.

وأمَّا **قوله**: مَن كان له جنس، طالبه بكَيْف. فهو نَمَطُ الذي قبله، فإنه يتضمَّن نفي المجانسة عنه بانتفاء طلب الكيف.

والعلم بأن الله ليس له مِثلٌ ولا سميٌّ ولا كفوٌ أَبْيَنُ من العلم بأنه لا يقال له: كيف؟ فإن كثيرًا من الناس دخلت عليهم الشبهة فطلبوا التكييف، حتى بُيِّن لهم أن الكَيْفَ غير معلوم لنا.

فالذي ثبت نفيُه بالشرع والعقل واتِّفاق السلف إنما هو علم العباد بالكيفية وسؤالهم عن الكيفية التي لا يمكن معرفتها، بخلاف المجانسة فإنها منتفية عنه في نفس الأمر، فكيف نجعل هذا دليلًا على الآخر؟

ولو قلب العبارة وقال: فالذي يُطلب له كَيْفٌ له جنس. لكان قد سلك سبيل الاستدلال. لكن قد لا يُسَلَّم له ذلك، ويقال له: من أين تعلم أن كل ما يقال له كيف يجب أن يكون [له] مِثْلٌ يجانسه؟ وحينئذ يمكن الاستدلال على ذلك بما ليس هذا موضعه.

ولعلَّ المتكلِّم بهذا الكلام قصد هذا المعنى، مع أنه في نفي السؤال بكيف كلامٌ قد ذكرناه في غير هذا الموضع.

وأمَّا **قوله**: لا يُظِلُّه فوق، ولا يُقِلُّه تحت، ولا يُقَابِلُه حدٌّ، ولا يُزاحِمُه عند، ولا يأخذه خَلْفٌ، ولا يَحُدُّه أمامٌ، ولم يُظْهِرُه قبل، ولم يُفْنِه بعد، ولم يجمعه كلٌّ، ولم يوجده كان، ولم يفقده ليس.

فهذا الكلام أكثره مُجْمَل، وفيه ما هو حقٌّ، وفيه ما هو باطلٌ.

فقوله: لا يُظِلُّه فوق. حقٌّ؛ إذ ظاهره أن الله ليس فوقه شيء، وكذلك قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أنت الأوَّلُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنت الآخِرُ فليس بعدَك شيءٌ، وأنت الظاهِرُ فليس فوقَك شيءٌ، وأنت الباطِنُ فليس دونَك شيءٌ**»[(١)].

وأمَّا **قوله**: لا يُقِلُّه تحت. فإن أراد به أن الله ليس فوق الخلق، فهذا ليس بحق، والنبي ﷺ لما قال: «**أنت الظاهِرُ فليس فوقَك شيءٌ**». لم يقل: لست فوق شيء. بل قال: «**أنت الباطِنُ فليس دونَك شيءٌ**». ولم يقل: ليس لك دون. ولا قال: لستَ موصوفًا بالفوق. ففرق بين قوله: ليس دونه شيء، وليس شيء فوقه، وبين قوله: ليس موصوفًا بفوق، وما هو موصوف بتحت.

وأمَّا **قوله**: لا يقابله حدٌّ، ولا يزاحمه عند. فظاهره باطل؛ إذ ظاهره أن الله لا يقابله شيء من المخلوقات، ولا تنتهي إليه المحدودات، ولا يكون عنده شيء من المخلوقات، وهذا خلافُ الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

---

(١) مسلم (٢٧١٣). عن أبي هريرة.

فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٦].

وقال: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [سورة الأنبياء: ١٩].

وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [سورة فاطر: ١٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [سورة آل عمران ٥٥].

وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [سورة المعارج: ٤].

وقال النبي ﷺ في الأحاديث المستفيضة: «**إنكم سَتَرَوْنَ ربَّكُم، كما تَرَوْنَ الشمسَ والقمرَ**»[١].

وقوله: لا يأخذه خَلْف، ولا يحدُّه أمام. كلام مجمل، والله موصوف في الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة بأن المخلوق يكون أمامَه وبين يديه في غير موضع، فلا يجوز نفي ذلك عنه.

وأمَّا **قوله**: ولم يُظْهِرُه قبل، ولم يُفْنِه بعد. فظاهره صحيح؛ فإن ظاهره أنه ما ظهرَ بقبل كان قبلَه، ولا يَفْنَى فيكون شيءٌ بعدَه. وهذا حقٌّ.

فهو سبحانه كما قال النبي ﷺ: «**أنت الأوَّلُ فليس قبلَك شيءٌ، وأنت الآخِرُ فليس بعدَك شيءٌ**».

وأمَّا **قوله**: ولم يجمعه كلٌّ، ولم يُوجِده كان، ولم يُفْقِده ليس. ففيه إجمال، فإن أراد أنه لا يُقال: كان الله. فهذا باطل؛ ففي الصحيح عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أن أهل اليمن قالوا: يا رسول الله، جئناك لنتفقَّه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، ما كان؟ قال: «**كان اللهُ، ولم يكن شيءٌ غيرُه، وكان عرشُه على الماء، ثم خَلَقَ السماواتِ والأرضَ، وكَتَبَ في الذِّكْرِ كلَّ شيءٍ**»[٢].

وكذلك إن أراد أنه لا يوصف بـ«ليس»، فإن الله يُنفى عنه أشياء، كما ثبتت له أشياء.

---

(١) البخاري (٥٥٤)، مسلم (٦٣٣). عن جرير بن عبد الله.

(٢) البخاري (٣١٩١، ٧٤١٨). عن عمران بن حصين.

وإن أراد أنه لم يُوجد بـ«كان»، ولا يُفقد بـ«ليس»، فهذا حقٌّ؛ فإنه ليس بمحْدَث في وقت دون وقت، ولا يجوز عليه العدم، فلا حَدَث بـ«كان»، ولا يفقد بـ«ليس».

وأمَّا **قوله**: وَصْفُه لا صفةَ له. فمجمل، فإن أراد أن صفاته لا توصف بالكلام، فالله ورسوله قد وَصَفَ صفاته، مثل: وصف علمه بأنه بكل شيء محيط، وقدرته بعمومها وأنه على كل شيء قدير، ورحمته بأنها وسعت كل شيء.

وإن أراد أن العبد لا تحيط صفته بصفة ربِّه، فحقٌّ.

وما أظنه أراد ما يريده بعضُ المتكلِّمين من أن صفة لا تقوم بها صفة؛ لأن العَرَضَ لايقوم بالعَرَضِ، بل تكون الصفتان والعَرَضَان جميعًا قائِمَيْن بالعَيْن.

وأمَّا **قوله**: فعلُه لا علَّة له. فمجملٌ، وهو أقرب إلى الحق إن أراد أنه لم يفعل شيئًا لعلَّة من غيره، فهذا حقٌّ.

وإن أراد أنه لم يفعل الأشياء لعلَّة من نفسه، مثل مشيئته وإرادته وعلمه، فهذا ليس بحقٍّ. والأشبه أنه أراد المعنى الأول.

وأمَّا **قوله**: كونُه لا أمدَ له. فهذا حقٌّ صحيحٌ.

وأمَّا **قوله**: تنزَّه عن أحوال خلقه. فصحيحٌ إذا أراد أنه ليس مثل خلقه في شيء من الأشياء.

ولكن من جعل في هذا الكلام أنه لا يوصف بالصفات [التي] تليق به كما يوصف خلقه من تلك الصفات بما يليق بهم، فهذا باطل؛ فإنه يوصف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، وإن كان خلقه يوصفون بما يليق بهم من ذلك.

وأمَّا **قوله**: ليس له من خلقه مزاج، ولا في فعله علاج. فهو صحيحٌ؛ فإن الله لا عَوْن له، ولا ظَهِير، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ [سورة: سبأ ٢٢]. بل هو الغنيُّ عن جميع خلقه.

وكذلك سبحانه إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، لا يحتاج إلى ما يحتاج إليه خلقه من المعالجة.

وكذلك **قوله**: بايَنَهم بقِدَمه كما بايَنُوه بحدوثهم. صحيحٌ، وإن كان ما بَايَنَ اللهُ به خلقَه أعمَّ من مجرد القِدَم؛ فإنه بايَنَهم بجميع صفاته، ليس له في شيء منها مِثْل.

وأمَّا قوله: إن قلت: متى؟ فقد سبق الوقتَ ذاتُه. فهذا صحيحٌ؛ فإن الله لا يُقال: متى كان؟ إذ هو القديم الذي لم يزل ولا يزال.

وأمَّا قوله: إن قلت: هو، فالهاء والواو خلقه. فهو كلامٌ فاسدٌ؛ فإنه إن أراد أنه لا يُقال: هو. فهذا خلاف إجماع المسلمين وسائر الأمم، وهو فاسد بضرورة العقل والشرع.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [سورة الحديد: ٣].

وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [سورة هود: ٧].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ١٤﴾ [سورة البروج: ١٤]. ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [سورة الحديد: ٤].

وفي القرآن من ذكر «هو» أكثر من أن يُحصر هنا، فنفي قول «هو» من أعظم الباطل.

وإن أراد أن يقال: ما هو؛ لعدم العلم بحقيقته. فلا يصلح أن يدل على ذلك بقوله: فالهاء والواو خلقه؛ فإن هذا لو كان حجةً لصحَّ أن يحتج به في متى وأين.

وبتقدير كون الحروف مخلوقة، لا يصلح أن يحتج بذلك على نفي الإخبار بها عن الله، أو الإستفهام بها عن بعض شئونه وصفاته. وإدخال لفظ «هو» بين: متى وأين، يدل على أنه أراد الاستفهام.

وإن أراد أنا إذا قلنا: هو. فإنما تكلَّمنا بحروف مخلوقة، وأن ذلك يفيد نفي معرفتنا به. فهذا من أبطل الكلام؛ فإن القائلين بأن الحروف مخلوقة والحروف غير مخلوقة مُتَّفِقُون على أن الإخبار عنه بـ«هو» لا ينفي معرفته.

فظهر أن قولَه: الهاء والواو خلقه، كلامٌ ليس فيه هنا فائدة بحال.

وإذا كان المتكلِّم بذلك لم يذكر كلامًا منتظمًا مفيدًا، سواء كان حقًّا أو باطلًا، فهو جدير على ألَّا يُستدل بكلامه على أنه حقٌّ أو باطلٌ.

ثم قائل ذلك، إن أراد أن نفسَ أصواتِ العبادِ مخلوقةٌ، فهذا صحيح.

وإن أراد أن نفس الحروفِ؛ حروفِ القرآن وغيرِه، ما تكلَّم اللهُ بها، وليست من كلامه، فهذا خلاف الكتاب والسنة، وخلاف سلف الأمة وأئمتها.

وأمَّا **قوله**: إن قلت: أين؟ فقد [تقدَّم] المكانَ وجودُه. فحجةٌ ضعيفةٌ؛ لأن وجودَه قبل المكان لا يمنع بعد خلق المكان أن يقال: وأين هو؟ فإن الأَيْنَ نسبةٌ وإضافةٌ لا تكون إلا بعد وجود المضاف إليه.

وأما «متى» فهو يقتضي حدوث المسئول عنه، فجواب «متى» يقتضي حدوثه، إلَّا أن يُجاب عنها بأنه لم يزل. فإذا قال قائل: متى كان؟ قيل له: لم يزل ولا يزال.

وأما جواب «أين» فهو يقتضي علوه، وهو عليٌّ عظيمٌ ليس بمحْدَث، فلا يُشَبَّه أحدُهما بالآخر.

وأمَّا **قوله**: فالحروفُ آياتُه. فكلام صحيح. وكذلك القرآن هو كلام الله غير مخلوق، وهو آياته. وكون القرآن بحروفه ومعانيه آياته لا يستلزم كون ذلك مخلوقًا.

وأمَّا **قوله**: ووجوده إثباته. فلم يُرِد به -والله أعلم- ما يعنيه المتكلِّمُ بلفظ «الوجود». وإنما أراد به ما يريده الصوفيَّة، وهو مطابق اللغة، يقول: وجود العبد له هو إثبات.

وأمَّا **قوله**: معرفته توحيده، وتوحيده تمييزه من خلقه. فلا ريب أن هذا إبطالٌ لمذهب الاتِّحاد والحلول، وهو حقٌّ.

وتمييزه من خلقه مُتَّفَق عليه بين أهل الإيمان، ولا يستقيم ذلك إلا إذا كان بائِنًا من خلقه، غيرَ داخل فيهم.

وأمَّا **قوله**: ما تُصوِّر في الأذهان فهو بخلافه. فهو كلام مجمل، ومعناه الصحيح: أن حقيقة الرب لا يتصوَّرها العبد، مَن تصور شيئًا اعتقد أنه حقيقة الربِّ، فالله بخلاف ذلك.

والمعنى الباطل: أن يقال: كلُّ ما تصوَّره العبدُ وعَقَلَه فهو مخالفٌ للحقِّ. فليس الأمر كذلك.

وأمَّا **قوله**: كيف يحلُّ به ما منه بدأ، أو يعود إليه ما هو أنشأ؟ فكلام مجمل، فإن مَن يقول: القرآن مخلوق خلقه الله منفصلًا عنه، قد يقول مثل هذا الكلام، فيقول: لا يحلُّ القرآن به، ولا يقوم بذاته؛ فإنه منه بدأ، ولا يعود إليه؛ لأنه أنشأه.

والقول بأن كلامَ الله مخلوقٌ منفصلٌ عنه قولٌ باطل، وهو شِعَار الجهمية، وهو في الحقيقة تكذيب للرسل.

وكذلك **قوله**: لا تماقله العيون. قد يُشعِر أنه لا تجوز رؤيته بالعيون، وليس الأمر كذلك، بل رؤيته بالعيون جائزة، والمؤمنون يوم القيامة يرونه عيانًا، كما قال النبي ﷺ، وإن كانت الأبصار لا تدركه.

وأمَّا **قوله**: لا تقابله الظنون. فمن المجملات.

وقوله: قُرْبُه كرامتُه، وبُعْدُه إهانتُه. فمردود، **أمَّا أولًا**: فإنه وَصَفَه بالبُعد، والله لا يوصف بالبُعد، وإن وُصِفَ بالقُرْبِ. هذا إن أراد قُربَه من عباده وبُعدَه منهم.

وإن أراد تقريبَه لهم وتبعيدَه لهم، فاللفظ لا يدلُّ على ذلك؛ فإن القُرْبَ والبُعْدَ غيرُ التقريب والتبعيد.

وأمَّا **ثانيًا**: فلأن قربَه من عباده وتقريبَه لهم عند سلف الأمة وأئمتها وعامَّة المشايخ الأجلاء ليس مجرد الإنعام والكرامة، بل يَقْرُبُ من خلقه كيف شاء، ويُقرِّبُ إليه منهم من يشاء. كما قد بيَّنَّا ذلك في موضعه.

وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «**أقربُ ما يكون العبدُ من ربِّه في جَوْفِ اللَّيلِ الآخِرِ**»(١).

وثبت في الصحيح أنه قال: «**أقربُ ما يكون العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ**»(٢).

وقال تعالى: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [سورة العلق: ١٩].

وأمَّا **قوله**: علُوه من غير توقُّل، ومجيئه من غير تنقُّل. فكلام مجمل، هو إلى البدعة أقرب؛ فإنه قد يظهر منه أنه ليس هو فوق خلقه.

ويفهم منه نفي ما دلَّ عليه الكتاب والسنة من وصفه بالاستواء والمجيء والإتيان وغيرذلك.

وهذه المسألة والتي قبلها كبيرتان، ذكرناهما في غير هذا الموضع، مثل «جواب الاعتراضات المصرية» وغير ذلك.

---

(١) الترمذي (٣٥٧٩)، النسائي (٥٧٢)، ابن خزيمة (١١٤٧)، الحاكم (١١٦٢)، البيهقي (٤٦٦٣). وأحمد (١٧٠٢٦)، النسائي (٥٨٤)، ابن ماجة (١٣٦٤). جميعًا عن عمرو بن عبسة. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٢) مسلم (٤٨٢). عن أبي هريرة.

وقوله: هو الأول والآخر، والظاهر والباطن، والقريب والبعيد. ليس في أسماء الله «البعيد»، ولا وصفه بذلك أحدٌ من سلف الأمة وأئمتها، بل هو موصوف بالقُرْبِ دون البُعْدِ.

وفي الحديث المشهور في التفسير أن المسلمين قالوا: يا رسول الله، أقريب ربُّنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦](١). وهذا يقتضي وصفه بالقرب دون البعد.

وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه لما جعلوا يرفعون أصواتهم بالتكبير: «**أيها الناس ارْبَعُوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا قريبًا، إن الذي تدعونه أقربُ إلى أحدِكم من عُنُقِ راحلتِه**»(٢).

وإنما الواجب أن يُوصف بالعلو والظهور، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**أنت الظاهِرُ فليس فوقَك شيءٌ، وأنت الباطِنُ فليس دونَك شيءٌ**»(٣).

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥].

فلو قال: هو العليُّ القريبُ، كان حسنًا صوابًا. وكذلك لو قال: قريبٌ في عُلُوِّه، عليٌّ في دُنُوِّه.

فأمَّا وصفه بأنه القريب البعيد، فلا أصل له، بل هو وصف باسم حَسَنٌ وبضدِّه، كما لو قيل: العليُّ السافل، أو الجواد البخيل، أو الرحيم القاسي، ونحو ذلك، والله تعالى له الأسماء الحسنى.

وإنما يؤتى مثل هؤلاء من القياس الفاسد، لمَّا سمعوه يخبر عن نفسه بأنه الأول الآخر، الظاهر الباطن، قاسوا على ذلك القريب والبعيد، وهذا خطأٌ؛ لأن تلك الأسماء كلَّها حسنةٌ دالَّةٌ على كمال إحاطته مكانًا وزمانًا، وأمَّا هذا فهو جمع بين الاسم الحَسَنِ وضِدِّه.

---

(١) تفسير الطبري (٣/ ٢٢٣)، تفسير ابن أبي حاتم (١٦٦٧)، العظمة (٢/ ٥٣٥).
(٢) البخاري (٢٩٩٢)، مسلم (٢٧٠٤). عن أبي موسى الأشعري.
(٣) مسلم (٢٧١٣). عن أبي هريرة.

الوجه الرابع: أنه قدَّم كلام الشِّبْلِي في الاعتقاد قبل كلام جميع المشايخ الذين هم أجلُّ منه وأعظم.

مع أن هذه المسألة لا تستحق التقديم، وإنما مرتبتها فيما بعد، كما ذكرها هناك، وكان الواجب أن يؤخِّرَ ذلك إلى موضعه، فإنه ذكر بعد ذلك أوَّلَ الواجبات، وهذا هو الذي يستحِقُّ التقديم.

ومثل هذا يقتضي كون المصنِّف فيه نوع من الهوى. ومن أعظم الواجبات على أهل هذا الطريق خُلُوهم من الهوى؛ فإن مبناه على قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ .[سورة النازعات: ٤٠].

ثم قال أبو القاسم رحمه الله: سمعت أبا حاتم يقول: سمعت أبا نصر السرَّاج رحمه الله يقول: سُئل رُوَيْم عن أول فرض افترضه الله على خلقه ما هو؟ قال: المعرفة، يقول الله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الذاريات: ٥٦]. قال ابن عباس: ليعرفون[(١)].

قلت: هذا الكلام (غير صحيح)؛ فإن أوَّلَ **ما** أوجبه اللهُ على لسان رسوله هو الإقرار بالشهادتين، كما قال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن: «**إنَّك تَقْدَمُ على قوم أهلِ كتابٍ، [فليكن] أوَّلَ ما تدعوهم إليه شهادةُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ الله**»[(٢)]. أخرجاه في الصحيحين.

وكذلك قال المشايخ المعتمَدون مثل الشيخ عبد القادر وغيره. والإقرار بالشهادتين يتضمَّن المعرفة.

لكن ذهب طائفةٌ من أهل الكلام ومِمَّن اتَّبعهم من الفقهاء والصوفية إلى أنه يجب على العبد المعرفة أوَّلًا قبل وجوب الشهادتين.

ومنهم من قال: يجب على العبدِ النَّظَرُ قبل المعرفة. ومنهم من قال: يجب القصد إلى النظر. ومن غاليتهم من أوجب الشَّكَّ. وقد بسطنا القول في هذه المسألة في غير هذا الموضع.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٠).

(٢) البخاري (١٤٥٨)، مسلم (١٩). عن ابن عباس.

فهذا القول يوافق هؤلاء، لكن في صِحَّة الحكاية بهذا اللفظ عن رُوَيْم نظرٌ؛ فإن رُوَيْمًا من أهل العلم والمعرفة، وما ذكره من الحجة لا يدل على هذا الجواب، فليس في قوله: ﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ . ما يدل على أن المعرفةَ أوَّلُ الواجبات، سواء فُسِّر يعبدون بيعرفون، أو فُسِّر بغير ذلك؛ فإنَّ خَلْقَهم لشيء لا يدل على أنه أوَّلُ واجب، إن لم يُبيِّن ذلك بشيء آخر.

وأما التفسير المذكور عن ابن عباس، فالذين ذكروه عنه جعلوا هذه المعرفة هي المعرفة الفِطْرِيَّة التي يُقِرُّ بها المؤمن والكافر.

ومقصودهم بذلك أن جميع الإنس والجن قد وُجد منهم ما خُلقوا له من العبادة، التي هي مجرد الإقرار الفِطْرِيِّ، وجعلوا ذلك فِرارًا من احتجاج القدريَّة بهذه الآية.

ولا ريب أن هذا ضعيف، ليس المراد أن الله خَلَقَهم لمجرد الإقرار الفطري. وقد تكلَّمنا على الآية في غير هذا الموضع.

ولعلَّ السائل سأله عن أعظم واجب؟ فقال: المعرفة؛ لقوله: ﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ . أي: يعرفون. واعتقد رُوَيْم أن هذه المعرفة هي المعرفة التي يشير إليها مشايخ الطريق، وهي معرفة الخواص، فيكون جوابه عن أعظم واجب، لا عن أول واجب، فهذا كما ترى.

ثم ذكر **أبو القاسم** بغير إسناد عن الجُنَيْد أنه قال: إنَّ أول ما يحتاج إليه [العبد] من عقد الحكمة: معرفةُ المصنوع صانعَه، والمحدَث كيف كان إحداثه، فيعرف صفة الخالق من المخلوق، والقديم من المحدَث، ويذل لدعوته، ويعترف بوجوب طاعته، فإن من لم يعرف مالكَه لم يعترف بالملك لمن استوجبه(١).

وهذا كلام حَسَنٌ يناسب كلام الجُنَيْد، وقد ضمَّن هذا الكلام التمييز بين المخلوق والخالق؛ لئلَّا يقع السالك في الاتِّحاد والحلول، كما وقع فيه طوائف.

وذكر أصلين: التصديق والانقياد؛ لأن الايمانَ قولٌ وعملٌ، فذكر معرفةَ الصانع، وذكر الذُّل لدعوته، والاعتراف بوجوب طاعته.

وهذا من أصول اهل السنة وأئمة المشايخ، خصوصًا مشايخ الصوفية، فإن أصلَ

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢١). وفيها: وصفة القديم.

طريقهم الإرادةُ التي هي أساس العمل، فهم في الإرادات والعبادات والأعمال والأخلاق أعظم رسوخًا منهم في المقالات والعلوم، وهم بذلك أعظم اهتمامًا، وأكثر عنايةً، بل من لم يدخل في ذلك لم يكن من أهل الطريق بحال.

وهذا حقٌّ؛ فإن الدين والإيمان قولٌ وعملٌ، وأوَّله قول القلب وعمله، فمن لم يَنْقَدْ بقلبه ولم يَذِلَّ لله لم يكن مؤمنًا ولا داخلًا في طريق الله، ولهذا لم يتنازع المشايخ أن الإيمان يزيد وينقص، وأن الناس يتفاضلون فيه، وأن أعمال القلوب من الإيمان، كما يتنازع غيرُهم.

وذكر **أبو القاسم** بعد هذا كلامًا عن المشايخ في جُمَل مُستحسَنة، **قال**: أخبرني محمد بن الحسين، سمعت محمد بن عبد الله يقول: سمعت أبا الطيب المَرَاغي يقول: للعقل دلالة، وللحكمة إشارة، وللمعرفة شهادة، فالعقل يدل، والحكمة تشير، والمعرفة تشهد: أن صفاء العبادات لا يُنال إلا بصفاء التوحيد[١].

وقال: وسُئل الجُنَيْد -ولم يسنده- عن التوحيد؟ فقال: إفراد الموحَّد بتحقيق وحدانيته بكمال أحديته: أنه الواحد، الذي لم يلد ولم يولد، بنفي الأضداد والأنداد والأشباه، فلا تشبيه، ولا تكييف، ولا تصوير، ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١][٢].

وقال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى الصوفي، حدَّثنا عبد الله بن علي التميمي الصوفي، يحكي عن الحسين بن علي الدامغاني، قال: سُئل أبو بكر الزاهد عن المعرفة؟ فقال: المعرفة اسم، ومعناها: وجود تعظيم في القلب يمنعك عن التعطيل والتشبيه[٣].

وقال أبو الحسن البُوشَنْجِي رحمه الله: التوحيد أن يُعلم أنه غير مشبَّه للذوات ولا منفيّ الصفات[٤].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢١).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢١). وفيها: بلا تشبيه.

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢١). وفيها: النصراباذي. وفي نسخة: أبو بكر الزاهراباذي.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٢١). وفيها: تعلم.

وهذان قولان حسنان، ولا يتنازع فى هذه الجملة أهل السنة والجماعة.

قال أبو القاسم القُشَيْرِي: سمعت أبا حاتم السِّجِسْتَانِي يقول: سمعت أبا نصر الطوسي السرَّاج يحكي عن يوسف بن الحسين قال: قام رجل بين يدي ذي النون، فقال: أخبرني عن التوحيد ما هو؟ فقال: أن تعلم أن قدرة الله فى الأشياء بلا [مزاج، وصنعه للأشياء بلا] علاج، وعِلَّة كلِّ شيء صنعه، ولا عِلَّة لصنعه، وليس في السماوات العُلا، ولا في الأرضين السفلى مُدَبِّرٌ غير الله، وكل ما تُصوِّر فى وَهْمِك فالله بخلافه[1].

هذا الكلام غالبُه في ذكر فعل الحقِّ سبحانه وربوبيته، أخبر أنه ربُّ كلِّ شيء، لا مدبِّر غيره، ردًّا على القدرية ونحوهم، مِمَّن يجعل بعضَ الأشياء خارجةً عن قدرة الله وتدبيره.

وأخبر أن قدرته وصنعه ليس مثل قدرة العباد وصنعهم؛ فإن قدرة أبدانهم عن امتزاج الأخلاط، وأفعالهم عن معالجة، والله تعالى ليس كذلك.

وأمَّا قوله: علَّة كل شيء صنعه، ولا علة لصنعه. فقد تقدَّم أن هذا يريد به أهلُ الحقِّ معناه الصحيح: أن الله سبحانه لا يبعثه ويدعوه إلى الفعل شيءٌ خارج عنه، كما يكون مثل ذلك للمخلوقين، فليس له علَّة غيره، بل فعله علَّة كل شيء، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ومقصود أبي القاسم يبيِّن أن القوم لم يكونوا على رأي القدريَّة من المعتزلة. وهذا حقٌّ، فما نعلم فى المشايخ المقبولين فى الأمة من كان على رأي المعتزلة، لا في قولهم في الصفات بقول جهم، ولا في قولهم في الأفعال بقول القدرية.

بل هم أعظم الناس إثباتًا للقدر، وشهودًا له، وافتقارًا إلى الله، والتجاءً إليه، حتى إن من المنتسبين إلى الطريق من غَلَوا في هذا، حتى يذهب إلى الإباحة والجبر، ويعرض عن الشرع والأمر والنهي، فهذه الآفة توجد كثيرًا في المتصوِّفة والمتفقِّرة، وأمَّا التكذيب بالقَدَر فقليل فيهم جدًّا.

ثم ذكر عنهم في الإيمان كلمتين يدلُّ بهما على أن الإيمان عندهم مجرد التصديق.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٣). وفيها: هو أن تعلم قدرة، بخلاف ذلك.

وليس هذا مذهب القوم، بل الذي حكاه عن الجُنَيْد فقال: وقال الجُنَيْد: [التوحيد] علمك وإقرارك بأن الله فَرْدٌ في أزليَّته، لا ثاني معه، ولا شيء يفعل فعله.

وقال [أبو] عبد الله بن خَفِيف: الإيمان تصديق القلوب بما أعلمه الحقُّ من الغيوب(١).

وهذا المذكور عن الجُنَيْد وابن خَفِيف حَسَنٌ وصوابٌ، لكن لم يدل على أن أعمال القلوب ليست من الإيمان.

ثم ذكر عنهم في مسألة الاستثناء في الإيمان شيئًا حسنًا، فقال: وقال أبو العباس السَّيَّاري: عطاؤه على نوعين: كرامة واستدراج، فما أبقاه عليك فهو كرامة، وما أزاله عنك فهو استدراج، فقل: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى. قال: أبو العباس السَّيَّاري كان شيخ وقته(٢).

وقال: سمعت الأستاذ أبا علي الدَّقَّاق يقول: غمز رَجُلٌ رِجْلَ أبي العباس السَّيَّاري، فقال: تغمز رِجلًا ما نقلتها قط في معصية الله تعالى(٣).

قال: وقال أبو بكر الواسطي: من قال: أنا مؤمن بالله حقًّا. قيل له: الحقيقة تشير إلى إشراف واطِّلاع وإحاطة، فمن فَقَدَه فقد بطل دعواه منها(٤).

قال أبو القاسم: يريد بذلك ما قاله أهل السنة من أن المؤمن الحقيقي من كان محكومًا له بالجنة، فمن لم يعلم ذلك من سرِّ حكمة الله تعالى، فدعواه بأنه مؤمنٌ حقًّا غير صحيحة(٥).

قلت: الاستثناءُ في الايمان سُنَّةٌ عند عامة أهل السنة، وقد ذكره طائفة من المرجئة وغيرهم، وأوجبه كثير من أهل السنة.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٣).
(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٣).
(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢٤).
(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٢٤). وفيها: فمن فقده بطل دعواه فيها.
(٥) الرسالة القشيرية (١/ ٢٤). وفيها: السنة إن المؤمن.

ومن وجوهٍ وجهان حسنان:

أحدهما: أن الإيمان الذي أوجبه الله على العبد من الأمور الباطنة أو الظاهرة لا يتيقن أنه أتى بها على الوجه الذي أُمر به كاملًا، بل قد يكون أخلَّ ببعضه، فيستثني لذلك.

والوجه الثاني: أن المؤمن المطلق من عَلِمَ اللهُ أنه يوافي بالإيمان، فأمَّا الإيمان الذي تتعقَّبه الرِّدة فهو باطل؛ كالصوم والصلاة الذي يبطل قبل فراغه، فلا يعلم العبدُ أنه مؤمن حتى يقضي جميع إيمانه، وذلك إنما يكون بالموت.

وهذا معنى ما يروى عن ابن مسعود أنه قيل له: إنَّ فلانًا يقول: إنه مؤمن. قال: فقولوا له: أهو في الجنة؟ فقال: الله أعلم. قال: فهلَّا وكلت الأولى كما وكلت الثانية[1]؟

وهذا الوجه تختاره طائفةٌ من متكلِّمي أهل الحديث المائِلين إلى الإرجاء؛ كالأشعري وغيره، مِمَّن يقول بالاستثناء ولا يُدخل الأعمال في مسمَّى الإيمان، فيجعل الاستثناء لا يعود إلَّا إلى الموافاة فقط، وهو الذي ذكره أبو القاسم وفسَّر به كلام أبي بكر الواسطي.

وكلام الواسطي يحتمل الوجهَيْن جميعًا، فإن الإشراف والاطِّلاع قد يكون على الحقيقة التي هي عند الله في هذا الوقت، وقد يكون على ما يوافي به العبد.

وأمَّا كلام أبي العباس فظاهر في أنه راعى الخاتمة.

فإن قيل: فإذا كان القَدَرُ السابق لا ينافي الأسباب، فما وجه ما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة [رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إني رجل شاب، وأنا أخاف على نفسي العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء، (أفأختصي)، فسكت عني. ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك]، فقال النبي ﷺ: **«يا أبا هريرة جفَّ القلمُ بما أنت لاقٍ، فاخْتَصِ على ذلك أو دَعْ»**[2].

---

(١) الإيمان لأبي عبيد ص(٣٥)، السنة للخلال (٤/ ١٣١)، الشريعة للآجري (٢/ ٦٦٤)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٨٦٩، ٨٧٠). وهو منقطع بين الحسن وابن مسعود.

(٢) البخاري معلقًا (٥٠٧٦)، النسائي (٣٢١٥). عن أبي هريرة.

فهذا يقتضي أن اختصاءه الذي قصد أن يمتنع به من الفاحشة لا يدفع المقدور.

وكذلك في الصحيح عن أبي سعيد الخدري أنهم سألوا النبي ﷺ عن العزل؟ فقال النبي ﷺ: «**لا عليكم أن تفعلوا، فما من نَسَمَة كَتَبَ اللهُ أن تكون إلَّا وهي كائنة**»[1].

فهذا يقتضي أن عزل الماء، وهو سبب لعدم العُلُوق، لا فائدة فيه لدفع ما كتبه الله من الأولاد.

وفي الصحيحين عن ابن عباس، وهو في مسلم عن عِمْران بن حُصَيْن وهذا لفظه، أن النبي ﷺ قال: «**يدخل الجنةَ من أمتي سبعون ألفًا بغيرِ حِسَاب**». قال: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «**هم الذين لا يَكْتَوُون، ولا يَسْتَرْقُون، ولا يَتَطَيَّرُون، وعلى ربهم يتوكلون**». فقال عُكَّاشَة: ادع الله يجعلني منهم. قال: «**أنت منهم**». فقام رجل فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: «**سَبَقَكَ بها عُكَّاشَة**»[2].

فقد جعل التوكل هاهنا موجبًا لترك الاكتواء والاسترقاء، وهما من الأسباب.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللهم أَمْتِعْني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية. قال: فقال النبي ﷺ: «**قد سألتِ اللهَ لآجالٍ مَضْرُوبةٍ، وأيامٍ مَعْدُودةٍ، وأرزاقٍ مَقْسُومةٍ، لن يُعَجِّلَ اللهُ شيئًا قبل حِلِّه، ولن يؤخِّرَ شيئًا عن حِلِّه، ولو كنتِ سألتِ اللهَ أن يُعِيذَكِ من عذابٍ في النارِ، أو عذابٍ في القبرِ، كان خيرًا وأفضلَ**». قال: وذُكِرَتْ عنده القردةُ والخنازيرُ، هي مِن مَسْخٍ؟ فقال: «**إن اللهَ لم يَجْعَلْ لِمَسخٍ نَسْلًا ولا عَقِبًا، وقد كانت القردةُ والخنازيرُ قبل ذلك**». وفي رواية: قال رجل: يا رسول الله، القردة والخنازير، هي مما مُسِخَ؟ فقال النبي ﷺ: «**إن اللهَ لم يُهْلِكْ قومًا أو يُعَذِّبْ قومًا فيجعلَ لهم نَسْلًا**»[3].

فهذا الحديث أخبر فيه أن الدعاء -وهو من الأسباب- لا يفيد في إطالة الأعمار، ويفيد في النجاة من عذاب الآخرة.

---

(١) البخاري (٢٥٤٢)، مسلم (١٤٣٨). عن أبي سعيد.

(٢) البخاري (٥٧٠٥)، مسلم (٢٢٠). عن ابن عباس. ومسلم (٢١٨). عن عمران.

(٣) مسلم (٢٦٦٣). عن ابن مسعود.

قيل: ليس كل ما يظُنُّه الإنسان سببًا يكون سببًا. وليس كلُّ سببٍ مباحًا في الشريعة، بل قد تكون مضرته أعظم من منفعته فيُنهى عنه. وليس كلُّ سببٍ مقدورًا للعبد.

فالعبد يُؤمَرُ بالسبب الذي أحبه الله، ويؤذن له فيما أذن الله فيه، مع أمره بالتوكل على الله تعالى. فأمَّا ما لا قدرة له فيه فليس فيه إلا التوكل على الله والدعاء له، وذلك من أعظم الأسباب التي يُؤمر بها العبد أيضًا.

وما كان من الأسباب محرَّمًا لرجحان فساده على صلاحه، أو غير نافع لا يفيد، بل يُظن أنه نافع، فإنه لا يُؤمر به أيضًا. فلا يُؤمر بما لا فائدة فيه، وما كان فساده راجحًا نُهي عنه.

وجِماع الأمر أن الأسباب: إمَّا أن تكون مقدورة أو غير مقدورة. فغير المقدور ليس فيه إلا الدعاء والتوكل. والمقدور: إمَّا أن يكون فسادُه راجحًا أو لا يكون، فإن كان فسادُه راجحًا نُهي عنه، وإن لم يكن فساده راجحًا فيُنهى عنه كما يُنهى عن إضاعة المال والعبث. وأمَّا السبب المقدور النافع منفعة راجحة فهو الذي ينفع ويُؤمر به ويُندب اليه.

وأيضًا، فينبغي أن يُعرف أن التوكُّل على الله من أعظم الأسباب، فربما كان بعضُ الأسباب يُضعِف التوكُّل، فإذا ترك ذلك كَمُلَ توكُّله.

فهذا التقسيم حاصِر. والقَدَر يأتي على جميع الكائنات. وبهذا يتبين فقه الأحاديث.

أمَّا حديث الاختصاء، فإن الاختصاء محرَّمٌ لرجحان مفسدته، وقد ثبت في الصحيح عن [سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه] قال: زَجَرَ رسول الله ﷺ عثمان بن مظعون عن التَّبَتُّل، ولو أَذِنَ لاخْتَصَيْنَا[(١)].

وبيَّن النبي ﷺ أنه مع ركوب الاختصاء المحرَّم لا يَسلم من الزِّنى، بل لا بد أن يفعل ما كُتب عليه منه، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: **«كُتَب اللهُ على ابنِ آدمَ حَظَّه من الزِّنى، فهو مُدْرِكُ ذلك لا مَحَالَةَ، فالْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وزِنَاهما النَّظَرُ، واللِّسَانُ يزني وَزِنَاه المَنْطِقُ، والأُذُنَانِ تزنيان وَزِنَاهما الاسْتِمَاعُ، والْيَدُ تزني وَزِنَاها البَطْشُ، والرِّجْلُ تزني وَزِنَاها الخُطَا، والنَّفْسُ تَتَمَنَّى، والفَرْجُ يُصَدِّقُ ذلك أو يُكَذِّبُه»**[(٢)].

---

(١) البخاري (٥٠٧٣)، مسلم (١٤٠٢). وفي كل الروايات: رَدَّ.

(٢) البخاري (٦٢٤٣)، مسلم (٢٦٥٧). عن أبي هريرة.

وأمَّا حديث العَزْلِ، فالعَزْلُ لا يمنع انعقاد الولد، ولا تركه يوجب الولادة، ولهذا لو عَزَلَ عن سُرِّيَّتِه وأتت بولد أُلْحِقَ به، فإن الماء سبَّاق، مع ما فيه من ترك لذَّةِ الجماع.

فأخبر النبي ﷺ بأن الولد المكتوب يكون، عَزَلْتَ أو لم تَعْزِل، كما قال: «**ليس من كلِّ الماءِ يكونُ الوَلَدُ**»(١).

فلا يكون تركُ العَزْلِ سببًا للولادة، ولا العَزْلُ سببًا لمنعها، والقَدَرُ ماضٍ بالأمرَيْن، فلا فائدة فيه.

ومثل هذا ما ثبت في الصحيح أنه نَهَى عن النَّذْرِ، وقال: «**لا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وإنَّما يُسْتَخْرَجُ به من البَخِيل**»(٢).

فأخبر أن النَّذْرَ ليس من الأسباب التي تُجتلب بها المنفعة، وتُدفع بها المضرَّة، ولكن يُلْقِيه إلى ما قُدِّرَ له، فنهى عنه لعدم فائدته.

وأمَّا حديث السبعين ألفًا، فلم يصفهم بترك سائر التطبُّب، وإنما وَصَفَهم بترك الاكتواء والاسترقاء.

والاكتواء مكروه، وقد نَهَى عنه في غير هذا الحديث، لما قال: «**وأنا أَنْهَى أُمَّتِي عن الكَيِّ**»(٣).

والمسترقي لم يفعل شيئًا إلا اعتماده على الراقي، فتوكُّلُه على الله سبحانه وحده لا شريك له أنفعُ له من ذلك.

وهذا الجواب الآخر، وهو أن المسترقي يَضْعُفُ توكُّلُه على الله، فإنه إنما طَلب دعاءَ الغَيْرِ ورقيتَه، فاعتمادُ قلبِه على الله وحده وتوكُّلُه عليه أكملُ لإيمانه وأنفعُ له.

وأمَّا حديث أم حبيبة، ففيه أن الدعاءَ يكون مشروعًا نافعًا في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو. ولهذا لا يحب الله المُعْتَدِين في الدعاء، فالأعمار المقدَّرة لم يُشرع الدعاء بتغييرها، بخلاف النجاة من عذاب الآخرة، فإن الدعاء مشروع له نافع فيه.

---

(١) أحمد (١١٤٣٨)، مسلم (١٤٣٨). عن أبي سعيد.

(٢) البخاري (٦٦٠٨)، مسلم (١٦٣٩). عن ابن عمر. والبخاري (٦٦٠٩)، مسلم (١٦٤٠). عن أبي هريرة.

(٣) البخاري (٥٦٨٠، ٥٦٨١). عن ابن عباس.

وقد كتبت مسألة زيادة العمر بصلة الرحم في غير هذا الموضع، ولا يلزم من تأثير صِلَةِ الرحم ونحو ذلك فيها تأثير الدعاء، ولذلك كان يكره أحمد أن يُدعَى له بطول العمر ويقول: هذا فُرِغ منه.

ثم ذَكَرَ (كلامَهم) في الرؤية، **قال أبو القاسم**: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي رحمه الله يقول: سمعت منصور بن عبد الله، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي يقول: ينظر إليه المؤمنون بأبصار، من غير إحاطة، ولا إدراك نهاية (١).

وهذا الكلام من أَحْسَنِ الكلام. وكلامُ سَهْلِ بن عبد الله في السُّنَّة وأصول الاعتقادات أسدُّ وأصوبُ من كلام غيره، وكذلك الفُضَيْل بن عِياض ونحوه.

فإنَّ الذين كانوا من المشايخ أعلم بالحديث والسُّنَّة وأتبع لذلك هم أعظمُ علمًا وإيمانًا وأجلُّ قدرًا في ذلك من غيرهم.

وقول سهل: ولا إدراك نهاية. يتضمن شيئين:

أحدهما: نفى الإدراكَ الذي نفاه الله عنه، فجمع بين ما أثبته الكتاب والسُّنَّة وما نفاه.

والثاني: أنه نفى إدراكَ النهايةِ، ولم ينف نفسَ النهايةِ، وهذا في الظاهر يخالف قول أبي القاسم: لا حدَّ لذاته.

ثم قال أبو القاسم: قال أبو الحسين النُّورِي: شاهد الحقُّ القلوبَ، فلم ير قلبًا أشوق إليه من قلب محمد ﷺ، فأكرمه بالمعراج، تعجيلًا للرؤية والمكالمة (٢).

وقصده بهذه الحكاية إثبات رؤية محمد ﷺ ربَّه ليلة المعراج، وهذا هو قول أكثر أهل السنة [أنه رأى ربَّه بفؤاده].

ثم ذكر (كلامَهم) في العُلُوِّ، **فقال**: سمعت الإمام أبا بكر ابن فُوْرَك يقول: سمعت محمد [بن] المحبوب خادم أبي عثمان المَغْرِبي يقول: قال لي أبو عثمان المَغْرِبي يومًا:

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٤). وفيها: بالأبصار.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٤).

يا محمد، لو قيل لك: أين معبودك؟ إيش تقول؟ قلت: أقول: حيث لم يزل. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ إيش تقول؟ قلت: أقول: حيث الآن. قال: يعني أنه كان ولا مكان فهو الآن على ما عليه كان. فارتضى مني ذلك، ونزع قميصه وأعطانيه[(١)].

وقال أبو القاسم: سمعت أبا بكر ابن فُوْرَك يقول: سمعت أبا عثمان المَغْرِبي يقول: كنت أعتقد شيئًا من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد زال [ذلك] عن قلبي، فكتبت إلى أصحابنا بمكة أني أسلمت [الآن إسلامًا] جديدًا[(٢)].

قلت: هذا الكلام الذي ذكره عن أبي عثمان كلامٌ مجمل، ليس فيه دليل على أنه كان يقول: ليس فوق السماوات ربٌّ ولا هناك إلهٌ. كما يقول من يقول: إن الله ليس فوق العرش. وقد يُعَبِّرُ [عن] ذلك بعضُهم بأنه ليس في الجهة.

بل إقراره لخادمه على جواب السائل له: أين معبودك؟ يخالف ما ذكره أبو القاسم [الذي] قال في خطبة كتابه: تعالى عن أن يقال: كيف هو؟ أو أين [هو][(٣)]؟

فلو أراد ما ذكره أبو القاسم لقال: لا يقال أين هو؟ بل قال: حيث لم يزل.

وهذا لا يوافق قول من يقول: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا هو فوق العرش ولا في جهة؛ لأن قوله: حيث لم يزل، إخبارٌ بأنه حيث لم يزل، و«حيث» ظرف من ظروف المكان، لا يُطلق إلا على الجهة والحيز. وعند النفاة لا يقال: حيث لم يزل، ولا كان في الأزل بحيثٍ.

وكذلك قوله: فإن قال: فأين كان في الأزل؟ فقال: أقول: حيث الآن. لا يستقيم عند من ينفي الجهة؛ فإنه لا يقال: أين كان في الأزل، ولا يقال: حيث الآن.

بل هذا السؤال والجواب ممتنع عندهم، وإن كانوا في ذلك مخالِفِين للنصوص وإجماع السلف وأئمة الدين؛ فإن النبي ﷺ سَأَل بأَيْن، فقال: «أين الله»؟ فقال له المسئول: في السماء. فحكم بإيمان من قال ذلك.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٤، ٢٥). وفيها: أين كان، حيث هو الآن، يعني أنه كما كان ولا مكان فهو الآن كما كان.
(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٥).
(٣) الرسالة القشيرية (١/ ١٤).

وكذلك سُئل فقيل له: أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ فأجاب عن ذلك.

ولكن جواب أبي عثمان يوافق أحدَ قولي أهلِ الإثبات، وهم أهل الفِطْرَة العقلية السليمة من الأوَّلين والآخرين، الذين يقولون: إنه فوق العالم. إذ العلم بذلك فطري عقلي ضروري لا يتوقَّفُ على سَمْعٍ.

أمَّا العلم بأنه استوى على العرش بعد أن خلق السماوات والأرض في ستة أيام فهذا سَمْعِي، إنما عُلم من جهة أخبار الأنبياء.

ولهذا شرع الله تعالى لأهل الملل الاجتماع كل أسبوع يومًا واحدًا؛ ليكون الأسبوع الدائر دليلًا على الأسبوع الذي خلق الله فيه السماوات والأرض، ثم استوى على العرش.

ولهذا لا يُعرف الأسبوع إلا من جهة أهل الكتب الإلهية، بخلاف اليوم فإنه معلوم بالحسِّ، وكذلك الشهر والسَّنة يُعلم بالحسِّ وسَيْرِ القمر، فيُعلم بالحسِّ والحساب، وأما الأسبوع فليس له سببٌ حِسْيٌّ.

وكذلك لا يوجد لأيام الأسبوع ذكرٌ عند الأمم الذين لا كتاب لهم، ولا أخذوا عن أهل الكتب؛ كالتُّرْك الباقين في بواديهم، في لغتهم اسم اليوم والشهر والسنة، دون أيام الأسبوع.

بخلاف الفُرْسِ ونحوهم مِمَّن أخذ عن المرسَلِين، فإن في لغتهم أيام الأسبوع.

وأهل الإثبات متنازِعون [في] أن الاستواء: هل هو مجرد نسبة وإضافة بين الله وبين العرش من غير أن يكون الباري تصرف بنفسه بصعود أو علو ونحو ذلك، أو هو يتصرف بنفسه وأنه استوى على العرش بعد أن لم يكن مستويًا؟ وكذلك استواؤه إلى السماء ونزوله ونحو ذلك، **على قولين مشهورين**:

والأول: قول كثير ممن يميل إلى الكلام، وقول طائفة من الفقهاء والصوفية.

والثاني: قول أهل الحديث، وقول كثير من أهل الكلام والفقهاء والصوفية.

فكلام أبي عثمان ظاهره يوافق القول الأول.

وأما الذي كان يعتقده في الجهة ثم رجع عنه، فهو أمر مجمل لم يذكره، فلعلَّه كان يعتقد من التجسيم والتمثيل ما يقولُه أهلُ الضلال من الرافضة والمجسِّمة، فرجع عن ذلك، فإن هذا ممكن.

ولعلَّه كان يعتقد أن الباري تعالى محصورٌ في السماوات تُظِلُّه وتُقِرُّه، وأنه مفتقِرٌ إلى عرش يحمله، فرجع عن ذلك.

وأعظم ما يقال: إنه كان يعتقد أن الاستواء من الصفات الفعليَّة المتجدِّدة، وأنه يفعله بنفسه، ثم رجع عن ذلك إلى أنه على ما كان عليه، مع كونه مُسْتَوِيًا على العرش، لكنه خَلَقَ العرشَ بعد أن لم يكن مخلوقًا، فيلزم أن يكون موصوفًا بأنه فوق العرش، وهذا يقوله كثير من المثبِتة، وإن كان هذا ليس موضع الكلام فيه.

فأمَّا أن يقال: إن أبا عثمان رجع عن اعتقاد عُلُوِّ الله على خلقه، وأنه سبحانه بائِنٌ عن مخلوقاته، عالٍ عليهم، فليس في كلامه ما يفهم [منه] ذلك بحال.

ثم لو فُرض أن أبا عثمان قال قولًا فيه غلط، **لم يصلح أن يُجعل ذلك أَصْلًا لاعتقاد القوم**؛ فإن كلام أئمة المشايخ المصرِّح بأن الله فوق العرش كثيرٌ منتشر، فإذا وُجد عن بعضهم ما يخالف ذلك كان ذلك خلافًا لهم.

والصوفيَّة يوجد فيهم المصيب والمخطئ، كما يوجد في غيرهم، وليسوا في ذلك بأجل من الصحابة والتابعين، وليس أحد معصومًا في كل ما يقوله إلا رسول الله ﷺ.

نعم، وقوع الغلط في مثل هذا يوجب ما نقوله دائمًا: **إن المجتهِدَ في مثل هذا من المؤمنين** إن استفرغ وسعه في طلب الحقِّ فإن الله يغفرُ له خطأَه. وإن حَصَلَ منه نوعُ تقصير فهو ذنب، لا يجب أن يبلُغَ الكفرَ، وإن كان يُطلق القول بأن هذا الكلام كفر، كما أطلق السلفُ الكفرَ على من قال ببعض مقالات الجهمية؛ مثل القول بخلق القرآن، أو إنكار الرؤية، أو نحو ذلك، مما هو دون إنكار عُلُوِّ الله على الخلق، وأنه فوق العرش، فإن تكفير صاحب هذه المقالة كان عندهم من أظهر الأمور.

فإن التكفير المطلق -مثل الوعيد المطلق- لا يستلزم تكفير الشخص المعيَّن حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها.

كما ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ في الرجل الذي قال: **«إذا أنا مُتُّ فَأَحْرِقوني، ثم اسْحَقُوني، ثم ذَرُّوني في اليمِّ، فوالله لئن قَدَرَ الله عليَّ لَيُعَذِّبُنِي عذابًا لا يُعَذِّبُه أحدًا من العالمين. فقال الله له: ما حَمَلَكَ على ما فعلت؟ قال: خشيتُك. فَغَفَرَ له»**[1].

---

(١) البخاري (٣٤٧٨)، مسلم (٢٧٥٧). عن أبي سعيد. والبخاري (٣٤٨١)، مسلم (٢٧٥٦). عن أبي هريرة.

فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يَقْدِرُ على جمعه إذا فعل ذلك، أو شكَّ، وأنه لا يبعثه. وكلٌّ من هذَيْنِ الاعتقادَيْن كفرٌ، يكفر من قامت عليه الحجة. لكنه كان يجهل ذلك، ولم يبلغه العلم بما يردُّه عن جهله، وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعده ووعيده، فخاف من عقابه، فَغَفَرَ اللهُ له بخشيته.

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح لم يكن أسوأ حالًا من هذا الرجل، فيغفر الله خطأه، أو يعذِّبه إن كان منه تفريط في اتِّباع الحق على قَدْرِ دينه. وأما تكفير شخص عُلِمَ إيمانه بمجرد الغَلَطِ في ذلك فعظيمٌ.

فقد ثبت في الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال: «**لعنُ [المؤمنِ] كقتلِه، ومن رَمَى مؤمنًا بالكفر فهو كقتله**»[(١)].

وثبت في الصحيح أن من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدُهما[(٢)].

وإذا كان تكفير المعيَّن على سبيل الشتم كقتله، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله؛ إذ كل كافر يُباح قتله، وليس كل من أبيح قتله يكون كافرًا، فقد يُقتل الداعي إلى بدعة لإضلاله الناس وإفساده، مع إمكان أن الله يغفر له في الآخرة لما معه من الإيمان، فإنه قد تواترت النصوص بأنه يخرج من النار مَن في قلبه مثقال ذرة من إيمان[(٣)].

وقد روى مسلم في صحيحه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: بينا جبريلُ قاعدٌ عند النبي ﷺ إذ سمع نَقِيضًا من فوقه، فرفع رأسه فقال: هذا بابٌ من السماء فُتح اليوم، لم يفتح قطُّ إلا اليوم، فَنَزَل منه مَلَك فقال: هذا مَلَك نَزَلَ إلى الأرض لم ينزل قطُّ إلا اليوم، فسلَّم، وقال: أَبْشِرْ بِنُورَيْن أُوتِيتَهما لم يُؤْتَهما نبيٌّ قبلك: فاتحةُ الكتاب، وخواتيمُ سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أُعْطِيتَه[(٤)].

---

(١) البخاري (٦١٠٥)، مسلم (١١٠). عن ثابت بن الضحاك.

(٢) البخاري (٦١٠٣). عن أبي هريرة.

(٣) البخاري (٧٤٣٩)، مسلم (١٨٣). عن أبي سعيد.

(٤) مسلم (٨٠٦).

وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٤]. دخل في قلوبهم منها [شيءٌ] لم يدخل قلوبَهم من شيء، فقال النبي ﷺ: «قولوا: سمعنا وأطعنا». قال: فألقى الله الإيمان في قلوبهم، فأنزل الله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]. قال: «قد فعلت»(١).

وكلام المشايخ في مسألة العلو كثير، مثل ما ذكر محمد بن طاهر المقدسي، الحافظ الصوفي المشهور، الذي صنَّف للصوفية كتاب «صفة التصوف» و«مسألة السماع» وغير ذلك، ذَكَرَ عن الشيخ الجليل أبي جعفر الهَمْدَاني أنه حضر مجلس أبي المعالي الجويني وهو يقول: كان الله ولا عرش، وهو على ما عليه كان. أو كلامًا من هذا المعنى، فقال: يا شيخ، دعنا من ذكر العرش، أَخْبِرْنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارفٌ قطُّ: يا الله، إلَّا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو، ولا يلتفت يَمْنة ولا يَسْرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ قال: فصرخ أبو المعالي، ولطم على رأسه، وقال: حيَّرني الهَمْدَاني، حيَّرني الهَمْدَاني(٢).

وقال الإمام العارف مَعْمَر بن أحمد الأصبهاني، شيخ الصوفية في أواخر المائة الرابعة قبل القُشَيْرِي، في رسالة له: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السُّنَّة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوُّف من المتقدِّمين والمتأخِّرين. قال فيها: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، والاستواء معقول، والكَيْف فيه مجهول، وأنه عز وجل [مستوٍ على عرشه]، بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، بلا حلول، ولا ممازجة، ولا اختلاط، ولا ملاصقة؛ لأنه الفرد البائن من الخلق، الواحد الغنيُّ عن الخلق، وأن الله سميع بصير، عليم خبير، يتكلَّم، ويرضى ويسخط، ويضحك ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة

---

(١) مسلم (١٢٦).

(٢) كتاب ابن طاهر -كما في: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٠)، (٤/ ٦١)، بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٥١٨)، العرش للذهبي (١/ ١٥٣)-، رسالة أبي منصور بن الوليد إلى محمود الزنجاني -كما في: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٠)، العلو للذهبي ص(٢٥٩). وفي السير والتاريخ والعبر للذهبي والشذرات والنجوم: الهَمَذاني، بالمعجمة.

ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء، فيقول: هل من داعٍ فأستجيب له؟ [هل من مستغفِر فأغفر له]؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجرُ، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول، أو تأوَّل، فهو مبتدِع ضال(١).

ثم ذكر كلامهم في القَدَرِ، **قال أبو القاسم**: سمعت محمد بن الحسين السُّلَمِي يقول: سمعت أبا عثمان المَغْرِبي يقول، وقد سُئل عن الخلق؟ فقال: قوالب وأشباح تجري عليهم أحكام القدرة(٢).

قال: وقال الواسطي: لما كانت الأرواح والأجساد قامتا بالله وظهرتا به لا بذواتها، كذلك قامت الخطرات والحركات بالله لا بذواتها، إذ الخطرات والحركات فروع الأجساد والأرواح(٣).

قال أبو القاسم: صرَّح بهذا الكلام أن أكساب العباد مخلوقة لله، وكما أنه لا خالق للجواهر إلا الله، فكذلك لا خالق للأعراض إلا الله(٤).

وهذا الذي قاله صحيح، وهو مُتَّفَق عليه بين المشايخ، لا يُعرف منهم من أنكر شيئًا من أصول السنة في مسائل القَدَرِ.

وقال: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي يقول: سمعت محمد بن عبد الله، سمعت أبا جعفر الصيدلاني، سمعت أبا سعيد الخَرَّاز يقول: مَن ظنَّ أنه ببذل الجهد يصل فَمُتَعَنٍّ، ومَن ظنَّ أنه بغير الجهد يصل فَمُتَمَنٍّ(٥).

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٣١- ٢٣٣). وفيها: فالاستواء معقول، مستوٍ على عرشه بلا كيف، فلا حلول، البائن من خلقه، كيف يشاء. وبدون: ونزول الرب . . . الخ. وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢١٢)، در التعارض (٦/ ٢٥٦)، مجموع الفتاوى (٥/ ٦١، ١٩١)، العلو ص(٢٤٤)، العرش (١/ ٢/ ٤٤٧).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٥).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢٥). وفيها: إذ الحركات والخطوات.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٢٥).

(٥) الرسالة القشيرية (١/ ٢٥). وفيها: يبذل الجهد يصل إلى مطلوبه.

وهذا كلام حَسَنٌ، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**احْرِصْ على ما ينفعُك، واسْتَعِنْ بالله ولا تَعْجِزْ، وإن أصابَك شيءٌ فلا تَقُلْ: لو أني فعلتُ كذا وكذا، ولكن قُلْ: قَدَرُ اللهِ وما شاء فَعَلَ، فإنَّ اللَّوَّ تفتحُ عَمَلَ الشيطان**»(١).

وقال: «**لن يُدْخِلَ أحدًا عَمَلُه الجنةَ**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلَّا أن يتغمَّدَنِي اللهُ بفضلِه ورحمتِه**»(٢).

ثم قال: وقال الواسطي: [المقامات] أقسام قُسِّمَت، ونعوت أُجْرِيت، كيف تُستجلَب بحركات، أو تُنال بسَعَايات(٣)؟

وهذا الكلام ظاهره ليس بجيد، بل هو مردود. وهذه المسألة بعينِها سُئل عنها النبي ﷺ، كما ثبت عنه في الأحاديث الصِّحاح من حديث عمران بن حُصَين وعليِّ بن أبي طالب وغيرِهما، لما أخبر بالقَدَرِ، فقالوا: ألا نَدَعُ العمل ونتَّكِلُ على الكتاب؟ فقال: «**لا، اعملوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له**»(٤).

وفي الصحيحين عن عليِّ بن ابي طالب قال: كنا في جنازة [في] بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فأتانا رسول الله ﷺ فَقَعَدَ، وقَعَدْنا حَوْلَه، ومعه مِخْصَرَة، فَنَكَّسَ فجعل يَنْكُتُ بِمِخْصَرَته، ثم قال: «**ما منكم من أحدٍ إلَّا وقد كُتِبَ مَقْعَدُه من النار، ومَقْعَدُه من الجنة**». فقالوا: يا رسول الله، [أفلا] نَتَّكِلُ على كتابنا؟ فقال: «**اعملوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له؛ أمَّا مَن كان مِن أهل السعادة فَيُيَسَّرون لعمل السعادة، وأمَّا مَن كان مِن أهل الشقاء فَيُيَسَّرون لعمل الشقاء. ثم قرأ**: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾﴾ [سورة الليل: ٦]»(٥).

---

(١) مسلم (٢٦٦٤)، أحمد (٨٧٩١)، ابن ماجة (٤١٦٨)، ابن حبان (٥٧٢٢). عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٥٦٧٣)، مسلم (٢٨١٦). عن أبي هريرة. والبخاري (٦٤٦٧)، مسلم (٢٨١٨). عن عائشة.

(٣) الرسالة القشيرية (١/٢٦).

(٤) البخاري (٤٩٤٩)، مسلم (٢٦٤٧). عن علي. والبخاري (٧٥٥١)، مسلم (٢٦٤٩). عن عمران.

(٥) البخاري (١٣٦٢)، مسلم (٢٦٤٧). عن علي.

وفي الصحيح عن عمران بن حصين قال: قال رجل: يا رسول الله، **أيُعرف أهل الجنة من أهل النار؟** قال: «**نعم**». قال: **فَلِمَ يعمل العاملون؟** قال: «**كُلٌّ يعملُ لما خُلِقَ له، أو لما يُسِّرَ له**»[(١)]. وفي رواية: «**كُلٌّ مُيَسَّر لما خُلِقَ له**»[(٢)].

وفي صحيح مسلم من حديث أبي الأسود الدِّيلِيِّ، قال: قال لي عِمْرَان بن حُصَيْن: أرأيت ما يعملُ الناسُ اليومَ ويَكْدَحُون فيه، أشيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى عليهم من قَدَرٍ قد سَبَقَ، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيُّهم، وثَبَتَت الحُجَّةُ عليهم؟ فقلت: بل شيءٌ قُضِيَ عليهم [ومضى عليهم]، قال: [فقال]: أفلا يكون ظُلمًا؟ قال: فَفَزِعْتُ من ذلك فَزَعًا شديدًا، وقلت: كلُّ شيءٍ خَلْقُ الله ومِلْكُ يده، فلا يُسأَل عمَّا يفعلُ وهم يُسألون. فقال لي: يرحمُكَ اللهُ إني لم أُرِدْ بما سألتك إلا لِأَحْزُرَ عَقْلَك، إنَّ رجُلَيْن من مُزَيْنَةَ أتيا رسولَ الله ﷺ، فقالا: يا رسول الله، أرأيتَ ما يعملُ الناسُ اليومَ ويَكْدَحُون فيه، أشيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى فيهم من قَدَرٍ قد سبق، أو فيما يستقبلون منه مما أتاهم به [نبيُّهم] وثَبَتَت الحُجَّةُ عليهم؟ قال: «**لا، بل شيءٌ قُضِيَ عليهم ومضى فيهم، وتصديقُ ذلك في كتاب الله**: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [سورة الشمس: ٦- ٧]»[(٣)].

وفي السنن حديثُ عمر أنه سُئِل عن تفسير الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [سورة الاعراف: ١٧٢]. قال عمر: رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن اللهَ خَلَقَ آدمَ، ثم مَسَحَ ظَهْرَه بيمينه، فاسْتَخْرَجَ منه ذُرِّيَّةً، فقال: [خلقتُ هؤلاء للجنَّة، وبعملِ أهلِ الجنَّة يعملون. ثم مَسَحَ ظَهْرَه فاسْتَخْرَجَ منه ذُرِّيَّةً، فقال]: خلقتُ هؤلاء للنَّار، وبعملِ أهلِ النَّار يعملون**». فقال رجل: ففيمَ العملُ يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إن اللهَ إذا خَلَقَ العبدَ للنَّار استعمله بعمل أهل النَّار حتى يموتَ على عملٍ من أعمال (أهل) النَّار، فيُدْخِلَه به النَّار، وإذا خلق العبدَ للجنَّة استعمله بعمل أهل الجنَّة حتى يموتَ على عملٍ من أعمال (أهل) الجنَّة، فيُدْخِلَه به الجنَّة**»[(٤)].

---

(١) البخاري (٦٥٩٦). عن عمران.

(٢) البخاري (٧٥٥١)، مسلم (٢٦٤٩). عن عمران.

(٣) مسلم (٢٦٥٠).

(٤) أبو داود (٤٧٠٣)، الترمذي (٣٠٧٥). وقال: حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلًا.

وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال: جاء سُراقَةُ بن مالِكِ بن جُعْشُم فقال: يا رسول الله، بيِّنْ لنا دِينَنَا كأنَّا خُلِقْنا الآن، فيمَ العملُ اليومَ؟ أفيما جَفَّتْ به الأقلامُ وجَرَتْ به المقاديرُ، أم فيما يُستقبل؟ قال: «[لا]، **بل فيما جَفَّتْ به الأقلامُ وجَرَتْ به المقاديرُ**». قال: ففيمَ العملُ؟ فقال: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**». وفي لفظ: «**كُلُّ عاملٍ مُيَسَّرٌ لعملِه**»(١).

وفي السنن عن أبي خُزَامَةَ عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت رُقًى نَسْتَرْقِيها، ودواءً نتداوى به، وتُقَاةً نَتَّقِيها، هل تَرُدُّ من قَدَرِ اللهِ شيئًا؟ قال: «**هي من قَدَرِ الله**»(٢).

فهذه السُّنَنُ وغيرُها تُبيِّن أن الله سبحانه، وإن كان قد تَقَدَّم علمه وكتابه وكلامه بما سيكون من السعادة والشقاوة، فمما قدَّره أن يكون ذلك بالأسباب التي قدَّرها، فالسعادة بالأعمال الصالحة، والشقاوة بالفجور، وكذلك الشِّفاء الذي يقدِّره للمريض يقدِّره بالأدوية والرُّقى، وكذلك سائر ما يقدِّر من أمر الدنيا والآخرة.

فقول القائل: كيف تستجلب الأقسام بالحركات؟

جوابه: أن الأقسام تناولت الحركات كما تناولت السعادات، والله تعالى قدَّر أن يكون هذا بهذا، فإذا ترك العبدُ العملَ ظانًّا أن السعادة تحصل له، كان هذا الترك سببًا لكونه من أهل الشقاوة.

وهنا ضلَّ فريقان: فريق كذَّبوا بالقضاء والقدر، وصدَّقوا بالأمر والنهي. وفريق آمنوا بالقضاء والقدر، لكن قصَّروا في الأمر والنهي. وهؤلاء شرٌّ من الأوَّلين؛ فإن هؤلاء من جنس المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [سورة الأنعام: ١٤٨]. وأولئك من جنس المجوس.

لكن إذا عُنِيَ بهذا الكلام أن العبد لا يَتَّكِل على عمله ولا يظنُّ أنه ينجو بسعيه، فهذا معنًى صحيح؛ فالأسباب التي من العباد، بل ومن غيرهم، ليست موجِبات لا لأمر الدنيا، ولا لأمر الآخرة، بل قد يكون لا بد منها ومن أمور أخرى من فضل الله ورحمته خارجةٍ عن قُدْرَةِ العبد، وما ثَمَّ موجِب إلا مشيئة الله، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

(١) مسلم (٢٦٤٨). وفيه: فيما العمل اليوم.

(٢) الترمذي (٢٠٦٥، ٢١٤٨)، ابن ماجة (٣٤٣٧). وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وكل ذلك قد بيَّنه النبي ﷺ، وهو معروف عند من نوَّر الله بصيرتَه.

وأمَّا التفريق بين المقدور عليه والمعجوز عنه، ففي صحيح مسلم، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمنِ الضعيفِ، وفي كُلٍّ خيرٌ، احْرِصْ على ما ينفعُك، واسْتَعِنْ بالله، ولا تَعْجِزْ، وإن أصابَك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلتُ كان كذا وكذا. ولكن قل: قَدَرُ اللهِ وما شاء فعل، فإن اللَّوَّ تفتحُ عملَ الشيطان**»[1].

وفي سنن أبي داود عن النبي ﷺ أنه اخْتَصَمَ إليه رَجُلان، فقضى على أحدِهما، فقال المَقْضِيُّ عليه: حسبي اللهُ ونِعْمَ الوكيل. فقال النبي ﷺ: «**إن الله يَلُومُ على العَجْزِ، ولكن عليك بالكَيْسِ، فإذا أَحْزَنَك أمرٌ فقل: حسبي اللهُ ونِعْمَ الوكيل**»[2].

قال أبو القاسم: وسُئل الواسطي عن الكفر بالله، أوَلله؟ فقال: الكفر والإيمان، والدنيا والآخرة، من الله، [وإلى الله]، وبالله، ولله، من الله ابتداء وإنشاء، وإلى الله مرجعًا وانتهاء، وبالله بقاء وفناء، ولله ملكًا وخلقًا[3].

قال: وقال الجُنَيْد: سُئِل بعض العلماء عن التوحيد؟ فقال: هو [اليقين]. فقال السائل: بيِّن لي ما هو؟ فقال: هو معرفتُك أن حركات الخلق وسكونهم فعلُ الله وحده لا شريك له، فإذا فعلت ذلك فقد وحَّدته[4].

وقال: سمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت عبد الواحد بن علي يقول: سمعت القاسم بن القاسم: سمعت محمد بن موسى الواسطي: سمعت محمد بن الحسين الجوهري: سمعت ذا النون المصري يقول، وجاءه رجل فقال: ادع الله لي. فقال: إن كنت أُيِّدْتَ في علم الغيب بصدق التوحيد، فكم من دعوة مجابة قد سبقت لك، وإلَّا فإن النداء لا ينفع الغرقى[5].

---

(١) مسلم (٢٦٦٤)، أحمد (٨٧٩١)، ابن ماجة (٤١٦٨)، ابن حبان (٥٧٢٢). عن أبي هريرة.
(٢) أبو داود (٣٦٢٧). عن عوف بن مالك.
(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢٦).
(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٢٦).
(٥) الرسالة القشيرية (١/ ٢٦). وفيها: وقد جاءه، قد أيدت، لا ينقذ.

قال: وقال الواسطي: ادَّعى فرعون الربوبية على الكشف، وادَّعت المعتزلة على السر، تقول: ما شئت فعلت. وقال أبو الحسين النُّورِي: [التوحيد] كل خاطر يشير إلى الله، بعد ألَّا تزاحمه خواطر التشبيه[١].

قلت: كلام الواسطي والجُنَيْد المذكور هنا هو توحيد الربوبية، وأن الله ربُّ كلِّ شيء ومليكه وخالقه، وفيه الردُّ على القدريَّة الذين يجعلون أفعالَ العبد خارجةً عن قدرته وخلقه وملكه.

وكذلك جعل فيهم الواسطي شبهًا من فرعون؛ فإن فرعون كشف كفرَه، وقال: أنا ربكم الأعلى، فادَّعى الربوبية علانية، والقدريَّة تدعي أنها ربُّ الأفعال وما يتولَّد عنها، فقد ادَّعت ربوبيته لكن في السر، وهي ربوبية أفعال الأعيان.

لكن مقصود أهل التحقيق؛ كالجُنَيْد ونحوه، أن يكون هذا التوحيد للعبد خُلُقًا ومقامًا، بحيث يعطيه ذلك كمال توكُّله على الله تعالى، وتفويضه إليه، والصبر لحكمه، والرضا بقضائه، مالم يخرجه ذلك إلى إسقاط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، والوعد والوعيد، كما يقع في بعض ذلك طائفةٌ من المتصوِّفة.

وأمَّا قول ذي النون: إن كنت أُيِّدْتَ في علم الغيب بصدق التوحيد. فلا يُراد به مجرد الإقرار بالربوبية العامَّة؛ فإن المشركين كانوا يوحِّدون هذا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة الزمر: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [سورة يوسف: ١٠٦]. قالوا: إيمانهم هو إيمانهم بأنه خالق كل شيء، وشركهم أن عبدوا معه إلهًا آخر[٢].

وإنما أراد تحقيق توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية، وهو أن يُعبد الله وحده لايُشرك به شيئًا، فهذا التوحيد الذي جاءت به الرسل، هو يسعد صاحبه، ويدخل الجنة لا محالة، وله من دعوة مجابة، ومن فاته هذا التوحيد فإن الله لا يغفر أن يشرك به، فلا ينفعه الدعاء.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٦). وفيها: على الستر.

(٢) تفسير الطبري (١٣/ ٣٧٢).

وهذا هو التوحيد المذكور في قول المَرَاغي: صفاء العبادات لا يُنال إلا بصفاء التوحيد[١].

وأمَّا قول النُّورِي: التوحيد كل خاطر يشير إلى الله. فهو يَعُمُّ ذلك. يقول: كل توجُّه إلى الله وحده بقول أو عمل فهو توحيد، إذا لم يكن فيه تشبيه الخالق بالمخلوق، أو المخلوق بالخالق ،كما في قول الجهمية والممثِّلة والقدريَّة ونحوهم.

وقد تقدَّم ما ذكره المشايخ من نفي التشبيه والتعطيل.

وكذلك ما ذكره عن الشيخ أبي عبد الرحمن: سمعت عبد الواحد بن بكر: سمعت هلال بن أحمد يقول: سُئل أبو علي الرُّوذْبَاري عن التوحيد؟ فقال: استقامة القلب بإثبات مفارقة التعطيل، وإنكار التشبيه، والتوحيد في كلمة واحدة: كل ما صوَّرته الأفهام والأفكار فإن الله سبحانه بخلافه، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١][٢].

قال: وقال أبو القاسم النَّصْرَابَاذي: الجنة باقية بإبقائه، وذكره لك ومحبته لك باقٍ ببقائه، فشتَّان بين ما هو باق ببقائه، وبين ما هو باق بإبقائه[٣].

قال القُشَيْرِي: وهذا الذي قاله الشيخ النَّصْرَابَاذي غاية التحقيق؛ فإن أهل [الحق] قالوا: صفات ذات القديم باقيات ببقائه تعالى. فنبَّه على هذه المسألة، ونبَّه على أن الباقي باقٍ ببقائه، خلاف ما قاله مخالفو الحق[٤].

قلت: النَّصْرَابَاذي مقصوده التفريق بين من طلب النعيم بالمخلوق، وطلب النعيم لِحَظِّه من الخالق، فقال: ما في المخلوق باقٍ بإبقائه، وأما محبته لك وذكره لك فباق ببقائه.

وليس مقصوده أن البقاء الذي يوصف به الربُّ هو صفة زائدة على الذات، بما ليس بصفة، كما ينازع فيه أهل الكلام، مثل متكلِّمة أهل الإثبات وغيرهم.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢١).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٦، ٢٧). وفيها: فقال التوحيد، صوره الأوهام.

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢٧). وفيها: وذكره لك ورحمته ومحبته لك.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٢٧). وفيها: وبين أن الباقي، بخلاف، أهل الحق.

بل القاضي أبو بكر الذي يعظّمه القُشَيْري، ويقول: هو أوحدُ وقته، كان يقول: ليس الباقي باقيًا ببقاء.

والنّزاع في هذه المسألة إذا حُقّق لم يرجع إلى معنًى محصل يستوجب النزاع.

ثم **قال أبو القاسم**: حدَّثنا محمد بن الحسين، سمعت النَّصْرَابَاذي يقول: أنت متردد بين صفات الفعل وصفات الذات، وكلاهما صفته على الحقيقة، فإذا هيَّمك في مقام التفرقة قَرَّبك بصفات فعله، وإذا بلَّغك إلى مقام الجمع قَرَّبك بصفات ذاته.

قال: وأبو القاسم النَّصْرَابَاذي [كان] شيخ وقته(١).

قلت: هذا الكلام من النَّصْرَابَاذي يقتضي أنه موصوف بصفات فعله على الحقيقة؛ مثل الخلق والرزق، كما أنه موصوف بصفات الذات على الحقيقة؛ كالعلم والقدرة.

وهذا هو الذي ذكره أبو بكر محمد بن إسحاق الكَلَابَاذي عن مذهب الصوفيَّة في كتاب «التعرُّف»، وهو قول جمهور الفقهاء وأهل الحديث وطوائف من أهل الكلام.

وليس هو قول الأشعرية الذين سَلَكَ سبيلَهم أبو القاسم القُشَيْري، فإن الخلق والرزق عندهم عين المخلوق، ولا يستحق أن يُسمَّى بالخالق الباعث الوارث إلا بعد وجود هذه المفعولات.

والنزاع في أن الفعل هل هو صفة لله؟ وهل يوصف بالأسماء الفعلية في الأزل؟ وقد بسطنا الكلام في هاتَيْنِ المسألتين في موضعه.

وقال: سمعت الإمام أبا إسحاق الإسْفَرَايِيني يقول: لما قدمت من بغداد كنت أدرِّس في جامع نيسابور مسألة الروح، وأشرح القول في أنها مخلوقة، وكان أبو القاسم النَّصْرَابَاذي قاعدًا متباعدًا عنا، يصغى إلى كلامي، فاجتاز بنا بعد ذلك بأيام قلائل، فقال لمحمد الفَرَّاء: أشهد أني أسلمت [جديدًا] على يد هذا الرجل، وأشار إليَّ(٢).

قلت: لعلَّه كان عنده بعض شبهة، أو رأي فاسد في خلقها، كما يَعْرِضُ مثل ذلك لبعض الناس.

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٧). وفيها: قرنك.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٧). وفيها: ذلك يومًا بأيام.

وقال: سمعت محمد بن الحسين السُّلَمِي [يقول: سمعت أبا حسين الفارسي يقول: سمعت إبراهيم بن فاتك يقول: سمعت الجُنَيْد] يقول: متى يتصل من لا شبيه له ولا نظير بمن له شبيه ونظير؟ هيهات، هذا ظَنٌّ عجيب، إلا بما لطف اللطيف من حيث لا دَرْك، ولا وَهْم، ولا إحاطة، إلا إشارة اليقين وتحقيق الإيمان(١).

قلت: هذا الكلام يقتضي أن العباد إنما عَرَفُوا ربَّهم بما لَطُفَ به من تعرُّفه إليهم وهدايته إياهم بما أعطاهم، لا معرفة إدراك وإحاطة.

وهذا حَسَنٌ، وربما يتضمن نوعًا من الردِّ على طريقة أهل النظر، الذين يجعلونه بمجرده محصِّلًا للمعرفة المطلوبة.

وقال: حدَّثنا محمد بن الحسين، سمعت عبد الواحد بن بكر، حدَّثني أحمد بن محمد البَرْذَعِي، حدَّثنا طاهر بن إسماعيل الرازي، قال: قيل ليحيى بن معاذ: أخبرني عن الله. فقال: إلهٌ واحدٌ. فقال: كيف هو؟ فقال: ملك قادر. فقال: أين هو؟ فقال: بالمرصاد. فقال السائل: لم أسألك عن هذا. فقال: ما كان غيرَ هذا كان صفةَ المخلوق، فأما صفته فما أخبرتك عنه(٢).

قلت: لا تُعلم صحة هذا الكلام عن يحيى بن معاذ، إذ في الإسناد من لا نعرفه.

وكلام يحيى بن معاذ عندهم دون كلام الكبار من أهل التحقيق في المعاملات وغيرها؛ فإنه يتكلَّم في الرجاء بكلام يشبه كلام سَفِلَة المرجئة، لا يوافق أصولَ المشايخ الكبار المتمسِّكين بالسنة. ويدَّعي في التوحيد مقامًا هو الغاية، وقد عابَه عليه أبو يزيد وغيره. وكلامه يشبه كلام الوعَّاظ، وهي طريقة أبي القاسم ونحوه.

وهذا الكلام المذكور من هذا الباب، فإنه ليس كل ما لم يذكره في هذا الجواب بصفة المخلوق لله، بل لله صفات كثيرة عظيمة لم تدخل في هذا الكلام.

ثم صفة المخلوق إن كان لأجل الاشتراك في الاسم، فقوله: ملك قادر، وإنه بالمرصاد. كما قال تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [سورة التوبة: ٥].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/٢٧، ٢٨). وفيها: ولا نظير له.

(٢) الرسالة القشيرية (١/٢٨). وفيها: هو بالمرصاد.

وأيضًا، فالجواب عن أين هو؟ خلاف الجواب الذي رَضِيَه رسولُ الله ﷺ وأقرَّه وحكم بإيمان قائله، وخلاف ما أجاب به هو سائله، فإنه لما قال: «**أين الله**»؟ فقيل له: في السماء. رضي بهذا، وأقرَّ صاحبَه، ولم يقل: هذا صفة المخلوق.

وقد روى شيخ الإسلام الأنصاري الهَرَوِي صاحب «علل المقامات» و«منازل السائرين»، في كتابه المسمَّى بـ«الفاروق» بإسناد عن يحيى بن معاذ أنه قال: إن الله على العرش بائِن من خلقه، وقد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كلَّ شيء عددًا، لا يَشِذُّ عن هذه المقالة إلا جهمي رديء ضلِّيل، وهالك مرتاب، يمزج الله بخلقه، ويخالط منه الذات بالأقذار والأنتان[١]. وهو يخالف إنكاره الأَيْن في هذه الرواية.

وقال أبو القاسم: حدَّثنا محمد بن الحسين، سمعت أبا بكر الرازي يقول: سمعت أبا علي الرُّوذْبَاري يقول: كل ما توهم متوهِّم بالجهل أنه كذلك، فالعقل يدل على أنه بخلافه[٢].

قال: وسأل ابنُ شاهين الجُنَيْدَ عن معنى «مع»؟ فقال: على معنيين: مع الأنبياء بالنُّصْرَة والكلاءة، قال الله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [سورة طه: ٤٦]. ومع العامة بالعلم والإحاطة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ٧]. فقال ابن شاهين: مِثْلُك يصلح أن يكون دالًّا للأمة على الله[٣].

قلت: هذا كلام حَسَنٌ مُتَّفَق على صحة معناه بين أئمة الهدى، وكانوا يقولون مثلَ هذا الكلام رَدًّا على من يقول من الجهمية: إن الحق بذاته في كل مكان، ويُنكر أن يكون فوق العرش.

وقد وقع في ذلك طائفةٌ من المتصوِّفة حتى جعلوه عينَ الموجودات، ونفسَ المصنوعات، كما يقولُه أهلُ الاتِّحاد العام.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٩)، اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٧٠). وفيهما: بائن من الخلق، لا يشك في هذه، ويخلط. والعلو للذهبي ص(٥٠٧). وبعده في هامش مطبوع الاستقامة: في قصبيه.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٨). وفيها: توهمه.

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢٨). وفيها: فقال: مع على معنيين.

قال القُشَيْرِي: وسُئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه: ٥]. فقال: أثبتَ ذاته ونفى مكانَه، فهو موجود [بذاته، والأشياء موجودة] بحكمه كما شاء[١].

قلت: هذا الكلام لم يَذْكر له إسنادًا عن ذي النون. وفي هذه الكتب من الحكايات المسنَدَة شيء كثير لا أصل له، فكيف بهذه المنقطعة المسيئة، التي تتضمَّن أن يُنقل عن المشايخ كلام لا يقوله عاقل؟

فإن هذا الكلام ليس فيه مناسبة للآية، بل هو مناقض لها. فإن هذه الآية لم تتضمن إثبات ذاته ونفي مكانه بوجه من الوجوه، فكيف تُفسَّر بذلك؟

وأما قوله: هو موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه. فهو حقٌّ، لكن ليس هذا معنى الآية.

قال: وسئل الشِّبْلِي عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾. [فقال: الرحمن لم يزَلْ، والعرش مُحْدَث، والعرش بالرحمن استوى][٢].

قلت: هذا الكلام أيضًا ليس له إسنادٌ عن الشِّبْلِي، وهو يتضمَّن من الباطل ما هو تحريف للقرآن.

أمَّا قوله: الرحمن لم يزل، والعرش محدَث. فحقٌّ.

وأمَّا قوله: العرش بالرحمن استوى. فهو: **أوَّلًا**: خلاف القرآن؛ فإن الله أخبر أنه هو الذي استوى على العرش، فكيف يقال: إن المستوي إنما هو العرش؟

وأمَّا ثانيًا: فإنه إذا قال: العرش استوى به، فهذا أبلغ من قوله: إنه استوى على العرش، كما في حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ أهلَّ حين استوت به راحِلَتُه[٣]. وذلك يقتضي أن يكون العرش استوى بالله واستقلَّ به وحمله.

وإن لم يُرِد هذا المعنى، وإنما أراد أن العرش اعتدل واستوى بقدرة الله، فهذا ليس

---

(١) الرسالة القشيرية (١/٢٨، ٢٩).

(٢) الرسالة القشيرية (١/٢٩).

(٣) البخاري (١٥٥٢)، مسلم (١١٨٧).

هو معنى الآية، بل تحريف صريح يستحقُّ قائلُه العقوبةَ البليغةَ، ولا يَصلح أن يُحكى مثل هذ عن قدوة في الدين، بل ولا عن أطراف الناس.

قال: وسُئل جعفر بن نُصَيْر عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾؟ فقال: استوى علمه بكل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء[١].

وهذا من نمط الذي قبله وأردى، وهو أسخف من تأويلات القرامطة الباطنية؛ فإن اللفظ ليس فيه ما يدل على ذلك أصلًا، وجعفر بن نُصَيْر أجلُّ من أن يقول هذا التحريف، الذي لا يصدر مثلُه إلا عن بعض غلاة الرافضة والقرامطة، والملحِدِين الطاعِنِين في القرآن.

قال: وقال جعفر الصادق: من زعم أن الله في شيء، أو من شيء أو على شيء فقد أشرك؛ إذ لو كان على شيء لكان محمولًا، أو كان في شيء لكان محصورًا، أو كان من شيء لكان مُحْدَثًا[٢].

قال: وقال جعفر الصادق في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [سورة النجم: ٨]. مَن توهَّم أنه بنفسه دَنَا جعل ثَمَّ مسافة، وانما [التداني] أنه كلَّما قَرُبَ منه بَعَّدَه عن أنواع المعارف، إذ لا دُنُوَّ ولا بُعْد[٣].

قلت: هذا الكلام وأشباهه مما اتُّفق أهل المعرفة على أنه مكذوب على جعفر، مثل كثير من الإشارات التي ذكرها عنه أبو عبد الرحمن في «حقائق التفسير»، والكذب على جعفر كثير منتشر.

والذي نقله العلماء الثقات عنه معروف، يخالف رواية المفترِين عليه.

قال: [ورأيت] بخطِّ الأستاذ أبي عليٍّ، أنه قيل لصوفي: [أين الله]؟ فقال: أسحقك الله، تطلب مع العَيْن أثرًا[٤].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٩).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٩). وفيها: ولو كان في شيء.

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٢٩).

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٢٩). وفيها: مع العين أين.

قلت: هذا كلام مجمل، قد يعني به الصدِّيق معنًى صحيحًا، ويعني به الزنديق معنًى فاسدًا.

فإن السائل: أين الله؟ قد يكون سؤاله عن شكٍّ عن معرفة ما يستحقُّه الله من العلوِّ، وقد يكون الاستعلام [عن] حال المسئول كما سأل النبي ﷺ الجارية: «أين الله؟»

فالذي سأل الصوفيَّ: أين الله؟ إن كان شاكًّا في نعت ربه، أو جاهلًا بحال المسئول، فهو ناقص. فيحتمل أن الصوفي كان عارفًا بالله، وقد عاينَ السائلُ من حاله ما عرف به صدقَه، فقال: سؤالُك سؤالُ من يريد أن يستدِلَّ بالأثر على حالي، وأنت قد عاينت ما يغنيك عن ذلك، فقال: أتطلب مع العَيْن أثرًا أو هُدًى؟

كما أن المعروفين بالإيمان من الصحابة لم يكن النبي ﷺ يقول لأحدهم: أين الله؟ وإنما قال ذلك لمن شكَّ في إيمانه؛ كالجارية.

وهذا كما يذكر في حكاية أخرى أن بعضهم لقى شخصًا، فقال: أين ربُّك؟ فقال: لا تقل: أين ربُّك؟ ولكن قل: أين مَحَلُّ الإيمان من قلبك[١]؟ أي أن مثلي لا يقال له: أين ربُّك؟ وإنما اسأل عمَّا يليق بمثلي أن يُسأل عنه.

بل كما في الحكاية المعروفة عن يزيد بن هارون الواسطي، ونحوها أيضًا لأحمد بن حنبل، أن مُنكرًا ونكيرًا لما أتَيَاه وسألاه: من ربُّك؟ وما دينُك؟ ومن نبيُّك؟ فقال: أتقولان لي هذا، وأنا يزيد بن هارون الواسطي، أُعلِّم الناس السُّنَّة ستين سنة، فقالا: اعذرنا فإنَّا بهذا أُمرنا، وانصرفا وتركاه[٢].

وظاهر الأمر في حال الصوفي الذي ذكره الأستاذ أبي علي أنه قصد هذا؛ لأنه قال للسائل: أسحقك الله، أتطلب مع العين أثرًا؟ وهذا العين الذي أغناه عن الأثر: إمَّا أن يكون في معرفته بربِّه، أو معرفته بحال المسئول. فلو كان الأول لم يك جاهلًا فيسأل: أين الله؟ ولم يجتر عليه الصوفي حتى يقول له: أسحقك الله، فعُلِمَ أنه عارفٌ بحال الصوفي، وطلب منه زيادةَ امتحان له عن معرفته بربه، فقال: أتطلب مع العين أثرًا؟.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٩/٢١٩)، كرامات الأولياء، عن صبيح ومليح. وفيه: من ربك.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/ ١٢١٢)، صفة الصفوة (٢/ ١١).

وأمَّا المعنى الذي يعنيه الزنديق، فأن يكون من أهل الاتِّحاد المعيَّن، فيعتقد أنه عايَنَ الله بعين بصره في الدنيا، فيقول: أتطلب مع العين أثرًا.

أو يعتقد أن الوجود المُعايَن هو عين وجود الحق، كما تقولُه الاتِّحادية أهل الاتِّحاد المطلَق، أو نحو ذلك من مقالات الزنادقة المنافقين.

ولكن ظاهر الحكاية لا يوافق هذا، فإنه عند هؤلاء العين والأثر واحدٌ، والصوفيُّ قال: أتطلب مع العين أثرًا؟ وهذا يقتضي أن السائل بـ«أَيْن»؟ يصحُّ منه طلب الأثر بعد العين.

وليس في الحكاية مقصود لأبي القاسم من نفي كون الله على العرش، ولا يقول أبو القاسم بأن العارف حصل له في الدنيا من مُعايَنَة الله تعالى ما يُغنيه عن الأثر.

قال أبو القاسم: حدَّثنا الشيخ أبو عبد الرحمن، سمعت أبا العباس بن الخشَّاب البغدادي، سمعت أبا القاسم بن موسى، سمعت محمد بن أحمد، سمعت الأنصاري، سمعت الخرَّاز يقول: حقيقة القُرْبِ فقد حسِّ الأشياء من القلب، وهدوء الضمير إلى الله[(١)].

قلت: هذه الحكاية في إسنادها من لا يُعرف حاله. وإن صح هذا الكلام عن أبي سعيد الخرَّاز، فليس مقصوده أن القُرْبَ من الله ليس إلا مجرد ذلك، ولكن أراد أن هذا هو الذي يحقِّق القرب، وحقيقة الشيء عندهم: ما يحقِّقُه، فيكون علَّةً لوجوده، ودليلًا على صحته.

كما يروون في الحديث الذي رواه ابن [عساكر] مرسلًا، وروي مُسندًا من وجه ضعيف لا يثبت، أن النبي ﷺ قال لحارثة بن سراقة: «**كيف أصبحتَ يا حارثة**»؟ قال: أصبحت مؤمنًا حقًّا. قال: «**فما حقيقة إيمانك**»؟ فقال: عزفت نفسي عن الدنيا، فاستوى عندي حجرُها وذهبُها، وكأني أنظر إلى عرش ربي بارزًا، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتمتعون فيها، وإلى أهل النار يعذَّبون فيها. فقال: «**عرفتَ فَالْزم، عبدٌ نوَّر اللهُ قلبَه**»[(٢)].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٢٩).

(٢) المنتخب من مسند عبد بن حميد (١/ ٣٦٠)، شعب الإيمان (١٣/ ١٥٨)، المعجم الكبير (٣/ ٢٦٦)(٣٣٦٧)، أمالي الشجري (١/ ٤٢). مسندًا. وابن أبي شيبة (٣٠٤٢٥)، =

فقولهم في هذا الحديث الذي يروونه: ما حقيقة إيمانك؟ أي: ما يحقِّقُه ويصدِّقُه، فذكر ما يصدِّقه ويحقِّقه من اليقين والزهد، كما جاء في الحديث: «**نجا أولُ هذه الأمة باليقين والزهد**»(١).

فقول أبي سعيد: حقيقة القُرْب. أي: الذي يحقِّقُه، هو خلوُّ القلب مما سوى الله وسكونه إلى الله، وهذا تحقيق الإخلاص والتوحيد، الذي من حقَّقَه كان أقربَ الخلق إلى الله، وهو تحقيق كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله.

وهذا على درجتين: فأهل الفناء يفقِدون إدراكَ الأشياء ومعرفتها، مصطلمين في ذكر الله. والملائكة وأولو العلم (يشهدون)، وهو سبحانه شَهِدَ وحدانيتَهم في إلهيته، متضمِّنة شهادته لجميع خلقه، فإنه شهيد عليم، ليس عن المخلوقات بغائب.

فأولو العلم الشاهدون أن لا إله إلا هو إذا لم يكن فيهم عجز يوجب الفناء يُعْطَون من القوة على ما يشهدون به الأمر.

وتلك شهادة كاملة أكمل من شهادة أهل الفناء، فيفقِدون تألُّهَ قلوبِهم للأشياء ووَجَدْهم وطمأنينتَهم إليها معتاضين بتألُّهِ قلوبهم لله ووَجْدِهم به وطمأنينةِ قلوبهم بذكره، لا يفقِدون الشهادةَ التي تزيد في علمهم وإيمانهم من شهود الربوبية المحيطة جملةً وتفصيلًا، والإلهية الواجبة جملةً وتفصيلًا، وما يدخل في ذلك من أصناف المخلوقات والمأمورات.

وقال أبو القاسم: سمعت محمد بن الحسين، سمعت محمد بن علي الحافظ، سمعت أبا معاذ القزويني، سمعت أبا علي الدلَّال، سمعت أبا عبد الله بن قهرمان، سمعت إبراهيم الخوَّاص يقول: انتهيت إلى رجل وقد صرعه الشيطان، فجعلت أُؤذِّن في أذنه، فناداني الشيطان من جوفه: دعني أقتله، فإنه يقول القرآن مخلوق(٢).

= شعب الإيمان (١٣/ ١٦٠)، ابن عساكر (٥٤/ ٢٢٧). مرسلًا. وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/ ١٢٧): روي من وجوه مرسلة، وروي متصلًا، والمرسل أصح.

(١) شعب الإيمان (١٣/ ٢٩٠)، البخلاء للخطيب ص(٤١)، الترغيب والترهيب للأصبهاني (١/ ١٤٦)، ابن أبي الدنيا كما في الجامع الصغير (١١٦٩٢). عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والفردوس (٦٨٥٣). عن معاوية بن حيدة.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٢٩، ٣٠).

قلت: هذه الحكاية موافقة لأصول السُّنَّة، وقد ذكروا نحوها حكايات.

واعترض في ذلك الغزالي وغيره: بأن هذا استدلال بكلام الشياطين في أصول الدين. وذكر عن الإمام أحمد في ذلك حكاية باطلة، ذكرها في «المنخول»، فقال: رُبَّ رجلٍ يعتقد الشيء دليلًا وليس بدليل، كما يُذكر.

وجواب هذا: أن الجنَّ فيهم المؤمن والكافر، كما دلَّ على ذلك القرآن، ويُعرف ذلك بحال المصروع، ويُعرف بأسباب قد يقضي بها أهلُ المعرفة، فإذا عُرِفَ أن الجنيَّ من أهل الإيمان، كان هذا مثل ما قصَّه الله في القرآن من إيمان الجنِّ بالقرآن، وكما في السيرة من أخبار الهواتف.

وإبراهيم الخوَّاص من أكبر الرجال الذين لهم خوارق، فله علمه بأن هذا الجنيَّ من المؤمنين لما ذكر هذه الحكاية على سبيل الذَّمِّ لمن يقول بخلق القرآن.

فصل

قال أبو القاسم: وقال ابن عطاء: لمَّا خلق الله الأحرف جعلها سرًّا، فلمَّا خلق آدم بثَّ ذلك السرَّ فيه، ولم يبث ذلك السرَّ في أحد من الملائكة، فجرت الأحرف على لسان آدم بفنون الجريان وفنون المعارف، فجعلها الله صورًا لها[١].

قال أبو القاسم: صرَّح ابن عطاء رحمه الله بأن الحروف مخلوقة[٢].

قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادًا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحلُّ لأحد أن يدلَّ المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تُعرف صحة نقله، مع ما عُلم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قولٌ لابن عطاء ولا مذهبٌ.

بل قد ظهر على هذه الحكاية من كذب ناقلها وجهل قائلها ما لا يصلح معه أن يُحمد الاعتقاد بها، فلو فُرض أن هذه الحكاية قالها بعضُ الأعيان لكان فيها من الغلط ما يردها على قائلها.

وذلك أن الله لم يخصَّ آدمَ بالأحرف، وإنما خصَّه بتعليم الأسماء كلِّها، كما قال

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٣٠). وفيها: سرا له، ملائكته، وفنون اللغات.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٣٠). وفيها: ابن عطاء القول بأن.

تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [سورة البقرة: ٣١].

وقد تنازع الناس: هل المراد بها أسماء من يعقل؛ لقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾، أو أسماء كل شيء؟ على قولين:

والأول: اختيار ابن جرير الطبري وأبي بكر عبد العزيز صاحب الخلّال وغيرهما.

والثاني: أصحُّ؛ لأن في الصحيحين في حديث الشفاعة عن النبي ﷺ: «**يا آدمُ، أنت أبو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِه، ونَفَخَ فيك من رُوحِه، وأسْجَدَ لك ملائكتَه، وعَلَّمَك أسماءَ كلِّ شيءٍ**»(١).

ويبيِّن ذلك أن الملائكة كانوا يتكلَّمون قبل أن يخبرهم آدم بالأسماء، وقد خاطبوا الله وخاطبوا آدم قبل ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٠﴾ [سورة البقرة: ٣٠].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**لما خَلَقَ اللهُ آدمَ، قال: اذهب إلى أولئك النَّفَرِ من الملائكة فسلِّم عليهم، واسمع ما يُحَيُّونك به، فإنها تَحِيَّتُك وتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِك من بعدك. فذهب إليهم، فقال: السَّلام عليكم. فقالوا: وعليك السَّلام ورحمة الله وبركاته. فزادوه**»(٢).

وأيضًا، فآدم عليه السلام تكلَّم قبل أن يعلِّمه الله أسماء كل شيء، كما في الصحيحين: «**أن الله لما خَلَقَ آدمَ عَطَسَ، فقال: الحمد لله رب العالمين. فقال الله له: يرحمُك ربُّك**»(٣).

وأيضًا، فمن المعلوم أن الملائكة كانوا يسبِّحون الله ويمجِّدونه قبل خلق آدم وقبل إخباره إياهم بالأسماء، فكيف يظنُّ ظانٌّ أن النطق كان مختصًا بآدم لما عُلِّم الأسماء؟.

---

(١) البخاري (٤٤٧٦)، مسلم (١٩٣). عن أنس.
(٢) البخاري (٣٣٢٦)، مسلم (٢٨٤١). عن أبي هريرة.
(٣) الترمذي (٣٣٦٨)، الحاكم (٢١٤)، ابن حبان (٦١٦٧)، البيهقي (٢٠٥٢٠). عن أبي هريرة.
وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي.
وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. انظر: تحفة الأشراف (١٢٩٥٥).

وأيضًا، فإن هذه الحكايةَ من قائلها الأول مرسلةٌ، لا إسناد لها، ولم يأثرها عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، وأحسن أحوالها أن تكون من الإسرائيليات التي إذا لم يُعرف أنها حقٌّ أو باطل لم يصدَّق بها ولم يكذَّب، ومثل هذه لا يُعتمد عليها في الدين بحال.

والمعروف عن بعض المشايخ حكايةٌ، لو ذكرها أبو القاسم لكان احتجاجُه بها أمثلَ، وهو ما أن الإمام أحمد ذُكر له عن السَّرِيِّ السَّقَطي أنه ذَكَر عن بكر بن خُنَيْس العابد أنه قال: لما خلقَ اللهُ الحروفَ سجدت له إلا الألِف، فقالت: لا أسجد حتى أُومر[١]. فقال أحمد: هذا كفر[٢].

وهذا الكلام لم يَقُلْه بكر بن خُنَيْس والسَّرِي ونحوهما من العُبَّاد إلا ليبينوا الفرق بين: من لا يفعل إلا ما أُمر به، ومن يعتمد بما لم يؤمر به من البدع. وهذا مقصود صحيح؛ فإنَّ العمل الصالح المقبول هو ما أمر الله به ورسوله دون شُرع من الدين الذي لم يأذن به الله.

لكن كثير من العُبَّاد لا يحفظ الأحاديث ولا أسانيدها، فكثيرًا ما يَغْلَطُون في إسناد الحديث أو متنه، ولهذا قال يحيى بن سعيد: ما رأينا الصالحين في شيء أكذبَ منهم في الحديث[٣]. يعني: على سبيل الخطأ.

وقال أيوب السَّخْتِيَاني: إن من جيراني لمن أرجو بركة دعائهم في السَّحَر، ولو شهد عندي على جزرة بَقْل لما قبلت شهادته[٤].

ولهذا يُميِّزون في أهل الخير والزهد والعبادة بين ثابت البُنَاني والفُضَيْل بن عياض ونحوهما، وبين مالك بن دينار وفَرْقَد السَّبَخِي وحبيب العَجَمِي وطبقتهم، وكل هؤلاء أهل خيرٍ وفضلٍ ودينٍ، والطبقة الأولى يدخل حديثُها في الصحيح.

---

(١) تفسير النقاش -كما في: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣١٤)، الإنصاف للباقلاني ص(٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤١، ٨٤، ٤٤٢)، الحروف ليعقوب الحنبلي -كما في لسان الميزان (٣/ ١٤).

(٣) مقدمية مسلم (١/ ١٧)، العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٤٨)، الكامل (١/ ٢٤٦)، الجامع للخطيب (٢/ ١٩٩).

(٤) مقدمة مسلم (١/ ٢١)، التميز لمسلم ص(١٧٨)، الجامع للخطيب (١/ ١٣٨). وفي المحدث الفاصل ص(٤١١). عن يزيد بن هارون.

وقال مالك بن أنس رحمه الله: أدركت في هذا المسجد ثمانين رجلًا لهم خير وفضل وصلاح، كلٌّ يقول: حدَّثني أبي عن جدي عن النبي ﷺ، لم نأخذ عن أحد منهم شيئًا، وكان ابن شهاب يأتينا وهو شابٌّ فنزدحم على بابه؛ لأنه كان يعرف هذا الشأن[١].

هذا، وابن شهاب كان فيه من مداخلة الملوك وقبول جوائزهم ما لا يحبُّه أهلُ الزهد والنسك، والله يختص كل قوم بما يختاره.

فأولئك النُّسَاك رووا هذا الأثر ليفرِّقوا بين العمل المشروع المأمور به، وما ليس بمشروع مأمور به.

وجاء في لفظ: لما خلق الله الحروف. فاحتج بهذا من يقول من الجهمية: إن القرآن أو حروفه مخلوقة. فقال أحمد: هذا كفر؛ لأن فيه القول بخلق ما هو من القرآن.

وذلك الأثر لا يُعرف له إسناد، ولا يعرف قائله، ولا ناقله، ولا يؤثر عن صاحب ولا تابع، ولعلَّه من الإسرائيليات، فرَدُّ الاحتجاج به أسهل الأمور.

وأما ما تضمَّنه من الفرق بين العمل الذي يؤمر به والذي لا يؤمر به، فهذا الفَرْق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. متى كان في الأحاديث التي لا تُعرف صحتها والأحاديث الضعيفة ما يوافق أصول الإسلام وما لا يوافق، قُبِلَ الحقُّ وتُرِكَ الباطلُ.

فنقبلُ من هذه الحكاية ما وافق الأصول وهو الذي أخذه بكرُ بن خُنَيْس والسَّرِيُّ وغيرُهما، ونردُّ منها ما خالف الأصول وهو الذي ردَّه الإمامُ أحمدُ وغيرُه من أئمة الهدى، مع أن أحمد من أعظم الناس قولًا لما قصدَه السَّري من الفرق بين المأمور وغير المأمور، وهو من أعظم الناس أمرًا بالعمل المشروع ونهيًا عن غير المشروع.

ثم حكاية السَّرِي، لعلَّه لم يُرِدْ بالحروف إلا المِدَاد الذي تُكتب به الحروف فسجدت، فإنه قال: فسجدت له إلا الألف، فقالت: لا أسجد حتى أُومر. وهذا إشارة إلى انتصاب الألف وانخفاض غيرها، وهذا صورة ما يُكتب به من المداد. وأمَّا الحروف التي أنزلها الله في كتابه فلا يَختلف حكمُها باختلاف ما يكتب به من صورة المداد.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/١٨٦)، المدخل للحاكم ص(٤٨)، الجامع للخطيب(١/١٣٩)، المحدث الفاصل ص(٤٠٣)

ولعلَّ هذا أيضًا هو الذي قصده في حكاية ابن عطاء، إن كان لها أصل، فإنه قد ذكر ابن قتيبة في «المعارف»: أن الله لما أهبط آدم أنزل عليه حروف المعجم في إحدى وعشرين صحيفة[1].

فيكون ناقلها قصد أن آدم اخْتُصَّ من بين الملائكة بأن عُلِّم الكتابة بهذه الحروف، كما قال تعالى: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [سورة العلق: ٤، ٥].

والملائكة وإن كان الله قد وصفهم بأنهم يكتبون، كما قال تعالى: ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۝١٢﴾ [سورة الانفطار: ١١، ١٢]. وقال: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٨٠]. فلا يجب أن تكون حروفهم المكتوبة مثل الحروف التي يكتبها الآدميون.

إذ يكون الذين قالوا: إنه خلق الحروف. أرادوا أنه خلق أصوات العباد، فلا ريب أن الله خالق أصوات العباد وأفعالهم، لكن هذا لا يقتضي أن حروف القرآن أو مطلق الحروف مخلوقة، بل يجب التفريق بين ما هو من صفات الله تعالى، وما هو من خصائص المخلوقين.

والتأويل من المداد ليس هو الظاهر من الحكاية، فإنه قال: فجرت الأحرف على لسان آدم. ولا هو أيضًا بذاك. ولكن ذِكْرُ أمثال هذه الحكايات لبيان المعتقدات، نوع من ركوب الجهالات والضلالات.

فإذا تبيَّن أنها لا تصح لا من ناقلها ولا من قائلها، وأنها مشتملة على أنواع من الباطل، كان بعد ذلك ذكر هذه التأويلات أحسن مما يذكره المحتجون بها من تأويلاتهم لنصوص الكتاب والسنة الصحيحات الصريحات.

فتبيَّن بذلك أن أهل السُّنَّة في كل مقام أصحُّ نقلًا وعقلًا من غيرهم؛ لأن ذلك من تمام ظهور ما أرسل الله به رسولَه من الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ظهوره بالحجة، وظهوره بالقدرة.

ثم إن هذه الحكاية المعروفة عن السَّرِي لما بلغت الإمام أحمد أنكرها غاية الإنكار، حتى توقَّف عن مدح السَّرِي، مع ما كان يَذكر من فضله وورعه، ونهى عن أن يُذكر عنه

---

(١) المعارف ص(١٥). وفيه: ورقة.

مدحه حتى يُظهر خطأه في ذلك، مع أن السَّرِي اعترف بأنه لم يقلها ذاكرًا، وإنما قالها آثرًا.

فذكَرَ **الخلَّال في كتاب «السنة»**: ذِكْر السَّرِي وما أَحْدَث. أخبرني أحمد بن محمد بن مطر وزكريا بن يحيى، أن أبا طالب حدَّثهم أنه قال لأبي عبد الله: جاءني كتاب من طرسوس أن سَرِيًّا قال: لما خلق الله الحروف سجدت إلا الألف، فإنه قال: لا أسجد حتى أُومر. فقال: هذا الكفر[1].

قال الخلَّال: فأخبرنا أبو بكر المروذي قال: جاءني كتاب من الثَّغْر في أمر رجل تكلَّم بكلام، وعرضته على أبي عبد الله، فيه: لما خلق الله الحروف سجدت إلا الألف. فغضب أبو عبد الله غضبًا شديدًا حتى قال: هذا كلام الزنادقة، وَيْلَه هذا جهمي.

وكان في الكتاب الذي كتب به أن هذا الرجل قال: لو أن غلامًا من غلمان حارث - يعني المُحَاسِبي- لخبَّر أهل طرطوس. فقال أبو عبد الله: أشد ما هاهنا قوله: لو أن غلامًا من غلمان حارث لخبَّر أهل طرطوس، ما البَلِيَّة إلا حارث، حذِّروا عنه أشد التحذير.

قال أبو بكر المروذي: جاءني حسن بن البزَّاز بِرُقْعَة فيها كلام هذا الرجل بخطِّه، قال: إن هذا خطه، فيها مكتوب: إني إنما حكيت عن غيري. فلما قرأتها قلت لحسن: قد أقرَّ. قال: إني أقر. قلت: فقوله: حكيت عن غيري. قلت لأبي عبد الله: بأي شيء ترى؟ قال: دعه حتى يقرَّ. وبلغ أبا عبد الله عن حَسَنٍ أنه قال بعد مجيئه إلى أبي عبد الله بالرُّقْعَة: ليس له عند أبي عبد الله إلا خيرًا. فقال: اذهب إليه فقل له: قد علمتَ ما في قلبي حتى على مِثْلِ هذا، قل له: لا تحكَ عني شيئًا عنه مرة. فلقيت حَسَنًا، فقال: ليس أحكي عنه شيئًا.

ثم أيضًا، قول القائل: لما خلق الله الأحرف جعلها سرًّا له، فلما خلق آدم عليه السلام بثَّ ذلك السرَّ فيه، ولم يبث ذلك السرَّ في أحد من ملائكته. **فساده ظاهر من وجوه:**

---

(١) السنة للخلال -كما في: تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ١٠٢٤)، جلاء العينين للآلوسي ص(٣٥٨).

أحدها: أن فيه أنه خلق الحروف قبل خلق آدم، وهذا لم يقله أحد من المسلمين؛ فإن الذين يقولون بخلقها يقولون: إنما يخلقها إذا أراد إنزال كلامه على رسوله، فيخلق حروفًا في الهواء يسمعها جبريل أو غيره، ينزل بها، ويُفْهِمه المعنى الذي أراده بتلك الحروف، فيكون جبريل أوَّلَ من تكلَّم بتلك الحروف وعبَّر بها عن مراد الله، وهو المعنى القائم بنفسه، كما يعبِّر عن الأخرس من فَهِم معناه بإشارته.

فأمَّا أن يقال: خُلقت الحروف قبل خلق آدم عليه السلام، ولم تخاطب بها الملائكة. فهذا لم يقله أحد.

الثاني: أنه جعل الحروف لآدم دون الملائكة، ومن المعلوم أن الذي نزل بالقرآن وغيره من كلام الله هم الملائكة، وهم تلقَّوا الحروف عن الله قبل أن يتلقَّاها الأنبياء، فكيف يُسلبون ذلك؟

الثالث: أن قوله: جعلها سرًّا له. كلامٌ لا حاصل له؛ لأن السرَّ ما أسرَّه الله فأخفاه عن عباده أو بعضِهم، أو ما تضمَّن ما أسرَّه، وهذه الحروف أظهر شيء لبني آدم، حتى إن النطق بها أظهر صفاته. وكذلك قال الله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الذاريات: ٢٣].

وإن قيل: إن الحروف تتضمَّن من المعاني ما أسرَّه الله. فلا ريب أنها تتضمَّن كل ما يُعبَّر عنه من المعاني: سرِّها وجهرها، فلا اختصاص للسِّرِّ بها.

قال أبو القاسم: قال سهل بن عبد الله: إن الحروف لسان فعل لا لسان ذات؛ لأنها فعل في مفعول. **قال**: وهذا أيضًا صريح بأن الحروف مخلوقة[١].

قلت: هذا الكلام ليس له إسناد عن سهل، وكلام سهل بن عبد الله وأصحابه في السُّنَّة والصفات والقرآن أشهرُ من أن يُذكر هنا.

وسهل من أعظم الناس قولًا بأن القرآنَ كلَّه حروفه ومعانيه غيرُ مخلوقة، بل صاحبه أبو الحسن بن سالم أَخْبَرُ الناس بقوله، قد عُرف قوله وقول أصحابه في ذلك.

وقد ذكر أبو بكر بن إسحاق الكَلاباذي في «التعرف في مذاهب التصوف»، عن

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٣٠). وفيها: تصريح.

الحارث المُحَاسِبي وأبي الحسن بن سالم أنهما كانا يقولان: إن الله يتكلم بصوت[١].

ومذهب السالِمِيَّة أصحاب سهل ظاهر في ذلك، فلا يُترك هذا الأمر المشهور المعروف الظاهر لحكاية مرسلة لا إسناد لها.

ثم هذا الكلام في ظاهره من قلَّة المعرفة ما لا يصلح أن يضاف إلى سهل بن عبد الله؛ لأن قوله: لأنها فعل في مفعول. إن أراد: فعل قائم بذات الله، كما يقال: تكلَّم، وخلق، ورزق، عند الجمهور الذين يقولون: هذه أمور قائمة بذاته. فقوله بعد ذلك: في مفعول. لا يصلح؛ فإنه فعل قائم بذات الله ليس في مفعول.

وإن أراد بها: فعل منفصل عن الله. فكل منفصل عن الله فهو مفعول. مثل قول لقائل: مفعول في مفعول، وفعل في فعل. وهذا لا يصلح أن يُحتج به؛ لأنه متى علم انها مفعولة، وأنها فعل بمعنى مفعول، فسواء كانت في نظيرها أو لم تكن هي مخلوقة.

وإن قيل: إنه أراد أنها فعل في الآدمي الذي هو مفعول. فيقال: كلاهما مفعول.

وأيضًا، فهذا إنما يدل على أن أصوات العباد ومدادهم مخلوق، لا يدل على أن الحروف التي هي من كلام الله مخلوقة.

قال أبو القاسم: وقال الجُنَيْد في جوابات مسائل الشاميين: التوكُّل عمل القلب، والتوحيد قول القلب[٢].

قال أبو القاسم: وهذا قول أهل الأصول: إن الكلام هو المعنى الذي قام بالقلب من معنى الأمر والنهي والخبر والاستخبار[٣].

قلت: هذه المقالة لَمَّا أَسْنَد موضعها من كلام أبي القاسم الجُنَيْدِ لم يكن فيها حجة لمطلوبه، فالمذكور عن المشايخ الكبار ليس فيه صحيحٌ صريحٌ لمطلوبه الذي يخالف به الأحاديث الصحيحة وإجماع السلف، بل إمَّا أن يفقد فيه الوصفان أو أحدهما.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٤٠).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٣٠).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٣٠).

وذلك أن الجُنَيْد رضي الله عنه ذكر أن التوحيد قول القلب، فأضاف القول إلى القلب، وهذا مما لا نزاع فيه: أن القول والحديث ونحوهما مع التقييد يُضاف إلى النفس والقلب.

كما في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله تَجَاوَزَ لأمتي عمَّا حَدَّثَتْ به أَنْفُسَها ما لم تتكلَّم به أو تعمل**»[(١)].

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [سورة يوسف: ٥٣].

وقال أبو الدرداء: ليحذر أحدُكم أن تلعنَه قلوبُ المؤمنين وهو لا يشعر[(٢)].

وقال الحسن البصري: ما زال أهل العلم يعودون بالتذكُّر على التفكُّر، وبالتفكُّر على التذكُّر، ويناطقون القلوب حتى نطقت، فإذا لها أسماع وأبصار، فنطقت بالعلم، وأورثت الحكمة[(٣)].

فَوَصْفُ القلب والنفس بأنه: يقول ويأمر ويتحدَّث وينطق، ونحو ذلك يستعمل مع التقييد باتِّفاق المسلمين، لكن النزاع في شيئين:

أحدهما: أن الكلام على الإطلاق من غير إضافة إلى نفس وقلب أو نحو ذلك، هل هو اسم لمجرد المعنى، أو لمجرد الحروف، أو لمجموع المعاني والحروف؟ هذا فيه ثلاثة أقوال:

فالقُشَيْرِي وطائفة يقولون بالأول.

وطائفة أخرى من أهل الكلام والفقه والعربية تقول بالثاني.

وأما سلف الأمة وأئمتها فإنهم يقولون بالوسط، وهو الثالث: أن الكلام عند الإطلاق يتناول الحروف والمعاني جميعًا.

وقول النبي ﷺ: «**إن الله تجاوز لأمتي عمَّا حَدَّثَتْ به أنفُسَها ما لم تتكلَّم أو تعمل به**». يفرِّق بين الحديث المقيَّد بالنفس، وبين الكلام المطلق.

---

(١) البخاري (٦٦٦٤)، مسلم (١٢٧).
(٢) الزهد لأحمد ص(١١٧)، حلية الأولياء (١/ ٢١٥).
(٣) حلية الأولياء (١٠/ ١٩).

الثاني: أن معنى الكلام الذي تطابقه العبارة، هل هو من جنس العلوم والإرادات، أم ليس من هذا الجنس بل هو حقيقة أخرى؟ وهذا فيه نزاع بين الطوائف المنتسبة إلى السنة، والتي ليست منتسبة إليها. ففي هؤلاء وهؤلاء من يقول بهذا، وفي هؤلاء وهؤلاء من يقول بهذا.

فتبيَّن أن ما ذكره الجُنَيْدُ من قول القلب ليس هو قول من يقول: إن الكلام هو المعنى القائم بالنفس.

وأما قول أبي القاسم: إن هذا قول أهل الأصول. بالعموم، فلا خلاف بين الناس أن أوَّلَ من أحدث هذا القول في الإسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، واتَّبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري ومن نصر طريقتهما، وكانا يخالفان المعتزلة ويوافقان أهل السنة في مجمل أصول السُّنَّة. ولكن لتقصيرهما في عِلْمِ السُّنَّة وتسليمهما للمعتزلة أصولًا فاسدة صار في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالفا به السنة، وإن كانا لم يوافقا المعتزلة مطلقًا.

وهذه المسألة؛ **مسالة حَدِّ الكلام**، قد أنكرها عليهما جميع طوائف المسلمين حتى الفقهاء والأصوليون، والمصنِّفون في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد يذكرون الكلامَ وأنواعَه من: الأمر والنهي والخبر، وما فيه من: العام والخاص، وأن الصيغة داخلة في مسمَّى ذلك عند جميع فرق الأمة: أصوليِّها وفقيهِها ومحدِّثِها وصوفيِّها، إلا عند هؤلاء. فكيف يضاف هذا القول إلى أهل الأصول عمومًا وإطلاقًا؟

ثم من العَجَب قول أبي القاسم عن أهل الأصول: هو المعنى الذي قام بالقلب من معنى الأمر والنهي والخبر والاستخبار. ومعلوم أن الأمر والنهي والخبر والاستخبار أنواعُ الكلام، والجنس ينقسم إلى أنواعه، واسمه صادق على كل نوع من الانواع، كما إذا قسمنا الحيوان (إلى ناطق وأعجمي وهو) يعمُّهما، ويصدق اسمه على كل منهما، فيجب أن يكون حدُّ الكلام واسمُه صادقًا على أنواعه من الأمر والنهي والخبر والاستخبار، فإن كان الكلام ليس إلا مجرد المعنى، فهذه الأنواع ليست إلا مجرد معنى.

فإذا قال: إن الكلام هو المعنى الذي قام بالقلب من معنى الأمر والنهي والخبر

والاستخبار، كان قد جعل المعنى الذي للأمر غير الأمر، وهذا يطابق قول أهل الجماعة لا يطابق قوله. بل كان حقُّه أن يقول: المعنى الذي قام بالقلب من الأمر والنهي، لا من معنى الأمر والنهي.

لكنه تكلَّم في الأمر والنهي والخبر والاستخبار، فأمَّا في الكلام فتكلَّم فيه بما تلقَّاه عن أولئك المتكلِّمة الذين أحسنوا في مواضع كثيرة، وردُّوا بها على المعتزلة وغيرهم، وأساءوا في مواضع خالفوا بها السنة، وإن كانوا متأوِّلين، والله يغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحشر: ١٠].

فصل

في الحديث الذي في الصحيحين عن جُوَيْرِيَّة أم المؤمنين، لمَّا خرج النبي ﷺ من عندها ثم رجع إليها فوجدها تُسَبِّح بحصى، فقال لها: «**ما زلت منذ اليوم**»؟ قالت: نعم. فقال: «**لقد قلتُ بعدَكِ كلماتٍ، لو وُزِنَتْ بما قُلْتِيهن منذ اليوم لَوَزَنَتْهُن: سبحانَ اللهِ عددَ خلقِه، سبحانَ [اللهِ] زِنَةَ عرشِه، سبحانَ اللهِ رِضَا نَفْسِه، سبحانَ اللهِ مِدَادَ كلماتِه**»(١).

فيه فوائد ترد على الجهمية والمتفلسفة:

منها، قوله: زِنَة عرشه. وذلك في معرض التعظيم لوزن العرش، وأنه أعظم المخلوقات وَزْنًا، وذلك يدلُّ على ثِقَله، كما جاءت بقيَّة الأحاديث بِثِقَله. خلافًا لما يقوله مَن يقوله مِن المتفلسفة: إن الأفلاك وما فوقها ليس بثقيل ولا خفيف. بناءً على اصطلاح لهم: [الثقيل] ما تحرَّك إلى السُّفْل، والخفيف ما تحرَّك إلى فوق، وأن الأفلاك لا تهبط ولا تصعد.

وذلك أن الله أمسكها بقدرته كما أمسك الأرض في مقرِّها، مع العلم بأن مقرَّ الأجسام أمرٌ عَدَمي، ليس [فيه] ما يوجب اختصاص شيء به دون الآخر.

ومنها، قوله: رِضا نفسه. فيه إثبات نفسه وإثبات رضاه، وأن رضاه ليس هو

---

(١) مسلم (٢٧٢٦)، أحمد (٢٣٣٤). انظر: تحفة الأشراف (١٥٧٨٨).

مجرد إرادته، فإنه قد قال: عدد خلقه. والمخلوق هو الذي أراده وشاءه، فلو كان رضاه هو إرادته لكان مراده موجودًا؛ فإن مراده قد وُجد قبل هذا الكلام، فإنه ما شاء الله كان.

وهذا الكلام يقتضي أن رضا نفسه أعظمُ من ذلك.

ومن ذلك، أنه جمع بين رضا نفسه ومداد كلماته، فأثبت له الرضا والكلام، والرضا مستلزم الإرادة وإن لم يكن هو عين الإرادة، ففيه إثبات كلامه ورضاه الذي يتضمَّن محبته ومشيئته.

وهاتان الصفتان هما اللَّتان أنكرهما الجعدُ بن درهم أول الجهمية، لمَّا زعم أن الله [لم] يتخذ إبراهيم خليلًا، إذ لا محبة له ولا رضا، ولم يكلِّم موسى تكليمًا، وعن ذلك نفت المعتزلة أن يكون له في نفسه إرادة أو كلام، ولم يجعلوا ذلك إلا مخلوقًا في غيره.

وتَقرُب منهم طائفةٌ من الأشعرية فأثبتت الإرادة، ولم يجعلوا المحبة والرضا صفة إلا الإرادة، وأثبتت الكلام ولم يجعلوه إلا معنًى واحدًا قائمًا بذاته، فوافقوا أهلَ الإثبات في بعض الحقِّ، والجهميةَ في بعض الباطل.

ومن ذلك، أنه انتقل من صفة المخلوق إلى صفة الخالق، فذَكَرَ عدد المخلوقات، وذَكَرَ وزْنَ سَقْفِها وأعظمها، كما في الحديث الصحيح، قال النبي ﷺ: «إذا سألتم اللهَ فَسَلُوه الفِرْدَوْسَ، فإنها وَسَطُ الجنَّة، وأعلى الجنَّة، وسقفها عرش الرحمن»[(١)].

---

(١) البخاري (٢٧٩٠، ٧٤٢٣)، أحمد (٨٤١٩). عن أبي هريرة.

فصل يتعلّق بالسماع

قال أبو القاسم القُشَيْرِي في «باب السماع»: قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [سورة الزمر: ١٨].

قال أبو القاسم: اللام في قوله: القول. تقتضي التعميم والاستغراق، والدليل عليه أنه مدحهم باتِّباع الأحسن[١].

قلت: وهذا يذكره طائفةٌ منهم أبو عبد الرحمن السُّلَمِي وغيرُه، وهو غَلَطٌ باتّفاق الأمة وأئمتها لوجوه:

أحدهما: أن الله سبحانه وتعالى لا يأمر باستماع كلِّ قول بإجماع المسلمين، حتى يقال: اللام للاستغراق والعموم. بل من القول ما يحرم استماعه، ومنه ما يكره، كما قال النبي ﷺ: «**من اسْتَمَعَ إلى حديثِ قومٍ وهم له كارهون صُبَّ في أُذُنَيْه الآنُكُ يومَ القيامة**»[٢].

وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [سورة الأنعام: ٦٨، ٦٩]. فقد أمر سبحانه بالإعراض عن كلام الخائضين في آياته، ونهى عن القعود معهم، فكيف يكون استماع كل قول محمودًا؟

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٤٠]. فجعل الله المستمِع لهذا الحديث مثل قائله، فكيف يمدح كل مستمع كل قول؟

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة المؤمنون: ١- ٣].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٤).

(٢) البخاري (٧٠٤٢). عن ابن عباس.

وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [سورة الفرقان: ٦٣- ٧٢].

ورُوي أن ابن مسعود سمع صوتَ لهو فأعرض عنه، فقال النبي ﷺ: «**إن كان ابن مسعود لكريمًا**»(١).

فإذا كان الله تعالى قد أثنى على مَن أعرض عن اللغو ومرَّ به كريمًا لم يستمعه، كيف يكون استماعُ كلِّ قولٍ ممدوحًا؟

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [سورة الإسراء: ٣٦]. فقد أخبر أنه يسأل العبد عن سمعه وبصره وفؤاده، ونهاه أن يقول ما ليس له به علم.

وإذا كان السمع والبصر والفؤاد كل ذلك منقسمًا إلى ما يُؤمر به وإلى ما يُنهى عنه، والعبد مسئول عن ذلك كله، كيف يجوز أن يقال: كل قول في العالم كان، فالعبد محمود على استماعه؟ هذا بمنزلة أن يُقال: كل مرئي في العالم، فالعبد ممدوح على النظر إليه.

ولهذا دخل الشيطان من هذين البابين على كثير من النُّسَّاك، فتوسَّعوا في النظر إلى الصور المنهي عن النظر إليها، وفي استماع الأقوال والأصوات التي نُهوا عن استماعها، ولم يكتف الشيطان بذلك حتى زيَّن لهم أن جعلوا ما نُهوا عنه عبادةً وقربةً وطاعةً، فلم يحرِّموا ما حرَّم الله ورسوله ولم يدينوا دين الحق.

كما حكي عن [أبي سعيد الخرَّاز] أنه قال: رأيت إبليس [في النوم وهو يمرُّ عنِّي ناحيةً]، فقلت [له: تعال، مالك]؟ فقال: بقي لي فيكم لطيفة: السماع وصحبة الأحداث(٢).

وأصحاب ذلك وإن [كان] فيهم من ولاية الله وتقواه ومحبته والقُرْب إليه ما فاقوا به على من لم يساوهم في مقامهم، فليسوا في ذلك بأعظم من أكابر السلف المُقْتَتِلِين في الفتنة، والسلف المُسْتَحِلِّين لطائفة من الأشربة المُسْكِرة، والمُسْتَحِلِّين لربا الفَضْل

---

(١) تفسير الطبري (١٧/٥٢٦)، تفسير ابن أبي حاتم (١٥٤٦٣، ١٥٤٦٤)، ابن عساكر (٣٣/ ١٢٨).

(٢) الرسالة القشيرية (١/٩٨)، طبقات الصوفية ص(١٨٦). وفيهما بدون: السماع.

والمُتْعَة، والمُسْتَحِلِّين للحُشُوش، كما قال عبد الله بن المبارك: رُبَّ رجلٍ في الإسلام له قَدَم حسن وآثار صالحة، كانت منه الهفوة والزلة، لا يُقتدى به في هفوته وزلته[(١)].

والغَلَطُ يقع تارةً في استحلال المحرَّم بالتأويل، وفي ترك الواجب بالتأويل، وفي جعل المحرَّم عبادة بالتأويل؛ كالمقتتِلين في الفتنة، حيث رأوا ذلك واجبًا ومستحبًّا، وكما قال طائفة مثل عبد الله بن داود الحربي وغيره: إن شرب النبيذ المختلَف فيه أفضل من تركه[(٢)].

فالتأويل يتناول الأصناف الخمسة: فيجعل الواجب مستحبًّا ومباحًا ومكروهًا ومحرَّمًا، ويجعل المحرَّم مكروهًا ومباحًا ومستحبًّا وواجبًا، وهكذا في سائرها.

ومما يُعتبر به، أن النُّسَّاك وأهل العبادة والإرادة توسَّعوا في السمع والبصر، وتوسَّع العلماء وأهل الكلام والنظر في الكلام والنظر بالقلب، حتى صار لهؤلاء الكلام المحدَث، ولهؤلاء السماع المحدَث. هؤلاء في الحَرْفِ، وهؤلاء في الصَّوْتِ.

وتجد أهل السماع كثيري الإنكار على أهل الكلام، كما صنَّف الشيخ أبو عبد الرحمن السُّلَمِي (وأبو حامد الغزالي) مصنَّفًا في ذمِّ الكلام وأهله، وهما من أئمة أهل السماع.

ونجد أهل العلم والكلام مبالِغين في ذمِّ أهل السماع، كما نجده في كلام أبي بكر ابن فُوْرَك، وكلام المتكلِّمين في ذمِّ السماع وأهله والصوفية ما لا يُحصى كثرة.

وذلك أن هؤلاء فيهم انحراف يشبه انحراف اليهودِ أهلِ العلم والكلام، وهؤلاء فيهم انحراف يشبه انحراف النصارى أهلِ العبادة والإرادة.

وقد قال الله في الطائفتين: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [سورة البقرة: ١١٣].

---

(١) الفتاوى الكبرى (٦/ ٩٣)، أعلام الموقعين (٣/ ٢٢١)، الموافقات (٥/ ١٣٨). وانظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق (٣٥٣٧)، البيهقي (٨/ ٥١٩).

(٢) الأشربة لابن قتيبة ص(١٧٨)، العقد الفريد (٨/ ٨٣).

ولهذا تجد تنافرًا بين الفقهاء والصوفية، وبين العلماء والفقراء، من هذا الوجه.

والصواب أن يُحمدَ من حال كل قوم ما حَمِدَه اللهُ ورسولُه كما جاء به الكتاب والسنة، ويُذمَّ من حال كل قوم ما ذمَّه اللهُ ورسولُه كما جاء به الكتاب والسنة، ويجتهد المسلم في تحقيق قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [سورة الفاتحة: ٦، ٧]. قال النبي ﷺ: **«اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالُّون»**(١).

وقد تكلَّمنا على بعض ما يتعلَّق بهذه الأمور في غير هذا الموضع في مواضع.

الوجه الثاني: أن المرادَ بالقول في هذا الموضع القرآنُ، كما جاء ذلك في قوله: ﴿۞ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٥١﴾ [سورة القصص: ٥١]. فإن القول الذي أُمروا بتدبُّره هو الذي أُمروا باستماعه، والتدبُّر بالنظر والاستدلال والاعتبار والاستماع.

فمن أمرنا باستماع كلِّ قول أو باستماع القول الذي لم يُشْرَع استماعه، فهو بمنزلة من أمر بتدبُّر كل قول والنظر فيه، أو بالتدبر للكلام الذي لم يُشرَع تدبُّره والنظر فيه. فالمنحرِّفون في النظر والاستدلال بمثل هذه الأقوال من أهل الكلام المبتدَع.

وذلك أن «اللام» في لغة العرب هي للتعريف، فتنصرف إلى المعروف عند المتكلِّم والمخاطَب، وهي تعمُّ جميع المعروف، فـ«اللام» في «القول» تقتضي التعميم والاستغراق، لكن عموم ما عرفته، وهو القول المعهود المعروف بين المخاطِب والمخاطَب، ومعلوم أن ذلك هو القول الذي أثنى الله عليه وأَمَرَنا باستماعه والتدبُّر له واتِّباعه، فإنه **قال في أول هذه السورة**: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [سورة الزمر: ١- ٣].

فذكر في (أول) السورة كلامه ودينه، الكلم الطيب والعمل الصالح. وخير الكلام كلام الله، وأصل العمل الصالح عبادة الله وحده لا شريك له.

(ثم أعاد ذكر الأصلَيْن في) قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ۝١٤ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ۝١٥﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ

---

(١) الطيالسي (١١٣٥)، الترمذي (٢٩٥٣)، أحمد (١٩٣٨١). عن عدي بن حاتم. وقال الترمذي: حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب.

اجْتَنَبُوا ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الزمر: ١٤- ١٨].

ثم قال بعد ذلك: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الزمر: ٢٢، ٢٣].

فأثنى على أهل السماع والوَجْد للحديث الذي نزَّله، وهو أحسن الحديث، ولم يُثْنِ على مطلق الحديث ومستمعيه، بل تضمَّن السياق الثناء على أهل ذكره والاستماع لحديثه، كما جمع بينهما في قوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [سورة الحديد: ١٦]. وفي قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [سورة الأنفال: ٢]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٤، ٢٠٥].

ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الزمر: ٢٧، ٢٨].

فذكر القرآن، وبيَّن أنه قدَّر فيه من جميع المقاييس والأمثال المضروبة لأجل التذكُّر، فدعى هنا إلى التذكُّر والاعتبار بما فيه من الأمثال، وذلك يتضمَّن النظر والاستدلال والكلام المشروع. كما أنه في الآية الأولى أثنى على أهل السماع له والوَجْد، وذلك يتضمن السماع والوَجْد المشروع.

ثم قال بعد ذلك: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الزمر: ٣٢، ٣٣].

ذكَرَ البخاري في صحيحه تفسيرَ مجاهد، وهو أصحُّ تفسير التابعين، قال: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾: القرآن، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾: المؤمنُ، يَجِيءُ يوم القيامة يقول: هذا الذي أعطيتَني عَمِلْتُ بما فيه[(١)].

(١) البخاري، كتاب التفسير، سورة الزمر.

فذكر الصِّدْق والمُصَدِّق به، مُثنيًا عليه، وذكر الكاذب والمكذِّب للحق، وهما نوعان من القول ملعونان هما وأهلها. فكيف يكون مُثْنِيًا على من استمعهما؟

ولا ريب أن البدع الكلامية والسماعية المخالفة للكتاب والسنة تتضمَّن الكذب على الله والتكذيب بالحق؛ كالجهمية الذين يصفون الله بخلاف ما وصف به نفسه، فيفترون عليه الكذب، أو يروون في ذلك آثارًا مضافة إلى الله، أو يضربون مقاييس ويسندونها إلى العلوم الضرورية والمعقول الصحيح الذي هو حق من الله، وكل ذلك كذب. ويكذِّبون بالحق لمَّا جاءهم، وهو ما ورد به الكتاب والسنة من الخبر بالحق والأمثال المضروبة له.

وكذلك كثير من الأشعار التي يسمعها أهل السماع، قد يتضمَّن من الكذب على الله والتكذيب بالحق أنواعًا. ونفس الانتصار لما خالف الشريعة من السماع وغيره يتضمَّن الكذب على الله، مثل أن يقول القائل: إن الله أراد بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ [سورة الزمر: ١٨]. مستمِعَ كلِّ قولٍ في العالَم. فهذا كذب على الله، وإن كان قائله متأولًا، ثم يكذِّبون بالحق المخالف لأهوائهم.

ثم قال تعالى بعد ذلك: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ [سورة الزمر: ٤١].

فأخبر أنه أنزل القولَ الذي هو الكتاب بالحق، وأن المهتدي لنفسه هُداه، وضلاله على نفسه، والرسول ليس بوكيل عليهم يحصى أعمالهم ويجزيهم عليها، بل إلى الله إيابهم، وعلى الله حسابهم.

ثم قال: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [سورة الزمر: ٥٣- ٥٥].

وهذا الأحْسَنُ هنا هو الأحْسَنُ الذي في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ﴾ [سورة الزمر: ١٨]. وفي قوله لموسى عن التوراة: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٥]. كما سنذكره إن شاء الله.

ثم قال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى

صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [سورة الزمر: ٧١- ٧٤]. إلى قوله: ﴿وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [سورة الزمر: ٧٥].

فجعل الفرقان بين أهل الجنة والنار هؤلاء الآيات التي تَلَتْها الرسلُ عليهم، فمن استمعها واتَّبَعَها كان من المؤمنين أهل الجنة، ومن أعرض عنها كان من الكافرين أهل النار.

والكتاب هو الذي جعله الله حاكمًا بين الناس، كما قال: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣].

فهذا كلُّه إذا تدبَّره المؤمنُ عَلِمَ علمًا يقينًا أن الكتاب والقول والحديث وآيات الله: كلٌّ ذلك واحدٌ، والمحمود الذي أثنى الله عليه: هم المتَّبِعون لذلك استماعًا وتدبرًا وإيمانًا وعملًا.

أمَّا مدح الاستماع لكل قول فهذا لا يقصده عاقل، فضلًا عن أن يُفسَّر به كلام الله. وهذا يتوكَّد بـ:

الوجه الثالث: وهو أن الله في كتابه إنما حَمِدَ استماع القرآن، وذَمَّ المعرضين عن استماعه، وجعلهم أهلَ الكفر والجهل، الصُّمَّ البُكْمَ، فأمَّا مدحه لاستماع كلِّ قول فهذا شيء لم يذكره الله قطُّ، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [سورة الأنفال: ٢].

وقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة مريم: ٥٨].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [سورة المائدة: ٨٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ۩ ﴿١٠٩﴾﴾ [سورة الإسراء: ١٠٧- ١٠٩].

وقال الله تعالى في ذمِّ المعرِضين عنه: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الأنفال: ٢٢، ٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [سورة البقرة: ١٧١].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾﴾ [سورة الفرقان: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة فصلت: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ ﴿٥١﴾﴾ [سورة المدثر: ٤٩- ٥١].

وقال تعالى: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ ﴿٦١﴾﴾ [سورة النجم: ٥٩- ٦١]. قال غيرُ واحد من السلف: هو الغناء. فقال: اسْمُدْ لنا، أي: غنِّ لنا(١).

فذمَّ المعرِضَ عمَّا يجب من استماع (القرآن) المتعوِّض عنه باستماع الغناء، كما هو فعل كثير من الذين أضاعوا الصلاة واتَّبعوا الشهوات، وحال كثير من المتنسِّكة في اعتياضهم بسماع المكاء والتصدية عن سماع قول الله تعالى.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ﴾ [سورة لقمان: ٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾ ثم قال: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾ [سورة البقرة: ٦، ٧].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [سورة فصلت: ٥].

---

(١) تفسير الطبري (٢٢/٩٨، ١٠١). عن ابن عباس وعكرمة.

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [سورة محمد: ١٦].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة يونس: ٤٢].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [سورة يونس: ٤٣].

وقال تعالى: ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا﴾ [سورة الأنعام: ٢٥].

الوجه الرابع: أنهم لا يستحسنون استماع كل قول منظوم ومنثور، بل هم من أعظم الناس كراهة ونُفرة لما لا يحبونه من الأقوال منظومها ومنثورها، ونفورهم عن كثير من الأقوال أعظم من نفور المنازع لهم في سماع المكاء والتَّصْدِيَة عن هذا السماع، وإذا لم يكن العموم مرادًا بالاتِّفاق كان حمل الآية عليه باطلًا.

الوجه الخامس: أنه قال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ * ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [سورة الزمر: ١٧، ١٨]. فمدحهم باستماع القول واتِّباع أحسنه، ومعلوم أن كثيرًا من القول ليس فيه حُسْنٌ، فضلًا عن أن يكون فيه أحسن، بل فيه كما قال الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة إبراهيم: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٨].

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ [سورة الاعراف: ١٥٢].

وقال: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ﴾ [سورة الحجرات: ١٢].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ﴾ [سورة الحجرات: ١١].

وقال: ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [سورة المجادلة: ٩].

وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [سورة النساء: ٨١].

وهو قد استدلَّ بقوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [سورة الزمر ١٨]. على العموم، وهو حجة على صِدْق ذلك كما تقدَّم.

وقوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ كقوله في هذه السورة: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [سورة الزمر: ٥٥]. فهذه الكلمة مثل هذه الكلمة سواءً بسواء.

وهذا من معاني تشابه القرآن، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [سورة الزمر: ٢٣]. فاتِّباع أحسن ما أُنزل إلينا من ربِّنا هو اتِّباع أحسن القول.

وبهذا أمر بني إسرائيل حيث قال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٤٥].

ثم قال أبو القاسم: وقال تعالى: ﴿فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [سورة الروم: ١٥]. جاء في التفسير: أنه السماع[(١)].

قلت: فهذا قد ورد عن طائفة من السلف: أنه السماع الحسن في الجنة[(٢)]، وأن الحور العين يغنين بأصوات لم يسمع الخلائق بأحسنَ منها[(٣)].

لكن تنعيم الله تعالى لعباده بالأصوات الحسنة في الجنة واستماعها لا يقتضي أنه يشرِّع أو يبيح سماع كل صوت في الدنيا، فقد وعد في الآخرة بأشياء حرَّمها في الدنيا؛ كالخمر والحرير وأواني الذهب والفضة.

بل قال ﷺ: «**من شَرِبَ الخمرَ في الدنيا لم يَشْرَبْها في الآخرة**»[(٤)].

وقال: «**من لَبِسَ الحرير في الدُّنيا لم يَلْبَسْه في الآخرة**»[(٥)].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٤).

(٢) تفسير الطبري (١٨/ ٤٧٢).

(٣) ابن أبي شيبة (٣٣٩٧١)، الترمذي (٢٥٦٤، ٢٥٥٠)، زوائد المسند لعبد الله (١٣٤٣). عن علي. وقال الترمذي: غريب. وانظر: صفة الجنة لأبي نعيم (٢/ ٢٦٨- ٢٧٣).

(٤) البخاري (٥٥٧٥)، مسلم (٢٠٠٣). عن ابن عمر.

(٥) البخاري (٥٨٣٤)، مسلم (٢٠٦٩). عن عمر. والبخاري (٥٨٣٢)، مسلم (٢٠٧٣). عن أنس. ومسلم (٢٠٧٤). عن أبي أمامة.

وقال: **«لا تشربوا في آنية الذَّهب والفضة ولا تأكلوا في صِحَافِهَا، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»**(١).

وهذه الأحاديث من الصِّحاح المشاهير المجمع على صحتها، فقد أخبر أنه من استعمل هذه الأمور في الدنيا من المطعوم والملبوس وغيرهما لم يستعملها في الآخرة.

فلو قيل له: هذا السماع الحَسَن الموعود به في الجنة هو لمن نزَّه مسامِعَه في الدنيا عن سماع الملاهي، لكان هذا أَشْبَه بالحقِّ والسُّنَّة، وقد ورد به الأثر: **«يقول اللهُ يوم القيامة: أين الذين كانوا يُنَزِّهون أنفسَهم وأسماعَهم عن اللَّهْو ومزامير الشياطين؟ أَدْخِلوهم وأَسْمِعوهم تحميدي وتمجيدي والثناء عليَّ، وأَخْبِروهم أنهم لا خوف عليهم ولاهم يحزنون»**(٢).

ثم **قال أبو القاسم**: واعلم أن سماعَ الأشعار بالألحان الطيِّبة والنَّغْم المستلذة، إذا لم يعتقد المستمِع محظورًا، ولم يسمع على مذموم في الشرع، ولم ينجرَّ في زمام هواه، ولم ينخرط في سلك لهوه -مباحٌ في الجملة.

ولا خلاف أن الأشعار **أُنشدت** بين [يدي] النبي ﷺ، وأنه **سمعها**، ولم ينكر عليهم في إنشادها. فإذا جاز سماعها بغير الألحان الطيبة، فلا يتغيَّر الحكم بأن يسمع بالألحان، هذا ظاهر من الأمر.

ثم ما يوجب للمستمِع توفُّر الرغبة على الطاعات، وتذكُّر ما أعد الله لعباده المتقين من الدرجات، ويحمله على التحرُّز من الزلات، ويؤدي إلى قلبه في الحال صفاء الواردات -مستحبٌ في الدين، ومختار في الشرع(٣).

قال: وقد جرى على لفظ الرسول ﷺ ما هو قريب من الشعر، وإن لم يقصد أن يكون شعرًا.

---

(١) البخاري (٥٤٢٦)، مسلم (٢٠٦٧). عن حذيفة.

(٢) الزهد لابن المبارك رواية نعيم بن حماد (٤٥)، مسند الجعد (١٦٨٢)، تحريم الملاهي للآجري ص(٢١٧، ٢١٨)، حلية الأولياء (٣/ ١٥١)، الأربعون لأبي نعيم ص(١١٢). عن محمد بن المنكدر.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٤). وفيها: يتجر، استماعها.

وذَكَرَ الحديثَ المتَّفق عليه عن أنس بن مالك قال: كانت الأنصار يحفِرون الخندق، فجعلوا يقولون:

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بَقِينا أبدا

فأجابهم رسول الله ﷺ:

اللهم لا عيشَ إلا عيشُ الآخرة فأكْرِم الأنصار والمهاجرة(١).

قال: وليس هذا اللفظ منه ﷺ على وزن الشعر(٢).

قلت: تضمَّن هذا الكلام شيئين:

أحدهما: إباحة سماع الألحان والنَّغْمَات المستلذة بشرط ألَّا يعتقد المستمِعُ محظورًا، ولم يسمع (على) مذموم في الشرع، ولم يتبع فيه هواه.

والثاني: أن ما أوجب للمستمِع الرغبةَ في الطاعات، والاحتراز من الذنوب، وتذكُّر وعد الحق، ووصول الأحوال الحسنة إلى قلبه -فهو مستحبٌّ.

وعلى هاتين المقدِّمتين بنى مَن قال باستحباب ذلك، مثل أبي عبد الرحمن السُّلَمِي وأبي حامد وغيرهما، وفي هؤلاء مَن قد يوجبه أحيانًا إذا رأَوْا أنه لا يُؤَدَّى الواجبُ إلا به.

وكذلك قد يفضِّلونه على سماع القرآن إذا رأوا أن ما (يحصل به أنفع مما) يحصل بسماع القرآن.

وهم في ذلك يضاهون لمن يُوجب من الكلام المحدَث ما يوجبه، ولمن يفضِّل [ما] فيه من العلم على ما يُستفاد من القرآن والحديث.

لكن في أولئك من يرى الإيمان لا يتم إلا بما ابتدعوه من الكلام، وفيهم من يكفِّر بمخالفته أو يفسِّق.

وأهل السماع أيضًا، فيهم من يرى الإيمان لا يتم إلا به، وفيهم من يقول في مُنْكِرِه

---

(١) البخاري (٢٩٦١، ٣٧٩٦)، مسلم (١٨٠٥). عن أنس.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٤، ٥٠٥). بزيادة: لكنه قريب منه.

الأقوالَ العظيمة، وقد يكون يسعى في قتل مُنْكِرِه، لكن جنسهم خير من المتكلِّمة مما فعلوا غير ذلك من الذنوب، كما (يستحِبُّون السماع ويوجبونه)، ويذمُّون تاركَه ويسبُّونه، ويعاملونه من العداوة بما يُعامل به الكافر.

وبإزاء استحباب هؤلاء أو إيجابهم أن قومًا من أهل العلم يكفِّرونهم باستحباب ذلك أو إيجابه، ولهذا تجد في المستحِبِّين له وفي المنكِرين له من الغلوِّ ما أوجب الافتراق والعداوة والبغضاء.

وأصل ذلك ترك الفريقين جميعًا لما شَرَعَه الله من السماع الشرعي الذي يحبه الله ورسوله وعباده المؤمنون.

وهاتان المقدمتان كلاهما غَلَطٌ، مشتمل على كلام مجمل، من جنس استدلالهم بما ظنُّوه من العموم في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [سورة الزمر: ١٨]. وبما وعد الله به في الآخرة من السماع الحسن.

ولهذا نشأ من هاتين المقدمتين اللتين لُبِّس فيهما الحق بالباطل قولٌ لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، فإنه وإنْ نُقِل عن بعض أهل المدينة وغيرِهم أنه سمع الغناء، فلم يقل أحد منهم أنه مستحَّب في الدين ومختار في الشرع أصلًا.

بل كان فاعل ذلك منهم يرى مع ذلك كراهته، وأن تركه أفضل، أو يرى أنه من الذنوب، وغايته أن يطلب سلامته من الإثم، أو يراه مباحًا؛ كالتوسُّع في لذَّات المطاعم والمشارب والملابس والمساكن.

فأمَّا رجاء الثواب بفعله والتقرُّب إلى الله فهذا لا يُحفظ عن أحد من سلف الأمة وأئمتِها، بل المحفوظ عنهم أنهم رأَوْا هذا من ابتداع الزنادقة، كما قال الحسن بن عبد العزيز الجَرَوِي: سمعت الشافعي يقول: خلَّفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمُّونه: التَّغْبِير، يصدُّون به الناس عن القرآن(١).

والتَّغْبِير: هو الضَّرْب بالقضيب. غبَّر أي أثار غبارًا، وهو آلة من الآلات التي تُقْرَن بتلحين الغناء.

---

(١) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص(٢٣٥)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٨٣)، مناقب الشافعي للأبري ص(٩٠)، حلية الأولياء (٩/ ١٤٦)، تلبيس إبليس ص(٢٠٥).

والشافعي بكمال علمه وإيمانه عَلِمَ أن هذا مما يصدُّ القلوب عن القرآن، ويعوِّضها به عنه، كما قد وقع، (فعلم) أن هذا إنما يقصده زنديق منافق من منافقة المشركين أو الصابئين وأهل الكتاب، فإنهم هم الذين أمروا بهذا في الأصل، كما قال ابن الرواندي: اختلف الفقهاء في السماع، فقال بعضهم: هو مباح، وقال بعضهم: هو محرَّم، وعندي أنه واجب[(١)].

وهذا مما اعتضد به أبو عبد الرحمن في مسألة السماع، وهذا مُتَّهَمٌ بالزندقة.

وكذلك ابن سينا في «إشاراته» أمر بسماع الألحان، وبعشق الصور، وجعل ذلك مما يُزَكِّي النفوس ويهذِّبها ويصفِّيها[(٢)]. وهو من الصابئة الذين خلطوا بها من الحنيفية ما خلطوا. وقبله الفارابي كان إمامًا في صناعة التصويت موسيقاويًّا عظيمًا[(٣)].

فهذا كلُّه يحقِّق قولَ الشافعي رضي الله عنه.

ونحن نتكلم على **المقدِّمتين** إن شاء الله بكلام يناسب ما كتبته هنا.

فأمَّا احتجاجه بأن النبي ﷺ سمع **ما** أُنشد بينَ يديه من الأشعار ولم ينكره، وأنه قال ما يشبه الشعر.

فيقال: بل (قال في) الشعر أعظم مما وصفته، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ من الشِّعْرِ حِكْمَةً**»[(٤)].

وقال: «**جاهِدوا المشركين بأَيْدِيكم وألْسِنَتِكم وأموالِكم**»[(٥)].

وكان ينصب لحسَّان منبرًا لينشد الشعر الذي يهجو فيه المشركين، وقال: «**اللهم أيِّده بِرُوحِ القُدُس**»[(٦)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٠).

(٢) الإشارات والتنبيهات ص(٢٠٢)، وبشرح الطوسي (٤/ ٨٢- ٨٥).

(٣) عيون الأنباء ص(٦٠٣- ٦٠٩)، وفيات الأعيان (٥/ ١٥٣- ١٥٦)، تاريخ الإسلام (٧/ ٧٣١).

(٤) البخاري (٦١٤٥). عن أبي بن كعب.

(٥) أحمد (١٢٢٤٦)، أبو داود (٢٥٠٤)، النسائي (٣٠٩٦)، الحاكم (٢٤٢٧). عن أنس. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٦) البخاري (٤٥٣)، مسلم (٢٤٨٥). عن حسان وأبي هريرة.

(وقال): «إن رُوح القُدُسِ معك ما دُمْتَ تُنَافِحُ عن نبيِّه»[١].

وقال عن عبد الله بن رواحة: «إن أخًا لكم لا يقولُ الرَّفَثَ»[٢].

وقد استنشدَ الشَّرِيد بن سُوَيْد الثقفي مائة قافية من شعر أُمَيَّة بن أبي الصَّلْتِ وهو يقول: «هِيهْ هِيهْ»[٣].

وسمع قصيدة كَعْبِ بن زُهَيْر[٤].

وهذا باب واسع.

وقد قال الله تعالى في كتابه بعد أن قال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۝٢٢٤﴾ [سورة الشعراء: ٢٢٤]. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝٢٢٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۝٢٢٦ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ۝٢٢٧﴾ [سورة الشعراء: ٢٢٥- ٢٢٧]. فلم يذم الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرًا من الشعراء المنتصِرين من بعدما ظُلموا.

ولهذا قال النبي ﷺ: «لِأن يَمْتَلِئَ جَوْفُ أحدِكم قَيْحًا حتى يَرِيَه خَيْرٌ من أن يَمْتَلِئَ شِعْرًا»[٥]. فذمَّ الممتلئ بالشِّعرِ الذي لم يُستعمل بما يوجب الإيمان والعمل الصالح وذكر الله كثيرًا. ولم يذم الشِّعْر مطلقًا.

بل قد (بيَّنه) ما قاله الشافعي: الشِّعْر كلام، فحَسَنُه كحَسَنِ الكلام، وقبيحه كقَبيحه[٦]. هذا قوله في الشِّعْر مع قوله في التَّغْبِير، ليبيِّن أن إباحة أحدهما غير مستلزمة الآخر.

---

(١) أبو داود (٥٠١٥)، الترمذي (٢٨٤٦)، الحاكم (٦٠٥٨). عن عائشة. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب. ونحوه في مسلم (٢٤٩٠).

(٢) البخاري (١١٥٥، ٦١٥١). عن أبي هريرة.

(٣) مسلم (٢٢٥٥). عن الشريد بن سويد.

(٤) الحاكم (٦٤٧٧- ٦٤٨٠)، البيهقي (٢١١٤٢)، جزء ابن ديزيل ص(٥٣- ٦٠). وقال الحاكم: له أسانيد قد جمعها إبراهيم بن المنذر الحزامي. وذكر إسنادين وقال: إنهما صحيحين.

(٥) البخاري (٦١٥٥)، مسلم (٢٢٥٧). عن أبي هريرة. والبخاري (٦١٥٤). عن ابن عمر. ومسلم (٢٢٥٨). عن سعد. ومسلم (٢٢٥٩). عن أبي سعيد.

(٦) الأم (٦/ ٢٢٤).

وأمَّا قوله: فإذا جاز سماعها بغير الألحان الطيِّبة فلا يتغير الحكم بأن تسمع بالألحان الطيبة، هذا ظاهر من الأمر.

فإن هذه حجة فاسدة جدًّا، والظاهر إنما هو عكس ذلك؛ فإن نفس سماع الألحان مجردًا عن كلام يحتاج إلى أن تكون مباحة مع انفرادها، وهذا من أكبر مواقع النزاع؛ فإن أكثر المسلمين على خلاف ذلك.

ولو كان كلٌّ من الشِّعْر أو التلحين مباحًا على الانفراد، لم يلزم الإباحة عند الاجتماع إلا بدليل خاص، فإن التركيب له خاصة يتعين الحكم بها.

وهذه الحجة بمنزلة حجة من قال: إن خبر الواحد إذا لم يُفِدْ العلم عند انفراده لم يُفِدْ العلم مع نظائره ومع القرائن. فَجَحَدَ العلمَ الحاصلَ بالتواتر.

وبمنزلة ما يُذكر عن إياس بن معاوية أن رجلًا قال له: ما تقول في الماء؟ قال: حلال. قال: والتمر؟ قال: حلال. قال: فالنبيذ ماء وتمر. فقال له إياس بن معاوية: أرأيت لو ضربتُك بكفٍّ من تراب أكنتُ أقتلك؟ قال: لا. قال: فإن ضربتُك بكفٍّ من تِبْن أكنتُ أقتلك؟ قال: لا. قال: فإن ضربتُك بماء أكنتُ أقتلك؟ قال: لا؟ قال: فإن أخذت الماء والتِّبْن والتراب فجعلتُها طينًا، وتركتُه حتى جفَّ، وضربتك به، أقتلك؟ قال: نعم. فقال: كذلك النبيذ[(١)].

يقول: إن القاتلَ هو القوةُ الحاصلة بالتركيب، والمُفسد للعقل هو القوة المسكِرة الحاصلة بالتركيب.

وكذلك هنا الذي يسكر النفوس ويلهيها ويصدُّها عن ذكر الله وعن الصلاة قوة تحصل بالتركيب، وليست الأصوات المجتمعة في استفزازها للنفوس وإزعاجها؛ إما بنياحة وتحزين، وإما بإطراب وإسكار، وإما بإغضاب وحَمِيَّة، بمنزلة الصوت الواحد.

وهذا القرآن الذي هو كلام الله، وقد نَدَبَ [النبي ﷺ] إلى تحسين الصوت به، وقال: **«زَيِّنوا القرآنَ بأصواتِكم»**[(٢)].

---

(١) أخبار القضاة لوكيع القاضي (٣٤٩/١)، المجالسة لأبي بكر الدينوري (١٨٨/٦)، ابن عساكر (٢١/١٠).

(٢) أحمد (١٨٤٩٤)، أبو داود (١٤٦٨)، النسائي (١٠١٥)، ابن ماجة (١٣٤٢)، عن البراء.

وقال لأبي موسى: «**لقد مررتُ بك البارِحَة وأنت تقرأُ فجعلت أستمعُ لقراءتِك**». فقال: لو علمتُ أنك تسمع لحبَّرْتُه لك تَحْبِيرًا(١).

وكان عمر يقول: يا أبا موسى، ذَكِّرنا رَبَّنا. فيقرأ أبو موسى وهم يستمعون(٢).

وقال النبي ﷺ: «**ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِه لنبيٍّ حَسَنِ الصوت، يَتَغَنَّى بالقرآن يَجْهَرُ به**»(٣).

وقال: «**لَلَّه أَشَدُّ أَذَنًا إلى الرجل الحَسَنِ الصوت بالقرآن من صاحب القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِه**»(٤).

ومع هذا، فلا يسوغ أن يقرأ القرآن بألحان الغناء، ولا أن يُقْرَن به من الألحان ما يُقْرَن بالغناء من الآلات وغيرها، لا عند من يقول بإباحة ذلك ولا عند من يحرِّمه، بل **المسلمون مُتَّفِقون** على الإنكار لأن يُقْرن بتحسين الصوت بالقرآن الآلات المُطْرِبة بالفمِّ كالمزامير، وباليد كالغرابيل.

فلو قال قائل: النبي ﷺ قد قرأ القرآن، وقد استقرأه من ابن مسعود(٥)، وقد استمع لقراءة أبي موسى، وقال: «**لقد أُوتي مِزْمَارًا من مَزَامِير دَاوُد**»(٦).

فإذا قال قائل: إذا جاز ذلك بغير هذه الألحان فلا يتغيَّر الحكم بأن يُسمع بالألحان - كان هذا منكرًا من القول وزورًا باتِّفَاق الناس.

وأمَّا المقدمة الثانية، وهي قوله بعد أن أثبت الإباحة: إن ما أوجب للمستمِع أن يوفِّر الرغبة على الطاعات، ويذكِّر ما أعد الله لعباده المتقين من الدرجات، ويحمله على

---

(١) الحاكم (٥٩٦٦)، البيهقي (٤٧٠٨)، حلية الأولياء (١/ ٢٥٨). عن أبي موسى. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ومسلم (٧٩٣). بدون قول أبي موسى.

(٢) عبد الرزاق (٤١٧٩- ٤١٨١)، الدارمي (٣٥٣٦، ٣٥٣٩)، ابن حبان (٧١٩٦)، حلية الأولياء (١/ ٢٥٨). وهو منقطع بين أبي سلمة وبين عمر وأبي موسى.

(٣) البخاري (٥٠٢٤، ٧٥٤٤)، مسلم (٧٩٢، ٧٩٣). عن أبي هريرة.

(٤) أحمد (٢٣٩٤٧، ٢٣٩٥٦)، ابن ماجة (١٣٤٠)، الحاكم (٢٠٩٧)، البيقهي (٢١٠٥١، ٢١٠٥٢)، ابن حبان (٧٥٤). عن فضالة بن عبيد. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٥) البخاري (٥٠٤٩)، مسلم (٨٠٠). عن ابن مسعود.

(٦) البخاري (٥٠٤٨)، مسلم (٧٩٣). عن أبي موسى.

[التحرُّز] من الزَّلات، ويؤدي إلى قلبه في الحال صفاء الواردات -مستحبٌّ في الدين، ومختار في الشرع.

فنقول: تحقيق هذه المقدمة: أن الله سبحانه يحب الرغبة فيما أمر به، والحذر مما نهى عنه، ويحب الإيمان بوعده ووعيده، وتذكُّر ذلك، وما يوجبه من خشيته ورجائه ومحبته والإنابة إليه، ويحب الذين يحبونه، فهو يحب الإيمان -أصوله وفروعه- والمؤمنين. والسماع يحصِّل المحبوب، وما حصَّل المحبوب فهو محبوب، فالسماع محبوب.

وهذه المقدِّمة مبناها على أصلين:

أحدهما: معرفة ما يحبه الله.

والثاني: أن السماع يُحصِّل محبوبَ الله خالصًا أو راجحًا.

فإنه إذا حصَّل محبوبه ومكروهه، والمكروه أغلب كان مذمومًا، وإن تكافأ فيه المحبوب والمكروه لم يكن محبوبًا ولا مكروهًا.

أمَّا الأصل الأول: وهو معرفة ما يحبه الله، فهي أسهل، وإن كان غَلِطَ في كثير منها كثيرٌ من الناس.

وأمَّا الأصل الثاني: وهو أن السماع المحدَث يُحصِّل هذه المحبوبات، فالشأن فيها، ففيها زلَّ مَن زلَّ، وضلَّ مَن ضلَّ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ونحن نتكلم على ذلك **بوجوه** نبيِّن بها إن شاء الله المقصود:

الوجه الأول: أن نقول: يجب أن يُعرف أن المرجع في القُرَب والطاعات والديانات والمستحبَّات إلى الشريعة، ليس لأحدٍ أن يبتدِع دينًا لم يأذن الله به، ويقول: هذا يحبه الله. بل بهذه الطريق بُدِّل دين الله وشرائعه، وابتُدِع الشرك وما لم يُنزِّل الله به سلطانًا.

وكلُّ ما في الكتاب والسُّنَّة وكلام سلف الأمة وأئمة الدين ومشايخه من الحضِّ على: اتِّباع ما أُنزِلَ إلينا من ربِّنا، واتِّباع صراطه المستقيم، واتِّباع الكتاب، واتِّباع الشريعة. والنهي عن ضدِّ ذلك، فكلُّه نهى عن هذا؛ وهو ابتداع دين لم يأذن الله به، سواء كان الدين فيه عبادة غير الله، أو عبادة الله بما لم يأمر به، بل دين الحقِّ أن نعبد الله وحده لا شريك له بما أمرنا به على ألسِنة رسله، كما قال **الفُضَيْل بن عِياض** في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ

أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [سورة الملك: ٢]. قال: أخلَصُه وأصْوَبُه. قيل: [يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟] فقال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقْبَل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقْبَل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السُّنَّة[١].

وكلام المشايخ الذين ذكَرَهم أبو القاسم في هذا الأصل كثير، مثل ما ذكَرَه عن الشيخ أبي سليمان الدَّاراني أنه قال: ربما يقع النُّكْتَة في قلبي من نُكَتِ القوم أيَّامًا فلا أقبل منه إلا بشاهِدَيْن عَدْلَيْن؛ الكتاب والسنة[٢].

وعن صاحبه أحمد بن أبي الحَوَارِي أنه قال: من عَمِلَ بلا اتِّباع سنةٍ فباطلٌ عملُه[٣].

وعن سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي أنه قال: كلُّ فعلٍ يفعلُه العبدُ بغير اقتداء -طاعة كان أو معصية- فهو عيش النفس، وكلُّ فعل يفعله بالاقتداء فهو عذاب على النفس[٤].

وعن أبي حفص النَّيْسَابُوري أنه قال: مَن لم يَزِن أفعالَه وأحوالَه كل وقت بالكتاب والسنة، ولم يتهم خواطره، فلا تَعُدُّه في ديوان الرجال[٥].

وعن الجُنَيْد بن محمد أنه قال: الطرقُ كلُّها مسدودةٌ على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ[٦].

وعن الجُنَيْد أيضًا أنه قال: من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يُقتدى به في هذا الأمر؛ لأن عِلْمَنا هذا مُقَيَّدٌ بالكتاب والسنة[٧].

---

(١) الإخلاص والنية لابن أبي الدنيا ص(٥٠، ٥١)، حلية الأولياء (٨/ ٩٥)، تفسير البغوي (٨/ ١٧٦).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٦١)، طبقات الصوفية ص(٧٦).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٦٨). وفيها: عمل عملًا، سنة رسول الله. وطبقات الصوفية ص(٩٢). وفيها: السنة.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٦٠).

(٥) الرسالة القشيرية (١/ ٦٩)، صفة الصفوة (٢/ ٣١٢). وفيهما: وأحواله في كل. وفي القشيرية: نعده.

(٦) الرسالة القشيرية (١/ ٧٩). وفيها: إلا على. وطبقات الصوفية ص(١٣٢).

(٧) الرسالة القشيرية (١/ ٧٩).

وعن أبي عثمان النَّيْسَابُوري أنه قال: مَن أَمَّر السنة على نفسه قولًا وفعلًا نَطَقَ بالحكمة، ومَن أَمَّر الهوى على نفسه نَطَقَ بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [سورة النور: ٥٤][(١)].

وعن أبي حمزة البغدادي قال: مَن علم (الطريق إلى الله سَهُلَ عليه سلوكه، ولا دليل على) الطريق إلى الله إلا متابعة الرسول في أحواله وأقواله وأفعاله[(٢)].

وعن أبي عمرو بن نُجَيْد قال: كل حال لا يكون (عن) نتيجة علم فإن ضرره أكثر على صاحبه من نفعه[(٣)].

وسُئل عن التصوف فقال: الصبر تحت الأمر والنهي[(٤)].

وعن أبي يعقوب النَّهْرُجُوْرِي قال: أفضل الأحوال ما قارن العلم[(٥)].

ومثل هذا كثير في كلام أئمة المشايخ، وهم إنما وصُّوا بذلك لما يعلمونه من حال كثير من السالكين أنه يجري مع ذَوْقِه وَوَجْدِه وما يراه ويهواه، غير مُتَّبِعٍ لسبيل الله التي بَعَثَ بها (رسوله)، وهذا من اتِّباع الهوى بغير هُدًى من الله.

والسماع المُحْدَث يحرِّك الهوى؛ ولهذا كان بعض المشايخ المصنِّفين في ذمِّه سمى كتابه: «الدليل الواضح في النهي عن ارتكاب الهوى الفاضح»[(٦)].

ولهذا كثيرًا ما يُوجد في كلام المشايخ الأمر بمتابعة العلم، يعنون بذلك الشريعة؛ كقول أبي يزيد البسطامي رحمه [الله]: عملت في المجاهدة ثلاثين سنة فما وجدت شيئًا

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٨٢)، الزهد الكبير للبيهقي (١/ ١٥١، ١٦٥)، صفة الصفوة (٢/ ٣٠٢).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ١٠٧)، طبقات الصوفية ص(٢٢٩). وفيهما: علم طريق الحق.

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ١٣٨)، طبقات الصوفية ص(٣٤٠)، شعب الإيمان (٣/ ٣٠٦). وفيهم: ضرره على صاحبه أكثر.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ١٣٨)، طبقات الصوفية ص(٣٣٩).

(٥) الرسالة القشيرية (١/ ١٢٤).

(٦) يشتمل على تحريم الغناء وآلات اللهو. تصنيف عبد المغيث بن زهير بن علوي الحربي المحدِّث الزاهد، أبو المعز بن أبي حرب (ت ٥٨٣هـ). ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٤٥- ٣٥٣).

أشدَّ عليَّ من العلم ومتابعته، ولولا اختلاف العلماء لبقيت، واختلاف العلماء رحمة إلا في تجريد التوحيد(١).

وقال أبو الحسين النُّورِي: مَن رأيتَه يدَّعي مع الله حالة تخرجه عن حدِّ العلم الشرعي فلا تقربنَّ منه(٢).

وقال أبو عثمان النَّيْسَابُوري: الصحبة مع الله بحسن الأدب ودوام الهيبة والمراقبة، والصحبة مع الرسول ﷺ باتِّباع سنته ولزوم ظاهر العلم، والصحبة مع أولياء الله بالاحترام والخدمة، والصحبة مع الأهل بحسن الخلق، والصحبة مع الإخوان بدوام البِشْرِ ما لم يكن إثمًا، والصحبة مع الجهَّال بالدعاء لهم والرحمة عليهم(٣).

وذلك لأنه لما كان أصل الطريق هو الإرادة والقصد والعمل، وفي ذلك من الحب والوَجْد ما لا ينضبط، فكثيرًا ما يعمل السالك بمقتضى ما يجده في قلبه من المحبة وما يدركه ويذوقه من طعم العبادة، وهذا إذا لم يكن موافقًا لأمر الله ورسوله وإلا كان صاحبه في ضلال، من جنس ضلال المشركين وأهل الكتاب الذين اتَّبعوا أهواءهم بغير هُدًى من الله.

قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [سورة الفرقان: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [سورة القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١١٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [سورة البقرة: ١٢٠].

---

(١) طبقات الصوفية ص(٧٠)، الرسالة القشيرية (١/ ٥٧)، صفة الصفوة (٢/ ٣٠٤).
(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٨٣)، تلبيس إبليس (١/ ١٥١، ٣٢٥).
(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٨٢)، حلية الأولياء (١٣/ ٢٤٥)، شعب الإيمان (١٠/ ٤٣٢)، صفة الصفوة (٢/ ٣٠٢).

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة المائدة: ٧٧].

وكثيرًا ما يُبتلى كثيرٌ من أهل السماع بشعبة من حال النصارى من الغلوّ في الدين واتّباع أهواء قوم قد ضلوا من قبل، وإن كان فيهم مَن فيه فضل وصلاح، فهم فيما ابتدعوه من ذلك ضالون عن سبيل الله، يحسبون أن هذه البدعة تهديهم إلى محبة الله، وإنها لتصدهم عن سبيل الله؛ فإنهم عَشَوْا عن ذكر الله الذي هو كتابه، عن استماعه وتدبُّره واتباعه.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة الزخرف: ٣٦- ٣٩].

وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾ [سورة الجاثية: ١٨، ١٩].

فالشريعة التي جعله (ربُّه) عليها تتضمن ما أمر به. وكلُّ حُبٍّ وذَوْق ووَجْد لا تشهد له هذه الشريعة فهو من أهواء الذين لا يعلمون؛ فإن العلم بما يحبه الله إنما هو ما أنزله الله إلى عباده من هُداه.

ولهذا قال في إحدى الآيتين: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ﴾ [سورة الأنعام: ١١٩]. وقال في الآية الأخرى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [سورة القصص: ٥٠].

فكل من اتَّبع ذوقًا أو وَجْدًا بغير هُدًى من الله، سواء كان ذلك عن حب أو بغض، فليس لأحد أن يتَّبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه دينًا، وينهى عمَّا يبغضه ويذمُّه ويتخذ ذلك دينًا، إلا بهدى من الله، وهو شريعة الله التي جعل عليها رسوله، ومن اتَّبع ما يهواه حبًّا وبغضًا بغير الشريعة فقد اتَّبع هواه بغير هُدًى من الله.

ولهذا كان السلف (يسمُّون) كلَّ مَن خرج عن الشريعة في شيء من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهلَ البدع هم أهل الأهواء، ويذمُّونهم بذلك، ويأمرون بألَّا يُغْتر

بهم، ولو أظهروا ما أظهروه من العلم والكلام والحجاج، أو العبادة والأحوال؛ مثل المكاشفات وخرق العادات.

كقول يونس بن عبد الأعلى: قلت للشافعي: تدري يا أبا عبد الله ما كان يقول فيه صاحبنا -أريد الليث بن سعد وغيره- كان يقول: لو رأيته يمشي على الماء لا تَثِق به ولا تعبأ به ولا تكلِّمه. قال الشافعي: فإنه والله قد قصَّر(١).

وعن عاصم قال: قال أبو العالية: تعلَّموا الإسلام، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم فإنه الإسلام، ولا تحرِّفوا الإسلام يمينًا وشمالًا، وعليكم بسنة نبيكم والذي كان عليه أصحابه، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين الناس العداوةَ والبغضاءَ. فحدَّثتُ الحسنَ، قال: صَدَقَ ونَصَحَ. قال: فحدثت حفصة بنت سيرين، فقالت: يا أبا علي أنت حدثت محمدًا بهذا؟ قلت: لا. قالت: فحدِّثه إذًا(٢).

وقال أُبَيُّ بن كعب: عليكم بالسَّبِيل والسُّنَّة، فإنه ما على الأرض عبدٌ على السبيل والسنة ذَكَرَ اللهَ ففاضت عيناه من خشية الله فيعذِّبَه، وما على الأرض عبدٌ على السبيل والسنة ذَكَرَ اللهَ في نفسه فاقشعر جِلْدُه من خشية الله إلا كان مَثَله كمثل شجرة قد يَبِسَ ورقُها، فهي كذلك إذا أصابتها ريحٌ شديدةٌ فتحاتَّ عنها ورقُها، إلَّا حطَّ عنه خطاياه كما تحاتَّ عن تلك الشجرة ورقُها، وإنَّ اقتصادًا في سبيلٍ وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فانظروا أن يكون عملكم إن كان اجتهادًا أو اقتصادًا أن يكون على منهاج الأنبياء وسنتهم(٣).

---

(١) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص(١٤١)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٥٣)، ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السادسة (٤/ ٢٧٤، ٢٧٥)، مجموع الفتاوى (١١/ ٤٦٧)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣).

(٢) البدع لابن وضاح (١/ ٦٩)، السنة للمروزي ص(١٣)، الشريعة للآجري (١/ ٣٠٠)، الإبانة الكبرى (١/ ٢٩٩، ٣٣٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٢)، ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة الثانية (٤/ ٦٧، ٦٨، ٧٤، ٧٥)، حلية الأولياء (٢/ ٢١٨). وفيهم: فقلت: بأبي وأهلي، بأهلي، يا بني، يا باهلي.

(٣) الزهد لابن المبارك رواية نعيم بن حماد (٩٢)، ابن أبي شيبة (٣٥٥٢٦)، الزهد لأحمد ص(١٦١)، الزهد لأبي داود ص(١٨٣)، الإبانة الكبرى (١/ ٣٥٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٥٩)، حلية الأولياء (١/ ٢٥٢).

وكذلك قال عبد الله بن مسعود: الاقتصادُ في السنة خيرٌ من الاجتهاد في البدعة[١].

وقيل لأبي بكر بن عياش: يا أبا بكر، مَن السُّنِّيُّ؟ قال: الذي إذا ذُكِرَتِ الأهواءُ لم يغضب لشيء منها[٢].

وهذا أصل عظيم من أصول سبيل الله وطريقه يجب الاعتناء به، وذلك أن كثيرًا من الأفعال قد يكون مباحًا في الشريعة، أو مكروهًا، أو متنازعًا في إباحته وكراهته، وربما كان محرَّمًا أو متنازعًا في تحريمه، فتستحبُّه طائفةٌ من الناس، ويفعلونه على أنه حسنٌ مستحبٌّ، ودينٌ وطريقٌ يتقرَّبون به، حتى يعدُّوا من يفعل ذلك أفضل ممن لا يفعله، وربما جعلوا ذلك من لوازم طريقتهم إلى الله، أو جعلوه شعار الصالحين وأولياء الله، ويكون ذلك خطأً وضلالًا وابتداعَ دينٍ لم يأذن به الله.

مثال ذلك: حَلْقُ الرأس في غير الحج والعمرة لغير عُذْرٍ، فإن الله قد ذَكَرَ في كتابه حلق الرأس وتقصيره في النُّسُك، وذَكَرَ حَلْقَه لعذر في قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦].

وأمَّا حَلْقُه لغير ذلك فقد تنازع العلماء في إباحته وكراهته نزاعًا معروفًا على قولين، هما روايتان عن أحمد، ولا نزاع بين علماء المسلمين وأئمة الدين أن ذلك لا يُشرع ولا يُستحب، ولا هو من سبيل الله وطريقه، ولا من الزهد المشروع للمسلمين، ولا مما أثنى الله به على أحد من الفقراء.

ومع هذا، فقد اتَّخذه طوائف من النُّسَّاك الفقراء والصوفية دينًا، حتى جعلوه شعارًا وعلامةً على أهل الدين والنُّسُك والخير والتوبة والسلوك إلى الله، المشير إلى الفقر والصوفية، حتى إن مَن لم يفعل ذلك يكون منقوصًا عندهم خارجًا عن الطريقة المفضَّلة المحمودة عندهم، ومَن فعل ذلك دخل في هديهم وطريقهم.

وهذا ضلال عن طريق الله وسبيله باتِّفاق المسلمين، واتِّخاذ ذلك دينًا وشعارًا لأهل

---

(١) الزهد لأحمد ص(١٣١)، الدارمي (٢٢٣)، السنة للمروزي ص(٣٠)، الإبانة الكبرى (١/ ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٧)، الحاكم (٣٥٢)، البيهقي (٤٧٤٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦١، ٩٨)، ذم الكلام وأهله، تحت الباب العاشر (٢/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(٢) الشريعة للآجري (٥/ ٢٥٥٠)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٧٢).

الدين من أسباب تبديل الدين، بل جعله علامة على المروق من الدين أقرب؛ فإن الذي يكرهه -وإن فعله صاحبه عادة لا عبادة- يحتجُّ بأنه من سِيمَاء الخوارج المارقين الذين جاءت الأحاديث الصحاح عن النبي ﷺ بذمِّهم من غير وجه، ورُوي [عنه ﷺ]: «**سِيمَاهم التَّحْلِيق**»[(١)].

فإذا كان هذا سِيمَاء أولئك المارقين، وفي المسند والسنن عن النبي ﷺ أنه قال: «**من تَشَبَّه بقوم فهو منهم**»[(٢)]. كان هذا على بُعْدِهِ من شعار أهل الدين أَوْلى من العكس.

ولهذا لما جاء صَبِيغ بن عِسْل التَّمِيمي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسأله عمَّا سأله من المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وضربه ضربًا عظيمًا، كشف رأسَه فوجده ذا ضفيرتين، فقال: لو وجدتك محلوقًا لضربتُ الذي فيه عيناك[(٣)]. لأنه لو وجده محلوقًا استدلَّ بذلك على أنه من الخوارج المارقين، وكان يقتله لأمر النبي ﷺ بقتالهم.

وقد قال النبي ﷺ في صفتهم: «**يَحْقِرُ أحدُكم صلاتَه مع صلاتِهم، وصيامَه مع صيامِهم، وقراءتَه مع قراءتِهم، يقرأون القرآنَ لا يُجاوِزُ حَنَاجِرَهم، يَمْرُقُون من الإسلام كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة**»[(٤)].

ولا ريب أن الخوارج كان فيهم من الاجتهاد في العبادة والورع ما لم يكن في الصحابة، كما ذكره النبي ﷺ، لكن لما كان على غير الوجه المشروع أفضى بهم إلى المروق من الدين.

ولهذا قال عبد الله بن مسعود وأُبَيُّ بن كعب: اقتصادٌ في سنة خيرٌ من اجتهاد في بدعة[(٥)].

وقد تأوَّل فيهم عليُّ بن أبي طالب الذي قاتلهم بأمر النبي ﷺ، وكان قتاله لهم من

---

(١) البخاري (٧٥٦٢)، مسلم (١٠٦٤). عن أبي سعيد. ولفظ مسلم: التحالق.
(٢) ابن أبي شيبة (٣٣٠١٦)، أحمد (٥١١٥)، أبو داود (٤٠٣١). عن ابن عمر.
(٣) ابن عساكر (٢٣/ ٤١٢)، الشريعة (١/ ٤٨٣)، الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٠٢)، الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٠٩، ٢١٠).
(٤) البخاري (٣٦١٠)، مسلم (١٠٦٤). عن أبي سعيد.
(٥) تقدم تخريجهما.

أعظم حسناته وغزواته التي يُمدح بها؛ لأن النبي ﷺ حضَّ على قتالهم، وقال: «**لَئِنْ أَدْرَكْتُهم لَأَقْتُلَنَّهم قَتْلَ عادٍ**»[(١)].

وقال: «**أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهم فاقْتُلُوهم؛ فإنَّ في قَتْلِهم أجرًا عند الله لمن قَتَلَهم يومَ القيامة**»[(٢)].

وفي الصحيح عن عليّ أيضًا: «**لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمدٍ لنَكَلُوا عن العمل**»[(٣)].

وكانوا يشدِّدون أمرَ الذنوب والمعاصي حتى كفَّروا المسلمين، وأوجبوا لهم [الخلود] في النار.

ولا ريب أن كثيرًا من النُّسَّاك والعُبَّاد والزُّهَّاد قد يكون فيه شعبة من الخوارج، وإن كان مخالفًا لهم في شُعَب أخرى.

فلزوم زِيٍّ مُعَيَّنٍ من اللباس، سواء كان مباحًا أو كان مما يُقال: إنه مكروه، بحيث يُجعل ذلك دينًا ومستحبًّا وشعارًا لأهل الدين هو من البدع أيضًا، فكما أنه لا حرام إلا ما حرَّمه الله، فلا دين إلا ما شرعه الله.

الوجه الثاني: أن قولهم: إن هذا السماع يُحصِّل محبوبَ الله، وما حصَّل محبوبَه فهو محبوب له -قولٌ باطلٌ، وكثيرٌ من هؤلاء أو أكثرُهم حصل لهم الضلال والغَوَايَة من هذه الجهة، فظنُّوا أن السماع يُثِيرُ محبة الله، ومحبة الله هي أصل الإيمان الذي هو عمل القلب، وبكمالها يَكْمُلُ، وهي فيما يذكره أبو طالب وغيرُه نهايةُ المقامات. وربما قال بعضهم: هي المقام التي تلتقي (فيه) مقدمة العامَّة وساقة الخاصَّة[(٤)].

ويقول مَن يقول منهم: إن السماع هو من توابع المحبة، وأنهم إنما فعلوه لما يُحرِّكه من محبة الله سبحانه وتعالى، إذ السماع يُحرِّك مِن كل قلب ما فيه، فمَن كان في قلبه

---

(١) البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤). عن أبي سعيد.
(٢) البخاري (٦٩٣٠)، مسلم (١٠٦٦). عن علي.
(٣) مسلم (١٠٦٦)، أبو داود (٤٧٦٨). عن علي. ولفظ مسلم: لاتَّكلوا.
(٤) منازل السائرين ص(٨٨).

حبُّ الله ورسوله حرَّك السماعُ هذا الحبَ وما يتبعُ الحبَّ من الوَجْد والحلاوة وغير ذلك، كما يُثِيرُ من قلوبِ أخرى محبةَ الأوثان والصُّلبان والإخوان والخِلَّان والأوطان والعشراء والمُرْدان والنِّسوان، ولهذا يذكر عن طائفة من أعيانهم سماعُ القصائد في باب المحبة كما فعل أبو طالب(١).

فيقال: إنَّ ما يُهَيِّجُه هذا السماعُ المبتدَعُ ونحوُه من الحبِّ وحركة القلب ليس هو الذي يحبه الله ورسوله، بل اشتمالُه على ما لا يحبه الله وعلى ما يبغضه أكثرُ من اشتماله على ما يحبه ولا يبغضه، وصَدُّه عمَّا يحبه الله ونهيه عن ذلك أعظمُ من تحريكه لما يحبه الله، وإن كان يُثِيرُ حُبًّا وحركةً ويُظن أن ذلك يحبه الله، وأنه مما يحبه الله، فإنما ذلك من باب اتِّباع الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى.

ومما يبيِّن ذلك أن الله سبحانه وتعالى بيَّن في كتابِه محبتَه، وذكر موجباتها وعلاماتها، وهذا السماع يوجب مضادًّا لذلك منافيًا له.

وذلك أن الله يقول في كتابه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ٣١].

ويقول: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [سورة المائدة: ٥٤].

فهذه ثلاثة أصول لأهل محبة الله: إخلاص دينهم، ومتابعة رسوله، والجهاد في سبيله.

فإنه أخبر عن المشركين الذين يتَّخذون الأنداد أنهم يحبونهم كما يحبون الله، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥]. فالمؤمنون أشدُّ حبًّا لله من المشركين الذين يحبون الأنداد كما يحبون الله، فمن أحبَّ شيئًا غيرَ الله كما يُحب الله فهو من المشركين لا من المؤمنين.

---

(١) قوت القلوب (٢/ ١٠٠- ١٠٢).

أعظم حسناته وغزواته التي يُمدح بها؛ لأن النبي ﷺ حضَّ على قتالهم، وقال: **«لَئِنْ أَدْرَكْتُهم لَأَقْتُلَنَّهم قَتْلَ عادٍ»**[(١)].

وقال: **«أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهم فاقْتُلُوهم؛ فإنَّ في قَتْلِهم أجرًا عند الله لمن قَتَلَهم يومَ القيامة»**[(٢)].

وفي الصحيح عن عليٍّ أيضًا: **«لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمدٍ لنَكَلُوا عن العمل»**[(٣)].

وكانوا يشدِّدون أمرَ الذنوب والمعاصي حتى كفَّروا المسلمين، وأوجبوا لهم [الخلود] في النار.

ولا ريب أن كثيرًا من النُّسَّاك والعُبَّاد والزُّهَّاد قد يكون فيه شعبة من الخوارج، وإن كان مخالفًا لهم في شُعَب أخرى.

فلزوم زيٍّ مُعَيَّنٍ من اللباس، سواء كان مباحًا أو كان مما يُقال: إنه مكروه، بحيث يُجعل ذلك دينًا ومستحبًّا وشعارًا لأهل الدين هو من البدع أيضًا، فكما أنه لا حرام إلا ما حرَّمه الله، فلا دين إلا ما شرعه الله.

الوجه الثاني: أن قولهم: إن هذا السماع يُحصِّل محبوبَ الله، وما حصَّل محبوبَه فهو محبوب له -قولٌ باطلٌ، وكثيرٌ من هؤلاء أو أكثرُهم حصل لهم الضلال والغَوَايَة من هذه الجهة، فظنُّوا أن السماع يُثِيرُ محبة الله، ومحبة الله هي أصل الإيمان الذي هو عمل القلب، وبكمالها يَكْمُلُ، وهي فيما يذكره أبو طالب وغيرُه نهايةُ المقامات. وربما قال بعضهم: هي المقام التي تلتقي (فيه) مقدمة العامَّة وساقة الخاصَّة[(٤)].

ويقول مَن يقول منهم: إن السماع هو من توابع المحبة، وأنهم إنما فعلوه لما يُحرِّكه من محبة الله سبحانه وتعالى، إذ السماع يُحرِّك مِن كل قلب ما فيه، فمَن كان في قلبه

(١) البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤). عن أبي سعيد.
(٢) البخاري (٦٩٣٠)، مسلم (١٠٦٦). عن علي.
(٣) مسلم (١٠٦٦)، أبو داود (٤٧٦٨). عن علي. ولفظ مسلم: لاتَّكَلوا.
(٤) منازل السائرين ص(٨٨).

حبُّ الله ورسوله حرَّك السماعُ هذا الحبَ وما يتبعُ الحبَّ من الوَجْد والحلاوة وغير ذلك، كما يُثِيرُ من قلوبٍ أخرى محبةَ الأوثان والصُّلبان والإخوان والخِلَّان والأوطان والعشراء والمُرْدان والنِّسوان، ولهذا يذكر عن طائفة من أعيانهم سماعُ القصائد في باب المحبة كما فعل أبو طالب(١).

فيقال: إنَّ ما يُهَيِّجه هذا السماعُ المبتدَعُ ونحوُه من الحبِّ وحركة القلب ليس هو الذي يحبه الله ورسوله، بل اشتمالُه على ما لا يحبه الله وعلى ما يبغضه أكثرُ من اشتماله على ما يحبه ولا يبغضه، وصَدُّه عمَّا يحبه الله ونهيه عن ذلك أعظمُ من تحريكه لما يحبه الله، وإن كان يُثِيرُ حُبًّا وحركةً ويُظن أن ذلك يحبه الله، وأنه مما يحبه الله، فإنما ذلك من باب اتِّباع الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى.

ومما يبيِّن ذلك أن الله سبحانه وتعالى بيَّن في كتابِه محبتَه، وذكر موجباتها وعلاماتها، وهذا السماع يوجب مضادًا لذلك منافيًا له.

وذلك أن الله يقول في كتابه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ﴾ [سورة آل عمران: ٣١].

ويقول: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍۚ﴾ [سورة المائدة: ٥٤].

فهذه ثلاثة أصول لأهل محبة الله: إخلاص دينهم، ومتابعة رسوله، والجهاد في سبيله.

فإنه أخبر عن المشركين الذين يتَّخذون الأنداد أنهم يحبونهم كما يحبون الله، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥]. فالمؤمنون أشدُّ حبًّا لله من المشركين الذين يحبون الأنداد كما يحبون الله، فمن أحبَّ شيئًا غيرَ الله كما يُحب الله فهو من المشركين لا من المؤمنين.

---

(١) قوت القلوب (٢/ ١٠٠- ١٠٢).

ومحبة رسوله من محبته، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الحديث المُتَّفق عليه في الصحيحين: «والذي نفسي بيده لا يُؤمِنُ أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من وَلَدِه ووالِدِه والناسِ أجمعين»(١).

وفي صحيح البخاري أن عمر قال له: يا رسول الله، والله لَأَنْتَ أحبُّ إليَّ من كلِّ شيءٍ إلَّا من نفسي. فقال: «لا يا عمرُ، حتى أكونَ أحبَّ إليك من نفسِك». قال: فأنت أحبُّ إليَّ من نفسي. قال: «فأنت الآن يا عمرُ»(٢).

وفي الصحيحين أنه قال: «ثلاثٌ من كُنَّ فيه فقد وَجَدَ حَلَاوَةَ الإيمانِ -وفي لفظ: لا يَجِدُ حلاوةَ الإيمان إلا من كان فيه ثلاثُ خِصَال-: أن يكون اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه مِمَّا سِوَاهما، وأن يُحبَّ المرءَ لا يُحِبُّه إلَّا لله، وأن يَكْرَه أن يَرْجِعَ في الكفر بعد إذ أنْقَذَه اللهُ منه كما يَكْرَه أن يُلْقَى في النار»(٣).

وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [سورة التوبة: ٢٤].

فبيَّنَ أنه إن كان الأهلُ والمالُ أحبَّ إليهم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فليتربصوا حتى يأتي الله بأمره، فلم يرض منهم أن يكون حبهم لله ورسوله كحب الأهل والمال، وأن يكون حب الجهاد في سبيله كحب الأهل والمال، بل حتى يكون الجهاد في سبيله الذي هو تمام حبه وحب رسوله أحبَّ إليهم من الأهل والمال.

فهذا يقتضي أن يكون حبُّهم لله ورسوله مقدَّمًا على كل محبَّة، ليس عندهم شيء يحبونه كحب الله، بخلاف المشركين.

ويقتضي الأصل الثاني، وهو أن يكون الجهاد في سبيله أحبَّ إليهم من الأهل والمال، فإن ذلك هو تمام الإيمان الذي ثوابه حب الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا

---

(١) البخاري (١٥)، مسلم (٤٤). عن أنس. والبخاري (١٤). عن أبي هريرة.
(٢) البخاري (٦٦٣٢). عن عبد الله بن هشام.
(٣) البخاري (١٦، ٦٠٤١)، مسلم (٤٣). عن أنس.

﴿الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ إيمانًا لا يكون بعده ريب، ﴿وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة الحجرات: ١٥].

وبذلك وصف أهل المحبة في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [سورة المائدة: ٥٤]. فأخبر سبحانه بذلِّهم للمؤمنين وعزِّهم على الكافرين وجهادهم في سبيله، وأنهم لا يخافون لومة لائم، فلا يخافون لوم الخلق لهم على ذلك.

وهؤلاء هم الذين يحتملون المَلَام والعَذْل في حبِّ الله ورسوله والجهاد في سبيله، والله يحبهم وهم يحبونه، ليسوا بمنزلة من يحتمل الملام والعذل في محبة ما لا يحبه الله ورسوله، ولا بمنزلة الذين أظهروا من مكروهات الحق ما يُلامون عليه ويُسمون بـ«المَلَامَتِيَّة»، ظانِّين أنهم لما أظهروا ما يلومهم الخلقُ عليه من المنكرات مع صحتهم في الباطن كان ذلك من صدقهم وإخلاصهم، وهم في ذلك إنما يتَّبِعون الظنَّ وما تهوى الأنفس.

فإن ذلك المنكر الذي يكرهه الله ورسوله لا يكون فعله مما يحبه الله ورسوله، ولا يكون من الصدق والإخلاص في حب الله ورسوله، والناس يُلامون عليه.

وسَنَام ذلك الجهاد في سبيل الله، فإنه أعلى ما يحبه الله ورسوله، واللَّائِمون عليه كثير، إذ كثير من الناس الذين فيهم إيمان يكرهونه، وهم إمَّا مخذِّلون مفتِّرون للهِمَّة والإرادة فيه، وإمَّا مُرجِفون مضعِّفون للقوة والقدرة عليه، وإن كان ذلك من النفاق.

قال الله تعالى: ﴿۞ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾﴾ [سورة الأحزاب: ١٨].

وقال تعالى: ﴿۞ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾﴾ [سورة الأحزاب: ٦٠].

وأما الأصل الثالث: وهو متابعة السنة والشريعة النبوية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٣١].

قال طائفة من السلف: ادَّعى قومٌ على عهد النبي ﷺ أنهم يحبون الله، فأنزل اللهُ هذه الآيةَ[1].

---

(١) تفسير الطبري (٥/ ٣٢٤، ٣٢٥)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٣٣). عن الحسن وابن جريج.

فجعل حبَّ العبد لربِّه موجبًا ومقتضيًا لاتِّباع رسوله، وجعل اتِّباع رسوله موجبًا ومقتضيًا لمحبة الرب عبده. فأهل اتِّباع الرسول يحبهم الله ولا يكون محبًّا لله إلا من يكون منهم.

وإذا عرفت هذه الأصول، فعامَّة أهل السماع المُحْدَث مقصِّرون في هذه الأصول الثلاثة، وهم في ذلك متفاوتون تفاوتًا كثيرًا بحسب قوة اعتياضهم بالسماع المحدَث عن السماع المشروع وما يتبع ذلك، حتى آل الأمر بأَخَرَةٍ إلى الانسلاخ من الإيمان بالكلية، ومصيره منافقًا محضًا أو كافرًا صرفًا.

وأمَّا عامَّتهم وغالبهم الذين فيهم حب الله ورسوله وما يتبع ذلك فهم فيه مقصِّرون، تجد فيهم من التفريط في الجهاد في سبيل الله، وما يدخل فيه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتفريط في متابعة رسول الله ﷺ في شريعته وسنته، وأوامره وزواجره، أمرًا عظيمًا جدًّا، وكذلك في أمر الإخلاص لله تجد فيهم من الشرك الخفي أو الجلي أمورًا كثيرة.

ولهذا كان هذا السماع سماع المكاء والتصدية إنما هو في الأصل سماع المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [سورة الأنفال: ٣٥].

وفيهم من اتِّخاذ أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله ما ضاهوا به النصارى في كثير من ذلك، حتى إن منهم مَن يعبد بعض البشر، ويعبد قبورهم، فيدعوهم ويستغيث بهم، ويتوكَّل عليهم، ويخافهم، ويرجوهم، إلى غير ذلك مما هو من حقوق الله وحده لا شريك له، ويطيعون سادتهم وكبارهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال، ويقول بعضهم في اتِّحاد الله ببعض مخلوقاته وحلوله فيهم، شبيه بما قالته النصارى في المسيح عليه الصلاة والسلام.

ولهذا يكون كثير من سماعهم الذي يحرِّك وَجْدَهم ومحبتهم إنما يحرك وجدهم ومحبتهم لغير الله، كالذين اتخذوا من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله.

وأما الشريعة، وما أمر الله به ونهى عنه، وأحلَّه وحرَّمه، ففيهم من المخالفة لذلك، بل [من] الاستخفاف بمن يتمسك به ما الله به عليم، حتى سقط من قلوبهم تعظيمَ كثير من فرائض الله، وتحريم كثير من محارمه. فكثيرًا ما يضيِّعون فرائضه، ويستحِلُّون محارِمَه، ويتعدُّون حدودَه؛ تارةً اعتقادًا، وتارةً عملًا.

وكثير من خيارهم -الذين هم مؤمنون- يقعون في كثير من فروع ذلك، وإن كانوا مستمسكين بأصول الإسلام.

وأمَّا غير هؤلاء فيصرِّحون بسقوط الفرائض -كالصلوات الخمس وغيرها- عنهم، ويحلُّ الخبائث -من الخمر والفواحش، أو الظلم أو البغي، أو غير ذلك- لهم.

وتزول عن قلوبهم المحبَّةُ لكثير مما يحبه الله ورسوله؛ كالمحبَّة التامَّة التي هي كمال الإيمان، بل لا بد أن ينقص في قلوبهم حبُّ ما أحبه الله ورسوله، فلا يبقى للقرآن والصلاة ونحو ذلك في قلوبهم من المحبة والحلاوة والطيب وقرة العين ما هو المعروف لأهل كمال الإيمان، بل قد يكرهون بعضَ ذلك ويستثقلونه، كما هو من نعت المنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [سورة النساء: ١٤٢].

و[قد يهجرون] القرآن الذي ما تقرَّب العبادُ إلى الله بأحب إليه منه، بل قد يستثقلون سماعه وقراءته لما اعتاضوا عنه (بِنِدِّه). وقد يقومون ببعض هذه العبادات الشرعية صورًا ورسمًا كما يفعله المنافقون، لا محبة وحقيقة ووجْدًا كما يفعله المؤمنون.

وأمَّا الجهاد في سبيل الله، فالغالب عليهم أنهم أبعد عنه من غيرهم، حتى نجدَ في عوام المؤمنين من الحب للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحبة والتعظيم لأمر الله، والغضب والغيرة لمحارم الله، وقوة المحبة والموالاة لأولياء الله، وقوة البغض والعداوة لأعداء الله -ما لا يوجد فيهم، بل يوجد فيهم ضد ذلك.

ومعلوم أن أهل الإيمان والصلاح منهم لا يَفْقِدون هذا بالكلية، لكن هذا السماع المحدَث -هو وتوابعه- سبب ومظنَّة لضدِّ الجهاد في سبيل الله، حتى إن كثيرًا منهم يعدُّون ذلك نقصًا في طريق الله وعيبًا ومنافيًا للسلوك الكامل إلى الله.

ومن السبب الذي ضلَّ به هؤلاء وغَوَوْا ما وجدوه في كثير ممن ينتسب إلى الشريعة وإلى الجهاد، من ضعف حقيقة الإيمان، وسوء النيات والمقاصد، وبُعدهم عن النيات الخالصة لله، وصلاح قلوبهم وسرائرهم، وعن أن يقصدوا بالجهاد أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، كما وجدوه في كثير ممن يذمُّ السماعَ المُحْدَث من قسوة القلب، والبُعْدِ عن مكارم الأخلاق وذَوْقِ حقيقة الإيمان.

فهذا التفريط في حقوق الله والعدوان على حدوده الذي وُجِد في هؤلاء وأمثالهم ممن لا يتدين بالسماع المحدَث، بل يتدين ببعض هذه الأمور -صار شبهةً لأولئك، كما أن

التفريط والعدوان الموجود في أهل السماع المحدَث صار شبهةً لأولئك في ترك كثيرٍ مما عليه كثيرٌ منهم، من حقائق الإيمان وطاعة الله ورسوله.

ولهذا تفرَّق هؤلاء في الدين، وصارت كلُّ طائفة مبتدعةً لدين لم يشرعه الله، ومنكرةً لما مع الطائفة الأخرى من دين الله، وصار فيهم شبه الأمم قبلهم.

كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾ [سورة المائدة: ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ [سورة البقرة: ١١٣].

وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ﴾ [سورة البقرة: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩].

وأمّا دين الله وهداه الذي أنزل به كتابه وبعث به رسوله، فهو اتِّباعُ كتابه وسنته في جميع الأمور، وتركُ اتِّباع ما يخالف ذلك في جميع الأمور، والإجماع على ذلك.

كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٠٣ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٥ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١٠٧﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢- ١٠٧].

وأمّا كون الشِّعْر في نفسه لا يُسْتَمَع إلا إذا كان من الكلام المباح أو المستحب، والشعر المقول في سماع المكاء والتصدية كثير منه أو أكثره ليس كذلك، فهذا مقام آخر نبينه إن شاء الله.

فصار احتجاجُهم بما سمعه النبي ﷺ من الشعر على استماع الغناء مردودًا بهذه الوجوه الثلاث.

قال أبو القاسم: وقد سمع الأكابر الأبيات بالألحان، فمَن قال بإباحته مالك بن أنس، وأهل الحجاز كلهم يبيحون الغناء، فأمَّا الحُداء فإجماع منهم على إباحته[(١)].

قلت: هذا النقل يتضمَّن غَلَطًا بإثبات باطل وترك حقٍّ، وقد تَبِعَ فيه أبا عبد الرحمن على ما ذكره في مسألة السماع.

وذلك أن المعروف عند أئمة السلف من الصحابة والتابعين؛ مثل: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد [الله] بن عباس، وجابر بن عبد الله، وغيرهم، وعن أئمة التابعين -ذمُّ الغناء وإنكاره.

وكذلك مَن بعدهم من أئمة الإسلام في القرون الثلاثة، حتى ذكر زكريا بن يحيى الساجي في كتابه الذي ذكر فيه إجماعَ أهل العلم واختلافَهم، فذكر أنهم مُتَّفِقُون على كراهته إلا رجلان إبراهيم بن سعد من أهل المدينة وعبيد الله بن الحسن العنبري من أهل البصرة.

وأما نقلهم لإباحته عن مالك وأهل الحجاز كلِّهم، فهذا غَلَطٌ من أسوأ الغلط؛ فإن أهل الحجاز على كراهته وذمِّه، ومالك نفسه لم يختلف قوله وقول أصحابه في ذمِّه وكراهته، بل هو من المبالِغِين في ذلك، حتى صنَّف أصحابُه كتبًا مفردة في ذمِّ الغناء والسماع، وحتى سأله إسحاق بن عيسى الطبَّاع عمَّا يترخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال: إنما يفعله عندنا الفُسَّاق[(٢)].

وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتًا، وهذه الحكاية مما لا يتنازع أهل المعرفة في أنها كذب على مالك.

وكذلك الشافعي لم يختلف قوله في كراهته، وقال في كتابه المعروف بأدب القضاة:

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥). وفيها: السلف والأكابر، بإباحته من السلف، على إجازته.

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٧٠)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال ص(٦٥)، الطيوريات (١/ ٦٣، ٦٤).

الغناءُ لهوٌ مكروهٌ يشبه الباطل، ومن استكثر منه فهو سفيه تُرَدُّ شهادته[١]. وقد قال عن السماع الديني المحدَث: خَلَّفت ببغداد شيئًا أحدثه الزنادقة يسمُّونه التَّغْبِير، يصدُّون به الناس عن القرآن[٢].

نعم، كان كثيرٌ من أهل المدينة يسمع الغناء، وقد دخل معهم في ذلك بعضُ فقهائهم، فأما أن يكون هذا قول أهل الحجاز كلهم أو قول مالك فهذا غلط.

وكان الناس يعيبون من استحلَّ ذلك من أهل المدينة كما عابوا على غيرهم، حتى كان الأوزاعيُّ يقول: من أخذ بقول أهل الكوفة في النبيذ، وبقول أهل مكة في المُتْعة والصَّرْف، وبقول أهل المدينة في الغناء، أو قال: الحُشُوش والغناء -فقد جمع الشرَّ كلَّه[٣]. أو كلامًا هذا معناه.

وأما فقهاء الكوفة فمن أشدِّ الناس تحريمًا للغناء، ولم يتنازعوا في ذلك، ولم يكونوا يعتادونه كما كان يفعله أهل المدينة، بل كانوا مفتونين بالنبيذ المتنازَع فيه.

وقد سُئل مالك عمَّا يترخَّص فيه بعضُ أهل المدينة من الغناء؟ فقال: لا، إنما يفعله عندنا الفساق[٤].

وقد سُئل القاسم بن محمد عن الغناء؟ فقال: إذا ميَّز اللهُ الحقَّ من الباطل، مِن أيِّ قسم يكون الغناء[٥]؟

ثم **قال أبو القاسم**: وقد وردت الأخبار واستفاضت الآثار في ذلك، وروي عن ابن جريج أنه كان يرخِّص في السماع، فقيل له: إذا أُتِيَ بك يوم القيامة، ويُؤتَى بحسناتك

---

(١) الأم (٦/ ٢٢٦)، كتاب الأقضية. انظر: الرد على من يحب السماع لأبي الطيب الطبري ص(٢٧)، تلبيس إبليس ص(٢٠٦).

(٢) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص(٢٣٥)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٨٣)، مناقب الشافعي للأبري ص(٩٠)، حلية الأولياء (٩/ ١٤٦)، تلبيس إبليس ص(٢٠٥).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص(٦٥)، البيهقي (٢٠٩١٩)، ابن عساكر (٥٤/ ٥٨، ٥٩)، تاريخ الإسلام (٤/ ١٣٠). وهو مروي أيضًا عن معمر ويحيى بن سعيد القطان وأحمد.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) ذم الملاهي لابن أبي الدنيا ص(٤٨)، البيهقي (٢١٠١١)، ابن عساكر (٤٩/ ١٨٥).

وسيئاتك، ففي أي الجنبين يكون سماعك؟ فقال: لا في الحسنات ولا في السيئات. يعني أنه من المباحات[(١)].

قلت: ليس ابن جريج وأهل مكة ممن يُعرف عنهم الغناء، بل المشهور عنهم أنهم كانوا يُعَيِّرون من يفعل ذلك من أهل المدينة، وإنما المعروف عنهم المتعة والصرف.

ثم هذا الأثر وأمثاله حجة على من احتج به؛ فإنه لم يجعل منه شيئًا من الحسنات، ولم يُنقل عن السلف أنه عدَّ شيئًا من أنواعه حسنةً، فقوله على ذلك مخالف للإجماع.

ومن فعل شيئًا من ذلك على أنه من اللَّذَّة الباطلة التي لا مضرَّة فيها ولا منفعة، فهذا كما يُرخَّص للنساء في الغناء والضرب بالدُّفِّ في الأفراح؛ مثل قدوم الغائب وأيام الأعياد، بل يؤمرون بذلك في العُرُسات كما رُوي: «**أَعْلِنوا النكاحَ واضْرِبوا عليه بالدُّفِّ**»[(٢)].

وهو مع ذلك باطل كما في الحديث الذي في السنن: أن امرأة نذرت أن تضرب لقدوم رسول الله ﷺ بالدُّفِّ، فلما قَدِم عمرُ أمرها بالسكوت، وقال: «**إن هذا رجلٌ لا يحبُّ الباطلَ**»[(٣)].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**كلُّ لَهْوٍ يَلْهُو به الرجلُ فهو باطلٌ، إلا رَمْيَه بقَوْسِه، وتَأْدِيبَه فَرَسَه، ومُلاعَبَتَه امرأتَه، فإنَّهُنَّ من الحقِّ**»[(٤)].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥). وفيها: الجانبين سماعك.

(٢) الترمذي (١٠٨٩)، البيهقي (١٤٦٩٩). عن عائشة. بلفظ: بالدفوف. وقال الترمذي: غريب حسن. وضعفه الترمذي والبيهقي وابن الجوزي بعيسى بن ميمون. وابن ماجة (١٨٩٥)، البيهقي (١٤٦٩٨)، سعيد بن منصور (٦٣٥). عن عائشة. بلفظ: بالغربال. وضعفه البيهقي والبوصيري وابن الجوزي بخالد بن إلياس. انظر: العلل المتناهية (٢/ ١٣٨)، علل الدارقطني (١٥/ ١٢٥).

(٣) أحمد (٢٢٩٨٩)، الترمذي (٣٦٩٠)، البيهقي (٢٠١٠١). عن بريدة. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب. شطرَه الأول. وأحمد (١٥٥٨٥)، الحاكم (٦٥٧٦)، حلية الأولياء (١/ ٤٦). عن الأسود بن سَرِيع. شطرَه الثاني.

(٤) الطيالسي (١١٠٠)، أحمد (١٧٣٠٠)، الدرامي (٢٤٤٩)، الترمذي عقب (١٦٣٧)، ابن ماجة (٢٨١١)، البيهقي (١٩٧٣٣). عن عقبة بن عامر. وقال الترمذي: حسن.

والباطل من الأعمال هو ما ليس فيه منفعة، فهذا يرخَّص فيه للنفوس التي لا تصبر على ما ينفع من الحقِّ، في القَدْر الذي يُحتاج إليه في الأوقات [التي] تتقاضى ذلك؛ كالأعياد، والأعراس، وقدوم الغائب، ونحو ذلك.

وهذه نفوس النساء والصبيان، فهن اللواتي كن يغنين في ذلك على عهد النبي ﷺ وخلفائه، ويضربن بالدُّفّ.

وأما الرجال فلم يكن ذلك فيهم، بل كان السلف يسمُّون الرجلَ المغنِّي مُخَنَّثًا؛ لتشبُّهه بالنساء. ولهذا رُوي: «**اقرأوا القرآنَ بلُحُون العَرَبِ، وإيَّاكم ولُحُون العَجَم والمَخَانيث والنِّساء**»[(١)].

ولهذ لما سُئل القاسم بن محمد عن الغناء فقال للسائل: يابن أخي أرأيتَ إذا مَيَّز اللهُ يوم القيامة بين الحق والباطل، ففي أيِّهما يجعل الغناء؟ فقال: في الباطل. قال: فماذا بعد الحق إلا الضلال[(٢)].

فكان العلم بأنه من الباطل مستقرًّا في نفوسهم كلهم، وإن فَعَلَه بعضُهم مع ذلك، إذ مجرد كون الفعل باطلًا إنما يقتضي عدم منفعته لا يقتضي تحريمه، إلا أن يتضمَّن مفسدة.

قال أبو القاسم: وأما الشافعي رحمه الله فإنه لا يحرِّمه، ويجعله في العوام مكروهًا، حتى لو احترف الغناء أو اتَّصَفَ على الدوام بسماعه على وجه التلهِّي به تُردُّ به الشهادة، ويجعله مما يسقط المروءة، ولا يُلحقه بالمحرَّمات[(٣)].

قال: وليس كلامنا في هذا النوع من السماع، فإن هذه الطائفة جلَّت مرتبتهم عن أن

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ص(١٦٥)، قيام الليل للمروزي كما في مختصره للمقريزي ص(١٣٥)، البدع لابن وضاح (٢/ ١٦٩)، شعب الإيمان (٤/ ٢٠٨)، المعجم الأوسط (٧٢٢٣). من طريق بقية عن أبي محمد عن حذيفة. وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به بقية. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ١١١): هذا حديث لا يصح، وأبو محمد مجهول، وبقية يروي عن حديث الضعفاء ويدلسهم.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥). وفيها: احترف بالغناء، التلهي ترد.

يسمعوا بلهو، أو يقعدوا للسماع بسهو، أو يكونوا بقلوبهم متفكرين في مضمون لغو، أو يستمعوا على صفة غير كفء[١].

قلت: لم يختلف قول الشافعي في كراهته والنهي عنه للعوام والخواص، لكن هل هي: كراهة تحريم، أو تنزيه، أو تفضيل بين بعض وبعض؟ هذا مما يتنازع فيه أصحابه. وهذا قوله في سماع العامَّة.

وأما السماع الديني [الذي] جعله أبو القاسم للخاصَّة، فهو عند الشافعي من فعل الزنادقة، كما قال: خَلَّفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة، يسمُّونه التَّغْبِير يَصُدُّون به الناس عن القرآن[٢].

فعنده أن هذا السماع أعظم من أن يقال فيه مكروه أو حرام، بل هو عنده مضادٌّ للإيمان، وشَرْعُ دين لم يأذن الله به، ولم ينزل به (من) سلطان.

وإن كان من المشايخ الصالحين مَن تأوَّل في ذلك، وبتأويله واجتهاده يغفر الله له خطأه، ويثيبه على ما مع التأويل من قصد صالح، فذلك لا يمنع أن يُقال [ما] في الفعل من الفساد، إذ التأويل من باب المُعَارِض في حقِّ بعض الناس، يدفع به عند العقوبة، كما يدفع بالتوبة والحسنات الماحية، وهذا لمن استفرغ وسعه في طلب الحق.

فقول الشافعي رضي الله عنه في هؤلاء كقوله في أهل الكلام: حُكْمي في أهل الكلام أن يُضْرَبوا بالجَرِيد والنِّعَال، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام[٣]. وقوله: لِأَن يُبتلى العبد بكلِّ ذنب ما خلا الشرك بالله خيرٌ له من أن يُبتلى بالكلام[٤].

ومع هذا فقد ابتُلي ببعض ذلك على وجه التأويل طوائف من أهل العلم والدين والتصوُّف والعبادة.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥). وفيها: أن يستمعوا، مفكرين.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٦٢)، ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السادسة (٤/ ٢٩٤)، الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٢٥)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤١)، حلية الأولياء (٩/ ١١٦).

(٤) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص(١٣٧، ١٤٣)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٥٤، ٤٥٨) ذم الكلام وأهله، تحت الطبقة السادسة (٤/ ٢٩٠- ٢٩٢).

ولهذا كان الكلام في السماع على وجهين:

أحدهما: سماع اللَّعِب والطَّرَب. فهذا يُقال فيه: مكروه، أو محرم، أو باطل، أو مرخَّص في بعض أنواعه.

الثاني: السماع المحْدَث لأهل الدين والقُرَب. فهذا يُقال فيه: إنه بدعة وضلالة، وإنه مخالف لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع السالفين جميعهم. وإنما حَدَثَ في الأمَّة لما أُحدث الكلام. فكثُر هذا في العلماء، وهذا في العباد.

ولهذا كان يزيد بن هارون الواسطي -وهو من أتباع التابعين، وأواخر القرون الثلاثة- تجتمع في مجلسه الأمم العظيمة، وكان أجلَّ مشايخ الإسلام إذ ذاك، فكان ينهى عن الجهمية وعن المغبِّرة[١]، هؤلاء أهل الكلام المخالف للكتاب والسنة، وهؤلاء أهل السماع المحْدَث المخالف للكتاب والسنة.

ولهذا لم يستطع أحد ممن يستحب السماع المحدَث ويستحسنه أن يحتج لذلك بأثرٍ عمَّن مضى ولا بأصل في الكتاب والسنة.

قال أبو القاسم: وقد رُوي عن ابن عمر آثار في إباحتة للسماع، وكذلك عبد الله بن جعفر أبي طالب[٢].

قالت: أمَّا النقل عن ابن عمر فباطل، بل المحفوظ عن ابن عمر ذَمُّه للغناء ونهيه عنه، وكذلك عن سائر أئمة الصحابة؛ كابن مسعود وابن عباس وجابر وغيرهم ممن ائتم بهم المسلمون في دينهم[٣].

وأمَّا ما يذكر مِن فعل عبد الله بن جعفر في أنه كان له جارية يسمع غناءها في بيته[٤]،

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٢١- ١٢٣)، السنة للخلال (٥/ ٩٠- ٩٢)، الشريعة (١/ ٥٠٣)، الإبانة الكبرى (٦/ ٦٤، ١٠٠). الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال ص(٧٢).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥).

(٣) تفسير الطبري (١٨/ ٥٣٤- ٥٣٦)، ابن أبي شيبة (٢١١٣٠- ٢١١٣٧)، الأدب المفرد ص(٢٧٤، ٤٣٢)، السنة للخلال ص(٥/ ٧٢- ٧٦)، الإبانة الكبرى (٢/ ٧٠٣)، الحاكم (٣٥٤٢)، البيهقي (٢٠٩٨٧، ٢١٠٠٣).

(٤) ابن عساكر (٢٧/ ٢٦٣)، الاستيعاب (٣/ ٨٨١)، تاريخ الطبري (٥/ ٣٣٦)، البداية والنهاية (١٢/ ٣٠٢)، قوت القلوب (٢/ ١٠٢).

فعبد الله بن جعفر ليس ممن يصلح أن يعارض قوله في الدين -فضلًا عن فعله- لقول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر وأمثالهم.

ومن احتج بفعل مثل عبد الله في الدين في مثل هذا ألزمه أن يحتج بفعل معاوية في قتاله لعليٍّ، وبفعل ابن الزبير في قتاله في الفُرقة، وأمثال ذلك، مما لا يصلح لأهل العلم والدين أن يدخلوه في أدلة الدين والشرع، لا سيما النُّسَّاك والزُّهَّاد وأهل الحقائق، لا يصلح لهم أن يتركوا سبيل المشهورين بالنُّسُك والزُّهْد بين الصحابة، ويتبعوا سبيل غيرهم.

وما أحسن ما قال حذيفة رضي الله عنه: يا معشر القُرَّاء استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سَبَقْتُم سَبْقًا بَعِيدًا، ولئن أَخَذْتُم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا[(١)].

ثم الذي فعله عبد الله بن جعفر كان في داره، لم يكن يُجتمع عنده على ذلك، ولا يسمعه إلا ممن ملوكته، ولا يَعُدُّه دينًا وطاعة، بل هو عنده من الباطل.

وهذا مثل ما يفعله بعضُ أهل السَّعة من استماع غناء جاريته في بيته، ونحو ذلك. فأين هذا من هذا؟ هذا لو كان مما يصلح أن يحتج [به]، فكيف وليس بحجة أصلًا؟

قال: وكذلك عن عمر وغيره في الحُدَاء[(٢)].

قلت: أمَّا الحُدَاء، فقد ذُكِرَ الاتِّفَاق على جوازه، فلا يحتج به في موارد (النزاع).

وقد ثبت أن عامر بن الأكوع كان يحدو الصحابة مع النبي ﷺ، قال: «**من السائق**»؟ قالوا: عامر بن الاكوع، فقال: «**يرحمه الله**». فقالوا: يا رسول الله لولا أمتعتنا به.

ففي الصحيحين عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَع، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فَسِرْنا ليلًا، فقال رجل من القوم لعَامِر بن الأكوع: ألا تُسْمِعُنا من هُنَيْهَاتِك؟ وكان عَامِرٌ رجلًا شَاعِرًا، فنزل يَحْدُو بالقوم يقول:

---

(١) البخاري (٧٢٨٢)، ابن أبي شيبة (٣٤٨٠١)، الزهد لابن المبارك ص(١٦)، الزهد لأبي داود ص(٢٤٢).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥). وفيها: عن عمر في الحداء وغيره.

والله لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدَّقْنا ولا صلَّيْنا
فاغفر فداءً لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقَيْنا
وألْقِيَنْ سكينةً علينا إنا إذا صِيحَ بنا أتينا
وبالصِّيَاح عوَّلوا علينا

فقال رسول الله ﷺ: «**من هذا السَّائِق**»؟ قالوا: عامر بن الأَكْوَع. فقال: «**يرحمُه اللهُ**». فقال رجل من القوم: وَجَبَتْ يا نبيَّ الله، لولا أَمْتَعْتَنَا به. فذكر الحديث في استشهاده في تلك الغزوة؛ غزوة خيبر(١).

وفي صحيح مسلم عن سَلَمَةَ بن الأَكْوَع قال: لما كان يومُ خَيْبَر قاتل أخي قِتالًا شديدًا مع رسول الله ﷺ، فارْتَدَّ عليه سيفُه فقتله، فقال أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، وشَكُّوا فيه: رجلٌ مات في سلاحِه. قال سَلَمَةُ: فَقَفَلَ رسولُ الله ﷺ من خَيْبَر، فقلت: يا رسول الله، ائْذَنْ لي أن أَرْجُزَ لك. فأَذِنَ له رسولُ الله ﷺ. فقال عُمَرُ: أَعْلَمُ ما تقول، قال: فقلت:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدَّقْنا ولا صلَّيْنا

فقال رسول الله ﷺ: «**صَدَقْتَ**».

وأَنْزِلَنْ سكينةً علينا وثَبِّتِ الأقدامَ إن لاقَيْنا
والمشركون قد بَغَوْا علَيْنا

فلما قضيتُ رَجَزِي قال رسول الله ﷺ: «**من قال هذا**»؟ قلت له: أخي. فقال رسول الله صلى الله علي وسلم: «**يرحمُه اللهُ**». قال: فقلت: يا رسول الله، والله إن ناسًا لَيَهَابُون الصلاةَ عليه، يقولون: رجلٌ مات بسلاحِه. فقال رسول الله ﷺ: «**كَذَبُوا، مات جَاهِدًا مُجَاهِدًا، فله أجرُه مرتَيْن**»(٢).

وكذلك قد ثبت في الصحيح حديثُ أَنْجَشَةُ الحَبَشِي الذي كان يَحْدُو، حتى قال النبي

---

(١) البخاري (٤١٩٦، ٦١٤٨)، مسلم (١٨٠٢/ ١٢٣). وفيهما: اللهم لولا.
(٢) مسلم (١٨٠٢/ ١٢٤).

ﷺ: «**رُوَيْدَكَ أَنْجَشَةُ، سَوْقَكَ بالقَوَارِير**». يعني النِّساء، أَمَرَه بالرِّفْقِ بِهِنَّ لئلَّا تُزْعِجُهن الإبل في المَسِير إذا اشتدَّ سيرُها، وينزعجن بصوت الحادي.

ففي الصحيحين عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، وغلامٌ أسود يُقال له أَنْجَشَةُ يَحْدُوا، فقال رسول الله ﷺ: «**وَيْحَكَ أَنْجَشَةُ، رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقَوَارِير**». قال أبو قِلَابَة: يعني النساء[١]. وأخرجاه من حديث ثابت عن أنس بنحوه[٢].

ومن حديث قتادة عن أنس قال: كان للنبي ﷺ حَادٍ يقال له أَنْجَشَةُ، وكان حَسَنَ الصَّوْتِ، فقال له النبي ﷺ: «**رُوَيْدَكَ يا أَنْجَشَةُ، لا تَكْسِرِ القَوَارِيرَ**». قال قتادة: يعني ضَعَفَةَ النِّسَاء[٣].

وفي رواية البخاري عن أبي قِلَابة قال: كانت أَمُّ سُلَيْم في الثَّقَلِ، وأَنْجَشَةُ غُلَامُ النبيِّ ﷺ يَسُوقُ بِهِنَّ، فقال النبي ﷺ: «**يا أَنْجَشُ، رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقَوَارِير**»[٤].

وفي رواية البخاري عن ثابت عن أنس قال: كان النبي ﷺ في سفر فحَدَا الحَادِي، فقال له النبي ﷺ: «**ارْفُقْ يا أَنْجَشَةُ، وَيْحَكَ بالقَوَارِير**»[٥].

واحتجاجهم بإنشاد الشعر، كما قال **أبو القاسم**: وأنشد بين يَدَيْ النبي ﷺ الأشعار فلم يَنْهَ عنها، ورُوي أنه ﷺ استنشد الأشعار[٦].

وهذا من القياس الفاسد كما تقدَّم.

قال: ومن المشهور الظاهر حديث الجاريتين[٧]. **وذَكَرَ** حديث الجاريتين اللتين كانتا

---

(١) البخاري (٦١٦١، ٦٢١٠)، مسلم (٢٣٢٣/ ٧١).

(٢) البخاري (٦٢٠٩)، مسلم (٢٣٢٣/ ٧٠).

(٣) البخاري (٦٢١١)، مسلم (٢٣٢٣/ ٧٣).

(٤) البخاري (٦٢٠٢).

(٥) البخاري (٦٢٠٩). وفيه: في مسير له.

(٦) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥).

(٧) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥). وفيها: ومن المشهور الظاهر أنه دخل بيت عائشة وفيه جاريتان تغنيان فلم ينههما.

تغنيان في بيت عائشة بما تقاولت به الأنصار يوم بُعَاث، فقال أبو بكر: مَزْمُور الشيطان؟ فقال النبي ﷺ: «**دَعْهُما يا أبا بكر، فإنَّ لكلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وعِيدُنا هذا اليوم**»(١).

وقد تقدَّم أن الرخصة في الغناء في أوقات الأفراح للنِّساء والصبيان أمر مضت به السُّنَّة، كما يرخَّص لهم في غير ذلك من اللَّعِب، ولكن لا يُجعل الخاص عامًّا.

ولهذا لما قال أبو بكر: أمزمور الشيطان في بيت رسول الله ﷺ؟ لم ينكر النبي ﷺ هذه التسمية، والصحابة لم يكونوا يفضلون شيئًا من ذلك، ولكن ذَكَرَ النبي ﷺ أمرًا خاصًّا بقوله: «**إنَّ لكلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وهذا عِيدُنا**»(٢).

ومثل هذا قوله لعمر: «**لو رآك سَالِكًا فَجًّا لسَلَكَ فَجًّا غيرَ فَجِّك**»(٣). لما خاف منه النساء فيما كُنَّ يفعلنَه بحضرة النبي ﷺ، فعُلِم أن هذا، وإن كان من الشيطان، لكن الرُّخصة فيه لهؤلاء؛ لئلَّا يدعوهم إلى ما يُفْسِد عليهم دينهم، إذ لا يمكن صرفهم عن كل ما تتقاضاه الطِّبَاع من الباطل.

والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فهي تحصِّل أعظم المصلحتَيْن بفوات أدناهما، وتدفع أعظم الفَسَادَيْن باحتمال أدناهما. فإذا وصف العمل بما فيه من الفساد؛ مثل كونه من عمل الشيطان، لم يمنع ذلك أن يكون قد دفع به ما هو أحب إلى الشيطان منه، ويكون إقرارهم على ذلك من المشروع، فهذا أصل ينبغي التفطُّن له.

والشيطان (موكول) ببني آدم في أمور كثيرة من المباحات؛ كالتخلِّي والنكاح وغير ذلك، وهو يجري من ابن آدم مَجْرَى الدَّم، فلا يمكن حفظ جميع بني آدم من كلِّ ما للشيطان فيه نصيب، لكن الشارع يأمر بالتحرُّز من ذلك، كما شرع التسمية والاستعاذة عند التخلِّي والنكاح وغير ذلك، ولو [لم] يفعل الرجل ذلك لم نقل: إنه يأثم بالتخلِّي ونكاح امرأته ونحو ذلك.

وكذلك ذَكَرَ العُرس وقول النبي ﷺ: «**إن الأنصار فيهم غَزَلٌ، ولو أرسلتم من يقول:**

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٥، ٥٠٦).

(٢) البخاري (٩٥٢، ٣٩٣١)، مسلم (٨٩٢). عن عائشة.

(٣) البخاري (٣٢٩٤)، مسلم (٢٣٩٦). عن سعد بن أبي وقاص.

أَتَـيْنَـاكـم أَتَـيْنَـاكـم فَـحَـيَّـانـا وَحَـيَّـاكـم»[١].

وقد تقدَّم أن الخاصَّ لا يُجعل عامًّا.

ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه: **إمَّا** على قياس فاسد، وتشبيه الشيء بما ليس مثله. **وإمَّا** على جعل الخاص عامًّا، وهو أيضًا من القياس الفاسد. **وإمَّا** احتجاجهم بما ليس بحجة أصلًا.

ثم احتج أبو القاسم بما هو من جنس القياس الفاسد، **فذكر** حديث البراء بن عازب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**حَسِّنُوا القرآنَ بأَصْوَاتِكم؛ فإنَّ الصَّوْتَ الحَسَنَ يَزِيدُ القرآنَ حُسْنًا**»[٢]. وحديثًا عن أنس مرفوعًا: «**لكل شيء حلية، وحلية القرآن الصوت**»[٣].

وهذا ضعيف عن النبي ﷺ من رواية عبد الله بن محرر، وهو ضعيف لا يحتج به بحال.

وقال: دَلَّ هذا الخبر على فضيلة الصوت[٤].

قلت: هذا دَلَّ على فضل الصوت الحَسَنِ بكتاب الله، لم يدل على فضيلته بالغناء، ومن شَبَّهَ هذا بهذا فقد شبَّه الباطل بأعظم الحق.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾﴾ [سورة يس: ٦٩].

فكيف نشبِّه ما أمر الله به من تلاوة كتابه وتحسينه بالصوت بما لم يأمر بتحسين الصوت به.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٦). وفيها: فحيونا نحييكم. والحديث عند: ابن ماجة (١٩٠٠). عن ابن عباس. وأحمد (١٥٢٠٩)، النسائي في الكبرى (٥٥٤٠). عن جابر. والبيهقي (١٤٦٩١). عن عائشة. واختلف فيه على الأجلح، وفيه ضعف. انظر: مصباح الزجاجة (٢/١٠٧)، مجمع الزوائد (٤/٢٨٩).

(٢) الدارمي (٣٥٤٤)، معجم ابن الأعرابي (١٥٨٩)، الحاكم (٢١٢٥)، شعب الإيمان (٣/ ٤٦١)، فوائد تمام (٢/٣٧).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٦). والحديث عند: عبد الرزاق (٤١٧٣)، البزار (٧٢٨٠)، الكامل لابن عدي (٥/٢١٦). وقال البزار: تفرد به عبد الله بن المحرر، وهو ضعيف الحديث.

(٤) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٦).

هذا مِثْلُ مَن قال: إذا أمر الله بالقتال في سبيله بالسيف والرُّمْح (والنّشَاب)، دَلَّ على فضيلة الضَّرْب والطَّعْن (والرَّمْي)، ثم يحتج بذلك على الضرب والطعن والرمي في غير سبيل [الله].

ومِثْلُ مَن قال: إذا أمر الله بإنفاق المال في سبيله، دَلَّ على فضيلة المال، ويحتج بذلك على إنفاق المال في غير سبيله.

أو قال: إذا أمر الله بالاستعفاف بالنكاح، دَلَّ على فضيلة النساء، ويحتج بذلك على فضيلة ما لم يأذن الله به من النكاح.

وكذلك كل ما يُعِينُ على طاعة الله من: تفكُّر، أو صوت، أو حركة، أو قوة، أو مال، أو أعوان، أو غير ذلك، فهو محمود في حال إعانته على طاعة الله ومَحَابِّه ومراضيه، ولا يُستدل بذلك على أنه في نفسه محمود على الإطلاق، ويحتج بذلك على أنه محمود إذا استُعين به على ما (ليس) هو من طاعة الله، بل هو من البدع في الدين أو الفجور في الدنيا.

ومِثْلُ هذا قوله ﷺ: «لَلَّه أَشَدُّ أَذَنًا إلى الرجل الحَسَنِ الصوتِ بالقرآن من صاحب القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِه»[(١)].

وقال: «ما أَذِنَ اللهُ لشيء كأَذَنِه لنبيٍّ حَسَنِ الصوتِ يتغنَّى بالقرآن يجهرُ به»[(٢)].

بل قوله ﷺ: «ليس مِنَّا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن»[(٣)]. يقتضي أن التغنِّي المشروع هو بالقرآن، وأن من تَغَنَّى بغيره فهو مذموم، ولا يُقال: هذا يدل على استحباب حُسْنِ التغنِّي.

وقوله: «ليس مِنَّا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن». إمَّا أن يريد به الحضَّ على أصل الفعل، وهو نفس التغنِّي بالقرآن. أو على صفة الفعل، وهو أن يكون تغنِّيه -إذا تغنَّى- بالقرآن لا بغيره.

---

(١) أحمد (٢٣٩٤٧، ٢٣٩٥٦)، ابن ماجة (١٣٤٠)، الحاكم (٢٠٩٧)، البيهقي (٢١٠٥١، ٢١٠٥٢)، ابن حبان (٧٥٤). عن فضالة بن عبيد. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٢) البخاري (٥٠٢٤، ٧٥٤٤)، مسلم (٧٩٢، ٧٩٣). عن أبي هريرة.

(٣) البخاري (٧٥٢٧). عن أبي هريرة.

وهذا كما وقع في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [سورة المائدة: ٤٩]. هل هو أمر بأصل الحكم، أو بصفته إذا حكم؟

والمعنى الثاني: ذمٌّ لمن تغنَّى بغيره مطلقًا، دون من ترك التغنِّي به وبغيره.

والمعنى الأول: ذمٌّ لمن ترك التغنِّي به، دون من تغنَّى به ومَن تغنَّى بغيره.

ثم ذَكَرَ أبو القاسم حديثَ أبي عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**صَوْتَان ملعونان: صوتُ وَيْلٍ عند مصيبة، وصوتُ مِزْمَار عند نِعْمَة**»[١]. مفهوم الخطاب يقتضي إباحة غير هذا في غير هذه الأحوال، وإلا لبطل التخصيص[٢].

قلت: هذا الحديث من أجود ما يحتج به على تحريم الغناء، كما في اللفظ المشهور عن [جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ] أنه قال: «**إِنَّمَا نَهَيْتُ عن صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتٍ عند نعمةٍ؛ لَهْوٍ ولَعِبٍ ومَزَامِيرِ الشيطان. وصَوْتٍ عند مصيبةٍ؛ لَطْمِ خُدُودٍ وشَقِّ جُيُوبٍ ودعوى الجاهليةِ**»[٣].

فنهى عن الصوت الذي يُفعل عند النعمة، كما نهى عن الصوت الذي يُفعل عند المصيبة، والصوت الذي عند النعمة هو صوت الغناء.

وأمَّا قوله: صوت مِزْمَار. فإن نفس صوت الإنسان يُسمَّى مِزْمَارًا، كما (قال) لأبي موسى: «**لقد أُوتي هذا مِزْمَارًا من مَزَامِير آلِ دَاوُد**»[٤]. وكما قال أبو بكر رضي الله عنه: أبمزمور الشيطان في بيت رسول الله ﷺ[٥]؟

وأمَّا قوله: مفهوم الخطاب يقتضي إباحة غير هذا. **جوابه من وجهين**:

---

(١) البزار (٧٥١٣)، الضياء (٢٢٠٠)، الترغيب والترهيب للأصبهاني (٣/٢٣٨). وقال البزار: لا نعلمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد. وقال الهيثمي في المجمع (٣/١٣): رجاله ثقات.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٦، ٥٠٧). وفيها: بطل.

(٣) ابن أبي شيبة (١٢١٢٤)، المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢/١٢٩)، البيهقي (٧١٥١). عن جابر. والترمذي (١٠٠٥)، بدون: صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان، وقال: حسن. وقال الدارقطني في العلل (١٢/٤٤٧): والاضطراب من ابن أبي ليلى. وفي المصادر: نغمة، بالمعجمة.

(٤) البخاري (٥٠٤٨)، مسلم (٧٩٣). عن أبي موسى.

(٥) البخاري (٩٥٢)، مسلم (٨٩٢).

أحدهما: أن مِثْل اللفظ الذي ذكره لا مفهوم له عند أكثر أهل العلم، والتخصيص في مثل هذا كقوله ﷺ: «**ثلاثٌ في أمتي من أمر الجاهلية**»(١).

ومَن قال: إنه يكون له مفهوم. فذلك إذا لم يكن للتخصيص سببٌ آخر، وهنا التخصيص لكون هذه الأصوات هي التي كانت معتادة في زمنه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [سورة الإسراء: ٣١].

والثاني: أن اللفظ الذي ذكره الرسول يدل على مورد النزاع؛ فإنَّه صوت النعمة، ولو لم تكن نعمة لكان تنبيهًا عليه، فإنه إذا نهى عن ذلك عند النعمة، والإنسان معذور في ذلك، كما رخَّص في غناء النساء في الأعراس والأعياد ونحو ذلك، فلِأَن ينهى عن ذلك بدون ذلك أَوْلى وأحرى.

والآلات الملهية، قد صَحَّ فيها ما رواه البخاري في صحيحه تعليقًا مجزومًا به داخلًا في شرطه، عن عبد الرحمن بن غَنْم الأَشْعَرِي أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**لَيَكُونَنَّ في أُمتي أقوامٌ يَسْتَحِلُّون الحِرَ والحَرِيرَ والخَمْرَ والمعازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أقوامٌ إلى جَنْبِ عَلَمٍ، يَرُوحُ بِسَارِحَةٍ لهم، يأتيهم لحاجتهم فيقولون: ارْجِعْ إلينا غدًا، فَيُبَيِّتُهُم اللهُ ويَضَعُ العَلَمَ، وَيَمْسَخُ آخرين قردةً وخنازيرَ إلى يومِ القيامةِ**»(٢).

وقال أبو القاسم: وقد رُوي أن رجلًا أنشد بين يدي النبي ﷺ، فقال:

أقبلت فلاح لها عارضان كالسَّبَج
أدبرت فقلت لها والفؤاد في وَهج
هل عليَّ ويحكما إن عشقت من حرج

فقال رسول الله ﷺ: «**لا حرج إن شاء الله**»(٣).

---

(١) أحمد (٧٥٦٠)، ابن حبان (٣١٤١). عن أبي هريرة. والبزار (٧٩٥). عن جنادة بن مالك. وعبد الرزاق (٦٦٨٨)، ابن أبي شيبة (١١٣٤٧). عن سعيد بن جبير. قولَه. وعند مسلم (٩٣٤): أربع في أمتي من أمر الجاهلية.

(٢) البخاري (٥٥٩٠). وفيه: عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري. وفيه: يأتيهم -يعني الفقير- لحاجة فيقولون.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٧). بدون: حرج إن شاء الله. انظر: الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة ص(١٢٦)، الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ١١٦).

قلت: هذا الحديث موضوع باتِّفاق أهل المعرفة بالحديث، لا أصل له، وليس هو في شيء من دواوين الإسلام، وليس له إسناد، بل هو من جنس الحديث الآخر الذي قيل فيه: إن أعرابيًّا أتى إلى النبي ﷺ، وأنشده:

قد لَسَعَتْ حَيَّةُ الهوى كَبِدي فلا طبيبَ لها ولا رَاقِي
إلا الحبيبُ الذي شُغِفْتُ به فعنده رُقْيَتِي وتِرْيَاقِي[1].

وهذا أيضًا موضوع باتِّفاق أهل العلم، كذب مفترى.

وكذلك ما يُروى من أنهم تواجدوا، وأنهم مزقوا الخِرْقَة ونحو ذلك. كل ذلك كذب. لم يكن في القرون الثلاثة، لا بالحجاز ولا بالشام ولا باليمن ولا بالعراق ولا خراسان، مَن يجتمع على هذا السماع المحْدَث، فَضْلًا عن أن يكون نظيره كان على عهد النبي ﷺ، ولا كان أحدٌ يمزِّق ثيابَه، ولا يرقص في سماعٍ ولا شيء من ذلك أصلًا.

بل لما حَدَثَ التَّغْبِير في أواخر المائة الثانية، وكان أهله من خيار الصوفية، وحَدَثَ من جهة المشرق التي يَطْلُعُ [منها] قَرْنُ الشيطان وبها الفِتَن[2]. قال الشافعي رضي الله عنه: خَلَّفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمُّونه التَّغْبِير، يصدُّون به الناس عن القرآن[3].

والذين شهدوا هذا اللغو متأوِّلين من أهل الصدق والإخلاص والصلاح غَمَرَتْ حسناتُهم ما كان لهم فيه وفي غيره من السيئات أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا سبيل كلِّ صالحي هذه الأمة في خطئهم وزلَّاتهم.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الزمر: ٣٣- ٣٥].

وذلك كالمتأوِّلين في تناول المُسْكِر من صالحي أهل الكوفة، ومن اتَّبعهم على ذلك، وإن كان المشروب خمرًا لا يَشُكُّ في ذلك مَن اطَّلع على أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة.

---

(١) الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة ص(١٢٧)، تنزيه الشريعة (٢/ ٢٣٣).

(٢) البخاري (٣٢٧٩، ٣٥١١، ٧٠٩٣)، مسلم (٢٩٠٥). عن ابن عمر.

(٣) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص(٢٣٥)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٨٣)، مناقب الشافعي للأبري ص(٩٠)، حلية الأولياء (٩/ ١٤٦)، تلبيس إبليس ص(٢٠٥).

وكذلك المتأوِّلون للمتعة والصرف من أهل مكة، متَّبِعين لما كان يقوله ابن عباس وإن كان قد رجع عن ذلك، أو زادوا عليه، إذ لا يَشُكُّ في ذلك -وأنه من أنواع الربا المحرم والنكاح المحرم- مَن اطَّلع على نصوص النبي ﷺ.

وكذلك المتأوِّلون في بعض الأطعمة والحُشُوش من أهل المدينة، وإن كان لا يشك في تحريم ذلك مَن اطَّلع على نصوص النبي ﷺ وأصحابه.

وكذلك ما دخل فيه مَن دخل من السابقين والتابعين من القتال في الفتنة والبغي بالتأويل، مع ما علم في ذلك من نصوص الكتاب والسنة من ترك القتال والصلح.

فما تأوَّل فيه قومٌ من ذوي العلم والدين من مطعوم أو مشروب أو منكوح أو مملوك أو مما قد عُلم أن الله قد حرَّمه ورسوله لم يَجُز اتِّباعهم في ذلك، مغفورًا لهم، وإن كانوا خيار المسلمين، والله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما دَلَّ عليه الكتاب والسنة، وهو سبحانه يمحو السيئات بالحسنات، ويقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات.

وبهذا يحصل الجواب عمَّا ذكره الشيخ أبو طالب المَكِّي في كتابه «قوت القلوب» حيث ذكر أنه من أنكر السماع مطلقًا غير مقيد فقد أنكر على سبعين صدِّيقًا[١].

ولعلَّ الإنكار اليوم يقع على خَلْقٍ عظيم من الصديقين، لكن يقال: الذين أنكروا ذلك أكثرُ من سبعين صدِّيقًا وسبعين صدِّيقًا وسبعين صدِّيقًا، وهم أعظم علمًا وإيمانًا وأرفع درجة، فليس الانتصار لطائفة من الصدِّيقين على نظرائهم، لا سيما على مَن هو أكبر وأكثر، بأَوْلى من العكس.

فإن القائل إذا قال: من شرع هذا السماع المحْدَث وجعله مما يُتقرب به فقد خالف جماهيرَ الصدِّيقين من هذه الأمة وردَّ عليهم. كان قولُه أصحَّ وأقوى في الحجة، دع ما سوى ذلك.

وهنا أصل يجب اعتماده، وذلك أن الله سبحانه عَصَمَ هذه الأمةَ أن تجتمع على ضلالة، ولم يعصم آحادَها من الخطأ، لا صدِّيقًا ولا غير صدِّيق، لكن إذا وقع بعضُها في خطأ فلا بد أن يقيم الله فيها مَن يكون على الصواب في ذلك الخطأ؛ لأن هذه الأمة

---

(١) قوت القلوب (٢/١٠١).

شهداء على الناس، وهم شهداء الله في الأرض، وهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فلا بد أن تأمر بكل معروف وتنهى عن كل منكر، فإذا كان فيها مَن يأمر بمنكر متأوِّلًا، فلا بد أن يكون فيها مَن يأمر بذلك المعروف.

فأمَّا الاحتجاج بفعل طائفة من الصِّدِّيقين في مسألةٍ نازعهم فيها أعدادُهم فباطل، بل لو كان المنازِع لهم أقلَّ منهم عددًا وأدنى منزلة لم تكن الحجة مع أحدهما إلا بكتاب الله وسنة رسوله؛ فإنه بذلك أُمِرت الأمة، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ﴾ [سورة النساء: ٥٩].

فإذا تنازعت الأمة وولاة الأمور من الصدِّيقين وغيرهم فعليهم جميعهم أن يردُّوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله.

ومن المعلوم أن الصِّدِّيقين الذين أباحوا بعضَ المُسْكِر كانوا أسبقَ من هؤلاء وأكثر وأكبر، وكذلك الذين استحلُّوا المتعة والصرف، وبعض المطاعم الخبيثة والحُشُوش، والذين استحلُّوا القتال في الفتنة متأوِّلين معتقِدين أنهم على الحقِّ وغير ذلك، هم أسبق من هؤلاء وأكثر وأكبر.

فإذا نُهي عمَّا نهى الله عنه ورسوله لم يكن لأحد أن يقول: هذا إنكار على كذا وكذا رجلًا من السابقين والتابعين؛ فإن هذا الإنكار كان مِن نظرائهم، ومَن هو فوقهم أو قريبًا منهم، وعند التنازع فالمرد إلى الله ورسوله.

ولكن من ذهب إلى القول المرجوح ينتفع به في عُذْرِ المتأوِّلين؛ فإن عامَّةَ ما حرَّمه الله، مثل قتل النفس بغير حق، ومثل الزنى والخمر والميسر والأموال والأعراض، قد استحلَّ بعضَ أنواعه طوائفُ مِن الأمة بالتأويل، وفي المستحلِّين قومٌ من صالحي الأمة وأهل العلم والإيمان منهم.

لكن المستحِلَّ لذلك لا يعتقد أنه من المحرَّمات، ولا أنه داخل فيما ذمَّه الله ورسوله.

فالمُقاتل في الفتنة متأوِّلًا لا يعتقد أنه قتل مؤمنًا بغير حق، والمُبيح للمتعة والحُشُوش ونكاح المُحلِّل لا يعتقد أنه أباح زنًى وسفاحًا، والمُبيح للنبيذ المتأوِّل فيه ولبعض أنواع المعاملات الربوية وعقود المخاطرات لا يعتقد أنه أباح الخمر والميسر والربا.

ولكن وقوع مثل هذا التأويل من الأئمة المتبوعين -أهلِ العلم والإيمان- صار من أسبابِ المحن والفتنة؛ فإن الذين يعظِّمونهم قد يقتدون بهم في ذلك، وقد لا يقِفون عند الحدِّ الذي انتهى إليه أولئك، بل يتعدُّون ذلك ويزيدون زيادات لم تصدر من أولئك الأئمة السادة. والذين يعلمون تحريم جنس ذلك الفعل قد يعتدُون على المتأوِّلين بنوع من الذمِّ فيما هو مغفور لهم، ويتَّبِعُهم آخرون فيزيدون في الذمِّ ما يستحلون به من أعراض إخوانهم وغير أعراضهم ما حرَّمه الله ورسوله، فهذا واقع كثير في موارد النزاع الذي وقع فيه خطأ من بعض الكبار.

واعتبر ذلك بمسألة السماع التي تكلَّمنا فيها، فإن الله سبحانه شرع للأمة ما أغناهم به عمَّا لم يشرعه، حيث أكمل (لهم) الدين وأتمَّ عليهم النعمة ورضي لهم الإسلام دينًا، وهو سماع القرآن الذي شرعه لهم في الصلاة التي هي عماد دينهم، وفي غير الصلاة مجتمِعين ومنفرِدين، حتى كان أصحاب محمدٍ إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ والباقون يستمعون، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: يا أبا موسى ذكِّرنا ربَّنا، فيقرأ وهم يستمعون(١).

وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع، وإنما ذكرنا هنا نكتًا تتعلق بالسماع.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الزمر: ٢٣].

وذكر سماع المؤمنين والعارفين والعالِمين والنبيين فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [سورة الأنفال: ٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا۩ ﴿١٠٩﴾﴾ [سورة الإسراء: ١٠٨، ١٠٩].

وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا۩ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة مريم: ٥٨].

---

(١) عبد الرزاق (٤١٧٩- ٤١٨١)، الدارمي (٣٥٣٦، ٣٥٣٩)، ابن حبان (٧١٩٦)، حلية الأولياء (١/٢٥٨). وهو منقطع بين أبي سلمة وبين عمر وأبي موسى.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [سورة الزمر: ١٨].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴿٧٣﴾﴾ [سورة الفرقان: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة فصلت: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾ [سورة الفرقان: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الانفال: ٢٣].

وقال: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴿٥١﴾﴾ [سورة المدثر: ٤٩- ٥١].

وقال: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾﴾ الآية [سورة الإسراء: ٤٥].

وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٦].

وقال تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٥].

وقال: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

وقال النبي ﷺ: **«ليس منَّا من لم يتغنَّ بالقرآن»**(١).

وقال: **«من قَرَأَ القرآنَ فله بكلِّ حرفٍ عَشْرَ حسناتٍ، أما إنِّي لا أقول: ألم حَرْفٌ، ولكن أقولُ: ألفٌ حرفٌ، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرفٌ»**(٢).

وهذا باب واسع يضيق هذا الموضع عن ذكر جزء منه.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الترمذي (٢٩١٠)، شعب الإيمان (٣/ ٣٧١)، التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢١٦). عن ابن مسعود. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

فلما انقرضت القرون الفاضلة حَصَلَ فترة في هذا السماع المشروع الذي به صلاح القلوب وكمال الدين، وصار أهل الفتور فيه أحد رجلين: رجل مُعرِض عن السماع المشروع وغير المشروع، ورجل احتاج إلى سماع القصائد والأبيات فأحدث سماع القصائد والأبيات كالتَّغْبِير، وكان الأكابر الذين حضروه لهم من التأويل ما لهم، فأقام الله في الأمة من أنكر ذلك، كما هو سُنَّة الله في هذه الأمة الآمرة بالمعروف الناهية عن المنكر.

وهؤلاء المنكِرون فيهم المقتصد في إنكاره، ومنهم المتأوِّل بزيادة في الإنكار غير مشروعة، كما أحدث أولئك ما ليس مشروعًا.

وصار على تمادي الأيام يزداد المحْدَث من السماع، ويزداد التغليظ في أهل الإنكار، حتى آل الأمر من أنواع البدع والضلالات والتفرُّق والاختلافات إلى ما هو من أعظم القبائح المنكرات، التي لا يَشُكُّ في عظم إثمها وتحريمها مَن له أدنى علم وإيمان.

وأصل هذا الفساد من ذلك التأويل في مسائل الاجتهاد.

فمن ثبَّته الله بالقول الثابت أعطى كل ذي حق حقَّه، وحفظ حدود الله فلم يتعدها: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [سورة الطلاق: ١]. فالشر في: التفريط بترك المأمور، أو العدوان بتعدي الحدود.

وحصلت الزيادات في جميع الأنواع المبتدعة؛ فإن أصل سماع القصائد كان تلحينًا بإنشاد قصائد مرقِّقَة للقلوب، تتضمن تحريك المحبة والشوق، أو الخوف والخشية، أو الحزن والأسف، وغير ذلك، وكانوا يشترطون له المكان والإمْكَان والخلَّان، فيشترطون أن يكون المجتمِعون لسماعها من أهل الطريق المريدين لوجه الله والدار الآخرة، وأن يكون الشعر المنشَد غير متضمِّن لما يُكره سماعه في الشريعة.

وقد يشترط بعضهم أن يكون القوَّال منهم، وربما اشترط بعضهم ذلك في الشاعر الذي أنشأ تلك القصائد، وربما ضمُّوا إليه آلةً تقوِّي الصوت، وهو الضرب بالقضيب على جلد مخدَّة أو غيرها، وهو التَّغْبِير.

ومن المعلوم أن استماع الأصوات يُوجب حركة النفس بحسب ذلك الصوت بوجبه الحركة، وهو يوجب الحركة.

وللأصوات طبائع متنوعة، تتنوع آثارها في النفس، وكذلك للكلام المسموع؛ نظمه ونثره، فيجمعون بين الصوت المناسب والحروف المناسبة لهم.

وهذا الأمر يفعله بنو آدم من أهل الديانات البدعِيَّة؛ كالنصارى والصابئة، وغير أهل الديانات ممن يحرِّك بذلك حبَّه وشوقَه ووَجْدَه، أو حزنَه وأسفَه، أو حميتَه وغضبَه، أو غير ذلك.

فخَلَفَ بعد أولئك من صار يجمع عليه أخلاطًا من الناس، ويرون اجتماعهم لذلك شبكةً تصطاد النفوس -بزعمهم- إلى التوبة والوصول في طريق أهل الإرادة.

وأُحدث بعد أولئك أيضًا الاستماع من المخانيث المعروفين بالغناء لأهل الفسوق والزنى، وربما استمعوه من الصبيان المردان، أو من النسوان الملاح، كما يفعل أهل الدساكر والمواخير.

وقد يجمعون في السماع أنواعَ الفسَّاق والفجَّار، وربما قصدوا التكاثر بهم والافتخار، لا سيما إن كانوا من أهل الرئاسة واليسار.

وكثيرًا ما يحضر فيه أنواع المردان، وقد يكون ذلك من أكبر مقاصد أهل السماع، وربما ألبسوهم الثياب المصبَّغة الحسنة، وأرقصوهم في طايق الرقص والدوران، وجعلوا مشاهدتهم، بل معانقتهم، مطلوبًا لمن يحضر من الأعيان، وإذا غلبهم وَجْدُ الشيطان رفعوا الأصوات التي يبغضها الرحمن.

وكذلك زادوا في الابتداع في إنشاد القصائد، فكثيرًا ما ينشدون أشعار الفسَّاق والفجَّار، وفيهم كثير ينشدون أشعار الكفَّار، بل ينشدون ما لا يستجيزه أكثرُ أهل التكذيب، وإنما يقوله أعظمُ الناس كفرًا بربِّ العالمين، وأشدُّهم بُعدًا عن الله ورسوله والمؤمنين.

وزادوا أيضًا في الآلات التي تُستثار بها الأصوات -مما يصنع بالأفواه والأيدي؛ كأبْوَاق اليهود ونَوَاقِيس النصارى- من بيلغ المنكرات؛ كأنواع الشبَّابات والصفارات، وأنواع الصلاصل والأوتار المصوتات، ما عظُمت به الفتنة حتى ربَا فيها الصغير، وهرم فيها الكبير، وحتى اتخذوا ذلك دينًا وديدنًا، وجعلوه من الوظائف الراتبة بالغداة والعشي، كصلاة الفجر والعصر، وفي الأوقات والأماكن الفاضلات، واعتاضوا به عن القرآن والصلوات.

وصدق فيهم قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ﴾ [سورة مريم: ٥٩]

وصار لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [سورة الأنفال: ٣٥]. إذ المُكَاء هو الصَّفِير ونحوه من الغناء، والتَّصْدِيَة هي التصفيق بالأيدي(١).

فإذا كان هذا سماع المشركين الذي ذمَّه الله في كتابه، فكيف إذا اقترن بالمكاء الصفَّارات المواصيل، وبالتَّصْدِيَة مصلصلات الغرابيل؟ وجُعل ذلك طريقًا ودينًا يُتقرب به إلى المولى الجليل؟

وظهر تحقيق قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: الغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ في القلب كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ(٢).

بل أفضى الأمر إلى أن يُجتمع في هذا السماع على: الكفر بالرحمن، والاستهزاء بالقرآن، والذمِّ للمساجد والصلوات، والطعنِ في أهل الإيمان والقُرُباتِ، والاستخفافِ بالأنبياء والمرسلين، والتحضيضِ على جهادِ المؤمنين، ومعاونةِ الكفار والمنافقين، واتخاذِ المخلوق إلهًا من دون رب العالمين، وشربِ أبوال المستمعين وجعل ذلك من أفضل أحوال العارفين، ورفعِ الأصوات المنكرات التي أصحابها شرٌّ من البهائم السائمات الذين قال الله في مثلهم: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [سورة الفرقان: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [سورة الأعراف: ١٧٩].

الذين يفعلون في سماعاتهم ما لا يفعله اليهود والنصارى، ولهذا يتولون مَن يتولاهم مِن اليهود والنصارى والصابئة والمجوس والمشركين، ويجعلونهم من إخوانهم وأصحابهم وأهل خِرْقَتِهم، مع معاداتهم للأنبياء والمؤمنين.

فصار السماع المحدَث دائرًا بين الكفر والفسوق والعصيان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكفره من أغلظ الكفر وأشده، وفسوقه من أعظم (الفسوق وأبلغه).

---

(١) تفسير الطبري (١١/ ١٦١- ١٦٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٩٥، ١٦٩٦).

(٢) ذم الملاهي لابن أبي الدنيا ص(٤١)، السنة للخلال (٥/ ٧٢- ٧٦)، الإبانة الكبرى (٢/ ٧٠٣)، البيهقي (٢١٠٠٨).

وذلك أن تأثير الأصوات في النفوس من أعظم التأثير؛ يُغنيها ويغذِّيها، حتى قيل: إنه لذلك سُمِّي غِناء؛ لأنه يغني النفس.

وهو يفعل في النفوس أعظم من حُمَيَّا الكُئُوس، حتى يوجب للنفوس أحوالًا عجيبة، يظنُّ أصحابُها أن ذلك من جنس كرامات الأولياء، وإنما هو من الأمور الطبيعية الباطلة المبعِدة عن الله، إذ الشياطين تمدُّهم في هذا السماع بأنواع الإمداد، كما قال تعالى: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٢].

وقال للشيطان: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ﴾ [سورة الإسراء: ٦٤].

فربما يخف أحدهم حتى يرقص فوق رءوسهم، ويكون شيطانه هو المغوي لنفوسهم.

ولهذا كان مرة في سماع يحضره الشيخ شبيب الشَّطِّي، فبينما هم فيه إذا أحدهم بقي يرقص في الهواء على رءوسهم، فتعجبوا منه، وطلب الشيخُ لمريده الشيخ أبي بكر بن فينان، وكان له حال ومعرفة، فلما رآه صرخ فيه فوقع، فلما فرغوا طلب منه أن ينصفه، وقال: هذا سلبني حالي. فقال الشيخ: لم يكن له حال، ولكن كان بالرَّحْبَة فحمله شيطانُه إلى هنا، وجعل يرقص به، فلما رأيتُ الشيطانَ صرختُ فيه فهربَ، فوقع هذا[١].

والقصة معروفة، يعرفها أصحاب الشيخ.

وصار في أهل هذا السماع المحدَث، الذين اتخذوا دينهم لهوًا ولعبًا، ضد ما أحبه الله وشرعه في دينه الحق الذي بعث به رسوله من عامة الوجوه، بل صار مشتملًا على جميع ما حرَّمه الله ورسله.

كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

فصار فيه من الفواحش الظاهرة والباطنة، والإثم والبغي بغير الحق، والإشراك بالله ما لم ينزِّل به سلطانًا، والقول على الله بغير علم، ما لا يحصيه إلا الله؛ فإنه تنوَّع وتعدَّد، وتفرَّق أهلُه فيه، وصاروا شِيَعًا، لكل قوم ذَوْقٌ ومشروبٌ وطريقٌ يفارِقون به غيرَهم، حتى في الحروف المُنْشَدَة، والأصواتِ الملحَّنة، والأذواق الموجودة، والحركات الثائرة، والقوم المجتمعين.

---

(١) الصفدية (١/ ١٩١).

وصار مَن فيه مِن العلم والإيمان ما ينهاه عمَّا ظهر تحريمه من أنواع الكفر والظلم والفواحش، يريد أن يحدَّ حدًّا للسماع المحدَث يَفْصِل به بين ما يسوغ منه وما لا يسوغ، فلا يكاد ينضبط حدٌّ لا بالقول ولا بالعمل، فإن قَرُبَ في الضبط والتحديد بالقول لم ينضبط له بالعمل، إذ يَنْدُرُ وجود تلك الشروط.

حتى إنه اجتمع مرة ببغداد -في حال عمارتها ووجود الخلافة بها- أعيانُ الشيوخ الذين يحضرون السماع المَصُون فلم يجدوا مَن يَصْلُح له في بغداد وسوادها إلا نفرًا؛ إما ثلاثة، وإمَّا أربعة، وإمَّا نحو ذلك.

وسبب هذا الاضطراب أنه ليس من عند الله، وما كان من عند غير الله وجدوا فيه اختلافًا كثيرًا: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة الروم: ٣٠- ٣٢].

ثم مع اشتماله على المحرَّمات كلِّها أو بعضِها يرون أنه من أعظم القُرُبات، بل أعظمها وأجلها قدرًا، وأن أهله هم الصفوة أولياء الله وخيرته من خلقه، ولا يرضون بمساواة السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار وسلف الأمة، حتى يتفضَّلوا عليهم، وفيهم مَن يساوون أنفسهم بالأنبياء والمرسلين، وفيهم مَن يتفضَّل أيضًا على الأنبياء والمرسلين، على أنواع من الكفر التي ليس هذا موضعها.

وجِماع الأمر أنه صار فيه، وفيما يتبعه، في وسائل ذلك ومقاصده، في موجوده ومقصوده، في صفته ونتيجته، ضد ما في السماع والعبادات الشرعية في وسائلها ومقاصدها، موجودها ومقصودها، صفتها ونتيجتها، فذاك يوجب العلم والإيمان، وهذا يوجب الكفر والنفاق.

ولهذا كان أعرابُ الناس؛ أهل البوادي من العرب والتُّرْك والكُرْد وغيرهم، أكثرَ استعمالًا له من أهل القرى، فإنهم كما قال الله تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦۗ﴾ [سورة التوبة: ٩٧].

ولهذا كان يحضره الشياطين، كما أن سماع أهل الإيمان تحضره الملائكة. وتَنزل عليهم فيه الشياطين، وتوحي إليهم، كما تَنزل الملائكة على المؤمنين، وتقذف في قلوبهم ما أمرهم الله؛ فإن الملائكة تنزل عند سماع القرآن وعند ذكر الله.

كما في الصحيح: «**ما اجتمعَ قومٌ في بَيْتٍ من بُيُوتِ الله يَتْلُون كتابَ الله، ويَتَدَارَسُونه بينهم، إلا غَشِيَتْهُم الرحمةُ، ونزلتْ عليهم السَّكِينَةُ، وحَفَّتْهُم الملائكةُ، وذكرَهم [اللهُ] فِيمَن عِنْدَه**»(١).

وفي الصحيح أن أُسَيْد بن الحُضَيْر كان يقرأ سورة الكهف، فرأى مثل الظُّلَّة فيها أمثال المصابيح، فقال النبي ﷺ: «**تلك السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ لسَماع القرآنِ**»(٢).

وفي الصحيح: «**إنَّ لِلَّه ملائكةً فُضُلًا عن كُتَّاب الناسِ، فإذا رَأَوْا قومًا يذكرون [اللهَ] تَنَادَوْا هَلُمُّوا إلى حاجتِكم . . .**». الحديث بطوله(٣).

وهذا السماع المحدَث تحضره الشياطين، كما رأى ذلك من كُشف له، وكما توجد آثار الشياطين في أهله، حتى إن كثيرًا منهم يغلب عليه الوَجْدُ فيُصعق كما يُصعق المصروع، ويصيح كصياحه، ويجري على لسانه من الكلام ما لا يُفهم معناه، ولا يكون بلغته، كما يجري على لسان المصروع، وربما كان ذلك من شياطين قوم من الكفار، الذي يكون أهل ذلك السماع مشابهين لقلوبهم.

كما يوجد ذلك في أقوام كثيرين كانوا يتكلَّمون في وَجْدِهم واختلاطهم بلغة التُّرْكِ التَّر الكفَّار، فينزل عليهم شياطينهم ويغوونهم، ويبقون منافقين موالين لهم، وهم يظنُّون أنهم من أولياء الله، وإنما هم من أولياء الشيطان وحزبه.

ولهذا يوجد فيه أعظم مما يوجد في الخمر من الصَّدِّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ومن إيقاع العداوة والبغضاء، حتى يقتل بعضُهم بعضًا فيه.

ولهذا يفعلونه على الوجه الذي يحبه الشيطان، ويكرهه الرحمن، وذلك من وجوه:

أحدها: أن العبادات الشرعية؛ مثل الصلاة والصيام والحج، قد شُرع فيها من مجانبة جنس المباشرة المباحة في غيرها، ما هو من كمالها وتمامها، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧]. وقال: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا

---

(١) مسلم (٢٦٩٩). عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٥٠١١)، مسلم (٧٩٥). عن البراء. وعند: البخاري معلقًا (٥٠١٨)، مسلم (٧٩٦). عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير. يقرأ سورة البقرة.

(٣) البخاري (٦٤٠٨)، مسلم (٢٦٨٩). عن أبي هريرة.

كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٧].

وقال: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [سورة النساء: ٤٣].

وأعظم ذلك الحج، فليس للمُحْرِم أن يباشر فيه النساء، ولا ينظر إليهن لشهوة، والمعتكِف قريب منه، والصائم دونه، والمصلّي لا يصاف النساء، بل يؤخّرن عن صفوف الرجال، ويصلين خلف الرجال، كما قال النبي ﷺ: «**خيرُ صُفُوفِ الرِّجالِ أوّلها، وشَرُّها آخِرُها، وخيرُ صُفُوفِ النّساءِ آخِرُها، وشرُّها أوّلُها**»[١].

وليس للمصلّي في حال صلاته أن ينظر إلى ما يلهيه عن الصلاة لا نساء ولا غيرهم، بل قد ثبت في الصحيح أنه إذا مرَّ أمامه المرأةُ والحمارُ والكلبُ الأسودُ قطع صلاته[٢].

وإن كان قد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي وعائشة مُضْطَجِعَة في قبلته بالليل في الظلمة، فإذا أراد أن يسجد غَمَزَها[٣]. فاللّابِثُ غير المارّ، ولم يكن ذلك يلهيه؛ لأنه كان بالليل في الظلمة.

وكذلك مسُّ النساء لشهوة ينقض الطهارة عند أكثر العلماء.

فإذا كان هذا في النظر والمباشرة المباح في غير حال العبادة، نَهى اللهُ عنه حال العبادة؛ لما في ذلك من المباينة للعبادة والمنافاة لها، فكيف بما هو حرام خارج عن العبادة؛ كالنظر إلى البغيّ والمباشرة لها؟ فكيف بالنظر إلى المُرْدَان الصباح المخانيث وغير المخانيث والمباشرة لهن؟

ثم هذا قد يفعل لمجرد شهوة النظر فيكون قبيحًا مكروهًا خارج العبادة، فكيف في حال العبادة؟

وهؤلاء قد يجعلون ذلك مما لا يتم السماع إلا به، بل ويتخذونه [في] الصلاة وغيرها

---

(١) مسلم (٤٤٠). عن أبي هريرة.
(٢) مسلم (٥١١). عن أبي هريرة.
(٣) البخاري (٥١١، ٥١٤)، مسلم (٥١٢). عن عائشة.

من العبادات، فيجعلون حضورَ (الشاهد) في السماع -من النساء والصبيان- من جملة القُرُبات والطاعات.

وهذا من أعظم تبديل الدين؛ فإن الرجل لو جعل النظر إلى امرأته في الصلاة أو الصيام أو الاعتكاف من جملة العبادة كان مبتدِعًا، بل كان هذا كفرًا، فكيف إذا جعل النظر إلى المرأة الأجنبية أو الأمرد في الصلاة من جملة العبادات؟ كما يفعله بعضهم، وقد أوقد شمعةً على وجه الأمرد فيستحليه في صلاته، ويَعُدُّ ذلك من عباداته، هذا من أعظم تبديل الدين، ومتابعة الشياطين.

وهذا إذا كان العمل عبادة في نفسه؛ كالصلاة والصيام، فكيف إذا كان العمل بدعة عظيمة، وهو سماع المكاء والتصدية، وضُم إليه مشاهدة الصور الجميلة، وجُعل سماع هذه الأصوات ورؤية هذه الصور من العبادات؟ فهذا من جنس دين المشركين.

ولقد حدَّثني بعضُ المشايخ أن بعض ملوك فارس قال لشيخ رآه، قد جمع الناسَ على مثل هذا الاجتماع: يا شيخ إن كان هذا هو طريق الجنة، فأين طريق النار؟

الوجه الثاني: أن التطريب بالآلات الملهية محرَّم في السماع الذي أحبَّه الله وشرعه، وهو سماع القرآن، فكيف يكون قُرْبَةً في السماع الذي لم يشرعه الله (بل ذمَّه)؟ وهل ضَمُّ ما (لم) يشرعه الله إلى ما ذمَّه يُصَيِّر المجموع المعين بعضه لبعض مما أحبه الله ورضيه؟

الوجه الثالث: كثرة إيقاد النار بالشموع والقناديل وغير ذلك مما لا يُشرع في الصلاة وقراءة القرآن، إذ فيه من تفريق القلوب وغير ذلك مما هو خلاف المقصود.

الوجه الرابع: التنوَّع في المطاعم والمشارب فيه، وهذا ليس شأن العبادات، وإنما شُرع نوع ذلك عند الفراغ من العبادة التي تُقَرِّب بنفسها الى الله.

وأما موجبه من حركات (النفوس) المختلفة، والأصوات المنكرة، والحركات العظيمة، فهذا أجلُّ من أن يوصف، ولا يمكن ردُّ موجبه بعد قيام المقتضي التام، كما لا يمكن ردُّ السُّكْر عن النفس بعد شرب ما يُسْكِرُ من الخمر، بل إسكارُه للنفوس وصدُّه عن ذكر الله وعن الصلاة أعظمُ مما في الخمر بكثير.

فإن الصلاة، كما ذكر الله تعالى: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٥]. وهذا أمر مجرَّب محسوس، يجد الإنسان من نفسه أن الصلاة تنهى عن الفحشاء

والمنكر، ويجد أهل السماع أن نفوسهم تميل إلى الفحشاء والمنكر، ولهذا يتقاضى من كلٍّ أحد من الفاحشة، حتى تقاضى كثير من المتصوِّفة صحبة الأحداث ومشاهدتهم.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«العينان تزنيان وزناهما النظر»**(١).

وغالب أهله يخالطون الأحداث والنسوان الأجانب، ومَن امتنع منهم عن ذلك لوَرَع أو غيره فإنه إنما ينتهي عن ذلك بغير هذا السماع، وأمَّا هذا السماع فلا ينهاه عن ذلك قطعًا، بل يدعوه إليه، لا سيما النفوس التي (فيها) رِقَّة ورياضة وزهد؛ فإن سماع الصوت يؤثر فيها تأثيرًا عظيمًا، وكذلك مشاهدة الصور، ويكون ذلك قوتًا لها.

وبهذا اعتاض الشيطان فيمن يفعل ذلك من المتصوفة، فإنه لم يبال بعد أن أوقعهم فيما يفسد قلوبهم وسمعهم وأبصارهم ألَّا يشغلهم بجمع الأموال والسلطان، إذ قد تكون فتنة أحدهم بذلك أعظمَ من الفتنة بالسلطان والمال، فإن جنس ذلك مباح، وقد يستعان به على طاعة الله، وأما [ما] يشغل به هؤلاء أنفسهم فإنه دين فاسد منهي عنه، مضرته راجحة على منفعته.

الوجه الخامس: تشبُّه الرجال بالنساء؛ فإن المغاني كان السلف يسمُّونهم مخانيث؛ لأن الغناء من عمل النساء، ولم يكن على عهد النبي ﷺ يغني في الأعراس إلا النساء؛ كالإماء والجواري الحديثات السِّنِّ، فإذا تشبَّه بهم الرجل كان مخنَّثًا، وقد لعن رسول الله ﷺ المُخَنَّثين من الرجال والمُتَرَجِّلات من النساء(٢).

وهكذا فيمن يُحْضِرونه في السماع من المُرْدَان الذين يسمُّونهم الشهود، فيهم من التخنُّث بقَدْر ما تشبَّهوا (به من أمر) النساء، وعليهم من اللعنة بقدر ذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بنفي المخنَّثين، وقال: **«أخرجوهم من بيوتكم»**(٣).

فكيف بمن يُقَرِّبهم ويعظِّمهم ويجعلهم طواغيت معظَّمون بالباطل الذي حرَّمه الله ورسوله، وأمر بعقوبة أهله وإذلالهم، وهذا مضادَّة في أمره، فإن النبي ﷺ قال: **«مَنْ حَالَتْ شفاعتُه دون حَدٍّ من حدودِ اللهِ فقد ضَادَّ اللهَ في أَمْرِه»**(٤). رواه أبو داود.

---

(١) البخاري (٦٢٤٣، ٦٦١٢)، مسلم (٢٦٥٧). عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٥٨٨٦). عن ابن عباس.

(٣) البخاري (٦٨٣٤). عن ابن عباس.

(٤) أبو داود (٣٥٩٧)، أحمد (٥٣٨٥)، الحاكم (٢٢٢٢)، البيهقي (١١٤٤١). عن ابن عمر. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

فإذا كان هذا في الشفاعة بالكلام فكيف بالذي يعظِّم المتعدِّين لحدود الله، ويعينهم على ذلك، ويجعل ذلك دينًا، لا سيما التعظيم بما هو من جنس الفواحش؟

فإن هذا مِن شأنه -إذا كان مباحًا- ستره أو إخفاؤه، وأهله لا يجوز أن يُجعلوا من ولاة الأمور، ولا يكون لهم نصيب من السلطان بما فيهم من نقص العقل والدين، فكيف بمن هو من جنس هؤلاء ممن لعنه [الله] ورسوله؟ فإن من يعظم القينات المغنِّيات ويجعل لهنَّ رياسة وحكمًا لأجل ما يستمع منهن [من] الغناء وغيره (فقد تعرَّض) من لعنة الله وغضبه أعظم ممن يؤمِّر المرأة الحرة ويملِّكها، وقد قال النبي ﷺ: **«لا أَفْلَحَ قومٌ وَلَّوْا أمرَهم امرأةً»**[١].

فالذي يعظِّم المخنَّثين من الرجال ويجعل لهم من الرئاسة والأمر على الأمر المحرم ما يجعل هو أحقُّ بلعنة الله وغضبه من أولئك.

فإن غِناء الإماء والاستمتاع بهن من جنس المباح، وما زال الإماء وغيرهن من النساء يغنين على عهد النبي ﷺ وأصحابه في [الأفراح]؛ كالعرس، وقدوم الغائب، ونحو ذلك، بخلاف من [يستمعون الغناء من المردان والنساء الأجنبيات ويجتمعون معهم على الفواحش فإنما] يكون ذلك من أعظم المحرمات، فكيف إذا جُعل ذلك من العبادات؟

وقد كتبنا في غير هذا الموضع مما يتعلق بذلك ما لا يحتمله هذا الموضع.

الوجه السادس: أن رفع الأصوات في الذكر المشروع (مكروه) إلا حيث جاءت به السنة؛ كالأذان والتلبية ونحو ذلك.

فالسنة للذاكرين والداعين ألَّا يرفعوا أصواتهم رفعًا شديدًا، كما ثبت في الصحيح عن أبي موسى أنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فكنَّا إذا عَلَوْنَا على شرف كبَّرنا، فارتفعت أصواتنا، فقال: **«يأيُّها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسِكم، فإنكم لا تدعون أَصَمَّ ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا قريبًا، إنَّ الذي تدعون أقربُ إلى أحدِكم من عُنُقِ راحِلَتِه»**[٢].

وقد قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [سورة الأعراف: ٥٥].

---

(١) البخاري (٤٤٢٥، ٧٠٩٩). عن أبي بكرة.

(٢) البخاري (٢٩٩٢)، مسلم (٢٧٠٤). عن أبي موسى.

وقال عن زكريا: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣﴾ [سورة مريم: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ۝٢٠٥﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٥].

وفي هذا من الآثار عن سلف الأمة وأئمتها ما ليس هذا موضعه، كما قال الحسن البصري: رفع الصوت بالدعاء بدعة[١]. وكذلك نصَّ عليه أحمد بن حنبل وغيرُه[٢].

وقال قَيْسُ بن عَبَّاد، وهو من كبار التابعين من أصحاب علي رضي الله عنه، روى عنه الحسن البصري، قال: كانوا يستحبُّون خفضَ الصوتِ عند الذِّكْرِ، وعند الجَنَائِز، وعند القِتَال[٣].

وهذه المواطن الثلاثة تطلب النفوس فيها الحركة الشديدة ورفع الصوت: عند الذكر والدعاء لما فيه من الحلاوة ومحبة ذكر الله ودعائه، وعند الجنائز بالحزن والبكاء، وعند القتال بالغضب والحَمِيَّة. ومضرته (أعظم) من منفعته، بل قد يكون ضررًا محضًا، وإن كانت النفس تطلبه، كما في حال المصائب.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**ليس مِنَّا من لَطَمَ الخُدُودَ، وشَقَّ الجُيُوبَ، ودَعَا بدَعْوَى الجاهليَّةِ**»[٤].

وتَبَرَّأَ النبي ﷺ من الصَّالِقَة والحَالِقَة والشَّاقَّة[٥]، والصَّالِقَةُ التي ترفع صوتها بالمصيبة.

وقال: «**إن الله لا يُؤَاخِذُ على دَمْعِ العَيْنِ ولا على حُزْنِ القَلْبِ، ولكن يُؤَاخِذُ على هذا -وأشار إلى لِسَانِه- أو يَرْحَمُ**»[٦].

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٤٠٢).
(٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح (٢/ ٢٧٢).
(٣) الزهد لابن المبارك ص(٨٣)، أبو داود (٢٦٥٦)، ابن أبي شيبة (١١٢٠١، ٣٣٤٢٠)، الحاكم (٢٥٤٣)، البيهقي (٧١٨٢، ١٨٤٦٦)، حلية الأولياء (٩/ ٥٨).
(٤) البخاري (١٢٩٤)، مسلم (١٠٣). عن ابن مسعود.
(٥) البخاري معلقًا (١٢٩٦)، مسلم (١٠٤). عن أبي موسى.
(٦) البخاري (١٣٠٤)، مسلم (٩٢٤). عن ابن عمر.

وقال: «**إن النائِحَةَ إذا لم تَتُبْ فإنها تلبس يوم القيامة دِرْعًا من جَرَبٍ وسِرْبَالًا من قَطِرَانٍ**»[١].

وهذه الأحاديث وغيرها في الصِّحاح، ولهذا عظُم نهي العلماء عمَّا ابتدع فيها، مثل الضرب بالدفوف ونحو ذلك، ورأوا تقطيع الدُّفِّ في الجنازة، كما نصَّ عليه أحمد وغيره، بخلاف الدفِّ في العُرْس، فإن ذلك مشروع.

وأما القتال، فالسُّنَّة أيضًا فيه خَفْضُ الصوت، ولهذا قال [حِمَاس بن قيس بن خالد] لامرأته يوم فتح مكة:

إنكِ لو شَهِدْتِ يومَ الخَنْدَمَهْ ... إذ فَرَّ صفوانُ وفَرَّ عكرمَهْ
وأبو يزيدَ قائمٌ كالمُوتَمَهْ ... واستقبلتْهم بالسُّيوف المُسْلِمَهْ
يَقْطَعْنَ كلَّ ساعِدٍ وجُمْجُمَهْ ... ضَرْبًا فلا يُسْمَعُ إلا غَمْغَمَهْ
لهم نَهِيتٌ خَلْفَنَا وهَمْهَمَهْ ... لم تَنْطِقِي في اللَّوْمِ أدنى كَلِمَهْ[٢].

وهذه الدقادق والأبواق التي تشبه قرن اليهود وناقوس النصارى لم تكن تعرف على عهد الخلفاء الراشدين ولا مَن بعدهم من أمراء المسلمين.

وإنما حدثت في ظنِّي من جهة بعض ملوك المشرق من أهل فارس؛ فإنهم أحدثوا في أحوال الإمارة والقتال أمورًا كثيرة، وانبثت في الأرض لكون ملكهم انتشر، حتى ربا في ذلك الصغير، وهرم فيها الكبير، لا يعرفون غير ذلك، بل ينكرون أن يتكلَّمَ أحدٌ بخلافه، حتى ظَنَّ بعضُ الناس أن ذلك من إحداث عثمان بن عفان، وليس الأمر كذلك، بل ولا فعله عامة الخلفاء والأمراء بعد عثمان رضي الله عنه.

ولكن ظهر في الأمَّة ما أخبر به النبي ﷺ، حيث قال: «**لَتَأْخُذُنَّ مَأْخَذَ الأمم قبلكم شِبْرًا بِشِبْرٍ وذِرَاعًا بِذِرَاعٍ**». قالوا: فارس والروم؟ قال: «**ومَنِ الناس إلا هؤلاء**»[٣]؟

---

(١) مسلم (٩٣٤). عن أبي مالك الأشعري.
(٢) سيرة ابن هشام (٢/٤٠٨)، تاريخ الطبري (٣/٥٨).
(٣) البخاري (٧٣١٩). عن أبي هريرة.

كما قال في الحديث الآخر: «**لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ من كان قبلكم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوه**». قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فَمَنْ**»[1]؟ وكلا الحديثين في الصحيح.

أخبر بأنه يكون في الأمة من يتشبَّه باليهود والنصارى، ويكون فيها من يتشبَّه بفارس والروم.

ولهذا ظهر في شعائر **الجُنْدِ المقاتِلِين** شعائرُ الأعاجم من الفرس وغيرهم، حتى في اللِّبَاس وأعمال القتال، والأسماء التي تكون لأسباب الإمرة، مثل الألفاظ المضافة إلى «دار»؛ كقولهم: ركاب دار، وطشت دار، وجان دار، فإن ذلك في لغة الفرس بمعنى: صاحب وحافظ.

فإذا قالوا: جان دار، فـ«الجان» هي الروح في لغتهم، فالجان دار بمعنى: حافظ الروح، وصاحب الروح.

وكذلك الركاب دار، أي: صاحب الركاب، وحافظ الركاب، وهو الذي يسرج الفرس ويلجمه، ويكون في ركاب الراكب.

وكذلك صاحب الطشت الذي يغسل الثياب والأبدان.

وكذلك برد دار، وهو صاحب العتبة، وهو الموكَّل بدار الأمير؛ كالحداد والبواب الذي يمنع من الدخول والخروج ويأذن فيه.

وكذلك يقولون: جمدار، وسلاح دار، وجوكان دار، وبندق دار، ودوادار، وخزندار، واستادار: لصاحب الثياب الذي يحفظ الثياب وما يتعلَّق بذلك، ولصاحب السلاح، والجوكان، والبندق، والدواه، وخزانة المال والاستدانة، وهي التصرف في إخراج المال وصرفه فيما يُحتاج إليه من الطعام واللباس وغير ذلك.

ويتعدَّى ذلك إلى ولاة الطعام والشراب، فيقولون: مرق دار، أي: صاحب المرقة وما يتعلق بها. وشراب دار لصاحب الشراب.

ويقولون: مهمان دار، أي: صاحب المهم. كما يقولون: مهمان خاناه، أي: بيت المهم والمهمة، وهو في لغتهم: الضيف، أي: بيت الإضافة.

---

(١) البخاري (٣٤٥٦)، مسلم (٢٦٦٩). عن أبي سعيد.

وصاحب الضيافة: مهمان دار، لِمِثل رسول يرد على الأمير، والعيون الذين هم الجواسيس، ونحو ذلك ممن يُتخذ له ضيافة، ويوجد منه أخبار وكتب، ويُعطى ذلك، ونحو ذلك.

فإن الألف والنون في لغتهم جمع، كما يقولون: مسلمان، وفقيهان، وعالمان، أي: مسلمون، وفقهاء، وعلماء.

ونحو ذلك قولهم: فراش خاناه، أي: بيت الفرس، والفراش يسمونه باللفظ العربي.

ويقولون: زرد خاناه، أي: بيت الزرد، وهذا الخاص هو عام في العرف يُراد به: بيت السلاح مطلقًا، وإن ذكر لفظ «الزرد» خاصة، كما كان الصحابة يعبِّرون عن السلاح بالحلقة، والحلقة هي الدروع المسرودة من السرد، الذي يقال له: الزرد، فنُقِلَت السين زايًا، وربما قالوا: الحلقة والسلاح، أي: الدروع والسلاح.

ولهذا لما صالح النبي ﷺ مَن صالحه من يهود، صالحهم على أن له الحَلْقَةَ[(١)].

وفي السيرة كان في بني فلان وفلان من الأنصار الحَلْقَة والحصون، أي: هم الذين لهم السلاح الذين يقاتلون بها، والحصون التي يأوون إليها.

كما يكون لأمراء الناس من أصناف الملوك المعاقلُ والحصونُ والقلاعُ ولهم السلاح؛ فإن هذه الأمور هي جنن القتال، وبها يمتنع المقاتل والمطلوب، بخلاف من لا سلاح له ولا حصن، فإنه ممكن من نفسه مقدور عليه في مثل الأمصار.

وإن كان القتال على الخيل بالسلاح هو أعلى وأفضل من القتال في الحصون بالسلاح، فالحصان خير من الحصون، ومن [لم] يكن قتاله إلا في الحصون والجُدُر فهو مذموم، كما قال تعالى عن اليهود: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ ۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الحشر: ١٤].

(١) أبو داود (٣٠٠٦)، البخاري معلقًا عقب (٢٧٣٠). عن ابن عمر. والحاكم (٣٧٩٧). عن عائشة. وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين. وعبد الرزاق (٩٧٣٣). عن رجل من أصحاب النبي.

والمحدَثات في أمر الإمارة والملك والقتال كثيرة جدًا، ليس هذا موضعها، فإن الأمّة هي في الأصل أربعة أصناف، كما ذكر ذلك في قوله: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

فالصنف الواحد: القرَّاء، وهم جنس العلماء والعُبَّاد، ويدخل فيهم من تفرَّع من هذه الأصناف من المتكلِّمة والمتصوِّفة وغيرهم.

والصنف الآخر: المكتَسِب بالضرب في الأرض.

وأما المقيمون من أهل الصناعات والتجارات فيمكن أن يكونوا من القرَّاء المقيمين أيضًا، بخلاف المسافر فإن النبي ﷺ قال: «**إذا مَرِضَ العبدُ أو سافرَ كُتِبَ له من العملِ مثلُ [ما] كان يعملُ وهو صحيحٌ مُقِيمٌ**»[(١)]. أخرجاه في الصحيحين عن أبي موسى.

والله سبحانه إنما ذكر هذه الأصناف في الآية ليبيِّن مَن يسقط عنه قيام الليل من أهل الأعذار، فذكر المريض والمسافر اللذَيْن ذُكرا في الحديث، وذكر المسافرين في ضربين: الضاربين في الأرض يبتغون من فضل الله، والمقاتلين في سبيل الله. وهم التجار والأجناد.

والمقصود هنا أن الأجناس الأربعة من: المقاتِلة، والتجار ومَن يلحق بهم من الصُّنَّاع، والقُرَّاء، وأهل الأعذار كالمرضى ونحوهم، كل هؤلاء قد حصل فيهم من الأنواع المختلفة ما يطول وصفه.

وأمورهم ما بين حسن مأمور به، وبين قبيح منهي عنه، ومباح. واشتمال أكثر أمورهم على هذه الثلاثة: المأمور به، والمنهي عنه، والمباح.

والواجب: الأمر بما أمر الله به، والنهي عمَّا نهى عنه، والإذن فيما أباحه الله.

لكن إذا كان الشخص أو الطائفة لا تفعل مأمورًا إلا بمحظور أعظم منه، أو لا تترك (محرمًا إلا) بمأمور أعظم منه، لم يأمر أمرًا يستلزم وقوع محظور راجح، ولم ينه نهيًا يستلزم (فوات) مأمور راجح؛ فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الذي بُعثت به

(١) البخاري (٢٩٩٦). عن أبي موسى. انظر: تحفة الأشراف (٩٠٣٥).

الرسل، والمقصود تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان.

فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مستلزمًا من الفساد أكثر مما فيه من الصلاح لم يكن مشروعًا، [وقد] كَرِه أئمة السُّنَّة القتال في الفتنة التي يسمِّيها كثيرٌ من أهل الأهواء: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن ذلك إذا كان يوجب فتنةً هي أعظم فسادًا مما في ترك الأمر [بالمعروف] والنهي عن المنكر، لم يُدفع أدنى الفسادين بأعلاهما، بل يدفع أعلاهما باحتمال أدناهما، كما قال النبي ﷺ: «**ألا أنبئكم بأفضلَ من دَرَجَةِ الصيامِ والصلاةِ والصدقةِ والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ**»؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «**إصْلَاحُ ذاتِ البَيْنِ؛ [فإن فَسَادَ ذاتِ البَيْنِ] هي الحَالِقَة، لا أقولُ تَحْلِقُ الشَّعْرَ، ولكنْ تَحْلِقُ الدِّينَ**»(١).

لكن المقصود هنا أن هذه الأصوات المُحْدَثة في أمر الجهاد، وإن ظُنَّ أن فيها مصلحة راجحة، فإن التزام المعروف هو الذي فيه المصلحة الراجحة، كما في أصوات الذكر.

إذ السابقون الأولون والتابعون لهم بإحسان أفضل من المتأخِّرين في كل شيء: من الصلاة، وجنسها من الذكر والدعاء، وقراءة القرآن واستماعه وغير ذلك، ومن الجهاد والإمارة، وما يتعلَّق بذلك من أصناف السياسات والعقوبات، والمعاملات في إصلاح الأموال وصرفها، فإن طريق السلف أكمل في كل شيء، ولكن يفعل المسلم من ذلك ما يَقْدِرُ عليه.

كما قال الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]. وقال النبي ﷺ: «**إذا أمرتُكم بأمرٍ فأْتُوا منه ما استطعتُم**»(٢). ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال أبو القاسم القُشَيْرِي: وإن حُسْنَ الصوت مما أنعمَ اللهُ على صاحِبِه من الناس، قال الله تعالى: ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾ [سورة فاطر: ١]. قيل في التفسير: من ذلك

---

(١) أحمد (٢٧٥٠٨)، أبو داود (٤٩١٩)، الترمذي (٢٥٠٩)، ابن حبان (٥٠٩٢). عن أبي الدرداء. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧). عن أبي هريرة.

الصوت الحسن. وذَمَّ اللهُ سبحانه الصوتَ الفظيع، فقال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ [سورة لقمان: ١٩](١).

قلت: كون الشيء نعمة لا يقتضي استباحةَ استعماله فيما شاء (المُنْعَم عليه)، ولا حُسْنَ استعماله فيه، بل النعم المستعملة في طاعة الله يحمد صاحبها عليها، ويكون ذلك شكرًا لله يوجب المزيد من فضله.

فهذا يقتضي حُسْنَ استعماله في قراءة القرآن، كما كان أبو موسى الأشعري يفعل، حتى كان النبي ﷺ يستمِع لقراءته، وقال: «مررتُ بك البارِحَة وأنت تقرأُ فجعلتُ استمعُ لقراءتِك». فقال: لو علمت أنك تستمع لحبَّرتُه لك تَحْبِيرًا(٢). وقال: «لقد أُوتي هذا مِزْمَارًا من مَزَامِيرِ آلِ دَاوُد»(٣).

فأمَّا استعمال النِّعَم في المباح المحض فلا يكون طاعة، فكيف في المكروه أو المحرم؟ ولو كان ذلك جائزًا لم يكن قُرْبَةً ولا طاعة إلا بإذن الله، ومن جعله طاعة لله بدون ذلك فقد شرع من الدين مالم يأذن به الله.

ومعلوم أن القوة نعمة، والجمال نعمة، وغير ذلك من نعم الله التي لا يحصيها إلا هو، فهل يجعل أحدٌ مجرد كون الشيء نعمة دليلًا على استحباب إعماله فيما شاء الإنسان؟ أم يُؤمر المُنْعَم عليه بألَّا يستعملها في معصية، ويُندب إلى ألَّا يستعملها إلا في طاعة الله تعالى؟

فالاستدلال بهذا منزلة من استدلَّ بإنعام الله بالسلطان والمال على ما جرت عادة النفوس باستعمال ذلك فيه من الظلم والفواحش ونحو ذلك.

فاستعمال الصوتِ الحَسَنِ في الأغاني وآلات الملاهي مثل استعمال الصور الحسنة في الفواحش، واستعمال السلطان بالكبرياء والظلم والعدوان، واستعمال المال في نحو ذلك.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٧).

(٢) الحاكم (٥٩٦٦)، البيهقي (٤٧٠٨)، حلية الأولياء (١/٢٥٨). عن أبي موسى. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ومسلم (٧٩٣). بدون قول أبي موسى.

(٣) البخاري (٥٠٤٨)، مسلم (٧٩٣). عن أبي موسى.

ثم يقال له: هذه النعمة يستعملها الكفَّار والفسَّاق في أنواع من الكفر والفسوق أكثر مما يستعملها المؤمنون في الإيمان، فإن استمتاع الكفار والفساق بالأصوات المُطْرِبة أكثرُ من استمتاع المسلمين، فأيُّ حمد لها بذلك إن لم تُستعمل في طاعة الله ورسوله؟

وأما قوله: إن الله ذمَّ الصوت الفظيع. فهذا غلط منه؛ فإن الله لا يَذُمُّ خلقةً ولم يكن فعلًا للعبد، إنما يذمُّ العبد بأفعاله الاختيارية دون ما لا اختيار له فيه. وإن كان صورته دميمة كمن خلق ليس بحسن، فإنه لا يُذم على ذلك، وإنما يذم بأفعاله.

وقد قال الله في المنافقين: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [سورة المنافقون: ٤].

وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [سورة البقرة: ٢٠٤].

وإنما ذمَّ اللهُ ما يكون باختيار العبد من رفع الصوت الرفع المنكر، كما يوجد ذلك في أهل الغِلَظ والجفاء، كما قال النبي ﷺ: «**الجَفَاءُ والغِلَظُ وقَسْوَةُ القلوبِ في الفَدَّادِين من أهلِ الوَبَر**»(١). وهم الصيَّاحون صياحًا منكرًا.

وقد قال تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾ [سورة لقمان: ١٩]. فأمره أن يغضَّ من صوته، كما أمر المؤمنين أن يغضوا من أبصارهم، وكما أمره أن يقصد في مشيه. وذلك كلُّه فيما يكون باختياره لا مدخل للذة الصوت وعدم لذته في ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [سورة الحجرات: ٤].

وقال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾ [سورة الحجرات: ٢].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة الحجرات: ٣].

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو في صفة النبي ﷺ في التوراة قال: ليس

---

(١) البخاري (٣٤٩٨)، مسلم (٥١). عن أبي مسعود.

فظٍّ، ولا غليظٍ، ولاصخَّاب بالأسواق، ولا يجزي بالسَّيِّئة السَّيِّئة، ولكن يَعْفُو ويَغْفِر[1].

وفي الصحيح أيضًا أنه أمر أن يبشِّر خديجة ببيت في الجنَّة من قصبٍ، لا صَخَبَ فيه ولا نصب[2].

وعنه ﷺ قال: «إنما نُهِيتُ عن صَوْتَيْنِ أحْمَقَيْنِ فاجِرَيْنِ: صوتِ لَهْوٍ ولَعِبٍ ومَزَامِيرِ الشيطان، (وصوت) لَطْمِ خُدُودٍ وشَقِّ جُيُوبٍ ودُعَاءٍ بدعوى الجاهلية»[3].

ثم قال أبو القاسم: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة، واسترواحها إليها، مما لا يمكن جحوده؛ فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمال تقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهوَّن عليها بالحداء، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝﴾ [سورة الغاشية: ١٧].

وحكى إسماعيل بن عُليَّة قال: كنت أمشي مع الشافعي رحمه الله وقت الهاجرة، فجزنا بموضع يقول فيه أحدٌ شيئًا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟ فقلت: لا، فقال: مالك حسٌّ[4].

قلت: قد كان مستغنيًا عن أن يستشهد على الأمور الحسية بحكاية مكذوبة على الشافعي؛ فإن إسماعيل بن عُليَّة شيخ الشافعي لم يكن مِمَّن يمشي معه، ولم يرو هذا عن الشافعي، بل الشافعي روى عنه، وهو [من] أجلاء شيوخ الشافعي.

وابنه إبراهيم بن إسماعيل كان متكلِّمًا تلميذًا لعبد الرحمن بن كيسان الأصم أحد شيوخ المعتزلة، وكان قد ذهب إلى مصر، وكان بينه وبين الشافعي مناوأة، حتى كان

---

(١) البخاري (٢١٢٥)، أحمد (٦٦٢٢). عن عبد الله بن عمرو.

(٢) البخاري (١٧٩٢)، مسلم (٢٤٣٣). عن عبد الله بن أبي أوفى. والبخاري (٣٨٢٠)، مسلم (٢٤٣٢). عن أبي هريرة.

(٣) ابن أبي شيبة (١٢١٢٤)، المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢/ ١٢٩)، البيهقي (٧١٥١). عن جابر. والترمذي (١٠٠٥)، شطره الثاني، وقال: حسن. وقال الدارقطني في العلل (١٢/ ٤٤٧): والاضطراب من ابن أبي ليلى.

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٧). وفيها: والجمل يقاسي.

الشافعي يقول فيه: أنا مخالف لابن عُلَيَّة في كل شيء، حتى في قول لا إله إلا الله؛ لأني أقول: لا إله إلا الله الذي كلَّم موسى من وراء الحجاب، وهو يقول: لا إله إلا الله الذي خَلَقَ في الهواء كلامًا يسمعه موسى[1]. وهذا يذكر له أقوال شاذة في أصول الفقه، ويظنُّ بعضُ الناس أنه أبوه، يشتبه بأبيه؛ فإنه شيخ الشافعي وأحمد وطبقتهما.

فهذه الحكاية يَعلم أنها مفتراة مَن له أدنى معرفة بالناس، ولو صحَّت عمَّن صحَّت عنه لم يكن فيها إلا ما هو مدرَك بالإحساس من أن الصوتَ الطيبَ لذيذٌ مطربٌ، وهذا يشترك فيه جميع الناس، ليس هذا من أمور الدين حتى يُستدل فيه بالشافعي، بل ذِكْرُ الشافعي في مثل هذا غضٌّ من منصبه، مثل ما ذكر ابن طاهر عن مالك رحمه الله حكاية مكذوبة، وأهل المواجيد أعلم بهذه المسألة من أئمة الدين.

ولو حُكي مثل هذا عن إسحاق بن إبراهيم النديم وأبي الفرج الأصبهاني صاحب «الأغاني» لكان أنسب من أن يحكيها عن الشافعي.

ثم يُقال: كون الصوت الحَسَن فيه لذةٌ أمرٌ حسيٌّ، لكن أي شيء في هذا مما يدل على الأحكام الشرعية، من كونه مباحًا أو مكروهًا أو محرمًا، ومن كون الغناء قربة أو طاعة؟

بل مثل هذا أن يقول القائل: استلذاذ النفوس بالوطء مما لا يمكن جحودُه، واستلذاذها بالمباشرة للجميل من النساء والصبيان مما لا يمكن جحودُه، واستلذاذها بالنظر إلى الصور الجميلة مما لا يمكن جحوده، واستلذاذها بأنواع المطاعم والمشارب مما لا يمكن جحودُه، فأيُّ دليل في هذا لمن هداه الله على ما يحبه ويرضاه أو يبيحه ويجيزه؟

ومن المعلوم أن هذه الأجناس فيها الحلال والحرام، والمعروف والمنكر، بل كان المناسب لطريقة الزهد في الشهوات واللذات ومخالفة الهوى أن يُستدلَّ بكون الشيء لذيذًا مشتهى على كونه مباينًا لطريق الزهد والتصوف، كما قد يفعل كثيرٌ من المشايخ بذلك يزهدون في جنس الشهوات واللذات.

وهذا وإن لم يكن في نفسه دليلًا صحيحًا، فهو أقرب إلى طريقة الزهد والتصوف من الاستدلال بكون الشيء لذيذًا على كونه طريقًا إلى الله.

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٠٩)، الانتقاء لابن عبد البر ص(٧٩).

وكلٌّ من الاستدلالين باطل، فلا يُستدل على كونه محمودًا أو مذمومًا أو حلالًا او حرامًا إلا بالأدلة الشرعية، لا بكونه لذيذًا في الطبع أو غير لذيذ.

ولهذا يُنكر على مَن يتقرب إلى الله بترك جنس اللذات، كما قال النبي ﷺ للذين قال أحدهم: أمَّا أنا فأصومُ لا أفطرُ، وقال الآخر: [أمَّا أنا] فأقومُ لا أنامُ، وقال الآخر: أمَّا أنا فلا أتزوجُ النساء، وقال الآخر: أمَّا أنا فلا آكُلُ اللحم، فقال النبي ﷺ: «**لكنِّي أصومُ وأُفطِرُ، وأقومُ وأنامُ، وأتزوجُ النساءَ، وآكُلُ اللَّحْمَ، فمن رَغِبَ عن سُنَّتِي فليس مِنِّي**»(١).

وقد أنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [سورة المائدة: ٨٧].

ثم إن أبا القاسم وطائفة معه تارةً يمدحون التقرُّب إلى الله بترك جنس الشهوات، وتارةً يجعلون ذلك دليلًا على حُسْنه وكونه من القربات. وهذا بحسب وَجْد أحدهم وهواه، لا بحسب ما أنزل الله وأوحاه، وما هو الحق والعدل، وما هو الصلاح والنافع في نفس الأمر.

والتحقيق أن العمل لا يُمدح ولا يُذم لمجرد كونه لذة، بل إنما يُمدح ما كان لله أطوع وللعبد أنفع، سواء كان فيه لذةٌ أو مشقةٌ، فرُبَّ لذيذٍ هو طاعة ومنفعة، ورُبَّ مُشِقٍّ هو طاعة ومنفعة، ورُبَّ لذيذٍ أو مُشِقٍّ صار منهيًا عنه.

ثم لو استدل بهذا على تحسين القرآن به لكان مناسبًا؛ فإن الاستعانة بجنس اللذات على جنس الطاعات مما جاءت به الشريعة، كما يُستعان بالأكل والشرب على العبادات.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٢].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ﴾ [سورة المؤمنون: ٥١].

وفي الحديث المتَّفَقِ عليه قوله عليه السلام لسعد: «**إنَّك لن تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بها وَجْهَ اللهِ إلَّا ازْدَدْتَ بها درجةً ورِفْعَةً، حتى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُها إلى فِي امرأتِك**»(٢).

وقال: «**في بُضْعِ أحدِكم أهله صَدَقَةٌ**»(٣).

---

(١) البخاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١). عن أنس.
(٢) البخاري (٥٦)، مسلم (١٦٢٨). عن سعد بن أبي وقاص.
(٣) مسلم (١٠٠٦). عن أبي ذر.

وكذلك حَمْدُه في النِّعم، كما في الحديث الصحيح: **«إنَّ اللهَ لَيَرْضَى عن العبدِ أن يأكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَه عليها»**[١].

فلو قال: إن الله خلق فِينا الشهوات واللَّذَّات لنستعين بها على كمال مصالحنا. فخَلَقَ فِينا شهوةَ الأكل واللذَّة به، فإن ذلك في نفسه نعمة، وبه يحصل بقاء جسومنا في الدنيا. وكذلك شهوة النكاح واللذَّة به، هو في نفسه نعمة، وبه يحصل بقاء النسل.

فإذا استُعين بهذه القوى على ما أُمرنا كان ذلك سعادة لنا في الدنيا والآخرة، وكنا من الذين أنعم الله عليهم نعمة مطلقة.

وإن استعملنا الشهوات فيما حظَرَه علينا بأكل الخبائث في نفسها، أو كسبها كالمظالم، أو بالإسراف فيها، أو تعدينا أزواجنا أو ما ملكت أيمانُنا، كنا ظالمين معتدين، غير شاكرين لنعمته -لكان هذا كلامًا حسنًا.

والله قد خَلَقَ الصوتَ الحَسَنَ، وجعل النفوسَ تحبُّه وتلتذُّ به، فإذا استعنَّا بذلك في استماع ما أُمرنا باستماعه، وهو كتابه، وفي تحسين الصوت به كما أمرنا بذلك حيث قال: **«زَيِّنوا القرآنَ بأصواتِكم»**[٢]. وكما كان يفعل أصحابه بحضرته كأبي موسى وغيره - كنا قد استعملنا النعمة في الطاعة، وكان هذا حسنًا مأمورًا به، كما كان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: يا أبا موسى ذكِّرْنا ربَّنا، فيقرأ وهم يستمعون[٣]. وكان أصحاب محمد ﷺ إذا اجتمعوا أَمَروا واحدًا منهم أن يقرأ والباقي يستمعون.

فهذا كان استماعهم، وفي مثل هذا السماع كانوا يستعملون الصوتَ الحَسَنَ، ويجعلون التذاذهم بالصوت الحسن عونًا لهم على طاعة الله وعبادته باستماع كتابه، فيُثابون على هذا الالتذاذ، إذ اللذة المأمور بها المسلم يُثاب عليها كما يُثاب على أكله وشربه ونكاحه، وكما يُثاب على لذات قلبه بالعلم والإيمان، فإنها أعظم اللذات، وحلاوة ذلك أعظم الحلاوات.

---

(١) مسلم (٢٧٣٤). عن أنس.

(٢) أحمد (١٨٤٩٤)، أبو داود (١٤٦٨)، النسائي (١٠١٥)، ابن ماجة (١٣٤٢)، عن البراء.

(٣) عبد الرزاق (٤١٧٩- ٤١٨١)، الدارمي (٣٥٣٦، ٣٥٣٩)، ابن حبان (٧١٩٦)، حلية الأولياء (٢٥٨/١). وهو منقطع بين أبي سلمة وبين عمر وأبي موسى.

ونفس الْتِذاذه وإن كان متولِّدًا عن سَعْيِه، وهو في نفسه ثواب (سعيه)، فالمسلم يُثاب على عمله وعلى ما يتولَّد عن عمله، ويُثاب عمَّا يلتذُّ به من ذلك بما هو أعظم لذة منه، فلا يزال متقلِّبًا في نِعَمِ ربه وفضله.

فأمَّا أن يُستدل بمجرد استلذاذ الإنسان للصوت، أو مَيْل الطفل إليه، أو استراحة البهائم به، على جواز أو استحباب في الدين فهو من أعظم الضلال، وهو كثير فيمن يعبد الله بغير العلم المشروع.

ومن المعلوم أن الاطفال والبهائم تستروح بالأكل والشرب، فهل يُستدل بذلك على أن كلَّ أكل وشرب فهو حسن مأمور به؟

وأصل الغلط في هذه الحجج الضعيفة أنهم يجعلون الخاصَّ عامًّا في الأدلة المنصوصة، وفي عموم الألفاظ المستنبطة، فيجيئون إلى ألفاظ في الكتاب والسنة مدحت أو حَمَدَت نوعًا من السماع، يدرجون فيها سماع المكاء والتصدية، أو يجيئون إلى المعاني التي دلَّت على الإباحة أو الاستحباب في نوع من الأصوات والسماع، فيجعلون ذلك متناولًا لسماع المكاء والتصدية.

وهذا جمعٌ بين ما فرَّق الله بينه، بمنزلة قياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا. وأصل هذا قياس المشركين الذين عدلوا بالله، وجعلوا لله أندادًا سوُّوهم بربِّ العالمين في عبادتها أو اتخاذها آلهة، وكذلك من عَدَل رسولَه متنبِّئًا كذَّابًا؛ كمسيلمة الكذَّاب، أو عَدَل بكتابه وتلاوته واستماعه كلامًا آخر أو قراءته أو سماعه، أو عَدَل بما شَرَعَه من الدين دينًا آخر شرعه له شركاؤه.

فهذا كله من فعل المشركين، وإن دخل في بعضه من المؤمنين قومٌ متأوِّلين، فالناس كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [سورة يوسف: ١٠٦]. فالشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النمل.

وهذا مقام ينبغي للمؤمنين التدبُّر فيه، فإنه ما بُدِّل دين الله في الأمم المتقدِّمة وفي هذه الأمة إلا بمثل هذا القياس، ولهذا قيل: ما عُبِدَت الشمس والقمر إلا بالمقاييس(١).

---

(١) ابن أبي شيبة (٣٥٨٠٦)، الدارمي (١٩٥)، المدخل للبيهقي (٢٢٣)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٩٢). عن ابن سيرين. قولَه.

وأصل الشرك أن تَعْدِل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقُّه وحده، فإنه لم يَعْدِل أحدٌ بالله شيئًا من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عَبَدَ غيرَه أو توكل عليه فهو مشرك به.

فمن عَمَدَ إلى كلام الله الذي أنزله وأمر باستماعه فَعَدَلَ به سماع بعض الأشعار، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «**فَضْلُ القرآنِ على سائِرِ الكلامِ كفَضْلِ الله على خَلْقِه**»[١]. رواه الترمذي وغيره.

ورُوي أيضًا عنه: «**ما تَقَرَّبَ العِبَادُ إلى اللهِ أحب إليه مما خَرَجَ منه**». يعني القرآن[٢].

وهذا محفوظ عن خَبَّابِ بن الأَرَتِّ، أحد المهاجرين الأوَّلين السابقين، قال: يا هَنَاهْ تقرَّب إلى الله بما استطعتَ، فلن تَتَقَرَّبَ إليه بشيء أحبَّ اليه من كلامِه[٣].

فإذا عَدَلَ بذلك ما نزه الله عنه ورسوله بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [سورة يس: ٦٩]. وجعله قرآنًا للشيطان، كما في الحديث: «**فما قرآني؟ قال: الشِّعْر**»[٤]. كان هذا عدل كلام الرحمن بكلام الشيطان، وهذا قد جعل الشيطان عدلًا للرحمن، فهو من جنس الذين قال الله فيهم: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [سورة الشعراء: ٩٤- ٩٨].

والاستدلال بكون الصوت الحسن نعمة واستلذاذ النفوس به على جواز استعماله في

---

(١) الترمذي (٢٩٢٦)، الدارمي (٣٣٩٩)، شعب الإيمان (٣/ ٣٩٣)، عن أبي سعيد. وقال الترمذي: حسن غريب.

(٢) الترمذي (٢٩١١)، أحمد (٢٢٣٠٦)، تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢٠٨)، المعجم الكبير (٨/ ١٥١)(٧٦٥٧)، الإبانة الكبرى (٥/ ٢٣١). عن أبي أمامة. وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. انظر: علل الدارقطني (١٣/ ٢٧٥).

(٣) ابن أبي شيبة (٣٠٠٩٨)، السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٤١)، قيام الليل للمروزي كما في مختصره للمقريزي ص(١٧٢)، الشريعة للآجري (١/ ٤٩٢)، الإبانة الكبرى (٥/ ٢٤٤)، شرح أصول أهل السنة (٢/ ٣٧٥).

(٤) عن أبي أمامة وابن عباس مرفوعًا. وعن قتادة موقوفًا. وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ٢٥١): المعروف في هذا وقفه. وسيأتي تخريجه.

الغناء، أو استحباب ذلك في بعض الصور؛ مثل الاستدلال بكون الجمال نعمة ومحبة النفوس الصور الجميلة على جواز استعمال الجمال الذي للصبيان في إمتاع الناس به مشاهدةً ومباشرةً وغير ذلك، أو استحباب ذلك في بعض الصور، وهذا أيضًا قد وقع فيه طوائف من المتفلسفة والمتصوفة والعامة، كما وقع في الصوت أكثر من هؤلاء.

لكن الواقعون في الصوت فيهم مَن له مِن العقل والدين ما ليس لهؤلاء، إذ ليس في هؤلاء رجلٌ مشهورٌ بين الناس شهرة عامة بخير، بخلاف أهل السماع، ولكن هم طرَّقوا لهم الطريق، وذرَّعوا الذريعة، حتى آل الأمر بكثير من الناس أن قالوا وفعلوا في الصُّوَر نظيرَ ما قاله هؤلاء وفعلوه في الصوت، يحتجون على جواز النظر إليه والمشاهدة بمثل قوله: «**إن اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ**»[(١)]. وينسون قوله: «**إنَّ اللهَ لا يَنْظُرُ إلى صُوَرِكم ولا إلى أموَالِكم، ولكن يَنْظُرُ إلى قلوبِكم وأعمالِكم**»[(٢)].

ويحتجون بما في ذلك من راحة النفوس ولذَّاتها كما يحتج هؤلاء.

ويكرمون ذا الصورة على ما يبذله من صورته وإشهادهم إياها كما يكرم هؤلاء ذا الصوت على ما يبذله من صوته وإسماعهم إياه.

بل كثيرًا ما يجمع في الشخص الواحد بين [الصورة] والصوت، كما يفعل في المغنِّيات من القَيْنَات.

وقد زيَّن الشيطان لكثير من المتنسكة والعُبَّاد أن محبة الصور الجميلة إذا لم يكن بفاحشة فإنها محبة لله، كما زيَّن لهؤلاء أن استماع هذا الغناء لله، ففيهم مَن يقول: هذا اتِّفاقًا، وفيهم من يُظهِر أنه يحبه لغير فاحشة، ويبطِن محبة الفاحشة، وهو الغالب.

لكن ما أظهروه من الرأي الفاسد، وهو أن يحب لله ما لم يأمر الله بمحبته هو الذي سلَّط المنافق منهم على أن يجعل ذلك ذريعةً إلى الكبائر.

ولعلَّ هذه البدعة منهم أعظم من الكبيرة مع الإقرار بأن ذلك ذَنب عظيم والخوف من الله من العقوبة، فإن هذا غايته أنه مؤمن فاسق قد جمع سيئة وحسنة، وأولئك مبتدعة

(١) مسلم (٩١). عن ابن مسعود.

(٢) مسلم (٢٥٦٤). عن أبي هريرة.

ضلال حين جعلوا ما نهى الله [عنه] مما أمر الله به، وزُيِّن لهم سوء أعمالهم فرأوه حسنًا، ويمثلهم يضلُّ أولئك حتى لا ينكروا المنكر إذا اعتقدوا أن هذا يكون عبادة الله.

ومَن جعل ما لم يأمر الله بمحبته محبوبًا لله فقد شرع دينًا لم يأذن الله به، وهو مبدأ الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

فإن محبة النفوس الصورة والصوت قد تكون عظيمة جدًّا، فإذا جُعل ذلك دينًا وسُمِّي لله صار كالأنداد والطواغيت المحبوبة تدينًا وعبادة.

كما قال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٩٣].

وقال تعالى عنهم: ﴿أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [سورة ص: ٦].

بخلاف من أحبَّ المحرَّمات مؤمنًا بأنها من المحرَّمات، فإن مَن أحبَّ الخمر والغناء والبغيّ والمخنَّث مؤمنًا بأن الله يكره ذلك ويبغضه، فإنه لا يحبه محبة محضة، بل عقله وإيمانه يبغض هذا الفعل ويكرهه، ولكن قد غَلَبه هواه، فهذا قد يرحمه الله: إمَّا بتوبة إذا قوِيَ ما في إيمانه من بغض ذلك وكراهته حتى دفع حب الهوى، وإمَّا بحسنات ماحية، وإمَّا بمصائب مكفِّرة، وإمَّا بغير ذلك.

أمَّا إذا اعتقد أن هذه المحبة لله، فإيمانه بالله يقوِّي هذه المحبة ويؤيدها، وليس عنده إيمان يزعه عنها، بل يجتمع فيها داعي الشرع والطبع، الإيمان والهدى، وذلك أعظم من شرب النصراني للخمر، فهذا لا يتوب من هذا الذنب ولا يتخلَّص من وباله إلا أن يهديه الله، فتبين له أن هذه المحبة ليست محبة لله، ولا أمر الله بها، بل كرهها ونهى عنها.

وإلا فلو ترك أحدهم هذه المحبة لم يكن ذلك توبة؛ فإنه يعتقد أن جنسها دينٌ، بحيث يَرضى ذلك من غيره ويأمُرُه به ويقرُّه عليه، وتركه لها كترك المؤمن بعض التطوعات والعبادات.

وليس في دين الله محبة أحد لحُسْنه قط؛ فإن مجرد الحُسْن لا يثيب الله عليه ولا يعاقب، ولو كان كذلك كان يوسف عليه السلام، لمجرد حُسْنه، أفضلَ من غيره من الأنبياء لحُسْنه.

وإذا استوى شخصان في الأعمال الصالحة وكان أحدهما أحسن صورة أو أحسن صوتًا كانا عند الله سواء؛ فإن أكرم الخلق عند الله أتقاهم.

لكن صاحب الصوت الحسن والصورة الحسنة إذا استعمل ذلك في طاعة الله دون معصيته كان أفضل (من غيره) من هذا الوجه، كصاحب المال والسلطان إذا استعمل ذلك في طاعة الله دون معصيته فإنه بذلك الوجه أفضل ممن لم يشركه في تلك الطاعة، ولم يُمتحن بما امتُحِن به، حتى خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى. ثم ذلك الغَيْر إن كان له عمل صالح آخر يساويه به، وإلا كان الأول أفضلَ مطلقًا.

وهذا عام لجميع الأمور التي أنعم [الله بها] على بني آدم وابتلاهم بها، فمن كان فيها شاكرًا صابرًا كان من أولياء الله المتقين، وكان (أفضلَ) ممن لم يُمتحن بمحنةٍ حتى صبر وشكر، وإن لم يكن المبتلى صابرًا شكورًا بل ترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه كان عاصيًا أو فاسقًا أو كافرًا، وكان مَن سَلِمَ من هذه المحنة خيرًا منه، إلا أن يكون له ذنوب أخرى يكافيه بها.

وإن جمع بين طاعة ومعصية، فإن ترجحت طاعتُه كان أرجح ممن لم يكن له مثل ذلك، وإن ترجحت معصيته كان السَّالِم من ذلك خيرًا منه.

فمَن كان له مال يتمكَّن (من إنفاقه) في الفواحش والظلم فخالف هواه، وأنفقه فيما يبتغي به وجه الله، أحب الله ذلك منه وأكرمه وأثابه.

ومَن كان له صوتٌ حَسَنٌ فتَرَكَ استعمالَه في التخنيث والغناء، واستعملَه في تزيين كتاب الله والتغنِّي به، كان بهذا العمل الصالح وبترك العمل السَّيِّئ أفضلَ ممن ليس كذلك، فإنه يُثاب على تلاوة كتاب الله، فيكون في عمله معنى الصلاة ومعنى الزكاة.

ولهذا قال النبي ﷺ: «ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِه لنبيٍّ حَسَنِ الصوت، يتغنَّى بالقرآن يَجْهَرُ به»[(١)].

وقال: «لَلَّه أَشَدُّ أَذَنًا للرجل الحَسَنِ الصوتِ بالقرآن من صاحبَ القَيْنَةِ إلى قَيْنَتِه»[(٢)].

ومَن كان له صورةٌ حَسَنَةٌ فعفَّ عمَّا حرَّم الله تعالى، وخالف هواه، وجمَّل نفسَه بلباس التقوى الذي قال الله فيه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ

---

(١) البخاري (٥٠٢٤، ٧٥٤٤)، مسلم (٧٩٢، ٧٩٣). عن أبي هريرة.

(٢) أحمد (٢٣٩٤٧، ٢٣٩٥٦)، ابن ماجة (١٣٤٠)، الحاكم (٢٠٩٧)، البيقهي (٢١٠٥١، ٢١٠٥٢)، ابن حبان (٧٥٤). عن فضالة بن عبيد. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [سورة الأعراف: ٢٦]. كان هذا الجمال يحبه الله، وكان من هذا الوجه أفضل ممن لم يؤت مثل هذا الجمال (ولم يُمتحن بهذه المحنة، ولهذا تجد وجه المطيع لله قد كسي من الجمال) ما لا يُكساه وجه العاصي، فإن كانت خلقته حسنة ازدادت حُسنًا، وإلا كان عليها من النور والجمال بحسبها.

وأما أهل الفجور فتعلو وجوههم ظلمة المعصية حتى يُكْسَفَ الجمال المخلوق، قال ابن عباس رضي الله عنه: إن للحسنة لنورًا في القلب، وضياء في الوجه، وقوة في البدن، وزيادة في الرزق، ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة لظلمة في القلب، (وسوادًا) في الوجه، (ووهنًا) في البدن، ونقصًا في الرزق، وبغضة في قلوب الخلق[1].

وهذا يوم القيامة يَكْمُلُ حتى يَظْهَرَ لكلِّ أحد، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٠٦، ١٠٧].

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [سورة الزمر: ٦٠].

وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾ [سورة القيامة: ٢٢- ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة عبس: ٣٨- ٤٢].

وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾﴾ [سورة الغاشية: ٢- ٤]. و: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾ لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [سورة الغاشية: ٨، ٩].

وقال تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ [سورة الكهف. ٢٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة المطففين: ٢٢- ٢٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٣٠)، منهاج السنة (٣/ ٢٧)، الجواب الكافي ص(٥٤)، مدارج السالكين (١/ ٤٢٣).

وقال النبي ﷺ: «لا تَزالُ المسألةُ بأحدِهم حتى يَجِيءَ يومَ القيامة وليس في وَجْهِه مُزْعَةُ لَحْمٍ»(١).

وقال: «من سَأَلَ الناسَ وله ما يَكْفِيه جاءتْ مسألتُه خُدُوشًا أو كُدُوحًا في وجهِه يومَ القيامةِ»(٢).

وقال عليه السلام: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الجنةَ على صورةِ القمرِ ليلةَ البَدْرِ، والذين يَلُونَهم كأَشَدِّ كوكبٍ في السماءِ إضاءةً»(٣).

وقال يوم حنين: «شَاهَتِ الوُجُوهُ». لوجوه المشركين(٤).

وأمثال هذا كثير مما فيه وصف (وجوه) أهل السعادة بنهاية الحُسْنِ والجمال والبهاء، و(وجوه) أهل الشقاء بنهاية السوء والقبح والعيب.

وقد قال تعالى في وصفهم في الدنيا: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ﴾ [سورة الفتح: ٢٩]. فهذه السِّيمَا في وجوه المؤمنين، والسِّيمَا: العلامة، وأصلها من الوَسْمِ، وكثيرًا ما يُستعمل في الحسن، كما جاء في صفة النبي ﷺ: وَسِيمٌ قَسِيمٌ(٥).

وقال الشاعر:

غُلامٌ رمَاهُ اللهُ بالحُسْنِ يافعًا   له سِيمَاءُ لا تَشُقُّ على البَصَرِ(٦).

---

(١) البخاري (١٤٧٤)، مسلم (١٠٤٠). عن ابن عمر.

(٢) أحمد (٣٦٧٥)، أبو داود (١٦٢٦)، الترمذي (٦٥٠)، النسائي (٢٥٩٢)، ابن ماجة (١٨٤٠). عن ابن مسعود. وقال الترمذي: حسن. وصوب الدارقطني في العلل (٥/ ٢١٥) الإرسال.

(٣) البخاري (٣٣٢٧)، مسلم (٢٨٣٤). عن أبي هريرة.

(٤) مسلم (١٧٧٧). عن سلمة بن الأكوع.

(٥) تاريخ الطبري (١١/ ٥٧٨)، الحاكم (٤٢٧٤)، الطبراني (٤/ ٥٠)(٣٦٠٥)، دلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ٣٣٧)، دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٢٧٩)، ابن عساكر (٣/ ٣٢٨). عن حُبَيْش بن خالد. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. والطبقات الكبرى (١/ ٢٣١)، تاريخ الطبري (١١/ ٥٨١)، ابن عساكر (٣/ ٣١٧)، الحاكم (٤٢٧٥). عن أبي معبد الخزاعي. والمعجم الكبير (٧/ ١٠٥)(٦٥١٠). عن سَلِيط الأنصاري. وقال الحاكم: ويستدل على صحته وصدق رواته بدلائل، فذكرها.

(٦) لأُسَيْدِ بن عَنْقاء الفَزاري يمدح عُمَيْلَة حين قاسَمَه مالَه، كما في: اللسان وتاج العروس (س و م)، أمالي القالي (١/ ٢٣٧).

وقال الله تعالى في صفة المنافقين: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٠]. فجعل للمنافقين سيما أيضًا.

وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ﴾ [سورة الحج: ٧٢].

فهذه السِّيمَا وهذا المنكر قد [يوجد] في وجه مَن صورته المخلوقة وضيئة، كما يوجد مثل ذلك في الرجال والنساء والوِلْدان، لكن بالنِّفَاق قَبُحَ وجهُه، فلم يكن فيه الجمال الذي يحبه الله، وأساس [ذلك] النفاق والكذب.

ولهذا يوصف الكذَّاب بسواد الوجه، كما يوصف الصادق ببياض الوجه، كما أخبر الله بذلك، ولهذا رُوِي عن عمر بن الخطاب أنه أمر بتعزيز شاهد الزور بأن يُسوَّد وجهه ويركب مقلوبًا على الدابة[١].

فإن العقوبة من جنس الذنب، فلما اسودَّ وجهه بالكذب وقلب الحديث سُوِّدَ وجهه وقُلِبَ في ركوبه، وهذا أمر محسوس لمن له قلب، فإن ما في القلب من النور والظلمة، والخير والشر، يَسْرِي كثيرًا إلى الوجه والعين، وهما أعظم الأشياء ارتباطًا بالقلب.

ولهذا يُروى عن عثمان أو غيرِه أنه قال: ما أسرَّ أحدٌ بِسَرِيرَةٍ إلا أَبْدَاها اللهُ على صَفَحَاتِ وجهِه وفَلَتَاتِ لسانِه[٢].

والله قد أخبر في القرآن أن ذلك قد يظهر في الوجه فقال: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٠]. فهذا تحت المشيئة، ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [سورة محمد: ٣٠]. فهذا قَسَمٌ مُحَقَّقٌ لا شرط فيه.

وذلك أن ظهور ما في قلب الإنسان على لسانه أعظم من ظهوره في وجهه، لكنه يبدو في الوجه بُدُوًّا خفيًّا يعلمه الله، فإذا صار خُلُقًا ظهر لكثير من الناس، وقد يقوى السواد والقُتْمة حتى يظهر لجمهور الناس، وربما مسخ قردًا أو خنزيرًا، كما في الأمم قبلنا، وكما في هذه الأمة أيضًا.

---

(١) عبد الرزاق (١٥٣٩٢- ١٥٣٩٤)، ابن أبي شيبة (٢٨٦٤٣، ٢٨٧١٣)، البيهقي (٢٠٤٩٣، ٢٠٤٩٤).

(٢) الزهد لأبي داود ص(١١٢)، الآداب الشرعية (١/ ١٣٦)، تفسير ابن كثير (٧/ ٣٢١).

وهذا كالصوت المُطْرِب إذا كان مشتملًا على كذب وفجور، فإنه موصوف بالقبح والسوء الغالب على ما فيه من حلاوة الصوت.

فذو الصورة الحسنة: إمَّا أن يترجَّح عنده العِفَّةُ والخُلُقُ الحَسَنُ، وإمَّا أن يترجح فيه ضدُّ ذلك، وإما أن يتكافآ.

فإن ترجَّح فيه الصلاح كان جمالُه بحسب ذلك، وكان أجملَ ممن لم يُمتحن تلك المحنة.

وإن ترجَّح فيه الفساد لم يكن جميلًا بل قبيحًا مذمومًا، فلا يدخل في قوله: «**إنَّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجمالَ**»(١).

وإن تكافأ فيه الأمران كان فيه من الجمال والقبح بحسب ذلك، فلا يكون محبوبًا ولا مبغضًا.

والنبي صلى االله عليه وسلم ذكر هذه الكلمة للفَرْقِ بين الكِبْر الذي يبغضه الله، والجمال الذي يحبه الله، فقال: «**لا يدخُلُ الجنةَ مَن في قلبِه مِثْقَال ذَرَّةٍ من كِبْرٍ**». فقال رجل: يا رسول الله، الرجل يُحِبُّ أن [يكون] ثوبُه حسنًا ونَعْلُه حسنًا، أفمن الكِبْرِ ذلك؟ فقال: «**لا، إنَّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجمالَ، [الكِبْرُ] بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناسِ**»(٢).

فأخبر أن تحسين الثوب قد يكون من الجمال الذي يحبه الله، كما قال تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [سورة الأعراف: ٣١]. فلا يكون حينئذ من الكِبْر.

وقد يرد أنه [ليس] كل ثوب جميل وكل نعل جميل فإنه يحبه، فإن الله يبغض لباس الحرير ويبغض الإسراف والخيلاء في اللباس، وإن كان فيه جمال، فإذا كان هذا في لبس الثياب الذي هو سبب هذا القول، فكيف في غيره؟

وتفسير هذا قوله ﷺ: «**إنَّ اللهَ لا يَنْظُرُ إلى صُوَرِكم ولا إلى أموالِكم، ولكن ينظُرُ إلى قلوبِكم وأعمالِكم**»(٣).

---

(١) مسلم (٩١). عن ابن مسعود.
(٢) مسلم (٩١). عن ابن مسعود.
(٣) مسلم (٢٥٦٤). عن أبي هريرة.

فعُلم أن مجرد الجمال الظاهر في الصور والثياب لا ينظر الله إليه، وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال، فإن كان الظاهرُ مزيَّنًا مجمَّلًا بحال الباطن أحبه الله، وإن كان مقبَّحًا مدنَّسًا بقبح الباطن أبغضه الله، فإنه سبحانه يحب الحَسَنَ الجميل، ويبغض السَّيِّئَ الفاحش.

وأهل جمال الصورة يُبتلَون بالفاحشة كثيرًا، واسمها ضِدُّ الجمال؛ فإن الله سماها: فاحشةً وسوءًا وفسادًا وخبيثًا، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [سورة الإسراء: ٣٢].

وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [سورة الأنعام: ١٥١].

وقال: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٨٠].

وقال: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [سورة هود: ٧٨].

وقال: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَت تَّعْمَلُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [سورة الأنبياء: ٧٤].

وقال: ﴿رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٣٠].

وقال: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [سورة الأعراف: ٨٤].

والفاحش والخبيث ضِدُّ الطيب والجميل، فإذا كان كذلك أبغضه الله ولم يحبه، ولم يكن مندرجًا في الجميل.

ونظير ذلك قوله ﷺ: «**إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الفُحْشَ ولا التَّفَحُّشَ**»[1]. وقوله: «**إنَّ اللهَ يُبْغِضُ الفَاحِشَ البَذِيءَ**»[2]. فلو أَفْحَشَ الرجل وبَذَأَ بصوته الحَسَنِ كان الله يبغض ذلك.

ونفيُ المخنَّثين سُنَّةٌ من سنن النبي ﷺ الثابتة عنه في موضعين: في حقِّ الزاني والزانية

---

(١) مسلم (٢١٦٥). عن عائشة.

(٢) الترمذي (٢٠٠٢)، ابن حبان (٥٦٩٣)، البيهقي (٢٠٧٩٨). عن أبي الدرداء. وقال الترمذي: حسن صحيح. والمعجم الكبير (١/ ١٦٦)(٤٠٥). عن أسامة بن زيد. وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ٦٤): رجاله ثقات. والمعجم الكبير (٢٢/ ٤١٣)(١٠٢٤). عن ابن مسعود. وقال الهيثمي (٨/ ١٦٩): فيه سوار بن مصعب وهو متروك.

اللذَيْن لم يحصنا، كما قال: «جَلْدُ مائةٍ وتَغْرِيبُ عامٍ»(١). وفي حقِّ المُخَنَّثِ، وهو إخراجه من بين الناس(٢).

وذلك أن الفاحشة لا تقع إلا مع قُدْرَة ومُكْنَة الإنسان، لا يطلب ذلك إلا إذا طمع فيه بما يراه من أسباب المكنة، فمن العقوبة على ذلك قطع أسباب المكنة، فإذا تغرَّب الرجل عن أهله وأعوانه وأنصاره الذين يعاونونه وينصرونه ذلَّت نفسه وانقهرت، فكان ذلك جزاءً نكالًا من الله من الجَلْد، ولأنه مفسد لأحوال من يساكنه فيُبعَد عنهم.

وكذلك المخنَّث يُفْسِدُ أحوال الرجال والنساء جميعًا، فلا يسكن مع واحد من الصِّنْفَيْن.

وقد كان [من] سَنَّة النبي ﷺ وسُنَّة خلفائه التمييزُ بين الرجال والنساء، والمتأهِّلين والعزَّاب، فكان [المندوب] في الصلاة [أن يكون] الرجال في مقدَّم المسجد [والنساء] في مؤخَّرِه.

وقال النبي ﷺ: «**خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجالِ أَوَّلُها، وشَرُّها آخِرُها، وخَيْرُ صُفُوفِ النِّساءِ آخِرُها، وشَرُّها أوَّلُها**»(٣).

وقال: «**يا مَعْشَرَ النِّساءِ، لا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُنَّ حتى يَرْفَعَ الرِّجَالُ رُءُوسَهم**»(٤)، من ضِيقِ الأُزُرِ.

وكان إذا سلَّم لَبِثَ هُنَيْهَةً هو والرجال لينصرف النساء أولًا؛ لئلَّا يختلط الرجال والنساء(٥).

وكذلك يوم العيد كان النساء يصلين [في] ناحية، فكان إذا قضى الصلاة خطب

---

(١) البخاري (٢٦٩٥، ٢٦٩٦)، مسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨). عن أبي هريرة وزيد بن خالد. والبخاري (٢٦٤٩). عن زيد بن خالد.
(٢) البخاري (٥٨٨٦، ٦٨٣٤). عن ابن عباس.
(٣) مسلم (٤٤٠). عن أبي هريرة.
(٤) البخاري (٣٦٢)، مسلم (٤٤١). عن سهل بن سعد.
(٥) البخاري (٨٧٠). عن أم سلمة.

الرجال، ثم ذهب فخطب النساء، فوعظهن وحثَّهن على الصدقة، كما ثبت ذلك في الصحيح[(١)].

وقد كان عمر بن الخطاب -وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ- قد قال [عن] أحد أبواب المسجد، أظُنُّه الباب الشرقي: لو تركنا هذا البابَ للنساء، فما دَخَلَه عبدُ الله بنُ عمر حتى مات[(٢)].

وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال للنساء: «**لا تَحْقُقْنَ الطريقَ، وامْشَيْنَ في حَافَّتِه**»[(٣)]. أي: لا تَمْشِينَ في حُقِّ الطريق، وهو وسطه.

وقال عليٌّ: ما يَغَارُ أحدُكم أن تُزَاحِمَ امرأتَه العُلُوجَ بِمَنْكِبِها؟ يعني في السوق[(٤)].

وكذلك لما قَدِمَ المهاجرون المدينة كان العُزَّابُ ينزلون دارًا معروفة لهم متميزة عن دور المتأهِّلين، فلا ينزل العَزَبُ بين المتأهِّلين.

وهذا كلُّه؛ لأن اختلاط أحد الصِنْفَيْن بالآخر سبب الفتنة، فالرجال إذا اختلطوا بالنساء كان بمنزلة اختلاط النار والحطب، وكذلك العَزَبُ بين الآهلين فيه فتنة لعدم ما يمنعه؛ فإن الفتنة تكون لوجود المقتضي وعدم المانع.

فالمُخَنَّث الذي ليس رجلًا محضًا ولا هو امرأة محضة، لا يمكن خلطه بواحد من الفريقين، فأمر النبي ﷺ بإخراجه من بين الناس.

وعلى هذا، المخنَّث من الصبيان وغيرهم لا يُمَكَّن من معاشرة الرجال، ولا ينبغي أن تعاشر المرأة المتشبهة بالرجال النساء، بل يُفَرَّق بين بعض الذكران وبين بعض النساء إذا

---

(١) البخاري (٩٧٨)، مسلم (٨٨٥). عن جابر. والبخاري (٩٧٩)، مسلم (٨٨٤). عن ابن عباس.

(٢) أبو داود (٤٦٣). عن عمر موقوفًا. وأبو داود (٤٦٢، ٥٧١)، المعجم الأوسط (١٠١٨). عن ابن عمر مرفوعًا. وقال أبو داود عن الموقوف: وهو أصح. وقال الدارقطني في العلل (١٣/ ٣٠): وهو الصواب.

(٣) أبو داود (٥٢٧٢)، المعجم الكبير (١٩/ ٢٦١)(٥٨٠)، مسند الشاشي (١٥١٥)، شعب الإيمان (١٠/ ٢٤٠). عن أبي أُسَيْد الأنصاري. وانظر: بيان الوهم (٣/ ٥٩٣).

(٤) زوائد المسند لعبد الله (١١١٨)، شرح السنة (٧/ ٢٧٠).

خيفت الفتنة، كما قال ﷺ: «**مُرُوهُم بالصَّلاةِ لِسَبْعٍ، واضْرِبُوهم عليها لِعَشْرٍ، وفَرِّقُوا بينهم في المَضَاجِعِ**»(١).

وقد نَهَى عن مباشرة الرَّجُلِ الرَّجُلَ في ثَوْبٍ واحدٍ، وعن مُبَاشَرَةِ المرأةِ المرأةَ في ثَوْبٍ واحدٍ(٢)، مع أن القوم لم يكونوا يعرفون التلوط ولا السحاق، وإنما هو من تمام حفظ حدود الله، كما أمر الله بذلك في كتابه.

وقد رُوِي أن عمر بلغه أن رجلًا يجتمع إليه [نفرٌ] من الصبيان فنهى عن ذلك(٣).

وأبلغ من ذلك أنه نفى من شبَّب به النساء، وهو نصر بن حجاج، لما سمع امرأةً شبَّبت به وتشتهيه، ورأى هذا سبب الفتنة، فجز شعره، لعلَّ سبب الفتنة يزول بذلك، فرآه أحسن الناس وَجْنَتَيْنِ، فأرسل به إلى البصرة، ثم إنه بعث يطلب القدوم إلى وطنه ويَذكر أن لا ذنب [له]، فأبى عليه وقال: أما وأنا حيٌّ فلا(٤).

وذلك أن المرأة إذا أُمرت بالاحتجاب وترك التبرُّج وغير ذلك مما هو من أسباب الفتنة بها ولها، فإذا كان في الرجال من قد صار فتنة للنساء أُمر أيضًا بمباعدة سبب الفتنة، إمَّا بتغيير هيئته، وإمَّا بالانتقال عن المكان الذي تحصل به الفتنة فيه؛ لأنه بهذا يحصِّن دينه، ويحصِّن النساء دينهن، وبدون ذلك مع وجود المقتضي منه ومنهن لا يؤمن ذلك، وهكذا يؤمر من يفتن النساء من الصبيان أيضًا.

وذلك أنه إذا احتيج إلى المباعدة التي تزيل الفتنة كان تَبعيد الواحد أيسر من تبعيد الجماعة؛ الرجال أو النساء، إذ ذاك غير ممكن، فتُحفظ حدود الله، ويُجَانَب ما يوجب تعدي الحدود بحسب الإمكان، وإذا كان هذا فيمن لا ريبة فيه ولا ذنب، فكيف بمن يُعرف بالريبة والذنب؟

---

(١) أحمد (٦٦٨٩)، ابن أبي شيبة (٣٤٨٢)، أبو داود (٤٩٥)، الحاكم (٧٠٨)، البيهقي (٣٢٣٣). عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) أحمد (١٤٨٣٦)، الحاكم (٧٧٧٥)، المعجم الأوسط (٥٢١٨). عن جابر. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ١٠٢): فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٠٦)، (٣٥/ ٤١٤)، الفتاوى الكبرى (٥/ ٥٧٥).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢٨٥)، تاريخ المدينة لابن شبة (٢/ ٧٦٢- ٧٦٤)، حلية الأولياء (٤/ ٣٢٢)، ابن عساكر (٦٢/ ٢٠- ٢٧). وانظر: الإصابة (٦/ ٣٨٢).

وهكذا المرأة التي تُعرف بِرِيبَة تفتن بها الرجال تُبعد عن مواضع الرِّيَبِ بحسب الإمكان؛ فإن دفع الضرر عن الدين بحسب الإمكان واجب، فإذا كان هذا هو السُّنَّة فكيف بمن يكون في جمعه من أسباب الفتنة ما الله به عليم، والرجل الذي يتشبَّه بالنساء في زيِّهن؟

واستعمال أسماء الجمال والحسن والزينة ونحو ذلك في الأعمال الصالحة، والقُبْح والشَّيْن والدَّنَس في الأعمال الفاسدة، أمر ظاهر في الكتاب والسنة وكلام العلماء، مثل اسم الطيب والطهارة، والخبث والنجاسة.

ومن ذلك ما في حديث أبي ذر المشهور، وقد رواه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: «من حكمةِ آلِ داود: حقٌّ على العاقِلِ أن تكون له ساعةٌ يُنَاجِي فيها ربَّه، وساعةٌ يُحاسِبُ فيها نفسَه، وساعةٌ يكون فيها مع أصحابِه الذين يُخبِرونَه عن ذاتِ نفسِه، وساعةٌ يَخْلُو فيها بلذَّتِه فيما يَحِلُّ ويَجْمُلُ»[1]. فذكر الحِلَّ والجَمَال.

وهذا يشهد لقول الفقهاء في العدالة: إنها صلاح الدين والمروءة، قالوا: والمروءة استعمال ما يُجَمِّلُه ويُزَيِّنُه، وتجنب ما يُدَنِّسُه ويَشِينُه.

وهذا يرجع إلى الحُسْنِ والقُبْحِ في الأعمال، وأن الأعمال تكون حسنة وتكون قبيحة، وإن كان الحسن هو الملائم النافع، والقبيح هو المنافي، فالشيء يَكْمُلُ ويَجْمُلُ ويَحْسُنُ بما يناسبه ويلائمه وينفعه ويلتذُّ به، كما يَفْسُدُ ويَقْبُحُ بما ينافيه ويضره ويتألم به. والأعمال الصالحة هي التي تناسب الإنسان، والأعمال الفاسدة هي التي تنافيه.

ولهذا لما قال بعضُ الأعراب: إن مَدْحِي زَيْنٌ وذَمِّي شَيْنٌ. قال النبي ﷺ: «ذاك [الله]»[2]. فمدحه يزين عنده؛ لأنه مدحه بحقٍّ، وذمه يشينه؛ لأنه حقٌّ.

---

(١) ابن حبان (٣٦١)، الأربعون للآجري ص(١٩٥)، حلية الأولياء (١/ ١٨، ١٦٧)، تاريخ الطبري (١/ ٣١٣). عن أبي ذر. وقال ابن كثير (٢/ ٤٧٠): روى هذا الحديث بطوله ابن حبان وقد وسمه بالصحة، وخالفه ابن الجوزي فذكره الموضوعات، واتهم به إبراهيم بن هشام هذا، ولا شك أنه قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث. والزهد لابن المبارك ص(١٠٥)، شعب الإيمان (٦/ ٣٧٣). عن وهب بن منبه. قولَه.

(٢) الترمذي (٣٢٦٧)، النسائي في الكبرى (١١٤٥١)، الروياني (٣٠٧)، تفسير الطبري (٢١/ ٣٤٥). عن البراء بن عازب. وقال الترمذي: حسن غريب. وأحمد (١٥٩٩١، ٢٧٢٠٣)، =

وهذا الحُسْنُ والجمالُ الذي يكون عن الأعمال الصالحة في القلب يَسْرِي إلى الوجه، والقُبْحُ والشَّيْنُ الذي يكون عن الأعمال الفاسدة في القلب يَسْرِي إلى الوجه كما تقدم.

ثم إن ذلك يقوى بقوة الأعمال الصالحة والأعمال الفاسدة، فكلَّما كثر البر والتقوى قَوِيَ الحُسْنُ والجمالُ، وكلَّما قَوِيَ الإثم والعدوان قَوِيَ القُبْحُ والشَّيْنُ، حتى ينسخ ذلك ما كان للصورة من حسن وقبح، فكم ممن لم تكن صورته حسنة ولكن من الأعمال الصالحة ما عظم به جماله وبهاؤه حتى ظهر ذلك على صورته؟

ولهذا، يظهر ذلك ظهورًا بَيِّنًا عند الإصرار على القبائح في آخر العمر عند قرب الموت، فنرى وجوهَ أهل السنة والطاعة كلَّما كَبِرُوا ازداد حسنها وبهاؤها، حتى يكون أحدهم في كِبَره أحسن وأجمل منه في صغره، ونجد وجوه أهل البدعة والمعصية كلَّما كبروا عظم قبحها وشينها، حتى لا يستطيع النظر إليها مَن كان منبهرًا بها في حال الصغر لجمال صورتها.

وهذا ظاهر لكل أحد فيمن يعظم بدعته وفجوره؛ مثل الرافضة وأهل المظالم والفواحش من الترك ونحوهم، فإن الرافضي كلَّما كَبِرَ قَبُحَ وجهُه وعَظُمَ شَيْنُه، حتى يقوى شبهُه بالخنزير، وربما مُسِخ خنزيرًا وقردًا، كما قد تواتر ذلك عنهم.

ونجد المُرْدَان من التُّرك ونحوهم قد يكون في صغره من أحسن الناس صورة، ثم إن الذين يُكْثِرون الفاحشة تجدهم في الكِبَرِ أقبحَ الناس وجوهًا، حتى إن الصنف الذي يكثر ذلك فيهم من الترك ونحوهم يكون أحدهم أحسن الناس صورة في صغره وأقبح الناس صورة في كبره، وليس سبب ذلك أمرًا يعود إلى طبيعة الجسم، بل العادة المستقيمة تناسب الأمر في ذلك، بل سببه ما يغلب على أحدهم من الفاحشة والظلم، فيكون مخنَّثًا ولوطيًّا وظالمًا وعونًا للظلمة فيكسوه ذلك قبح الوجه وشينه.

ومن هذا، أن الذين قَوِيَ فيهم العدوان مسخهم الله قردة وخنازير من الأمم المتقدمة، وقد ثبت في الصحيح أنه سيكون في هذه الأمة أيضًا من يُمسخ قردة وخنازير[1]،

= ابن أبي شيبة (٧٠٢)، المعجم الكبير (١/ ٣٠٠)(٨٧٨)، تفسير الطبري (٢١/ ٣٤٦). عن الأقرع بن حابس. وانظر: الإصابة (١/ ٢٥٣).

(١) البخاري (٥٥٩٠). عن أبي مالك الأشعري. ومسلم (٢٦٦٣). عن ابن مسعود.

فإن العقوبات والمثُوبات من جنس السيئات والحسنات، كما قد بُيِّن ذلك في غير موضع.

ولا ريب أن ما ليس محبوبًا لله من مسخوطاته وغيرها تُزَيَّن في نفوس كثير من الناس حتى يروها جميلة وحسنة، يجدون فيها من اللذات ما يؤيِّد ذلك، وإن كانت اللذَّات متضمِّنة لآلام أعظم منها.

كما قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٤].

وقال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ﴾ [سورة فاطر: ٨].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [سورة غافر: ٣٧].

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٨].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ۖ﴾ [سورة الأنفال: ٤٨].

وقد قال سبحانه عن المؤمنين: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات: ٧].

فهو سبحانه يُزَيِّن لكلِّ عامل عملَه فيراه حسنًا، وإن كان ذلك العملُ سَيِّئًا، فإنه لولا يراه حسنًا لم يفعله، إذ لو رآه سَيِّئًا لم يُرِده ولم يَختره، إذ الإنسان مجبول على محبة الحسن وبغض السَّيِّئ، فالحسن الجميل محبوب مراد، والسَّيِّئ القبيح مكروه مُبْغَض، والأعيان والأفعال المبغضة من كل وجه لا تُقصد بحال، كما أن المحبوبة من كل وجه لا تُترك بحال.

ولكن قد يكون الشيء محبوبًا من وجه مكروهًا من وجه، ويقبح من وجه [ويحسن من وجه]، ولهذا كان الزاني لا يزني حين يزني وهو مؤمن، والسارق لا يسرق حين يسرق

وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، كامل الإيمان، فإنه لو كان اعتقاده بقبح ذلك الفعل اعتقادًا تامًّا لم يفعله بحال، ولهذا كان [كلُّ] عاصٍ لله تعالى جاهلًا، كما قال ذلك أصحاب محمد ﷺ[1]، فإنه لو كان عالمًا حق العلم بما فعله لم يفعل القبيح ولم يترك الواجب، بل قد زُيِّن لكل أمة عملهم.

لكن العاصي إذا كان معه أصل الإيمان فإنه لا يُزَيَّن له عمله من كل وجه، بل يستحسنه من وجه ويبغضه من وجه، ولكن حين فعله يغلب تزيين الفعل، ولذلك قال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ . . . الآية [سورة آل عمران: ١٤].

فإن هنا شيئين: حُبُّ الشهوات، وأنه زُيِّن ذلك الفحش وحُسِّن، فرأوا تلك المحبة حسنة، فلذلك استقرت هذه المحبة عندهم، وتمتعوا بهذه المحبات، فإذا رأوا ذلك الحبَّ قبيحًا لِما يَتْبعه من الضرر لم يستقر ذلك في قلوبهم؛ فإن رؤية ذلك الحب حسنًا يدعو إليه، (ورؤيته) قبيحًا ينفِّر عنه.

وكذلك ذكر في الإيمان أنه حبَّبَه إلى المؤمنين وزيَّنه في قلوبهم حتى رأوه حسنًا؛ فإن الشيء إذا حُبِّب وزُيِّن لم يُترك بحال.

وهنا أخبر سبحانه أنه هو الذي حبَّب إليهم الإيمان وزَيَّنه في قلوبهم، وفي الشهوات قال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [سورة آل عمران: ١٤]. ولم يقل المُزَيِّن، بل ذكر العموم.

[وقال تعالى]: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٨].

وكما حذف المزيِّن هناك قال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [سورة آل عمران: ١٤]. فجعل المُزيَّنَ نفسَ الحب لها، لم يجعل المزيَّن هو المحبوبَ، كما أخبر أنه زيَّن لكلِّ أمة عملها؛ فإن المزيَّن إذا كان نفس الحب والعمل لم ينصرف القلب عن ذلك، بخلاف ما لو كان المزيَّن هو المحبوب، فقد يُزَيَّن الشيء المحبوب، ولكن الإنسان لا يحبه، لما يقوم بقلبه من العلم بحاله والبغض.

ففرق بين التزيين المتصل بالقلب، وتزيين الشيء المنفصل عنه. فيه رد على القدرية الذين يجعلون التزيين المنفصل، وكذلك قوله: ﴿زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [سورة فاطر: ٨].

---

(١) تفسير عبد الرزاق (١/ ٤٤١)، تفسير الطبري (٦/ ٥٠٧)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٨٩٧).

وهو سبحانه امتنَّ في الإيمان بشيئين: بأنه حبَّبه إلينا، وزيَّنه في قلوبنا، فالنعم تتم بهما: بالعلم، والمحبة.

وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي ﷺ أنه لعن المخنَّثين من الرجال والمترجِّلات من النساء[١].

وفي الصحيح أيضًا أنه لعن المتشبِّهين من الرِّجالِ بالنِّساءِ والمتشبِّهَات من النِّساءِ بالرِّجالِ[٢].

وفي الصحيح أنه أمر بنفي المخنَّثين وإخراجهم من البيوت[٣].

كما روى البخاري في صحيحه عن عكرمة عن ابن عباس قال: لعن النبي ﷺ المتشبِّهين من الرجال بالنساء والمتشبِّهات من النساء بالرجال[٤].

وفي رواية: لعن النبي ﷺ المخنَّثين من الرجال والمُتَرَجِّلات من النساء، وقال: «**أخرجوهم من بيوتكم**». فأخرج النبي ﷺ فلانةَ، وأخرج عُمَرُ فلانًا[٥].

فإذا كان الرجل الذي يتشبَّه بالنساء في لباسهن وزيِّهن وزينتهن ملعونًا، قد لعنه رسول الله ﷺ، فكيف بمن يتشبَّه بهن في مباشرة الرجال له فيما يتمتع الرجال به بتمكينه من ذلك لغرض يأخذه أو لمحبته لذلك؟ فكلما كثرت مشابهته لهن كان أعظم لِلَعْنِه، وكان معلونًا من وجهين: من جهة الفاحشة المحرَّمة، فإنه يلعن على ذلك ولو كان هو الفاعل. ومن جهة تخنُّثِه لكونه من جنس المفعول بهن.

فمن جعل شيئًا من التخنُّث دينًا، أو طلب ذلك من الصبيان، مثل تحسين الصبي صورته أو لباسه لأجل نظر الرجال، واستمتاعهم بذلك في سماع وغير سماع، أليس يكون مبدِّلًا لدين الله من جنس الذين إذا فعلوا فاحشة قالوا: وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها، قل: إن الله لا يأمر بالفحشاء، أتقولون على الله ما لا تعلمون؟

---

(١) البخاري (٥٨٨٦). عن ابن عباس.
(٢) البخاري (٥٨٨٥). عن ابن عباس.
(٣) البخاري (٥٨٨٦، ٦٨٣٤). عن ابن عباس.
(٤) البخاري (٥٨٨٥). عن ابن عباس.
(٥) البخاري (٥٨٨٦). عن ابن عباس. وفلانة: رواية لأبي ذر وأبي الوقت.

وإذا كانت فاحشةُ العرب المشركين كشفَ عوراتهم عند الطواف لئلّا يطوفون في ثياب عصوا الله فيها، فكيف بما هو أعظم من ذلك؟

والمخنَّث قد يكون مقصوده معاشرة النساء ومباشرتهن، وقد يكون تخنُّثه بمباشرة الرجال ونظرهم ومحبتهم، وقد يجمع الأمرين، وفي المتنسِّكين من الأقسام الثلاثة خلقٌ كثير.

وهؤلاء شر ممن يفعل هذه الأمور على غير وجه التديُّن، فإنه يوجد في الأمم الجاهلية من التُّرك ونحوهم من يتشبَّه فيهم من النساء بالرجال ومن يتشبَّه من الرجال بالنساء خلقٌ عظيم، حتى يكون لنسائهم من الإمرة والملك والطاعة والبروز للناس وغير ذلك مما هو من خصائص الرجال ما ليس لنساء غيرهم، وحتى إن المرأة تختار لنفسها من شاءت من مماليكها وغيرهم لقهرها للزوج وحكمها، ويكون في كثير من صبيانهم من التخنُّث وتقريب الرجال له وإكرامه لذلك أمرٌ عظيم، حتى قد يَغَار بعض صبيانهم من النساء، وحتى يتخذهم الرجال كالسراري، لكن هم لا يفعلون ذلك تديُّنًا، فالذين يفعلون ذلك تديُّنًا شرٌّ منهم؛ فإنهم جعلوا الفجورَ دينًا، والفاحشةَ حسنةً، [لا] لما في ذلك من مَيْلِ الطِّبَاع.

فهكذا من جعل مجرد الصوت الذي تحبُّه الطباع حسنًا في الدين فيه شبه من هؤلاء.

لكن في المشركين من هذه الأمة من يتديَّن بذلك لأجل الشياطين، كما يوجد في المشركين من الترك التتار وساحرهم الطاغوت صاحب الجبت الذي تسميه الترك «البوق»، وهو الذي تستخفُّه الشياطين وتخاطبه، ويَسألها عمَّا يريد، ويُقرِّب لها القرابين من الغنم المنخنقة وغير ذلك، ويَضرِب لها بأصوات الطبول ونحو ذلك، ومن شرطه أن يكون مخنَّثًا، يُؤتى كما تُؤتى المرأة، فكلما كانت الأفعال أَوْلَى بالتحريم كانت أقرب إلى الشياطين.

وهذا الذي ذكرناه من أن الحَسَن الصورةَ والصوتَ، وسائر من أنعم الله عليه بقوة أو بجمال أو نحو ذلك، إذا اتَّقى اللهَ فيه كان أفضلَ ممن لم يؤت ما لم يُمتحن فيه، فإن النِّعَمَ مِحَنٌ.

فإن أهل الشهوات من النساء والرجال يميلون إلى ذي الصورة الحسنة، ويحبونه ويعشقونه، ويُرغِّبونه بأنواع الكرامات، ويُرهِّبونه عند الامتناع بأنواع المخوِّفات، كما جرى ليوسف عليه السلام وغيره.

وكذلك جماله يدعوه إلى أن يطلب ما يهواه؛ لأن جماله قد يكون أعظم من المال المبذول في ذلك.

وكذلك حَسَنُ الصوت قد يُدعى إلى أعمال في المكروهات، كما أن المال والسلطان يحصل بهما من المُكْنَة ما يُدعى مع ذلك إلى أنواع الفواحش والمظالم، فإن الإنسان لا تأمره نفسه بالفعل إلا مع نوع من القدرة، ولا يفعل بقدرته إلا ما يريده، وشهوات الغيِّ مستكنَّة في النفوس، فإذا حصلت القدرة قامت المحنة، فإمَّا شقي وإما سعيد، ويتوب الله على من تاب.

فأهل الامتحان إمَّا أن يرتفعوا، وإمَّا أن ينخفضوا.

وأمَّا تحرُّك النفوس عن مجرد الصوت، فهذا أيضًا محسوس؛ فإنه يحرِّكها تحريكًا عظيمًا جدًّا بالتفريح والتحزين، والإغضاب والتخويف، ونحو ذلك من الحركات النفسانية، كما أن النفوس تتحرك أيضًا عن الصور بالمحبة تارة وبالبغض أخرى، وتتحرك عن الأطعمة بالبغض تارة والنفرة أخرى، فتحرك الصبيان والبهائم عن الصوت هو من ذلك.

لكن كل ما كان أضعف كانت الحركةُ به أشدَّ، فحركة النساء به أشدُّ من حركة الرجال، وحركة الصبيان أشدُّ من حركة البالغين، وحركة [البهائم] أشدُّ من حركة الآدميين، فهذا يدلُّ على أن قوة التحرُّك عن مجرد الصوت لقوة ضعف العقل، فلا يكون في ذلك حَمْدٌ إلا وفيه من الذمِّ أكثر من ذلك.

وإنما حركة العقلاء عن الصوت المشتمل على الحروف المؤلَّفة المتضمِّنة للمعاني المحبوبة، وهذا أكمل ما يكون في استماع القرآن.

وأمَّا التحرُّك بمجرد الصوت، فهذا أمر لم يأت الشرع بالندب إليه، ولا عقلاء الناس يأمرون بذلك، بل يعدُّون ذلك من قلَّة العقل وضعف الرأي، كالذي يفزع عن مجرد الأصوات المفزعة المرعبة، وعن مجرد الأصوات المغضبة.

قال أبو القاسم: وقال النبي ﷺ: «**ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ كأَذَنِه [لنبيٍّ] يتغنَّى بالقرآن**». **وروَى** حديثَ أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أَذِنَ اللهُ لشيءٍ ما أَذِنَ لنبيٍّ يتغنَّى بالقرآن**»[(١)].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٧، ٥٠٨). وفيها: لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به. والحديث عند: البخاري (٥٠٢٤، ٧٥٤٤)، مسلم (٧٩٢، ٧٩٣). عن أبي هريرة.

قال: وقيل: إن داود عليه السلام كان يستمع لقراءته الجن والإنس والوحش والطير إذ قرأ الزبور، وكان يُحمل من مجلسه أربعمائة جنازة ممن قد مات ممن سمعوا قراءته. وقال النبي ﷺ لأبي موسى الأشعري: «**لقد أعطي مِزْمَارًا من مَزَامِيرِ آلِ دَاوُد**»(١). وقال مُعاذ لرسول الله ﷺ: لو علمت أنك تسمع لحبَّرته لك تحبيرًا(٢).

قلت: هذا القول لأبي موسى كان، لم يكن لمعاذ.

ومضمون هذه الآثار استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وهذا مما لا نزاع فيه.

فالاستدلال بذلك على تحسين الصوت بالغناء أفسد من قياس الرِّبا على البيع، إذ هو من باب تنظير الشِّعْرِ بالقرآن.

وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾﴾ [سورة يس: ٦٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿٢١٢﴾﴾ [سورة الشعراء: ٢١٠- ٢١٢]. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [سورة الشعراء ٢٢٥، ٢٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة الحاقة: ٤١، ٤٢].

وهذا القياسُ مِثْلُ: قياس سماع المكاء والتصدية الذي ذَمَّه الله في كتابه وأخبر أنه صلاة المشركين، على سماع القرآن الذي أمر الله به في كتابه وأخبر أنه سماع النبيين والمؤمنين. وقياس لأئمة الصلاة كالخلفاء الراشدين وسائر أئمة المؤمنين، بالمخنَّثين المَغَاني الذين قد يسمون الجد أو القوَّالين. وقياس للمؤذن الداعي إلى الصلاة وسماع القرآن، بالمزمار الداعي إلى حركة المستمعين للمكاء والتصدية.

وقد روى الطبراني في معجمه عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «**أنَّ الشيطان قال: يارب اجعل لي قرآنًا، قال: قرآنُك الشِّعْرُ، قال: اجعل لي مُؤَذِّنًا، قال: مُؤَذِّنك المِزْمَارُ، قال:**

(١) البخاري (٥٠٤٨)، مسلم (٧٩٣). عن أبي موسى.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٨).

اجعل لي كتابةً، قال: كِتَابَتُك الوَشْمُ، قال: اجعل لي بَيْتًا، قال: بَيْتُك الحَمَّامُ، قال: اجعل لي طعامًا، قال: [طَعَامُك] مالم يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عليه»(١).

فمن قَاسَ قرآنَ الشيطان بقرآن الله، فالله يجازيه بما يستحقه.

وقد قال الله تعالى: ﴿۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة مريم: ٥٩]. فهؤلاء يشتغلون بالشهوات عن الصلاة.

ولهذا [فإن] من هؤلاء الشيوخ من يقصد الاجتماعات في الحمَّام، ويكون له فيها حال وظهور، لكونه مادته من الشياطين، فإن الشيطان يظهر أثره في بيته وعند أوليائه وتأذين مؤذنه وتلاوة قرآنه، كما يظهر ذلك على أهل المكاء والتصدية.

وإذا كان السماع نوعين: سماع الرحمن، وسماع الشيطان، كان ما بينهما من أعظم الفرقان.

لكن **الأقسام هنا أربعة**: إمَّا أن يشتغل العبد بسماع الرحمن دون سماع الشيطان، أو بسماع الشيطان دون سماع الرحمن، أو يشتغل بالسماعَيْن، أو لا يشتغل بواحد منهما.

فالأول: حال السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان.

وأما الثاني: فحال المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [سورة الأنفال: ٣٥]. وهو حال من يتخذ ذلك دينًا، ولا يستمع القرآن. فإن كان يشتغل بهذا السماع شهوة لا دينًا ويعرض عن القرآن فهم الفجار والمنافقون إذا أبطنوا حال المشركين.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني (٨/ ٢٠٧)(٧٨٣٧)، مكائد الشيطان لابن أبي الدنيا ص(٦٣)، تهذيب الآثار للطبري (٢/ ٦٤٤). عن أبي أمامة. وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ١١٩): فيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف. والمعجم الكبير (١١/ ١٠٣)(١١١٨١)، حلية الأولياء (٣/ ٢٧٨)، الضياء (١١/ ١٨٥). عن ابن عباس. وقال الهيثمي (١/ ١١٤): فيه يحيى بن صالح الأيلي، ضعفه العقيلي. وشعب الإيمان (٧/ ١٠٤). عن قتادة قولَه. وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ٢٥١): المعروف في هذا وقفُه. ثم قال: وشواهد هذا الأثر كثيرة، فكل جملة منه لها شواهد من السنة أو من القرآن.

وأما الذين يشتغلون بالسَّمَاعَيْن فكثيرٌ من المتصوِّفة.

والذين يعرضون عنهما على ما ينبغي كثيرٌ من المتعرِّبة.

فهذه النصوص المأثورة عن النبي ﷺ فيها مدح الصوت الحسن بالقرآن، والترغيب في هذا السماع، فيُحتج بها على المُعْرِض عن هذا السماع الشرعي الإيماني، لا يُحتج بها على حُسْنِ السماع البدعي الشركي.

بل الراغبون في السماعَيْن جميعًا، والزاهدون في السماعَيْن جميعًا، خارجون عن محضِ الاستقامة والشريعة القرآنية الكاملة، هؤلاء معتدون وهؤلاء مفرِّطون.

وإنما الحقُّ الرغبة في السماع الإيماني الشرعي، والزهد في السماع الشركي البدعي.

ثم ذكر أبو القاسم حكاية أبي بكر الرَّقِّي في الغلام الذي حدا بالجِمَالِ حتى قطعت مسيرة ثلاثة أيام في يوم، فلما حطَّ عنها ماتت، وحَدَا بِجَمَلٍ فهَامَ على وجهه وقطع حِبَالَه، قال الرَّقِّي: ولم أظن أني سمعت صوتًا أطيب منه، ووقعت لوجهي، حتى أشار عليه بالسكوت فسكت. فقال: حدَّثنا أبو حاتم السِّجِسْتَانِي، حدَّثنا أبو نصر السرَّاج، قال: حكى الرَّقِّي . . . [(١)].

قلت: مضمون هذه الحكاية أن الصوت البليغ في الحُسْنِ قد يحرِّك النفوس تحريكًا عظيمًا خارجًا عن العادة، وهذا مما لا ريب فيه، فإن الأصوات توجب الحركات اللا إرادية بحُسْنها، وهي في الأصل ناشئة عن حركات إرادية، ويختلف تأثيرها باختلاف نوع الصوت وقدْره، بل هي من أعظم المحرِّكات أو أعظمها.

وإذا اتَّفق قوة المؤثِّر واستعداد المحل قَوِيَ التأثير، فالنفوس المستعدة -كصغرٍ أو أنوثة أو جزع ونحوه، أو كفراغ وعدم شغل، أو ضعف عقل- إذا اتَّصَل بها صوت عظيم حسن قَوِيَ أزعجها غاية الإزعاج.

لكن هذا لا يدل على جواز ذلك، ولا فيه ما يوجب مدحه وحسنه، بل مثل هذا أدلُّ على الذمِّ والنهي منه على الحمد والمدح؛ فإن هذا يفسد النفوس أكثر مما يصلحها، ويضرها أكثر مما ينفعها، وإن كان فيه نفعٌ فأثمه أكثر من نفعه.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٨).

وقد قال الله للشيطان: ﴿وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم بِصَوۡتِكَ﴾ [سورة الإسراء: ٦٤]. فالصوت الشيطاني يستفز بني آدم.

وقال النبي ﷺ: «إِنَّما نَهَيْتُ عن صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ»(١). وذكر صوت النعمة وصوت المعصية، ووصفهما بالحمق والفجور، وهو الظلم والجهل.

وقال لقمان لابنه: ﴿وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ﴾ [سورة لقمان: ١٩].

والمغنِّي بهذه الأصوات لم يغض من صوته، والمتحرِّكون بها الراقصون لم يقصدوا في مشيهم، بل المصوِّتون أتوا بالأحمق الجاهل الظالم الفاجر من الأصوات، والمتحرِّكون أتوا بالأحمق الجاهل الظالم الفاحش من الحركات، وربما جمع الواحد بين هذين النوعين، وجعل ذلك من أعظم العبادات.

ثم قال أبو القاسم: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن [السُّلَمِي ، سمعت] محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، سمعت أبا عمرو الأَنْمَاطِي، سمعت الجُنَيْد يقول: وسُئل ما بال الإنسان يكون هادئًا فإذا سمع السماع اضطرب؟ فقال: إن اللهَ لما خاطب الذرَّ في الميثاق الأول بقوله: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٢]. استفرغت عذوبة سماع الكلام الأرواح، فإذا سمعوا السماع حركهم ذكر ذلك(٢).

قلت: هذا الكلام لا يعلم صحته عن الجُنَيْد، والجُنَيْد أجلُّ من أن يقول مثل هذا؛ فإن هذا الاضطراب يكون لجميع الحيوان؛ ناطقه وأعجمه، حتى يكون في البهائم أيضًا، ويكون للكفار والمنافقين.

ثم الاضطراب قد يكون لحلاوة الصوت ومحبته، وقد يكون للخوف منه وهيبته، وقد يكون للحزن والجزع، وقد يكون للغضب.

ثم من المعلوم أن الصوت المسموع ليس هو ذاك أصلًا، ولو سمع العبدُ كلامَ الله

---

(١) الترمذي (١٠٠٥)، ابن أبي شيبة (١٢١٢٤)، المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢/١٢٩)، البيهقي (٧١٥١). عن جابر. وقال الترمذي: حسن. وقال الدارقطني في العلل (١٢/٤٤٧): والاضطراب من ابن أبي ليلى.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٩). وفيها: فلما سمعوا السماع.

كما سمعه موسى بن عمران لم يكن سماعه لأصوات العباد محرِّكًا لذكر ذلك، بل المأثور أن موسى مَقَتَ الآدميين لما وَقَرَ في مسامعه من كلام الله.

ثم التَّلَذُّذُ بالصوت أمر طَبْعي لا تعلُّق له بكونهم سمعوا صوت الربِّ أصْلًا.

ثم إن أحدًا لا يَذْكُرُ ذلك السماعَ أصلًا إلا بالإيمان. والناس متنازعون في أخذ الميثاق وفي ذلك السماع بما ليس هذا موضعه.

ثم إن مذهب الجُنَيْد في السماع كراهةُ التكلُّف لحضوره والاجتماع عليه، وعنده أن من تكلَّف السماع فُتِنَ به، فكيف يعلِّله بهذا؟

وقد ذكر أبو القاسم ذلك فقال: سمعت محمد بن [الحسين يقول: سمعت] الحسين بن أحمد بن جعفر، سمعت أبا بكر ابن مَمْشَاد، سمعت الجُنَيْد يقول: السماعُ فِتْنَةٌ لمن طَلَبَه، تَرْوِيحٌ لمن صَادَفَه[(١)].

فأخبر أنه فتنة لمن قصده، ولم يجعله لمن صادفه مستحبًا ولا طاعة، بل جعله راحةً، فكيف يقول إنه أظهر خطاب الحقِّ المتقدِّم؟

وقال أبو القاسم: سمعت الأستاذ أبا علي الدَّقَّاق يقول: السماعُ حرامٌ على العوام لبقاء نفوسهم، مباحٌ للزهاد لحصول مجاهداتهم، مستحَبٌ لأصحابنا لحياة قلوبهم[(٢)].

قلت: قد قدَّم أبو القاسم في ترجمة الشيخ أبي علي الرُّوذْبَاري، وهو قديم توفي بعد العشرين وثلاثمائة، صحب الجُنَيْد والطبقة الثانية، وكان يقول: أستاذي في التصوُّف الجُنَيْد، وفي الفقه أبو العباس ابن سُرَيْج، وفي الأدب ثعلب، وفي الحديث إبراهيم الحربي. **وقال فيه أبو القاسم**: هو أظرف المشايخ وأعلمهم بالطريقة. **قال**: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي، سمعت أبا القاسم الدمشقي يقول: سُئل أبو علي الرُّوذْبَاري عمَّن يسمع الملاهي ويقول: هي لي حلال؛ لأني وصلت إلى درجة لا يؤثر فيَّ اختلاف الأحوال؟ فقال: نعم، قد وصل لعمري، ولكن إلى سَقَر[(٣)].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٩).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٩).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ١١٩). وفيها: تؤثر. وبدون: لعمري.

فقول الدَّقَّاق: هو مباح للزهاد لحصول مجاهدتهم. هو الذي أنكره أبو علي الرُّوذْبَاري، فكيف بقوله: مستحب؟ وسنتكلم إن شاء الله على هذا.

ثم إنه ذَكَرَ بعد هذا أنه سمع الأستاذ أبا علي الدَّقَّاق رحمه الله يقول: السماعُ طَبْعٌ إلا عن شرعٍ، وخَرْقٌ إلا عن حقٍّ، وفتنةٌ إلا عن عبرةٍ[(١)].

وهذا الكلام يوافق قولَ الرُّوذْبَاري، ويخالف قوله: إنه مباح للزُّهَّاد لحصول مجاهدتهم، مستحب لأصحابنا لحياة قلوبهم.

فإنه جعل كل سماع ليس بمشروع فهو عن الطَّبْع، ومعلوم أن سماع المكاء والتصدية ليس مشروعًا، فيكون مسموعًا بالطبع مطلقًا.

وقال: سمعت أبا حاتم السِّجِسْتَانِي يقول: سمعت أبا نصر الصُّوفِي، سمعت الوُجِيهِي، سمعت أبا علي الرُّوذْبَاري يقول: كان الحارث بن أسد المُحَاسِبي يقول: ثلاث إذا وجدن نُمَتَّع بهنَّ، وقد فقدناهن: حُسْنُ الوجهِ مع الصِّيَانة، وحُسْنُ الصوتِ مع الدِّيَانة، وحُسْنُ الإخاء مع الوَفَاء[(٢)].

قلت: قد قررت قبل هذا المعنى بأن الحُسن في الصورة والصوت إن لم يكن [مع] تقوى الله، وإلا لم يكن إلا مذمومًا، ومن الديانة أن يكون حُسن الصوت مستعملًا فيما أمر الله به.

قال أبو القاسم: وسُئل ذو النون المصري عن الصَّوْتِ الحَسَنِ؟ فقال: مخاطبات وإشارات أودعها الله كل طيب وطيبة. وسُئل مرة أخرى عن السماع؟ فقال: وارد حق يزعج القلوب إلى الحق، فمن أصغى إليه بحق تحقق، ومن أصغى إليه بنفس تزندق[(٣)].

قلت: هذا الكلام لم يسنده عن ذي النون، وإنما أرسله إرسالًا، وما يرسله في هذه الرسالة قد وجد كثير منه مكذوب على أصحابه.

إمَّا أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقه، أو يكون من فوقه كذلك، أو وجده مكتوبًا في بعض الكتب فاعتقد صحته.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).
(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٩). وفيها: متع، فقدناها.
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٩).

ومَن كان من المرسِلِين لما يذكرونه من الأوَّلين والآخرين يَعتمد في إرساله لصحيح النقل والرواية عن الثقات فهذا يُعتمد إرساله، وأمَّا مَن عُرف فيما يُرْسِلُه كثيرٌ من الكذب لم يوثق بما يرسله.

فهذا التفصيل موجود فيمن يُرسل النقول عن الناس من أهل المصنَّفات.

ومِن أكثر الكذبِ الكذبُ على المشايخ المشهورين، فقد رأينا من ذلك وسمعنا ما لا يحصيه إلا الله، وهذا أبو القاسم مع علمه وروايته بالإسناد، ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعةٌ كبيرة من المكذوبات، التي لا ينازع فيها من له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم.

وأمَّا الذي يُسنده من الحكايات في «باب السماع» فعامَّتُه من كتابَيْنِ: كتاب «اللُّمَع» لأبي نصر السَّرَّاج، فإنه يروي عن أبي حاتم السِّجِسْتَانِي عن أبي نصر عبد الله بن علي الطُّوسِي، ويروي عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه. ومن كتاب «السماع» لأبي عبد الرحمن السُّلَمِي، قد سمعه منه.

فإن كان هذا الكلام ثابتًا عن ذي النون رحمة الله عليه، فالكلام عليه من وجهين: من جهة الاحتجاج بالقائل، ومن جهة تفسير المنقول.

أمَّا الأول: فقد نقلوا أن ذا النون حَضَرَ هذا السماع بالعراق.

وقد ذكر أبو القاسم حكاية بعد ذلك مرسلة **فقال**: وحكى أحمد بن مقاتل العَكِّي قال: لما دخل ذو النون المصري بغداد اجتمع إليه الصوفية، ومعه قوَّال يقول شيئًا، فاستأذنوه بأن يقول بين يديه، فَأَذِنَ له، فابتدأ يقول:

صغيرُ هواك عذَّبني فكيف به إذا احتنكا
وأنت جمعتَ من قلبي هوى قد كان مشتركا
أما ترثي لمكتئبٍ إذا ضحك الخليُّ بكى

قال: فقام ذو النون وسقط على وجهه، والدَّمُ يقْطُر من جبينه، ولا يسقط على الأرض، ثم قام رجل من القوم يتواجد، فقال له ذو النون: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝٢١٨﴾ [سورة الشعراء: ٢١٨]. فجلس الرجل.

قال: وسمعت أبا علي الدَّقَّاق يقول: كان ذو النون صاحب إشراف على ذلك الرجل

حيث نبَّهه أن ذلك ليس مقامه، وكان ذلك الرجل صاحب إنصاف، حيث قبل ذلك منه، فرجع وقعد[(١)].

فهذا ونحوه هو الذي أشار إليه الأئمة؛ كالشافعي في قوله: خَلَّفْتُ ببغداد شيئًا أحدثه الزنادقةُ يسمُّونه التَّغْبِير، يَصُدُّون به الناس عن القرآن[(٢)].

فيكون ذو النون هو أحد الذين حضروا التَّغْبِير الذي أنكره الأئمة وشيوخ السلف، ويكون هو أحد المتأوِّلين في ذلك.

وقوله فيه كقول شيوخ الكوفة وعلمائها في النبيذ الذين استحلُّوه مثل سفيان الثوري وشريك بن عبد الله وأبي حنيفة ومسعر بن كدام ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم من أهل العلم.

وكقول علماء مكة وشيوخها فيما استحلُّوه من المُتْعة والصرف كقول عطاء بن أبي رباح وابن جريج وغيرهما.

وكقول طائفة من شيوخ المدينة وعلمائها فيما استحلُّوه من الحُشُوش.

وكقول طائفة من شيوخ الشاميين وعلمائهم فيما كانوا استحلُّوه من القتال في الفتنة لعليٍّ بن أبي طالب وأصحابه.

وكقول طوائف من أتباع الذين قاتلوا مع عليٍّ من أهل الحجاز والعراق وغيرهم في الفتنة.

إلى أمثال ذلك ممَّا تنازعت فيه الأمة، وكان في كل شقٍّ طائفةٌ من أهل العلم والدين.

فليس لأحد أن يَحتج لأحدِ الطريقين بمجرد قول أصحابه، وإن كانوا من أعظم الناس علمًا ودينًا؛ لأن المنازِعين لهم هم أهل العلم والدين.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [سورة النساء: ٥٩]. فالردُّ عند التنازع إنما يكون إلى كتاب الله وسنة رسوله.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٣). وفيها: ومعهم قوال فاستأنوه أن يقول بين يديه شيئا فأذن فابتدأ، يقول في هذه الحكاية، فقعد.

(٢) آداب الشافعي لابن أبي حاتم ص(٢٣٥)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٨٣)، مناقب الشافعي للأبري ص(٩٠)، حلية الأولياء (٩/ ١٤٦)، تلبيس إبليس ص(٢٠٥).

نعم، إذا ثبت عن بعض المقبولين عند الأمة كلامٌ في مثل موارد النزاع، كان في ذلك حجة على تقدُّم التنازع في ذلك، وعلى دخول قوم من أهل الزهد والعبادة والسلوك في مثل هذا، ولا ريب في هذا.

لكن مجرد هذا لا يتيح للمريد الذي يريد الله، ويريد سلوك طريقه، أن يقتدي في ذلك بهم، مع ظهور النزاع بينهم وبين غيرهم، وإنكار غيرهم عليهم، بل على المريد أن يسلك الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، ويَتَّبعَ ما دلَّ عليه الكتاب والسنة والإجماع؛ فإن ذلك هو صراط الله الذي ذكره ورضي به في قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣].

وهذا أصل في أنه لا يُحتج في مواضع النزاع والاشتباه بمجرد قولِ أحدٍ ممن نُوزِعَ في ذلك.

وأما الوجه الثاني: فقول القائل عن الصوت الحَسَنِ: مخاطبات وإشارات أودعها الله كل طيب وطيبة. لا يجوز أن يُراد به أن كل صوت طيب كائنًا ما كان بأن الله أودعها مخاطبات يخاطب بها عباده، فإن هذا القول كفر صريح.

إذ ذلك يستلزم أن تكون الأصوات الطيبة التي يستعملها المشركون وأهل الكتاب في الاستعانة بها على كفرهم قد خاطب بها اللهُ عبادَه، وأن تكون الأصوات الطيبة التي يستفز بها الشيطان لبني آدم كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [سورة الإسراء: ٦٤]. أن تكون هذه الأصوات الشيطانية إذا كانت طيبة قد أودعها مخاطبات يخاطب بها عباده، وأن تكون أصوات الملاهي قد أودعها الله مخاطبات يخاطب بها عباده.

ومن المعلوم أن هذا لا يقوله عاقلٌ، فضلًا عن أن يقوله مسلم.

ثم لو كان الأمر كذلك، فَلِمَ [لم] يستمع الأنبياء والصدِّيقون من الأوَّلين والآخرين إلى كل صوتٍ صُوِّت، ويأمروا أتباعهم بذلك؛ لما في ذلك من استماع مخاطبات الحقِّ؟ إذ قد عُلم أن استماع مخاطبات الحقِّ من أفضل القربات.

فقد ظهر أن هذا الكلام لا يجوز أن يكون عمومُه وإطلاقُه حقًّا.

يبقى أن يقال: هذا خاصٌّ ومقيَّدٌ في الصوتِ الحَسَنِ إذا استعمل على الوجه الحسن.

فهذا حقٌّ، مثل أن يُزيِّن به كلام الله، كما كان أبو موسى الأشعري يفعل، وقال له النبي ﷺ: «مررتُ بك البارِحَة وأنت تقرأُ فجعلتُ أَسْتَمِعُ لقراءتك». فقال: لو علمتُ أنك تستمع لحبَّرتُه لك تَحْبِيرًا[١]. وكان عمر يقول له: ذَكِّرْنا ربَّنا، فيقرأ وهم يستمعون[٢].

فلا ريب أن ذا الصوت الحسن إذا تلا به كتاب الله فإنه يكون حينئذ قد أودع اللهُ ذلك مخاطبات وإشارات، وهو ما في كتابه من المخاطبات والإشارات.

فقد ظهر أن هذا الكلام إذا حُمل على السماع المشروع الذي يحبه الله ورسوله كان محملًا حسنًا، وإن حُمل على عمومه وإطلاقه كان كفرًا وضلالًا.

يبقى بين ذلك العموم وهذا الخصوص مراتب: منها: أن يُحمل ذلك على ما يجده المستمع في قلبه من المخاطبات والإشارات من الصوت وإن لم يقصده المصوِّت المتكلِّم، فهذا كثيرًا ما يقع لهم، وأكثر الصادقين الذين حضروا هذا السماع يشيرون إلى هذا المقصد، وصاحب هذه الحال يكون ما يسمعه مذكِّرًا له ما كان في قلبه من الحقِّ.

وهذا يكون على وجهين:

أحدهما: من الصوت المجرد الذي لا حرف معه؛ كأصوات الطيور والرياح والآلات وغير ذلك، فهذا كثيرًا ما ينزِّله الناس على حروف بوزن ذلك الصوت، وكثيرًا ما يحرِّك منهم ما يناسبها من فرح أو حزن أو غضب أو شوق أو نحو ذلك؛ كقول بعضهم:

رُبَّ وَرْقَاءَ هَتُوفٍ في الضُّحَى ... صَدَحَتْ فِي فَنَنٍ عن فَنَنِ
رُبَّمَا أَبْكِي فَلا أَفْهَمُهَا ... وَهِيَ قَدْ تَبْكِي فَلا تَفْهَمُنِي
غَيْرَ أَنِّي بِالْجَوَى أَعْرِفُهَا ... وَهِيَ أَيْضًا بِالْجَوَى تَعْرِفُنِي[٣].

---

(١) الحاكم (٥٩٦٦)، البيهقي (٤٧٠٨)، حلية الأولياء (١/ ٢٥٨). عن أبي موسى. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ومسلم (٧٩٣). بدون قول أبي موسى.

(٢) عبد الرزاق (٤١٧٩- ٤١٨١)، الدارمي (٣٥٣٦، ٣٥٣٩)، ابن حبان (٧١٩٦)، حلية الأولياء (١/ ٢٥٨). وهو منقطع بين أبي سلمة وبين عمر وأبي موسى.

(٣) لأبي الحسين النوري، كما في: إحياء علوم الدين (٢/ ٢٩٩)، الكشكول (٢/ ١٩٩). ولأبي بكر الشبلي، كما في: تاريخ دمشق (٦٦/ ٧٠)، السير (١٩/ ١١٣)، البداية والنهاية (١٥/ ١٨٢).

والثاني: يكون من صوت بحروف منظومة؛ إمَّا شعر وإمَّا غيره، ويكون المستمع يُنَزِّل تلك المعاني على حاله، سواء قصد ذلك الناظم والمنشِد أو لم يقصد ذلك، مثل أن يكون في الشعر عتاب وتوبيخ، أو أمر بالصبر على الملام في الحب، أو ذم على التقصير في القيام بحقوق المحبة، أو تحزين على ما فرط الإنسان من الحقوق، أو إغضاب وحميَّة على جهاد العدو ومقاتلته، أو أمر ببذل النفس والمال في نيْل المطلوب ورضا المحبوب، أو غير ذلك من المعاني المجملة، التي يشترك فيها: مُحِب الرحمن ومُحِب الأوثان ومُحِب الأوطان ومُحِب النسوان ومُحِب المردان ومُحِب الإخوان ومُحِب الخِلَّان.

وربما قرع السمعَ حروفٌ أخرى لم ينطق بها المتكلِّم على وزن حروفه، كما يُذكر عن بعضهم أنه سمع قائلًا يقول: سعتر برِّي، فوقع في سمعه: اسع تَرَ بِرِّي.

وقد ذكر ذلك فيما بعد أبو القاسم **فقال**: سمعت محمد بن أحمد بن محمد الصوفي، سمعت عبد الله بن علي الطوسي، سمعت يحيى بن علي الرِّضَا العلوي قال: سمع ابن حلوان الدمشقي طوَّافًا ينادي: يا سعتر برِّي، فسقط مغشيًّا عليه، فلما أفاق سُئل؟ فقال: حسبته [يقول]: اسع تَرَ بِرِّي.

وسمع عتبةُ الغلام رجلًا يقول:

سبحانَ ربِّ السَّماء إنَّ المُحِبَّ لَفِي عَناء

فقال عتبةُ: صدقت، وسمع رجلٌ آخر ذلك القول فقال: كذبت. فكلٌّ واحد يسمع من حيث هو[(١)].

لا سيما وأكثرها إنما وُضعت لمحبة لا يحبها الله ورسوله، مثل بعض هذه الأجناس، وإنما المدَّعي لمحبة الله ورسوله يأخذ مقصوده منها بطريق الاعتبار والقياس، وهو الإشارة التي يذكرونها، ولهذا قال: مخاطبات وإشارات. فالمخاطبات كدلالة النصوص، والإشارات كدلالة القياس.

ولا بد أن يكون قد عُلم أن تلك المخاطبات والإشارات إنما يفهم منها المستمع

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٦). وفيها: سمع أبو سلمان الدمشقي. وفي تاريخ دمشق (٦٦/ ١٥٤): أبو حلحان، وفي مختصره لابن منظور (٢٨/ ٢٤٣): ابن حلحان.

ويتحرك فيها حركة يحبها الله ورسوله، فيكون قد عُلم من غيرها أن ما يقتضيه من الشعور والحال مرضي عند ذي الجلال بدلالة الكتاب والسنة، وإلا [فإن] مجرد الاستحسان بالذوق والوجدان [إن] لم يشهد له الكتاب والسنة وإلا كان ضلالًا.

ومن هذا الباب ضلَّ طوائف من الضالين.

وإذا كان كذلك فمن المعلوم أن مثل هذا جميعه لا يجوز أن يُجعل طريقًا إلى الله، ويُجمع عليه عباد الله، ويُستحب للمريدين وجه الله؛ لأن ما فيه من الضرر هو أضعاف ما فيه من المنفعة لهم، ولكن قد صادف السرَّ الذي يكون في قلبه حق بعض هذه المسموعات، فيكون مذكِّرًا له ومنبِّهًا.

وهذا معنى قول الجُنَيْد: السماعُ فتنةٌ لمن طلبه، ترويحٌ لمن صادفَه[(١)].

وأمَّا قول القائل: السماع وارد حق يزعج القلوب إلى الحق، فمن أصغى إليه بحق تحقق، ومن أصغى إليه بنفس تزندق.

فالسماع الموصوف أنه وارد حق الذي يزعج القلوب إلى الحق هو أخصُّ من السماع الذي قد يوجب التزندُق، فالكلام في ظاهره متناقض؛ لأن قائله أطلق القول بأنه وارد حق يزعج القلوب إلى الحق، ثم جعل من أصغى إليه بنفس تزندق، ووارد الحق الذي يزعج القلوب إلى الحق لا يكون موجبًا للتزندُق.

لكن قائله قصد أوَّلًا السماع الذي يقصده أهل الإرادة لوجه الله، فلفظه وإن كان فيه عموم فـ«اللام» لتعريف المعهود، أي يزعج قلوب أهل هذه الإرادة إلى الحق، لكونه يحرِّك تباكيهم، ويُهَيِّج باطنهم، فتتحرك قلوبُهم إلى الله الذي يريدونِ وجهه، وهو إلههم ومعبودهم، ومنتهى محبوبهم، ونهاية مطلوبهم.

ثم ذكر أنه من أصغى إلى هذا السماع تزندق، وهو من أصغى إليه بإرادة العلو في الأرض والفساد، وجعل محبة الخالق من جنس محبة المخلوق، وجعل ما يُطلب من الاتِّصال بذي الجلال من جنس ما يُطلب من الاتِّصال بالخلق، فإن هذا يوجب التزندق في الاعتقادات والإرادات، فيصير صاحبه منافقًا زنديقًا، وقد قال عبد الله بن مسعود:

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٠٩).

الغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ في القلبِ كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ[١]. ولهذا تزندق بالسماع طوائف كثيرة، كما نبَّهنا عليه قبل هذا.

ويُقال هنا: من المعلوم أن النفس سواء أريد بها ذات الإنسان، أو ذات رُوحه المدبِّرة لجسده، أو عُني بها صفات ذلك من الشهوة والنفرة والغضب والهوى وغير ذلك، فإن البشر لا يخلو من ذلك قط، ولو فرض أن قلبه يخلو عن حركة هذه القوى والإرادات، فعدمها شيء وسكونها شيء آخر، والعدم ممتنع عليها، ولكن قد تسكن، ولكن إذا كانت ساكنة ومن شأن السماع أن يحرِّكها، فكيف يمكن الإنسان أن يسكن الشيء مع ملابسته لما يوجب حركته؟

فهذا أمر بالتفريق بين المتلازمَيْن، والجمع بين المتناقضين، وهو يشبه أن يقال له: أدم مشاهدة المرأة والصبي والأمرد أو مباشرته بالقبلة واللمس وغير ذلك من غير أن تتحرَّك نفسك أو فرجك إلى الاستمتاع به ونحو ذلك، فهل الأمر بهذا إلا من أحمق الناس؟

ولهذا قال مَن قال من العلماء العارفين: إن أحوال السماع بعد مباشرته تبقى غير مقدورة للإنسان، بل تبقى حركة نفسه وأحوالها أعظم من أحوال الإنسان بعد مباشرة شرب الخمر، فإن فعل هذا السماع في النفوس أعظم من فعل حُمَيَّا الكُئُوس.

وقوله: من أصغى إليه بحق تحقق. فيُقال: عليه وجهان:

أحدهما: أن يقال: إن الإصغاء إليه بحقٍّ مأمونِ الغائلة أن يخالطه باطل أمرٌ غير مقدور عليه للبشر، وأكثر ما في قوة صاحب الرياضة والصفاء التامِّ أن يكون حين الإصغاء لا يجد في نفسه إلا طلب الحق وإرادته، لكنه لا يثق ببقائه على ذلك، بل إذا سمع خالط الإصغاء بالحق الإصغاء بالنفس، إذ تَجَرُّد الإنسان عن صفاته اللازمة لذاته محال ممتنع.

الثاني: أن يُقال: ومن أين يُعلم أن كل من أصغى إليه بحقٍّ تحقق؟ بل المصغِي إليه بحق يحصل له من الزندقة والنفاق علمًا وحالًا ما قد لا يَشعر به، كما قال عبد الله بن مسعود: الغناءُ يُنْبِتُ النفاقَ في القلبِ كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ[٢].

---

(١) ذم الملاهي لابن أبي الدنيا ص(٤١)، السنة للخلال (٥/ ٧٢- ٧٦)، الإبانة الكبرى (٢/ ٧٠٣)، البيهقي (٢١٠٠٨).

(٢) تقدم تخريجه.

والنفاق هو الزندقة، ومن المعلوم أن البَقْلَ ينبت في الأرض شيئًا فشيئًا لا يحس الناس بنباته، فكذلك ما يبدو في القلوب من الزندقة والنفاق قد لا يشعر به أصحاب القلوب، بل يظنون أنهم ممن تحقق، ويكون فيهم شبه كثير ممن تزندق.

يوضح هذا أن دعوى التحقق والتحقيق والحقائق قد كثُرت على ألْسِنة أقوام هم من أعظم الناس زندقة ونفاقًا قديمًا وحديثًا، من الباطنية القرامطة والمتفلسفة الاتحادية وغير هؤلاء.

وكذلك قوله: هو وارد حق يزعج القلوب إلى الحق. يقال له: إن كان قد تنزعج به بعض القلوب أحيانًا إلى الحقِّ، فالأغلب عليه أنه يزعجها إلى الباطل، وقلما يزعجها إلى الحق محضًا.

بل قد يُقال: إنه لا يفعل ذلك بحال، بل لا بد أن يُضم إلى ذلك شيء من الباطل، فيكون مزعجًا لها إلى الشرك الجليّ أو الخفيّ؛ فإن ما يزعج إليه هذا السماع مشترك بين الله وبين خلقه، فإنما يزعج إلى القدر المشترك، وذلك هو الإشراك بالله.

ولهذا لم يذكر الله هذا السماع في القرآن إلا عن المشركين الذين قال فيهم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [سورة الأنفال: ٣٥]. فلا يكون مزعجًا للقلوب إلى إرادة الله وحده لا شريك له، بل يزعجها إلى الباطل تارةً، وإلى الحق والباطل تارةً.

ولو كان يزعج إلى الحقِّ الذي يحبه الله خالصًا أو راجحًا لكان من الحَسَن المأمور به المشروع، ولكان شرعه رسول الله ﷺ بقوله أو فعله، ولكان من سنة خلفائه الراشدين، ولكان المؤمنون في القرون الثلاثة يفعلونه، لا يتركون ما أحبه الله ورسوله، وما يحرِّك القلوب إلى الله تحريكًا يحبه الله ورسوله.

وأيضًا، فهذا الإزعاج إلى الحق قد يقال: إنه إنما قد يحصل لمن لم يقصد الاستماع، بل صادفه مصادفة سماع شيء يناسب حاله، بمنزلة الفأل لمن خرج في حاجة، فأما مَن قصد الاستماع إليه والتغني به، فقد قال النبي ﷺ: **«ليس منَّا مَن لم يَتَغَنَّ بالقرآن»**[(١)].

(١) البخاري (٧٥٢٧). عن أبي هريرة.

قال أبو القاسم: وحكى جعفر بن نُصَيْر عن الجُنَيْد أنه قال: تنزل الرحمة على الفقراء في ثلاثة مواطن: عند السماع؛ فإنهم لا يسمعون إلا عن حقٍّ، ولا يقومون إلا عن وَجْدٍ. وعند أكل الطعام؛ فإنهم لا يأكلون إلا عن فَاقَة. وعند مجاراة العلم؛ فإنهم لا يذكرون إلا صفة الأولياء.

وذكر عَقِيب هذا **فقال**: سمعت محمد بن الحسين يقول: سمعت الحسين بن أحمد بن جعفر يقول: [سمعت أبا بكر ابن مَمْشَاد يقول]: سمعت الجُنَيْد يقول: السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه[1].

وذكر بعد هذا: سمعت محمد بن الحسين، سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الرازي يقول: سمعت الجُنَيْد يقول: إذا رأيت المريدَ يُحب السماعَ فاعلم أن فيه بقية من البطالة[2].

قلت: فهاتان المقالتان أسندهما عن الجُنَيْد، وأما القول الأول فلم يسنده بل أرسله. وهذان القولان مفسَّران، والقول الأول مُجْمَل.

فإن كان الأوَّلُ محفوظًا عن الجُنَيْد فهو يحتمل السماع المشروع؛ فإن الرحمة تنزل على أهله، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٤]. فذكر أن استماع القرآن سبب الرحمة.

وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**ما اجتمع قومٌ في بَيْتٍ من بُيُوتِ اللهِ يَتْلُون كتابَ اللهِ ويَتَدَارَسُونَه بينهم إلَّا غَشِيَتْهم الرحمةُ، وتنزلتْ عليهم السَّكِينَةُ، وحَفَّتْهم الملائكةُ، وذَكَرَهم اللهُ فيمَنْ عنده**»[3].

وقد ذكر الله في غير موضع من كتابه أن الرحمة تحصل بالقرآن، كقوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الإسراء: ٨٢].

وقال: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٣].

وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [سورة النحل: ٨٩].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/٥٠٩). وفيها: ولا يقولون إلا عن وجد، إلا صفات الأولياء.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/٥١٣).

(٣) مسلم (٢٦٩٩). عن أبي هريرة.

يُبَيِّنُ ذلك أن لفظ «السماع» يدخل فيه عندهم السماع الشرعي؛ كسماع القرآن والخطب الشرعية والوعظ الشرعي. وقد أدخل أبو القاسم هذا النوع في «باب السماع».

وذكر أبو القاسم هذا النوع في «باب السماع»، وذكر في ذلك آثارًا، **فقال**: سمعت محمد بن أحمد بن محمد التميمي، سمعت عبد الله بن علي الصوفي يقول: سمعت الرَّقِّي يقول: سمعت ابن الجلاء يقول: كان بالمغرب شيخان لهما أصحاب وتلامذة، يقال لأحدهما: جبلة، وللثاني: رزيق. فزار رزيق يومًا جبلة، فقرأ رجل من أصحاب رزيق شيئًا، فصاح رجل من أصحاب جبلة صيحة ومات، فلما أصبحوا قال جبلة لرزيق: أين الذي قرأ بالأمس، فليقرأ آية؟ فقرأ، فصاح جبلة صيحة، فمات القارئ. فقال جبلة: واحد بواحد والبادي أظلم[(١)].

فهذا من سماع القرآن. وأما الموت بالسماع فمسألة أخرى نتكلم عليها إن شاء الله في موضعها.

قال أبو القاسم: وسئل إبراهيم المارستاني عن الحركة عند السماع؟ فقال: بلغني أن موسى عليه السلام قصَّ في بني إسرائيل فمزَّق واحد منهم قميصه، فأوحى الله إليه، قل له: مزِّق لي قلبك، ولا تمزِّق لي ثيابك[(٢)].

فهذا سماع لقصص الأنبياء.

قال أبو القاسم: وسأل أبو علي المغازلي الشِّبْلِيَّ فقال: ربما يطرق سمعي آية من كتاب الله عز وجل، فتحدوني [على] ترك الأشياء والإعراض عن الدنيا، ثم أرجع إلى أحوالي وإلى الناس؟ فقال الشِّبْلِيُّ: ما اجتذبك إليه فهو عطف منه عليك ولطف، وما ردَّك إلى نفسك فهو شفقة منه عليك؛ لأنه لا يصح لك التبري من الحول والقوة في التوجُّه إليه[(٣)].

فهذا سماع في القرآن.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٣، ٥١٤). وفيها: جبلة في أصحابه، فصاح واحد من أصحاب جبلة ومات، فليقرأ فقرأ آية.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٤). وفيها: ولا تمزق ثيابك.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٤). وفيها: وما رددت، لم يصح.

وقال: سمعت أبا حاتم السِّجِسْتَانِي يقول: سمعت أبا نصر السرَّاج، سمعت أحمد بن مقاتل العَكِّي يقول: كنت مع الشِّبْلِيِّ في مسجد ليلةً في شهر رمضان وهو يصلِّي خلف إمام له وأنا بجنبه، فقرأ الإمام: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [سورة الإسراء: ٨٦]. فَزَعَقَ زَعْقَةً، قلت: طارت روحه، وهو يرتعد ويقول: بمثل هذا يُخاطب الأحباء، يردد ذلك كثيرًا[(١)].

فهذا سماع القرآن.

قال: وحُكي عن الجُنَيْد أنه قال: دخلت على السَرِيِّ يومًا فرأيت عنده رجلًا مغشيًّا عليه، فقلت: [ما] له؟ فقال: سمع آيةً من كتاب الله تعالى. فقلت: تُقرأ عليه ثانيًا. فقرئ، فأفاق، فقال لي: من أين علمت هذا؟ فقلت: إن قميص يوسف ذهبت بسببه عينُ يعقوب عليه السلام، ثم به عاد بصره، فاستحسن مني ذلك.

قال: وسمعت أبا حاتم السِّجِسْتَانِي، سمعت أبا نصر السرَّاج، سمعت عبد الواحد بن علوان يقول: كان شاب يصحب الجُنَيْد، فكان إذا سمع شيئًا من الذكر يَزْعَقُ، فقال له الجُنَيْد يومًا: إن فعلت ذلك مرة أخرى لم تصحبني. فكان إذا سمع شيئًا يتغير ويضبط نفسه، حتى كان يقطر من كل شعرة من بدنه، فيومًا من الأيام صاحَ صيحة تلفت [بها] نفسه[(٢)].

فهذا سماع الذكر، لا يختص بسماع الشعر الملحَّن.

فقول القائل: تنزل الرحمة عليهم عند السماع. يصح أن يراد به هذا السماع المشروع.

وقوله: لا يقومون إلا عن وَجْدٍ: يعني: أنهم صادقون، ليسوا متصنِّعين، بمنزلة المظهِر للوجد من غير حقيقة.

لكن قد يُقال: قوله: لا يسمعون إلا عن حق. هذا التقييد لا يُحتاج إليه في السماع الشرعي، فإنه حقٌّ، بخلاف السماع المُحْدَث، فإنه يُسمع بحقٍّ وباطل.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٤). وفيها: ليلة من شهر، يخاطب الأحباب ويردد ذلك.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٤). وفيها: يقطر كل شعرة من بدنه بقطرة.

فيُقال: وكذلك سماع القرآن وغيره، قد يكون رياءً وسمعةً، وقد يكون بلا قلب ولا حضور، ولا تدبُّر ولا فهم ولا ذَوْق.

وقد أخبر الله عن المنافقين أنهم إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، والصلاة مشتملة على السماع الشرعي.

وقد أخبر الله عن كراهة المنافقين للسماع الشرعي في غير موضع، كقوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (١٢٤) وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ (١٢٥)﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ (١٢٧)﴾ [سورة التوبة: ١٢٤- ١٢٧]. فهؤلاء المنافقون ينصرفون عن السماع الشرعي.

وبالجملة، فإذا كان المسنَد المحفوظ المعروف من قول الجُنَيْد أنه رحمه الله لا يَحْمَدُ هذا السماعَ المبتدَع ولا يأمر به ولا يثني عليه، بل المحفوظ من أقواله ينافي ذلك -لم يجز أن يُعمد إلى قول مُجْمَل رُوي عنه بغير إسناد، فيُحمل على أنه مَدَحَ هذا السماع المحدَث.

وقد روى بعض الناس أن الجُنَيْد كان يحضر هذا السماع في أول عمره ثم تركه، وحضوره له فعل، والفعل قد يُستدل به على مذهب الرجل وقد لا يُستدل به، ولهذا ينازع الناس في مذهب الإنسان؛ هل يوجد من فعله؟

وقال بعض السلف: أضعف العلم الرؤية، وهو قوله: رأيتُ فلانًا يفعل.

وقد يفعل الشيء بموجب العادة والموافقة من غير اعتقاد له فيه. وقد يفعله نسيانًا لاعتقاده فيه، أو خطأً. وقد يفعله ولا يعلم أنه ذنب، ثم يعلم بعد ذلك أنه ذنب، ثم يفعله وهو ذنب، وليس أحدٌ معصومًا عن أن يفعل ما هو ذنب.

لكن الأنبياء معصومون من الإقرار على الذنوب فيُتَأَسَّى بأفعالهم التي أُقِرُّوا عليها؛ لأن الإقرار عليها يقتضي أنها ليست ذنبًا، وأما غير الأنبياء فلا. فكيف بمن يكون فعل فعلًا ثم تركه؟

وأقصى ما يُقال: إن الجُنَيْد كان يفعل أوَّلًا هذا السماع على طريق الاستحسان له والاستحباب، أو يقول ذلك، فيكون هذا -لو صَحَّ- معارِضًا لأقواله المحفوظة عنه، فيكون له في المسألة قولان.

وقد قال أبو القاسم: حُكي عن الجُنَيْد أنه قال: السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء: الزمان والمكان والإخوان[١].

وهذه حكاية مرسلة، والمراسيل في هذه الرسالة لا يُعتمد عليها إن لم تعرف صحتها من وجه آخر كما تقدَّم، ولو صحَّ ذلك وأنه أراد سماع القصائد لكان هذا أحد قوليه.

وذلك أن قوله: السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه. صريحٌ بأنه مكروه مذموم منهي عنه لمن قصده. وهذا هو الذي نقرره. فقول الجُنَيْد رضي الله عنه من محضِ الذي قلناه.

وقوله: ترويح [لمن] صادفه. لم يثبت فيه، وإنما أثبتوا أنه راحة، وجَعَلَ ذلك مع المصادفة، لا مع القصد والتعمد.

والمصادفة فيها قسم لا ريب فيه، وهو استماع دون استماع؛ كالمرء يكون مارًّا فيسمع قائلًا يقول بغير قصده واختياره، أو يكون جالسًا في موضع فيمر عليه من يقول، أو يسمع قائلًا من موضع آخر بغير قصده.

وأما إذا اجتمع بقوم لغير السماع: إمَّا حضر عندهم، أو حضروا عنده، وقالوا شيئًا. فهذا قد يقال: إنه صادفه السماع؛ فإنه لم يمش إليه ويقصده. وقد يقال: بل إصغاؤه إليه واستماعه الصوت يجعله مستمعًا، فيجعله غير مصادف.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٤٠]. فجعل القاعد المستمع بمنزلة القائل؟

فأكثر ما يقال: إن الجُنَيْد أراد بالمصادفة هذه الصورة.

وهو مع جعله ترويحًا لم يجعله سببًا للرحمة، وهذا غايته أن يكون مباحًا لا يكون حسنًا ولا رحمةً ولا مستحبًّا، والكلام في إباحته وتحريمه غير الكلام في حسنه وصلاحه ومنفعته، وكونه قربة وطاعة. فالجُنَيْد لم يقل شيئًا من هذا.

وقول القائل: تنزل الرحمة على أهل السماع. إذا أراد به سماع القصائد، يقتضي أنه حسن وأنه نافع في الدين. وكلام الجُنَيْد صريح في خلاف ذلك.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

قال أبو القاسم: وسُئل الشِّبْلِي عن السماع؟ فقال: ظاهره فتنة، وباطنه عِبْرَة، فمن عَرَفَ الإشارة حلَّ له السماع بالعبرة، وإلا فقد استدعى الفتنة، وتعرَّض للبليَّة[١].

قلت: هذا القول مرسل لم يسنده، فالله أعلم به.

فإن كان محفوظًا عن الشِّبْلِي فقد نبَّهنا على أن الأئمة في طريق الحقِّ الذين يُعتد بأقوالهم، كما يعتد بأقوال أئمة الهدى، هم مثل الجُنَيْد وسهل ونحوهما؛ فإن أقوالهم صادرة عن أصل، وهم مستهدون فيها.

وأما الشِّبْلِيُّ ونحوُه، فلا بد من عرض أقواله وأحواله على الحجة، فيُقبل منها ما وافق الحق، دون ما لم يكن كذلك؛ لأنه قد كان يعرض له زوال العقل حتى يُذهب به إلى المارستان غير مرة، وقد يختلط اختلاطًا دون ذلك.

ومَن كان بهذه الحال فلا تكون أقواله وأفعاله في مثل هذه الأحوال مما يعتمد عليها في طريق الحق، ولكن له أقوال وأفعال حسنة قد عُلم حُسْنُها بالدليل، فتدلُّ على حسنها في نفسها، وإن كان له حال أخرى بغير عقله، أو اختلط فيها، أو وقع منه ما لا يصلح.

ومعلوم أن الجُنَيْد شيخه هو الإمامُ المتَّبَع في الطريق، وقد أخبر أن السماع فتنة لمن طلبه، فتقليد الجُنَيْد في ذلك أوْلى من تقليد الشِّبْلِي في قوله: ظاهره فتنة وباطنه عبرة.

إذ الجُنَيْد أعلى وأفضل وأجلُّ باتِّفاق المسلمين، وقد أطلق القول بأنه فتنة لطالبه، وهو لا يريد أنه فتنة في الظاهر فقط، إذ من شأن الجُنَيْدِ أن يتكلَّم على صلاح القلوب وفسادها، وإنما أراد أنه يفتن القلب لمن طلبه، وهذا نهيٌ منه وذمٌّ لمن يطلبه مطلقًا، ومخالفٌ لما أرسل عن الشِّبْلِي أنه قال: من عرف الإشارة حلَّ له السماع بالعبرة.

وهذا التفصيل يضاهي قول من يقول: هو مباح، أو حسن للخاصة دون العامة. وقد تقدَّم الكلام على ذلك وأنه مردود؛ لأن قائله اختلف قوله في ذلك، وما أعلم أحدًا من المشايخ المقبولين يُؤْثَرُ عنه في السماع نوع رخصة وحمد إلا ويؤثر عنه الذم والمنع، فهم فيه كما يُذكر عن كثير من العلماء أنواع من مسائل الكلام.

فلا يوجد عمَّن له في الأمة حمد شيء من ذلك إلا وعنه ما يخالف ذلك، وهذا من

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠). وفيها: استماع العبرة.

رحمة الله بعباده الصالحين، حيث يردُّهم في آخر أمرهم إلى الحق الذي بَعث به رسوله، ولا يجعلهم مصرِّين على ما يخالف الدين المشروع.

كما قال تعالى في صفة المتقين الذين أعدَّ لهم الجنة فقال: ﴿۞ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٣٥ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ١٣٦﴾ [سورة آل عمران: ١٣٣- ١٣٦].

وقول القائل: مَن عَرَفَ الإشارة حلَّ له السماع بالعبرة. وقد تقدَّم أن الإشارة هي الاعتبار والقياس بأن يُجعل المعنى الذي في القول مثلًا مضروبًا لمعنى حق يناسب حال المستمع، ولهذا قال: باطنه عبرة.

يقال له: هَبْ أنه يمكن الاعتبار به، لكن مِن أين لك أن كل ما أمكن أن يعتبر به الإنسان يكون حلالًا له، مع أن الاعتبار قد يكون بما يُسمع ويُرى من المحرَّمات؟ فهل لأحد أن يعتبر بقصد النظر إلى الزينة الباطنة من المرأة الأجنبية؟ ويعتبر بقصد الاستماع إلى أقوال المستهزئين بآيات الله، أو غير ذلك مما لا يجوز؟

قال أبو القاسم: وقيل: لا يصح السماع إلا لمن كانت له نفسٌ ميِّتةٌ، وقلبٌ حيٌّ، فنفسه [ذُبحت] بسيوف المجاهدة، وقلبُه حيٌّ بنور المشاهدة[(١)].

وهذا التفصيل من جنس ما تقدَّم الكلام عليه.

قال: وسُئل أبو يعقوب النَّهْرُجُوْرِي عن السماع؟ [فقال]: حال يُبدي الرجوع إلى الأسرار من حيث الإحراق[(٢)].

قلت: وهذا وصف لما يَتَعَقَّبُه السماع من الأحوال الباطنة وقوة الحرارة والإحراق والوجودية، وهذا أمر يحسه المرء ويجده ويذوقه، لكن ليس في ذلك مدحٌ ولا ذمٌّ، إذ

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠). وفيها: لا يصح، بنور الموافقة.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠). وفيها: الاحتراق.

مثل هذا يوجد لعبَّاد المسيح والصليب، وعبَّاد العجل، وعبَّاد الطواغيت، ويوجد للعشاق، وغير ذلك.

فإن لم تكن هذه الأحوال مما يحبها الله ورسوله لم تكن محمودة ولا ممدوحة.

قال أبو القاسم: وقيل: السماع لطف غذاء الأرواح لأهل المعرفة[1].

وهذا القول لم يسم قائله، ولا ريب أن السماع فيه غذاء، وقد قيل: إنما سُمِّيَ الغِنَاءُ غِناءً لأنه يغني النفس، لكن الأغذية والمطاعم منها طيب ومنها خبيث، وليس كل ما استلذه الإنسان لحُسْنه يكون طيبًا؛ فإن أكل الخنزير يستلذه آكلُه، وشارب الخمر يستلذها شاربها.

ومما يبيِّن ذلك، أن سماع الألحان يتغذَّى به أهل الجهل أكثر مما يتغذَّى به أهل المعرفة، كما يتغذَّى به الأطفال والبهائم والنساء، وكما يكثر في أهل البوادي والأعراب، وكل من ضعُف عقله ومعرفته، كما هو مشهود.

فأمَّا السماع الشرعي فلا، إنه غذاء طيب لأهل المعرفة، كما أخبر الله بذلك في قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [سورة المائدة: ٨٣].

ثم ذَكَرَ **أبو القاسم** قولَ أبي عليٍّ الدَّقَّاق: السماعُ طَبْعٌ إلا عن شَرْعٍ، وخَرْقٌ إلا عن حَقٍّ، وفتنةٌ إلا عن عِبْرَةٍ[2].

وهذا كلام حسن، وقد قدَّمنا ذكره، فإنه جعل ما ليس بمشروع هو عن الطبع، فلا يكون محمودًا مستحسنًا في الدين وطريق الله.

وقوله: خَرْق إلا عن حق، وفتنة إلا عن عبرة. يقتضي أنه إذا لم يكن عن حق فهو مذموم، وأنه إذا لم يكن عن عبرة فهو فتنة، وهذا كلام صحيح، ولا يقتضي ذلك أن يستحب كل ما يظن أن فيه عبرة، أو أنه عن حقٍّ، إذا لم يكن مشروعًا؛ لأنه قد قال إنه: طَبْع إلا عن شرع.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

قال أبو القاسم: ويقال: السماع على قسمين: سماع بشرط العلم والصحو، فمن شرط صاحبه معرفة الأسامي والصفات، وإلا وقع في الكفر المحض. وسماع بشرط الحال، فمن شرط صاحبه الفناء عن أحوال البشرية، والتنقِّي من آثار الحظوظ بظهور أحكام الحقيقة[١].

قلت: قوله: معرفة الأسامي والصفات. يعني: أسماء الحق وصفاته؛ وذلك لأن المسموع هو المشروع (من الأبيات الشعرية) التي يوصف بها المخلوقون، وهم إنما يأخذون مقصودهم منها بطريق الإشارة والاعتبار كما تقدَّم، فيحتاج ذلك إلى أن يُفرِّق بين ما يوصف به الرب ويوصف به المخلوق، لئلا تُجعل تلك الصفات صفات لله فيكون فتنةً وكفرًا، هذا إذا كان صاحبه صاحيًا يعلم ما يقول (المغني).

وأما إذا كان فانيًا عن الشعور بالكائنات لم يُحمل القول على ذلك لعدم شعوره به، فلا بد أن يكون شاعرًا بالأحوال البشرية، ويكون متنقِّيًا عن الحظوظ البشرية التي تميل إلى المخلوقات، وذلك بظهور سلطان التوحيد على قلبه، وهو قوله: ظهور أحكام الحقيقة.

وهذا التفصيل يحتاج إليه من يستحسن بعض أنواع [السماع] المحدَث لأهل الطريق إلى الله.

والفتنة تحصل بالسماع من وجهين: من جهة البدعة في الدين، ومن جهة الفجور في الدنيا.

أمّا الأول: فلما قد يحصل به من الاعتقادات الفاسدة في حق الله، أو الإرادات والعبادات الفاسدة التي لا تصلح لله، مع ما يصدُّ عنه من الاعتقادات الصالحة والعبادات النافعة، تارة بطريق المضادة، وتارة بطريق الاشتغال؛ فإن النفس تشتغل وتستغني بهذا عن هذا.

وأما الفجور في الدنيا: فلما يحصل به من دواعي الزِّنى والفواحش والإثم والبغي على الناس.

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

ففي الجملة، جميع المحرمات قد تحصل فيه، وهو ما ذكرها الله في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

قال أبو القاسم: وحُكي عن أحمد بن أبي الحَوَارِي أنه قال: سألت أبا سليمان عن السماع؟ فقال: مِن اثنين أحب إلي من الواحد[(١)].

قلت: هذه المقالة ذكرها مرسلة فلا يعتمد عليها.

وإن أريد بها السماع المحدَث فهي باطلة عن أبي سليمان؛ فإن أبا سليمان رضي الله عنه لم يكن من رجال السماع ولا معروفًا بحضوره، كما أن الفضيل بن عياض ومعروفًا الكرخي رحمهما الله ونحوهما لم يكونا ممن يحضر هذا السماع.

قال أبو القاسم: سُئل أبو الحسين النُّورِي عن الصوفي؟ فقال: مَن سمع السماع، وآثر الأسباب[(٢)].

قلت: هذا النقل مرسل فلا يعتمد عليه.

ولعلَّ المقصود بهذا هو الصوفي المذموم عندهم المدَّعي التصوُّف؛ فإنه جمع بين إيثار السماع الذي يدل على البطالة وضعف الإرادة والعبادة، وآثر الأسباب التي تنقصه عندهم عن التوكل، فضَعُفَ كونه يعبد الله، وضعُف كونه يستعينه.

وإلَّا فالنُّورِي لا يجعل هذا شرطًا في الصوفي المحقق.

قال أبو القاسم: وسُئل أبو علي الرُّوذْبَاري عن السماع يومًا؟ فقال: ليتنا تخلصنا منه رأسًا برأس[(٣)].

قلت: هذا الكلام من مثل هذا الشيخ الذي هو من أجلِّ المشايخ الذين صحبوا الجُنَيْد وطبقته يُقرِّر ما قدَّمناه من أن حضور الشيخ السماع لا يدل على مذهبه واعتقاد حسنه؛ فإنه يتمنَّى ألَّا يكون عليه فيه إثم، بل يخلص منه، لا عليه ولا له.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠).

ولو كان من جنس المستحبَّات لم يقل ذلك فيه، إلَّا لتقصير المستمع لا لجنس الفعل، وليس له أن يقول ذلك إلَّا عن نفسه، لا يجعل هذا حكمًا عامًّا في أهل ذلك العمل.

كما يُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول: وددت أني انفلت من هذا الأمر رأسًا برأس[١]. قال هذا (يريد الخلافة) لفَرْطِ خشيته ألَّا يكون قد قام بحقوقها، ولم يقل هذا في أبي بكر رضي الله عنه، بل ما يزال يشهد له بالقيام في الخلافة بالحقِّ، ولذلك كان عمر خوفه يحمله على ذلك القول.

فقول أبي علي ليس من هذا الجنس، بل وصف الطائفة كلها بذلك، فعُلم أنه لا يعتقد فيه أنه حسن، وإن كان فاعلًا له.

وقال أبو القاسم: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي يقول: سمعت أبا عثمان المَغْرِبي يقول: من ادَّعى السماع ولم يسمع صوتَ الطيور، وصَرِيرَ الباب، وصَفِيرَ الرياح، فهو مُفترٍ مُدَّعٍ[٢].

قلت: هذا الذي قاله أبو عثمان هو مما يفصلون به بين سماع العِبْرَةِ وسماع الفِتْنَةِ، فإن سماع العبرة الذي يحرِّك وَجْدَ السالكين بالحقِّ يحصل بسماع هذه الأصوات لا يقف على السماع الذي يهواه أهل الفتن.

وقال أبو القاسم: سمعت [أبا] حاتم السِّجِسْتَاني يقول: سمعت أبا نصر السرَّاج، سمعت أبا الطيب العَكِّي يقول: قال جعفر: كان ابن زيري من أصحاب الجُنَيْد شيخًا فاضلًا، فربما كان يحضر موضع السماع، فإن استطابه فرش إزاره وجلس، وقال: الصوفي مع قلبه. وإن لم يستطبه، قال: السماع لأرباب القلوب، ومرَّ، وأخذ نعليه[٣].

قلت: سنتكلم إن شاء الله على مثل هذه الحال، وهو المشي مع طيب القلب وما يذوق الإنسان ويجد فيه صلاح القلب، ونبيِّن السلوك هكذا من غير اعتبار -لطيب القلب، وما يجده ويذوقه من المنفعة واللذة والجمع على الله ونحو ذلك- من الكتاب

---

(١) البخاري (٣٩١٥). وانظر: البخاري (٧٢١٨)، مسلم (١٨٢٣).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠). وفيها: وتصفيق الرياح، فهو فقير مدع.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٠). وفيها: موضع سماع، نعله.

والسنة ضلال في الطريق، وهو مبدأ ضلال من ضل من العُبَّاد والنُّسَّاك والمتصوفة والفقراء ونحوهم، وحقيقته اتِّباع الهوى بغير هُدًى من الله، وقد تقدَّم من كلام المشايخ في ذمِّ هذا ما فيه كفاية.

فإن مجرد طيب القلب ليس دليلًا على أنه إنما طاب لما يحبه الله ويرضاه، بل قد يطيب بما لا يحبه الله ويرضاه، مما يكرهه أو لا يكرهه أيضًا، لا سيما القلوب التي أُشْرِبت حب الأصوات الملحَّنة، فقد قال عبد الله بن مسعود: الغناءُ يُنْبِتُ النفاقَ في القلوبِ كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ[(١)].

وإطلاق القول بأن الصوفيَّ مع قلبه هو من جنس ما ذُمَّ به هؤلاء المتصوِّفة، حتى جُعلوا من أهل البدع؛ لأنهم أحدثوا في طريق الله أشياء لم يشرعها الله، فكان لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [سورة الشورى: ٢١].

مثل ما ذكره الخلَّال بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي وذكر الصوفية فقال: لا تجالسوهم ولا أصحاب الكلام، وعليكم بأصحاب القماطر، فإنهم بمنزلة المُعادِن والغوَّاص، هذا يُخرِجُ دُرَّةً، وهذا يُخرِجُ قطعةَ ذَهَبٍ[(٢)].

ويُروى عن الشافعي أنه قال: لو تصوَّف رجلٌ أول النهار لم يأت نصف النهار إلا وهو أحمق[(٣)].

قال أبو القاسم: سمعت محمد بن الحسين، سمعت عبد الواحد بن بكر، سمعت عبد الله بن عبد المجيد الصوفي يقول: سُئل رُوَيْم عن وجود الصوفيَّة عند السماع؟ فقال: يشهدون المعاني التي تعزب عن غيرهم، فتشير إليهم: إلي . . إلي [فيتنعمون] بذلك من الفرح، ثم يقع الحجاب، فيعود ذلك الفرح بكاء، فمنهم من يخرق ثيابه، ومنهم من يصيح، ومنهم من يبكي، كل إنسان على قَدْرِه[(٤)].

---

(١) ذم الملاهي لابن أبي الدنيا ص(٤١)، السنة للخلال (٥/ ٧٢- ٧٦)، الإبانة الكبرى (٢/ ٧٠٣)، البيهقي (٢١٠٠٨).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٤٧٢).

(٣) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٠٧)، حلية الأولياء (٩/ ١٤٢)، تلبيس إبليس (١/ ٣٢٧).

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١).

قلت: هذا وصف لما يعتريهم من الحال، ليس في ذلك مدحٌ ولا ذمٌّ، إذ مثل هذه الحال يكون للمشركين وأهل الكتاب، إذ قد يشهدون بقلوبهم معاني يفرحون بها تتبع المحبة، فإنَّ الفرح يَتْبعُ المحبة، فمن أحبَّ شيئًا فرح بوجوده وتألَّم بفقده، والمحبوب قد يكون حقًّا وقد يكون باطلًا.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٩٣].

فقد يكون المرء محبًّا لله صادقًا في ذلك، لكن يكون ما يشهده من المعاني السَّارة خيالات لا حقيقة لها، فيفرح بها، ويكون فرحه بغير الحق، وذلك مذموم.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [سورة غافر: ٧٣- ٧٥].

وقد عُلم أن سماع المُكاء والتصدية إنما ذكره الله في القرآن عن المشركين، ولا يخلو من نوع شرك جليٍّ أو خفيٍّ، ولهذا تضل عنهم تلك الأمور الباطلة التي بدت لهم أوَّلًا، كما قال تعالى: ﴿كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ [سورة النور: ٣٩].

ومع هذا، فقد يكون في تلك المعاني التي تُشاهد وتحتجب من حقائق الإيمان ما يفرح به المؤمنون أيضًا، ولولا ما فيه من ذلك لما الْتَبسَ على فريق من المؤمنين، لكن قد لُبِّس الحق فيه بالباطل. هذا الأمر منه ليس بحق محض أصلًا.

وبالحقِّ الذي فيه نفق على مَن نفق عليه من المؤمنين وزهادهم وصوفيتهم وفقرائهم وعبادهم، ولكن لضعف إيمانهم نفق عليهم، ولو تحققوا بكمال الإيمان لتبين لهم ما فيه من الشرك ولَبْس الحق بالباطل.

ولهذا تبيَّن ذلك لمن أراد الله أن يكمل إيمانه منهم فيتوبون منه، كما هو المأثور عن عامة المشايخ الكبار الذين حضروه، فإنهم تابوا منه، كما تاب كثير من أكابر العلماء مما دخلوا فيه من البدع الكلامية.

قال أبو القاسم: سمعت محمد بن أحمد التميمي، سمعت عبد الله بن علي، سمعت الحصري يقول في بعض كلامه: إيش أعمل بسماع ينقطع إذا انقطع مَن يسمع منه؟ ينبغي أن يكون سماعك سماعًا متصلًا غير منقطع[(١)].

قال: وقال الحصري: ينبغي أن يكون ظمأ دائم وشرب دائم، فكلما ازداد شربه ازداد ظمؤه[(٢)].

قلت: هذا الكلام فيه عيب لأهل هذا السماع، وبيانه أن المؤمن عمله دائم ليس بمنقطع، كما قال النبي ﷺ: «**أَحَبُّ العملِ إلى اللهِ ما دَاوَمَ عليه صاحِبُه**»[(٣)]. فيكون اجتماع قلبه لمعاني القرآن دائمًا غير منقطع، لا يزال عطشانًا طالبًا شاربًا.

كما قال تعالى لنبيه: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [سورة الحجر: ٩٩]. وقال الحسن البصري: لم يجعل الله لعبده المؤمن أجلًا دون الموت[(٤)].

وقد اعتقد بعض الغالطين من هؤلاء أن المعنى: اعبد ربك حتى تحصل لك المعرفة، ثم اترك العبادة. وهذا جهل وضلال بإجماع الأمة، بل اليقين هنا كاليقين في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾﴾ [سورة المدثر: ٤٧].

وفي الصحيح: لما مات عثمان بن مظعون قال النبي ﷺ: «**أمَّا عُثْمَانُ فقد أَتَاهُ اليقينُ من ربِّه، واللهِ ما أدري وأنا رسولُ اللهِ ما يُفْعَلُ بي**»[(٥)].

فأمَّا اليقين الذي هو صفة العبد، فذاك قد فعله من حين عَبَدَ ربَّه، ولا تصح العبادة إلا به، وإن كان له درجات متفاوتة.

قال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [سورة البقرة: ١- ٤].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١). وفيها: ما أعمل، يسمع منه، سماعك متصلا.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١). بدون: وشرب دائم.

(٣) البخاري (٦٤٦٥)، مسلم (٢٨١٨)، (٧٨٢/ ١٧٧). عن عائشة.

(٤) الزهد لابن المبارك ص(٧)، الزهد لأحمد ص(٢٢١)، معجم ابن المقرئ ص(٢٢٤)،

(٥) البخاري (١٢٤٣). عن أم العلاء.

وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة السجدة ٢٤].

وقال عن الكفار: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة الجاثية: ٣٢].

قال أبو القاسم: وجاء عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [سورة الروم: ١٥]. أنه السماع من الحور العين بأصوات شهية: نحن الخالدات فلا نموت أبدًا، ونحن الناعمات فلا نبأس أبدًا(١).

وهذا فيه أنهم ينعَّمون في الآخرة بالسماع، وقد تقدَّم الكلام على هذا، وأن التنعُّم بالشيء في الآخرة لا يقتضي أن يكون عملًا حسنًا أو مباحًا في الدنيا.

وقال: وقيل: السماع نداء، والوجد قصد(٢).

وهذا كلام مطلق، فإن المستمع يناديه ما يستمعه بحق تارةً وبباطل أخرى، والواجد هو قاصد يجيب المنادي الذي قد يدعو إلى حق وقد يدعو إلى باطل، فإن الواجد يجد في نفسه إرادةً وقصدًا.

قال: وسمعت محمد بن الحسين، سمعت أبا عثمان المَغْرِبي يقول: قلوب أهل الحق قلوب حاضرة، وأسماعهم أسماع مفتوحة(٣).

وهذا كلام حسن، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة ق: ٣٧]. قالوا: وهو حاضر القلب ليس بغائبه.

ووصف الله الكفار بأنهم صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ، لا يسمعون ولا يعقلون، وأن في آذانهم وقرًا، وأنه خَتَمَ على قلوبهم وعلى سمعهم.

قال: وسمعته -يعني: أبا عبد الرحمن- يقول: سمعت الأستاذ أبا سهل [الصُّعْلُوكِي] يقول: المستمع بين استتارٍ وتجلٍّ، فالاستتار يوجب التلهيب، والتجلي يورث الترويح.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١). انظر: تفسير الطبري (١٨/ ٤٧٢)، الدر المنثور (٧/ ٧١٧).
(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١).
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١).

والاستتار يتولد منه حركات المريدين، وهو محل الضعف والعجز، والتجلي يتولد منه سكون الواصلين، وهو محل الاستقامة والتمكن، وذلك صفة الحضرة، ليس فيها إلا الذبول تحت موارد الهيبة، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ﴾ [سورة الأحقاف: ٢٩](١).

قلت: هذا كلام على أحوال أهل السماع، وهو مطلق في السماع الشرعي والبدعي، لكنه إلى وصف حال المحدَث أقرب، وهو وصف لبعض أحوالهم، فإن أحوالهم أضعاف ذلك.

وأما الاستدلال بالآية ففيه كلام ليس هذا موضعه.

قال: وقال أبو عثمان الحِيْرِي: السماع على ثلاثة أوجه: فوجه منها للمريدين والمبتدئين، يستدعون بذلك الأحوال الشريفة، ويُخشى عليهم في ذلك الفتنة والمراءاة.

والثاني: للصادقين، يطلبون الزيادة في أحوالهم، ويستمعون من ذلك ما يوافق أوقاتهم.

والثالث: لأهل الاستقامة من العارفين، وهؤلاء لا يختارون على الله فيما يَرِد على قلوبهم من الحركة والسكون(٢).

قلت: هذا الكلام مطلق في السماع يتناول القِسْمَيْن.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١١). وفيها: والتمكين.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٢). وفيها: فهؤلاء.

فصل: في محبّة الجمال

ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يدخُلُ النَّارَ أحدٌ في قلبِه مِثْقَالُ حبَّةِ خَرْدَلٍ من إيمانٍ، ولا يدخُلُ الجنَّةَ أحدٌ في قلبِه مِثْقَالُ حبَّةِ خَرْدَلٍ من كِبْرٍ**»[(١)].

وفي رواية: «**لا يدخُلُ الجنَّةَ من [كان] في قلبِه مثقالُ ذرَّةٍ من كِبْرٍ**». فقال رجلٌ: إن الرجلَ يحبُّ أن يكون ثوبُه حَسَنًا ونعلُه حَسَنًا؟ فقال: «**إن اللهَ جميلٌ يحبُّ الجمالَ، الكِبْرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناسِ**»[(٢)].

فقوله: إن الله جميل يحب الجمال. قد أدرج فيه حسن الثياب التي هي المسئول عنها، فعُلم أن الله يحب الجميل من اللباس، ويدخل في عمومه وبطريق الفحوى الجميلُ من كل شيء، هذا كقوله في الحديث الذي رواه [الترمذي]: «**إنَّ اللهَ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ**»[(٣)].

وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**إنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا**»[(٤)]. وهذا مما يُستدل به على استحباب التجمُّل في الجُمَع والأعياد، كما في الصحيح أن عمر بن الخطاب رأى حُلَّةً تُباعُ في السُّوقِ فقال: يا رسول الله، لو اشتريتَ هذه تَلْبَسُها؟ فقال: «**إنَّما يَلْبَسُ هذه من لا خَلَاقَ له في الآخِرَةِ**»[(٥)].

وهذا يوافقه في حُسْنِ الثياب ما في السنن عن أبي الأَحْوَصِ الجُشَمِيِّ قال: رآني النبي

---

(١) مسلم (٩١/ ١٤٨). وفيه: من كبرياء. وفي (٩١/ ١٤٩)، الشطرَ الثاني.
(٢) مسلم (٩١/ ١٤٧).
(٣) الترمذي (٢٧٩٩)، أبو يعلى (٧٩٠، ٧٩١)، البزار (١١١٤)، الكنى والأسماء للدولابي (١٢٠٣). عن سعد بن أبي وقاص. وقال الترمذي: حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعف. انظر: العلل المتناهية (٢/ ٢٢٤).
(٤) مسلم (١٠١٥). عن أبي هريرة.
(٥) البخاري (٨٨٦)، مسلم (٢٠٦٨). عن ابن عمر.

ﷺ وعليَّ أطْمَارٌ، فقال: «**هل لك من مال**»؟ قلت: نعم. قال: «**من أيِّ المال**»؟ قلت: من كلٍّ ما آتاني اللهُ من الإبلِ والشَّاءِ. قال: «**فَلْتُرَ نعمةُ اللهِ وكَرَامَتُهُ عليك**»(١).

وفي السنن أيضًا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ أن يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِه على عَبْدِه**»(٢). لكن هذا لظهور نعمة الله، وما في ذلك من شكره، والله يحب أن يُشكر، وذلك لمحبَّة الجمال.

وهذا الحديث قد ضلَّ قومٌ بما تأوَّلوه عليه، وآخرون رأوه معارضًا لغيره من النصوص ولم يهتدوا للجمع.

فالأولون قد يقولون: كلُّ مصنوع الربِّ جميل؛ لقوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [سورة السجدة: ٧]. فنُحِب كلَّ شيء، وقد يستدلون بقول بعض المشايخ: المحبة نار تحرق في القلب كلَّ ما سوى مراد المحبوب. والمخلوقات كلُّها مرادة (له)، وهؤلاء قائلهم يصرِّح بإطلاق الجمال (في كل شيء).

وأقلُّ ما يصيب هؤلاء أنهم يتركون الغَيْرة لله، والنهي عن المنكر، والبغض في الله، والجهاد في سبيله، وإقامة حدوده.

وهم في ذلك متناقضون، إذ لا يتمكَّنون من الرضا بكل موجود، فإن المنكرات هي أمور مضرة لهم ولغيرهم، فيبقى أحدهم مع طَبْعِه وذَوْقِه وهَوَاه، ينكر ما يكره ذوقه دون ما لا يكره ذوقه، وينسلخون عن دين الله.

وربما دخل أحدهم في الاتِّحاد والحلول المطلق، ومنهم من يخص الحلول أو الاتِّحاد ببعض المخلوقات؛ كالمسيح أو عليٍّ بن أبي طالب أو غيرهما من المشايخ والملوك والمردان، فيقولون بحلوله في الصور الجميلة، ويعبدونها.

ومنهم من لا يرى ذلك، لكن يتديَّن بحبِّ الصور الجميلة، من النساء الأجانب والمردان وغير ذلك، ويرى هذا من الجمال الذي يحبه الله، فيحبه هو، ويلبس المحبة

---

(١) أبو داود (٤٠٦٣)، الترمذي (٢٠٠٦)، النسائي (٥٢٢٣)، أحمد (١٥٨٨٧)، الحاكم (٦٥). وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٢) الترمذي (٢٨١٩)، الطيالسي (٢٣٧٥)، الحاكم (٧١٨٨). وقال الترمذي: حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

الطبيعية المحرَّمة بالمحبة الدينية، ويجعل ما حرَّمه [الله] مما يقرِّب إليه: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

والآخرون قالوا: ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ اللهَ لا يَنْظُرُ إلى صُوَرِكم وأموالِكم، وإنَّما ينظُرُ إلى قلوبِكم وأعمالِكم»(١). ومعلوم أنه لم ينف نظر الإدراك، لكن نظر المحبة.

وقد قال تعالى عن المنافقين: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [سورة المنافقون: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾﴾ [سورة مريم: ٧٤]. والأثاث: المال من اللباس ونحوه، والرئي: المَنْظَر(٢).

فأخبر أن الذين أهلكهم قبلهم كانوا أَحْسَنَ صُوَرًا وأموالًا، ليبين أن ذلك لا ينفع عنده ولا يعبأ به.

وقال النبي ﷺ: «لا فَضْلَ لعربي على أَعْجَمِي، ولا لأبيض على أسود، إلا بالتَّقْوَى»(٣).

وفي السنن عنه أنه قال: «البَذَاذَةُ من الإيمانِ»(٤).

---

(١) مسلم (٢٥٦٤). عن أبي هريرة.

(٢) تفسير الطبري (١٥/٦١١، ٦١٢).

(٣) أحمد (٢٣٤٨٩). عمن سمع خطبة النبي. وقال الهيثمي (٣/٢٦٦): رجاله رجال الصحيح. وقال شيخ الإسلام في الاقتضاء (١/٤١٢): إسناد صحيح. والمعجم الأوسط (٤٧٤٩). عن أبي سعيد. وقال الهيثمي (٨/ ٨٤): رواه الطبراني والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح. وحلية الأولياء (٣/ ١٠٠)، شعب الإيمان (٧/ ١٣٢). عن جابر. وقال أبو نعيم: غريب من حديث أبي نضرة عن جابر. وقال البيهقي: في هذا الإسناد بعض من يجهل. والمعجم الكبير (١٨/ ١٢)(١٦). عن العَدَّاء بن خالد بن عمرو. وقال الهيثمي (٣/ ٢٧٢): ضعيف.

(٤) أبو داود (٤١٦١)، ابن ماجة (٤١١٨)، أحمد (٣٩/ ٤٩٣)، الحاكم (١٨)، شعب الإيمان (٨/ ٢٤٤، ٤٣١). عن أبي أمامة بن ثعلبة الأنصاري.

وأيضًا، فقد حرَّم علينا [من] لباس الحرير والذهب، وآنية الذهب والفضة، ما هو أعظم الجمال في الدنيا، وحرَّم الله الفخرَ والخيلاءَ، واللباسَ الذي فيه الفخرُ والخيلاءُ؛ كإطالة الثياب.

حتى ثبت في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يَنْظُرُ اللهُ يومَ القيامةِ إلى مَنْ جَرَّ إِزَارَه بَطَرًا**»(١).

وفي الصحيح عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ جَرَّ ثوبَه خُيَلَاءَ لم يَنْظُرِ اللهُ إليه يومَ القيامةِ**»(٢).

وفي الصحيح أيضًا قال: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَه مِنَ الخُيَلَاءِ خُسِفَ به، فهو يَتَجَلْجَلُ في الأرضِ إلى يومِ القيامةِ**»(٣).

وقد قال تعالى في حق قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [سورة القصص: ٧٩]. قالوا: ثياب الأُرْجُوَان(٤).

ولهذا ثبت في الصحيح عن عبد الله بن عمرو قال: رآني رسول الله ﷺ وعليَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ، فقال: «**إنَّ هذه من ثِيَابِ الكفَّارِ فلا تَلْبَسْهَا**». قلت: أَغْسِلُهُمَا؟ قال: «**أَحْرِقْهُمَا**»(٥).

ولهذا كَرِهَ العلماءُ المحقِّقون الأَحْمَرَ المُشْبَعَ حُمْرَةً(٦)، كما جاء النهيُ عن المِيثَرَةِ الحَمْرَاءِ(٧)، وقال عمر بن الخطاب: دَعُوا هذه البَرَّاقَاتِ للنِّسَاءِ(٨).

وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضعها.

---

(١) البخاري (٥٧٨٨)، مسلم (٢٠٨٧).
(٢) البخاري (٣٦٦٥)، مسلم (٢٠٨٥).
(٣) البخاري (٣٤٨٥). عن ابن عمر.
(٤) تفسير الطبري (١٨/٣٢٨- ٣٣٠)، تفسير ابن أبي حاتم (٩/٣٠١٣- ٣٠١٥).
(٥) مسلم (٢٠٧٧).
(٦) شرح عمدة الفقه ص(٣٧٠).
(٧) البخاري (٥٨٤٩)، مسلم (٢٠٦٦). عن البراء. بلفظ: المَيَاثِرِ الحُمْرِ.
(٨) عبد الرزاق (١٩٩٧٠)، ابن أبي شيبة (٢٤٧٣٥، ٢٤٧٤٤)، معجم ابن الأعرابي (٥١٢).

وأيضًا، فقد قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ ... إلى قوله: ... ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة النور: ٣٠، ٣١].

وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن أبي هريرة: «**العَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وزِنَاهُمَا النَّظرُ**»[(١)].

وفي الصحيح عن جرير بن عبد الله قال: سألت النبي ﷺ عن نَظَرِ الفُجَاءَةِ؟ فقال: «**اصْرِفْ بَصَرَكَ**»[(٢)].

وفي السنن أنه قال لعليٍّ: «**يا عليُّ لا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فإنَّما لك الأُولَى وليست لك الآخِرَةُ**»[(٣)].

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾﴾ [سورة طه: ١٣١].

وقال: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة الحجر: ٨٨].

وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴿١٤﴾ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٣- ١٥].

---

(١) البخاري (٦٢٤٣)، مسلم (٢٦٥٧). عن أبي هريرة.

(٢) مسلم (٢١٥٩)، أبو داود (٢١٤٨)، أحمد (١٩١٩٧).

(٣) أبو داود (٢١٤٩)، الترمذي (٢٧٧٧)، الحاكم (٢٧٨٨)، أحمد (٢٢٩٧٤). عن بريدة. وقال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

وقد قال مع ذَمِّه لما ذَمَّه من هذه الزينة: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة الأعراف: ٣٢].

فنقول: اعلم أن ما يصفه به النبي ﷺ من محبة الأجناس المحبوبة من الأعيان والصفات والأفعال، وما يبغضه من ذلك، هو مثل ما يأمر به من الأفعال، وينهى عنه من ذلك، فإن الحب والبغض هما أصل الأمر والنهي، وذلك نظير ما يَعِدُه على الأعمال الحسنة من الثواب، ويتوعَّد به على الأعمال السيئة من العقاب.

فأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وحبه وبغضه، وثوابه وعقابه، كل ذلك من جنس واحد.

والنصوص النبوية تأتي مطلقة عامَّة من الجانبين، فتتعارض في بعض الأعيان والأفعال التي تندرج في نصوص المدح والذم، والحب والبغض، والأمر والنهي، والوعد والوعيد.

وقد بسطنا الكلام على ما يتعلَّق بهذه القاعدة في غير موضع، لتعلُّقها بأصول الدين وفروعه.

فإن من أكبر شعبها **مسألة الأسماء والأحكام في فُسَّاق أهل الملة**، وهل يجتمع في حقِّ الشخص الواحد الثواب والعقاب كما يقوله أهل السنة والجماعة، أم لا يجتمع ذلك كما يقوله جمهور الخوارج والمعتزلة؟ [وهل] يكون الشيء الواحد محبوبًا من وجه مبغوضًا من وجه، محمودًا من وجه مذمومًا من وجه؟ وهل يكون الفعل الواحد مأمورًا به من وجه منهيًّا عنه من وجه؟

وقد تنازع في ذلك أهل العلم من الفقهاء والمتكلِّمين وغيرهم.

والتعارض بين النصوص إنما هو لتعارض المقتضي للحمد والذمِّ من الصفات القائمة بذلك، ولهذا كان هذا الجِنْسُ موجِبًا للفُرقة والفتنة.

فأوَّلُ مسألة فرَّقت بين الأمة **مسألةُ الفاسقِ المِلِّيِّ**، فأدرجته الخوراج في نصوص الوعيد فخلَّدوه في النار وحكموا بكفره، ووافقتهم المعتزلة على دخوله في نصوص الوعيد وخلوده في النار لكن لم يحكموا بكفره.

فلو كان الشيء خيرًا محضًا لم يُوجِبْ فُرْقَةً، ولو كان شرًّا محضًا لم يَخْفَ أمرَه، لكن لاجتماع الأَمْرَيْنِ فيه أوجب الفتنة.

وكذلك **مسألةُ القدر**، التي هي من جملة فروع هذا الأصل، فإنه اجتمع في الأفعال الواقعة التي نهى الله عنها: أنها مرادة له لكونها من الموجودات، وأنها غير محبوبة له ولا مرضية، بل ممقوتة مبغوضة لكونها من المنهيات.

فقال طوائف من أهل الكلام: الإرادة والمحبة والرِّضا واحدة، أو متلازمة.

ثم قالت القدرية: والله لم يحب هذه الأفعال ولم يَرْضَها، فلم يُرِدْها، فأثبتوا وجود الكائنات بدون مشيئته.

ولهذا لما قال غيلان القدري لربيعة بن (أبي) عبد الرحمن: يا ربيعة، نشدتك الله، أترى اللهَ يُحِبُّ أن يُعْصَى؟ فقال له ربيعة: أفترى اللهَ يُعْصَى قَسْرًا؟ فكأنَّه أَلْقَمَه حَجَرًا[1]. يقول له: نزَّهْتَه عن محبةِ المعاصي فسَلَبْتَه الإرادةَ والقدرةَ، وجعلته مقهورًا مقسورًا.

وقال من عارض القدرية: بل كل ما أراده فقد أحبه ورضيه. ولزمهم أن يكون الكفر والفسوق والعصيان محبوبًا لله مرضيًا.

وقالوا أيضًا: يأمر بما لا يريده، وكل ما أمر به من الحسنات فإنه لم يُرِدْه، وربما قالوا: ولم يحبه ولم يرضه إلا إذا وُجد، ولكن أمر به وطلبه.

فقيل لهم: هل يكون طلبٌ وإرادةٌ واستدعاءٌ بلا إرادة ولا محبة ولا رضا؟ هذا جمع بين النقيضين، فتحيَّروا.

فأولئك سلبوا الرب خلقه وقدرته وإرادته (العامة)، وهؤلاء سلبوه محبته ورضاه وإرادته الدينية، وما تضمَّنه أمره ونهيه من ذلك.

فكما أن الأوَّلين لم يثبتوا أن الشخص الواحد يكون مثابًا معاقبًا، بل إمَّا مثابًا وإمَّا معاقبًا، فهؤلاء لم يثبتوا أن الفعل الواحد يكون مرادًا من وجه دون وجه، مرادًا غير محبوب، بل إمَّا مراد محبوب وإمَّا غير مراد ولا محبوب، ولم يجعلوا الإرادة إلا نوعًا واحدًا.

---

(١) القدر للفريابي ص(١٩٤)، الإبانة الكبرى (٤/ ٢٥٩)، شرح أصول أهل السنة (٤/ ٧٦٠)، حلية الأولياء (٣/ ٢٦٠)، أصول السنة لابن أبي زمنين ص(٢٠٤).

والتحقيق أنه يكون مرادًا غير محبوب ولا مرضيٍّ، ويكون مرادًا من وجه دون وجه، ويكون محبوبًا مرضيًا غيرَ مراد الوقوع.

والإرادة نوعان:

إرادة دينية: وهي المقارِنة الأمرَ والنهي، والحب والبغض، والرضا والغضب.

وإرادة كونية: وهي المقارِنة للقضاء والقدر، والخلق والقدرة.

وكما تفرَّقوا في صفات الخالق تفرقوا في صفات المخلوق، فأولئك لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون قبل الفعل، وهؤلاء لم يثبتوا له إلا قدرة واحدة تكون مع الفعل.

أولئك نفوا القدرة الكونية التي بها يكون الفعل، وهؤلاء نفوا القدرة الدينية التي بها يأمر الله العبد وينهاه.

وهذا من أصول تفرُّقهم في **مسألة تكليف ما لا يُطاق.**

وانقسموا إلى **قدرية مجوسية**: تثبتُ الأمر والنهي، وتنفي القضاء والقدر.

وإلى **قدرية مشركية**، شرٌّ منهم: تثبتُ القضاء والقدر، وتكذِّب بالأمر والنهي، أو ببعض ذلك.

وإلى **قدرية إبليسية**: تصدِّقُ بالأمرَيْنِ، لكن ترى ذلك تناقضًا مخالفًا للحقِّ والحكمة.

وهذا شأن عامة ما تتعارض فيه الأسباب والدلائل. تجد فريقًا يقولون بهذا دون هذا، وفريقًا بالعكس، وفريقًا رأوا الأمْرَيْنِ واعتقدوا تناقضهما، فصاروا متحيرين، أو مُعْرِضين عن التصديق بهما جميعًا، أو متناقضين مع هذا تارة ومع هذا تارة.

وهذا تجده في مسائل الكلام والاعتقادات، ومسائل الإرادة والعبادات؛ كمسألة السماع الصوتي، ومسألة الكلام، ومسائل الصفات، وكلام الله، وغير ذلك من المسائل.

وجماع القول في ذلك أن كلَّ أَمْرَيْنِ تعارضا فلا بد أن يكون أحدهما راجحًا، أو يكونا متكافِئَيْن، فيُحكم بينهما بحسب الرجحان، وبحسب التكافؤ.

فالعَمَلان والعامِلان إذا امتاز كل منهما بصفات، فإن ترجَّح أحدهما فهو الراجح، وإن تكافآ سُوِّي بينهما في الفضل والدرجة.

وكذلك أسباب المصالح والمفاسد.

وكذلك الأدلة، بأنه يُعطى كل دليل حقه، ولا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر عند الجمهور، لكن تتكافأ في نظر الناظر، وأما كون الشيء الواحد من الوجه الواحد ثابتًا منتفيًا فهذا لا يقوله عاقل.

وأصلُ هذا كله العدلُ بالتسوية بين المتماثلَيْن، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [سورة الحديد: ٢٥].

وقد بسطنا القول في ذلك، وبيَّنا أن العدلَ جِمَاعُ الدين والحقِّ والخَيْرِ كلِّه في غير موضع.

والعدل الحقيقي قد يكون متعذِّرًا (أو متعسِّرًا)، إما علمه وإما العمل به؛ لكون التماثل من كل وجه غير ممكن أو غير معلوم، فيكون الواجب في مثل ذلك ما كان أشبه بالعَدْلِ وأقرب إليه، وهي الطريقة المثلى.

و(لهذا) قال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٥٢].

وعلى هذا، فالحقُّ الموجود وهو الثابت الذي يقابله المنفي، والحقُّ المقصود وهو المأمور به المحبوب الذي يقابله المنهي عنه المبغوض، ثلاثة أقسام:

فإنها في الحق المقصود: إمَّا أمر ترجحت المصلحة المحبوبة فيه، وهذا يؤمر به.

وإمَّا أمر ترجحت فيه المفسدة المكروهة، فهذا يُنهى عنه.

وإمَّا أمر استوى فيه هذا [وهذا]، فهذا لا يُؤمر به ولا يُنهى عنه، ولا يترجح فيه الحب، ولا يترجح فيه البغض، بل يكون عَفْوًا.

وما دون هذا -إن كان مثل هذا موجودًا- فإن الناس يتنازعون في وجوده:

فقيل: هو موجود. وقيل: بل هو يقدَّر في الفعل لا وجود له، بل لا بد من الرجحان، كما قيل مثل ذلك في تكافؤ الأدلة.

وعلى هذا، فالأمر الذي ترجَّحت فيه المصلحة وأمر به غلب فيه جانب المحبة، مع أن الذي فيه (من) المفسدةِ مُبْغَضٌ، لكنه مراد، فهو مرادٌ بغيضٌ.

والأمر الذي ترجَّحَ فيه جانب (المفسدة ونهي عنه غلب فيه جانب البغض، مع أن الذي فيه من) المصلحة محبوبٌ، لكنه مرادُ التَرْكِ محبوب، فهو محبوبٌ في نفسه، لكن لملازمته لما هو بغيض وَجَبَ أن يُرَادَ تركُه تَبَعًا لكراهةِ لازمه، فإنه بغض اللَّازم ونفى المحبوب الملزوم.

فحاصله أن المراد إرادة جازمة هو أحد الأمرين: إمَّا الفعل، وإما الترك. والأول هو المأمور به، والثاني هو المنهي عنه. لكن مع هذا فقد يشتمل المفعول على بغيض محتمل، ويشتمل المتروك على حبيب مرفوض، فهذا أصل نافع.

فهذا في الفعل الواحد.

وأما الفاعل الواحد الذي يعمل الحسنة والسيئة معًا، وهو وإن كان التفريق بينهما ممكنًا لكنه هو يعملهما جميعًا أو يتركهما جميعًا، لكون محبته لأحدهما مستلزمة لمحبته للأخرى، وبغضه لأحدهما مستلزمًا لبغضه للأخرى.

فهنا لا يؤمر إلا بالحَسَنِ من الفِعْلَيْنِ، ولا يُنهى إلا عن السَّيِّئ منهما. وإن لزم ترك الحسنة لا ينبغي أن يأمره في مثل هذا بالحسنة المرجوحة فإنه يكون أمرًا بالسيئة، ولا ينهاه عن السيئة المرجوحة فإنه يكون نهيًا عن الحسنة الراجحة.

وهكذا المُعِينُ يُعِينُ على الحسنة الراجحة وعلى ترك السيئة المرجوحة.

وهذا أصل عظيم تدخل فيه أمورٌ عظيمة، مثل الغزو مع أئمة الجور، وترك الخروج عليهم، وغير ذلك من المسائل الشرعية.

وهكذا حكم الطائفة المشتملة أفعالها على حسنات وسيئات، بمنزلة الفاعل في ذلك.

وبما ذكرناه في الفعل الواحد والفاعل الواحد تظهر أمورٌ كثيرة: إمَّا الحق الموجود، وإمَّا أن يكون الشيء في نفسه ثابتًا ومنتفيًا، لكن كثيرًا ما تحصل المقابلة بين إثبات عام ونفي عام، ويكون الحق في التفصيل، وهو ثبوت بعض ذلك العام وانتفاء بعضه، وهذا هو الغالب على المسائل الكبار التي يتنازع فيها أحزاب الكلام والفلسفة ونحوهم.

والدليل إمَّا أن يكون دليلًا معلومًا، فهذا لا يكون إلا حقًّا، لكن كثيرًا ما يظن الإنسان أن الشيء معلومٌ ولا يكون معلومًا.

وحينئذ فإذا ظنَّ ظانٌّ تعارض الأدلة المعلومة كان غالطًا في تعارضها، بل يكون أحد الأمرين لازمًا -إما كلها أو بعضها- غير معلوم.

وإما أن موجب الدليل حق من غير تعارض، وإن ظنَّه الظانُّ تعارضًا، فالحق الموجود لا ينافي الحق الموجود، بل يكون كل منهما موجودًا.

بخلاف الحق المقصود، فإنه قد يقصد الضدان لما في كل منهما من المصالح المقصودة، لكن لا يوجد الضدان.

وإن كان الدليل مغلِّبًا للظنِّ اعتقد فيه موجبه.

وإذا تعارضت هذه [الأدلة] رجح راجحها، وسُوِّيَ بين متكافئها.

إذا تقرر ذلك فنقول: قول النبي ﷺ: «**إنَّ اللهَ جميلٌ يُحِبُّ الجمالَ**»[١]. كقوله للذي علَّمه الدعاء: «**اللَّهُمَّ إنك عَفُوٌّ تُحِبُّ العَفْوَ فاعْفُ عنِّي**»[٢]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٢]. و«**إنَّ اللهَ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ**»[٣].

فهو سبحانه إذا كان يحب العفو لم يوجب هذا ألَّا يكون في بعض أنواع العفو من المُعارِض الراجح ما يعارِض [ما] فيه من محبة العفو، ولولا ذلك لكان ينبغي أن يعفو عن كل محرم، فلا يُعاقب مشركًا ولا فاجرًا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا خلاف الواقع، ولوجب أن يُستحب لنا العفو عن كل كافر وفاجر، فلا نُعاقب أحدًا على شيء، وهذا خلاف ما أَمَرَنا به، وخلاف ما هو صلاح لنا ونافع في الدنيا والآخرة.

وكذلك محبته للمتطهِّرين ومحبته للنظافة، لا تمنع حصول المُعارِض الراجح، مثل أن يكون الماء محتاجًا إليه للعطش، فمحبته لسقي العطشان راجحة على محبته للطهارة والنظافة.

وكذلك سائر ما يتزاحم من الواجبات والمستحبات، فإنها جميعها محبوبة لله، وعند التزاحم يُقدَّم أحبها إلى الله، والتقرُّب إليه بالفرائض أحب إليه من التقرب إليه بالنوافل، وبعض الواجبات والمستحبات أحب إليه من بعض.

---

(١) مسلم (٩١). عن ابن مسعود.

(٢) أحمد (٢٥٣٨٤)، الترمذي (٣٥١٣)، ابن ماجة (٣٨٥٠)، النسائي في الكبرى (٧٦٦٥)، الحاكم (١٩٤٢). عن عائشة. وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) الترمذي (٢٧٩٩)، أبو يعلى (٧٩٠، ٧٩١)، البزار (١١١٤)، الكنى والأسماء للدولابي (١٢٠٣). عن سعد بن أبي وقاص. وقال الترمذي: حديث غريب، وخالد بن إلياس يضعف. انظر: العلل المتناهية (٢/ ٢٢٤).

وكذلك إذا تعارض المأمور والمحظور، فقد تعارض حبيبه وبغيضه، **فيقدَّم أعظمهما** في ذلك، فإن كان محبته لهذا أعظم من بغضه لهذا قُدِّم، وإن كان بغضه لهذا أعظم من حبه لهذا قُدِّم.

كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [سورة البقرة: ٢١٩].

وعلى هذا استقرت الشريعة بترجيح خَيْرِ الخَيْرَيْنِ ودفع شرِّ الشَّرَّيْن، وترجيح الراجح من الخير والشر المجتمعين.

والله سبحانه يحب صفات الكمال مثل العلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى اللهِ من المؤمنِ الضَّعيفِ وفي كُلٍّ خيرٌ**»(١).

وفي الصحيح عنه أنه قال: «**لا يَرْحَمُ اللهُ مَن لا يَرْحَمُ النَّاسَ**»(٢).

وفي الصحيح أيضًا عنه: «**إنَّما يَرْحَمُ اللهُ من عِبادِه الرُّحَمَاءَ**»(٣).

وفي السنن حديثٌ ثابتٌ عنه: «**الرَّاحِمُون يَرْحَمُهم الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا من في الأرضِ يَرْحَمْكم مَن في السماءِ**»(٤).

ومع هذا فقد قال تعالى في حدِّ الزاني والزانية: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [سورة النور: ٢].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة التوبة: ٧٣].

وهذا في الحقيقة من رحمة الله بعباده؛ فإن الله إنما أرسل محمدًا رحمة للعالمين، وهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها، لكن قد تكون الرحمة المطلوبة لا تحصل

---

(١) مسلم (٢٦٦٤). عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٧٣٧٦)، مسلم (٢٣١٩). عن جرير بن عبد الله.

(٣) البخاري (١٢٨٤)، مسلم (٩٢٣). عن أسامة بن زيد.

(٤) أبو داود (٤٩٤١)، الترمذي (١٩٢٤)، أحمد (٦٤٩٤)، الحاكم (٧٢٧٤)، البيهقي (١٧٩٠٥). عن عبد الله بن عمرو. وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح.

إلا بنوع من أَلَم وشِدَّةٍ تلحق بعض النفوس، كما ورد في الأثر: إذا قالوا للمريض: اللَّهُمَّ ارْحَمْه. يقولُ اللهُ: كيف أَرْحَمُه مِن شيءٍ به أَرْحَمُه[1]؟

وكذلك كون الفعل عَفْوًا وصفٌ يقتضي محبة الله له، فإذا عارضه ما هو أحب إلى الله منه، أو اشتمل على ما بغض الله له أعظم من محبته لذلك العفو قُدِّم الراجح.

فكون الشيء جميلًا يقتضي محبة الله له، وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه، إذ كل موجود فلا بد فيه من وجه الحكمة التي خلقه الله لها، ومن ذلك الوجه يكون حسنًا محبوبًا، وإن كان من وجه آخر يكون مستلزمًا شيئًا يحبه الله ويرضاه أعظم مما فيه نفسه من البغض.

فهذا موجود فينا، فقد يفعل الشخص الفعل؛ كشرب الدواء الكريه، الذي بغضه له أعظم من حبِّه له، وهذا لما تضمَّن ما هو محبته له أعظم من بغضه للدواء، أراده وشاءه وفعله، فأراد بالإرادة الجازمة المقارنة للقدرة فعلًا فيه مما يبغضه أكثر مما يحبه، لكونه مستلزمًا لدفع ما هو إليه أبغض، ولحصول ما محبته له أعظم من بغضه، لهذا فإن بغضه للمرض ومحبته للعافية أعظم من بغضه للدواء.

فالأعيان التي نبغضها؛ كالشياطين والكافرين، وكذلك الأفعال التي نبغضها من الكفر والفسوق والعصيان، خلقها وأراد وجودها لما تستلزمه من الحكمة التي يحبُّها، ولما في وجودها من دفع ما هو إليه أبغض، فهي مرادة له، وهي مبغَضَة له مسخوطة، كما بيَّنَّا هذا في غير هذا الموضع.

وأما الجمال الخاص، فهو سبحانه جميل يحب الجمال، والجمال الذي للخُلُقِ من العلم والإيمان والتقوى أعظم من الجمال الذي للخَلْقِ وهو الصورة الظاهرة.

وكذلك الجميل من اللِّبَاس الظاهر، فلباس التقوى أعظمُ وأكملُ، وهو يحبُّ الجمال الذي للباس التقوى أعظم مما يحب الجمال [الذي] للباس الرِّيَاش، ويحب الجمال للخُلُقِ أعظم مما يحب الجمال الذي للخَلْقِ.

كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**أَكْمَلُ المؤمنين إيمانًا أَحْسَنُهم خُلُقًا**»[2].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣٢٢). بلغني عن سلَّام بن أبي مُطِيع قولَه.

(٢) أحمد (٧٤٠٢)، أبو داود (٤٦٨٢)، الترمذي (١١٦٢)، الحاكم (٢). عن أبي هريرة.

وفي صحيح مسلم عن النوّاس بن سمعان، قال: سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم؟ فقال: «البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ، والإثْمُ ما حَاكَ في نفسِك وكَرِهْتَ أن يَطّلِعَ عليه النّاسُ»[(١)].

وفي السنن عنه أنه قال: «أَثْقَلُ ما يُوضَعُ في الميزانِ الخُلُقُ الحَسَنُ»[(٢)].

ورُوي عنه أنه قال لأمّ سلمة: «يا أُمَّ سَلَمَةَ ذهبَ حُسْنُ الخُلُقِ بخيرِ الدُّنيا والآخرةِ»[(٣)].

ومن المعلوم أن أحبَّ خلقِه إليه المؤمنون، فإذا كان أكملهم إيمانًا أحسنهم خُلُقًا، كان أعظمهم محبة له أحسنهم خُلُقًا. والخُلُق الدين، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [سورة القلم: ٤]. قال ابن عباس: على دين عظيم[(٤)]. وبذلك فسّره سفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وغيرهما.

كما قد بيّنّاه في غير هذا الموضع.

وهو سبحانه يبغض الفواحش ولا يحبها ولا يأمر بها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

فإذا كان الجمال متضمّنًا لعدم ما هو أحب إليه، أو لوجود ما هو أبغض له، لزم من ذلك فوات ما في الجمال المحبوب، فإذا كان في جمال الثياب بَطَرٌ وفَخْرٌ وخُيَلاءُ وسَرَفٌ فقد قال في نفس الحديث: «الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ». فهو سبحانه لا يحب كل مختال

= وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح لم يخرج في الصحيحين. انظر: تحفة الأشراف (١٥٠٥٩، ١٥١٠٩).

(١) مسلم (٢٥٥٣).

(٢) الترمذي (٢٠٠٣)، الطيالسي (١٠٧١)، أحمد (٢٧٤٩٦)، البيهقي (٢٠٧٩٨)، ابن حبان (٤٨١). عن أبي الدرداء. وقال الترمذي: حديث غريب من هذا الوجه. انظر: علل ابن أبي حاتم (٥/ ٦٤٩)، علل الدارقطني (٦/ ٢٢١).

(٣) المعجم الكبير (٢٣/ ٣٦٧)(٨٧٠)، المعجم الأوسط (٣١٤١)، عن أم سلمة. قال الهيثمي (٧/ ١١٩): فيه سليمان بن أبي كريمة ضعفه أبو حاتم وابن عدي. انظر: العلل المتناهية (٢/ ١٦١).

(٤) تفسير الطبري (٢٣/ ١٥٠).

فخور، وقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [سورة الفرقان: ٦٧]. بل هو يبغض البَطِرَ الفَخُورَ المختالَ والمسرف، وقال: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [سورة غافر: ٤٣].

فلهذا قال: «لا يَنْظُرُ اللهُ يومَ القيامةِ إلى مَن جَرَّ إزارَه خُيَلاءَ وبَطَرًا»[1]. فإنه يبغضه فلا ينظر إليه وإن كان فيه جمال؛ فإن ذلك غَرِقَ في جانب ما يبغضه الله من الخيلاء و البَطَر.

وكذلك الحرير فيه من السَّرَفِ والفَخْرِ والخُيَلَاءِ ما يبغضه الله، وينافي التقوى التي هي محبوب الله، كما ثبت في الصحيحين عنه أنه نزع فَرُّوج الحَرِيرِ، وقال: «لا يَنْبَغِي هذا للمُتَّقِين»[2].

وكذلك سائر ما حرَّمه الله وكرهه مما فيه جمال، فإن ذلك لاشتماله على مكروه الحق على ما [فيه مما يبغضه الله] أعظم مما فيه من محبوبه، ولتفويته ما هو أحب إليه منه.

وكذلك الصُّوَرُ الجميلة من الرجال والنساء، فإن أحدهم إذا كان خُلُقُه سَيِّئًا بأن يكون فاجرًا أو كافرًا، مُعلنًا أو منافقًا، كان البغض أو المقت لخُلُقه ودينه مستعليًا على ما فيه من الجمال.

كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [سورة المنافقون: ٤].

وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [سورة البقرة: ٢٠٤].

فهؤلاء إنما أعجبه صورهم الظاهرة للبصر، وأقوالهم الظاهرة للسمع، لما فيه من الأمر المعجِب، لكن لما كانت حقائق أخلاقهم -التي هي أملك بهم- مشتملة على ما هو أبغض الأشياء وأمقتها إليه، لم ينفعهم حُسْنُ الصورة والكلام.

وقال النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَنْظُرُ إلى صُوَرِكم ولا إلى أموالِكم، وإنما يَنْظُرُ إلى قلوبِكم وأعمالِكم»[3].

---

(١) البخاري (٣٦٦٥، ٥٧٨٨)، مسلم (٢٠٨٥، ٢٠٨٧). عن ابن عمر.
(٢) البخاري (٣٧٥)، مسلم (٢٠٧٥). عن عقبة بن عامر.
(٣) مسلم (٢٥٦٤). عن أبي هريرة.

وكذلك المرأة والصبي إذا كان فاجرًا، فإن ذلك يفوِّتُ حُسْنَ الخُلُقِ والتقوى، التي هي أحب إلى الله من ذلك، ويوجب بغض الله للفاحشة ولصاحبها ولسَيِّئِ الخُلُقِ ومقته وغضبه عليه، ما هو أعظم بكثير مما فيه من الجمال المقتضي للمحبة.

وكذلك القوة، وإن كانت من صفات الكمال التي يحبها الله، فإذا كانت الإعانة على الكفر والفجور الذي بغض الله له ومقته عليه، وتفويته لما يحبه من الإيمان والعمل الصالح، أعظم بكثير من مجرد ما في القوة من الأمر المحبوب، ترجَّح جانبُ البغض بقَدْرِ ذلك.

فإذا كانت القوة في الإيمان، كان الأمر كما قال النبي ﷺ: «**المؤمنُ القَوِيُّ خيرٌ وأحبُّ إلى اللهِ من المؤمنِ الضعيفِ**»[1].

ومن المعلوم أن الله يحب الحسنات وأهلها، ويبغض السيئات وأهلها، فهو يحب كلَّ ما أمر به أمر إيجاب أو أمر استحباب، وكلَّ ما حمده وأثنى [عليه] من الصفات؛ مثل: العلم والإيمان والصدق والعدل والتقوى والإحسان وغير ذلك.

ويحب المقسطين، ويحب التوَّابين، ويحب المتطهرين، ويحب المحسنين، والذين يقاتلون في سبيله صفًّا كأنهم بنيان مرصوص.

ويبغض الكفر وأنواعه، والظلم، والكذب، والفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا أحد أغْيَر منه، وكل ما حرَّمه يبغضه.

فإذا كان مع الجمال -أو غيره مما فيه وجه محبة- ما هو بغيض من الفواحش أو الكذب أو الظلم أو غير ذلك، كما ذكره في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٣]. فإن ذلك يفوِّت ما هو أحب إلى الله من الجمال بكثير، ويوجب من مقت الله وبغضه ما هو أعظم بكثير مما لمجرد الجمال من الحب، ويوجب النهي عمَّا يوجب هذه السيئات الكثيرة، ويفوِّت الجمال الأفضل وهو كمال الخُلُقِ وحُسْنه، وما في ذلك من الحسنات، وكان ما في ذلك من المبغضات وترك المحبوبات راجحًا على الحبِّ الذي للجمال.

---

(١) مسلم (٢٦٦٤). عن أبي هريرة.

وعلى هذا يجري [الأمر] على محبة الإنسان للشيء الجميل من الصورة والنظر إليه، وما يدخل في ذلك من قوة الحب والزيادة فيه التي تُسمَّى العشق، فإن ذلك إذا خلا عن المفسدة الراجحة، مثل أن يحب الإنسان امرأته وجاريته حبًّا معتدلًا، أو يحب ما لا فتنة فيه؛ كحبِّه للجميل من الدَّوَاب والثياب، ويحب ولده وأباه وأمه ونحو ذلك من محبة الرَّحِم، كنوع من الجمال، الحب المعتدل -فهذا حَسَنٌ.

أمَّا إذا أحب النساء الأجانب أو المُرْدَان ونحو ذلك، فهذا الحب متضمِّن للمحبَّة الحيوانية، ليست في ذلك مجرد محبة الجمال، والمحبَّة الحيوانية مما يبغضها الله ويمقتها، وتوابعها منهي [عنها] مع ذلك، سواء كان مع المحبة فعل الفاحشة الكبرى، أو كانت للتَّمَتُّع بالنظر والسماع وغير ذلك.

فالتَّمَتُّعُ مقدِّمات الوطء، فإن كان الوطء حلالًا حلَّت مقدِّماته، وإن كان الوطء حرامًا حرمت مقدِّماته، وإن كان في ذلك رفض للجمال، كما فيه رفض للذَّة الوطء المحرم، فإن ما في ذلك مما يبغضه الله ويمقت عليه أعظم مما في مجرد الجمال من الحبِّ.

وذلك متضمِّن لتفويت محابِّ الله من التقوى والعفاف والإقبال على مصالح الدين والدنيا أعظم بكثير مما فيها من مجرد حب الجمال، فلهذا كانت هذه مذمومة منهيًّا عنها.

حتى حرَّم الشارع النظر في ذلك بلذَّة وشهوة، وبغير لذة وشهوة إذا خاف الفتنة، والفتنة مخوفة في النظر إلى الأجنبية الحسنة، والأمرد الحسن في أحد قولَيْ العلماء، الذي يصحِّحُه كثيرٌ من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما، وهذا قد يختلف باختلاف العادات والطبائع، وأما النظر للحاجة من غير شهوة ولا لذَّة فيجوز.

ولهذا لم يأمر الله ولا رسوله ولا أهل العلم والإيمان بعِشْقِ الصور الجميلة، ولا أثنَوا على ما كان كذلك، وكذلك العقلاء من جميع الأمم.

ولكن طائفة من المتفلسفة والمتصوِّفة تأمر بذلك وتثني عليه، لما فيه -زعموا- من إصلاح النفس ورياضتها، وتهذيب الأخلاق، واكتساب الصفات المحمودة؛ من: السماحة والشجاعة والعلم والفصاحة والاختيال ونحو ذلك من الأمور.

حتى إن طائفة من فلاسفة الروم والفرس ومن اتَّبعهم من العرب تأمر به، وكذلك طائفة من المتصوفة، حتى يقول أحدهم: ينبغي للمريد أن يتخذ له صورة يجتمع قلبه عليها، ثم ينتقل منها إلى الله.

وربما قالوا: إنهم يشهدون الله في تلك الصورة. ويقولون: هذه مظاهر الجمال. ويتأولون قوله: «إنَّ اللهَ جميلٌ يُحِبُّ الجمالَ»[(١)]. على غير تأويله.

فهؤلاء وأمثالهم ممن يدخل في ذلك بطريق العقل والدين والخُلُقِ، وإن اندرج في ذلك من الأمور الفاحشة ما اندرج.

وهؤلاء لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

لكن العرب الذين كانوا سبب نزول هذه الآية إنما كانت فاحشتُهم -التي قالوا فيها ما قالوا- طوافَهم بالبيت عُرَاة، لاعتقادهم أن ثيابهم التي عصَوا الله فيها لا تصلح أن يعبد الله فيها، فكانوا ينزِّهون عبادة الله عن ملامسة ثيابهم، فيقعون في الفاحشة التي هي كشف عوراتهم.

وأمَّا هؤلاء فأمرهم أجلُّ وأعظم، إذ غاية ما كان أولئك يفعلون طواف الرجال والنساء عُرَاة مختلطين، حتى كانت [المرأة منهم] تقول.

اليومَ يَبْدُو بَعْضُه أوكُلُّه وما بَدَا [منه] فلا أُحِلُّه[(٢)].

ولم يكن ذلك الاختلاط والاجتماع إلا في عبادة ظاهرة، لا يتأتَّى فيها فعل الفاحشة الكبرى، ولم يقصدوا بالتعرِّي إلا التنزُّة من لباس الذنوب بزعمهم.

فالذين يجتمعون من الرجال والنساء والمردان لسماع المكاء والتصدية، ويُطفئون المصابيح حتى لا يرى أحدهم الآخر، حتى اجتمعوا على غناء وزنى ومطاعم خبيثة، وجعلوا ذلك عبادة -فهؤلاء شرٌّ من أولئك بلا ريب، فإن هؤلاء فتحوا أبواب جهنم.

كما روى أبو هريرة قال: سُئل رسول الله ﷺ: ما أكثرُ ما يُدْخِلُ الناسَ النَّارَ؟ فقال: «الأَجْوَفَانِ: الفَمُ والفَرْجُ»[(٣)]. قال الترمذي: حسن صحيح.

---

(١) مسلم (٩١). عن ابن مسعود.

(٢) مسلم (٣٠٢٨)، النسائي (٢٩٥٦)، تفسير الطبري (١٠/ ١٣٧، ١٤٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٦٤، ١٤٦٦).

(٣) الترمذي (٢٠٠٤)، ابن ماجة (٤٢٤٦)، أحمد (٧٩٠٧)، ابن حبان (٤٧٦)، الحاكم (٧٩١٩)، شعب الإيمان (٧/ ٧، ٥٠٣). وقال الترمذي: صحيح غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

وكذلك رُوي عنه أنه قال: «**أخوفُ ما أخافُ عليكم شهواتِ الغَيِّ في بطونِكم وفُرُوجِكم، ومُضِلَّاتِ الفِتَنِ**»[(١)].

وفي الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**حُجِبَتِ النَّارُ بالشَّهَوَاتِ، وحُجِبَتِ الجنَّةُ بالمكارِهِ**»[(٢)]. وفي رواية مسلم: «**حُفَّت**» مكان «**حُجِبَت**»[(٣)].

وإذا كانت النار محجوبة ومحفوفة بالشهوات لم يدخل النار إلا بها، وإذا كانت الجنة محجوبة ومحفوفة بالمكاره لم يدخل الجنة إلا بها.

وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد عن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ يَضْمَنْ لي ما بينَ لَحْيَيْهِ وما بينَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ له الجنَّةَ**»[(٤)]. وما بين لحييه يتناول الكلام والطعام.

كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي شريح الخزاعي أن رسول الله ﷺ قال: «**من كان يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فلْيَقُلْ خيرًا أو لِيَصْمُتْ**»[(٥)].

فبيَّن ﷺ أنه من ضَمِن له هذين ضَمِن له الجنة، وهذا يقتضي أن من هذين يدخل النار.

ولهذا حرَّم الله الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وحرَّم أيضًا انتهاك الأعراض، وجعل في القذف بالفاحشة من العقوبة المقدَّرة، وهي حَدُّ القَذْفِ بالزنى.

وبيَّن ﷺ أن الزنى من الكبائر[(٦)]، وأن قذف المحصنات الغافلات من الكبائر[(٧)]،

---

(١) أحمد (١٩٧٧٢)، البزار (٣٨٤٤)، السنة لابن أبي عاصم (١/ ١٢)، اعتلال القلوب للخرائطي (١/ ٤٦)، المعجم الصغير (٥١١)، حلية الأولياء (٢/ ٣٢)، الزهد الكبير للبيهقي ص(١٦٤). عن أبي برزة. وقال الهيثمي (١/ ١٨٨): رجاله رجال الصحيح. وقال البيهقي: وهو مرسل. وفيهم ما عدا الأول: مضلات الهوى.

(٢) البخاري (٦٤٨٧).

(٣) مسلم (٢٨٢٣).

(٤) البخاري (٦٤٧٤).

(٥) البخاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧). عن أبي هريرة. والبخاري (٦٠١٩)، مسلم (٤٨). عن أبي شريح.

(٦) البخاري (٦٨١١)، مسلم (٨٦). عن ابن مسعود.

(٧) البخاري (٦٨٥٧)، مسلم (٨٩). عن أبي هريرة.

وهو من نوع الكبائر إذا لم يأت عليه بأربعة شهداء، وإن كان قد وقع فإنه أظهر ما يحب الله إخفاءه.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [سورة النور: ١٩].

وفي الحديث الصحيح قال النبي ﷺ: **«كُلُّ أمتي مُعَافًى إلا المُجَاهِرين، وإنَّ من المُجاهَرَةِ أن يَعْمَلَ الرجلُ باللَّيْلِ عَمَلًا ثم يُصْبِحَ وقد سَتَرَه اللهُ عليه، فيقول: يا فُلَانُ عَمِلْتُ البَارِحَةَ كذا وكذا، بَاتَ يَسْتُرُه ربُّه، ويُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَه»**[١].

وقال: **«من ابْتُلِيَ من هذه القاذورةِ بشيءٍ فلْيَسْتَتِرْ بِسِتْرِ اللهِ، فإنَّه من يُبْدِي لنا صَفْحَتَه نُقِمْ عليه كتابَ اللهِ»**[٢].

وفي الصحيحين عن صَفْوَانَ بن مُحْرِز أن رجلًا سأل ابن عمر: كيف سمعتَ النبي ﷺ يقول في النَّجْوَى؟ قال: **«يَدْنُو أحدُكم من ربِّه حتى يَضَعَ كَنَفَه عليه، فيقولُ: عملتَ كذا وكذا؟ فيقولُ: نعم، [ويقول: عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم]، فَيُقَرِّرُه، ثم يقولُ: سَتَرْتُها عليك في [الدُّنيا]، وأنا أغْفِرُها لك اليومَ»**[٣].

ولهذا يكثر وقوع الناس في أحد هذين الذنبين.

فمن الناس من يُبتلى بالفاحشة وإن كان ممسكًا عن الكلام، ومن الناس من يُبتلى بالكلام والاعتداء على غيره بلسانه وإن كان عفيفًا عن الفاحشة.

وأيضًا، فإن الكلامَ المنهيَّ عنه الخوضُ في الدين بالبدع والضلالات مع تضمُّنه (للشبهات)، فشهوة الطعام وما بين الفرجين يتضمَّن أقوى الشهوات، وذلك من الاستمتاع

---

(١) البخاري (٦٠٦٩)، مسلم (٢٩٩٠). عن أبي هريرة.

(٢) الحاكم (٧٦١٥)، البيهقي (١٧٦٠١، ١٧٦٠١)، معجم ابن المقرئ (٨٣١). عن ابن عمر. وعبد الرزاق (١٣٣٣٦). عن عبد الله بن دينار مرسلًا. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وقال الدارقطني في العلل (١٢/ ٣٨٥) عن المرسل: وهو أشبهها بالصواب. والموطأ باب فيمن اعترف على نفسه بالزنا (١٢)، البيهقي (١٧٥٧٤). عن زيد بن أسلم. وقال البيهقي: قال الشافعي: هذا حديث منقطع.

(٣) البخاري (٦٠٧٠)، مسلم (٢٧٦٨).

بالخلاق في الدنيا، كما جمع بينهما بقوله: ﴿فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَـٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَـٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَـٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [سورة التوبة: ٦٩].

الأول: يتضمن الشبهات. **والثاني**: يتضمن الشهوات.

الأول: يتضمن الدين الفاسد. **والثاني**: يتضمن الدنيا الفاجرة.

وكان السلف يحذِّرون من هذين النوعين: من المبتدِع في دينه، والفاجر في دنياه. كل من هذين النوعين، وإن لم يكن كفرًا محضًا، فهذا من الذنوب والسيئات التي تقع من أهل القبلة.

وجنس البدع وإن كان شرًّا، لكن الفجور شرٌّ من وجه آخر؛ وذلك أن الفاجر المؤمن يفعل الفجور الذي هو حرام محض، لكن مقرونًا باعتقاده لتحريمه، وتلك حسنته في أصل الاعتقاد.

وأمَّا المبتدِعُ فلا بد أن تشتمل بدعته على حقٍّ وباطل، لكن يعتقد أن باطلها حقٌّ أيضًا، ففيه من الحسن ما ليس في الفجور، ومن السَّيِّئِ ما ليس في الفجور، وكذلك بالعكس.

فمن خَلَصَ من الشهوات المحرمة والشبهات المبتدِعة وجبت له الجنة.

وهذه الثلاثة: الكلام المنهي عنه، والطعام المنهي عنه، والنكاح المنهي عنه، فإذا اقترن بهذه الكبائر استحلالها كان ذلك أمرا، فكيف إذا جعلت طاعة وقربة وعقلًا ودينًا؟

وهؤلاء هم الذين يستحقُّون عقوبة أمثالهم من الأمم، كما ثبت في الصحيح أنه يكون في هذه الأمة من يمسخ قردة وخنازير(١). وكما روي أنه سيكون فيها خسفٌ وقذفٌ ومسخٌ(٢).

---

(١) البخاري (٥٥٩٠). عن أبي مالك الأشعري. ومسلم (٢٦٦٣). عن ابن مسعود.

(٢) أبو داود (٤٣٠٧). عن أنس. والترمذي (٢١٥٢)، ابن ماجة (٤٠٦١). عن ابن عمر. والترمذي (٢١٨٥). عن عائشة. والترمذي (٢٢١٢). عن عمران بن حصين. وابن ماجة (٤٠٦٠)، المعجم الكبير (٦/ ١٥٠)(٥٨١٠). عن سهل بن سعد. وابن ماجة (٤٠٦٢)، أحمد (٦٥٢١). عن عبد الله بن عمرو. وابن ماجة (٤٠٥٩)، حلية الأولياء (٧/ ١٢١). عن ابن مسعود. وأحمد (٢٢٢٣١)، الطيالسي (١٢٣٣)، شعب الإيمان (٧/ ٤٢٠)، حلية الأولياء (٦/ ٢٩٥). عن أبي أمامة. والمعجم الأوسط (٦٩٠٥). عن أبي سعيد. وابن حبان (٦٧٥٩). عن أبي هريرة.

وقال بعض السلف في قوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٖ﴾ [سورة هود: ٨٣]. أي: من ظالمي هذه الأمة(١).

وفي ذلك من الأحاديث ما يضيق هذا الموضع عن ذكره، وفي عامتها يذكر استحلالهم [لها].

وأصل الضلال والغيِّ من هؤلاء الذين يستحسنون عِشْقَ الصُّوَرِ ويحمدونه ويأمرون به، وإن قيَّدوه مع ذلك بالعفَّة.

فإنَّ المحبَّة هي أصل كل حركة في العالم، فالنفس إذا لم يكن فيها حركة، ولا هي قوية الهِمَّة والإرادة حتى تحصل لها محبة شديدة، كانت تلك المنهيات عنها هي أصول الشَّرِّ، وهي التي إذا ظهرت قامت الساعة.

كما في الصحيح عن أنس أنه قال: لأُحَدِّثَنَّكم حديثًا لا يُحَدِّثُكُموه أحدٌ بعدي، سمعته من النبي ﷺ، سمعت النبي ﷺ يقول: «**إنَّ من أشراطِ السَّاعةِ أن يُرْفَعَ العِلْمُ، ويَظْهَرَ الجهلُ، ويُشْرَبَ الخمرُ، ويَظْهَرَ الزِّنَى، ويقلَّ الرجالُ، ويَكْثُرَ النِّساءُ حتى يكونَ لخمسين امرأةً قَيِّمٌ واحدٌ**»(٢).

فمن ظهورِ الجهلِ ظهورُ الكلامِ في الدين بغير علم، وهو الكلام بغير سلطان من الله، وسلطان الله كتابه.

ومن ظهور الزنى ظهورُ اللواط، وإن كان له اسم يخصُّه فهو شرُّ نَوْعَي الزنى.

ولكون ظهور شهوات الغيِّ -البطن والفرج- هي أغلب ما يُدخِلُ الناسَ النارَ، كما ذكر ذلك النبي ﷺ فيما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «**لا يَزْنِي الزَّاني حين يَزْني وهو مؤمنٌ، ولا يَسْرِقُ السَّارِقُ حين يَسْرِقُ وهو مؤمنٌ، ولا يَشْرَبُ الخمرَ حين يَشْرَبُها وهو مؤمنٌ، والتوبةُ معروضةٌ بعدُ**»(٣).

والسرقة بالمال الذي [هو] أعظم مقصود الأكل، ولهذا يُعبَّر عن أخذه بالأكل، كقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٨].

---

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٥٣٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٧٠).
(٢) البخاري (٦٨٠٨)، مسلم (٢٦٧١).
(٣) البخاري (٦٨١٠)، مسلم (٥٧).

وهذه الثلاثة هي التي يَعْقِدُ الفقهاء فيها أبواب الحدود: باب حدِّ الزنى، [باب] حدِّ السرقة، باب حدِّ شرب الخمر، ورابعها: باب حدِّ القذف، مندرجة فيما بين لحييه وبين رجليه.

وقد روى هذا الحديثَ البخاريُّ عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَزْني العبدُ حين يَزْنِي وهو مؤمنٌ، ولا يَسْرِقُ حين يَسْرِقُ وهو مؤمنٌ، ولا يَشْرَبُ الخمرَ حين يَشْرَبُ وهو مؤمنٌ». قال عكرمة: قلت لابن عباس: كيف يُنْزَعُ الإيمانُ من قلبه؟ قال: هكذا، وشَبَّكَ بين أصابعِه، ثم أخرجها، فإنَّ تابَ عادَ إليه هكذا، وشَبَّكَ بين أصابِعه[1].

فإذا اقترن بهذه الكبائر تلك المحبة [في نفس صاحبها فإنها] توجب حركتها وقوة إرادتها، فيُعْطِي من المال ما لم يكن يعطيه، ويُقْدِمُ على مخاوف لم يكن يقدم عليها، ويحتالُ ويُدَبِّرُ ما لم يكن يحتاله ويدبره قبل ذلك، ويصيرُ وَالِهًا من التفكُّرِ والنَّظَرِ ما لم يكن قبل ذلك.

فلما رأوا ما فيه من هذه الأمور التي هي من جنس المحمودات حمدوه بذلك. وهذا من جنس من حمد الخمرَ لما فيها من الشجاعة والكرم والسرور ونحو ذلك.

وذلك أن هؤلاء كلهم لحظوا ما فيها من جنس المحبوب، وأغفلوا ما تتضمَّنه من جنس المذموم، فإن الذي يورثه العِشْقُ من نقص العقل والعلم، وفساد الخُلُقِ والدين، والاشتغال عن مصالح الدين والدنيا -أضعاف ما يتضمَّنه من جنس المحمود.

وأصدق شاهد على ذلك ما يُعرف من أحوال الأمم وسماع أخبار الناس في ذلك، [فهو] يغني عن معاينة ذلك وتجربته، ومن جَرَّبَ ذلك أو عاينه اعتبر بما فيه كفاية، فلم يوجد قط عشق إلا وضرره أعظم من منفعته.

ولهذا قال أبو القاسم القُشَيْرِي في رسالته: ومن أصعب الآفات في هذه الطريقة صُحْبَةُ الأحداث، ومن ابتلاه الله بشيء من ذلك فبإجماع الشيوخ: هذا عبدٌ أَهَانَه اللهُ وخَذَلَه، بل عن نفسه شَغَلَه، ولو لألف ألف كرامة أَهَّلَه.

---

(١) البخاري (٦٨٠٩).

وَهَبْ أنه بلغ رتبة الشهداء، لما في الخبر من التلويح بذلك، أليس قد شغل ذلك القلب بمخلوق. وأصعب من ذلك تهوين ذلك على القلب حتى يعد ذلك يسيرًا، [وقد] قال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [سورة النور: ١٥].

وهذا الواسطي يقول: إذا أراد اللهُ هوانَ عبدٍ ألقاه إلى هؤلاء الأنْتَانِ والجِيَفِ(١).

وقال: سمعت أبا عبد الله الصوفي يقول: سمعت محمد بن أحمد النجار يقول: سمعت أبا عبد الله الحصري يقول: سمعت فتحًا الموصلي يقول: صحبت ثلاثين شيخًا كانوا يُعَدُّون من الأبدال، فكلهم أَوْصوني عند فراقي إياهم، وقالوا [لي]: اتَّقِ معاشرةَ الأحداثِ ومخالطتَهم.

ومن ارتقى في هذا الباب عن حال الفسق، وأشار إلى أن ذلك من بلايا الأرواح، وأنه لا يضر، فما قالوه من وساوس القائلين بالشاهد، وإيراد حكايات عن [بعض] الشيوخ، كان الأَوْلى بهم إسبال الستر على هناتهم وآفاتهم، فذلك نظير الشرك وقرين الكفر.

فليحذر المريد [من] مجالسة الأحداث ومخالطتهم، فإن اليسير منه فَتْح باب الخذلان، وبدء حال الهجران، ونعوذ بالله من قضاء السوء(٢).

وهنا أصل عظيم نافع يجب اعتباره، وهو أن الأمور المذمومة في الشريعة -كما ذكرناه- هو ما ترجَّح فساده على صلاحه، كما أن الأمور المحمودة ما ترجَّح صلاحه على فساده، فالحسنات تغلب فيها المصالح، والسيئات تغلب فيها المفاسد.

والحسنات درجات بعضها فوق بعض، والسيئات بعضها أكبر من بعض، فكما أن أهل الحسنات ينقسمون إلى الأبرار المقتصدين والسابقين المقربين، فأهل السيئات ينقسمون إلى الفجار الظالمين والكفار المكذِّبين، وكل من هؤلاء هم درجات عند الله.

ومن المعلوم أن الحسنات كلَّما كانت أعظم كان صاحبها أفضل، فإذا انتقل الرجل من حسنة إلى أحسن منها كان في مزيد التقريب، وإن انتقل إلى ما هو دونها كان في

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٨٠). وفيها: ذلك عبد، ولو بألف، الخبر تلويح بذلك.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٨٠). وفيها: كلهم أوصوني، عن حالة، من بلاء، وما قالوه، الشيوخ لما كان، وآفاتهم الصادرة منهم فذلك.

التأخُّر والرجوع. وكذلك السيئات كلَّما كانت أعظم كان صاحبها أوْلى بالغضب واللعنة والعقاب.

وقد قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [سورة النساء: ٩٥].

وقال: ﴿۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة التوبة: ١٩، ٢٠].

وقال: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ﴾ [سورة الحديد: ١٠].

وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ﴾ [سورة المجادلة: ١١].

وكذلك قال في السيئات: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ﴾ [سورة التوبة: ٣٧].

وقال: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [سورة النحل: ٨٨].

وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [سورة التوبة: ١٢٥].

وقال: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾ [سورة البقرة: ١٠].

وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾﴾ [سورة الإسراء: ٨٢].

ومعلوم أن التوبة هي جِماع الرجوع من السيئات إلى الحسنات، ولهذا لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة. والرِّدَّة هي جِماع الرجوع من الحسنات إلى السيئات، ولهذا لا يحبط جميع الحسنات إلا الردة عن الإيمان.

وكذلك ما ذكرناه في تفاوت السيئات، هو في الكفر والفسق والعصيان، فالكفار بعضهم دون بعض.

ولهذا يذكر الفقهاء في باب الرِّدَّة والإسلام: انتقال الرجل -كأحد الزوجين- من دين إلى دين آخر: انتقال إلى دين خير من دينه، أو دون دينه، أو مثل دينه. فيقولون: إذا صار الكتابي مجوسيًّا أو مشركًا فقد انتقل إلى شر من دينه، وإذا صار المشرك أو المجوسي

كتابيًّا فقد انتقل إلى خير من دينه، وإذا تهوَّد النصراني -أو بالعكس- فقد انتقل إلى نظير دينه.

والتمجُّس يُقر عليه بالاتفاق، وأما الإشراك فلا يُقر عليه إلا بعض الناس عند بعض العلماء، والصابئة نوعان عند المحققين، وعلى قولين عند آخرين.

ومعرفة مراتب الأديان محتاج إليها في مواضع كثيرة لمعرفة مراتب الحسنات.

والفقهاء يذكرون ذلك لأجل معرفة أحكامهم وتناكحهم وذبائحهم، وفي دمائهم وقتالهم وإقرارهم بالجزية المضروبة عليهم، ونحو ذلك من الأحكام التي جاء بها الكتاب والسنة في أهل الملل والأحزاب، الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ [سورة هود: ١٧].

وقد قال الله تعالى لنبيه: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [سورة الشورى: ١٥].

والعدل وضع كل شيء في موضعه، كما أن الظلم وضع الشيء في غير موضعه.

ولهذا لما اقتتلت فارس المجوس والروم النصارى، وكان النبي ﷺ بمكة إذ ذاك، وهو في طائفة قليلة ممن آمن به، كان هو وأصحابه يحبُّون أن تَغْلِبَ الرُّوم؛ لأنهم أهل كتاب، وكان المشركون يحبُّون أن تغلب فارس؛ لأنهم من جنسهم، ليسوا أهل كتاب، فأنزل الله في ذلك: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الروم: ١-٣]. والقصة مشهورة في كتب الحديث والتفسير والمغازي[(١)].

وإذا كان كذلك، فقد يكون الرجل على طريقة من الشرِّ عظيمة، فينتقل إلى ما هو أقل منها شرًّا وأقرب إلى الخير، فيكون حمد تلك الطريقة ومدحها (لذلك، لا) لكونها طريقة الخير الممدوحة.

مثال ذلك: أن الظلم كلَّه حرام مذموم: فأعلاه الشرك، فإن الشرك لظلم عظيم، والله لا يغفر أن يشرك به. وأوسطه ظلم العباد بالبغي والعدوان. وأدناه ظلم العبد نفسه فيما بينه وبين الله.

---

(١) أحمد (٢٤٩٥، ٢٧٦٩)، الترمذي (٣١٩١- ٣١٩٤)، النسائي في الكبرى (١١٣٢٥)، الحاكم (٣٥٤٠)، تفسير الطبري (١٨/٤٤٧- ٤٥٧).

فإذا كان الرجل مشركًا كافرًا فأسلم باطنًا وظاهرًا، بحيث صار مؤمنًا، وهو مع إسلامه يظلم الناس ويظلم نفسه، فهو خير من أن يبقى على كفره، ولو كان تاركًا لذلك الظلم.

وأمَّا إذا أسلم ظاهرًا فقط، وهو منافق في الباطن، فهذا في الآخرة في الدَّرْكِ الأسفل من النار، وأما في الدنيا فقد يكون أضرَّ على المسلمين منه لو بقي على كفره، وقد لا يكون كذلك، فإن إضْرَارَ المنافقين بالمؤمنين يختلف باختلاف الأحوال.

لكن إذا أسلم نفاقًا فقد يُرجى له حسن الإسلام فيصير مؤمنًا، كمن أسلم تحت السيف، وكذلك مَن أسلم لرغبةٍ أو لرهبةٍ أو نحو ذلك، فالإسلام والإيمان أصل كل خير وجِماعُه.

وكذلك [من] كان ظالمًا للناس في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، فانتقل عن ذلك إلى ما يظلم به نفسه خاصة؛ من خمر وزنى، فهذا أخفُّ لإثمه وأقلُّ لعذابه.

وهكذا النِّحَل التي فيها بدعة، قد يكون الرجل رَافِضِيًّا فيصير زَيْدِيًّا، فذلك خير له. وقد يكون جَهْمِيًّا قَدَرِيًّا فيصير جَهْمِيًّا غيرَ قَدَرِيٍّ، أو قَدَرِيًّا غيرَ جهميٍّ. أو يكون من الجهمية الكبار فيتجهَّم في بعض الصفات دون بعض، ونحو ذلك.

فهؤلاء المتفسلفة والمتصوِّفة ونحوهم، ممن مدح العِشْقَ والغناء ونحو ذلك، وجعلوه مما يستعينون به على رياضة أنفسهم وتهذيبها وصلاحها من هذا الباب، فإن هؤلاء في طريقهم من الشرك والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال.

فإن المتفلسفة قد يعبدون الأوثان والشمس والقمر ونحو ذلك، فإذا صار أحدهم يروض نفسه بالعشق لعبادة الله وحده، أو رياضة مطلقة لا يُعبد فيها غير الله، كان ذلك خيرًا له من أن يعبد غير الله.

وكذلك الاتِّحادية الذين يجعلون الله هو الوجود المطلق، أو يقولون: إنه يَحُلُّ في الصور الجميلة، متى تاب الرجل منهم من هذا، وصار يسكِّن نفسه بعشق بعض الصور، وهو لا يعبد إلا الله وحده، كانت هذه الحال خيرًا من تلك الحال.

فهذه الذنوب مع صحة التوحيد خيرٌ من فساد التوحيد مع عدم هذه الذنوب.

ولهذا نجد الناس يفضِّلون مَن كان مِن الملوك ونحوهم إنما يظلم نفسه بشرب الخمر

والزنى أو الفواحش ويتجنَّب ظلم الرعية ويتحرَّى العدل فيهم، على من كان يتجنب الفواحش والخمر والزنى وينتصب لظلم الناس في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم.

وهؤلاء الظالمون قد يجعلون الظلم دينًا يتقرَّبون به بجهلهم، كما أن أولئك الظالمين لأنفسهم قد يجعلون ذلك بجهلهم دينًا يتقرَّبون به، فالشيطان قد زيَّن لكثير من هؤلاء وهؤلاء سوءَ عملهم فرأوه حسنًا.

لكنْ كثير من الناس يجمعون بين هذا وهذا، فإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، ومن ثواب الحسنة الحسنة بعدها، والحسنات والسيئات قد تتلازم، ويدعو بعضها إلى بعض، كما في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بالصِّدْقِ، فإنَّ الصِّدْقَ يَهدي إلى البِرِّ، والبِرُّ يَهدي إلى الجنَّةِ، ولا يزال الرجلُ يَصدُقُ ويتحرَّى الصِّدْق حتى يُكْتَبَ عند الله صِدِّيقًا. وإيَّاكم والكَذِبَ، فإنَّ الكَذِبَ يَهدي إلى الفجورَ، والفجورُ يَهدي إلى النارِ، ولا يزالُ العبدُ يَكْذِبُ ويتحرَّى الكَذِبَ حتى يُكْتَبَ عند الله كَذَّابًا**»(١).

فالصدق مفتاح كل خير، كما أن الكذب مفتاح كل شرٍّ، ولهذا يقولون عن بعض المشايخ إنه قال لبعض من استتابه من أصحابه: أنا لا أوصيك إلا بالصدق. فتأمَّلوا فوجدوا الصدق يدعوه إلى كل خير.

ولهذا فرَّق الله سبحانه بين أهل السعادة وأهل الشقاوة بذلك فقال: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الزمر: ٣٢- ٣٥].

وترتيب الكبائر ثابت في الكتاب والسنة، كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: قلت: يا رسول، أيُّ الذَّنْبِ أعظمُ؟ قال: «**أنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وهو خَلَقَكَ**». قلتُ: ثُمَّ أيُّ؟ قال: «**أنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أنْ يَطْعَمَ معك**». قلتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قال: «**أنْ تُزانِيَ بحَلِيلَةِ جارِكَ**». وتصديقُ ذلك في كتاب الله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ﴾ [الفرقان: ٦٨](٢).

(١) البخاري (٦٠٩٤)، مسلم (٢٦٠٧).
(٢) البخاري (٤٧٦١)، مسلم (٨٦).

والزنى أو الفواحش ويتجنَّب ظلم الرعية ويتحرَّى العدل فيهم، على من كان يتجنب الفواحش والخمر والزنى وينتصب لظلم الناس في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم.

وهؤلاء الظالمون قد يجعلون الظلم دينًا يتقرَّبون به بجهلهم، كما أن أولئك الظالمين لأنفسهم قد يجعلون ذلك بجهلهم دينًا يتقرَّبون به، فالشيطان قد زيَّن لكثير من هؤلاء وهؤلاء سوءَ عملهم فرأوه حسنًا.

لكنْ كثير من الناس يجمعون بين هذا وهذا، فإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، ومن ثواب الحسنة الحسنة بعدها، والحسنات والسيئات قد تتلازم، ويدعو بعضها إلى بعض، كما في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بالصِّدْقِ، فإنَّ الصِّدْقَ يَهدي إلى البِرِّ، والبِرُّ يَهدي إلى الجنَّةِ، ولا يزال الرجلُ يَصدُقُ ويتحرَّى الصِّدْق حتى يُكْتَبَ عند الله صِدِّيقًا. وإيَّاكم والكَذِبَ، فإنَّ الكَذِبَ يَهدي إلى الفجورَ، والفجورُ يَهدي إلى النارِ، ولا يزالُ العبدُ يَكْذِبُ ويَتحرَّى الكَذِبَ حتى يُكْتَبَ عند الله كَذَّابًا**»[1].

فالصدق مفتاح كل خير، كما أن الكذب مفتاح كل شرٍّ، ولهذا يقولون عن بعض المشايخ إنه قال لبعض من استتابه من أصحابه: أنا لا أوصيك إلا بالصدق. فتأمَّلوا فوجدوا الصدق يدعوه إلى كل خير.

ولهذا فرَّق الله سبحانه بين أهل السعادة وأهل الشقاوة بذلك فقال: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الزمر: ٣٢- ٣٥].

وترتيب الكبائر ثابت في الكتاب والسنة، كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: قلت: يا رسول، أيُّ الذَّنْبِ أعظمُ؟ قال: «**أنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وهو خَلَقَكَ**». قلتُ: ثُمَّ أيُّ؟ قال: «**أنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أنْ يَطْعَمَ معك**». قلتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قال: «**أنْ تُزَانِيَ بحَلِيلَةِ جَارِكَ**». وتصديقُ ذلك في كتاب الله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ﴾ [الفرقان: ٦٨][2].

(١) البخاري (٦٠٩٤)، مسلم (٢٦٠٧).

(٢) البخاري (٤٧٦١)، مسلم (٨٦).

ولهذا قال الفقهاء: أكبر الكبائر الكفر، ثم قتل النفس بغير حقٍّ، ثم الزِّنى.

لكن النبي ﷺ ذكر لابن مسعود من جنس أعلى، فأعلى الكفر هو أن تجعل لله ندًّا، بخلاف الكتابيِّ الذي ليس بمشرك، فإنه دون ذلك. وأعظم القتل (أن تقتل) ولدك. وأعظم الزنى [الزنى] بحَلِيلَةِ الجار.

وهذا كما ذكرنا أن الظلم ثلاث مراتب: الشرك، ثم الظلم للخَلْقِ، ثم ظلم النفس. فالقتل من ظلم الخلق، فإذا [كان] قتلًا للولد الذي هو بِضْعَةٌ منك كان فيه الظلمان. والزنى هو من ظلم النفس، لكن إذا كان بحليلةِ الجارِ صار فيه الظلمان أيضًا.

لكن المُغَلَّب في القتل ظلم الغير، والمُغَلَّب في الزنى ظلم النفس.

ولهذا كان القَوَدُ حَقًّا للآدمي إن شاء استوفاه وإن شاء عفا عنه، وكان حَدُّ الزنى حدًّا لله، ليس لآدمي فيه حقٌّ معين. لكن قد يقترن ببعض أنواع الزنى، ويقتضي أمورًا تضر الناس، يكون بها أعظم من قتلٍ لا يضر به إلا المقتول فقط.

وأيضًا، فقتل النفس يدخل فيه من التأويل ما ليس يدخل في الزنى، فإن حلاله بَيِّنٌ من حرامه. بخلاف القتل فإنَّ فيه ما يظهر تحريمُه، وفيه ما يظهر وجوبُه أو استحبابُه أو حِلُّه، وفيه ما يشتبه. ولهذا جعل الله فيه شيئًا، ولم يجعل ذلك في الزنى بقوله: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨].

فصل:

في الغَيْرةِ وأنواعها وما فيها من محمودٍ ومذمومٍ

في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «**ما أَحَدٌ أَغْيَرَ من الله، من أَجْلِ ذلك حَرَّمَ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بطنَ. وما أَحَدٌ أحبَّ إليه المَدْحُ من اللهِ، ولذلك مَدَحَ نفسَه**»[١].

وفي رواية لمسلم: «**وليس أَحَدٌ أَحَبَّ إليه العُذْرُ من الله، من أجلِ ذلك أَنْزَلَ الكتابَ وأَرْسَلَ الرُّسُلَ**»[٢].

جمع النبي ﷺ في هذا الحديث بين وصفه سبحانه بأكمل المحبة للممادح وأكمل البغض للمحارم.

وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة قال: قال سعد بن عبادة: لو رأيتُ رجلًا مع امرأتي لأضْرِبَنَّه بالسيفِ غير مُصْفَح. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «**تَعْجَبُونَ من غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ واللهِ لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، واللهُ أَغْيَرُ مِنِّي، ومن أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ. ولا أَحَدَ أَحَبُّ إليه العُذْرُ من اللهِ، من أجلِ ذلك بَعَثَ المنذرين والمبشرين. ولا أَحَدَ أَحَبُّ إليه المِدْحَةُ من اللهِ، من أجلِ ذلك وَعَدَ اللهُ الجنَّةَ**»[٣].

وقال البخاري: وقال عُبَيْدُ اللهِ [بنُ عَمْرٍو] عن عبدِ الملك: «**لا شَخْصَ أَغْيَرُ من اللهِ**». وترجم البخاري على ذلك: باب[٤].

---

(١) البخاري (٤٦٣٤، ٤٦٣٧، ٥٢٢٠، ٧٤٠٣)، مسلم (٢٧٦٠).

(٢) مسلم (٢٧٦٠).

(٣) البخاري (٧٤١٦)، مسلم (١٤٩٩). وفي رواية أبي ذر للبخاري: أتعجبون.

(٤) البخاري (٩/١٢٣).

وفي الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ اللهَ يَغَارُ، وغَيْرَةُ اللهِ أن يَأتيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ عليه**»[1].

وفي الصحيح عن أسماء أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا شَيْءَ أَغْيَرُ من اللهِ**»[2].

وفي الصحيحين عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «**يا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، ما أَحَدٌ أَغْيَرَ من اللهِ أن يَزْنِيَ عَبْدُه أو تَزْنِيَ أَمَتُه**»[3].

وفي السُّنَنِ عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ مِن الغَيْرَةِ ما يُحِبُّها اللهُ ومِن الغَيْرَةِ ما يَكْرَهُها، فالغَيْرَةُ التي يُحِبُّها اللهُ الغَيْرَةُ في الرِّيبَةِ، والغَيْرَةُ التي يَكْرَهُها اللهُ الغَيْرَةُ في غَيْرِ رِيبَةٍ. وإنَّ من الخُيَلاءِ ما يُحِبُّها اللهُ ومِن الخُيَلاءِ ما يُبْغِضُها اللهُ، فالخُيَلاءُ التي يُحِبُّها اخْتِيالُ الرَّجُلِ نَفْسَه عند الحَرْبِ وعند الصَّدَقَةِ، والخُيَلاءُ التي يُبْغِضُها اللهُ اخْتِيالُ الرَّجُلِ في البَغْيِ والفَخْرِ**»[4].

وقد ثبت في الصِّحاح أن النبي ﷺ قال لعمر: «**دخلتُ الجنةَ فرأيتُ امرأةً تَتوضَّأُ إلى جانِبِ قَصْرٍ، فقلتُ: لمن هذا؟ فقالوا: لعمرَ بنِ الخطَّاب، فأردْتُ أنْ أدْخُلَه فذكرتُ غَيْرَتَك**». فقال عمرُ بنُ الخطَّاب: يا رسولَ الله، بأبي وأمِّي أَوَعليك أَغارُ[5]؟

وكذلك في الصحيحين حديثُ أسماءَ لما كانت تَنْقُلُ النَّوَى للزُّبَيْرِ قالت: فَلَقِيتُ رسولَ الله ﷺ ومعه نَفَرٌ من الأنْصَارِ، فَدَعَانِي، ثم قال: «إخْ إخْ». لِيَحْمِلَنِي خَلْفَه، فاسْتَحْيَيْتُ أنْ أسيرَ مع الرِّجَال، وذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وغَيْرَتَه، وكان أَغْيَرَ الناسِ، فَعَرَفَ رسولُ الله ﷺ أني قد اسْتَحْيَيْتُ، فَمَضَى، فجِئْتُ الزُّبَيْرَ فقلتُ: لَقِيَنِي رسولُ الله ﷺ وعلى رَأْسِي النَّوَى،

(١) البخاري (٥٢٢٣)، مسلم (٢٧٦١).
(٢) البخاري (٥٢٢٢)، مسلم (٢٧٦٢).
(٣) البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١).
(٤) أبو داود (٢٦٥٩)، النسائي (٢٥٥٨)، أحمد (٢٣٧٤٧)، البيهقي (١٤٨٠١)، ابن حبان (٢٩٥). عن ابن جابر بن عَتِيك عن أبيه. وابن جابر مجهول. وأحمد (١٧٣٩٧)، الحاكم (١٥٢٥). عن عقبة بن عامر. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وقال الهيثمي (٤/٣٢٩): رجاله ثقات. وابن ماجة (١٩٩٦). عن أبي هريرة، نصفَه الأول. وقال البوصيري (٢/١٢١): إسناد ضعيف.
(٥) البخاري (٥٢٢٧)، مسلم (٢٣٩٥). عن أبي هريرة.

ومعه نَفَرٌ من أصحابه فَأَنَاخَ لِأَرْكَبَ، فاسْتَحْيَيْتُ منه، وَذَكَرْتُ غَيْرَتَك. فقال: واللهِ لَحَمْلُكِ النَّوَى كان أَشَدَّ عَلَيَّ من رُكُوبِكِ معه. قالت: حتَّى أَرْسَلَ إليَّ أبي -أبو بكر- بعدَ ذلك بِخَادِمٍ تَكْفِينِي سِيَاسَةَ الْفَرَسِ، فكأنَّما أَعْتَقَنِي[1].

فقد أخبر النبي ﷺ: «لا أَحَدٌ أَغْيَرَ من اللهِ». وقال: «غَيْرَةُ اللهِ أَنْ يَأْتِيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ عليه». وهذا يَعُمُّ جميعَ المحرَّمات.

وقال: «وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفواحشَ ما ظهر منها وما بطنَ». فهذا تخصيص لِغَيْرَتِه من الفواحش. وكذلك في حديث عائشة: «لا أَحَدَ أَغْيَرُ من اللهِ أن يَزْنِيَ عَبْدُه أو تَزْنِيَ أَمَتُه». فهذه الغَيْرَةُ من الفواحشِ.

وكذلك عامَّةُ ما يُطْلَقُ من الغَيْرَةِ إنما هو من جنس الفواحش.

وبيَّن النبيُّ ﷺ أنه أَغْيَرُ من غَيْرِه من المؤمنين، وأن المؤمنَ يَغَارُ، واللهَ يحبُّ الغَيْرَةَ، وذلك في الرِّيبَةِ، ومن لا يَغَار فهو دَيُّوثٌ، وقد جاء في الحديث: «لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ دَيُّوثٌ»[2].

فالغَيْرَةُ المَحْبُوبَة هي ما وافقت غَيْرَةَ الله تعالى، وهذه الغَيْرَةُ هي أن تُنتهك محارم الله، وهي أن تؤتى الفواحش الباطنة والظاهرة.

لكن غَيْرَة العبد الخاصَّة هي من أن يشركه الغَيْرُ في أهله، فغَيْرَته من فاحشة أهله ليست كغَيْرَته من زنى الغير؛ لأن هذا يتعلق به وذاك لا يتعلق به، إلا من جهة بُغْضِه لما بغضه الله.

ولهذا كانت الغَيْرَة الواجبة عليه هي في غَيْرَته على أهله، وأعظم ذلك امرأته ثم أقاربه، ومن هو تحت طاعته. ولهذا كان له إذا زنت أن يلاعنها لما عليه في ذلك من الضرر، بخلاف ما إذا زَنَى غيرُ امرأته. ولهذا يُحَدُّ قاذف المرأة التي لم يَكْمُل عقلها ودينها إذا كان زوجها محصنًا في أحد القولين، وهو إحدى الروايتين عن أحمد.

---

(١) البخاري (٥٢٢٤)، مسلم (٢١٨٢).

(٢) الطيالسي (٦٧٧)، التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨٦٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٤/ ٢٠٧٢). عن عمار. وفيه مبهم. وعبد الرزاق (٢٠٤٣٧). عن معمر عن رجل من قريش.

فالغَيْرة الواجبة ما يتضمَّنه النهي عن المخزي، والغيرة المستحبة ما أوجبت المستحب من الصِّيانة.

وأمَّا الغَيْرَة في غير رِيبَة، وهي الغَيْرَة في مباح لا رِيبَة فيه فهي مما لا يحبه الله، بل ينهى عنه إذا كان فيه ترك ما أمر الله، ولهذا قال النبي ﷺ: «**لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مساجدَ الله، وبُيُوتُهن خَيْرٌ لَهُنَّ**»(١).

وأمَّا غَيْرَة النساء بعضهن من بعض، فتلك ليس مأمورًا بها، لكنها من أمور الطِّبَاع؛ كالحزن على المصائب، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**كُلُوا، غَارَتْ أُمُّكُم**». لما كَسَرَتِ القَصْعَة(٢). وقالت عائشة: أَوَلَا يَغَارُ مِثْلِي على مِثْلِك(٣). وقالت: ما غِرْتُ على امرأةٍ ما غِرْتُ على خديجة(٤).

وعن فاطمة أنها قالت للنبي ﷺ: إن الناس يقولون: إنَّك لا تَغَارُ لِبَنَاتِك، لما أراد عليٌّ أن يتزوج بنتَ أبي جَهْلٍ، وخطب النبي ﷺ، وَذَكَرَ صِهْرًا له من أبي العاص، وقال: «حدَّثَنِي فَصَدَقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَّانِي». وقال: «**إن بني العاص استأذنوني في أن يُزَوِّجُوا بنتَهم عَلِيًّا، وإني لا آذَنُ، ثم لا آذَنُ، إلَّا أنْ يُرِيدَ ابنُ أبي [طالب] أن يُطَلِّقَ ابْنَتِي ويتزوج ابنتهم، واللهِ لا تَجْتَمِعُ بنتُ رسولِ اللهِ، وبنتُ عدوِّ اللهِ، عندَ رَجُلٍ أَبَدًا**»(٥).

فهذه الغَيْرة التي جاءت بها سُنَّةُ رسول الله ﷺ.

وغَيْرَةُ الله أن يأتي العبد ما حَرَّمَ عليه، وغَيْرَتُه أن يزني عَبْدُه أو تزني أَمَتُه.

وغَيْرَة المؤمن أن يفعل ذلك عمومًا وخصوصًا في حقِّه.

---

(١) البخاري (٩٠٠)، مسلم (٤٤٢)، أبو داود (٥٦٧)، أحمد (٥٤٦٨)، ابن خزيمة (١٦٨٤)، الحاكم (٧٥٥)، البيهقي (٥٣٥٩). عن ابن عمر. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرِّجا فيه الزيادة: وبيوتهن خير لهن.

(٢) البخاري (٥٢٢٥، ٢٤٨١). عن أنس. انظر: تحفة الأشراف (٥٦٩، ٨٠٠).

(٣) مسلم (٢٨١٥). انظر: تحفة الأشراف (١٧٣٦٦).

(٤) البخاري (٥٢٢٩، ٣٨١٧)، مسلم (٢٤٣٥).

(٥) البخاري (٣٧٢٩، ٥٢٣٠)، مسلم (٢٤٤٩). عن المسور بن مخرمة. وفيهما: إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني.

والغَيْرَةُ التي يحبها الله الغيرة في رِيبَةٍ، والغَيْرَةُ التي يبغضها الله الغَيْرَةُ التي في غير رِيبَةٍ.

وهنا انقسم بنو آدم أربعة أقسام:

قوم لا يَغَارون على حُرُمات الله بحال ولا على حُرُمها، مثل الدَّيُّوث والقَوَّاد وغير ذلك، ومثل أهل الإباحة الذين لا يحرِّمون ما حرَّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق، ومنهم من يجعل ذلك سُلُوكًا وطريقًا: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

وقوم يَغَارون على ما حرَّمه الله وعلى ما أمر به، مما هو من نوع الحَسَدِ والكُرْهِ، يجعلون ذلك غَيْرَة، فيكره أحدُهم من غَيْرِه أمورًا يحبها الله ورسوله، ومنهم من جعل ذلك طريقًا ودينًا، ويجعلون الحَسَدَ والصَّدَّ عن سبيل الله وبُغْضَ ما أحبه الله ورسوله غَيْرَةً.

وقوم يَغَارون على ما أمر الله به دون ما حرَّمه، فنراهم في الفواحش لا يبغضونها ولا يكرهونها، بل يبغضون الصلوات والعبادات، كما قال تعالى فيهم: ﴿۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾﴾ [سورة مريم: ٥٩].

وقوم يَغَارون مما يكرهه الله، ويحبون ما يحبه الله، هؤلاء هم أهل الإيمان.

فصل

ومن أسباب ذلك ما وقع من الإشراك في لفظ «الغَيْرَةِ» في كلام المشايخ أهل الطريق، فإنهم تكلَّموا فيها بمعانٍ بعضها موافق لعرف الشارع، وبعضها ليس كذلك، وبعضهم حمد منها ما حمده الشارع، وبعضهم حمد منها ما لم يحمده الشارع، بل ذمَّه.

وقد تقدَّم أن الغَيْرَةَ التي وصف الله بها نفسه، **إمَّا خاصة**: وهو أن يأتي المؤمنُ ما حَرَّمَ عليه. **وإمَّا عامة**: وهي غَيْرَتُه من الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

وأمَّا الغَيْرَةُ في اصطلاح طائفة من أهل الطريق، **فقال أبو القاسم القُشَيْرِي: الغَيْرَةُ** كراهة مشاركة الغَيْرِ، وإذا وُصف الحق بالغَيْرَةِ فمعناه: أنه لا يرضى بمشاركة الغَيْرِ معه فيما هو حقٌّ له من طاعة عبده[(١)].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٠). وفيها: كراهية، وصف الله، عبده له.

فقوله: الغَيْرة [كراهة] مشاركة الغَيْرِ. أشار بلفظ «الغَيْرِ» إلى اشتقاق لفظ «الغَيْرَةِ»، وهذا أقرب؛ فإن الغَيْرة إمَّا من تَغَيُّرِ الغائِرِ، وإمَّا من مزاحمة الغَيْرِ.

لكن قوله: كراهة مشاركة الغَيْرِ. هو اصطلاح خاص ليس بمطابق لاصطلاح الشارع، بل هو أعم منه من وجه، وأخص منه من وجه.

أمَّا كونه أعم، فإنه يدخل فيه مشاركة الغير المباحة؛ كالمشاركة في الأموال والعبادات والطاعات، وهذه ليست غَيْرَةً مأمورًا بها، بل بعضها محرَّم وهو حَسَدٌ. ويدخل فيها المشاركة في البُضْعِ، والغَيْرَةُ على ذلك غَيْرَةٌ مشروعة.

وأمَّا كونه أخص، فإنه يخرج منه الغَيْرة التي لا يشاركه فيها، مثل غَيْرَةِ المؤمن أن يزني أقاربه، أو غيرته أن تنتهك محارم الله، فإن الله يَغَار من ذلك، والمؤمن موافق لربِّه، فيحب ما أحب، ويكره ما كره، ولهذا وصف غَيْرَة الله بما يوافق اصطلاحه فقال: غَيْرَة الله أنه لا يرضى بمشاركة الغَيْرِ معه فيما هو حقٌّ له من طاعة عبده.

وهذه الغَيْرَةُ أعمُّ مما ذكره النبي ﷺ من وجه، وأبعد عن مقصود الغَيْرَةِ التي ذكرها النبي ﷺ من غَيْرَةِ الحقِّ سبحانه، [فقد] فسَّر غَيْرَتَه «**أن يأتيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ عليه**»(١)، وبـ«**أن يزنيَ عَبْدُه أو تزني أَمَتُه**»(٢)، وقال: «**من أَجْلِ غَيْرَتِه حَرَّمَ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ**»(٣).

فجعل الغَيْرَةَ مطلقة متعلِّقة بفعل المحرَّمات، وجعل عظمها وسلطانها في إتيان الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

ومن جعلها لنفي المشاركة في حقِّه، كان دخول الشرك في الله في باب الغَيْرَة عنده أَوْلى من دخول الفواحش، وكان استعمال لفظ «الغَيْرَة» في الشرك أَوْلى من استعمال لفظ الغَيْرَة في الزِّنى.

وأيضًا، إذا جعلناها لنفي المشاركة فيما هو حقٌّ له من طاعة عبده، فقد يدخل في

---

(١) البخاري (٥٢٢٣)، مسلم (٢٧٦١). عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١). عن عائشة.

(٣) البخاري (٤٦٣٤)، مسلم (٢٧٦٠). عن ابن عمر. والبخاري (٧٤١٦)، مسلم (١٤٩٩). عن المغيرة.

ذلك ما يفعله العبد من المباحات على غير وجه التقرُّب، فإن هذا لم يفعله لله، ومع هذا فليس من غَيْرَة الله التي وصف الرسول بها ربَّه.

وأيضًا، فالمشاركة فيما هو حَقٌّ له قد لا يدخل فيه فعل الفواحش والمحرمات، إذا لم يقصد العبد بها طاعة غَيْرِه، وإن كان مطيعًا فيها للشيطان، وإنما يدخل فيه ما فعله من الطاعات لله ولغيره؛ برياء ونحوه. ومع هذا فقد يقال: بل كل ما كان من ترك واجب أو فعل محرم، ففيه مشاركة الغَيْرِ معه (فيما) يستحقه من طاعة عَبْدِه.

وعلى هذا فيدخل كل ذنب فيما يَغَار الله منه، سواء كان ترك واجب أو فعل محرم.

وهذا المعنى حَسَنٌ موافق للشريعة؛ فإن الله يبغض ذلك ويمقته، فيكون لفظ «الغَيْرة» مرادفًا للفظ: البُغْض والمقت والسخط.

لكن هو أعم مما يظهر في عُرْفِ الشارع، حيث جعل غَيْرتَه أن يأتي المؤمن ما حرَّم عليه، وجعل غَيْرَته أن يزني عبدُه أو تزني أمَتُه، ومن غَيْرته أن حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

وهذه الغَيْرَة أخص من مطلق البغض، إلَّا أن يقال: تُرْكٌ للشريعة. وأمَّا تسميته «غَيْرَة» فهو أمر اصطلاحي، والنزاع فيه لفظي.

ثم إنه ذَكَرَ عن بعض المشايخ مذهَبَيْن في الغَيْرَة:

أحدهما: يتضمَّن الغَيْرَة مما لا يَغَارُ الله منه، بل يحبُّه.

والثاني: يتضمَّن ترك الغَيْرَة مما يَغَار الله منه، ويحب الغَيْرَة منه، ويأمر ذلك.

وكلاهما مذهب مذموم، متضمِّن إمَّا لترك مأمور يحبه الله، أو لفعل مكروه يكرهه الله.

وذَكَرَ من كلامه وكلام المشايخ ما هو حسن مقبول، فاشتمل كلامه في الغَيْرَة على الأقسام الثلاثة:

فالأول من الغَيْرَةِ: كراهة توبة العاصين، وعبادة المقصِّرين، كما ذَكَرَ عن الشِّبْلِي أنه سُئل: متى تستريح؟ قال: إذا لم أر له ذاكرًا[1].

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٢).

وقال: حُكِيَ أن الشِّبْلِيَّ مات ابن له [كان] اسمه أبو الحسن فحزنت أُمُّه عليه، [وقطعت] شعرها، فدخل الشِّبْلِي الحمام وتنور بلحيته، فكُلُّ من أتاه معزِّيًا له قال: إيش هذا [يا أبا] بكر؟ فكان يقول: موافقة لأهلي. فقال له بعضهم: أخبرني يا أبا بكر لِمَ فعلت هذا؟ قال: علمت أنهم يعزونني على الغفلة، ويقولون آجرك الله، ففديت ذكرهم لله على الغفلة بلحيتي(١).

قال: وأَذَّنَ الشِّبْلِيُّ مرَّةً، فلما انتهى إلى الشهادتين قال: لولا أنك أمرتني ما ذكرتُ معك غيرك.

قال: وسمع النُّورِي رجلًا يؤذِّن فقال: طَعْنَةٌ وسَمُّ الموت. وسمع كلبًا ينبح، فقال: لبيك وسعديك. فقيل [له]: إن هذا تركٌ للدين، [فإنه] يقول للمؤذِّن في تشهده: طعنة وسَمُّ الموت، ويلبِّي عند نباح الكلاب، فسُئل عن ذلك فقال: أمَّا المؤذِّن فإنه يذكره على رأس الغفلة، وأمَّا الكلب فإن الله يقول: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [سورة الاسراء: ٤٤](٢).

ومثل هذا الكلمات والحكايات لا تصلح أن تذكر للاقتداء أو سلوك سبيل وطريقة، لما فيها من مخالفة أمر الله ورسوله.

والذي يَصْدُرُ عنه أمثال هذه الأمور إن كان معذورًا بقصور في اجتهاده، أو غيبة في عقله، فليس من اتَّبعه بمعذور، مع وضوح الحقِّ والسبيل. وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد وعمل صالح، فيجب بيان المحمود والمذموم، لئلَّا يكون لَبْسًا للحقِّ بالباطل.

وأبو الحسين النُّورِي وأبو بكر الشِّبْلِي رحمة الله عليهما كانا معروفَيْن بتغيير العقل في بعض الأوقات، حتى ذهب الشِّبْلِي إلى المارستان مرتين، والنُّورِي رحمه الله كان فيه وَلَهٌ، وقد مات بأجمة قصب لما غلبه الوَجْدُ حتى أزال عقله.

ومن هذه حاله لا يصلح أن يُتَّبع في حال لا يوافق أمر الله ورسوله، وإن كان صاحبها

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٤). وفيها: فجزعت أمه، شعر رأسها، معزيا قال ما هذا، لله تعالى بالغفلة بلحيتي.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٤). وفيها: يقول للمؤمن، أما ذلك فكان ذكره لله على رأس.

معذورًا أو مغفورًا له، وإن كان له من الإيمان والصلاح والصدق والمقامات المحمودة ما هو من أعظم الأمور، فليس هو في ذلك بأعظم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان. فإنهم يُتَّبعون في طاعة، ولا يُذْكَرون إلَّا بالجميل الحَسَنِ، وما صدر منهم من ذنب أو تأويل، وليس هو مما أمر الله به ورسوله، لا يُتَّبعون فيه، فهذا أصل يحب اتِّباعه.

فَحَلْقُ اللِّحية منهيٌّ عنه، ومُثْلَةٌ كرهها الله ورسوله، والمُعَزِّي أو المؤذِّن وإن لم يكن معه كمال الحضور فلا يجوز سبُّه وذَمُّه على ما أظهره من ذكر الله، بل يؤمر بما يكمل ذلك من حقائق القلوب المحمودة، وذاكرًا لله بلسانه.

فأعظم المراتب ذكر الله بالقلب واللسان، ثم ذكر الله بالقلب، ثم ذكر الله باللسان.

وقد رُوي أن الملائكة حضرت محتضرًا لم تجد له حسنة إلَّا أن لسانه يتحرك بذكر الله، فكان ذلك مما رحمه الله به.

وقد قال رجل للنبي ﷺ: أوصني، فإنَّ شرائعَ الإسلام قد كَثُرَتْ عليَّ. فقال: «لا يَزَالُ لسانُك رَطْبًا بِذِكْرِ اللهِ»(١).

وقال الله تعالى: «أنا مع عبدي ما ذَكَرَني»(٢).

[والذكر يكون بلسان الانسان، ولكن يكون] لقلبه من ذلك نصيب، إذ الأعضاء لا تتحرك إلا بإرادة القلب، لكن قد تكون الغفلة غالبة عليه، وذلك الكلام خير من العدم، والله يحبه ويأمر به.

---

(١) الترمذي (٣٣٧٥)، ابن ماجة (٣٧٩٣)، ابن أبي شيبة (٢٩٤٥٣)، أحمد (١٧٦٩٨)، الحاكم (١٨٢٢)، البيهقي (٦٥٢٦). عن عبد الله بن بسر. وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٢) أحمد (١٠٩٧٦)، شعب الإيمان (٢/ ٥٢)، المعجم الأوسط (٦٦٢١)، ابن حبان (٨١٥). عن أبي هريرة. والبخاري معلقًا، كتاب التوحيد، باب قول الله: لا تحرك به لسانك، أحمد (١٠٩٦٨)، كلاهما بلفظ: حيثما ذكرني، ابن ماجة (٣٧٩٢)، بلفظ: إذا هو ذكرني. عن أبي هريرة. وانظر: علل الدارقطني (٩/ ٥٠). وعند البخاري (٧٤٠٥)، مسلم (٢٦٧٥). عن أبي هريرة. ولفظ البخاري: وأنا معه إذا ذكرني، ولفظ مسلم: حين (حيث) يذكرني.

وكان النبي ﷺ وسلم إذا سمع المؤذِّن لم يغز وإلَّا أغار(١).

وكثير من المؤذِّنين لا يكون كامل الحضور، بل المنافقون الذين يُظهرون الإيمان بألسنتهم دون قلوبهم يُقِرُّون على ذلك في الظاهر بأمر الله ورسوله، فكيف بالمؤمن؟

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا سَمِعْتُم نُهَاقَ الحَمِيرِ فتعَوَّذُوا بالله من الشيطانِ، فإنَّها رَأَتْ شيطانًا. وإذا سَمِعْتُم صِياحَ الدِّيَكَةِ فَسَلُوا اللهَ من فضله، فإنَّها رَأَتْ مَلَكًا»(٢).

وفي سنن أبي داود عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سَمِعْتُم نُبَاحَ الكِلَابِ ونَهِيقَ الحُمُرِ باللَّيْلِ فتَعَوَّذُوا بالله منهنَّ، فإنَّهُنَّ يَرَيْنَ ما لا تَرَوْنَ»(٣).

وثبت في الصحيحين عنه من حديث أبي هريرة أنه قال: «إذا أَذَّنَ المؤَذِّنُ أَدْبَرَ الشيطانُ وله ضُرَاطٌ حتى لا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فإذا قُضِيَ التَّأْذِينُ أَقْبَلَ، فإذا ثُوِّبَ بالصَّلاةِ أَدْبَرَ، فإذا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ، حتى يَخْطِرَ بين المَرْءِ ونَفْسِه، فيقول: اذْكُرْ كذا، اذْكُرْ كذا، لما لم يَكُنْ يَذْكُرُ، حتى يَظَلَّ الرجلُ، لم يَدْرِ كَمْ صَلَّى»(٤).

فإذا كان التأذين يطرد الشيطان، ونُبَاحَ الكلاب يكون عن رؤية الشياطين، كيف يصلح أن يقال لهذا: طعنة وسَمُّ الموت، لأجل تقصير هذا بغفلة في قلبه، ولهذا ليك وسعديك، لكون الكلب يسبِّح بحمده، فإن هذه حجة فاسدة.

أمَّا ذلك الغافل فإنَّ أجرَه ينقص بغفلته، كما روى أبو داود في السنن عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ العَبْدَ لَيَنْصَرِفُ من صَلَاتِهِ ولَمْ يُكْتَبْ له منها إلا نِصْفُها، إلَّا ثُلُثُها، إلَّا رُبُعُها، إلَّا خُمُسُها، إلَّا سُدُسُها، حتى قال: إلَّا عُشْرُها»(٥).

فلا ريب أن الأجر ينقص بالغَفْلَةِ، لكن استحقاق العقوبة نوع آخر. وإذا استحقَّ العقوبة لم يَجُزْ أن تكون عقوبته مقابلة لما أظهره من الحسنة.

---

(١) البخاري (٦١٠)، مسلم (٣٨٢). عن أنس.
(٢) البخاري (٣٣٠٣)، مسلم (٢٧٢٩)، أحمد (٨٠٦٤).
(٣) أبو داود (٥١٠٣)، أحمد (١٤٢٨٣)، الحاكم (٧٧٦٢). وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه السياقة.
(٤) البخاري (٦٠٨)، مسلم (٣٨٩).
(٥) أبو داود (٧٩٦)، النسائي في الكبرى (٦١٥)، أحمد (١٨٨٩٤)، البيهقي (٣٥٢٧).

وأمَّا نُبَاحُ الكلب إن كان تسبيحًا فَصَوْتُ المؤذِّنِ أَوْلَى أن يكون تسبيحًا.

فبكل حال لا يكون نُبَاحُ الكلاب الذي يقترن به الشيطان، أدنى من ذلك، من صوت المؤذِّن، الذي هو سببٌ لهروب الشياطين، فإن ذلك إن كان لدلالته على الربوبية، فصوتُ المؤذِّن أكْمَلُ، وان كان لعبادته بما يستحقُّه الرَّبُّ من الإلهية، فصوتُ المؤذِّن أعْظَمُ عبادةً لله من نُبَاحِ الكلب.

فتسبيح كل شيء بحمده يدخل فيه المؤذِّنُ بكل حال أعظم مما يدخل فيه الكلب، فكيف يَدْخُلُ الكلبُ النَّابحُ ويخرج المؤذِّنُ لنوع من الغفلة؟

فهذا، والكلب محرم اقتناؤه إلا لضرورة من صَيْدٍ أو حَرْثٍ أو مَاشية، ومن اقتنى كلبًا بغير هذه الثلاثة نقص كلَّ يومٍ من عملِه قِيرَاطٌ[1].

وتلبية الكلب في نُبَاحِه أمر منكر لا وجه له أصلًا، فلا يُتَّبع أحدٌ في ذلك، وإن كان معذورًا أو مغفورًا له، ومشكورًا على حسنات غير هذا.

وكذلك الحكاية عن الشِّبْلِي أنه لما انتهى إلى الشهادتين قال: لولا أنك أمرتني ما ذَكَرْتُ معك غيرَك. فإن ذكر هذا في «باب الغَيْرَةِ» منكرٌ من القول وزورٌ، لا يصلح إلا أن نبين أن هذا من الغَيْرَةِ التي يُبْغِضُ اللهُ صاحبَها، بل الغَيْرَةُ من الشهادة لرسله بالرسالة من الكفر وشُعَبِه.

وهل يكون موحِّدًا شاهدًا لله بالإلهية إلا من شهد لرسله بالرسالة؟

وقد بيَّنا في غير موضع من القواعد وغيرها أن كل من لم يشهد برسالة المرسلين فإنه لا يكون إلا مشركًا يجعل مع الله إلهًا آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكلُّ مَن ذكر اللهُ عنه في كتابه أنه مشركٌ فهو مكذِّبٌ للرسل، ومن أخبر عنه أنه مكذِّبٌ للرسل فإنه مشركٌ، ولا تتم الشهادةُ لله بالإلهية إلَّا بالشهادة لعبده بالرسالة.

كما جاء مرفوعًا في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [سورة الانشراح: ٤]. قال: لا

---

(١) البخاري (٢٣٢٢)، مسلم (١٥٧٥). عن أبي هريرة. والبخاري (٢٣٢٣)، مسلم (١٥٧٦). عن سفيان بن أبي زهير. والبخاري (٥٤٨٠- ٥٤٨٢)، مسلم (١٥٧٤). عن ابن عمر. وفي بعض الألفاظ: قيراطان.

أُذْكَرُ إلا ذُكِرَتَ معي، ولا تَتِمُّ لأُمَّتِك خُطْبَةٌ ولا تَشَهُّدٌ حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي[(١)].

وكذلك الحكاية التي سمعها من بعض الفقراء عن أبي الحسن الخزفاني أنه قال: لا اله الا الله من داخل القلب، محمد رسول الله من القُرْطِ.

قال أبو القاسم: ومن ينظر إلى ظاهر هذا اللفظ يتوهم أنه استصغر الشرع، ولا كما يخطر بالبال؛ إذ الإخطار للأغيار بالإضافة إلى قَدْرِ الحقِّ متصاغرة في التحقيق[(٢)].

وهذه الحكاية أيضًا من أقبح الكلام وأفحشه، وذكر هذا في «باب الغَيْرَة» من أنكر المنكر، فإن هذا الكلام لا يُقال: إنه استصغار للشرع، بل هو من أكبر شعب النفاق، وأعظم أركان الكفر، وصاحبه إن لم يغفر الله له لحُسْنِ قصده في تعظيم الرب -كما غفر للذي قال: إذا أنا مُتُّ فَأَحْرِقُوني، واسْحَقُوني، وذَرُّوني في اليمِّ، فَغَفَرَ له شَكَّه في قدرته على إعادته لخشيته منه[(٣)]- ولم يَتُب من مثل هذا الكلام، وإلا [كان] هذا الكلامُ موجبًا لعظيم عقابه.

وذلك أن الإيمان بالرسل عليهم السلام ليس من باب ذكر الأغيار، بل لا يتم التوحيد لله والشهادة له بالوحدانية والإيمان به إلا بالإيمان بالرسالة.

فمن جعل الإيمان بملائكة الله وكتبه ورسله مغايرًا للإيمان به، وجعل الإعراض عنه من باب الغَيْرَةِ المعظَّمة عند المشايخ، فقد ضلَّ سعيه وهو يحسب أنه يُحْسِنُ صُنْعًا.

ومن لم تكن الشهادة بالرسالة داخلة في ضمن قلبه بالشهادة بالألوهية فليس بمؤمن.

وفي مثل هذا جاء الحديث المتفق عليه في الصحيحين عن أسماء عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّه أُوحِيَ إلَيَّ أنَّكم تُفْتَنُونَ في قُبُورِكم مِثْلَ** -أو قريبًا من- **فِتْنَةِ الدَّجَالِ، يُؤْتَى**

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٤٣٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٣١٤)، دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٠٢). عن أبي هريرة. وقال ابن كثير (٥/ ٣٢، ٣٨): فيها غرابة. وتفسير الطبري (٢٤/ ٤٩٤)، الشطر الأول عن مجاهد قولَه، والشطر الثاني عن قتادة قولَه.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٥). وفيها: ومن نظر، توهم أنه.

(٣) البخاري (٣٤٧٨)، مسلم (٢٧٥٧). عن أبي سعيد. والبخاري (٣٤٨١)، مسلم (٢٧٥٦). عن أبي هريرة.

الرجلُ في قَبْرِه فيُقال له: ما عِلْمُك بهذا الرَّجُلِ الذي بُعِثَ فيكم؟ فأمَّا المؤمنُ أو المُوقِنُ فيقول: هذا هو محمدٌ عبدُ اللهِ ورسولُه، جاءنا بالبيناتِ والهُدى، فآمنَّا به واتَّبَعْنَاه. وأما المُنَافِقُ أو المُرْتَابُ فيقول: آه، آه، لا أدري، سمعتُ الناسَ يقولون شَيْئًا فَقُلْتُه»(١) .

ثم إنك تجد هؤلاء الذين يَغْلُون بزعمهم في التوحيد حتى يُعْرِضُون عن الكتاب والسنة، ويستخِفُّون بحرمتهما، ويعظِّم أحدُهم شيخَه ومتبوعَه أكثرَ مما يعظِّم الرسول ﷺ. وتجدهم يشركون بالله في استغاثتهم بغيره، وخوفهم ورجائهم لغيره، ومحبتهم لغيره. فتجد فيهم من أنواع الشرك الجليِّ والخفيِّ، التي نهى الله عنها ورسوله، ما الله به عليم.

ومع هذا فيُعْرِضُون عمَّا هو من تمام التوحيد زعمًا أنهم يحقِّقون التوحيد.

وأمَّا اعتذار أبي القاسم عنه بأن: الإخطار للأغيار بالإضافة إلى قدر الحق متصاغرة. فعُذْرٌ باطل؛ وذلك أن الشاهد للرسول بالرسالة لم يجعله ندًّا لله، ولا شريكًا له، ولا ظهيرًا، حتى يفاضل بينهما.

هذا الكلام يليق بمن يقول: إن الله ثالث ثلاثة، أو يجعل لله شريكًا وولدًا، أو بمن يستغيث بمخلوق ويتوكل عليه، أو يعمل له، أو يشتغل به عن الله، فيقال له: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٥] .

ويقال له: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ * أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ﴾ [سورة الزمر: ٢، ٣] .

وقوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ﴾ [سورة الزمر: ٤٣، ٤٤] .

إلى أمثال ذلك مما في كتاب الله من الآيات التي فيها تجريد التوحيد وتحقيقه، وقطع ملاحظة الأغيار في العبادة، والاستغاثة، والدعاء، والمسألة، والتوكُّل، والرجاء، والخشية، والتقوى، والإنابة، ونحو ذلك مما هو من خصائص حقِّ الربوبية التي لا تصلح لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ ولا نبي مُرسَل.

---

(١) البخاري (٨٦)، مسلم (٩٠٥).

فأمَّا الإيمان بالكتاب والرسول، فهذا من تمام الإيمان بالله، وتوحيده لا يتم إلا به. وذكر الله بدون هذا غير نافع أصلًا، بل هو سعي ضال، وعمل باطل.

لم يتنازع المسلمون في أن الرجل لو قال: أشهد أن لا اله الا الله، ولم يُقر بأن محمدًا رسول الله، أنه لم يكن مؤمنًا ولا مسلمًا، ولا يستحقُّ إلا العذاب.

ولو شَهِدَ أن محمدًا رسول الله لكان مؤمنًا مسلمًا عند كثير من العلماء. وبعضهم يفرِّق بين من كان معترفًا بالتوحيد كاليهود، ومن لم يكن معترفًا به. وبعضهم لا يجعله مسلمًا إلا بالنطق بالشهادتين.

وهي ثلاثة أقوال معروفة في مذهب أحمد وغيره.

وهذا معنى ما يُروى في بعض الآثار: يا محمد تُذْكَر ولا أُذْكَر فأرضى، وأُذكر ولا تُذكر فأقبض. يعني: ذكره بالرسالة.

ومن ذَكَره بالرسالة فقد تضمَّن ذلك ذِكْرَ الله. وأمَّا من ذَكَرَ الله ولم يذكره بالرسالة فإنه لا يكون مؤمنًا.

وحيث جاء في الأحاديث: «**يَخْرُجُ من النَّارِ مَنْ قال لا إِلَهَ إلا اللهُ**»[(١)]. و«**أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يومَ القيامةِ مَنْ قال لا إِلَهَ إِلَّا [اللهُ] مُخْلِصًا من قلبه**»[(٢)]. ونحو ذلك، فَلِأَنَّ ذلك مستلزم الإيمان بالرسالة، كما بيَّناه في غير هذا الموضع، وأنه لا تصح هذه الكلمة إلا من المُقِرِّين بالرسالة.

وبما وقع فيه هؤلاء وأمثالهم من ضعف الإيمان بالكتاب والرسول وبعض أنواع الضلالة والجهالة، حتى في الشرك الذي زعموا أنهم فرُّوا منه، فنسأل الله مقلِّب القلوب أن يثبت قلوبنا على دينه.

وكذلك قول الشِّبْلي لما سُئل: متى تستريح؟ فقال: إذا لم أر له ذاكرًا. وذِكْرُ هذا في الغَيْرَة التي هي من طريق أولياء الله وعباده الصالحين من أعظم المنكرات، ومن القول الذي يبغضه الله ورسوله وأولياؤه من الأوَّلين والآخرين. أَيَغَار المؤمن أن يُذْكَرَ الله، أو يَغَار أن تنتهك محارم الله؟ وليس لهذا القول وجه يحمد به.

---

(١) البخاري (٤٤)، مسلم (١٩٣). عن أنس

(٢) البخاري (٩٩). عن أبي هريرة. وفيه: خالصًا.

وأمَّا قائله فلعله كان مسلوب العقل حين قال ذلك، فقد كان كثيرًا ما يزول عقله.

فإن قصد به أن أحدًا لا يذكره كما يستحقُّه، فالذي يستحقُّه هو على عباده -وهو طاقتهم- هو الذي يؤمرون به، ويحبه الله منهم.

وإن قصد أنهم يقصِّرون في الواجب، فبعض الواجب خير من تركه كله.

وإن كان هذا لضيق في نفسه وحرج في فؤاده، فهذا من الغَيْرَة التى يبغضها الله ورسوله، وهو شرٌّ من الحسد.

ومما يشبه هذا ما ذكره لي مرةً بعضُ أصحابنا الفقراء -وفيه خيرٌ ودينٌ ومعرفةٌ- أنه كان يصلي بالليل، فقام آخر يصلي، قال: فأَخَذَتْني الغَيْرَة.

فقلت له: هذا حسدٌ وضِيقُ عَطَنٍ وظُلْمٌ ليس بِغَيْرَةٍ، إنما الغَيْرَةُ إذا انتُهِكَتْ محارمُ الله، والله تعالى واسع عليم، يسع عباده الأوَّلين والآخرين، وهو يحب ذلك ويأمر به ويدعو إليه، فكيف يبغض المؤمن ما يحبه؟

وهذا القَدْر واقع كثيرٍ من أرباب الأحوال، حتى يقتلَ بعضُهم بعضًا، ويعتدي بعضهم على [بعض]، ويؤذي بعضُهم بعضًا، ويقولون: هذا غَيْرَةٌ على الحقِّ. وإنما هو تعدٍّ لحدوده، وظلم لعباده، وصدٌّ عن سبيله، وتمثيل فيه للحقِّ تعالى بالمرأة أو الأمرد الذي يتغاير عليهم الفُسَّاقُ لضيق المحل غير الإشراك.

وأصل ذلك من طلب الفساد والعلو في الأرض، وطلب الانفراد بالتألُّه، لا لأجل الله، لكن لأجل الاستعلاء في الأرض، فهو من الكِبْرِ والحَسَدِ، من جنس ذنب إبليس وفرعون وأخي ابن آدم، لا من أعمال عوام الخلق، فَضْلًا عن مؤمنيهم، فَضْلًا عن أولياء الله المتقين.

ولهذا نجد أمثالَ هؤلاء من أقلِّ الناس غَيْرَة إذا انتُهِكَتْ محارمُ الله، ويكون المؤمنون منهم في تَعَبٍ، والمشركون منهم في رَاحَةٍ، ضد ما نعت الله به المؤمنين حيث قال: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الفتح: ٢٩]. وقال: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [سورة المائدة: ٥٤].

فشأنهم من جنس الخوارج الذين قال فيهم النبي ﷺ: **«يَقْتُلُون أهلَ الإسلامِ، ويَدَعُونَ أهلَ الأوثان»**[1].

---

(١) البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤). عن أبي سعيد.

وأمَّا المذهب الثاني، فإنه قال: ومن الناس من قال: الغيرة من صفات أهل البداية، وإن الموحِّدَ لا يشهد الغَيْرَة، ولا يتصف بالاختيار، وليس له فيما يجري في المملكة تحكُّم، بل الحق أوْلى بالأشياء فيما يقضي على ما يقضي[(١)].

وقال: سمعتُ السُّلَمِيَّ يقول: سمعت أبا عثمان المَغْرِبي يقول: الغَيْرَة من عمل المريدين، فأمَّا أهل الحقائق فلا.

قال: سمعته يقول: سمعت أبا نصر الأصبهاني يقول: سمعت الشِّبْلِيَّ يقول: الغَيْرَةُ غَيْرَتانِ: فَغَيْرَةُ البشرية على النفوس، وغَيْرَةُ الإلهية على القلوب[(٢)].

قلت: أما نَفْيُ الغَيْرَةِ مطلقًا، وجعلها من عمل المريدين، فهذا يُضاهي قول من يشهد توحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، ولا يشهد توحيد الإلهية وما يستحقُّه الربُّ من عبادته وطاعته وطاعة رسله، فلا يفرِّق بين المؤمن والكافر، والأعمى والبصير، والظلمات والنور، وأهل الجنة وأهل النار.

وهذا من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الانعام: ١٤٨]. فإن المشركين استدلُّوا بالقَدَرِ على نفي الأمر والنهي، والمحبوب والمكروه، والطاعة والمعصية، ومَن سَلَكَ هذا المسلك فهو في نوع من الكفر البَيِّن.

وقول القائل: إن الموحِّدَ لا يتَّصف بالاختيار. كلام مجمل، فإن أراد به أنه لا يختار بنفسه ولنفسه فقد أحسن، وإن أراد به [أنه] لا يختار ما اختاره الله وأمر به وأحبَّه ورضيه، وأَمَرَه هو أن يختاره ويريده ويحبه، فهذا كفرٌ وإلحادٌ.

بل المؤمن عليه أن يُرِيدَ ويَختارَ ويُحِبَّ ويَرضى ويَطلبَ ويَجتهدَ فيما أمر الله به وأحبَّه ورضيه وأراده واختاره دينًا وشرعًا.

وكذلك قوله: ليس له فيما يجري في المملكة تحكُّم. إن أراد به أنه لا يُعارِضُ الله في أمره ونهيه فهذا حَسَنٌ وحقٌّ، فإنَّ عليه أن يرضى بما أمر الله به ويسلِّم لله، ومن ذلك

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٢). وفيها: إن الغيرة.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٢). وفيها: غيرة البشرية.

التسليم لرسوله، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [سورة النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [سورة الاحزاب: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة محمد: ٤٧].

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة محمد: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿١٢٥﴾﴾ [سورة التوبة: ١٢٤، ١٢٥]. وأمثال هذا كثير.

وقال النبي ﷺ: «مَنْ حَالتْ شفاعتُه دون حَدٍّ من حدودِ اللهِ فقد ضَادَّ اللهَ في أَمْرِهِ»[1]. رواه أبو داود وغيرُه.

وقوله: الموحِّدُ لا يشهدُ الغَيْرَةَ ولا يَتَّصِفُ بالاختيار. فالتوحيد الذي بعثَ اللهُ به رسلَه وأنزلَ به كتبَه هو أن يُعبد الله وحده لا شريك له، فهو توحيد الألوهية، وهو مستلزم لتوحيد الربوبية، وهو أن يشهد (ألوهية) الحقِّ ربِّ كل شيء. فأما مجرد توحيد الربوبية، وهو شهود ربوبيةِ الحقِّ لكلِّ شيء، فهذا التوحيد كان في المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [سورة يوسف: ١٠٦].

وكذلك إن أراد اعترافه بأنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وشهوده لفقره وعبوديته، وفقر سائر الكائنات، وأن الله هو ربُّ كلِّ شيء ومليكه، لا يخلق ولا يرزق إلا هو، ولا يعطي ولا يمنع إلا هو، لا مانع لما أعطى، ولا مطعي لما منع: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ﴾ [سورة فاطر: ٢]. ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ

---

(١) أبو داود (٣٥٩٧)، أحمد (٥٣٨٥)، الحاكم (٢٢٢٢)، البيهقي (١١٤٤١). عن ابن عمر. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

رَحْمَتِهِۦۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [سورة الزمر: ٣٨]. ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [سورة يونس: ١٠٧]. ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [سورة فاطر: ١٥].

[فإن] أرادَ هذه المشهد، فهذا أيضًا من الإيمان والدين.

فالأول الإقرار بالأمر والنهي، واتِّباع ذلك، هو عبادته. وهذا الإقرار بالقضاء والقَدَرِ، وشهود الافتقار إلى الله، هو استعانته.

ولهذا (إذا) قال في الصلاة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [سورة الفاتحة: ٥]. «**قال الله: فهذه الآيةُ بَيْني وبَيْنَ عَبْدِي ولعبدِي ما سَأَلَ**»(١).

وعلى هذا يُخَرَّجُ قول أبي يزيد: أُرِيدُ أَلَّا أريد. أي: أريد أَلَّا أريد بنفسي ولنفسي، بل لا أريد إلا ما أمرتني أنت بإرادته، وأمَّا عدم الإرادة مطلقًا فمحال طبعًا، وطلبه محرَّم شرعًا، والمقرُّ بذلك فاسد العقل والدين.

والمريد لجميع الحوادث المأمور بها والمنهي عنها كافر بدين الله وما جاءت به رسله.

وأمَّا المريد لما أُمِرَ أن يريده ويعمله، والكاره لما نُهِيَ عنه فهذا هو المؤمن الموحِّد.

فإن أراد بقوله: الموحِّد لا يشهد الغَيْرَةَ ولا يتصف بالاختيار. أنه لا يختار شيئًا أصلًا لا مما أُمِرَ به ولا مما نُهِيَ عنه، فهذا مع بطلانه في الواقع وفساده في العقل فهو من أعظم المُرُوق من دين الله.

إذ عليه أن يُرِيدَ كلَّ ما يحبُّه الله تعالى ويرضاه له ويحبه له، ويستعينَ اللهَ على هذه الإرادة والعمل بها، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، كما كان النبي ﷺ يقول: «**يا مُقَلِّبَ القلوبِ ثَبِّتْ قلوبَنا على دينِك**»(٢).

---

(١) مسلم (٣٩٥)، النسائي (٩٠٩)، ابن ماجة (٣٧٨٤)، أحمد (٩٩٣٣). عن أبي هريرة.

(٢) ابن ماجة (١٩٩)، أحمد (١٧٦٣٠)، النسائي في الكبرى (٧٦٩١). عن النواس بن سمعان. والترمذي (٢١٤٠)، ابن أبي شيبة (٣٠٤٠٥)، أحمد (١٢١٠٧). عن أنس. وقال الترمذي: حسن. والترمذي (٣٥٢٢)، الطيالسي (١٧١٣)، ابن أبي شيبة (٢٩١٩٧)، أحمد (٢٦٥١٩). =

وأصلُ صلاحِ القلبِ صلاحُ إرادتِه ونيَّتِه، فإن لم يَصْلُحْ ذلك لم يصلح القلب. والقلب هو المُضْغَةُ التي إذا صَلَحَتْ صَلَحَ لها سائرُ الجسد، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ لها سائرُ الجسدِ.

وكذلك قوله: ليس له فيما يجري في المملكة [تحكُّم]. إن أراد به أنه لا يَغَارُ إذا انتُهِكَتْ محارمُ اللهِ، ولا يغضب لله، ولا يأمر بمعروف، ولا ينهى عن منكر، ولا يجاهد في سبيل الله -فهذا فاسقٌ مَارِقٌ، بل كافِرٌ، وإن أظهر الإسلام فهو منافق، وإن كان له نصيب من الزُّهدِ والعبادةِ ما كان فيه.

ومعلوم أن المؤمن لا يخلو من ذلك بالكلية، ومن خلا من ذلك بالكليَّة فهو منافق محض، وكافر صريح، إذ المؤمن لا بد أن يكون اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما، ولا بد أن يتبرأ من الإشراك بالله وأعداء الله، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [سورة الممتحنة: ٤].

وقال عن إبراهيم عليه السلام: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [سورة الشعراء: ٧٧].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الزخرف: ٢٦، ٢٧].

وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [سورة المجادلة: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨١﴾﴾ [سورة المائدة: ٨٠، ٨١].

= عن أم سلمة. وقال الترمذي: حسن. والترمذي (٣٥٨٧). عن الجرمي. وقال الترمذي: غريب من هذا الوجه. وابن أبي شيبة (٢٩١٩٩)، أحمد (٢٤٦٠٤)، النسائي في الكبرى (٧٦٩٠). عن عائشة. وابن أبي شيبة (٢٩١٩٨). عن ابن أبي ليلى مرسلًا. انظر: علل الدارقطني (١٢/ ٢٤٩)، (١٤/ ٣٢٤)، (١٥/ ٢٢٧).

وقال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [سورة المائدة: ٥٧].

وقال: ﴿لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الممتحنة: ١٣]. وهذا كثيرٌ جدًّا.

وأيضًا، فالقائل لذلك لا يَثْبُتُ عليه، بل لا بد أن يَكْرَه أمورًا كثيرة مضرَّة، وكثيرًا ما يعتدي في إنكارها حتى يخرج عن العَدْلِ.

فهذا خروج عن العقل والدين، وعن الإنسانية بالكلية، إذا أُخِذ على عمومه.

وأمَّا إن قَبِل ذلك في بعض الأمور، بحيث يترك الكراهةَ أحيانًا لما كرهه الله، والغَيْرَةَ أحيانًا إذا انتُهِكَتْ محارم الله، فهذا ناقص الإيمان بحسب ذلك.

بل قد ثبت في الصحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى منكم مُنْكَرًا فلْيُغَيِّرْه بيَدِه، فإن لم يَسْتَطِعْ فبلسانِه، فإن لم يستطع فبقلبِه، وذلك أَضْعَفُ الإيمانِ»(١). فإن لم يكن في القلب إنكار ما يكرهه ويبغضه لم يكن فيه إيمان.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ مَاتَ ولم يَغْزُ، ولم يُحَدِّثْ نَفْسَه بالغَزْوِ، مَاتَ على شُعْبَةٍ نِفَاقٍ»(٢).

وتحقيق ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة التوبة: ٢٤].

وقد ذَكَرَ اللهُ في سورة «براءة» وغيرها من صفة المنافقين ما فيه عِبْرَةٌ لهؤلاء.

ووصف المؤمنين والمؤمنات بقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [سورة التوبة: ٧١].

وكذلك قوله: بل الحقُّ أَوْلى بالأشياء فيما يقضي على ما يقضي. فيه تقصير في خلق

---

(١) مسلم (٤٩).

(٢) مسلم (١٩١٠). عن أبي هريرة.

الربِّ وأمره، فإن قوله: أولى. قد يُفْهَمُ منه أن له شريكًا، بل لا خالق إلا الله، ولا رب غيره: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ الآية [سورة سبأ: ٢٢، ٢٣].

وأمَّا الأمر فإنه سبحانه أمر العباد ونهاهم، فعلى العبد أن يفعل ما أمره به من الغَيْرَةِ وغيرِها، فإذا كان قد أمره بأن يَغَارَ لمحارمه إذا انتُهِكَتْ، وأن ينكر المنكرَ بما يَقْدِرُ عليه من يده ولسانه وقلبه، فلم يفعل، فإنما هو فاسق عن أمر ربِّه، لا تارك لمشاركته، إذ لاسبيل له إلى الشركة بحال، وهو سبحانه لا إله إلا هو وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير.

فالاحتجاج بكونه أَوْلى من العبد بخلقه على ترك ما أمر به [من] محبوبه ومرضيه، وطاعته وعبادته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -فيه أمران قبيحان: توهُّم نوع مشاركة من العبد له إذا أَطَاعَه وعَبَدَه، وإسقاط ما أمر به وأحبَّه من الغَيْرَةِ.

وهذا الكلام كأنه مقابلة لمن يغالب المقادير بنفسه لنفسه، مثل الملوك المتغالِبين والأمم المتعادِين من أهل الجاهليَّة، الذين ليس فيهم من هو مطيع لله ورسوله بجهاده، بل كلاهما متَّبِعٌ هواه، خارج عن طاعة مولاه.

إذا أعرض المؤمن عنهما، ولم يعاون واحدًا منهما لا بباطنه ولا بظاهرة إذا كانا في معصية الله سواء، فهو محسنٌ في ذلك.

وأمَّا إذا كان الأمرُ عبادةً لربِّه، وهو مستعين به فيه، فكيف يكون الإعراض عن هذا الأمر طريقةَ عباد الله الصالحين وأولياء الله المتقين؟ وهل الإعراض عن هذا [إلا] من طريقة الجاهلين الظالمين الفاسقين عن أَمْرِ ربِّ العالمين؟

وأمَّا قول الشيخ أبي عُثْمَان: الغَيْرَةُ من عَمَلِ المريدين، فأمَّا أهل الحقائق فلا. فلم يُرِدْ -والله أعلم- بذلك الغَيْرَةَ على محارِمِ الله، وهي الغَيْرَةُ الشرعية، فإن قَدْرَ الشيخ أبي عثمان أجلُّ من أن يجعل الغَيْرَةَ التي وصف الله بها نفسَه، وكان رسولُه فيها أكملَ من غيره، وهي مما أوجبه الله وأحبَّه، من عمل المريدين دون أهل الحقائق.

وإنما يعني الغَيْرَةَ الاصطلاحية التي يسمِّيها هؤلاء المتأخِّرون غَيْرَةً، كما قدَّمناه، مثل الغَيْرَة المتضمِّنة للمنافسة والحسد، مثل أن يَغَار أحدهم إذا رأى أحدًا سَبَقَه إلى الحقِّ،

أو نال منه نصيبًا وافرًا، ونحو ذلك، فإن هذا كثيرٌ جدًّا في السالكين، فقال الشيخ: إن هذه الغَيْرَةَ تَعْرِضُ للمريدين حيث لم يشهدوا الحقائق، وأن الله هو المعطي المانع، فأمَّا أهل الحقائق الذين يشهدون أن الله هو المعطي المانع، وأنه لا ربَّ غيرُه، فإنهم لا يَغَارون على ما وهبَه اللهُ عبادَه من هِبَاتِه المستحبَّة أو المباحة، ولا يعتبون على الحوادث، كما يفعله من الناسِ في سَبِّهم الدَّهْرَ.

كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فإنَّ اللهَ هو الدَّهْرُ، بِيدِه الأَمْرُ، يُقَلِّبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ**»[١].

وقال: «**يقول الله تعالى: يُؤْذِيني ابنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ**»[٢].

فهذا الذي فُسِّر به (كلامُ) الشيخ أبي عثمان هو فُرْقَان.

وكذلك ما ذَكَرَه عن الشِّبْلِي أنه قال: الغَيْرَةُ غَيْرَتَان: فَغَيْرَةُ البشرية على النفوس، وغَيْرَةُ الإلهية على القلوب. قال الشِّبْلِي: غَيْرَةُ الإلهية على الأنفاس أن تضيع فيما سوى الله[٣].

إذا فُسِّر بأن البشر يَغَارون على الحظوظ مما هو من جنس المنافسة والمحاسدة، فليس هذا بمحمود.

وأمَّا الغَيْرَة الإلهية على القلوب على ما يفوتها من محابِّ الحقِّ ومراضيه، فهذا كلام حَسَن من أحسن كلام الشِّبْلِي رحمة الله عليه.

فإن كان هذا يَغَارُ على نفسه فلا كلام، وإن كان يَغَارُ من حال غيرِه ففيه شَبَهٌ ما من قول النبي ﷺ: «**لا حَسَدَ إلَّا في اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتاه اللهُ الحكمةَ فهو يَقْضِي بها ويُعَلِّمُها، ورَجُلٌ آتَاه اللهُ مالًا فسَلَّطَه على هَلَكَتِه في الحقِّ**»[٤].

---

(١) مسلم (٢٢٤٦)، البزار (٨٢٤٠)، تاريخ واسط ص(٢٢٤). عن أبي هريرة.
(٢) البخاري (٤٨٢٦)، مسلم (٢٢٤٦). عن أبي هريرة.
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٢).
(٤) البخاري (٧٣)، مسلم (٨١٦). عن ابن مسعود.

فإنه أخبر أنه لا ينبغي لأحد ألَّا يغبط أحدًا إلَّا على هذا.

وكذلك ما ذكره أبو القاسم القُشَيْرِي بعد ذلك حيث قال: والواجب أن يُقال: الغَيْرَةُ غَيْرَتَانِ: غَيْرَةُ الحقِّ على العبدِ، وهو ألَّا يجعله للخلق، فيضنَّ به عليهم. وغَيْرَةُ العبدِ للحقِّ، وهو ألَّا يجعل شيئًا من أحواله وأنفاسه لغير الحقِّ. فلا يُقال: أنا أغار على الله، ولكن يُقال: أنا أغار لله، فإن الغَيْرَةَ على الله جهل، وربما تؤدي إلى ترك [الدين]، والغَيْرَة لله توجب تعظيم حقوقه وتصفية الأعمال له(١).

فهذا كلام جيد، لكنه بالاصطلاح الحادث، ليس هو بالاصطلاح القديم؛ فإن النبي ﷺ قد بيَّن أن غَيْرَةَ اللهِ أن يأتيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ عليه، وهذا يشترك فيه السابقون والمقتصدون، وهم أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

ثم السابقون يجعلون أعمالَهم كلَّها لله، فإنهم الذين لا يزالون يتقرَّبون إلى الله بالنوافل حتى يحبَّهم، ومن أحبَّ لله وأبغضَ لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان، فإذا صَانَهم عن العمل لِغَيْرِه، فصارت أعمالهم كلها لله، تركوا المحارم، وأتوا بالواجبات والمستحبات.

وقد شبَّه تنزيههم عن فضول المباح، وعن فعل المكروهات، وترك المستحبات، غَيْرَةً من الحق عليهم، فهذا أمر اصطلاحي، لكن المعنى صحيح موافقٌ للكتاب والسنة.

وأمَّا قوله: غَيْرَةُ العبد للحقِّ ألَّا يجعل شيئًا من أحواله وأنفاسه لغير الحق. فهذا غَيْرَةٌ على نفسه أن يكون شيء من عمله لغير الله.

وهذا أيضًا حال هؤلاء السابقين الآتِينَ بالفرائض والنوافل، المجتنِبين للمحارم والمكاره، قال الله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [سورة فاطر: ٣٢].

ولا ريب أنه يدخل في هذا غَيْرَتُه إذا انتُهِكَتْ محارم الله، فإنه إذا لم يَغَرْ لله حينئذ، مع أمر الله له بالغَيْرَة، لم يكن عمله الذي اشتغل به عن هذا الحقِّ لله، وكان للشيطان.

وكذلك قوله: لا يُقال: أَغَارُ على الله، ولكن يُقال: أنا أَغَارُ لله. كلامٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٢). وفيها: فإذن الغيرة على الله جهل.

كما قال: الغَيْرَةُ على الله جهل. وهي كما قدَّمناه، حسدٌ وكِبْرٌ يسمُّونه غَيْرَة، فيحب أحدهم ألَّا يشركه غيرُه في التقرُّبِ إلى الله وابتغاء الوسيلة إليه، ويريدون أن يُسَمُّوا ذلك باسمٍ حَسَنٍ، لئلَّا يُذَمُّوا عليه، ويسمُّونه غَيْرَة.

لأن من عادة البشر إذا أحبَّ أحدُهم إنسانًا محبة طبيعية، سواء كانت محبتة محرَّمة؛ كمحبة الأَمْرَدِ والمرأة الأجنبية، أو غير محرَّمة؛ كمحبة أمٍّ، أنه بِبَشَرِيَّته يَغَارُ من أن يشاركه في ذلك أحدٌ، فجعلوا محبتَهم لله بمنزلة هذه المحبة، وهذا من أعظم الجهل والظلم، بل محبة الله من شأنها أن يُحِبَّ العبدُ أن جميعَ المخلوقات يشركونه في ذلك.

كما قال النبي ﷺ: «**والذي نَفْسِي بِيَدِه لا يُؤْمِنُ أَحَدُكم حتَّى يُحِبَّ لأخِيه من الخَيْرِ ما يُحِبُّه لنفسِه**»(١).

ومثل هذه الغَيْرَةِ المذمومةِ ما ذكره طائفةٌ من السلف قالوا: لا تقبل شهادة القُرَّاء -أو قالوا: الفقهاء- بعضهم على بعض؛ لأن بينهم حسد كحسد النفوس على زَرِيبَةِ الغَنَمِ.

ويُقال: فلان وفلان يَتَصَاوَلَان على الرِّئاسة تصاول الفحلَيْنِ. فلا ريب أن فحول البهائم تتغاير وتتحاسد وتتصاول على إناثِها، يطلب كلٌّ منها من الآخر ألَّا يزاحمه، كما يتغاير الفحول الآدميون على مناكحهم، وهذا -فيما أمر اللهُ به- محرمٌ.

كما قال رسول الله ﷺ: «**لا تَحَاسَدُوا ولا تَقَاطَعُوا ولا تَدَابَرُوا، وكونوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا**»(٢).

وكذلك شَبَهُ تَغَايُرِ الضرائر.

لكن هنا قد يعترض أمر فيه شُبْهَةٌ، وهو أن يكون من المعارف والأحوال ما يُقال فيه: إنه لا يصلح لبعض الناس، فَيَغَار أحدُهم أن تكون تلك الأمور لذلك المنقوص الذي يصنع مثل ذلك، ويصفون الله بالغَيْرَة أن يجعل هذا لهذا.

فهذا قد يكون حقًّا، وإن لم يُسَمَّ في الشرع غَيْرَة؛ فإن الله سبحانه يكره ويبغض أن يكون مع العبد ما يستعين به على معصية الله دون طاعته، وأن يكون ما جعله للمؤمنين مع

---

(١) البخاري (١٣)، مسلم (٤٥)، أحمد (١٣٦٢٩)، النسائي (٥٠١٧). عن أنس.

(٢) البخاري (٦٠٦٤)، مسلم (٢٥٦٣). عن أبي هريرة. والبخاري (٦٠٦٥)، مسلم (٢٥٥٨). عن أنس.

الكفار والمنافقين، وكذلك المؤمنون ينبغي أن يكرهوا ذلك، فكل ما نهى اللهُ عنه وأمر المؤمنين بالمنع منه وإزالته فهو يكرهه.

وهذا كقوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٦]. قال طائفة من السلف: أَمْنَعُ قلوبَهم عن فَهْمِ القرآن[1].

هذا ما ذكره عن السَّرِيِّ أنه قُرِئ بين يديه: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾﴾ [سورة الإسراء: ٤٥]. فقال السَّرِيُّ لأصحابه: أتدرون ما هذا الحجاب؟ هذا حجابُ الغَيْرَةِ، ولا أحدَ أَغْيَرُ من الله تعالى.

قال أبو القاسم: ومعناه: (أنه لم يجعل الكافرين أهلًا لمعرفة صدق الدين)[2].

فهذا يشبه قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الأنعام: ١١٠]. وقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [سورة الصف: ٥].

فإن الله عاقب المُعْرِضَ عن اتِّباع ما بعث به رسلَه بالحجاب الذي في قلوبهم. فسمَّى السَّرِيُّ هذا حجاب الغَيْرَةِ؛ لأنه تعالى يكره ويبغض أن يكون هؤلاء الذين كفروا وفسقوا عن أمره يُعْطَوْن ما يُعطاه المؤمن من الفهم.

وليست هذه الغَيْرَة التي وصف الرسولُ بها ربَّه؛ فإنَّ غَيْرَتَه أن يأتيَ العبدُ ما حَرَّمَ عليه، (فالتي) ذكرها النبيُّ ﷺ غَيْرَة على ما هو من أفعال العبد التي نهى عنها، وأما هذه الغَيْرَةُ فهي غَيْرَةٌ على ما هو من فعل الرب.

والنبيُّ ﷺ لم يصف اللهَ بأنه يَغَارُ على ما يَقْدِرُ عليه من الأفعال، ولكن لما رأى السَّرِيُّ أن الشيءَ [المحبوب] النفسُ تَغَارُ عليه أن يكون في غير محلِّه، فسمَّى (حجبَهم عنه غَيْرَةً).

والله يحب أن يفعلوه من جهة كونهم مأمورين به، لكنه سبحانه لا يفعله بهم، ولا يحب من يفعله بهم، فلا بد من التفريق بين مواقع الأمر والنهي، ومواقع القضاء والقدر، وإن كانت الأفعال الواقعة من العباد يشترك فيها الأمرَيْنِ.

---

(١) تفسير الطبري (١٠/ ٤٤٢)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٦٧). عن سفيان بن عيينة.
(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٠).

وأمَّا أحوال القلب وأَنْفَاسُه، فإنَّ الأحوال: تحوُّلات القلب، والنَّفَس: الهواء الذي يحمل الصوتَ وأحوالَ القلب، وهما ألطف ما في الإيمان.

قال أبو القاسم: (وكان الأستاذ أبو علي الدَّقَّاق يقول: إن أصحاب الكَسَلِ عن عبادته، هم الذين) رَبَطَ الحقُّ بأقدامِهم الخذلان، واختار لهم البُعْد، وأخَّرهم عن محل القرب، ولذلك يؤخَّروا. وفي معناه أنشدوا:

أنـا صَـبٌّ لـمـن هَـويـتُ ولـكـن   ما احْتِيالي لِسُوءِ رَأْيِ الْمَوَالي[١].

وقال: وفي معناه قالوا: سقيم لا يُعاد، ومريد لا يُراد.

سمعت الأستاذ أبا علي يقول: سمعت العباس المروزي يقول: كان لي بداية حسنة، فكنت أعرف كم بقي بيني وبين الوصول إلى مقصودي [من الظفر بمرادي، فرأيت ليلة من الليالي في المنام كأنني أتَدَهده] من حالق جبل، فأردت الوصول إلى ذروته. قال: فحزنت، وأخذني النوم، فرأيت قائلًا [يقول]: يا عباس، الحقُّ لم يُرِد منك أن تصل إلى ما كنت طلبت، ولكنه فتح على لسانك الحكمة. قال: فأصبحت وقد ألهمت [كلمات] الحكمة[٢].

وقال: سمعت الأستاذ أبا علي يقول: كان شيخ من الشيوخ له [حال ووقت مع الله، فخفي مدة لم يُرَ بين الفقراء، ثم ظهر بعد ذلك لا] على ما كان عليه من الوقت، فسُئِل عنه فقال: واه . . . وقع الحجاب[٣].

قال: وكان الأستاذ أبو علي إذا وقع شيء في خلال المجلس يشوِّش قلوب الحاضرين يقول: هذا من غَيْرَة الحق، يريد ألَّا يجري ما يجري من صفاء هذا الوقت. وأنشدوا [في معناه]:

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١١). وفيها: بأقدامهم مثقلة الخذلان فاختار لهم البعد عنه، ولذلك تأخروا، صب هويت.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١١). وفيها: ليس يعاد، العباس الزوزني، وكنت أعرف، فأخذني، كنت تطلب.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١١). وفيها: ثم إنه ظهر، آه وقع.

هَمَّتْ بإتْيَانِنا حتى اذا نظرَتْ إلى المِرْآةِ نهاها وَجْهُها الحَسَنُ
ما كان هذا جزائي من محاسنها عُذِّبت بالهَجْرِ حتى شفَّني الحَزنُ[١].

قلت: ذكر هذه الأمور في «باب الغَيْرَة» مضرٌّ، ومع أن الحقَّ يَغَارُ أن يعطي بعض الناس ما يعطيه لأوليائه المتقين من السابقين والمقربين، فقد سمُّوا منعَ الحقِّ غَيْرَةً، كما تقدَّم.

لكن هذا اللفظ يُشعر بأن الحقَّ منع ذلك العبد العطاء العظيم عنده، لكون العبد ليس أهلًا له، كما يَغَار على الكريمة أن تتزوج بغير الكفء.

وهذا المعنى صحيح، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٤].

وكما قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [سورة الأنعام: ٥٢، ٥٣].

وهذا المعنى إذا ذُكِر العبد وظلمه، وإقامة الحجة عليه، أو بيان حكمة الرب وعدله -كان حسنًا، فإن الله سبحانه يقول: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [سورة الشورى: ٣٠].

وهو لا يمنع من ذلك ما يستحقُّه العبدُ أصلًا، ولا يمنع الثواب إلا إذا مُنع سببه، وهو العمل الصالح. فأمَّا مع وجود السبب، وهو العمل الصالح، فإنه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [سورة طه: ١١٢].

وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، لكن مَنَّ على الإنسان بالإيمان والعمل الصالح، ثم [لم] يمنعه موجب ذلك أصلًا، بل يعطيه من الثَّوابِ والقُرَبِ ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر. وحيث منعه ذلك فلا يبقى سببه وهو العمل الصالح.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١١). بدون البيت الأخير.

ولا ريب أنه يهدي من يشاء ويضلُّ من يشاء، لكن ذلك كله حكمة منه وعدل، فمنعه للأسباب التي هي الأعمال الصالحة من حكمته وعدله.

وأمَّا المسبَّبَات بعد وجود أسبابِها فلا يمنعها بحال، إلا إذا لم تكن أسبابًا صالحة، إمَّا لفساد في العمل، وإمَّا لسبب يعارض موجبه ومقتضاه، فيكون لعدم المقتضي أو لوجود المانع.

وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح ابتداءً حكمة منه وعدل، فله الحمد في الحالَيْن، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل.

وهذا الموضع يَغْلَطُ فيه كثير من الناس في تمثُّلهم بالأشعار، وفي مواجيدهم، فإنهم يتمثَّلون بما يكون بين المُحِبِّ والمحبوب، والسيد والعبد من العُبَّاد، من صِدْق المُحِب والعبد في حبِّه واستفراغه وسعه، وتجني المحبوب والسيد وإعراضه وصدِّه، كالبيت الذي أنشده، حيث قال:

أنا صبٌّ لمن هَويتُ ولكن ما احْتِيالي لسُوءِ رَأْيِ المَوَالي

وفي معناه قالوا: سقيم لا يُعاد ومريد لا يُراد.

وهذا التمثيل يُشعر بأن العبد صادقُ الإرادة، تامُّ السعي، وإنما الإعراض من المولى. وهذا غلط، بل كفر، فإن الله يقول: «**مَنْ تقرَّبَ إليَّ شِبْرًا تقربتُ منه ذِرَاعًا، ومن تقرَّبَ إليَّ ذِرَاعًا تقربتُ إليه بَاعًا، ومن أتاني يَمْشِي أَتَيْتُه هَرْوَلَةً**»(١).

وقد أخبر أنه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، وأنه يضاعفها سبعمائة ضعف، ويضاعفها أضعافًا كثيرة.

وأخبر أنه مَن هَمَّ بحسنة كُتبت له حسنة كاملة، فإن عملها كتبت له عشر حسنات، إلى سبعمائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة، ومَن همَّ بسيئة لم تكتب عليه، فإن تركها لله كُتبت له حسنة كاملة، وإن عملها لم تُكْتَبْ عليه إلا سيئة واحدة(٢).

---

(١) مسلم (٢٦٨٧). عن أبي ذر. والبخاري (٧٤٠٥)، مسلم (٢٦٧٥). عن أبي هريرة. والبخاري (٧٥٣٦). عن أنس.

(٢) البخاري (٦٤٩١)، مسلم (١٣١). عن ابن عباس. ومسلم (١٢٨، ١٣٠). عن أبي هريرة.

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [سورة محمد: ١٧].

وقال: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [سورة طه: ١١٢]

وقال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [سورة الشورى: ٢٠]. إلى أمثال ذلك.

فكيف يُظن أو يُقال: إن العبد يتقرَّبُ إليه كما يتقرَّبُ العبد والمُحِب الصادق إلى محبوبه وسيده، وهو مع ذلك لا يُقرِّبه إليه ولا يتقرب منه، بل يصدُّه ويمنعه، كما يفعل ذلك المخلوق، إما لبُخله، وإما لتضرُّره، وإما لغير ذلك؟

وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصِّحاح أنه قال: «**لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بتوبةِ عَبْدِه من أحدِكم يَرَى راحلتَه إذا وَجَدَها عليها طعامُه وشرابُه**»[(١)].

فمن يكون بتوبة التائب أعظم فرحًا من الواجد لطعامه وشرابه ومركبه بعد الخوف المفضي إلى الهلاك، كيف يُتَمَثَّلُ له بالتجنِّي والصَّدِّ والإعراض، وسوء رأي الموالي، وبحق الله، مما يفعله السادة بعبيدهم، والمحبوب مع محبِّه؟ وكيف يتمثل له بقولهم: سقيم لا يُعاد ومريد لا يُراد؟ وهل في الصادقين مع الله سقيم لا يُعاد؟ وهل أراد الله أحدٌ بصدق فلم يرده الله؟

وقد ثبت في صحيح مسلم: «**إن الله يقول: عَبْدِي مَرِضْتُ فلم تَعُدْني. قال: رَبِّ كيف أَعُودُك وأنت ربُّ العالمين؟ فيقول: [إن] عبدي فُلانًا مَرِضَ فلم تَعُدْه، أَمَا إنَّك لو عُدْتَه لَوَجَدْتَني عِنْدَه**»[(٢)].

والله قد أخبر أنه من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه، وقال: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾﴾ [سورة الإسراء: ١٩].

وفي الجملة، فهذا الباب تكذيبٌ بما وعده الله عباده الصالحين، ونسبةُ الله إلى ما نزَّه نفسه عنه من ظلم العباد بإضاعة أعمالهم الصالحة بغير ذنب لهم ولا عدوان، وتمثيلٌ

---

(١) البخاري (٦٣٠٨)، مسلم (٢٧٤٤). عن ابن مسعود. والبخاري (٦٣٠٩)، مسلم (٢٧٤٧). عن أنس. ومسلم (٢٦٧٥). عن أبي هريرة. ومسلم (٢٧٤٥). عن النعمان بن بشير. ومسلم (٢٧٤٦). عن البراء.

(٢) مسلم (٢٥٦٩). عن أبي هريرة.

لله بالسيد البخيل الظالم ونحوه، وإقامةٌ لعذر النفس ونسبة لها إلى إقامة الواجب، ففيه من الكِبْرِ والدعوى ما فيه.

والحقُّ الذي لا ريب فيه أن ذلك جميعه لا يكون إلا لتفريط العبد وعدوانه، بألّا يكون العمل الذي عمله صالحًا، أو يكون له من السيئات ما يؤخّر العبد.

وإنما العبد ظالم جاهل، يعتقد أنه قد أتى بما يستوجب كمال التقريب، ولعلّ الذي أتى به إنما يستوجب به اللعنة والغضب، بمنزلة من معه نقد مغشوش، جاء ليشتري متاعًا رفيعًا فلم يبيعوه، فظن أنهم ظلموه وهو الظالم، وهو في ذلك شبيه بأحد ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْـَٔاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة المائدة: ٢٧].

وعلى هذا الأصل تُخَرَّجُ حكاية عباس وأمثالها، فإنه لم يعين مطلوبه ومراده وما العمل الذي عمله، فقد طلب أمرًا ولم يأت بعمله الذي يصلح له. وأما كون الحق لم يُرِد منه أن يصل إلى مطلوبه فقد يكون لعدم استئهاله، وقد يكون لتضرُّره لو حصل له. وكم ممن يتشوّق إلى الدرجات العالية التي لا يَقْدِرُ أن يقوم بحقوقها، فيكون وصوله إليها وبالًا في حقّه؟

وهذا في أمر الدنيا، كما قال تعالى: ﴿۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ﴾ [سورة التوبة: ٧٥- ٧٧].

وغالب مَن يتعرض للمِحَنِ والابتلاء ليرتفع بها ينخفض بها، لعدم ثباته في المحن، بخلاف من ابتلاه الحق ابتداءً، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٤٣].

وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة الصف: ٣].

وقال النبي ﷺ: **«يا عبدَ الرَّحمَنِ، لا تَسْأَلِ الإمَارَةَ، فإنَّك إن أُعْطِيتَهَا عن مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إليها، وإنْ أُعْطِيتَها عن غَيْرِ مسألةٍ أُعِنْتَ عليها»**[1].

---

(١) البخاري (٧١٤٦)، مسلم (١٦٥٢). عن عبد الرحمن بن سمرة.

وقال: «**إذا سَمِعْتُم بالطَّاعُونِ ببلدٍ فلا تَقْدَمُوا عليه، وإذا وَقَعَ بأرضٍ وأنتم بها فلا تَخْرُجُوا فِرَارًا منه**»[(١)].

قال أبو القاسم: واعلموا أن من سُنَّةِ الحقِّ مع أوليائه أنهم إذا ساكنوا غيرًا، أو لاحظوا شيئًا، أو ضاجعوا بقلوبهم شيئًا، شوَّش عليهم ذلك، فَيَغَار على قلوبهم بأن يعيدها خالصة لنفسه، فارغة عمَّا ساكنوه[(٢)].

وقال: سمعت السُّلَمِي يقول: سمعت أبا زيد المَرْوَزِي الفقيه يقول: سمعت إبراهيم بن شيبان، سمعت محمد بن حسَّان يقول: بينما أنا أدور في جبل لبنان، إذ خرج [علينا] رجل شاب قد أحرقته السموم والرياح، فلما نظر إليَّ ولَّى هاربًا، فتبعته، وقلت [له]: تعظني بكلمة؟ فقال: احذروه فإنه غيور، لا يحب أن يرى في قلب عبده سواه[(٣)].

وقال: سمعت السُّلَمِي يقول: سمعت النَّصْرَابَاذي يقول: الحق غيور، ومن غَيْرَتِه أنه لم يجعل إليه طريقًا سواه[(٤)].

قلت: هذه الغَيْرَةُ تدخل في الغَيْرَة التي وصفها النبي ﷺ إذ قال: «**غَيْرَةُ اللهِ أن يَأْتِيَ المؤمنُ ما حَرَّمَ عليه**»[(٥)]. وأعظم الذنوب أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك، وتجعل معه إلهًا آخر، والشرك منه جليل ومنه دقيق.

فالمقتصدون قاموا بواجب التوحيد، والسابقون المقرَّبون قاموا بمستحبه مع واجبه، ولا شيء أحب إلى الله من التوحيد، ولا شيء أبغض إليه من الشرك، ولهذا كان الشركُ غيرَ مغفور، بل هو أعظم الظلم.

وقد قال النبي ﷺ: «**مَثَلُ المؤمنِ مَثَلُ الخَامَةِ من الزَّرْعِ، تُفِيئُها الرِّيَاحُ تارةً، تُمِيلُها**

---

(١) البخاري (٥٧٢٩)، مسلم (٢٢١٩). عن عبد الرحمن بن عوف. والبخاري (٣٤٧٣)، مسلم (٢٢١٨). عن أسامة بن زيد.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٢). بزيادة: أو لاحظوه أو ضاجعوه . . .

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٣). وفيها: بينا، فقال احذر.

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٣).

(٥) البخاري (٥٢٢٣)، مسلم (٢٧٦١). عن أبي هريرة.

وتَعْدِلُها أخرى، ومَثَلُ المنافقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الأَرْزِ لا تَزَالُ ثَابِتَةً على أصلِها حتى يكونَ انْجِعَافُها مرَّةً واحدةً»(١).

فالله تعالى يبتلي عبدَه المؤمن ليطهِّره من الذنوب والمعائب، ومن رحمته بعبده المخلص أن يصرف عنه ما يَغَارُ عليه منه، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [سورة يوسف: ٢٤].

وكما قال: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٩٩﴾ [سورة النحل: ٩٩].

فإذا صرف عنه ما يَغَارُ عليه منه كان ذلك من رحمته به واصطفائه إياه، وإن كان في ذلك مشقَّة عليه، فهو تارةً يمنعه مما يكرهه له، وتارةً ليطهِّره منه بالابتلاء.

فإذا كان يغار من ذلك، فإذا فعل العبد ما يغار عليه فقد يعاقبه على ذلك بِقَدْرِ ذنبه.

كما قال أبو القاسم: وحكي عن السَّرِيِّ أنه قال: كنت أطلب رجلًا صديقًا مدة من الأوقات، فمررت في بعض الجبال، فإذا أنا بجماعة زَمْنَى ومرضى وعميان، فسألت عن حالهم؟ فقالوا: هاهنا رجل يخرج في السَّنَةِ مرة فيدعو لهم فيجدون الشفاء. فصبرت حتى خرج، ودعا لهم فوجدوا الشفاء، فقفوت أثره وتعلَّقت به، وقلت له: بي علَّة باطنة، فما دواؤها؟ فقال: يا سَرِيُّ، خلِّ عني، فإنه غيور لا يراك تساكن غَيْرَه فتسقط من عينه(٢).

وهذا من قوله تعالى: ﴿لَّا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومًا مَّخۡذُولًا ٢٢﴾ [سورة الإسراء: ٢٢].

وقوله: ﴿فَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُعَذَّبِينَ ٢١٣﴾ [سورة الشعراء: ٢١٣].

وقوله: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾ [سورة الحج: ٣١].

---

(١) البخاري (٥٦٤٤)، مسلم (٢٨٠٩). عن أبي هريرة. والبخاري (٥٦٤٣)، مسلم (٢٨١٠). عن كعب بن مالك.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١٣). وفيها: صديقا لي، يدعو لهم.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [سورة الزمر: ٦٥، ٦٦].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [سورة الأنعام: ٨٨].

وقوله: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٤٢].

وأمَّا مقام الرجل وأمثاله في ذلك الزمان بجبل لبنان، فإن جبل لبنان ونحوه كان ثَغْرًا للمسلمين، لكونه بساحل البحر مجاورًا للنصارى، بمنزلة عَسْقَلان والإسكندرية وغيرهما من الثغور، وكان صالحو المسلمين يقيمون بالثغور للرباط في سبيل الله.

وما ورد من الآثار في فضل هذه البقاع فلفضل الرباط في سبيل الله، وأمَّا بعد غَلَبَةِ النصارى عليها والقرامطة والروافض فلم يبق فيها فضل، وليس به في تلك الأوقات أحد من الصالحين.

ولا يشرع في ديننا سكنى البوادي والجبال إلا عند الفرار من الفتن، إذ كان المقيم بالمِصْر يلجأ إليها [عند] الفتنة في دينه، فيهاجر إلى حيث لا يُفتن، فإن المهاجر من هجر ما نهى الله عنه. وقد بسطنا هذا في غير الموضع.

قلت: فقد ظهر أنهم يعنون بِغَيْرَةِ الحقِّ نحو ما وصف به الرسول ﷺ أن من غَيْرَتِه [على عبده] أن يأتي محارمه، فيدخلون في ذلك ما لا يحبه من فضول المباح، وقد يعنون بها غَيْرَته على مواجده وعطاياه التي لأوليائه أن يضعها في غير محلِّها.

فجعلوا الغَيْرَةَ تارةً في أمره ونهيه، وتارةً في قضائه وقَدَرِه.

وأمَّا الغَيْرَة من أهل الطريق: **فقد يعنى بها** المعنى الشرعي، وهو أن يغار المؤمن أن تنتهك محارم الله، ويُدْخِلون في ذلك إباء المقربين من غَيْرَتهم أن يكون الشيء من أمورهم لغير الله، وذلك قد يعنى بها أن يَغَارَ الإنسان على محابِّ الحقِّ ومرضاته أن تكون [في] غير محلِّها، وهذا قريب.

وقد يعنى بها أن يَغَارَ الإنسان أن يشاركه غيرُه في طريق الحقِّ ومواهبه، ويكون هذا حَسَدًا واستكبارًا، وشَبَهًا بِغَيْرَةِ الضرائر على الرجل، أو غَيْرَةِ الفحول على الأنثى.

وقد يعنى بها أن يغار على الحق أن يذكره أحدٌ، أو أن يعرفه أحد، أو أن ينظر إليه أحد، كما يغار الإنسان على محبوبه العزيز عنده.

كما تقدَّم عن الشِّبْلِي، وكما حكاه عن بعضهم، **قال**: قيل لبعضهم: أتريد أن تراه؟ فقال: لا. قيل: ولم؟ قال: أنزِّه ذلك الجمال عن نظر مثلي[١].

قال: وفي المعنى أنشدوا:

إني لأحسدُ ناظريَّ عليكا ... حتى أغُضَّ إذا نَظَرْتُ إليكا
وأراك تخْطُرُ في شمائِلِك التي ... هي فتنتي فأغارُ منك عليكا[٢].

وكما ذكر في «باب المحبة»، **فقال**: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السُّلَمِي يقول: [سمعت منصور بن عبد الله يقول: سمعت الشِّبْلِي يقول]: المحبة أن تغار [على] المحبوب أن يحبه مثلك[٣].

وهذا أيضًا وجه فاسد جدًّا، وهو جهل بالله وبما يستحقُّه، وتشبيه له بالمحبوب من البشر، وظنٌّ من هذا القائل أنه إذا رأى الله حصل بذلك نقص في حقِّ الله، أو ضرر عليه.

فإن الإنسان إنما يَغَارُ على محبوبه مما فيه عليه ضرر، أو على المحب فيه ضرر، فيغار من الشركة لما فيه من الضرر، وقد يغار عليه من نفسه لاستشعاره به أن ذلك نقص، وذلك كله محال في حقِّ الله.

ومَن قال هذا قد يقول: أَغَارُ عليه من أن أحبه، ومثلي لا يصلح أن يعبده، وإنما أعبد من يعبده، ونحو ذلك مما زيَّنه الشيطان للمشركين وأهل الضلال، وذلك [أنهم] قد يُدخلون في غَيْرَة الله منعه لمواهبه وعطاياه من الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتقرَّبوا إليه بأصناف القُرُبات، كما قد يمنع السيد والمحبوب عبيده ومحبيه ما يستحقُّونه. وهذا أيضًا جهل بالله وتكذيب بوعده وتجوير له، وتزكية لنفوسهم، وهو باطل.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١١). وفيها: تريد أن، فقيل لم فقال.
(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤١١). وفيها: وفي معناه.
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٤٨٨).

وفي الجملة فالغَيْرَة المحمودة: إما ترك ما نهى الله عنه، أو ترك ما لم يأمر الله به ولا أوجبه، ومن لم يكن فيه [أحد الحالَيْن] فهو ممن فَسَقَ عن أمر ربه، والثانية حال الكُمَّل الصادقين.

فأمَّا الغَيْرَة على ما [لم يحرمه] أو على [ما] أباحه الله لعباده أن يفعلوه، وهو لا يكرهه ولا يسخطه، فهو مذموم كله كما تقدم.

فهذه الغَيْرَةُ الاصطلاحية من مَدَحَها مطلقًا فقد أخطأ، ومن ذَمَّها مطلقًا فقد أخطأ، والصواب أن يُحمد منها ما حمده الله ورسوله، ويُذمُّ منها ما ذَمَّه الله ورسوله، وهذا يقع كثيرًا للسالكين في هذا الخُلُقِ وغيره، فإنه يلبس الحق بالباطل.

ولهذا السبب ينكر كثير من الناس مثل هذا الطريق لما فيه من لَبْس الحق بالباطل، والآخرون يعظِّمونه لما فيه من الحقِّ. والصواب الفرقان: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [سورة النور: ٤٠].

فصل

فيما ذكره الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِي في [باب الرِّضَا] عن الشيخ أبي سليمان الدَّارَاني رحمه الله أنه قال: الرضا ألَّا تسأل اللهَ الجنة ولا تستعيذ به من النار[(١)].

فإن الناس تنازعوا في هذا الكلام؛ فمنهم من أنكره، ومنهم من قَبِله.

والكلام على هذا الكلام من وجهين:

أحدهما: من جهة ثبوته عن الشيخ أبي سليمان.

والثاني: من جهة صحته في نفسه وفساده.

أما المقام الأول: فينبغي أن يُعْلَمَ أن الأستاذ أبا القاسم القُشَيْرِي لم يذكره عن الشيخ أبي سليمان بإسناد، وإنما ذكره مرسلًا عنه في «رسالته».

(وما يذكره أبو القاسم في رسالته) عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين والمشايخ وغيرهم، تارةً يذكره بإسناد، وتارةً يذكره مرسلًا، وكثيرًا ما يقول في «الرسالة»: وقيل عنه كذا.

ثم الذي يذكره الأستاذ أبو القاسم (بإسناد) تارةً يكون إسناده صحيحًا، وتارةً يكون ضعيفًا، بل موضوعًا.

وما يذكره مرسلًا ومحذوف القائل أَوْلى.

وهذا كما يوجد [ذلك] في مصنَّفات الفقهاء، فإن فيها من الأحاديث والآثار ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع.

فالموجود في كتب الرقائق والتصوُّف من الآثار المنقولة فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع.

وهذا أمر متَّفق عليه بين جميع المسلمين، لا يتنازعون في أن هذه الكتب فيها هذا

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٤).

وفيها هذا، بل نفس الكتب المصنَّفة في الحديث والآثار فيها هذا وهذا. وكذلك الكتب المصنفة في التفسير فيها هذا وهذا. مع أن أهل الحديث أقربُ إلى [معرفة] المنقولات، وفي كتبهم هذا وهذا، فكيف غيرهم؟

والمصنِّفون [قد] يكونون أئمة في الفقه أو التصوُّف أو الحديث، ويروون هذا تارة لأنهم لم يعلموا أنه كذب وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتجون بما يعلمون أنه كذب. وتارة يذكرونه وإن علموا أنه كذب إذ قصدهم رواية ما رُوي في ذلك الباب.

ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان أنها كذب جائز، وأما [روايتها] مع الإمساك عن ذلك [رواية عمل] فإنه حرام عند العلماء، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ حَدَّثَ عنِّي بحديثٍ وهو يُرى أنَّه كَذِبٌ فهو أَحَدُ الكَاذِبِين**»[1].

وقد فعل ذلك كثير من العلماء متأوِّلين أنهم لم يكذِبوا، وإنما نقلوا ما رواه غيرُهم، وهذا يسهل إذ رووه ليعرف أنه رُوي لا لأجل العمل به و(لا) الاعتماد عليه.

والمقصود هنا أن ما يوجد في «الرسالة» وأمثالها من كتب الفقه والتصوُّف والحديث من المنقولات عن النبي ﷺ وغيره من السلف: فيه الصحيح، وفيه الضعيف، وفيه الموضوع.

فالصحيح الذي قامت الدلالة على صدقه، والموضوع الذي قامت الدلالة على كذِبِه، والضعيف الذي رواه من لم [يُعلم] صدقه، إمَّا لسوء حفظه وإمَّا لاتِّهامه، ولكن يمكن أن يكون صادقًا فيه، فإنَّ الفاسق قد يصدق، والغالط قد يحفظ.

وغالب أبواب «الرسالة» فيها الأقسام الثلاثة، ومن ذلك «**باب الرضا**»، فإنه ذكر [فيه] عن النبي ﷺ حديثًا صحيحًا في أثناء الباب، وهو حديث العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ أنه قال: «**ذَاقَ طَعْمَ الإيمانِ مَنْ رَضِيَ باللهِ رَبًّا، وبالإسلامِ دِينًا، وبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا**»[2].

---

(١) مقدمة مسلم (١/٨). عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة. والترمذي (٢٦٦٢)، ابن ماجة (٤١)، أحمد (١٨٢٤٠). عن المغيرة. وقال الترمذي: حسن صحيح. وابن ماجة (٣٩)، أحمد (٢٠١٦٣). عن سمرة. وابن ماجة (٣٨)، أحمد (٩٠٣). عن علي.

(٢) مسلم (٣٤).

وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه، وإن كان الأستاذ لم يذكر أن مسلمًا رواه، لكنه رواه بإسناد صحيح.

وذكر في أول هذا الباب حديثًا ضعيفًا، بل موضوعًا، وهو حديث جابر الطويل الذي رواه من حديث الفضل بن عيسى الرَّقَاشِي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، فهو وإن كان أولَ حديث ذكره في الباب، فإن حديث الفضل بن عيسى من أَوْهَى الأحاديث وأسقطها، ولا نزاع بين الأئمة أنه لا يُعتمد عليها ولا يُحتج بها، فإن الضعف ظاهر عليها، وإن كان هو لا يتعمَّد الكذب، فإن كثيرًا من الزُّهاد والفقهاء لا يُحتج بحديثهم لسوء الحفظ لا لاعتماد الكذب.

وهذا الرَّقَاشِي اتَّفقوا [على ضعفه] كما يَعْرِفُ ذلك أئمةُ [هذا] الشأن، حتى قال أيوب السَّخْتِيَانِي: لو وُلِد فضلٌ أخرس لكان خيرًا له، وقال سفيان بن عيينة: لا شيء، وقال الإمام أحمد والنسائي: هو ضعيف، وقال يحيى بن معين: رجل سوء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث[(١)].

وكذلك ما ذكره من الآثار، فإنه [قد] ذكر آثارًا حسنة بأسانيد حسنة، مثل ما رواه عن الشيخ أبي سليمان الدَّارَاني أنه قال: إذا سلا العبد عن الشهوات فهو راضٍ[(٢)].

فإنَّ هذا رواه عن شيخه أبي عبد الرحمن السُّلَمِي بإسناده.

والشيخ أبو عبد الرحمن كانت له عناية بجمع كلام [هؤلاء] المشايخ وحكاياتهم، وصنَّف في الأسماء كتاب الطبقات؛ «طبقات الصوفية»، وكتاب «زُهَّاد السلف»، وغير ذلك، وصنَّف في الأبواب كتاب «مقامات الأولياء» وغير ذلك، ومصنفاته تشتمل على الأقسام الثلاثة.

وذكر عن الشيخ أبي عبد الرحمن أنه قال: سمعت النَّصْرَابَاذي يقول: من أراد أن يبلغ محلَّ الرِّضا فليلزم ما جعل الله رضاه فيه[(٣)].

فإن هذا الكلام في غاية الحُسْنِ، فإنه من لَزِمَ ما يُرْضِي الله من امتثال أوامره واجتناب

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٤٤، ٢٤٧).
(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٣).
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٣).

نواهيه، لا سيما إذا قام بواجبها ومستحبِّها، يرضى الله عنه، كما أنه من لَزِمَ محبوبات الله أحبَّه الله، كما (قال) في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري: «**مَنْ عَادَى لي وَلِيًّا فقد بَارَزَني بالمُحَارَبَة، وما تَقَرَّبَ إليَّ عبدي بِمِثْلِ أَدَاءِ ما افْتَرَضْتُ عليه، ولا يَزَالُ عبدي يَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوَافِلِ حتى أُحِبَّه [فإذا أَحْبَبْتُه ... الحديث]**»(١).

وذلك أن الرِّضَا نوعان:

أحدهما: الرِّضَا بفعل ما أُمر به وترك ما نُهي عنه، ويتناول ما أباحه [الله] من غير تعدٍّ إلى المحظور، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة التوبة: ٦٢].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [سورة التوبة: ٥٩].

فهذا الرِّضَا واجب، ولهذا ذَمَّ من تركه بقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [سورة التوبة: ٥٨].

والنوع الثاني: الرضا بالمصائب؛ كالفقر والمرض والذُّل، فهذا الرضا مستحب في أحد قولَيْ العلماء وليس بواجب، وقد قيل: إنه واجب، والصحيح أن الواجب هو الصبر، كما قال الحسن البصري رحمه الله: الرضا عَزِيزٌ، ولكنَّ الصبرَ مُعوَّلُ المؤمن(٢).

وقد رُوي في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال له: «**إنِ اسْتَطَعْتَ أن تَعْمَلَ للهِ بالرِّضَا مع اليقينِ فافعلْ، فإنْ لم تَسْتَطِعْ فإنَّ في الصَّبْرِ على ما تكْرَه خَيْرًا كَثِيرًا**»(٣).

وأما الرِّضَا بالكفر والفسوق والعصيان، فالذي عليه أئمة الدين أنه لا يرضى بذلك، فإن الله لا يرضاه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [سورة الزمر: ٧].

---

(١) البخاري (٦٥٠٢). عن أبي هريرة.

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٨٢). وفيه: غريزة. وفي مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠). عن عمر بن عبد العزيز قولَه، وكذا في: الزهد لهناد ص(٢٣٤)، الزهد لأحمد ص(٢٣٨)، حلية الأولياء (٥/ ٣٤٢)، الاعتبار لابن أبي الدنيا ص(٤٢)، ابن عساكر (١٠/ ١٠٥). الشطرَ الأخير.

(٣) الزهد لهناد (١/ ٣٠٤)، القدر للفريابي ص(١٣١)، الحاكم (٦٣٠٣)، حلية الأولياء (١/ ٣١٤)، شعب الإيمان (٢/ ٣٥٠)، (١٢/ ٣٥٣)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٨).

وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥].

وقال [تعالى]: ﴿فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [سورة التوبة: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٩٣].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة محمد: ٢٨].

وقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٦٨].

وقال: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [سورة المائدة: ٨٠].

وقال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [سورة الزخرف: ٥٥].

فإذا كان الله لا يرضى لهم ما عملوه بل يسخطه ذلك، وهو يسخط عليهم، ويغضب عليهم، فكيف يسوغ للمؤمن أن يرضى ذلك، وألَّا يسخط ويغضب لما يسخط الله ويغضبه؟

وإنما ضلَّ هنا فريقان من الناس:

قوم من أهل الكلام المنتسبين إلى السُّنَّةِ في مناظرة القَدَرِيَّة: ظنُّوا أن محبَّة الحقِّ ورضاه وغضبه وسخطه يرجع إلى إرادته، وقد علموا أنه مريد لجميع الكائنات، خلافًا للقدرية، وقالوا: هو أيضًا محب لها مريد لها، ثم أخذوا يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه، فقالوا: لا يحب الفساد، بمعنى: لا يريد الفساد، أي: لا يريده للمؤمنين. ولا يرضى لعباده الكفر، بمعنى: لا يريده، أي: لا يريده للمؤمنين.

وهذا غَلَطٌ عظيم، فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال: لا يحب الإيمان ولا يرضى لعباده الإيمان، بمعنى: لا يريده للكافرين ولا يرضاه للكافرين.

وقد اتَّفقَ أهلُ الإسلام على أن ما أمر الله به فإنه يكون مستحبًّا يحبه، ثم قد يكون [مع ذلك] واجبًا، وقد يكون مستحبًّا ليس بواجب، سواء فُعل أو لم يُفعل. والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والفريق الثاني: من غالطي المتصوِّفة، شربوا من هذه العَيْنِ، فشهدوا أن اللهَ ربُّ الكائنات جميعها، وعلموا أنه قَدَّر كلَّ شيء وشاءه، وظنُّوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضَوْا بكل ما يقدِّره الله ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان، حتى قال بعضهم: المحبَّة نار تحرق من القلب كلَّ ما سوى مراد المحبوب. قالوا: والكون كله مراد المحبوب.

وضلَّ هؤلاء ضلالًا عظيمًا، حيث لم يفرِّقوا بين: الإرادة الدينية [والكونية]، والإذن الديني والكوني، والأمر الديني والكوني، [والبعث الكوني والديني، والإرسال الكوني والديني]. كما بسطناه في غير هذا الموضع.

وهؤلاء يَئُول بهم الأمر إلى ألَّا يفرِّقوا بين المحظورِ والمأمورِ، وأولياءِ الله وأعداءِ الله، والأنبياء والمتقين، ويجعلون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ويجعلون المتقين كالفجار، ويجعلون المسلمين كالمجرمين، ويعطِّلون الأمر والنهي والوعد والوعيد والشرائع.

وربما سمُّوا هذا: حقيقة، ولعمري إنه حقيقة كونية، لكن هذه الحقيقة الكونية قد عَرَفَها عُبَّاد الأصنام كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [سورة لقمان: ٢٥].

وقال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ الآيات [سورة المؤمنون: ٨٤، ٨٥].

فالمشركون الذين يعبدون الأصنام كانوا مُقرِّين بأنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيء وربُّه ومليكُه، فمن كان هذا منتهى تحقيقه كان غايته أن يكون كعُبَّاد الأصنام.

والمؤمن إنما فارق الكفر بالإيمان بالله وبرسله، وبتصديقهم فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا، واتِّباع ما يرضاه الله ويحبه، دون ما يقضيه ويقدِّره من الكفر والفسوق والعصيان، ولكن [يرضى] بما أصابه من المصائب، لا بما [فعله] من المعائب، فهو من الذنوب يستغفر، وعلى المصائب يصبر، (فهو) كما قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [سورة غافر: ٥٥].

فيجمع بين طاعة الأمر والصبر على المصائب، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠].

[وقال تعالى]: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٦].

وقال يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة يوسف: ٩٠].

والقصد هنا [أنَّ] ما ذكره القُشَيْرِيُّ عن النَّصْرَابَاذي من أَحْسَنِ الكلام، حيث قال: من أراد أن يبلغ محل الرضا فليلزم ما جعل الله رضاه فيه.

وكذلك قول الشيخ أبي سليمان: إذا سَلَا العبدُ عن الشهوات فهو راضٍ. وذلك [أن العبد إنما يمنعه من الرِّضا والقناعة طلب نفسه لفضول شهواتها، فاذا] لم يحصل سخط، فإذا سلا عن شهوات نفسه رَضِيَ بما قَسَمَ اللهُ له من الرزق.

وكذلك ما ذَكَرَه عن الفضيل بن عياض أنه قال لبشر الحَافِي: الرِّضَا أفضلُ من الزُّهْدِ في الدنيا؛ لأن الراضي لا يتمنَّى فوقَ منزلته[١]. كلام حَسَنٌ، لكن أشكُّ في سماع بشر الحافي من الفضيل.

وكذلك ما ذَكَرَه مُعَلَّقًا قال: وقيل: قال الشِّبْلِي بين يَدَي الجُنَيْد: لا حول ولا قوة الا بالله. فقال الجُنَيْدُ: قولك ذا ضِيقُ صَدْرٍ، وضيق الصدر لترك الرِّضَا بالقضاء[٢].

فإنَّ هذا من أحسن الكلام.

وكان الجُنَيْد رضي الله عنه سيد الطائفة، ومن أحسنهم تعليمًا وتأديبًا وتقويمًا، وذلك أن هذه الكلمة هي كلمة استعانة، لا كلمة استرجاع، وكثير من الناس يقولها عند المصائب بمنزلة الاسترجاع، ويقولها جزعًا لا صبرًا.

فالجُنَيْدُ أنكر على الشِّبْلِيِّ حاله في سبب قوله لها، إذ كانت حالًا ينافي الرِّضَا، ولو قالها على الوجه المشروع لم ينكر عليه.

وفيما ذكره آثار ضعيفة، مثل ما ذكره معلَّقًا، قال: وقيل: قال موسى: إلهي، دُلَّني على عمل إذا عملتُه رضيتَ عني. فقال: إنك لا تُطيق ذلك. فَخَرَّ موسى ساجدًا متضرِّعًا، فأوحى الله إليه: يابن عمران، رضائي في رضائك عني[٣].

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٤).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٤). وفيها: فقال له الجنيد، بالقضاء فسكت الشبلي.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٢، ٣٤٣). وفيها: رضيت به عني، ساجدا له، إن رضاي في رضاك بقضائي.

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر، فإنه قد يُقال: لا يصلح أن يُحكى مثلها عن موسى عليه السلام.

ومعلوم أن هذه الإسرائيليات ليس لها إسناد، ولا تقوم بها حجة في شيء من الدين، إلا إذا كانت منقولة [لنا] نقلًا صحيحًا، مثل ما ثبت عن نبينا ﷺ أنه حدَّثنا [به] عن بني إسرائيل.

ولكن [منه] ما يُعلم كذبه مثل هذه؛ فإنَّ موسى عليه السلام من [أعظم] أولي العزم وأكابر المرسلين، فكيف يُقال: إنه لا يطيق أن يعمل ما يرضي الله [به] عنه؟ والله تعالى رضي عن السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، أفلا يرضى عن موسى بن عمران كليم الرحمن؟

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [سورة البينة: ٧، ٨]. ومعلوم أن موسى عليه السلام من أفضل الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

ثم إنَّ اللهَ خصَّ موسى بمزية فوق الرضا، حيث قال: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [سورة طه: ٣٩].

ثم إن قوله [له] في الخطاب: يابن عمران. يخالف ما ذكره الله من خطابه له في القرآن حيث قال: يا موسى. وذلك الخطاب فيه نوعُ غضٍّ منه كما يظهر.

ومثل ما ذَكَرَه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب لأبي موسى الأشعري: أمَّا بعد، فإن الخير كله في الرضا، فإن استطعت أن ترضى وإلا فاصبر(١).

فهذا الكلام كلام حَسَنٌ، وإن لم يعلم إسناده.

وإذا تبيَّن أنَّ فيما ذَكَرَه مسندًا ومرسلًا ومعلَّقًا ما هو صحيح (وغيره)، فهذه الكلمة لم يذكرها عن أبي سليمان إلَّا مرسلة، وبمثل ذلك لا تثبت عن أبي سليمان باتِّفاق الناس.

فإنَّه وإن قال بعض الناس: إن المرسَل حجةٌ. فهذا لم يعلم أن المرسل هو مثل الضعيف وغير الضعيف. فأمَّا إذا عرف ذلك فلا يبقى حجة باتِّفاق العلماء، كمن علم أنه تارةً يحفظ الإسناد وتارةً يَغْلَطُ فيه.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٥).

والكتب المسنَدة في أخبار هؤلاء المشايخ وكلامهم، مثل كتاب «حلية الأولياء» لأبي نعيم، و«طبقات الصوفية» للشيخ أبي عبد الرحمن، و«صفوة الصفوة» لابن الجوزي، وأمثال ذلك، [لم يذكروا فيها هذه الكلمة عن الشيخ أبي سليمان]، وقد ذكروا فيها عن الشيخ أبي سليمان الأثر الذي رواه عنه مُسْنَدًا، حيث قال لأحمد بن أبي الحَوَارِي: يا أحمد، لقد أوتيت من الرِّضَا نصيبًا لو ألْقَاني في النار لكنت بذلك راضيًا[١].

فهذا الكلام مأثور عن أبي سليمان بالإسناد، ولهذا أسنده عنه القُشَيْرِي من طريق شيخه أبي عبد الرحمن، بخلاف تلك الكلمة فإنها لم تسند عنه، فلا أصل لها عن الشيخ أبي سليمان.

ثم إن القُشَيْرِي قَرَنَ هذه الكلمة الثابتة عن أبي سليمان بكلمة أحسن منها، فإنه قبل أن يرويها **قال**: وسُئل أبو عثمان -يعني: أبا عثمان الحِيْرِي النَّيْسَابُوري- عن قول النبي ﷺ: «**أسألُك الرِّضَا بعدَ القَضَاءِ**»[٢]. فقال: لأن الرِّضَا بعد القضاء هو الرِّضَا[٣].

فهذا الذي قاله الشيخ أبو عثمان كلامٌ حَسَنٌ سَدِيدٌ.

ثم أَسْنَدَ بعد هذا عن الشيخ أبي سليمان أنه قال: أرجو أن أكون عرفتُ طَرَفًا من الرِّضَا، لو أنه أدخلني النار لكنت بذلك راضيًا[٤].

فتبيَّن بذلك أن ما قاله أبو سليمان ليس هو رِضًا، وإنما هو عَزْمٌ على الرِّضَا، وإنما الرِّضَا ما يكون بعد القضاء، وإذا كان هذا عَزْمًا على الرضا، فالعزم قد يدوم وقد ينفسخ، وما أكثر انفساخ عزائم الناس، خصوصًا الصوفيَّة، ولهذا قيل لبعضهم: بم عرفت الله؟ قال: بِفَسْخِ العَزَائِمِ ونَقْضِ الهِمَمِ[٥].

---

(١) صفة الصفوة (٢/ ٣٨٢).

(٢) أحمد (٢١٦٦٦)، الحاكم (١٩٠٠). عن زيد بن ثابت. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. والمعجم الأوسط (٦٠٩١). عن فضالة بن عبيد. وسيأتي في حديث عمار بن ياسر.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٤). بلفظ: لأن الرضا قبل القضاء عزم على الرضا، والرضا بعد القضاء هو الرضا.

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٤).

(٥) قوت القلوب (١/ ١٥٠)، مجموع الفتاوى (٧/ ٤٥٧).

وقد قال تعالى لمن هو أفضل من هؤلاء المشايخ: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٤٣].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [سورة الصف: ٢- ٤].

وفي الترمذي أن بعضَ الصحابة قالوا للنبي ﷺ: لو علمنا أيَّ العملِ أحبَّ إلى اللهِ لعَمِلْنَاه. فأنزل الله هذه الآية(١).

وقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ﴾ الآية [سورة النساء: ٧٧].

فهؤلاء الذين كانوا [قد] عزموا على الجهاد وأحبوه لمَّا ابتلوا به كَرِهُوه وفرُّوا منه، وأين أَلَمُ الجهاد من أَلَمِ النار، وعذاب الله الذي لا طاقة لأحد به؟

ومثل هذا يُذكر عن سَمْنُونِ المُحِبِّ أنه كان يقول:

وليس لي في سِوَاكَ حَظٌّ فكيفما شِئْتَ فاخْتَبِرْني

فأخذه الأُسْرُ من ساعته، أي: حُصِرَ بَوْلُه، فكان يدور على المكاتب ويفرِّق الجَوْزَ على الصِّبْيَان، ويقول: ادْعُوا لِعَمِّكم الكذَّاب(٢).

وحكى أبو نُعَيْم الأَصْبَهَانِي عن أبي بكر الوَاسِطِي أنه قال: قال سَمْنُونٌ: يا ربِّ قد رَضِيتُ بكلِّ ما تَقْضِيه عليَّ. فاحْتُبِسَ بولُه أربعةَ عَشَرَ يومًا، فكان يتلوى كما تتلوى الحَيَّةُ على الرَّمْلِ، يتلوى يمينًا وشمالًا، فلما أُطْلِقَ بولُه قال: يا ربِّ تُبْتُ إليك(٣).

---

(١) الترمذي (٣٣٠٩)، أحمد (٢٣٧٨٩)، الدارمي (٢٤٣٥)، الحاكم (٢٣٨٤)، البيهقي (١٨٥٠٠)، ابن حبان (٤٥٩٤). عن عبد الله بن سلام. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٩١)، حلية الأولياء (١٣/ ٣٠٩)، تلبيس إبليس ص(٣٠٦).

(٣) حلية الأولياء (١٣/ ٣١٠). وفيها: يلتوي كما تلتوي، يتقلب يمينًا.

قال أبو نُعَيْم: فهذا الرِّضَا الذي ادَّعى سَمْنُونٌ ظَهَرَ غَلَطُه فيه بأدنى بلوى.

هذا مع أن سمنون كان يُضرب به المثل في المحبة، وله مقام مشهور، حتى رُوي عن إبراهيم بن فَاتِك أنه قال: رأيت سَمْنُونًا يتكلَّمُ على الناس في المسجد الحرام، فجاء طائرٌ صغير، فلم يزل يدنو منه حتى جَلَسَ على يَدِه، ثم لم يزل يضرب بمنقاره الأرض حتى سقطَ منه دَمٌ ومات الطائر[١].

قال: ورأيته يتكلَّم يومًا في المحبَّة فاصْطَفَقَتْ قناديلُ المسجد، وكَسَرَ بعضُها بعضًا[٢].

وقد ذكر القُشَيْرِيُّ في «باب الرضا» عن رُوَيْمٍ المُقْرِئِ رفيقِ سَمْنُونٍ حكايةً تناسب هذا، حيث قال: قال رُوَيْمٌ: الرِّضا أن لو جعل جهنم عن يمينه ما سأل الله أن يحولها عن يساره[٣].

فهذا يشبه قولَ سَمْنُونٍ: فكيفما شئت فامتحني. وإذا لم يُطِقْ الصبرَ على عُسْرِ البول، أفيطيق أن تكون جهنم عن يمنيه؟

والفُضَيل بن عياض كان أعلى طبقة من هؤلاء وابتُلي بعُسْرِ البول، فغَلَبَه الألمُ حتى قال: بِحُبِّي لك إلا فَرَّجْتَ عَنّي. فانفرج عنه[٤].

ورُوَيْمٌ، وإن كان من رفقاء الجُنَيْد، فليس هو عندهم من هذه الطبقة، بل الصوفية يقولون: إنه رجع إلى الدنيا وترك التصوُّف، حتى رُوي عن جعفر الخُلْدِي صاحب الجُنَيْد أنه قال: من أراد أن يَسْتَكْتِمَ سِرًّا فليفعل كما فعل رُوَيْمٌ، كتم حبَّ الدنيا أربعين سنة. فقيل: وكيف يتصوَّر ذلك؟ قال: وَلِيَ إسماعيل بن إسحاق القاضي قضاءَ بغداد، وكانت بينهما مودةٌ أكيدة، فجذبه إليه، وجعله وكيلًا على بابه، فترك لبس التصوف، ولَبِسَ الخزَّ والقصب والديبقي، وأَكَلَ الطيِّبات، وبنى الدُّور، وإذا هو كان يَكْتُمُ حُبَّ الدنيا ما لم يجدها، فلما وجدها أظهر ما كان يكتم من حبها[٥].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٤٩١).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٤٩١). وفيها: فتكسرت قناديل المسجد كلها.

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٣). وفيها: على يمينه ما سأل أن.

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٤٩٣).

(٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٣/ ١٦٣).

هذا مع أنه رحمه الله كان له من العبادات ما هو معروف، وكان فقيهًا على مذهب داود(١).

وهذه الكلمات التي تصدر عن صاحب حال لم يفكر في لوازم أقواله وعواقبها لا تُجعل طريقة ولا تتخذ سبيلًا، ولكن قد يُستدل بها على ما لصاحبها من الرضا والمحبة ونحو ذلك، وما معه من التقصير في معرفة حقوق الطريق، وما يَقْدِرُ عليه من التقوى والصبر، وما لا يقدر عليه من التقوى والصبر.

والرسل صلوات الله عليهم أعلمُ بطريق سبيل الله وأهدى وأنصح، فمن خرج عن سنتهم وسبيلهم كان منقوصًا مخطئًا محرومًا، وإن لم يكن عاصيًا أو فاسقًا أو كافرًا.

ويشبه هذا الأعرابي الذي دخل عليه النبي ﷺ وهو مريض كالْفَرْخ، فقال: «**هل كنتَ دَعَوْتَ اللهَ بشيءٍ**»؟ فقال: كنتُ أقولُ: اللَّهُمَّ ما كنتَ مُعَذِّبي به في الآخرةِ فَعَجِّلْه لي في الدنيا. فقال: «**سُبْحَان اللهِ، لا تَسْتَطِيعُه -أو لا تُطِيقُه- هَلَّا قلتَ: رَبَّنَا آتِنَا في الدُّنيا حَسَنَةً وفي الآخِرَةِ حَسَنَةً وقِنَا عذابَ النَّارِ**»(٢).

فهذا أيضًا حمله خوفُه من عذاب الآخرة، ومحبته لسلامة عاقبته، على أن يطلب تعجيل ذلك في الدنيا، وكان مخطئًا في ذلك غالطًا.

والخطأ والغلط مع حُسْنِ القصد وسلامته وصلاح الرجل [وفضله] ودينه وزهده وورعه وكراماته كثير جدًّا، فليس من شرط وليِّ الله أن يكون معصومًا من الخطأ والغلط، بل ولا من الذنوب.

وأفضل أولياء الله بعد الرسل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال له لما عَبَّرَ رؤيا: «**أَصَبْتَ بَعْضًا وأَخْطَأْتَ بَعْضًا**»(٣).

ويشبه -والله أعلم- أن أبا سليمان لما قال هذه الكلمة: لو ألقاني في النار لكنت بذلك راضيًا. أن يكون بعض الناس حكاه بما فهمه من المعنى أنه قال: الرِّضَا أَلَّا تسأل اللهَ الجنَّةَ ولا تستعيذه من النارِ.

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٤٢٨)، تاريخ الإسلام (٧/ ٦٧).

(٢) مسلم (٢٦٨٨). عن أنس.

(٣) البخاري (٧٠٤٦)، مسلم (٢٢٦٩). عن ابن عباس.

وتلك الكلمة التي قالها أبو سليمان، مع أنها لا تدل على رضاه بذلك، ولكن تدل على عزمه بالرِّضَا بذلك، ونحن نعلم أن ذلك العزم لا يستمر بل ينفسخ، وأن مثل هذه الكلمة كان تركها أحسن من قولها، وأنها مستدركة [كما] استدركت دعوى سَمْنُون ورُوَيْم وغير ذلك.

فإنَّ بين هذه الكلمة وبين تلك فرقًا عظيمًا، فإن تلك [الكلمة] مضمونها أن من سأل الله الجنة واستعاذه من النار لا يكون راضيًا.

وفرق بين من يقول: أنا إذا فعل بي كذا كنت راضيًا. وبين من يقول: لا يكون راضيًا إلا من لا يطلب خيرًا، ومن لا يهرب من شَرٍّ.

وبهذا وغيره يُعلم أن الشيخ أبا سليمان كان أجلَّ من أن يقول مثل هذا الكلام؛ فإنَّ الشيخ أبا سليمان من أجلاء المشايخ وساداتهم، ومن أتْبَعِهم للشريعة، حتى أنه كان يقول: إنَّه لَيَمُرُّ بقلبي النُّكْتَةُ من نُكَتِ القوم، فلا أقبلُها إلا بشاهِدَيْنِ؛ الكتابِ والسنةِ[(١)]. فمن لا يقبل نكت قلبه إلا بشاهدين يقول مثل هذا الكلام؟

وقال الشيخ أبو سليمان أيضًا: ليس لمن أُلهم شيئًا من الخير أن يفعله حتى يسمعَ فيه بأثَرٍ، فإذا سمع فيه بأثر كان نورًا على نور[(٢)].

بل صاحبه أحمد بن [أبي] الحَوَارِي كان من أتْبَع المشايخ للسنة، فكيف أبو سليمان؟

وتمام تزكية أبي سليمان من هذا الكلام يظهر بالكلام في:

المقام الثاني: وهو قول القائل -كائنًا من كان-: الرِّضَا ألَّا تسأل اللهَ الجنَّةَ ولا تستعيذه من النَّارِ. ونقدِّم قبل ذلك مقدمةً يتبيَّن بها أصل ما وقع في مثل هذه الكلمات من الاشتباه والاضطراب.

وذلك أن قومًا كثيرًا [من الناس]؛ من المتفقِّهة والمتصوِّفة والمتكلِّمة وغيرهم، ظنُّوا أن الجنة ليست إلَّا التنعُّم بالمخلوق، من أكل وشرب ولباس ونكاح، وسماع أصوات طيبة، وشمِّ روائح طيبة، ولم يُدخلوا في مسمَّى الجنة نعيمًا غير ذلك، **ثم صاروا حزبين**:

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٦١)، طبقات الصوفية ص(٧٦).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٦٩)، تاريخ بغداد (١١/ ٥٢٣)، تاريخ دمشق (٣٤/ ١٢٦)، تاريخ الإسلام (٥/ ٣٦٩).

حزب أنكروا أن يكون للعباد نعيم غير تنعُّمهم بهذه الأمور المخلوقة وأشباهها، ثم من هؤلاء مَن أنكر أن يكون المؤمنون يَرَون ربَّهم، كما ذهب إلى ذلك الجهميَّةُ من المعتزلة وغيرهم.

ومنهم من أقرَّ بالرؤية: إما الرؤية التي أخبر بها النبيُّ ﷺ كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.

وإمَّا برؤية فسَّرها بزيادة كَشْفٍ أو عِلْم، أو جَعَلَها بحاسَّةٍ سادسة، ونحو ذلك من الأقوال التي ذهب إليها ضِرارُ بن عمرو وطَوائف من أهل الكلام المنتسبين إلى نصر أهل السنة في مسألة الرؤية.

وإن كان [ما] يثبتونه من جنس ما نفته المعتزلة والضِّرارية، والنزاع بينهم لفظي، ونزاعهم مع أهل السنة معنوي، ولهذا كان بشر المَرِيسِي وأمثاله يفسِّرون الرؤية بنحو من تفسير هؤلاء.

والمقصود هنا أن مثبتة الرؤية منهم من أنكر أن يكون المؤمن ينعَّم بنفس رؤيته ربه، قالوا: لأنه لا مناسبة بين المُحْدَث والقديم. كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالي [الجويني] في «الرسالة النظامية»(١)، وكما ذكره أبو الوفاء ابن عقيل في بعض كتبه.

ونقلوا عن ابن عقيل أنه سمع قائلًا يقول: أسألُك لذَّة النظر إلى وجهك. فقال: يا هذا، هَبْ أن له وجهًا، أَلَهُ وجه يُتلذَّذ بالنظر إليه(٢)؟

وذكر أبو المعالي أن الله يخلق لهم نعيمًا ببعض المخلوقات مقارنًا للرؤية، فأمَّا التنعُّم بنفس الرؤية فأنكره وجعل هذا من أسرار التوحيد(٣).

وأكثر مثبتي الرؤية يُقِرُّون بتنعُّمِ المؤمنين برؤية ربِّهم، وهو مذهب سلف الأمة وأئمتها ومشايخ الطريق.

---

(١) العقيدة النظامية ص(٣٨، ٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥٥)، منهاج السنة (٥/ ٣٩٢)، النبوات (١/ ٣٤٢)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٥٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٥)، النبوات (١/ ٣٤١)، جامع المسائل (٦/ ١٣٨).

كما جاء في الحديث الذي رواه النسائيُّ وغيرُه عن النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ بعلمِكَ الغَيْبَ وبِقُدْرَتِك على الخَلْقِ، أَحْيِنِي ما كانتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لي، وتَوَفَّنِي إذا كانت الوَفَاةُ خَيْرًا لي، اللَّهُمَّ إني أسألُك خَشْيَتَك في الغَيْبِ والشَّهَادَةِ، وأسألُك كلمةَ الحَقِّ في الغَضَبِ والرِّضَا، [وأسألُك القَصْدَ في الفَقْرِ والغِنَى، وأسألُك نَعِيمًا لا يَنْفَدُ، وقُرَّةَ عَيْنٍ لا تَنْقَطِعُ]، وأسألُك الرِّضَا بعدَ القَضَاءِ، وأَسْأَلُك بَرْدَ العَيْشِ بعد المَوْتِ، وأسألُك لذَّةَ النَّظَرِ إلى وَجْهِك، وأسألُك الشَّوْقَ إلى لقائِك، في غيرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ، ولا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَّا بِزِينَةِ الإيمانِ، واجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِين**»(١).

وفي صحيح مسلم وغيره عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إذا دَخَلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، نادَى مُنَادٍ: يأهلَ الجنَّةِ، إنَّ لكم عند اللهِ مَوْعِدًا يُرِيدُ أن يُنْجِزَكُمُوه. فيقولون: ما هو؟ أَلَمْ يُبَيِّضْ وُجُوهَنا، ويُثَقِّلْ مَوَازِينَنَا، ويُدْخِلْنا الجنَّةَ، ويُجِرْنَا من النَّارِ؟ قال: فيَكْشَفُ الحِجَابَ، فَيَنْظُرُونَ إليه، فما أَعْطَاهُم شَيْئًا أَحَبَّ إليهم مِن النَّظَرِ إليه**»(٢).

وكلَّما كان الشيء أحب كانت اللذَّة بنَيْلِه أعظم، وهذا متَّفَق عليه بين السلف والأئمة ومشايخ الطريق، كما رُوي عن الحسن البصري أنه قال: لو علم العابدون أنهم لا يَرون رَبَّهم في الآخِرَةِ لذَابَتْ نفوسُهم في الدينا شَوْقًا إليه(٣).

وكلامهم في ذلك كثير.

ثم هؤلاء الذين وافقوا السلف والأئمة والمشايخ على التنعُّم بالنظر إلى الله تعالى، تنازعوا في مسألة المحبَّة التي هي أصل ذلك، فذهب طوائف من المتكلِّمين والفقهاء إلى أن الله لا يُحَبُّ نفسُه، وإنما المحبَّة محبَّة طاعته وعبادته، وقالوا: هو أيضًا لا يُحِبُّ عبادَه المؤمنين، وإنما محبته إرادته للإحسان إليهم ولإثابتهم.

ودخل في هذا القول من انتسب إلى نصر السنة من أهل الكلام، حتى وقعَ فيه طوائف

---

(١) النسائي (١٣٠٥)، ابن أبي شيبة (٢٩٣٤٦)، أحمد (١٨٣٢٥)، الحاكم (١٩٢٣)، ابن حبان (١٩٧١). عن عمار بن ياسر. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٢) مسلم (١٨١)، الترمذي (٣١٠٥)، النسائي في الكبرى (١١١٧٠)، ابن ماجة (١٨٧). عن صهيب.

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٦٣)، (٢/ ٤٧١، ٤٩٣)، الشريعة للآجري (٢/ ٩٨٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٥٥)، حلية الأولياء (٢/ ١٥٩).

من أصحاب مالك والشافعي وأحمد؛ كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وأمثال هؤلاء.

وهذا في الحقيقة **شُعْبَةٌ من التَّجَهُّمِ والاعتزال**؛ فإنَّ أول من أنكر المحبَّة في الإسلام الجَعْدُ بنُ دِرْهَم أستاذ الجهم بن صفوان، فضحَّى به خالد بن عبد [الله] القَسْرِي، وقال: أيُّها الناس، ضَحُّوا، تقبَّلَ اللهُ ضَحَايَاكم، فإني مُضَحٍّ بالجَعْدِ بنِ دِرْهَم، إنه زَعَمَ أنَّ اللهَ لم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَلِيلًا، ولم يُكَلِّمْ موسى تَكْلِيمًا. ثم نَزَلَ فَذَبَحَه[(١)].

والذي دَلَّ عليه الكتاب والسنة واتَّفق عليه سلف الأمة وأئمتها وجميع مشايخ الطريق أن الله يُحِبُّ ويُحَبُّ، ولهذا وافقهم على ذلك من تصوَّف من أهل الكلام؛ كأبي القاسم القُشَيْرِي وأبي حامد الغزالي وأمثالهما، ونصر ذلك أبو حامد [في] الإحياء وغيرِه[(٢)]، وكذلك أبو القاسم ذكر ذلك في «الرسالة» على طريق الصوفية[(٣)]، كما في كتاب أبي طالب المَكِّي المسمَّى بـ«قوت القلوب»[(٤)].

وأبو حامد -مع كونه تابع في ذلك الصوفية- استند في ذلك لما وجده من كتب الفلاسفة من إثبات نحو ذلك، حيث قالوا: يَعْشَقُ ويُعْشَقُ.

وقد بسطت الكلام على هذه المسألة العظيمة في القواعد الكِبَار بما ليس هذا موضعه.

وقد قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [سورة المائدة: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [سورة التوبة: ٢٤].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلَاوَةَ الإيمَانِ: أن**

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٢٩)، نقض الدارمي (١/ ٥٨١)، الرد على الجهمية ص(٢١، ٢٠٩)، السنة للخلال (٥/ ٨٧)، الشريعة (٣/ ١١٢٢)، (٥/ ٢٥٦١)، الإبانة الكبرى (٦/ ١١٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٥٢)، البيهقي (٢٠٨٨٧)، ابن عساكر (٥٢/ ٢٥٥).

(٢) إحياء علوم الدين (٤/ ٢٩٣- ٣٦١).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٤٨٤- ٤٩٥).

(٤) قوت القلوب (٢/ ٨٢- ٩٥).

يكونَ اللهُ ورسولُه أَحَبَّ إليه مِمَّا سِوَاهُما ، وأن يُحِبَّ المَرْءَ لا يُحِبُّه إلَّا للهِ، وأن يَكْرَهَ أن يَرْجِعَ في الكُفْرِ بعد أنْ أنْقَذَهُ اللهُ منه كما يَكْرَهُ أنْ يُقْذَفَ في النَّارِ»[١] .

والمقصودُ هنا أن هؤلاء المُتَجَهِّمَة من المعتزلة ومن وافقهم الذين ينكرون حقيقة المحبَّة، يلزمهم أن ينكروا التلذُّذ بالنظر إليه، ولهذا ليس في الحقيقة عندهم إلا التنعُّم بالأكل والشرب ونحو ذلك، وهذا القول باطل بالكتاب والسنة واتِّفاق سلف الأمة ومشايخها .

فهذا أحد الحزبَيْن الغالطَيْن.

والحزب الثاني: طوائف من المتصوِّفة والمتفقِّرة والمتنسِّكة، وافقوا هؤلاء على أن الجنة ليست إلا هذه الأمور التي يتنعَّمُ بها المخلوق. ولكن وافقوا السلف [والأئمة] على إثبات رؤية الله، والتنعُّم بالنظر إليه، وأصابوا في ذلك.

وصاروا يطلبون هذا النعيم وتَسْمُو همتهم إليه، ويخافون فواتَه، وصار أحدهم يقول: ما عبدتك شوقًا إلى جنتك، ولا خوفًا من نارك، ولكن لأنظر إليك، أو إجلالًا لك[٢] . وأمثال هذه الكلمات.

ومقصودهم بذلك طلب ما هو أعلى من الأكل والشرب والتَّمَتُّع بالمخلوق، ولكن غَلِطُوا في إخراج ذلك من الجنة.

وقد يَغْلَطُون أيضًا في ظنِّهم أنهم يعبدون الله بلا حَظّ ولا إرادة، وأن كل ما يُطلب منه فهو حَظُّ النفس، وتوهَّموا أن البشر يعمل بلا إرادة ولا مطلوب ولا محبوب، وهو سوء معرفة بحقيقة الإيمان والدين والآخرة.

وسبب ذلك أن هِمَّةَ أحدهم المتعلِّقة بمطلوبه ومحبوبه ومعبوده تفنيه عن نفسه، حتى لا يشعر بنفسه وإرادتها، فيظن أنه يفعل بغير مراد، والذي طَلَبَه وعَلَّقَ به هِمَّتَه هو غاية مراده ومحبوبه ومطلوبه.

وهذا كحال كثير من الصالحين والصادقين وأرباب الأحوال والمقامات، يكون

---

(١) البخاري (١٦)، مسلم (٤٣). عن أنس.
(٢) إحياء علوم الدين (٤/ ٣١٠)، قوت القلوب (٢/ ٩٣).

لأحدهم وَجْدٌ صحيح، وذَوْقٌ سليم، لكن ليس له عبارة تبيِّن مراده، فيقع في كلامه غلطٌ وسوءُ أدب، مع صحة مقصوده. وإن كان من الناس من يقع منه غلط في مراده واعتقاده.

فهؤلاء الذين قالوا مثل هذا الكلام، إذا عنوا به طلب رؤية الله تعالى أصابوا في ذلك، لكن أخطأوا من جهة أنهم جعلوا ذلك خارجًا عن الجنة، فأسقطوا حرمة اسم الجنة، ولزم من ذلك أمور منكرة.

ونظير ذلك ما ذُكِرَ عن الشِّبْلِيِّ رحمه الله أنه سمع قارئًا يقرأ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٢]. فصرخ، وقال: أين من يريد الله[(١)]؟

فيُحمد منه كونه أراد الله، ولكن غَلِطَ في ظنّه أن الذين أرادوا الآخرة ما أرادوا الله.

وهذه الآية في أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه بأُحد، وهم أفضل الخلق، فإن لم يريدوا الله أفيريد اللهَ مَنْ هو دونهم كالشِّبْلِيِّ وأمثاله؟

ومثل ذلك ما أعرفه عن بعض المشايخ أنه سُئل مرة عن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [سورة التوبة: ١١١]. قال: فإذا كانت الأنفس والأموال في [ثمن] الجنة، فالرؤية بِمَ تنال[(٢)]؟ فأجابه مجيب بما يشبه هذا السؤال.

والواجب أن يُعلم أن كلَّ ما أعدَّه الله لأوليائه من نعيم بالنظر إليه وما سوى ذلك فهو في الجنة، كما أن كل ما توعَّد به أعداءه هو في النار، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [سورة السجدة: ١٧].

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**يقولُ اللهُ: أَعْدَدْتُ لعبادِي الصَّالِحين ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ ما أُطْلِعْتُم عليه**»[(٣)].

وكذلك في قوله في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «**إنَّ أَدْنَى أهلِ الجنَّةِ مَنْزِلَةً مَنْ يَنْظُرُ**

(١) تفسير السلمي (١/ ١٢٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٣).
(٣) البخاري (٤٧٨٠)، مسلم (٢٨٢٤). عن أبي هريرة.

في مُلْكِهِ مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِ عامٍ، وإنْ أَعْلاهم مَنْزِلَةً من يَنْظُرُ إلى وَجْهِ [اللهِ] بُكْرَةً وعَشِيًّا»[(١)].

وقوله في حديث صهيب: «إذا دَخَلَ أهلُ الجنَّةِ [الجنَّةَ] نادِى منادٍ: يأهل الجنَّةِ، إنَّ لكم عند [اللهِ] موعدًا ...». الحديث، ثم قال: «فيَكْشِفُ الحِجَابَ فَيَنْظُرونَ إليه»[(٢)]. وشبه ذلك.

وإذا علم أن جميع ذلك وأمثاله داخل في الجنة، فالناس على درجات متفاوتة، كما قال تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾﴾ [سورة الإسراء: ٢١].

وكل مطلوب للعبد بعبادة وقربة أو دعاء أو غير ذلك من مطالب الآخرة هو في الجنة.

[وطلب الجنة] والاستعاذة من النار طريق أنبياء الله ورسله وجميع أولياء الله السابقين المقرَّبين وأصحاب اليمين، [كما] في السُّنَنِ أن النبي ﷺ سأل بعضَ أصحابه: «كيف تقولُ في دُعائِك»؟ قال: أقولُ: اللَّهُمَّ إني أسألُك الجنَّة وأعوذُ بك من النار، أما إني لا أُحْسِنُ دَنْدَنَتَك ولا دَنْدَنَةَ مُعَاذٍ. فقال النبيُّ ﷺ: «حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ»[(٣)].

فقد أخبر [أنه هو] ﷺ [ومعاذ] -وهو أفضل الأئمة الراتبين بالمدينة في حياة النبي ﷺ- إنما يدندنون حول الجنة، أفيكون [قول] أحدٍ [فوق] قول رسول الله ﷺ ومعاذ ومَن يُصلي خلفهما من المهاجرين والأنصار؟

ولو طلب هذا العبد ما طلب كان في الجنة.

وأهل الجنة نوعان: سابقون مقرَّبون، وأبرار أصحاب يمين.

---

(١) أحمد (٤٦٢٣)، الترمذي (٢٥٥٣، ٣٣٣٠)، أبو يعلى (٥٧١٢)، الحاكم (٣٨٨٠)، حلية الأولياء (٥/ ٨٧). وقال الترمذي: غريب. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٤٠١): في أسانيدهم ثُوَيْرُ بنُ أبي فَاخِتَة وهو مجمع على ضعفه. انظر: علل الدارقطني (١٢/ ٤١٩).

(٢) مسلم (١٨١)، الترمذي (٣١٠٥). عن صهيب.

(٣) أبو داود (٧٩٢)، أحمد (١٥٨٩٨)، عن بعض أصحاب النبي. وابن ماجة (٩١٠، ٣٨٤٧)، ابن خزيمة (٧٢٥)، ابن حبان (٨٦٨)، عن أبي هريرة. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ١١٣): إسناد صحيح رجاله ثقات.

قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴿٢٠﴾ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة المطففين: ١٨- ٢٧].

قال ابن عباس: تُمزج لأصحاب اليمين مَزْجًا، ويشربها المقرَّبون صِرْفًا[(١)].

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا سَمِعْتُم المُؤذِّنَ فقولوا مِثْلَ مَا يقولُ، ثم صَلُّوا عَلَيَّ، فإنَّه من صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عليه عَشْرًا، ثم سَلُوا اللهَ لِيَ الوَسِيلَةَ، فإنَّها دَرَجَةٌ في الجنَّةِ لا تَنْبَغِي إلَّا لعبدٍ من عِبَادِ اللهِ، وأَرْجُو أنْ أَكُونَ أنا ذلك العبد، فمنْ سَأَلَ اللهَ لِيَ الوسيلةَ حَلَّتْ عليه شَفَاعَتِي يومَ القيامةِ**»[(٢)].

فقد أخبر أن الوسيلة التي لا تصلح إلا لعبد واحد من عباد الله ورجا أن يكون هو ذلك العبد، [هي] درجة في الجنة، فهل بقي بعد الوسيلة شيء أعلى منها يكون خارجًا عن الجنة يصلح للمخلوقين؟

وثبت في الصحيح أيضًا في حديث الملائكة الذين يلتمسون [الناس في] مجالس الذكر، قال: «**فيقولونَ للرَّبِّ تعالى: وَجَدْنَاهم يُسَبِّحُونَك ويَحْمَدُونَك ويُكَبِّرُونَك. قال: فيقول: وما يَطْلُبُون؟ قالوا: يَطْلُبُون الجنَّةَ. [قال: فيقول: وهل رَأَوْها؟ قال: فيقولون: لا]. قال: فيقول: [فكيف] لو رأوْها؟ قال: فيقولون: لو رَأَوْها لكانوا أَشَدَّ لها طَلَبًا. قال: وَمِمَّ يَسْتَعِيذُون؟ قالوا: يَسْتَعِيذُون من النَّارِ. قال: فيقول: فهل رَأَوْها؟ قال: فيقولون: لا. قال: فيقول: فيكف لو رَأَوْها؟ قالوا: لو رَأَوْها لكانوا أَشَدَّ منها اسْتِعَاذَةً. قال: فيقول: أُشْهِدُكم أنِي قد أَعْطَيْتُهم ما يَطْلُبُون وأَعَذْتُهم مما يَسْتَعِيذُون -أو كما قال- قال: فيقولون: فيهم فلانٌ الخَطَّاء جاء لحاجةٍ فجَلَسَ معهم. قال: فيقول: هُمُ القومُ لا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ**»[(٣)].

فهؤلاء الذين هم [من] أفضل أولياء الله كان مطلوبُهم الجنَّةَ ومهربُهم من النَّارِ.

---

(١) تفسير الطبري (٢٤/ ٢٢٢).

(٢) مسلم (٣٨٤). عن عبد الله بن عمرو.

(٣) البخاري (٦٤٠٨)، مسلم (٢٦٨٩)، أحمد (٨٩٧٢). عن أبي هريرة.

وأيضًا، فالنبي ﷺ لما بايع الأنصار ليلة العقبة، وكان الذين بايعوه من أفضل السابقين الأولين الذين هم أفضل من هؤلاء المشايخ كلهم، قالوا للنبي ﷺ: اشترط لربّك ولنفسك ولأصحابك. قال: «**أَشْتَرِطُ لنَفْسِي أنْ تَنْصُرُونِي مِمَّا تَنْصُرُون منه أَنْفُسَكم وأَهْلِيكم، وأَشْتَرِطُ لأصْحَابي أنْ تُوَاسُوهم**». قالوا: فإذا فعلنا ذلك فما لنا؟ قال: «**لكم الجَنَّةُ**». قالوا: امدد يدك، فوالله لا نُقِيلُك ولا نَسْتَقِيلُك. وقد قالو له في أثناء البيعة: إنَّ بيننا وبين القوم حبالًا وعهودًا وإنا ناقضوها(١).

فهؤلاء الذين [بايعوه] هم من أعظم خلق الله محبة لله ورسوله، وبذلًا لنفوسهم وأموالهم في رِضَا الله ورسوله، على وجه لا يلحقهم فيه أحدٌ من هؤلاء المتأخِّرين، قد كان غاية ما طلبوه بذلك الجنة، فلو كان هناك مطلوب أعلى من ذلك لطلبوه، لكنهم علموا أن في الجنة كل محبوب ومطلوب.

بل وفي الجنة ما لا تشعر به النفوس لتطلبه، فإن الطلب والحب والإرادة فرع [عن] الشعور والإحساس والتصوُّر، فما لا يحسه الإنسان ولا يتصوره ولا يشعر به يمتنع أن يطلبه ويحبه ويريده.

والجنة فيها هذا وهذا، كما قال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾ [سورة ق: ٣٥]. وقال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [سورة الزخرف: ٧١].

ففيها كل ما يشتهونه، وفيها مزيد على ذلك، وهو ما لم يبلغه علمهم ليشتهوه، كما قال [ﷺ]: «**ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ**»(٢). وهذا باب واسع.

فإذا عرفت هذه المقدِّمة، فقول القائل: الرضا ألَّا تسأل [الله] الجنة ولا تستعيذه من النار. إن أراد بذلك ألَّا تسأل الله ما هو داخل في مسمَّى الجنة الشرعية، فلا تسأله النَّظَرَ إليه، ولا غير ذلك مما هو مطلوب جميع الأنبياء والأولياء، وأنك لا تستعيذ به، لا من

---

(١) أحمد (١٤٤٥٦)، الحاكم (٤٢٥١)، البيهقي (١٧٧٣٥)، ابن حبان (٦٢٧٤). عن جابر. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وسيرة ابن هشام (١/ ٤٤٢)، تاريخ الطبري (٢/ ٣٦٣)، دلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ٣٠٤)، دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٤٤٧).

(٢) البخاري (٤٧٨٠)، مسلم (٢٨٢٤). عن أبي هريرة.

احتجابه عنك، ولا من تعذيبك في النار -فهذا الكلام مع كونه مخالفًا لجميع الأنبياء والمرسلين وسائر المؤمنين، فهو متناقِضٌ في نفسه، فاسد في صريح المعقول.

وذلك أن الراضي الذي لا يسأل إنما [لا] يسأله لرضاه عن الله، ورضاه عنه إنما هو بعد معرفته به ومحبته له، فإذا قُدِّر أنه حُجِب فرضي بزوال كل نعيم، فرضي بزوال رضاه عن الله وبزوال محبته لله، وإذا لم يبق معه رضا عن الله ولا محبة لله فكأنه قال: يرضى ألّا يرضى، وهذا جمع بين النقيضين.

ولا ريب أنه كلام من لم يَتَصَوَّر ما يقول ولا عَقَلَه.

يوضِّحُ ذلك أن الراضي إنما يحمله على احتمال المكاره والآلام ما يجده من لذَّة الرِّضا وحلاوته، فإذا فقد تلك الحلاوة واللَّذَّة امتنع أن يحتمل ألمًا ومرارةً، فكيف يتصور أن يكون راضيًا وليس معه من حلاوة الرضا ما يحمل به مرارة المكاره؟

وإنما هذا من جنس كلام السَّكْرَان والفاني الذي وجد في نفسه حلاوة الرضا، فظنَّ أن هذا يبقى معه على أيِّ حالٍ كان، وهذا غلطٌ عظيمٌ منه، كغلط سَمْنُون كما تقدَّم.

وإن أراد بذلك ألَّا يسأل التمتُّع بالمخلوق، بل يسأل ما هو أعلى من ذلك، فقد غَلِطَ من وجهين:

من جهة أنه لم يجعل ذلك المطلوب من الجنة، وهو أعلى نعيم الجنة.

ومن جهة أنه أيضًا أَثْبَتَ أنه طالب مع كونه راضيًا، فإذا كان الرضا لا ينافي هذا الطلب فلا ينافي طلبًا آخر إذا كان محتاجًا إلى مطلوبه.

ومعلوم أن تنعُّمَه بالنَّظَرِ لا يَتِمُّ إلا بسلامته من النار، وبتنعُّمِه من الجنة بما هو دون النظر، وما لا يتم المطلوب إلا به فهو مطلوب، فيكون طلبُه للنظر طلبًا للوازمه التي منها [النجاة من] النار، فيكون رضاه لا ينافي طلب حصول المنفعة، ولا دفع المضرَّة عنه، ولا طلب حصول الجنة ودفع النار، ولا غيرهما، مما هو من لوازم النظر، فتبين تناقض قوله.

وأيضًا، فإذا لم يسأل الله الجنة، لم يستعذ به من النار: فإمَّا أن يطلب من الله ما هو دون ذلك مما يحتاج إليه من جلب منفعة ودفع مضرة، وإمَّا ألَّا يطلبه.

فإن طلب ما هو دون ذلك، واستعاذ مما هو دون ذلك، فطلبه للجنة أَوْلى واستعاذته من النار أَوْلى.

وإن كان الرضا ألَّا يطلب شيئًا قطُّ ولو كان مضطرًا إليه، ولا يستعيذ من شيء قطُّ ولو كان مضرًّا به، فلا يخلو: **إمَّا** أن يكون ملتفتًا بقلبه إلى الله في أن يفعل به ذلك، **وإمَّا** أن يكون معرضًا عن ذلك.

فإن التفت بقلبه إلى الله فهو طالب مستعيذ بحاله، ولا فرق بين الطلب بالحال والقال، بل هو بهما أكمل وأتم، فلا يعدل عنه.

وإن كان معرضًا عن جميع ذلك، فمن المعلوم أنه لا يحيا ويبقى [إلا] بما يقيم حياته [ويدفع] مضاره، فذلك الذي به يحيا من طلب جلب المنافع ودفع المضار: **إمَّا** أن يحبه ويطلبه ويريده من أحد، **أو** لا يحبه ولا يطلبه ولا يريده.

فإن أحبه وطلبه وأراده من غير الله كان مشركًا مذمومًا، فضلًا عن أن يكون محمودًا.

وإن قال: لا أحبه ولا أطلبه ولا أريده لا من الله ولا من خلقه. قيل: هذا ممتنع في الحي؛ فإن الحي يمتنع عليه ألَّا يحب ما به يبقى، وهذا أمر معلوم بالحسِّ، ومن كان بهذه المثابة امتنع أن يوصف بالرضا، فإن الراضي موصوف بحبٍّ وإرادة خاصة، إذ الرضا مستلزم لذلك، فكيف يُسلب عنه ذلك كله؟

فهذا وأمثاله مما يبين فساد هذا الكلام في العقل.

وأما [في] سبيل [الله] وطريقه ودينه فمن وجوه:

أحدها: أن يقال: الراضي لا بد أن يفعل ما يرضاه الله، وإلا فكيف يكون راضيًا عن الله من لا يفعل ما يرضاه الله؟ وكيف يسوغ رضا [ما يكرهه الله] ويسخطه ويذمُّه وينهى عنه؟

وبيان هذا، أن الرِّضَا الموجود: **إمَّا** أن يكون الله يحبه ويرضاه، **وإمَّا** [أن] لا يحبه ويرضاه.

فإن لم [يكن] يحبه ويرضاه لم يكن هذا الرضا مأمورًا به، لا أمر إيجاب، ولا أمر استحباب، فإن من الرضا ما هو كفر؛ كرضا الكفار بالشرك وقتل الأنبياء وتكذيبهم، ورضاهم بما يسخطه الله ويكرهه.

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ ٢٨﴾ [سورة محمد: ٢٨]. فمن اتَّبع ما يسخط [الله] برضاه وعمله فقد أسخط الله.

وقال النبي ﷺ: «**إن الخطيئةَ إذا عُمِلَتْ في الأرضِ، كان مَنْ غَابَ عنها ورَضِيَها كَمَنْ شَهِدَها، ومَنْ شَهِدَها وسَخَطَها [كان] كمَنْ غَابَ عنها [وأنْكَرَها]**»[١].

وقال [ﷺ]: «**سيكون بعدي أمراءُ تَعْرِفون وتُنْكِرون، فمَنْ أنْكَرَ فقد بَرِئَ، ومَنْ كَرِهَ فقد سَلِمَ، ولكن مَنْ رَضِيَ وتَابَعَ**»[٢].

وقال تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٩٦﴾﴾ [سورة التوبة: ٩٦]. فرِضَانا عن القوم الفاسقين ليس مما يحبه الله ويرضاه، وهو لا يرضى عنهم.

وقال تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [سورة التوبة: ٣٨]. فهذا رضًا قد ذمَّه الله.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾ [سورة يونس: ٧]. فهذا أيضًا (رضًا) مذموم. وشواهد هذا كثيرة.

فمن رضي بكفره وكفرِ غيره، وفسقِه وفسقِ غيره، ومعاصيه ومعاصي غيره، فليس هو متبعًا لرضا الله، ولا هو مؤمن بالله، بل هو مسخط لربِّه، وربُّه غضبانٌ عليه، لَاعِنٌ له، ذامٌّ له، متوعِّدٌ له بالعقاب.

وطريق الله، التي يأمر بها المشايخ المهتدون، إنما هي الأمر بطاعة الله والنهي عن معصيته، فمن أمر واستحبَّ أو مدح الرضا الذي يكرهُه الله ويذمُّه وينهى عنه ويعاقب أصحابه، فهو عدوٌّ لله لا وليٌّ [لله]، وهو يَصُدُّ عن سبيل الله وطريقه، ليس بسالك لسبيله وطريقه.

وإذا كان الرِّضَا الموجود في بني آدم: منه ما يحبه الله، ومنه ما يكرهه ويسخطه، ومنه ما هو مباح لا من هذا ولا من هذا. كسائر أعمال القلوب من الحبِّ والبغض وغير ذلك، كلها تنقسم إلى: محبوب لله، ومكروه لله، ومباح.

---

(١) أبو داود (٤٣٤٥)، المعجم الكبير (١٣٩/١٧)(٣٤٥)، معجم الصحابة (٣٠٩/٢). عن العُرْس بن عميرة الكندي.

(٢) مسلم (١٨٥٤). عن أم سلمة.

فإذا كان الأمر كذلك، فالراضي [الذي] لا يسأل الله الجنة ولا يستعيذه من النار، يقال له: سؤال الله الجنة واستعاذته من النار: إما أن تكون واجبة، وإما أن تكون مستحبة، وإما أن تكون مباحة، وإما أن تكون محرمة، وإما أن تكون مكروهة.

ولا يقول مسلم: إنها محرمة ولا مكروهة. وليست أيضًا مباحة مستوية الطرفين، ولو قيل: إنها كذلك، ففعل المباح المستوي الطرفين لا ينافي الرضا، إذ ليس من شرط الراضي ألَّا يأكل ولا يشرب ولا يلبس ولا يفعل أمثال هذه الأمور، فإذا كان ما يفعله من هذه الأمور لا ينافي رضاه، أينافي رضاه دعاءٌ وسؤالٌ هو مباح؟

وإذا كان الدعاء والسؤال كذلك واجبًا أو مستحبًّا، فمعلوم أن الله يرضى بفعل الواجبات والمستحبَّات، فكيف يكون الراضي الذي هو من أولياء الله لا يفعل ما يرضاه الله ويحبه، بل يفعل ما يسخطه ويكرهه؟ وهذه صفة أعداء الله لا أولياء الله.

والقُشَيْرِي قد ذَكَرَ هذا في أوائل «باب الرِّضَا» **فقال**: اعلم أن الواجب على العبد أن يرضى بقضاء الله الذي أُمِر بالرضا به، إذ ليس كل ما [هو] بقضائه يجوز للعبد أو يجب على العبد الرضا به؛ كالمعاصي وفنون مِحَن المسلمين[1].

وهذا الذي قاله قاله قبله وبعده وغيره ومعه غيرُ واحد من العلماء؛ كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأمثالهما، لمَّا احتج عليهم بعضُ القدرية بأن الرضا بقضاء الله مأمور به، فلو كانت المعاصي بقضاء الله لكنَّا مأمورين بالرضا بها، والرضا بما نهى الله عنه لا يجوز.

فأجابهم أهل السنة [عن ذلك] بثلاثة أجوبة:

أحدها: وهو جواب هؤلاء وجماهير الأئمة: أن هذا العموم ليس بصحيح، فلسنا مأمورين أن نرضى بكلِّ ما قُضِيَ وقُدِّرَ، ولم يجئ في الكتاب والسنة أَمَرٌ بذلك، ولكن علينا أن نرضى بما أُمرنا بالرضا به، كطاعة الله ورسوله. وهذا هو الذي ذكره أبو القاسم.

والجواب الثاني: أنهم قالوا: [إنا] نرضى بالقضاء الذي هو صفة الله أو فعله، ولا نرضى بالمقضي الذي هو مفعوله. وفي هذا الجواب ضعف، قد بيَّنَّاه في غير هذا الموضع.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٣٤٢). وفيها: بالقضاء الذي، يجب عليه.

الثالث: أنهم قالوا: إن هذه المعاصي لها وجهان: وجه إلى العبد من حيث هي فعله وصنعه وكسبه. ووجه إلى الرَّبِّ من حيث أنه خلقها وقضاها وقدَّرها. فنرضى من الوجه الذي يُضاف به إلى الله، ولا نرضى من الوجه الذي يُضاف به إلى العبد. إذ كونها شرًّا وقبيحةً ومحرَّمةً، وسببًا للعذاب والذمِّ ونحو ذلك، إنما هو من جهة كونها مضافة إلى العبد.

وهذا مقامٌ فيه من كشف الحقائق والأسرار ما قد ذكرنا منه ما ذكرنا في غير هذا الموضع، ولا يحتمله هذا المكان، فإن هذا متعلِّق بمسائل الصِّفَاتِ والقَدَرِ، وهي من أعظم مطالب الدين، وأشرف علوم الأولين والآخرين، وأدَقّها على عقول أكثر العالمين.

والمقصود هنا، أن مشايخ الصوفية وغيرهم من العلماء، قد بيَّنوا أن من الرضا ما يكون جائزًا، ومنه ما لا يكون جائزًا، فضلًا عن كونه مستحبًّا أو من صفات المقرَّبين، وأن أبا القاسم ذكر في «الرسالة» ذلك أيضًا.

فإن قيل: هذا الذي ذكرتموه أمرٌ بيِّن واضح، فمن أين غَلِطَ [من قال: الرضا أَلَّا تسأل الله الجنة ولا تستعيذه من النار. وغَلِطَ] من يستحسن مثل هذا الكلام كائنًا من كان؟

قيل: غَلِطُوا في ذلك لأنهم رأوا أن الراضي بأمر لا يطلب غير ذلك الأمر. فالعبد إذا كان في حال من الأحوال، فَمِنْ رضاه أَلَّا يطلب غير تلك الحال. ثم إنهم رأوا أن أقصى المطالب الجنة، وأقصى المكارِه النار، فقالوا: ينبغي أَلَّا يطلب شيئًا ولو أنه الجنة، ولا يكره شيئًا ولو أنه النار. فهذا وجه غَلَطِهم.

ودخل الضلال عليهم من وجهين:

أحدهما: ظنُّهم أن الرِّضَا بكلِّ ما يكون أَمَرٌ يحبُّه اللهُ ويرضاه، وأن هذا من أعظم طرق أولياء الله. فجعلوا الرضا بكل حادث وكائن، أو بكل حال يكون فيها العبد، طريقًا إلى الله، فضلُّوا ضلالًا مبينًا.

والطريق إلى الله إنما هي أن تُرْضِيه بأن تفعل ما يحبُّه ويرضاه، لا أن ترضى بكل ما يحدث ويكون، فإنه هو لم يأمرك بذلك ولا رضيه لك ولا أحبَّه، بل هو سبحانه يكره ويسخط ويبغض على أعيان أو أفعال موجودة لا يحصيها إلا هو.

وولايةُ اللهِ موافقتُه بأن تُحِبَّ ما يُحِبُّ، وتُبغضَ ما يُبغضَ، وتكرهَ ما يَكرهُ، وتَسخطَ ما يَسخطُ، وتوالي من يوالي، وتعادي من يعادي، فإذا كنت تحبُّ وترضى ما يسخطُه ويكرهُه، كنتَ عدوَّه لا وليَّه، وكان كلُّ ذمٍّ نال [من رَضِي] ما أسخط الله قد نالك.

فتدبر هذا، فإنه تنبيه على أصل عظيم ضلَّ فيه من طوائف النُّسَّاك والصوفية والعُبَّاد والعامة من لا يحصيهم إلا الله.

الوجه الثاني: أنهم لم يفرِّقوا بين الدعاء الذي أُمروا به أَمْرَ إيجاب وأمر استحباب، وبين الدعاء الذي نُهُوا عنه، أو لم يُؤمروا به ولم ينهوا عنه.

فإن دعاء العبد لربِّه ومسألته إياه ثلاثة أنواع:

نوع أُمِرَ به العبد: إمَّا أمر إيجاب وإمَّا أمر استحباب، مثل قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [سورة الفاتحة: ٦].

ومثل دعائِه في آخر الصلاة؛ [كالدعاء] الذي كان النبي ﷺ يأمر به أصحابه، فقال: «**إذا قَعَدَ أحدُكم في التَّشَهُّدِ فَلْيَسْتَعِذْ باللهِ من أَرْبَعٍ: من عذابِ جهنَّمَ، وعذابِ القبرِ، وفِتنةِ المَحْيَا والمَمَاتِ، وفِتنةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[١].

فهذا دعاء أَمَرَ به النبي ﷺ الصحابة أن يدعوا به في آخر صلاتهم، وقد اتَّفقت الأمة على أنه مشروع، يحبُّه الله ويرضاه، وتنازعوا في وجوبه: فأوجبه طاووس وطائفة، وهو قول في مذهب أحمد، والأكثرون قالوا: هو مستحب[٢].

والأدعية التي كان النبي ﷺ يدعو بها، أو يعلِّم أصحابه أن يدعوا بها، لا تخرج عن أن تكون واجبة أو مستحبة، وكل واحد من الواجب والمستحب فالله يحبه ويرضاه، [ومَن فعله رَضِي الله عنه وأرضاه، فهل يكون من الرضا ترك ما يحبه ويرضاه]؟

ونوع من الدعاء يُنهى عنه: كالاعتداء في الدعاء؛ مثل أن يسأل الرجلُ ما لا يصلح له مما هو من خصائص الأنبياء وليس هو بنبيٍّ، وربما هو من خصائص الرب سبحانه وتعالى.

---

(١) مسلم (٥٨٨)، أبو داود (٩٨٣)، النسائي (١٣١٠)، ابن ماجة (٩٠٩). عن أبي هريرة.
(٢) الإنصاف للمرداوي (٢/ ١٢١)، مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥١٨).

مثل أن يسأل لنفسه الوسيلة التي لا تصلح إلا [العبد] من عباده، أو يسأل الله أن يجعله أفضل من أولياء الله، حتى يكون أفضل من أبي بكر وعمر، أو يسأل الله أن يجعله بكل شيء عليمًا، أو على كل شيء قديرًا، أو يرفع عنه كل حجاب يمنعه من مطالعة الغيوب، وأمثال ذلك.

أو مثل من يدعوه ظانًّا أنه محتاج إلى عِبَادِه، وأنهم يبلغون ضرَّه ونفعَه، فيطلب منه ذلك الفعل، ويَذْكر أنه إذا لم يفعله حصل له ضَيْرٌ من الخلق.

فهذا ونحوه جهل بالله واعتداء في الدعاء، وإن وقع في نحو ذلك طائفة من الشيوخ.

ومثل أن يقول: اللهم اغفر لي إن شئت. فيظن أنه قد يفعل الشيء مختارًا، وقد يفعله مُكْرَهًا. وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، وقال: «**لا يَقُلْ أحدُكم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي إنْ شِئْتَ، [اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إنْ شِئْتَ]، ولكن لِيَعْزِمِ المسألَةَ، فإنَّ اللهَ لا مُكْرِهَ له**»(١).

ومثل أن يقصد السجع في الدعاء [ويتشهَّق] ويتشدَّق، وأمثال ذلك.

فهذه الأدعية ونحوها منهيٌّ عنها.

ومن الدعاء ما هو مباح: كطلب الفضول التي لا معصية فيها.

والمقصود، أن الرضا الذي هو من طريق الله لا يتضمَّن ترك واجب أو مستحب، [فالدعاء الذي هو واجب أو مستحب] لا يكون تركه من الرضا، كما أن ترك سائر الواجبات لا يكون من الرضا المشروع، ولا فعل المحرمات من الرضا المشروع.

فقد تبيَّن غلط هؤلاء من جهة ظنِّهم أن الرضا مشروع بكل مقدور، ومن جهة أنهم لم يميِّزوا بين الدعاء المشروع إيجابًا أو استحبابًا، والدعاء غير المشروع.

وقد عُلم بالاضطرار من دين الاسلام أن طلب الجنة من الله والاستعاذة به من النار، هو من أعظم الأدعية المشروعة لكل أحد من المرسلين والنبيين وجميع الصديقين والشهداء والصالحين، وأن ذلك لا يخرج عن كونه واجبًا أو مستحبًّا. وطريق أولياء الله التي يسلكونها لا تخرج عن فعل واجبات ومستحبات، إذ ما سوى ذلك محرَّم أو مكروه أو مباح [لا] منفعة فيه في الدين.

---

(١) البخاري (٦٣٣٩)، مسلم (٢٦٧٩). عن أبي هريرة.

ثم إنه مما أوقع هؤلاء في هذا الغَلَطِ أنهم وجدوا كثيرًا من الناس لا يسألون [الله] جلب المنافع ودفع المضار، حتى طلب الجنة والاستعاذة من النار، من جهة كون ذلك عبادة وطاعة وخيرًا، بل من [جهة] كون النفس تطلب ذلك، فرأوا أن من الطريق ترك ما تختاره النفس وتريده، وألَّا يكون لأحدهم إرادة أصلًا، بل [يكون] مطلوبه الجريان تحت القَدَرِ كائنًا مَن كان، وهذا هو الذي أدخل كثيرًا منهم في الرهبانية والخروج عن الشريعة، حتى تركوا من الأكل والشرب واللباس والنكاح ما يحتاجون إليه وما لا تتم مصلحة دينهم إلا به.

فإنهم رَأَوْا العامَّة تعدُّ هذه الأمور بحكم الطبع والهوى والعادة، ومعلوم أن الأفعال التي تقع على هذا الوجه لا تكون عبادة ولا طاعة ولا قربة، فرأى أولئك أن الطريق إلى الله ترك هذه الأمور لأنها من الطَّبْعِيَّات والعادات، فلازموا من الجوع والسهر والخلوة والصمت وغير ذلك مما فيه ترك الحظوظ واحتمال المشاق، ما أوقعهم في ترك واجبات ومستحبَّات وفعل مكروهات ومحرمات.

وكلا الأَمْرَيْنِ غير محمود ولا مأمور به ولا طريق الى الله؛ طريق المفرِّطين الذين فعلوا هذه الأمور المحتاج إليها على غير وجه العبادة والقُرْبَةِ إلى الله. وطريق المُعْتَدِين الذين تركوا هذه الأفعال. بل المشروع أن تُفعل بنيَّة التقرُّب إلى الله، وأن يُشكر الله.

قال تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾ [سورة المؤمنون: ٥١]. وقال: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٢].

فأمر بالأكل والشكر، فمن أكل ولم يشكر كان مذمومًا، ومن لم يأكل ولم يشكر كان مذمومًا.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ اللهَ لَيَرْضَى عن العبدِ أنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَه عليها، ويَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَه عليها**»(١).

وقال النبي ﷺ لسعد: «**إنَّك لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بها وَجْهَ اللهِ إلَّا ازْدَدْتَ بها دَرَجَةً وَرِفْعَةً، حتى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُها إلى فِي امرأتِك**»(٢).

(١) مسلم (٢٧٣٤). عن أنس.
(٢) البخاري (٥٦)، مسلم (١٦٢٨). عن سعد بن أبي وقاص.

وفي الصحيح أيضًا أنه (قال): «**إذا أَنْفَقَ الرجلُ على أهلِه يَحْتَسِبُها فهو له صَدَقَةٌ**»[١].

فكذلك الأدعية، هَبْ أن من الناس من يسأل الله جلب المنفعة له و[دفع] المضرة عنه طَبْعًا وعادةً، لا شرعًا وعبادةً. فليس من المشروع لي أن أَدَعَ الدُّعاءَ مطلقًا لأجل تقصير هذا وتفريطه، بل أفعله أنا شرعًا وعبادة.

ثم اعلم أن الذي يفعله شرعًا وعبادة إنما يسعى في مصلحة نفسه وطلب حظوظه المحمودة، فهو يطلب مصلحة دنياه وآخرته، بخلاف الذي يفعله طَبْعًا، فإنه إنما يطلب مصلحة دنياه فقط، كما قال تعالى: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ * وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾﴾ [سورة البقرة: ٢٠٠- ٢٠٢].

وحينئذ فطالب الجنة والمستعيذ من النار إنما يطلب حسنة الآخرة فهو محمود.

ومما يبيِّن الأمر في ذلك، أن طَرْدَ قولِ هؤلاء أنَّ العبد لا يفعل مأمورًا ولا يترك محظورًا، فلا يصلي ولا يصوم ولا يتصدق ولا يحج ولا يجاهد ولا يفعل شيئًا من الخير، فإن ذلك إنما فائدته حصول الثواب ودفع العقاب، فإذا كان هو لا يطلب حصول الثواب الذي هو الجنة، ولا دفع العقاب الذي هو النار، فلا يفعل مأمورًا ولا يترك محظورًا، ويقول: أنا راضٍ بكل ما يفعله بي وإن كفرت وفسقت وعصيت، بل يقول: أنا أكفر وأفسق وأعصي حتى يعاقبني وأرضى بعقابه فأنال درجة الرضا بقضائه. وهذا قول مَن هو أجهل الخلق وأحمقهم وأضلهم وأكفرهم.

أمَّا جهله وحمقه؛ فَلِأَنَّ الرضا بذلك ممتنع متعذِّر، ولأن ذلك مستلزم الجمع بين النقيضين.

وأمَّا كفره؛ فلأنه مستلزم لتعطيل دين الله الذي بعث به رسله وأنزل به كتبه.

ولا ريب أن ملاحظة القضاء والقدر أوقعت كثيرًا من أهل الإرادة من المتصوفة في أن تركوا من المأمور وفعلوا من المحظور ما صاروا به: **إمَّا** ناقصين محرومين، **وإمَّا**

---

(١) البخاري (٥٥)، مسلم (١٠٠٢). عن أبي مسعود البدري.

عاصين، وإمَّا فاسقين، وإمَّا كافرين، وقد رأيت من ذلك ألوانًا: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [سورة النور: ٤٠].

وهؤلاء والمعتزلة ونحوهم من القدرية في طرفي نقيض.

هؤلاء يلاحظون القَدَرَ ويعرضون عن الأَمْرِ، وأولئك يلاحظون الأَمْرَ ويعرضون عن القَدَرِ. والطائفتان تظنُّ أن ملاحظةَ الأمر والقدر متعذِّرٌ. كما أن طائفة تجعل ذلك مخالفًا للحكمة والعدل.

وهذه **الأصناف الثلاثة**: القدرية المجوسية، والقدرية المشركية، والقدرية الإبليسية. وقد بسطنا الكلام على هذه الفرق في غير هذا الموضع.

وأكثر ما يُبتلى به السالكون -أهل الإراداة- والعامَّة في هذا الزمان هي القدرية المشركية، فيشهدون القَدَرَ ويُعْرِضون عن الأمر، كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أيُّ مذهب وافق هواك تمذهبت به[١].

وإنَّما المشروع العكس، وهو أن يكون عند الطاعة يستعين اللهَ عليها قبل الفعل، ويشكره عليها بعد الفعل، ويجتهد ألَّا يعصي، فإذا أذنب وعصى بادر إلى التوبة والاستغفار.

كما في الحديث: «**سَيِّدُ الاستغفارِ أن تقول: أَبُوءُ لك بِنِعْمَتِك عَلَيَّ، وأَبُوءُ بذَنْبِي فاغْفِرْ لي**»[٢].

وكما في الحديث الصحيح الإلهي: «**يا عِبَادِي، إنَّما هي أعمالُكم أُحْصِيها لكم، ثُمَّ أُوَفِّيكُم إيَّاها، فمن وَجَدَ خَيْرًا فلْيَحْمَدِ اللهَ، ومن وَجَدَ غيرَ ذلك لا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَه**»[٣].

ومن هذا الباب دخل قومٌ من أهل الإرادة في ترك الدعاء، وآخرون جعلوا التوكُّل والمحبة ونحو ذلك من مقامات العامة. وأمثال هذه الأغاليط التي قد تكلَّمنا عليها في غير هذا الموضع، وبيَّنَّا الفرقَ بين الصواب والخطأ في ذلك.

---

(١) لأبي الفرج ابن الجوزي، كما في: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤٦)، (١٦/ ٢٤٨)، (١٨/ ٢٠٤).

(٢) البخاري (٦٣٠٦). عن شداد بن أوس.

(٣) مسلم (٢٥٧٧). عن أبي ذر.

ولهذا وأمثاله، يوجد في كلام أئمة هؤلاء المشايخ الوصيَّة باتِّباع العلم والشريعة، كقول سَهْلٌ رحمه الله: العمل بلا اقتداء عيش النفس، والعمل بالاقتداء عذاب على النفس[1]. وقال: كل وَجْدٍ لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل[2].

وقال الجُنَيْدُ بن محمد: من لم [يقرأ] القرآن ويكتب الحديث لا يُقتدى به في هذا الشأن؛ لأن علمنا هذا مُقَيَّد بالكتاب والسنة[3].

وقال أحمد بن [أبي] الحَوَارِي: [من عَمِلَ عملًا بلا اتِّباع سنة رسول ﷺ فباطلٌ عملُه][4].

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٦٠).

(٢) إحياء علوم الدين (٢/ ٣٠٢).

(٣) الرسالة القشيرية (١/ ٧٩). وفيها: ولم يكتب.

(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٦٨)، طبقات الصوفية ص(٩٢).

فصل: في السُّكْر، وأسبابه، وأحكامه

قد تكلَّمتُ فيما مضى من القواعد على معاني الفَنَاءِ الموجود في كلام المشايخ والصوفية، وأنه **ثلاثة أقسام**:

قسم كامل للسابقين، وقسم ناقص لأصحاب اليمين، وقسم ثالث للظالمين الفاسقين والكافرين.

فالأول: الفَنَاءُ عن عبادة ما سوى الله والاستعانة به، بحيث لا يعبد إلا الله، ولا يستعين إلا بالله، وهذا هو دين الإسلام.

والثاني: الفَنَاءُ عن شهود ما سوى الله، بحيث يغيب بمشهوده عن شهوده، وهذا لمن لم يَقْدِر على الجمع بين شهود الحقائق وعبادة الخالق، بل ما شهده عنده ومعبوده واحد، فمشهوده واحد.

وهذا يعتري كثيرًا؛ كالْعِيسَوِيَّة من هذه الأمة الذين لهم وصف العبادة دون الشهادة، فلهم قوة في العبادة والإنابة والمحبة، يجتذبهم ذلك إلى معبودهم ومقصودهم ومحبوبهم، وليس لهم قوة مع ذاك على شهود سائر ما يقوم به من الكائنات، وما يستحقُّه من الأسماء والصفات.

فهؤلاء إذا لم يتركوا واجبًا لم يضرهم، وإن تركوا مستحبًّا مشتغلين عنه بما هو أفضل منه لم يُنقلوا عن مقامهم، وإن اشتغلوا عمَّا تركوه من المستحب بما ليس مثله، فانتقالهم إلى ذلك الأفضل أفضل إذا أمكن، وإلا ففعل المقدور عليه من الصالحات خيرٌ من الاهتمام بما يُعْجَزُ عنه ويَصُدُّ عن غيره.

وإن تركوا واجبًا أو فعلوا محرَّمًا مع إمكان العلم والقدرة، فهم مؤاخذون على ذلك.

وإن كان مع سقوط التمييز لسبب يعذرون [به]، مثل زوال عقل بسببٍ غير محظور، أو سُكْرٍ بسبب غير محظور، أو عَجْزٍ لا تفريط فيه -فلا ذَمَّ عليهم.

وإن كان مع التكليف فسببُ الذمِّ قائمٌ، ثم لهم حكم الله فيهم كما لسائر المؤمنين: من كون الذنب صغيرًا، أو كبيرًا، مقرونًا بحسنات ماحية، أو غير ذلك من أحكام السيئات، مالم يخرجوا إلى:

القسم الثالث: وهو فَنَاءُ الكافرين، وهو جعل وجود الأشياء هو عين وجود الحقّ، أو وجود نفسه عين وجوده، كما بيَّناه من مذاهب أهل الحلول والاتّحاد في غير هذا الموضع.

فإنَّ هذا كفر، وصاحبه كافر بعد قيام الحجة عليه.

وإن كان جاهلًا أو متأوِّلًا لم تَقُمْ عليه الحجة، كالذي قال: إذا أنا مُتُّ فأَحْرِقُوني ثم ذَرُّوني في اليَمِّ[(١)]. فهذا أمره إلى الله تعالى.

كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [سورة النساء: ٤٣]. فجعل الغاية التي يزول بها حكم السُّكْرِ أن يعلم ما يقول، فمتى كان لا يعلم ما يقول فهو في السُّكر، وإذا علم ما يقول خرج عن حكمه.

فهذا أصل يجب اعتماده، وهذا هو **حَدُّ السَّكْران** عند جمهور العلماء.

قال أحمد بن حنبل بما نقله عن سعيد بن جبير أنه قال: إذا لم يعلم ثيابه من ثياب غيره ولا نعله من نعال غيره[(٢)]. فجعل ذلك عدم التميز بين ثوبه وثوب غيره.

ويُروى عن الشافعي أنه قال: إذا اختلط كلامه المنظوم، وأفشى سرَّه المكتوم[(٣)].

فالسُّكْر يجمع معنيَيْن: وجود لذَّة، وعدم تميز. والذي يقصد السُّكْرَ قد يقصد أحدَهما، وقد يقصد كليهما، وهو آثم؛ فإن النفس لها أهواء وشهوات تلتذُّ بنَيْلها وإدراكها، والعقل والعلم بما في تلك الأفعال من المضرَّة في الدنيا والآخرة يمنعها عن ذلك، فإذا زال العقل الحافظ انبسطت النفس في أهوائها.

وحَرَّمَ الله السُّكْر لسببين، ذكرهما الله في كتابه بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة المائدة: ٩١].

فأخبر أنه يوجب المفسدة الناشئة من النفس بعدم العقل، ويمنع المصلحة التي لا تتم إلا بالعقل التي خُلق لها العبد، وهي ذكر الله والصلاة.

---

(١) البخاري (٣٤٧٨)، مسلم (٢٧٥٧). عن أبي سعيد. والبخاري (٣٤٨١)، مسلم (٢٧٥٦). عن أبي هريرة.

(٢) الإنصاف للمرداوي (٨/ ٤٣٦).

(٣) الوسيط للغزالي (٥/ ٣٩١).

وقد يكون سبب السُّكْرِ من الألم كما يكون من اللَّذَّة، كما قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٞ﴾ [سورة الحج: ٢]. فأخبر أنهم يُرون سكارى وما هم بسكارى.

فإذا عُرف ذلك، فسبب السُّكْرِ ما يوجب اللذة ويمنع العلم، فمنه السُّكْرُ بالأطعمة والأشربة المُسْكِرة، فإن طاعمها يحصل له بذلك لذَّة وسرور، وهو الحامل لأكثر الناس على شربها، ويغيب عقله فتغيب عنه الهموم والأحزان تلك الساعة.

ومن الناس من يقصد المنفعة للبدن، ولكن يحصل من المضرَّة بالأفعال والأقوال التي تتولد عن السُّكْرِ، ويمنع عن المنفعة من ذكر الله والصلاة وغيرهما -ما هو أعظم إثمًا من منفعتها.

فإن اللذة الحاصلة بذكر الله والصلاة باقية دافعة للهموم والأحزان، ليس دفعه إياه وقت الصلاة فقط، كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة البقرة: ٤٥]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٥].

ففي هذه اللذة والمنفعة العظيمة الشريفة الدافعة للمضار ما يُغني عن تلك القاصرة المانعة مما هو أكمل منها، والجالبة لمضرَّة تَرْبى عليها.

وهذا السُّكْرُ جسماني.

ومن السُّكْرِ ما يكون بحبِّ الصور: إمَّا النساء، وإمَّا الصبيان. فإنه إذا استحكم الحبُّ وحصل للمُحِبِّ اتِّصالٌ فقد يَسْكَرُ، كما قال بعضهم:

سُكْرَانِ سُكْرُ هوًى وسُكْرُ مُدَامةٍ   فمتى إفاقةُ من به سُكْرَانِ[1].

ووقت الجماع ينقص تمييز أكثر الناس أيضًا، وهو مبدأ سُكْرٍ.

ومن السُّكْرِ أيضًا، ما يكون بحبِّ الرئاسة والمال، أو شفاء الغيظ، فإنه إذا قَوِي ذلك أوجب سُكْرًا.

وإنما كانت هذه الأشياء قد توجب سُكْرًا؛ لأن السُّكْرَ سَبَبُه ما يوجب اللذَّة القاهرة

---

(١) لديك الجن، كما في: عقلاء المجانين لابن حبيب ص(١٧)، تاريخ دمشق (٣٦/٢٠٨).

التي تغمر العقل. وسبب اللذة إدراك المحبوب. فإذا كانت المحبة قوية وإدراك المحبوب قويًّا، والعقل والتمييز ضعيفًا، كان ذلك سببًا للسُّكْرِ.

لكن ضعف العقل تارةً يكون من ضعف نفس الإنسان المُحِب، وتارةً يكون من قوة السبب الوارد، ولهذا يحصل من السُّكْرِ للمبتدئين في إدراك الرئاسة والمال والعِشْقِ والخمر ما لا يحصل لمن اعتاد ذلك وتمكَّن فيه.

فصل

ومن أقوى الأسباب المقتضية للسُّكْرِ سماعُ الأصوات المُطْرِبة من وجهين:

من جهة أنها في نفسها توجب لَذَّةً قوية ينغمر معها العقل.

ومن جهة أنها تحرِّك النفس إلى نحو محبوبها كائنًا ما كان، فتحصل بتلك الحركة والشوق والطلب -مع ما قد تَخَيَّل المحبوبَ وتصوَّره- لذاتٌ عظيمة تقهر العقل أيضًا. فتجتمع لذة الألحان والأشجان.

ولهذا يُقرن سماع الألحان بالشرب كثيرًا، إمَّا شراب الأجسام، وإمَّا شراب النفوس، وإمَّا شراب الأرواح، وهو ما يقترن بالصوت من الأقوال التي فيها ذكر الحب والمحبوب وأحوالهما، فإن سماع الأقوال شراب وغذاء وقوت للقلوب. فيجتمع سماع الحروف الطيبة والأصوات الطيبة.

فإن ذلك أقوى مما إذا انفرد أحدهما؛ مثل سماع كلام يطيب للمستمِع بلا أصوات مُلَحَّنَة، مثل من يناجي بحديث لحَنَه، أو يجهر به جهرًا قريبًا. ومثل سماع أصوات طيبة لا حروف فيها؛ كأصوات الطيور الطيِّبة، وأصوات الآلات المصنوعة من العيدان والأوتار والشبابة، والصوت الذي يلحِّنَه الآدمي بلا حروف، ونحو ذلك.

فأما إذا اجتمع هذا وهذا فهو أقوى، ويؤثر في النفوس تأثيرًا عظيمًا، كتأثير الخمر أو أشد.

فصل

إذا تبيَّن هذا، فاعلم أن اللذَّة والسرور أمر مطلوب، بل هو مقصود كلِّ حيٍّ، وكونه أمرًا مطلوبًا ومقصودًا أمر ضروري من وجود الحي، وهو في المقاصد والغايات بمنزلة الحسِّ والعلوم البديهية في المبادئ والمقدِّمات.

فإن الإنسان، بل وكلَّ حيٍّ، له علمٌ وإحساسٌ، وله عمل وإرادة. **فعلمه لا يجوز أن يكون كلُّه نظريًّا استدلاليًّا يقف على الدليل، بل لا بد له من علم بديهي أوّليٍّ؛ لأنه لو وقف كل علم على علم آخر لزم الدَّوْرُ أو التسلسل.**

فإنه إذا توقَّف العلمُ الثاني على علم أول، فالأولُ إن توقَّف على ذلك الثاني، بحيث لا يكون إلا بعده، لزم الدَّوْرُ. وإن توقَّفَ على شيء قبل ذلك الأول لزم التسلسلُ. فلا بد من علم أول يحصل ابتداءً بلا علم قبله ولا دليل ولا حجة ولا مقدِّمة.

وذلك علم بَدَهَ النَّفْسَ وابتُدئ فيها وهو أوَّلٌ، فَيُسَمَّى بديهيًّا وأوَّليًّا. وهو من نوع ما تضطر النفس إليه، فَيُسَمَّى ضروريًّا، فإن النفس تضطر إلى العلم تارةً، وإلى العمل أخرى.

وكذلك العمل الاختياري الإرادي له مراد، فذلك المراد إمَّا أن يراد لنفسه أو لشيء آخر، ولا يجوز أن يكون كلُّ مرادٍ (مرادًا) لغيره؛ لأنه إن كان الذي قبله (بعده) لزم الدَّوْرُ، وإن كان الذي بعده دائمًا لزم التَّسَلْسُلُ.

فلا بد من مراد مطلوب محبوب لنفسه، فإذا حصل المحبوب المطلوب المراد فاقتران اللذة والنعمة والفرح والسرور به على مقدار قوة محبته وإرادته وقوته في نفسه -أمرٌ ذوقي وجودي ضروري، ولهذا غَلَبَ على كلام العُبَّاد الصوفيَّة أهلِ الإرادة والعمل اسمُ الذَّوْقِ والسرور والنعمة.

فالشهوة والإرادة والمحبة والطلب، ونحو ذلك من الأسماء المتقارِبة، إذا تَعَقَّبَها **الذَّوْقُ** والوَجْدُ والإدْراكُ والوصولُ والنَّيْلُ والإصابةُ، ونحو ذلك من الأسماء المتقارِبة، تَعَقَّبَ ذلك **النعمةُ** والسرورُ واللذَّةُ والطيبُ، ونحو ذلك من الأسماء المتقارِبة.

فإن جنس اللذَّة يتعقَّب إدراك الملائم المطلوب، ليس هو إدراك الملائم المطلوب، كما يعتقده بعض أهل الفلسفة والكلام.

وكما غلب على أهل التصوف والعبادة ذكرُ ذلك، غلب على كلام العلماء المتكلِّمين أهلِ النظر والبحث والكلام ذكرُ البديهة والنظر والضرورة والدليل والاستدلال.

وكلُّ واحد من هذين الأَمْرَيْنِ تحته أجناس وأصناف، بعضها حقٌّ وبعضها باطلٌ، فلهذا وجب اعتبار ذلك جميعه بالكتاب والسنة، فخير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد.

ولهذا كان أئمة الهُدى ممن يتكلَّم في العلم والكلام، أو في العمل والهدي والتصوُّف، يوصون باتِّباع الكتاب والسنة، وينهَوْن عمَّا خرج عن ذلك، كما أمرهم الله والرسول، وكلامهم في ذلك كثير منتشر، مثل قول سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي: كل وَجْدٍ لا يشهدُ له الكتابُ والسنةُ فهو باطلٌ(١).

فصل

وإذا كانت اللذَّةُ مطلوبةً لنفسها، فهي إنما تُذَمُّ إذا أعقبت ألمًا أعظم منها، أو منعت لذةً خيرًا منها، وتُحْمَدُ إذا أعَانَتْ على اللذة المستقرة، وهو نعيم الآخرة التي هي دائمة عظيمة، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة يوسف: ٥٦، ٥٧].

وقال تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾﴾ [سورة الأعلى: ١٦، ١٧].

وقال تعالى عن السحرة الذين آمنوا: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [سورة طه: ٧٢، ٧٣].

والله سبحانه إنما خلق الخلق لدار القرار، وهي الجنة والنار، فأمَّا الدار الدنيا فمنقطعة ولذاتها لا تصفوا ولا تدوم أبدًا، بخلاف الآخرة فإن لذَّاتها ونعيمها صافٍ من الكَدَرِ دائمٌ غير منقطع، ليس فيها حَزَنٌ ولا نَصَبٌ ولا لُغُوبٌ.

وأهل الجنة لا يَبُولُون ولا يَتَغَوَّطُون ولا يَبْصُقُون ولا يَمْتَخِطون(٢)، بل فيها ما تشتهي الأنفسُ وتلذُّ الأَعْيُنُ، وهم فيها خالدون.

فشهوة النفوس ولذَّة العيون هو النعيم الخالص، والخلود هو الدوام والبقاء: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [سورة السجدة: ١٧].

فإنَّ اللهَ أعدَّ لعبادِه الصالحين ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَرٍ، بَلْهَ ما أَطْلَعَهُم عليه(٣).

---

(١) إحياء علوم الدين (٢/ ٣٠٢).

(٢) البخاري (٣٢٤٥، ٣٢٤٦)، مسلم (٢٨٣٤). عن أبي هريرة. ومسلم (٢٨٣٥). عن جابر.

(٣) البخاري (٤٧٨٠)، مسلم (٢٨٢٤). عن أبي هريرة.

وهذا المعنى هو الذي قاله العبدُ الصالحُ حيث قال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ * يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة غافر: ٣٨، ٣٩]. فأخبر أن الدنيا متاعٌ يُتَمَتَّع بها إلى غيرها، وأن الآخرة هي المستقر.

وإذا عُرف أن لذَّاتِ الدنيا ونعيمَها إنما هي متاعٌ ووسيلةٌ إلى لذَّات الآخرة، ولذلك خُلقت، فكل لذَّة أعانت على لذَّات الآخرة فهو مما أمر الله به ورسوله، ويثاب على تحصيل اللَّذَّة بما يئوب إليه منها من لذات الآخرة التي أعانت هذه عليها.

ولهذا كان المؤمن يُثاب على ما يقصد به وجه [الله] من: أكله وشربه ولباسه ونكاحه، وشفاء غيظه بقهر عدوه في الجهاد في سبيل الله، ولذَّة علمه وإيمانه وعبادته وغير ذلك، ولذات جسده ونفسه وروحه من اللذات الحسِّيَّة والوهمية والعقلية.

وكلُّ لذةٍ أعقبت أَلَمًا في الدار الآخرة، أو منعت لذة الآخرة، فهي محرَّمة؛ مثل لذات الكفَّار والفسَّاق بعلوهم في الأرض وفسادهم، مثل اللذة التي تحصل بالكفر والنفاق؛ كلذَّة الذين اتَّخذوا من دون الله أندادًا يحبونهم كحب الله، ولذة عقائدهم الفاسدة وعباداتهم المحرمة، ولذَّة غلبهم للمؤمنين الصالحين، وقتل النفوس بغير حقِّها، والزِّنى والسرقة وشرب الخمر.

ولهذا أخبر الله أن لذَّاتِهم إمْلاءٌ ليزدادوا إثمًا، وأنها مكرٌ واستدراجٌ؛ مثل أكل الطعام الطَّيِّبِ الذي فيها سُمٌّ. وهذا المعنى قد قررته أيضًا في قاعدة السُّكْرِ.

وأمَّا اللَّذَّة التي لا تُعقب لذَّة في دار القرار ولا ألمًا، ولا تمنع لذَّة دار القرار، فهذه لذَّةٌ باطلة، إذ لا منفعة فيها ولا مضرَّة، وزمانُها يسير، ليس لتَمَتُّع النفسِ بها قَدْر، وهي لا بد أن تشغل عمَّا هو خير منها في الآخرة، وإن لم تَشْغَلْ عن أصل اللَّذَّة في الآخرة.

وهذا هو الذي عَنَاهُ النبي ﷺ بقوله: «**كُلُّ لَهْوٍ يَلْهُو به الرَّجُلُ فهو بَاطِلٌ إلَّا رَمْيَه بِقَوْسِه، وتَأْدِيبَه فَرَسَه، ومُلَاعَبَتَه امْرَأَتَه، فإنَّهنَّ من الحَقِّ**»(١). رواه مسلم.

---

(١) الطيالسي (١١٠٠)، أحمد (١٧٣٠٠)، الدرامي (٢٤٤٩)، الترمذي عَقِب (١٦٣٧)، ابن ماجة (٢٨١١)، البيهقي (١٩٧٣٣). وقال الترمذي: حسن. وأبو داود (٢٥١٣)، النسائي (٣٥٧٨). جميعًا عن عقبة بن عامر. وأصله في مسلم (١٩١٨، ١٩١٩).

وكقوله لِعُمَرَ لما دَخَلَ عليه وعنده جواري يَضْرِبْنَ بالدُّفِّ، فأَسْكَتَهُنَّ لدخوله، وقال: «**إنَّ هذا رَجُلٌ لا يُحِبُّ الباطلَ**»(١).

فإنَّ هذا اللهو فيه لذةٌ، ولولا ذلك لما طلبته النفوس.

ولكن ما أعان على اللذَّةِ المقصودة من الجهاد والنكاح فهو حقٌّ، وأمَّا ما لم يُعِنْ على ذلك فهو باطلٌ، لا فائدةَ فيه. ولكن إذا لم يكن فيه مَضَرَّةٌ راجحةٌ لم يحرم ولم يُنه عنه. ولكن قد يكون فعلُه مكروهًا؛ لأنه يَصُدُّ عن اللذَّة المطلوبة، إذ لو اشتغل اللَّاهِي حين لهوه بما ينفعه ويطلب له اللذة المقصودة لكان خيرًا له.

والنفوس الضعيفة؛ كنفوس الصبيان والنساء، قد لا تشتغل -إذا تركته- بما هو خيرٌ منه لها، بل قد تشتغل بما هو شرٌّ منه، أو تتألَّم بتركه، فيكون تمكينها من ذلك من باب الإحسان إليها والصَّدَقة عليها؛ كإطعامها وإسقائها، فلهذا كان النبي ﷺ يمكِّنُهنَّ من عمل هذا الباطل بحضرته إحسانًا إليهن ورحمة بهن.

وكان هذا الأمر في حقِّه من الحقِّ المستحب المأمور به، وإن كان هو في حقهنَّ من الباطل الذي لا يؤمرنَ (به)، كما كان إعطاؤه المؤلَّفَة قلوبهم مأمورًا به في حقِّه، وجوبًا أو استحبابًا، وإن لم يكن مأمورًا به لأحد، كما كان مُزَاحُه مع من يَمْزَحُ معه من الأعراب والنساء والصبيان تطييبًا لقلوبهم وتفريحًا لهم، مستحبًّا في حقه يثاب عليه، وإن لم يكن أولئك مأمورين بالمَزْحِ معه ولا منهيين عن ذلك.

فالنبي ﷺ يبذل للنفوس [من] الأموال والمنافع ما يتألَّفُها به على الحقِّ المأمور (به)، ويكون المبذول مما يلتذُّ فيه الآخذ ويحبه، لأن ذلك وسيلةٌ إلى غيره، ولا يفعل ﷺ ذلك مع من لا يحتاج إلى ذلك؛ كالمهاجرين والأنصار، بل يَبْذُلُ [لهم] أنواعًا أُخَرَ من الإحسان (إليهم)، والمنافع في دينهم ودنياهم.

وعمر رضي الله عنه لا يُحِبُّ هذا الباطل ولا يُحِبُّ سماعه، وليس هو مأمورًا إذ ذاك من التأليف بما أُمر به النبي ﷺ، حتى تصبر نفسه على سماعه، فكان إعراضُ عمر عن الباطل كمالًا في حقِّه، وحالُ النبيِّ ﷺ أكملُ.

---

(١) أحمد (١٥٥٨٥، ١٥٥٩٠)، الأدب المفرد ص(١٢٥)، الحاكم (٦٥٧٦)، حلية الأولياء (١/ ٤٦). عن الأسود بن سَرِيع. القولَ.

ومحبة النفوس للباطل نقصٌ، لكن ليس كل الخلق مأمورين بالكمال، ولا يمكن ذلك فيهم، فإذا فعلوا ما به يدخلون الجنةَ لم يَحْرُمْ عليهم ما لا يمنعهم [من] دخولها.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «كَمَلَ من الرِّجَالِ كثيرٌ، ولم يَكْمُلْ من النساءِ إلا أَرْبَعَةٌ»(١).

هذا مع العلم بأن الجنَّةَ يدخلها كثيرٌ من النساء والرجال أكثر من الذين كَمَلُوا من الطائفتين.

فصل

فإذا تبين أن السُّكْرَ مؤلَّفٌ من أمرَيْن:

وجودي: وهو اللَّذَّة. وعدمي: وهو عدم العقل والتمييز.

وقد تقدَّم الكلام على اللذة، وأن جنسها لا يُذَمُّ إلا لمعارِض راجح من فَوَات منفعة أو دخول مَضَرَّة، وتُحمد إذا كانت مقصودة أو مُعينة على المقصود.

وأمَّا الوصف الآخر، وهو عدم العقل والتمييز، فهذا لا يُحْمَدُ بحال من جهة نفسه، فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله مَدْحٌ وحَمْدٌ لعدم العقل والتمييز والعلم.

بل قد مَدَحَ اللهُ العلمَ والعقلَ والفقهَ ونحو ذلك في غير موضع، وذَمَّ عَدَمَ ذلك في مواضع، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سور الزمر: ٩].

وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [سورة فاطر: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢١﴾﴾ إلى قوله: ﴿۞ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة هود: ٢٤].

وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [سورة الأعراف: ١٧٩].

---

(١) تفسير الثعلبي (٩/٣٥٣). وأصله في: البخاري (٣٤١١)، مسلم (٢٤٣١). عن أبي موسى الأشعري.

وقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [سورة الفرقان: ٤٤].

وقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [سورة آل عمران: ١٨].

وقال: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [سورة الطلاق: ١٢].

وقال: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة محمد: ١٩].

وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [سورة طه: ١١٤].

وقال: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٨﴾﴾ [سورة المائدة: ٩٨].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾﴾ [سورة محمد: ٢٤].

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٥].

وقال: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [سورة الحشر: ٢].

وهذا كثيرٌ في القرآن، يَأْمُرُ ويَمْدَحُ التفكُّرَ والتدبُّرَ والتذكُّرَ، والنظرَ والاعتبارَ، والفقهَ والعلمَ والعقلَ، والسمعَ والبصرَ والنُّطْقَ، ونحو ذلك من أنواع العلم وأسبابه وكماله. ويَذُمُّ أضدادَ ذلك.

فصل

فإذا تبيَّن أن جنس عدم العقل والفقه لا يُحمد بحال في الشرع. بل يُحمد العلم والعقل، ويؤمر به أمر إيجاب أو أمر استجاب.

ولكن من العلم ما لا يؤمر به الشخص نوعًا أو عينًا، إمَّا لأنه لا منفعة فيه له، أو لأنه يمنعه عمَّا ينفعه.

وقد يُنهى عنه إذا كان فيه مضرَّة له.

وذلك أن من **العلم** ما لا يحمله عقل الانسان فيضُرُّه، كما قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه: حدِّثوا الناسَ بما يَعْرِفُون، ودَعُوا ما يُنْكِرُون، أتُحِبُّون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه[1]؟

(١) البخاري (١٢٧).

وقال عبد الله بن مسعود: ما مِنْ رَجُلٍ يُحَدِّثُ قومًا بحديثٍ لا تَبْلُغُه عقولُهم إلا كان فتنةً لبعضِهم[(١)].

ومن الكلام ما يُسمَّى علمًا وهو جهل، [مثل] كثير من علوم الفلاسفة وأهل الكلام، والأحاديث الموضوعة، والتقليد الفاسد، وأحكام النجوم، ولهذا رُوي: «**إنَّ من العلمِ جَهْلًا، ومن القولِ عِيًّا، ومن البيانِ سِحْرًا**»[(٢)].

ومن العلم ما يَضُرُّ بعضَ النفوس لاستعانتها به على أغراضها الفاسدة، فيكون بمنزلة السلاح للمحارِب، والمال للفاجر.

ومنه ما لا منفعةَ فيه لعموم الخلق، مثل معرفة دقائقِ الفَلَكِ وثوابته وتوابعه، وحركة كل كوكب، فإنه بمنزلة حركات التغيُّر عندنا.

ومنه ما يَصُدَّ عمَّا يُحتاج إليه، فإن الإنسان محتاج إلى بعض العلوم وإلى أعمال واجبة، فإذا اشتغل بما لا يحتاج إليه عمَّا يحتاج إليه كان مذمومًا.

فبمثل هذه الوجوه يُذمُّ العلم: بكونه ليس علمًا في الحقيقة، وإن سمَّاه أصحابه وغيرهم علمًا، وهذا كثيرٌ جدًّا. أو يكون الإنسان يَعْجِزُ عن حمله. أو يدعوه ويعينه على يَضُرُّه. أو يمنعه عمَّا ينفعه.

وقد يكون في حقِّ الإنسان لا محمودًا ولا مذمومًا.

هذا كله في جنس العلم.

وكذلك القوة التي بها يعلم الإنسان ويعقل، وتُسمَّى عقلًا، فهذه لا يُحْمَدُ عَدَمُها أيضًا، إلا إذا كان بوجودها يحصل ضرر، فإن من الناس من لو جُنَّ لكان خيرًا له، فإنه يرتفع عنه التكليف، وبالعقل يقع في الكفر والفسوق والعصيان.

فإن العقل قد يُراد به القوة الغريزية في الإنسان التي بها يعقل، وقد يُراد به نفس أن يعقل ويَعِي ويعلم.

---

(١) مقدمة مسلم (١/ ١١).

(٢) أبو داود (٥٠١٢)، الصمت لابن أبي الدنيا ص(١١١)، ذم الغيبة له ص(٨)، الكنى للدولابي (١/ ٤١٧)، المدخل للبيهقي ص(٣٦٤)، ابن عساكر (٢٤/ ٨٢). عن بُرَيْدة. انظر: علل ابن أبي حاتم (٦/ ١١٦)، علل الدارقطني (٣/ ٢٤٣).

فالأول: قول الإمام أحمد وغيره من السلف: العقل غريزة، والحكمة فطنة.

والثاني: قول طوائف من أصحابنا وغيرهم: العقل ضرب من العلوم الضرورية.

وكلاهما صحيح؛ فإن العقل في القلب مثل البصر في العين، يُراد به الإدراك تارة، ويُراد به القوة التي جعلها [الله] في العين يحصل بها الإدراك.

فإنَّ كلَّ واحد من علم العبد وإدراكه، ومن عمله وحركته -حَوْلٌ، ولكل منهما قُوَّةٌ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولهذا تجد المشايخَ الأصِحَّاءَ من الصوفية يُوصُون بالعلم ويأمرون باتِّباعه، كما تجد الأصِحَّاءَ من أهل العلم يُوصُون بالعمل ويأمرون به، لِمَا يُخاف في كل طريقة من ترك ما يجب من الأخرى.

فصل

فهكذا زوال العقل بالسُّكْرِ هو من نوع زواله بالإغماء والجنون ونحو ذلك، فهذا لا يؤمر به المؤمنون بحال ولا يُحمد منهم، وإن حصل لهم مع ذلك ذَوْقٌ إيماني وَوَجْدٌ عرفاني -مما هو محمود ومأمور به- فذاك هو المحمود، لا عدم العقل والتمييز.

ولهذا لم يكن في الصحابة مَنْ حالُه السُّكْر لا عند سماع القرآن ولا عند غيره، ولا تكلَّمَ الأوَّلون بالسُّكْرِ، وإنما تكلَّمَ به طائفةٌ من متأخِّري الصوفِّية، صار يحصل لهم نوع سُكْرٍ بما في قلوبهم من الذَوْقِ والوَجْدِ مع سقوط التمييز والعقل، ويفرِّقون بين الصَّحْوِ والسُّكْرِ.

والسُّكْرُ لهؤلاء هو من جنس الإغماء والغشي الحاصل عند السماع الذي حَدَثَ في بعض التابعين من البصريين وغيرهم.

فإن السُّكْرَ والإغماء والغشي كلَّها زوال العقل والتمييز، لكن تفترق أسبابها وأذواقها، فقد يكون أحد الذَّوْقَيْنِ والوَجْدَيْنِ عن محبَّة ولذَّة، وقد يكون عن خشية وأَلَم، وقد يكون عن عجز عن الإدارك لفَرْطِ العظمة التي تجلَّت للإنسان، كما وقع لموسى عليه السلام.

فهذه الأمور يجب أن يُعرف أنها ليست كمالًا مطلقًا؛ كالفناء، لكن يُحمد ما فيها من الأمور المحمودة الإيمانية من ذَوْقٍ أو وَجْدٍ إيماني مشروع، أو محبَّة إيمانية، أو خشية إيمانية، ولا يُحمد منها ما زاد على المستحب، وما شَغَل عمَّا هو أحب منه.

ويُذَمُّ منها ما تضمَّن ترك واجب من علم أو عمل، أو فعل محرم، لكن إذا كان المذمومُ بغير تفريط من العبد ولا عن عدوان منه لم يُذم منه.

وكما ذكرت مثل ذلك في قاعدة المولَّهين وعقلاء المجانين والمغلوبين في أحوالهم، ومن يُسَلَّم إليه حاله، ومن لا يُسَلَّم إليه حاله، فإن السُّكْرَ نوع من الغَلَبَةِ، ويُذَمُّ مَنْ لم يحصل له من هذه الأحوال ما يجب حصوله، كما ينقص من عدم منها ما يستحب حصوله.

فهكذا يجب التفصيل في هذه الأحوال، والله اعلم.

فصل

فقد تبيَّن أن أحد وصفَيْ السُّكْرِ منفعةٌ في الأصل، والوصف الآخر إثْمٌ، كما قال تعالى عن الخمر: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [سورة البقرة: ٢١٩].

وقد يَقْتَرِنُ باللَّذَّة ما يمنع أن تكون مصلحة إذا استعين بها على إثم وعدوان، كما ستعانُ بالأكل والشرب على الكفر والفسوق والعصيان.

وقد يقترن بعدم العقل ما يمنع أن يكون مفسدة إذا استُعين به على ترك الإثم والعدوان.

فالأصلُ حَمْدُ علمِ القلب وذوقِه ولذَّتِه، ما لم يشتمل على مفسدة راجحة. بل وذوق الجسم ولذته مع علم القلب وعقله؛ لأن هذه كلها خيرات. فإن العلم خير، وذوق القلب خير، واللَّذَّة به خير، لكن قد يعارضها ما يجعلها شرًّا.

وإذا لم يجتمع التميز واللذة، بل إما صَحْوٌ بلا لذَّةٍ، أو لذةٌ بلا صَحْوٍ، فقد يترجَّحُ هذا تارةً وهذا تارةً.

فأمَّا المؤمنون، فالصَّحْوُ خيرٌ لهم؛ فإن السُّكْرَ يصدُّهم عن ذكر الله وعن الصلاة، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء. وكذلك العقلُ خيرٌ لهم؛ لأنه يزيدهم إيمانًا.

وأمَّا الكفار، فزوال عقل الكافر خيرٌ له وللمسلمين. أمَّا له فلأنه [لا] يَصُدُّه عن ذكر الله وعن الصلاة، بل يَصُدُّه عن الكفر والفسق. وأمَّا للمسلمين فلأن السُّكْرَ يوقع بينهم العداوة والبغضاء، فيكون ذلك خيرًا للمؤمنين. وليس هذا إباحة للخمر والسُّكْرِ، ولكنه دفعٌ لشَرِّ الشَّرَّيْنِ بأدناهما.

ولهذا كنت آمُرُ أصحابَنا ألَّا يمنعوا الخمرَ عن أعداء المسلمين من التتار والكَرَج ونحوهم، وأقول: إذا شَرِبُوا لم يصدهم ذلك عن ذكر الله وعن الصلاة، بل عن الكفر والفساد في الأرض، ثم إنه يوقع بينهم العداوة والبغضاء، وذلك مصلحة للمسلمين، فَصَحْوُهم شرٌّ من سُكْرِهم، فلا خيرَ في إعانتهم على الصَّحْوِ، بل قد يُستحب أو يجب دفع شرِّ هؤلاء بما يمكن من سُكْرٍ وغيرِه.

فهذا في حقِّ الكفَّار.

ومِن الفسَّاق الظلمة مَن إذا صَحَا كان في صَحْوِه من ترك الواجبات وإعطاء الناس حقوقهم، ومن فعلِ المحرَّمات والاعتداء في النفوس والأموال، ما هو أعظم مِن سُكْرِه، فإنه [إذا] كان يتركُ ذِكْرَ اللهِ والصلاةَ في حال صَحْوِه، لم يكن سُكْرُه شرًّا من صَحْوِه. وإذا كان في حال صَحْوِه يفعل حروبًا وفتنًا، لم يكن في شربه ما هو أكثر من ذلك.

ثم إذا كان في سُكْرِه يمتنع عن ظلم الخلق في النفوس والأموال والحريم، ويسمح ببذل أموال -تؤخذ على وجه فيه نوع من التحريم- ينتفع بها الناس، كان ذلك أقلَّ عذابًا ممن يَصْحُو فيعتدي على الناس في النفوس والأموال والحريم، ويمنع الناس الحقوق التي يجب أداؤها.

فالحاصل أنه تجب الموازنة بين الحسنات والسيئات التي تجتمع في هذا الباب وأمثاله وجودًا وعدمًا، كما قررت مثل ذلك في قاعدة تعارض السيئات والحسنات.

فإن السُّكْرَ والصَّحْوَ قد يكونان من هذا الباب، وهكذا السُّكْرُ والصَّحْوُ في الأذْوَاقِ الإيمانية والمَوَاجِيدِ العرفانية.

فمن السالكين من إذا حصل له سُكْرٌ حصل له فيه منفعة وإيمان، وإن كان فيه من النقص وعدم التمييز مما يحتاج [معه] إلى العقل ما فيه -فيكون خيرًا من صحو ليس فيه إلا الغفلة عن ذكر الله، وقسوة القلوب، والكفر والفسوق والخيلاء، ونحو ذلك من ترك الحسنات وفعل السيئات.

وأمَّا الصَّحْوُ المشتملُ على العلم والإيمان، وذَوْقِ طَعْمِ الإيمان وَوَجْدِ حلاوتِه، فهو خيرٌ من السُّكْرِ بلا شك.

فعليك بالموازنة في هذه الأحوال والأعمال الباطنة والظاهرة حتى يظهر لك التماثل والتفاضل، وتناسب أحوال أهل الأحوال الباطنة لذوي الأعمال الظاهرة، لا سيما في

هذه الأزمان المتأخِّرة التي غَلَبَ فيها خَلْطُ الأعمال الصالحة بالسيئة في جميع الأصناف، لِنُرَجِّحَ عند الازدحام والتمانع خيرَ الخَيْرَيْن، ونَدْفَعَ عند الاجتماع شَرَّ الشَّرَّيْنِ، ونُقَدِّمَ عند التلازم -تلازم الحسنات والسيئات- ما ترجَّحَ منها.

فإنَّ غالب رءوس المتأخِّرين وغالب الأمة من الملوك والأمراء والمتكلِّمين والعلماء والعُبَّاد وأهل الأموال يقع غالبًا فيهم ذلك.

وأمَّا الماشُون على طريقة الخلفاء الراشدين فليسوا أكثر الأمة، ولكن على هؤلاء الماشِين على طريقة الخلفاء أن يعاملوا الناس بما أمر اللهُ به ورسولُه من العَدْلِ بينهم، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وإقامة الحدود بحسب الإمكان. إذ الواجب هو الأمرُ بالمعروف وفعلُه، والنهيُ عن المنكر وتركُه، بحسب الإمكان.

فإذا عَجَزَ أَتْبَاعُ الخلفاءِ الراشدين عن ذلك، قَدَّموا خَيْرَ الخَيْرَيْنِ حُصُولًا، وشَرَّ الشَّرَّيْنِ دَفْعًا.

والحمد لله رَبِّ العالمين.

فصل

قال الله تعالى لما أهبط آدم ومن معه إلى الأرض: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة البقرة: ٣٨- ٣٩].

وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [سورة طه: ١٢٣- ١٢٦].

وقال: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [سورة الأعراف: ٢٤- ٢٧].

فأخبر سبحانه بنعمته على بني آدم بما أنزله من اللِّبَاسِ الذي يُوَارِي سوءاتهم ومن الرِّيش، وإنزاله له كما قال: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ [سورة الحديد: ٢٥]. ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [سورة الزمر: ٦].

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «ما أَنْزَلَ اللهُ دَاءً إلَّا أَنْزَلَ له شِفَاءً»[1].

وأخبر سبحانه أن لباسَ التقوى خيرٌ من هذا اللباس، كما قال لَمَّا أمرهم بالزَّادِ، فقال: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة البقرة: ١٩٧]. فهما لِبَاسَانِ وزَادَانِ.

ثم قال: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ [سورة الأعراف: ٢٧].

---

(١) البخاري (٥٦٧٨). عن أبي هريرة.

فنهى بني آدم أن يفتتنوا بفتنة الشيطان، كما فتن أبويهما، وذلك بمعصية الله وطاعة الشيطان في خلاف أمر الله ونهيه. وأنه لما نزع عن الأبوين لباسهما فكذلك قد ينزع عن الذُّرِّيَّةِ لباسَ التقوى ولباسَ البدن؛ لِيُرِيَهَا سوءاتهما.

قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٧].

فأخبر أن الشياطين أولياء للذين لا يؤمنون بهدى الله الذي بَعَثَ به رسلَه. كما قال: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ۝٣٦ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ۝٣٧ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ۝٣٨﴾ [سورة الزخرف: ٣٦- ٣٨].

وكذلك قال الشيطان: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝٤٠﴾ [سورة ص: ٨٢، ٨٣].

﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ۝٤١ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝٤٢﴾ [سورة الحجر: ٤١، ٤٢].

وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ۝١٠٠﴾ [سورة النحل: ٩٩، ١٠٠].

وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢١].

ثم أخبر عن أولياء الشيطان الذين لا يؤمنون، فقال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٢٨﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

فقولهم: والله أمرنا بها. يقتضي أنهم مُتَدَيِّنُون بها يرونها عبادة وطاعة، كما كان مشركو العرب يطوفون بالبيت عُرَاة، ويقولون: لا نطوف في الثياب التي عصينا اللهَ فيها، إلا الحُمْسُ -قريش وحلفاؤها- فكانوا يطوفون في ثيابهم، وكان غيرهم قد يطوف في ثيابِ أَحْمَسِيٍّ إن حصل له ذلك، وإلا طاف عُرْيَانًا، حتى كانت المرأة تطوف عُرْيَانَة، وربما سَتَرَتْ فَرْجَهَا بِيَدِها، وتقول:

اليومَ يَبْدُو بَعْضُه أو كُلُّه ... وما بَدَا منه فلا أُحِلُّه[١].

وكان من طاف في ثيابه من الحُمْسِ ألقاها فسمِّيت لَقًى، وحَرُمت عليه[٢].

وكانوا أيضًا في الإحرام لا يأكلون من الدهن الذي [في الأنعام][٣].

ولهذا لما فتح النبي ﷺ مكة وغزا تبوك أنزل الله «براءة»، وأمره الله بالبراءة إلى أهل العهد المطلق من الشرك، وبسيرهم في الأرض أربعة أشهر، وقال: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٥]. فبعث النبي ﷺ أبا بكر الصديق أميرًا على الحاج، وأمره أن ينادي ألَّا يحج بعد العام مشركٌ، ولا يطوف (بالبيت) عُرْيَانٌ. فكانوا يصرخون بها من الموسم[٤]. كما ثبت ذلك في الصحيح وغيره في حديث أبي هريرة وغيره، وهو من المتواتر.

وأردفه النبيُّ ﷺ بعليِّ بن أبي طالب لِيَنْبِذَ للمعاهدين عهودهم[٥]؛ لأن عادتهم كانت ألَّا يقبلوا بِنَبْذِ العهد وحلِّه إلا من الكبير أو بعض أهل بيته، فأجراهم النبي ﷺ إذ ذاك على عادتهم ليقبلوا ذلك.

وكان أبو بكر هو الإمام الذي يقيم للناس مناسكهم ويصلِّي بهم ويحكم فيهم، وعليٌّ معه ليبلغ رسالة البراءة إلى أهل العهود.

فكان أولياء الشيطان إذا فعلوا هذه الفاحشة، وهي إبداء السوءات في الطواف، يحتجون بشيئين:

يقولون: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا﴾. وهذا هو الرجوع إلى العادة، والاتِّباع والتقليد للأسلاف.

ويقولون: ﴿وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾. وهذا قولٌ بغير علم.

---

(١) مسلم (٣٠٢٨)، النسائي (٢٩٥٦)، تفسير الطبري (١٠/ ١٣٧، ١٤٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٦٤، ١٤٦٦).

(٢) سيرة ابن هشام (١/ ٢٠٢)، تفسير ابن عطية (٢/ ٣٩٠).

(٣) تفسير الطبري (١٠/ ١٥٦، ١٥٧).

(٤) البخاري (١٦٢٢، ٤٣٦٣)، مسلم (١٣٤٧).

(٥) البخاري (٤٦٥٥، ٤٦٥٦).

ولهذا قال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨]. فإن الفحشاء قبيحة منكرة، تنكرها القلوب بفطرتها، والله لا يأمر بمنكر.

وهذا يقتضي أن الأفعال القبيحة السيئة تكون على صفات تمنع معها أن الله يأمر بها، وفي هذا نزاع معروف بين الناس بيَّنّاه في غير هذا الموضع.

ثم قال: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

أي: أتقولون أنه أمر بهذا، وأنتم لا تعلمون أنه أمر به؟ إذ ليس معكم إلا عادة آبائكم ودينكم، وأنتم لا تعلمون أن الله أنزل بهذا سلطانًا.

فهذه الآية يدخل فيها كلُّ من تَعَبَّد بفاحشةٍ وأَمْرٍ منكر، وإن احتج بالعادة التي لسلفِه، أو زعم أن الله يأمر بذلك، [أو] لما يذكره من الأسباب، كقول مشركي العرب: هذه الثياب عَصَيْنا الله فيها فلا نطوف له فيها. يريدون وقت العبادة أن يجتنبوا ثياب المعصية.

وكذلك تقسيمهم الناسَ إلى قسمين: حُمْسٍ، وغيرِ حُمْسٍ. وإباحتهم للحُمْسِ ما يحرم على غيرهم من الطواف في الثياب، ومن الطعام، وعدم دخول البيوت المنقوبة في الإحرام من أبوابها، وإسقاطهم عن الحُمْسِ الإفاضة من عرفة بالإفاضة من مزدلفة.

ومن هذا الباب ما يدَّعي قومٌ من أشراف بني هاشم -ومن يزعمون أنهم منهم لموافقتهم لهم على رأي كالتَّشَيُّع وغيرِه- أنهم مختصُّون به في العبادات والمحظورات. فهذا نظير ما كانت الحُمْسُ تدَّعيه.

ومن هذا الباب ما يفعلُه قومٌ من المتزهِّدة من كشف سوءاتهم في سماعاتهم وحماماتهم أو غير ذلك، ويقولون: هذا طريقُنا، وهذا في طريقِنا. فهذا مثل قولهم: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ .

وأبلغ من ذلك تعبُّد طوائف من المتزهِّدة والمتعبِّدة بمعاشرة الأحداث المُرْدَان والنساء الأجانب، والنظر إليهم والخلوة بهم، والمحبَّة والهوى فيهم، وبما قد يكون -وقد لا يكون- وراء ذلك من الفاحشة الكبرى.

وهذا ابتدأه المشركون من الصابئة -وغير الصابئة- الذين هم أولياء الشياطين، الذين هم مشركون، كما ذكر ابن سينا في «إشاراته»، وزعم أن مما يعين على السلوك والتألُّه

العشقَ العفيفَ واستماعَ الأصوات الملحَّنة(١)، كما ذكر أيضًا الشرك بعبادة الصُّور، ويذكر هو وطائفته عبادة الكواكب(٢).

وهذا في النصارى أيضًا منه جانب قوي، وهم أيضًا قد ابتدعوا شركًا لم ينزل الله به سلطانًا، كما قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [سورة التوبة: ٣١].

ولهذا كثُر هذا في طوائف الزهَّاد والعُبَّاد من هذه الأمة [من] المبتدِعة، الخارجين عن الشريعة ورسالة محمد ﷺ من هذا الوجه، وإن كانوا من وجه آخر داخلين فيها.

فهذا شأن الطرائق المبتدعة كلها، يجتمع فيها الحق والباطل، ومن المعلوم أن هذا الذي يفعلونه من الفواحش الظاهرة أو الباطنة.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

وقال تعالى: ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٠].

وقد قال في الصحيحين عن ابن عباس وأبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وزِنَاهُما النَّظَرُ، والأُذُنَانِ تَزْنِيَانِ وزِنَاهما السَّمْعُ، واللِّسَانُ يزني وزِنَاه النُّطْقُ، والقلبُ يَتَمَنَّى ذلك ويَشْتَهِي، والفَرْجُ يُصَدِّقُ ذلك ويُكَذِّبُه**»(٣).

فما كان من السمع والبصر واللسان في هذا الباب فهو من زِنَاه، والزِّنى من الفواحش، والله لا يأمر بالفحشاء، فالله تعالى لا يأمر أن يعبده ويتقرَّب إليه بالعشرة للمُرْدَان الصباح، والنظر إليهم، والإصغاء إلى كلامهم، ونحو ذلك: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨].

بل قد حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

---

(١) الإشارات والتنبيهات ص(٢٠٢)، وبشرح الطوسي (٤/ ٨٢- ٨٥).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٠).
(٣) البخاري (٦٢٤٣)، مسلم (٢٦٥٧).

وإن أتى هذه الفواحش معتقدًا تحريمها فهو من المسلمين الذين قال فيهم النبي ﷺ في حديث أبي ذر: **«مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ باللهِ شيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ»**(١).

فإن المسلم الذي يأتي بفاحشة إمَّا أن يتوب إلى الله ويستغفره، فيدخل في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿١٣٦﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٣٥، ١٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١١٠﴾﴾ [سورة النساء: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾ [سورة هود: ١١٤].

وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أن رجلًا أصاب من [امرأة] قُبْلَةً فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فأنزل عليه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ﴾ الآية [سورة هود: ١١٤]. قال الرجل: أَلِي هذه الآية؟ [قال]: **«لِمَنْ عَمِلَ بها من أُمَّتي»**(٢).

وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [سورة الشورى: ٣٧].

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۚ﴾ [سورة النجم: ٣٢]. قال ابن عباس: ما رأيت شيئًا [أَشْبَهَ] باللمم مما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: **«إن العَيْنَيْنِ تَزْنِيَانِ وزِنَاهُما النَّظَرُ»**. وذكر الحديث(٣).

والمسلم إذا أتى الفاحشة، وإنْ كان كمالُ الإيمان الواجب قد زال عنه، كما في

(١) البخاري (١٢٣٧)، مسلم (٩٤). عن أبي ذر.
(٢) البخاري (٤٦٨٧)، مسلم (٢٧٦٣).
(٣) البخاري (٦٢٤٣)، مسلم (٢٦٥٧).

الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يَزْنِي الزَّاني حينَ يَزْني [وهو مؤمنٌ]، ولا يَسْرِقُ السارقُ حين يَسْرِقُ وهو مؤمنٌ، ولا يَشْرَبُ الخمرَ حين يَشْرَبُها وهو مؤمنٌ، ولا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذاتَ شَرَفٍ، يَرْفَعُ الناسُ إليه فيها أبصارَهم وهو مؤمنٌ**»[(١)].

فأصل الإيمان معه، وهو قد يعود (إليه) إذا فارق الذنب، كما في الصحيح عن عمر أن رجلًا كان يُدعى حِمارًا، وكان يشرب الخمر، وكان كلَّما أُتي به [إلى] النبي ﷺ أمر بجلده، فقال رجل: لَعَنَهُ اللهُ، ما أكثر ما يؤتى به [إلى] النبي ﷺ. فقال النبي ﷺ: «**لا تَلْعَنْهُ، فإنَّه يحبُّ اللهَ ورسولَه**»[(٢)]. فشهد له بأنه يحبُّ اللهَ ورسولَه، ونهى عن لعنتِه، كما تقدَّم في الحديث الآخر الصحيح: «**وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ**».

وذلك أن معه أصل الاعتقاد، أن الله حرَّم ذلك، ومعه خشيه عقاب الله، [ورجاء] رحمة الله، وإيمانه بأن الله يغفر الذنبَ ويأخذ به، فيغفر الله له به.

كما في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فقال: أَيْ ربِّ، إني أذنبتُ ذنبًا فاغفر لي. فقال ربُّه: عَلِمَ عبدي أنَّ له ربًّا يغفرُ الذنبَ ويأخُذُ به، قد غفرتُ لعبدي. ثم أَذْنَبَ ذنبًا آخَرَ، فقال: أَيْ ربِّ أذنبتُ ذنبًا فاغْفِرْه لي. فقال ربُّه: عَلِمَ عبدي أنَّ له ربًّا يغفرُ الذنبَ ويَأْخُذُ به، قد غفرتُ لعبدي. ثم أَذْنَبَ ذَنْبًا آخَرَ، فقال: أَيْ ربِّ قد أذنبتُ ذنبًا فاغْفِرْه لي. فقال: عَلِمَ عبدي أنَّ له ربًّا يغفرُ الذنبَ ويأخُذُ به، قد غفرتُ لعبدي، فَلْيَفْعَلْ ما شاء**»[(٣)].

وكذلك في الصِّحاح من غير وجه حديث الذي لم يعمل خيرًا قط، وقال لأهله: إذا أنا مُتُّ فَأَحْرِقُوني، ثم اسْحَقُوني، ثم ذَرُّوني في يَوْمٍ ريحٍ... الحديث، فقال اللهُ له: ما حملك على ما فعلتَ؟ قال: خشيتُك يا رب. فغفر اللهُ [له] بتلك الخشية[(٤)].

وكذلك من [أفضل أعمال] المؤمن التوبة، كما قال النبي ﷺ للغامدية التي أقرت

(١) البخاري (٢٤٧٥)، مسلم (٥٧).

(٢) البخاري (٦٧٨٠).

(٣) البخاري (٧٥٠٧)، مسلم (٢٧٥٨).

(٤) البخاري (٣٤٧٨)، مسلم (٢٧٥٧). عن أبي سعيد. والبخاري (٣٤٨١)، مسلم (٢٧٥٦). عن أبي هريرة.

بالزِّنى حتى رَجَمَها: «**لقد تَابَتْ توبةً لو تَابَهَا صاحبُ مَكْسٍ لغُفِرَ له، وهل وَجَدْتَ [توبةً] أفضلَ من أنْ جَادَتْ بنفسِها للهِ**»[(١)]؟

وحديثُ صلاةِ التوبة محفوظ في السُّنَنِ عن عليٍّ، عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما مِنْ مسلم يُذْنِبُ ذنبًا فيتوضأُ ويُحْسِنُ الوُضُوءَ، ثم يُصَلِّي ركعتين، ويستغفرُ اللهَ، إلَّا غَفَرَ له**». وقرأ هذه الآية: [﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [سورة آل عمران: ١٣٥][(٢)].

وهذا باب واسع، فإن الذنوب التي يُبتلى بها العباد يسقط عنهم عذابها: **إمَّا** بتوبة تَجُبُّ ما قبلها، **وإمَّا** باستغفار، **وإمَّا** بحسنات يذهبن السيئات، **وإمَّا** بدعاء المسلمين وشفاعتهم أو بما يفعلونه له من البِرِّ، **وإمَّا** بشفاعة النبي ﷺ وغيره فيه يوم القيامة، **وإمَّا** أن يُكَفِّرَ اللهُ خطاياه بما يصيبُه من المصائب، فقد تواتر عن النبي ﷺ أن ما يصيب المسلم من أَذًى، شوكة فما فوقها، إلا حَطَّ اللهُ بها خطاياه كما تَحُطُّ الشجرةُ اليابسةُ وَرَقَها[(٣)].

وأصناف الحسنات التي تُكَفَّر بها السيئات كثيرة أكثر من السيئات، من أنواع البر جميعها، كما جاء ذلك في الأحاديث النبوية المطابقة لكتاب الله تعالى.

وأهل السنة والجماعة مُتَّفِقُون على أنه لا يكْفُرُ المسلمُ بمجرد الذنب كما يقولُه الخوارج، ولا أنه يخرج من الإيمان بالكلية كما يقولُه المعتزلة، لكن ينقص الإيمان ويُمنع كماله الواجب.

وإن كانت المرجئة تزعم أن الإيمان لا ينقصُ أيضًا.

فمذهب أهل السنة المتَّبِعون للصحابة أعدل الأقوال.

فأمَّا استحلال ما حرَّم اللهُ ورسولُه من الفواحش وغيرِها فهو كفر، وبمثله أهلَكَ اللهُ قومَ لوط [الذين] استحلُّوا الفاحشة وفعلوها معلنين بها مستحلِّين لها، قال [تعالى]: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَـٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿٨٣﴾﴾ [سورة هود: ٨٢، ٨٣].

---

(١) مسلم (١٦٩٦). عن عمران بن حصين.

(٢) أبو داود (١٥٢١)، الترمذي (٤٠٦)، النسائي في الكبرى (١٠١٧٨)، ابن ماجة (١٣٩٥)، أحمد (٢). وقال الترمذي: حسن. انظر: علل الدارقطني (١/ ١٧٦).

(٣) البخاري (٥٦٦٠)، مسلم (٢٥٧١). عن ابن مسعود.

وقد رُوي [عن قتادة]: من الظالمين من هذه الأمة[١]. وقد رُوي أنه يكون خَسْفٌ وقَذْفٌ ومَسْخٌ[٢].

وقد شرع الله سبحانه في شريعة أهل التوراة وشريعة أهل القرآن رجمَ الزاني المُحْصَن بالحجارة، كما رجم اللهُ أهلَ الفاحشة.

وأما أهل الفاحشة اللوطية فيُرجمان سواء كانا بِكْرَيْنِ أو ثَيِّبَيْنِ عند جمهور العلماء، كما رجم اللهُ قومَ لوط، وليس في الذنوب ما يُعاقب أهله بالرجم إلا أهل هذه الفاحشة.

وقد رجم النبي ﷺ غيرَ واحد؛ رجم اليهودِيَّيْنِ[٣]، ورجم مَاعِزَ بن مالك[٤]، ورجم الغامديَّة[٥]، ورجم آخر. وكذلك رجم خلفاؤه الراشدون أيضًا.

وكذلك ما يعاقِبُ اللهُ به أهلَ ذلك، كما روى البخاري في صحيحه تعليقًا مجزومًا به، وهو داخل في الصحيح الذي شَرَطَه، عن عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري، [أنه] سمع النبي ﷺ يقول: **«ليكونَنَّ من أمتي أقوامٌ يَسْتَحِلُّون الحِرَ والحريرَ والخمرَ والمعازِفَ، ولَيَنْزِلَنَّ أقوامٌ إلى جَنْبِ عَلَم، يَرُوحُ عليها بسَارِحَةٍ لهم، يأتيهم لحاجتِهم، فيقولون: ارْجِعْ إلينا غدًا، فَيُبَيِّتُهُم اللهُ، ويضعُ العَلَمَ، ويَمْسَخُ آخرينَ قردةً وخنازيرَ إلى يومِ القيامةِ»**[٦].

---

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٥٣٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٧٠).

(٢) أبو داود (٤٣٠٧)، ذم الملاهي ص(٢٩). عن أنس. والترمذي (٢١٥٢)، ابن ماجة (٤٠٦١). عن ابن عمر. والترمذي (٢١٨٥). عن عائشة. والترمذي (٢٢١٢)، الروياني (١٤٢). عن عمران بن حصين. وابن ماجة (٤٠٦٠)، ذم الملاهي ص(٢٣)، المعجم الكبير (٦/ ١٥٠)(٥٨١٠). عن سهل بن سعد. وابن ماجة (٤٠٦٢)، أحمد (٦٥٢١). عن عبد الله بن عمرو. وابن ماجة (٤٠٥٩)، حلية الأولياء (٧/ ١٢١). عن ابن مسعود. وأحمد (٢٢٢٣١)، الطيالسي (١٢٣٣)، شعب الإيمان (٧/ ٤٢٠)، حلية الأولياء (٦/ ٢٩٥). عن أبي أمامة. والمعجم الأوسط (٦٩٠٥). عن أبي سعيد. وابن حبان (٦٧٥٩). عن أبي هريرة.

(٣) البخاري (٦٨٤١)، مسلم (١٦٩٩). عن ابن عمر.

(٤) البخاري (٦٨٢٤)، مسلم (١٦٩٣). عن ابن عباس. ومسلم (١٦٩٢). عن جابر بن سمرة.

(٥) مسلم (١٦٩٥)، عن بريدة.

(٦) البخاري (٥٥٩٠). وفيه: عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري.

فالعقوبة بما عوقبت به الأمم المتقدِّمة من قذف ومسخ وخسف إنما يكون لمن شاركهم فاستحلَّ ما حرَّمه اللهُ ورسولُه، كما قال النبي ﷺ: «**ليكونن [من أمتي] أقوام يستحلُّون . . .**».

ثم قد يستحلُّ بعضهم بعض أنواع الخمر بتأويل، كما استحلَّ ذلك أهل الكوفة، كما رُوِي في الحديث: «**ليكونَنَّ من أمتي أقوامٌ يستحِلُّون الخمرَ يُسَمُّونها باسمٍ غير اسمها**»(١).

فالاستحلال الذي يكون [من] موارد الاجتهاد، [وقد] أخطأ المستحلُّ في تأويله -مع إيمانه وحسناته- هو مما غفره الله لهذه الأمة من الخطأ في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦].

كما استحلَّ بعضُهم بعضَ أنواع الربا، واستحلَّ بعضُهم نوعًا من الفاحشة وهو إتيان النساء في حُشُوشِهِن، واستحلَّ بعضُهم بعضَ أنواع الخمر، واستحلَّ بعضُهم استماعَ المعازف، واستحلَّ بعضُهم من دماءِ بعضٍ بالتأويل ما استحلَّ.

فهذه المواضع التي تقع من أهل الإيمان والصلاح تكون سيئات مكفَّرة أو مغفورة أو خطأ مغفورًا.

ومع هذا، فيجب بيان ما دلَّ عليه الكتاب والسنة من الهدى ودين الحق، والأمر بذلك، والنهي عن خلافه، بحسب الإمكان.

ثم هذه الأمور التي كانت من أولئك تكثر وتتغلظ في قوم آخرين بعدهم حتى [تنتهي بهم] إلى استحلال محارم الله والخروج عن دين الله، وإذا تغلَّظت هذه الأمور عَاقَبَ اللهُ أصحابَها بما يشاء.

وقد كان بعض الصحابة ظنَّ أن الخمر حُرِّمت على العامة دون الذين آمنوا وعملوا الصالحات، فشربها متأوِّلًا، فأحضره عمر، واتَّفَقَ هو وأئمة الصحابة؛ كعليٍّ وغيرِه على

---

(١) عبد الرزاق (١٧٠٥٢). عن ابن مُحَيْرِيز مرسلًا. والدولابي (٦٥٩). عن ابن عمر. وأبو داود (٣٦٨٨)، ابن ماجة (٤٠٢٠)، أحمد (٢٢٩٠٠). عن أبي مالك الأشعري. والنسائي (٥٦٥٨)، أحمد (١٨٠٧٣). عن رجل من أصحاب النبي. وابن ماجة (٣٣٨٤). عن أبي أمامة. وابن ماجة (٣٣٨٥). عن عبادة. والدارمي (٢١٤٥). عن عائشة. انظر: علل الدارقطني (١٣/ ٢٤٠).

أنهم [إن] أصرُّوا على استحلالها كفروا، وإن أقرُّوا بالتحريم جُلِدوا، فأقرُّوا بالتحريم، ثم حصل لذلك نوعٌ من اليأس والقنوط لما فعل، فكتب إليه عمر: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾[سورة غافر: ١- ٣]. وأظنُّه قال: ما أدري أيَّ ذَنْبَيْك أعظم؛ استحلالَك الرِّجْسَ، أم يأسَك من رحمةِ الله(١).

وهذا من علم أمير المؤمنين وعدله، فإن الفقيه كل الفقيه لا يُؤْيِسُ الناس من رحمة الله، ولا يجرِّئهم على معاصي الله. واستحلال المحرَّمات كفر، واليأس من رحمة الله كفر. ولهذا كان دين الله بين الحَرُوريَّة والمرجئة.

فالمسلم يذنب ويتوب، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربِّه: «يا عبادِي، إنَّكم تُخْطِئونَ باللَّيْلِ والنَّهارِ، وأنا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ، فاسْتَغْفِرُوني أَغْفِرْ لكم»(٢).

وفي صحيح مسلم عنه أيضًا من حديث أبي هريرة قال: «والذي نَفْسِي بِيَدِه لو لم تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بكم، ولجَاءَ بقومٍ يُذْنِبُون فَيَسْتَغْفِرون اللهَ، فَيَغْفِرُ لهم»(٣). ونحوه في الصحيح من رواية أبي أيوب(٤).

وقال لعائشة، لما قيل فيها الإفْكِ: «يا عائشةُ، إن كُنْتِ أَلْمَمْتِ بذَنْبٍ فاسْتَغْفِري اللهَ وتُوبِي إليه، فإنَّ العبدَ إذا اعْتَرَفَ بذنبِه وتَابَ، تَابَ اللهُ عليه، وإنْ كُنْتِ بَرِيئَةً فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ»(٥).

وفي الصحيح عن جُنْدَبٍ أن النبي ﷺ حَدَّثَ: «أنَّ رَجُلًا قال: لا يَغْفِرُ اللهُ لفُلَانٍ. وإنَّ اللهَ قال: مَنْ الذي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنِّي لا أَغْفِرُ لفُلَانٍ، فإنِّي قد غَفَرْتُ لفُلَانٍ، وأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»(٦).

---

(١) النسائي في الكبرى (٥٢٧٠). عبد الرزاق (١٧٠٧٦)، البيهقي (١٧٥١٦)، تاريخ المدينة لابن شبة (٣/ ٨٤٢- ٨٤٩).
(٢) مسلم (٢٥٧٧). عن أبي ذر.
(٣) مسلم (٢٧٤٩).
(٤) مسلم (٢٧٤٨).
(٥) البخاري (٤١٤١)، مسلم (٢٧٧٠).
(٦) مسلم (٢٦٢١).

وفي الترمذي وابن ماجة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُون»(١).

وقال: «إنَّ العَبْدَ إذا أَذْنَبَ نُكِتَتْ في قلبِه نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فإنْ تَابَ ونَزَعَ واسْتَغْفَرَ صُقِلَ قلبُه، وإن زَادَ زِيدَ فيها حتى تَعْلُوَ قلبَه، فذلك الرَّانُ الذي قال اللهُ تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝١٤﴾ [سورة المطففين: ١٤]»(٢).

وفي صحيح مسلم عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَه باللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهارِ، ويَبْسُطُ يَدَه بالنَّهارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ من مَغْرِبِها»(٣).

وهذا الباب واسع.

والله تعالى يقبلُ توبةَ العبدِ من جميع [الذنوب]؛ الشرك فما دونه، كما قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ الآية [سورة الزمر: ٥٣].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟﴾ الآية [سورة البروج: ١٠].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ﴾ [سورة التوبة: ١١].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٧٣ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٧٤﴾ [سورة المائدة: ٧٣، ٧٤].

وقال: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال: ٣٨].

فمن تاب من هذه الاعتقادات الفاسدة، ومن استحلال شيء من المحرَّمات أو التديُّن بشيء منها، قبل الله توبته.

وأمَّا من استحلَّ ذلك أو تديَّن [به] وإن لم يفعله، فالذي يفعل ذلك وهو معتقد للتحريم خيرٌ منه، فإنَّ هذا مؤمنٌ مذنبٌ، وأمَّا الاستحلال لها والتديُّن بها فهو كفر.

---

(١) الترمذي (٢٤٩٩)، ابن ماجة (٤٢٥١)، أحمد (١٣٠٤٩)، الدارمي (٢٧٦٩). وقال الترمذي: غريب.

(٢) الترمذي (٣٣٣٤)، ابن ماجة (٤٢٤٤)، أحمد (٧٩٥١)، النسائي في الكبرى (١٠١٧٩). عن أبي هريرة. وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) مسلم (٢٧٥٩).

فأمَّا أهل الإباحة الذين لا يحرِّمون شيئًا من الفواحش وغيرها، فهؤلاء كفار من أعظم الناس كفرًا.

وكذلك استحلال التَّلَوُّط: مثل من يَظُنُّ أن قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [سورة النساء: ٣]. يتناول الذُّكْران. أو يظنُّ قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [سورة البقرة: ٢٢١]. هو في الموطوء لا في الزوج. أو يظن أن ذلك يُباح في السفر، أو بعد أربعين يومًا، أو نحو ذلك، فهذا يكفر بإجماع المسلمين.

ومثل هؤلاء قد يعاقبهم الله بما عاقب به قومَ لوط، وقد يحشر معهم؛ لأن دينه دينهم. بخلاف المُقِرِّ بتحريم ذلك فإنه مسلم.

وأمَّا التديُّن بذلك فهو أعظم من استحلاله.

[وهؤلاء] المتديِّنون ما يكادون يتديَّنون بنفس فعل الفاحشة الكبرى، ولكن بمقدِّماتها من: النَّظَرِ والتلذُّذِ به والمباشرة والعشق للنسوان الأجانب والصبيان، ويزعمون أن ذلك يُصَفِّي نفوسَهم وأرواحَهم، ويُرَقِّيهم إلى الدرجات العالية.

وفيهم من يزعم أنه يُخاطَب مِن تلك الصورة، وتتنزل عليه أسرار ومعارف. وفيهم من يترقَّى لغير ذلك فيقول: إنه يتجلَّى له فيها الحقائق. وربما زعم أن الله يحلُّ فيها، سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا. وقد يسجدون لها.

[ومن] هؤلاء من يزعم أن دِحْيَةَ الكَلْبِي كان أمردًا، وأن جبريل كان يأتي النبي ﷺ في صورة أمرد، ويقول له: ما أحب أن تأتيني إلا في صورة أمرد.

وفيهم من يتأوَّل قولَه: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»(١). وفي صورة كذا وكذا(٢). ويجعل الأمردَ ربَّه.

---

(١) الدارمي (٢١٩٥). عن عبد الرحمن بن عائش. وأبو يعلى (٢٦٠٨). عن ابن عباس. والترمذي (٣٢٣٥). عن معاذ. وقال البخاري والترمذي: حسن صحيح. والمعجم الكبير (١/ ٣١٧)(٩٣٨). عن أبي رافع. والدعاء للطبراني ص(٤١٩). عن أبي عبيدة. والرؤية للدارقطني ص(٣٣٣). عن أبي أمامة. والرؤية (٣٤٢). عن أبي هريرة. والرؤية (٣٥٦). عن أنس. وقال الدارقطني في العلل (٦/ ٥٤- ٥٧): ليس فيها صحيح وكلها مضطربة.

(٢) المعجم الكبير (٢٥/ ١٤٣)(٣٤٦). عن أم الطُّفَيْل. والعلل المتناهية (١/ ٢٢). عن ابن عباس.

وهؤلاء **الحلولية والاتِّحادية**، منهم من يخصُّه بالصور الجميلة ويقول بمظاهر الجمال، ومنهم من يقول بالاتِّحاد المطلق والحلول المطلق، لكن هو يتَّخِذ لنفسه من المظاهر ما يحبه.

فهو كما الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [سورة الفرقان: ٤٣].

وقال: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [سورة الجاثية: ٢٣].

وهؤلاء يجعل أحدهم معبوده من جنس موطوئه: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الأعراف: ٢٨]. ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

وكثير من هؤلاء إنما ينكر بكلامه إباحة ذلك التعبُّد به، ولكن حاله حال من يتعبَّد به، حتى إنهم يتواصون فيما بينهم بأن المريد السالك ينبغي أن يتخذ لنفسه صورةً يجتمع عليها، ثم يترقَّى منها إلى الله، أو أنه يشاهده فيها.

فصل

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أنزل [اللهُ] به كتبَه وأرسل به رسلَه من الدين؛ فإن رسالة الله: إما إخبار وإما إنشاء.

فالإخبار عن نفسه وعن خلقه: مثل التوحيد والقصص الذي يندرج فيه الوعد والوعيد.

والإنشاء: الأمر والنهي والإباحة.

وهذا كما ذكر في أن: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [سورة الإخلاص: ١]. [تَعْدِلُ] ثُلُثَ القرآنِ(١). لتضمُّنِها ثُلُثَ التوحيد؛ إذ هو: قصص، وتوحيد، وأمر.

وقوله سبحانه في صفة نبيِّنا ﷺ: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]. هو لبيان كمال رسالته؛ فإنَّه ﷺ [هو] الذي أمر اللهُ على لسانه بكلِّ معروف ونهى عن كلِّ منكر، وأحلَّ كلَّ طيب وحرَّم كلَّ خبيث.

ولهذا رُوي عنه أنه قال: «**إنَّما بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكارِمَ الأَخْلَاقِ**»(٢).

وقال في الحديث المتَّفق عليه: «**مَثَلِي ومَثَلُ الأنْبِياءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دارًا، فَأَتَمَّها وأَكْمَلَها، إلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فكان الناسُ يُطِيفُون بها، ويَعْجَبُون من حُسْنِها، ويقولون: لولا مَوْضِعُ اللَّبِنَةِ، فأنا تلك اللَّبِنَةُ**»(٣).

---

(١) البخاري (٥٠١٣). عن أبي سعيد. ومسلم (٨١١). عن أبي الدرداء. ومسلم (٨١٢). عن أبي هريرة. ومسلم (٨١٣). عن عائشة.

(٢) أحمد (٨٩٥٢)، البزار (٨٩٤٩)، الشهاب (١١٦٥)، البيهقي (٢٠٧٨٢). عن أبي هريرة. ولفظ أحمد: صالح الأخلاق. وقال الهيثمي (٨/١٨٨): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٣) البخاري (٣٥٣٤)، مسلم (٢٢٨٧). عن جابر. والبخاري (٣٥٣٥)، مسلم (٢٢٨٦). عن أبي هريرة.

فبه كَمَلَ دينُ الله، المتضمِّن للأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر، وإحلال كل طيب وتحريم كل خبيث.

وأما من قبله من الرسل فقد كان يُحَرِّمُ على أممهم بعض الطيبات، كما قال: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٦٠].

وربما لم يُحرِّمْ عليهم جميع الخبائث، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ [سورة آل عمران: ٩٣].

وتحريم الخبائث يندرج في معنى النهي عن المنكر، كما أن [إحلال] الطيبات يندرج في معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأن تحريم الطيبات مما نهى الله عنه.

وكذلك الأمر بجميع المعروف والنهي عن كل منكر مما لم يتم إلا للرسول، الذي تَمَّمَ الله به مكارم الأخلاق المندرجة في المعروف.

وقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣]. فقد أكمل الله لنا الدين، وأتمَّ علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينًا.

وكذلك وصف الله الأمَّة بما وصف به نبيَّها، حيث قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: ١١٠].

وقال: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [سور التوبة: ٧١].

ولهذا قال أبو هريرة: كنتم خيرَ الناسِ للناسِ، تأْتُونَ بهم في الأَقْيَادِ والسَّلَاسِلِ حتى تُدْخِلُوهم الجنَّةَ[(١)].

فبيَّن سبحانه أن هذه الأمة خيرُ الأمم للناس، فهم أنفعهم لهم، وأعظمهم إحسانًا إليهم؛ لأنهم كمَّلوا أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر، من [جهة] الصفةِ والقَدْرِ، حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لكلِّ أحد، وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم. وهذا كمال النفع للخلق.

---

(١) البخاري (٤٥٥٧).

وسائر الأمم لم يأمروا كلَّ أحد بكل معروف، ولا نهوا كلَّ أحد عن كل منكر، ولا جاهدوا على ذلك، بل منهم من لم يجاهد.

والذين جاهدوا -كبني إسرائيل- فعامَّة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم، كما يُقاتِلُ الصائلُ الظالم، لا لدعوة المجاهَدين، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، كما قال موسى لقومه: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَارِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ٢١ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ ٢٢﴾ إلى قوله: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَا فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ٢٤﴾ [سورة المائدة: ٢١- ٢٤].

وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَاۖ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٦].

[فعللوا القتال بأنهم أُخرِجوا من ديارهم وأبنائهم]، ومع هذا فكانوا ناكلين عمَّا أمروا به من ذلك، ولهذا [لم] تحل الغنائم لهم، ولم يكونوا يطئون بملك اليمين.

ومعلوم أن أعظم الأمم [المؤمنين] قبلنا بنو اسرائيل، كما [جاء] في الحديث المتَّفق على صحته في الصحيحين، عن ابن عباس قال: أن النبي ﷺ قال: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ البارحةَ الأنبياءُ بأُمَمِهم، فجعلَ يَمُرُّ النبيُّ معه الرجلُ، والنبيُّ معه الرجلَانِ، والنبيُّ معه الرَّهْطُ، والنبيُّ ليس معه أحدٌ. ورأيتُ سَوَادًا كثيرًا** -وفي رواية: **فإذا الظراب ممتلئة بالرجال**-[1]، **فقلت: هذه أُمَّتِي. فقيل: هذا موسى في بني إسرئيل، ولكن انْظُرْ هكذا وهكذا، فرأيتُ سَوَادًا كثيرًا قد سَدَّ الأُفُقَ، فقيل: هؤلاء أُمَّتُك، ومع هؤلاء سَبْعُونَ أَلفًا يَدْخُلُون الجنةَ بغيرِ حساب**». فتفرَّقَ الناسُ ولم يُبَيَّنْ لهم، فتذاكَرَ أصحابُ النبي ﷺ، فقالوا: [أمَّا] نحنُ فَوُلِدْنَا في الشرك، ولكنَّا آمنَّا باللهِ ورسولِه، ولكن هؤلاء أبناؤنا، فَبَلَغَ النبيَّ ﷺ فقال: «**هُمُ الذين لا يَكْتَوُون ولا يَسْتَرْقُون ولا يَتَطَيَّرُون، وعلى ربِّهم يتوكَّلُون**». فقام عُكَّاشَةُ بنُ مِحْصَنٍ [فقال]: أَمِنْهُم أنا يا رسول الله؟ قال: «**نَعَمْ**». فقام آخرُ، فقال: أَمِنْهُم أنا؟ فقال: «**سَبَقَكَ بها عُكَّاشَةُ**»[2].

(١) أحمد (٣٨٠٦)، الحاكم (٨٧٢١)، ابن حبان (٦٤٣١). عن ابن مسعود.

(٢) البخاري (٥٧٥٢)، مسلم (٢٢٠). عن ابن عباس.

ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة؛ لأن الله قد أخبر أنهم يأمرون بكلِّ معروف وينهون عن كلِّ منكر، فلو اتَّفقوا على إباحة محرَّم، أو إسقاط واجب، أو تحريم حلال، أو إخبار عن الله أو خلقه بباطل، لكانوا متَّصِفِين بالأمر بمنكر والنهي عن معروف، [والأمر بالمنكر والنهي عن المعروف ليس] من الكلم الطيب والعمل الصالح.

بل الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس من المعروف، وما لم تنه عنه فليس من المنكر، وإذا كانت آمرةً بكلِّ معروف ناهيةً عن كل منكر، فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر، أو تنهى كلها عن معروف؟

والله سبحانه وتعالى كما أخبر بأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٠٤].

وإذا أخبر بوقوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منها،لم يكن من شرط ذلك أن يصل أَمْرُ الآمرِ [ونهيُ] الناهي منها إلى كلِّ مكلَّفٍ في العالم، إذ ليس هذا من شرط تبليغ الرسالة، فكيف يشترط فيما هو من توابعها؟

بل الشرط أن يتمكَّن المكلَّفون من وصول ذلك إليهم، ثم إذا فَرَّطوا فلم يسعوا في وصوله إليهم، مع قيام فاعله بما يجب عليه، كان التفريط منهم لا منه.

وكذلك وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يجب على كل أحد بعينه، بل هو على الكفاية، كما دلَّ عليه القرآن.

ولما كان الجهاد من تمام ذلك، كان الجهاد أيضًا كذلك، فإذا لم يقم به من يقوم بواجبه أَثِمَ كلُّ قادر بحسب قدرته؛ إذ هو واجب على كلِّ إنسان بحسب قدرته.

كما قال النبي ﷺ: «**مَنْ رَأَى منكم مُنْكَرًا فَلْيُغيِّرْه بيدِه، فإن لم يَسْتَطِعْ فبلسانِه، فإن لم يَسْتَطِعْ فبقلبِه، وذلك أَضْعَفُ الإيمانِ**»(١).

وإذا كان كذلك، فمعلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإتمامه بالجهاد، هو من أعظم المعروف الذي أُمرنا به.

---

(١) مسلم (٤٩). عن أبي سعيد.

[ومن النهي عن المنكر إقامة الحدود على من خرج من شريعة الله، ويجب على أُولي الأمر -وهم علماء كل طائفة وأمراؤها ومشايخها- أن يقوموا على عامَّتِهم، ويأمروهم بالمعروف وينهوهم عن المنكر.

فيأمرونهم بما أمر الله به ورسوله؛ مثل شرائع الاسلام: وهي الصلوات الخمس في مواقيتها، وكذلك الصدقات المشروعة، والصوم المشروع، وحج البيت الحرام، ومثل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره، ومثل الإحسان وهو أن تبعد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

ومثل ما أمر اللهُ به ورسولُه من الأمور الباطنة والظاهرة، ومثل إخلاص الدين لله، والتوكُّل على الله، وأن يكون اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما، والرجاء لرحمة الله، والخشية من عذابه، والصبر لحكم الله، والتسليم لأمر الله.

ومثل صدق الحديث، والوفاء بالعهود، وأداء الأمانات إلى أهلها، وبرِّ الوالدين، وصلة الأرحام، والتعاون على البر والتقوى، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والصاحب والزوجة والمملوك، والعَدْل في المقال والفعال.

ثم الندب إلى مكارم الأخلاق؛ مثل أن تَصِلَ من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك.

ومن الأمر بالمعروف كذلك، الأمر بالائتلاف والاجتماع، والنهي عن الاختلاف والفُرْقَةِ، وغير ذلك.

وأما المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، فأعظمه الشرك بالله، وهو أن يدعو مع الله إلهًا آخر كالشمس والقمر والكواكب، أو كملَك من الملائكة، أو نبي من الأنبياء، أو رجل من الصالحين، أو أحد من الجن، أو تماثيل هؤلاء أو قبورهم، أو غير ذلك مما يُدعى من دون الله تعالى أو يُستغاث به أو يُسجد له. فكل هذا وأشباهه من الشرك الذي حرَّمه الله على لسان جميع رسله.

ومن المنكر كلُّ ما حرمه الله؛ كقتل النفس بغير الحقِّ، وأكل أموال الناس بالباطل بالغصب أو بالربا أو الميسر، والبيوع والمعاملات التي نهى عنها رسولُ الله ﷺ، وكذلك قطيعة الرحم، وعقوق الوالدين، وتطفيف المكيال والميزان، والإثم والبغي، وكذلك العبادات المبتدَعة التي لم يشرعها الله ورسوله ﷺ، وغير ذلك.

والرفق سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]، ولهذا قيل: ليكن أمرك بالمعروف بالمعروف، ونهيك عن المنكر غير منكر.

وإذا كان هو من أعظم الواجبات أو المستحبات، فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة؛ إذ بهذا بُعثت الرسل وأنزلت الكتب، والله لا يحب الفساد، بل كل ما أَمَرَ الله به فهو صلاح.

وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذَمَّ الفساد والمفسدين، في غير موضع، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم يكن مما أمر الله به، وإن كان قد تُرك واجبٌ وفُعل محرمٌ؛ إذ المؤمن عليه أن يتقي [الله] في عباده، وليس عليه هداهم، وهذا من معنى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [سورة المائدة: ١٠٥].

والاهتداء إنما يتمُّ بأداء الواجب، فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قام بغيره من الواجبات، لم يضرُّه ضلال الضال.

وذلك يكون تارةً بالقلب وتارةً باللسان وتارةً باليد. فأما القلب فيجب بكلِّ حال؛ إذا لا ضرر في فعله، ومن لم يفعله فليس هو بمؤمنٍ، كما قال النبي ﷺ: «وذلك أضعفُ الإيمان»(١). [وقال: «ليس وراءَ ذلك من الإيمانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»](٢).

وقيل لابن مسعود: مَنْ مَيِّتُ الأحياءِ؟ فقال: الذي لا يعرفُ معروفًا ولا ينكرُ منكرًا(٣). وهذا هو المفتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان(٤).

وهنا يَغْلَطُ فريقان من الناس:

فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلًا لهذه الآية، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته: إنَّكم تقرأون هذه الآية: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا

---

(١) مسلم (٤٩). عن أبي سعيد.

(٢) مسلم (٥٠). عن ابن مسعود.

(٣) ابن أبي شيبة (٣٧٥٧٧)، شعب الإيمان (١٠/ ٧٢)، (١٣/ ٢٠٢)، ابن عساكر (١٢/ ٢٩٠)، الغيلانيات ص(٣٨٧). عن حذيفة قولَه.

(٤) مسلم (١٤٤).

اهْتَدَيْتُمْ﴾ [سورة المائدة: ١٠٥]. وإنَّكم تضعونها في غير موضعها، وإني سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إنَّ الناسَ إذا رَأَوُا المنكرَ فلم يُغيِّرُوه أَوْشَكَ أنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بعقابٍ منه»(١).

والفريق الثاني: من يريد أن يأمر وينهى إمَّا بلسانه وإمَّا بيده مطلقًا، من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يَقْدِرُ عليه وما لا يقدر، كما في حديث ابي ثعلبه الخشني [سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: «بَلِ ائْتَمِرُوا بالمعروفِ، وتَنَاهَوا عن المنكر، حتى إذا رأيتَ شُحًّا مُطاعًا، وهَوًى مُتَّبعًا، ودُنيا مُؤْثَرَةً، وإعجابَ كلِّ ذِي رَأْيٍ برأيِه، ورأيتَ أمرًا لا يَدَانِ لك به، فعليك بنفسِك، ودَعْ عنك أَمْرَ العوامِّ، فإنَّ مِن ورائِك أيَّامًا، الصبرُ فيهنَّ مثلُ قَبْضٍ على الجَمْرِ، للعامِلِ فيهنَّ كأجْرِ خمسين رجلًا يَعْمَلُون مِثْلَ عَمَلِه»](٢).

فيأتي بالأمر والنهي معتقدًا أنه مطيع في ذلك لله ورسوله، وهو معتدٍ في حدوده، كما يُصِيبُ كثيرًا من أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم، ممن غَلِطَ فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك، وكان فساده أعظم من صلاحه.

ولهذا أمر النبيُّ ﷺ بالصَّبْرِ على جَوْرِ الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة(٣)، وقال: «أَدُّوا إليهم حُقُوقَهم، وسَلُوا اللهَ حُقُوقَكم»(٤). وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع.

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة: لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة. وأمَّا أهل الأهواء؛ كالمعتزلة، فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم.

ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة: التوحيد الذي هو سَلْبُ الصفات، والعدل الذي هو التكذيب بالقدر، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي فيه قتال الأئمة(٥).

---

(١) أحمد (١٦)، ابن ماجة (٤٠٠٥)، النسائي في الكبرى (١١٠٩٢)، ابن حبان (٣٠٥).

(٢) أبو داود (٤٣٤١)، الترمذي (٣٠٥٨)، ابن ماجة (٤٠١٤)، الحاكم (٧٩١٢). وقال الترمذي: حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٣) مسلم (١٨٥٤). عن أم سلمة. ومسلم (١٨٥٥). عن عوف بن مالك.

(٤) البخاري (٧٠٥٢)، مسلم (١٨٤٣). عن ابن مسعود.

(٥) شرح الأصول الخمسة ص(١٢٢)، مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٩).

وقد تكلّمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع.

[وجماع ذلك] داخل في القاعدة العامة فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات، أو تزاحمت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت؛ فإن الأمر والنهي وإن كان متضمِّنًا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر، لم يكن مأمورًا به، بل يكون محرمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته.

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قَدَرَ الإنسان على اتّباع النصوص لم يَعْدِلْ عنها، وإلا اجتهد رأيَه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيرًا بها وبدلالتها على الأحكام.

وعلى هذا، إذا كان الشخص أو الطائفة جامعِين بين معروف ومنكر، بحيث لا يفرقون بينهما، بل إمَّا أن يفعلوهما جميعًا أو يتركوهما جميعًا، لم يَجُزْ أن يؤمروا بمعروف ولا [أن] ينهوا عن منكر، بل يُنظر:

فإن كان المعروف أكثر أُمِر به، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر، ولم يُنه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه، بل يكون النهيُ حينئذ من باب الصَّدّ عن سبيل الله، والسعيِ في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوالِ فعل الحسنات.

وإن كان المنكر أغلب نُهي عنه، وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، ويكون الأمرُ بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرًا بمنكر، وسعيًا في معصية الله ورسوله.

وإن تَكَافَأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم يُنه عنهما.

فتارةً يصلح الأمر، وتارةً يصلح النهي، وتارةً لا يصلح لا أمر ولا نهي، حيث كان المنكر والمعروف متلازمَيْن، وذلك في الأمور المعيَّنة الواقعة.

وأما من جهة النوع فيُؤمر بالمعروف مطلقًا، ويُنهى عن المنكر مطلقًا.

وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يُؤمر بمعروفها ويُنهى عن منكرها، ويُحْمَدُ محمودها ويُذَمُّ مذمومها، بحيث لا يتضمَّن الأمر بمعروف فوات أكبر منه أو حصول منكر فوقه، ولا يتضمَّن النهي عن المنكر حصول أنكر منه أو فوات معروف أرجح منه.

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونيَّة، وإذا تركها كان عاصيًا، فترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما نُهي عنه من الأمر معصية.

وهذا باب واسع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن هذا الباب إقرار النبي ﷺ لعبد الله بن أُبَيّ وأمثاله من أئمة النفاق والفجور لما لهم من الأعوان، فإزالة مُنْكَرِه بنوع من عقابه مستلزمة إزالة معروف أكبر من ذلك بغضب قومه وحمِيَّتهم، وبنفور الناس إذا سمعوا أن محمدًا يقتل أصحابه.

ولهذا لما خطبَ الناسَ في قصة الإفك بما خاطبهم به، واعتذر منه، وقال له سعد بن معاذ قولَه الذي أحسن فيه، حَمِيَ له سعد بن عبادة مع حسن إيمانه [وصدقه، وتعصَّبَ لكلٍّ منهم قبيلُه حتى كادت تكون فتنة].

وأصل هذا أن تكون محبَّةُ الإنسان للمعروف وبغضُه للمنكر، وإرادتُه لهذا وكراهتُه لهذا، موافقًا لحبِّ الله وبغضِه، وإرادتِه وكراهتِه الشرعيتَيْن. وأن يكون فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته، فإنَّ الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وقد قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦].

فأمَّا حبُّ القلب وبغضه، وإرادته وكراهيته، فينبغي أن تكون كاملة جازمة، لا يوجب نقص ذلك إلا نقص الإيمان. وأمَّا فعل البدن فهو بحسب قدرته.

ومتى كانت إرادة القلب وكراهته كاملة تامَّة، وفعل العبد معها بحسب قدرته، فإنه يُعطى ثواب الفاعل الكامل. كما قد بيَّنَّاه في غير هذا الموضع.

فإنَّ من الناس من يكون حبه وبغضه، وإرادته وكراهته [بحسب محبةِ نفسه وبغضها]، لا بحسب محبة الله ورسوله، وبغض الله ورسوله، وهذا من نوع الهوى، فإن اتَّبعه الإنسان فقد اتَّبع هواه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [سورة القصص: ٥٠].

فإنَّ أصل الهوى هو محبَّة النفس، ويتبع ذلك بغضها. ونفس الهوى -وهو الحبُّ والبغض الذي في النفس- لا يُلام عليه، فإن ذلك قد لا يُملك، وإنما يُلام على اتِّباعه.

كما قال تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة ص: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة القصص: ٥٠].

وقال النبي ﷺ: «**ثَلَاثٌ مُنْجِيَاتٌ: خَشْيَةُ اللهِ في السِّرِّ والعَلَانِيَةِ، والقَصْدُ في الفَقْرِ والغِنَى، وكلمةُ الحقِّ في الغَضَبِ والرِّضَا. وثلاثٌ مُهْلِكَاتٌ: شُحٌّ مُطَاعٌ، وهَوًى مُتَّبَعٌ، وإعْجَابُ المَرْءِ بنفسِه**»(١).

والحبُّ والبغض يَتْبَعُه ذَوْقٌ عند وجود المحبوب والمبغَض، ووَجْدٌ وإرادةٌ وغير ذلك، فمن اتَّبَعَ ذلك بغير أمر الله ورسوله فهو ممن اتَّبَعَ هواه بغير هُدًى من الله، بل قد يصعد به الأمرُ إلى أن يتخذَ إلهَه هواه.

واتِّباع الأهواء في الديانات أعظم من اتِّباع الأهواء في الشهوات؛ فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين، كما قال: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة القصص: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ الآية إلى قوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ﴾ [سورة الروم: ٢٨، ٢٩].

وقال: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ﴾ [سورة الأنعام: ١١٩].

وقال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة: ٧٧].

وقال: [﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [سورة البقرة: ١٢٠].

وقال في الآية الأخرى]: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٤٥].

---

(١) المعجم الأوسط (٥٤٥٢)، حلية الأولياء (٢/ ٣٤٣)، الشهاب (٣٢٥)، شعب الإيمان (٢/ ٢٠٣). عن أنس. وقال أبو نعيم: غريب من حديث قتادة. وشعب الإيمان (٩/ ٣٩٦). عن أبي هريرة. والبزار (٣٣٦٦)، حلية الأولياء (٣/ ٢١٩)، تاريخ بغداد (٤/ ١٥٢). عن ابن عباس، شطرَه الثاني.

وقال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [سورة المائدة: ٤٩].

ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعبَّاد يُجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمُّونهم: **أهل الأهواء**.

وذلك أن كل من لم يتَّبع العلم فقد اتَّبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدى الله الذي بعث [به] رسوله.

ولهذا قال في موضع: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [سورة الأنعام: ١١٩].

وقال في موضع [آخر]: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [سورة القصص: ٥٠].

فالواجب على العبد أن ينظر في نفس حبِّه وبغضِه، ومقدار حبِّه وبغضِه، هل هو موافق لأمر الله ورسوله، وهو هُدى الله الذي أنزله على رسوله، بحيث يكون مأمورًا بتلك الحب والبغض، لا يكون متقدِّمًا فيه بين يدي الله ورسوله؟

فإنه قد قال تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [سورة الحجرات: ١].

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله، ففيه نوع من التقدُّم بين يدي الله ورسوله.

ومجرد الحب والبغض هو هوًى، لكن المحرَّم اتِّباع حبِّه وبغضِه بغير هُدًى من الله، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ﴾ [سورة ص: ٢١].

فأخبر أن من اتَّبع هواه أضله ذلك عن سبيل الله، وهو هداه الذي بعث به رسوله، وهو السبيل إليه.

وتحقيق ذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من أوجب الأعمال وأفضلها وأحسنها، وقد قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [سورة الملك: ٢]. وهو كما قال الفضيل بن عياض رحمه الله: أخلصه وأصوبه، فإن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقْبَلْ، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقْبَلْ، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة[1].

---

(١) الإخلاص والنية لابن أبي الدنيا ص(٥٠، ٥١)، حلية الأولياء (٨/ ٩٥)، تفسير البغوي (٨/ ١٧٦).

فالعمل الصالح لا بد أن يُراد به وجه الله، فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما أُريد به وجهه وحده.

كما في الصحيح عن النبي ﷺ [قال]: «**يقولُ اللهُ: أنا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عن الشِّرْكِ، من عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فيه غَيْرِي فأنا منه بَرِيءٌ، وهو كلُّه للذي أَشْرَكَ**»(١).

وهذا هو التوحيد الذي هو أصل الإسلام، وهو دين الله الذي بعث به جميع رسله، وله خَلَقَ الخَلْقَ، وهو حقُّه على عباده، أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا.

ولا بد مع ذلك أن يكون العملُ صالحًا، وهو ما أمر الله به ورسوله. وهو الطاعة، فكلُّ طاعة عمل صالح، وكلُّ عمل صالح طاعة. وهو العمل المشروع المسنون، إذ المشروع المسنون هو المأمور به أمر إيجاب أو استحباب، وهو العمل الصالح، وهو الحسن، وهو البِرُّ، وهو الخير.

وضدُّه المعصية، والعمل الفاسد، والسيئة، والفجور، والشر، والظلم.

ولما كان العمل لا بد فيه من شيئين: النيَّة والحركة، كما قال النبي ﷺ: «**أَصْدَقُ الأسماءِ: حَارِثٌ وهَمَّامٌ**»(٢). فكلُّ أحدٍ حارثٌ وهمَّامٌ، له عمل ونيَّة.

لكن النيَّة المحمودة التي يتقبلها الله ويثيب عليها أن يُراد الله بذلك العمل، والعمل المحمود هو الصالح وهو المأمور به.

ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: اللَّهُمَّ اجعلْ عملي كلَّه صالحًا، واجعلْه لوَجْهِك خالصًا، ولا تجعل لأحدٍ فيه شيئًا(٣).

وإذا كان هذا حدُّ كلِّ عمل صالح، فالآمر بالمعروف والناهي عن المنكر يجب أن يكون كذلك، هذا في حقِّ نفسه.

---

(١) مسلم (٢٩٨٥)، ابن ماجة (٤٢٠٢)، ابن خزيمة (٩٣٨). عن أبي هريرة.

(٢) أحمد (١٩٠٣٢)، أبو داود (٤٩٥٠)، الأدب المفرد ص(٢٨٤)، أبو يعلى (٧١٦٩)، المعجم الكبير (٢٢/ ٣٨٠)(٩٤٩)، البيهقي (١٩٣٠٧). عن أبي وهب الجشمي. انظر: علل ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٩- ٢٠٢).

(٣) الزهد لأحمد ص(٩٧)، طبقات المحدِّثين بأصبهان (٤/ ٢٦١).

ولا يكون عمله صالحًا إن لم يكن بعلم وفقهٍ، كما قال عمر بن عبد العزيز: مَنْ عَبَدَ اللهَ بغيرِ علمٍ كان [ما يُفْسِدُ] أكثرَ مِمَّا يُصْلِحُ(١).

وكما في حديث معاذ بن جبل: «**العِلْمُ إمامُ العملِ، والعملُ تابِعُه**»(٢).

وهذا ظاهر، فإن القصد والعمل إن لم يكن بعلم كان جهلًا وضلالًا واتِّباعًا للهوى، كما تقدَّم، وهذا هو الفَرْقُ بين أهل الجاهلية وأهل الاسلام.

فلا بد من العلم بالمعروف والمنكر، والتمييز بينهما، ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي. ومن الصلاح أن يأتي بالأمر والنهي بالصراط المستقيم، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود.

ولا بد في ذلك من الرفق، كما قال النبي ﷺ: «**ما كان الرِّفْقُ في شَيْءٍ إلَّا زَانَهُ، ولا كان العُنْفُ في شَيْءٍ إلَّا شَانَه**»(٣).

وقال: «**إنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ في الأَمْرِ كُلِّه**»(٤).

وقال: «**إنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، ويُعْطِي عليه ما لا يُعْطِي على العُنْفِ**»(٥).

ولا بد أيضًا أن يكون حليمًا صبورًا على الأَذَى، فلا بد أن يحصل له أذى، فإن لم يَحْلُمْ ويصبر كان ما يفسد أكثر مما يصلح.

كما قال لقمان لابنه: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [سورة لقمان: ١٧].

ولهذا أمر الله الرسل -وهم أئمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- بالصبر، [كقوله] لخاتم الرسل عليه السلام، بل ذلك مقرون بتبليغ الرسالة، فإنه أول ما أرسل

---

(١) الزهد لأحمد ص(٢٤٤)، ابن عساكر (٤٥/ ٢٠٤).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٢٣٨)، جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٣٩). وقال ابن عبد البر: حديث حسن جدًّا، ولكن ليس له إسناد قوي، ورويناه من طرق شتى موقوفًا. وقال ابن القيم في المدارج (٣/ ٢٤٦): روي مرفوعًا والوقف أصح.

(٣) مسلم (٢٥٩٤). عن عائشة.

(٤) البخاري (٦٩٢٧). عن عائشة.

(٥) مسلم (٢٥٩٣). عن عائشة.

أُنزلت عليه [سورة «يا أيها المدثر»]، بعد أن أُنزلت عليه سورة «اقرأ»، التي به نبئ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ۝٧﴾ [سورة المدثر: ١- ٧].

فافتتح آيات الإرسال إلى الخلق [بالأمر بالإنذار، وختمها بالأمر بالصبر، ونفس الإنذار أمر بالمعروف] ونهي عن المنكر، فعُلم أنه يجب بعد ذلك الصبر.

وقال: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [سورة الطور: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ۝١٠﴾ [سورة المزمل: ١٠]. ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [سورة الأحقاف: ٣٥]. ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [سورة القلم: ٤٨]. ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [سورة النحل: ١٢٧]. ﴿وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١١٥﴾ [سورة هود: ١١٥].

فلا بد من هذه الثلاثة: العلم والرفق والصبر.

العلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده. وان كان كل من الثلاثة مستصحبًا في هذه الأحوال.

وهذا كما جاء في الأثر عن بعض السلف ورووه مرفوعًا، ذكره القاضي أبو يعلى في «المعتمد»: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهًا فيما يأمر به، فقيهًا فما ينهى عنه، رفيقًا فيما يأمر به، رفيقًا فيما ينهى عنه، حليمًا فيما يأمر به، حليمًا فيما ينهى عنه[1].

وليُعلم أن الأمر بهذه الخصال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما يوجب صعوبته على كثير من النفوس، فيظن أنه بذلك يسقط عنه، فيدعه. وذلك قد يضره [أكثر مما يضره] الأمر بدون هذه الخصال أو أقل؛ فإن ترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما نُهي عنه في الأمر معصية. فالمنتقل من معصية إلى معصية أكبر منها، كالمستجير من الرمضاء بالنار. والمنتقل من معصية إلى معصية، كالمنتقل من دين باطل إلى دين باطل، قد يكون الثاني شرًا من الأول، وقد يكون دونه، وقد يكونان سواءً.

---

(١) المعتمد في أصول الدين ص(١٩٦)، الخلال كما في الآداب الشرعية (١/ ١٩٢). عن أسامة بن زيد مرفوعًا.

فهكذا تجد المقصِّر في الأمر والنهي والمعتدي فيه، قد يكون ذنب هذا أعظم، وقد يكون ذنب هذا [أعظم]، وقد يكونان سواء.

ومن المعلوم بما أرانا الله من آياته في الآفاق وفي أنفسنا، وبما شهد به في كتابه، أن المعاصي سبب المصائب، فسيئات المصائب والجزاء من سيئات الأعمال، وأن الطاعة سبب النعمة، فإحسان العمل سبب لإحسان الله.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ [سورة الشورى: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [سورة النساء: ٧٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْۖ﴾ [سورة آل عمران: ١٥٥].

وقال: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٥].

وقال: ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ٣٤﴾ [سورة الشورى: ٣٤].

وقال: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَإِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ كَفُورٞ﴾ [سورة الشورى: ٤٨].

[وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ٣٣﴾ [سورة الأنفال: ٣٣].

وقد أخبر سبحانه بما عاقب به أهل السيئات من الأمم -كقوم نوح [وعاد] وثمود وقوم لوط وأصحاب مدين وقوم فرعون- في الدنيا، وأخبر بما يعاقبهم به في الآخرة.

ولهذا قال مؤمن آل فرعون: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ * مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ٣١ وَيَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ٣٢ يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ٣٣﴾ [سورة غافر: ٣٠- ٣٣].

وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلۡعَذَابُۖ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ﴾ [سورة القلم: ٣٣].

وقال: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة التوبة: ١٠١].

وقال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [سورة السجدة: ٢١].

وقال: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [إلى قوله]: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الدخان: ١٠- ١٦].

ولهذا يذكر [الله] في عامة سور الإنذار ما عاقب به أهل السيئات في الدنيا، وما أعدَّه لهم في الآخرة. وقد يذكر في السورة وعيدَ الآخرة فقط؛ إذ عذاب الآخرة أعظم، [وثوابها أعظم]، وهي دار القرار. وإنما يذكر ما يذكره من الثواب والعقاب في الدنيا تبَعًا.

كقوله في قصة يوسف: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة يوسف: ٥٦، ٥٧].

وقال: ﴿فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٨].

وقال: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة النحل: ٤١، ٤٢].

[وقال عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٢٧]].

وأمَّا ذِكْرُه لعقوبة الدنيا والآخرة، ففي مثل: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴿١﴾ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ﴿٢﴾﴾ [سورة النازعات: ١، ٢]. ثم قال: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ ﴿٧﴾﴾ [سورة النازعات: ٦، ٧]. فذكر القيامة مطلقًا.

ثم قال: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [سورة النازعات: ١٥- ١٧]. إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٢٦﴾﴾ [سورة النازعات: ٢٦].

ثم ذكر المبدأ والمعاد مفصَّلًا، فقال: ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴿٢٧﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾ فَأَمَّا مَن

طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [سورة النازعات: ٢٧- ٤١]. إلى آخر السورة.

وكذلك في «المزمِّل»، ذكر قوله: ﴿وَذَرْنِى وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِى ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا ﴿١١﴾ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾ وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣﴾﴾ إلى قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [سورة المزمل: ١١- ١٦].

وكذلك في سورة «الحاقة»، ذكر قصص الأمم؛ كثمود وعاد وفرعون، ثم قال: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾﴾ [سورة الحاقة: ١٣، ١٤]. إلى تمام ما ذكره من أمر الجنة والنار.

وكذلك في سورة «ن، والقلم»، ذكر قصة أهل البستان الذين منعوا حقَّ أموالهم وما عاقبهم به، ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة القلم: ٣٣].

وكذلك في سورة «التغابن»، قال: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ فَذَاقُوا۟ وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا۟ وَتَوَلَّوا۟ ۚ وَّٱسْتَغْنَى ٱللَّهُ ۚ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٦﴾﴾ [سورة التغابن: ٥، ٦]. ثم قال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [سورة التغابن: ٧].

وكذلك في سورة «ق»، [ذكر] حال المخالفين للرسل [وذكر الوعد] والوعيد [في الآخرة].

وكذلك في سورة «القمر»، [ذكر هذا وهذا].

وكذلك [في] «آل حم»؛ [مثل حم غافر، والسجدة، والزخرف، والدخان].

وغير ذلك مما لا يحصى.

فإن التوحيد والوعد [والوعيد] هو أول ما أُنزل، كما في صحيح البخاري عن يوسف بن مَاهَكٍ قال: إني عند عائشةَ أُمِّ المؤمنين، إذا جاءها عراقيٌّ فقال: أيُّ الكَفَنِ خَيْرٌ؟ قالت: وَيْحَكَ، وما يَضُرُّكَ؟ قال: يا أُمَّ المؤمنين: أَرِيني مُصْحَفَكِ. قالت: لِمَ؟ قال: لَعَلِّي أُوَلِّفُ القرآنَ عليه، فإنَّه يُقرأُ غيرَ مُؤَلَّفٍ. قالت: وما يَضُرُّكَ أَيَّهُ قَرأْتَ قبلُ؟ إنما نَزَلَ أولَ ما نزل منه سورةٌ من المُفَصَّلِ فيها ذِكْرُ الجنة والنار، حتى إذا ثَابَ الناسُ إلى الإسلام نزل الحلالُ والحرامُ، ولو نزل أَوَّلَ شيءٍ: لا تشربوا الخمرَ، لقالوا: لا نَدَعُ

الخمرَ أبدًا، ولو نزل: لا تَزْنُوا، لقالوا: لا نَدَعُ الزِّنى أبدًا، لقد نزل [بمكةَ] على محمد ﷺ وإني لَجَارِيَةٌ أَلْعَبُ: ﴿بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة القمر: ٤٦]. وما نَزَلَتْ سورةُ البقرةِ والنساءِ إلَّا وأنا عِنْدَه. قال: فَأَخْرَجَتْ له المُصْحَفَ، فَأَمْلَتْ عليه آيَ السُّوَرِ[(١)].

وإذا كان الكفر والفسوق والعصيان سببَ الشَّرِّ والعدوان، فقد يذنب الرجل أو الطائفة، ويسكت آخرون عن الأمر والنهي، فيكون ذلك من ذنوبهم، وينكر عليهم آخرون إنكارًا منهيًّا عنه، فيكون ذلك من ذنوبهم. فيحصل التفرُّق والاختلاف والشر، وهذا من أعظم الفتن والشرور قديمًا وحديثًا. إذ الإنسان ظلوم [جهول]، والظلم والجهل أنواع، فيكون ظلمُ الأولِ وجهلُه من نوع، وظلمُ الثاني والثالث وجهلُهما من نوع.

ومن تدبَّرَ الفتن الواقعة رأى سببَها ذلك، ورأى أن ما وقع بين أمراء الأمة وعلمائها - ومن دخل في ذلك من ملوكها ومشايخها، ومن تبعهم من العامَّة- من الفتن، هذا أصلها. يدخل في ذلك أسباب الضلال والغي: الأهواء الدينية والشهوانية، [وهي] البدع في الدين، والفجور في الدنيا.

وذلك أن أسباب الضلال والغي -البدع في الدين، والفجور في الدنيا- مشتركةٌ تَعُمُّ بني آدم لما فيهم من الظلم والجهل، فبذنب بعض الناس يظلم نفسه وغيره؛ كالزنى بتلوط وغيره، أو شرب خمر، أو ظلم في المال بخيانة أو سرقة أو غصب ونحو ذلك.

ومعلوم أن هذه المعاصي، وإن كانت مستقبحة مذمومة في العقل والدين، فهي مشتهاة في الطباع أيضًا.

ومن شأن النفوس أنها لا تحب اختصاص غيرها [بشيء وزيادته] عليها، لكن تريد أن يحصل لها ما حصل له، وهذا هو الغبطة التي هي أدنى نوعَيْ الحسد، فهي تريد الاستعلاء على الغير والاستئثار دونه، أو تحسده وتتمنَّى زوال النعمة عنه، وإن لم يحصل. ففيها من إرادة العلو والفساد والاستكبار والحسد ما يتقاضاها أن تختص عن غيرها بالشهوات، فكيف إذا رأتْ الغيرَ قد استأثر عليها بذلك، واختص به دونها؟

(١) البخاري (٤٩٩٣).

فالمعتدل منهم في ذلك الذي يحب الاشتراك والتساوي، وأمَّا الآخر فظلوم حسود.

وهذان يقعان في الأمور المباحة والأمور المحرَّمة لحقِّ الله، فما كان جنسه مباحًا من: أكل وشرب ونكاح ولباس وركوب وأموال، إذا وقع فيها الاختصاص حصل الظلم والبخل والحسد، **وأصلها الشُّحُّ**.

كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِيَّاكُم والشُّحَّ، فإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كان قبلَكم، أَمَرَهم بالبُخْلِ فَبَخِلُوا، وأَمَرَهم بالظُّلْمِ فَظَلَمُوا، وأَمَرَهم بالقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا**»[(١)].

ولهذا قال [الله تعالى] في وصف الأنصار الذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمان من قبل المهاجرين: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟﴾ . أي: لا يجدون الحسَدَ مما أوتي إخوانهم [من] المهاجرين: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ . ثم قال: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الحشر: ٩].

ورُئِيَ عبد الرحمن بن عوف يطوفُ بالبيت ويقول: رَبِّ قِنِي شُحَّ نَفْسِي، رَبِّ قِنِي شُحَّ نَفْسِي، رَبِّ قِنِي شُحَّ نفسي. فقيل له في ذلك، فقال: إذا وُقِيتُ شُحَّ نفسي وُقِيتُ البُخْلَ والظُّلْمَ والقَطِيعَةَ. أو كما قال[(٢)].

فهذا الشُّحُّ الذي هو شدَّة حرص النفس، يوجب البخل بمنع ما عليه، والظلم بأخذ مال الغير، ويوجب قطيعة الرَّحِم، ويوجب الحسد [وهو] كراهة ما اختص به الغير، والحسد فيه بخل وظلم، فإنه بخل بما أعطيه غيره، وظلمه بطلب زوال ذلك عنه.

فإذا كان هذا في جنس الشهوات المباحة، فكيف بالمحرَّمة؛ [كالزنى] وشرب الخمر ونحو ذلك؟ وإذا وقع فيها اختصاص، **فإنه يصير فيها نوعان**:

أحدهما: بغضها لما في ذلك من الاختصاص والظلم، كما يقع في الأمور المباحة الجنس.

---

(١) أحمد (٦٤٨٧)، أبو داود (١٦٩٨)، النسائي في الكبرى (١١٥١٩)، الحاكم (٢٦)، البيهقي (٧٨١٨). عن عبد الله بن عمرو. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. انظر: تحفة الأشراف (٨٦٢٨).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/ ٥٣٠)، معجم الصحابة (٤/ ٤١١)، ابن عساكر (٣٥/ ٢٩٤).

والثاني: بغضها لما في ذلك من حقِّ الله.

ولهذا كانت الذنوب ثلاثة أقسام:

أحدها: ما فيه ظلم للناس؛ كالظلم بأخذ الأموال ومنع الحقوق والحسد ونحو ذلك.

والثاني: ما فيه ظلم للنفس فقط؛ كشرب الخمر والزنى، إذا لم يتعدَّ [ضررُهما].

والثالث: ما يجتمع فيه الأمران؛ مثل أن يأخذ المتولي أموال] الناس يزني بها ويشرب بها الخمر، ومثل أن يزني بمن يرفعه [على الناس] بذلك السبب [ويضرهم] كما يقع ممن يحب بعض النساء والصبيان.

وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأعراف: ٣٣].

وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العَدْلِ الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم، أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن لم تشترك في إثم.

ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة(١). ويقال: الدنيا تدوم [مع] العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام.

وقد قال النبي ﷺ: «**ليس ذَنْبٌ أَسْرَعَ عُقُوبَةً مِن الْبَغْيِ وقَطِيعَةِ الرَّحِمِ**»(٢). فالباغي يُصرع في الدنيا، وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة.

وذلك أن العدلَ نظامُ كلِّ شيء، فإذا أُقيم أمر الدنيا بالعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بالعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة.

فالنفس فيها: داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه والحسد له والتعدِّي عليه في حقِّه، وداعي الظلم لنفسها بتناول الشهوات القبيحة؛ كالزنى وأكل الخبائث. فهي قد تظلم من

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٦٣).

(٢) أحمد (٢٠٣٩٨)، أبو داود (٤٩٠٢)، الترمذي (٢٥١١)، ابن ماجة (٤٢١١)، الحاكم (٣٣٥٩)، البيهقي (٢١٠٨٢). عن أبي بكرة. وقال الترمذي: (حسن) صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

لا يظلمها، وتؤثر هذه الشهوات وإن لم يفعلها غيرُها. فإذا رأت نظراءها قد ظلموا أو تناولوا هذه الشهوات، صار داعي هذه الشهوات أو الظلم فيها أعظم بكثير.

ويُهَيِّجُ ذلك لها من بغض ذلك الغَيْرِ وحسده، وطلب عقابه، وزوال الخير عنه، ما لم يكن فيها قبل ذلك، ولها حجة عند نفسها من جهة العقل والدين، بكون ذلك الغير قد ظلم نفسه والمسلمين، وأن أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر واجب، والجهاد على ذلك من الدين.

والناس هنا ثلاثة أقسام:

قوم لا يقومون إلا في أهواء نفوسهم: فلا يَرْضَون إلا بما يُعْطَونه، ولا يغضبون إلا لما يُحْرَمُونه. فإذا أُعطي أحدهم ما يشتهيه من الشهوات الحلال أو الحرام، زال غضبه، وحصل رضاه، والأمر الذي كان عنده منكرًا، ينهى عنه، ويعاقب عليه، ويذم صاحبه، ويغضب عليه -صار فاعلًا له، وشريكًا فيه، ومعاونًا عليه، [ومعاديًا] لمن ينهى عنه، وينكر عليه.

وهذا غالب في بني آدم، ترى الإنسان يسمع من ذلك ما لا يحصيه إلا الله. وسببه أن الإنسان ظلوم جهول. فلذلك لا يعدل، بل ربما كان ظالمًا في الحالَيْنِ.

ترى قومًا ينكِرون على المتولّي ظلمه لرعيته واعتداءه عليهم، فيُرضي أولئك المنكِرين ببعض الشيء، فينقلبون أعوانًا له، وأحسن أحوالهم أن يسكتوا عن الإنكار عليه.

وكذلك تراهم ينكِرون على من يشرب [الخمر]، ويزني، ويسمع الملاهي، حتى يُدخِلوه معهم في ذلك، أو يرضوه ببعض ذلك، فتراه قد صار عونًا لهم.

وهؤلاء قد يعودون بإنكارهم [إلى] أقبح من الحال التي كانوا عليها، وقد يعودون إلى ما هو دون ذلك، أو نظيره.

وقوم يقومون ديانة صحيحة: يكونون في ذلك [مخلصين] لله، مصلحين فيما عملوه، ويستقيم لهم ذلك حتى يصبروا على ما أُوذُوا.

فهؤلاء هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهم من خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويؤمنون بالله.

وقوم يجتمع فيهم هذا وهذا: [وهم] غالب المؤمنين، فيمن فيه دين وله شهوة، تجتمع في قلوبهم إرادة الطاعة وإرادة المعصية، وربما غلب هذا تارةً، وهذا تارةً.

وهذه القسمة الثلاثية، كما قيل: الأنفس ثلاث: أمَّارة ومطمئنة ولوَّامة.

فالأولون هم أهل [الأنفس الأمَّارة التي تأمرهم بالسوء.

والأوسطون هم أهل] النفوس المطمئنة التي قيل فيها: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ [سورة الفجر: ٢٧- ٣٠].

[والآخرون هم] أهل النفوس اللوَّامة التي تفعل الذنب ثم تلوم عليه، وتتلوَّم تارة كذا، وتارة كذا، وتخلط عملًا صالحًا وأخر سيئًا.

ولهذا لما كان الناسُ في زمن أبي بكر وعمر، اللَّذَيْنِ أُمر المسلمون بالاقتداء بهما، كما قال ﷺ: «اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي، أبي بَكْرٍ وعُمَرَ»[(١)] . -أقربَ عهدًا بالرسالة، وأعظمَ إيمانًا وصلاحًا، وأئمتهم أقْوَم بالواجب، وأثبت في الطمأنينة، لم تقع فتنة؛ إذ كانوا في [حكم] القسم الوسط.

ولما كان في أخر خلافة عثمان وخلافة عليٍّ كَثُر القسم الثالث، فصار فيهم شهوة وشبهة مع الإيمان والدين، وصار ذلك في بعض الولاة وبعض الرعايا.

ثم كَثُر ذلك بعدُ، فنشأت الفتنة التي سببها ما تقدَّم من عدم تمحيص التقوى والطاعة في الطرَفَيْنِ، واختلاطهما بنوع من الهوى والمعصية في الطرفَيْنِ، وكل منهما متأوِّل أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأن معه الحق والعدل، ومع هذا التأويل نوع من الهوى، ففيه نوع من الظنِّ وما تهوى الأنفس، وإن كانت إحدى الطائفتين أَوْلى بالحقِّ [من الأخرى].

فلهذا يجب على المؤمن أن يستعين بالله ويتوكَّل عليه في أن يُقيم قلبه ولا يزيغه، ويثبِّته على الهدى والتقوى، ولا يتبع الهوى، كما قال تعالى: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ﴾ [سورة الشورى: ١٥].

---

(١) أحمد (٢٣٢٤٥)، الترمذي (٣٦٦٢)، ابن ماجة (٩٧)، الحاكم (٤٤٥٥)، البيهقي (١٦٥٩٠). عن حذيفة. وقال الترمذي: حسن. وقال الحاكم: صحيح. انظر: الإرشاد للخليلي (١/ ٣٧٦). والترمذي (٣٨٠٥)، الحاكم (٤٤٥٦). عن ابن مسعود. وقال الترمذي: حسن غريب. وقال الحاكم: إسناد صحيح.

وهذا أيضًا حال الأمة فيما تفرَّقت [فيه] واختلفت في المقالات والعبادات.

وهذه الأمور مما تعظم بها المحنة على المؤمنين، فإنهم يحتاجون إلى شيئين: إلى دفع الفتنة التي ابتُلي بها نظراؤهم من فتنة الدين والدنيا عن نفوسهم، مع قيام المقتضي لها، فإن معهم نفوسًا وشياطين، كما مع غيرهم.

فمع وجود ذلك من نظرائهم يقوى المقتضي عندهم، كما هو الواقع، فيقوى الداعي [الذي] في نفس الإنسان وشيطانه، ودواعي الخير كذلك، وما يحصل من الداعي بفعل الغير والنظير.

فكم ممن لم يرد خيرًا ولا شرًّا حتى رأى غيره -لا سيما إن كان نظيره- يفعله، ففعله، فإن الناس كأسراب القَطَا مجبولون على تَشَبُّهِ بعضهم ببعض.

ولهذا كان المبتدئ بالخير وبالشر له مثل من تَبِعَه من الأجْرِ والوِزْرِ، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فله أَجْرُها، وأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بها إلى يوم القيامةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهم شيئًا، ومَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فعليه وِزْرُها، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بها إلى يوم القيامةِ، مِنْ غيرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهم شيئًا»[(١)]. وذلك لاشتراكهم في الحقيقة، وأن حكم الشيء حكم نظيره، وشبيه الشيء منجذب اليه.

فإذا كان هذان داعِيَيْنِ قَوِيَّيْنِ، فكيف إذا انضم إليهما داعيان آخران؟

وذلك أن كثيرًا من أهل المنكر يُحبون من يوافقهم على ما هم فيه، ويُبغضون من لا يوافقهم. وهذا ظاهر في الديانات الفاسدة، من موالاة كل قوم لموافقيهم ومعاداتهم لمخالفيهم.

وكذلك في أمور الدنيا والشهوات، كثيرًا ما يختارون ويؤثرون من يشاركهم، إمَّا للمعاونة على ذلك، كما في المتغلِّبين من أهل الرياسات وقُطَّاع الطريق ونحو ذلك.

وإمَّا لتلذذهم بالموافقة، كما في المجتمعين على شرب خمر، فإنهم يختارون أن يَشرب كلٌّ من حضر عندهم.

وإمَّا لكراهتهم امتيازه عنهم بالخير: إمَّا حسدًا له على ذلك، وإمَّا لئلَّا يعلو عليهم

---

(١) مسلم (١٠١٧). عن جرير بن عبد الله.

بذلك ويُحمد دونهم، وإمَّا لئلَّا يكون [له] عليهم حجة، وإمَّا لخوفهم من معاقبته لهم بنفسه، أو بمن يرفع ذلك إليهم، ولئلَّا يكونوا تحت مِنَّتِه وحظره، ونحو ذلك من الأسباب.

قال الله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة البقرة: ١٠٩].

وقال [تعالى في المنافقين]: ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [سورة النساء: ٨٩].

وقال عثمان بن عفان: وَدَّتْ الزَّانِيَةُ لو زَنى النساءُ كُلُّهن(١).

والمشاركة قد يختارونها في نفس الفجور؛ كالاشتراك في الشرب والكذب والاعتقاد الفاسد. وقد يختارونها في النوع؛ كالزاني الذي يَوَدُّ أن غيره يزني، أو السارق الذي يَوَدُّ أن غيره يسرق، لكن في غير العَيْنِ التي زَنى بها أو سرقها.

وأمَّا الداعي الثاني: فقد يأمرون الشخص بمشاركتهم فيما هم عليه من المنكر؛ فإن شاركهم وإلا عادوه وآذوه على وجه ينتهي إلى حدِّ الإكراه.

ثم إن هؤلاء الذين يختارون مشاركة الغير لهم في قبيح فعلهم، أو يأمرونه بذلك ويستعينون به على ما يريدونه، متى شاركهم وعاونهم وأطاعهم انتقصوه واستخفُّوا به، وجعلوا ذلك حجة عليه في أمور أخرى، وإن لم يشاركهم عادوه وآذوه، وهذه حال غالب الظالمين القادرين.

وهذا **الموجودُ في المنكر نظيرُه في المعروف**، وأبلغ منه، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

فإنَّ داعي الخير أقوى، فإن الإنسان فيه **داعٍ** يدعوه إلى الإيمان والعلم والصدق والعدل وأداء الأمانة.

فإذا وجد من يعمل مثل ذلك صار له **داعٍ آخر**، لا سيما إذا كان نظيره، لا سيما مع المنافسة، وهذا محمود حسن.

---

(١) معالم السنن للخطابي (٤/ ٨١)، الذخيرة للقرافي (١٠/ ٢٨٦).

فإن وجد من يحب موافقته على ذلك ومشاركته له من المؤمنين والصالحين، ويبغضه إذا لم يفعل ذلك، صار له داعٍ ثالث.

فإذا أمروه بذلك ووالوه على ذلك، وعادوه وعاقبوه على تركه، صار له داعٍ رابع.

ولهذا يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدِّها من الحسنات، كما يقابل الطبيبُ المرضَ بضدِّه، فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه، وذلك بشيئين: بفعل الحسنات وبترك السيئات. مع وجود ما ينفي السيئات، ويقتضي الحسنات. وهذه أربعة أنواع.

ويؤمر أيضًا بإصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة بحسب قدرته وإمكانه، قال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ① إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ② إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ③﴾ [سورة العصر: ١- ٣].

ويُروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: [لو] فكَّر الناسُ كلُّهم في سورة «العصر» لَكَفَتْهُم(١). وهو كما قال؛ فإن الله أخبر أن جميع الناس خاسرون، إلا من كان في نفسه مؤمنًا صالحًا، ومع غيره مُوصِيًا بالحقِّ مُوصِيًا بالصبر.

واذا عظُمت المحنة كان ذلك للمؤمن الصالح سببًا لعلو الدرجة وعظيم الأجر، كما سُئل النبي ﷺ: أيُّ الناسِ أشدُّ بلاءً؟ قال: «الأنبياءُ، ثم الصالحون، ثم الأَمْثَلُ فالأَمْثَلُ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ على حَسَبِ دِينِه، فإن كان في دِينِه صَلَابَةٌ زِيدَ في بَلَائِه، وإن كان في دِينِه رِقَّةٌ خُفِّفَ عنه، ولا يَزَالُ البلاءُ بالمؤمنِ حتى يَمْشِيَ على الأرضِ وليس عليه خطيئةٌ»(٢).

وحينئذ فيَحْتاج من الصبر ما لا يَحْتاج إليه غيرُه، وذلك هو سبب الإمامة في الدين، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ㉔﴾ [سورة السجدة: ٢٤].

فلا بد من الصبر على فعل الحَسَنِ المأمور وترك السَّيِّئِ المحظور. ويدخل في ذلك الصبرُ على الأذى وعلى ما يُقال، والصبر على ما يصيبه من المكاره، والصبر عن البَطَرِ عند النعم، وغير ذلك من أنواع [الصبر].

---

(١) نفسير ابن كثير (١/ ٢٠٣).

(٢) أحمد (١٤٨١)، الترمذي (٢٣٩٨)، ابن ماجة (٤٠٢٣)، الحاكم (١٢٠)، البيهقي (٦٥٣٤). عن سعد بن أبي وقاص. وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

ولا يمكن [العبد] أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به، ويتنعَّم به ويغتذِّي به، وهو **اليقين**، كما في الحديث الذي رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: **«أيُّها الناسُ سَلُوا اللهَ اليقينَ والعافِيَةَ، فإنَّه لم يُعْطَ أحدٌ بعد اليقينِ خيرًا من العَافِيَةِ، فَسَلُوهُما اللهَ»**[(١)].

وكذلك إذا أمر غيرَه بحسن، أو أحب موافقته على ذلك، أو نهى غيرَه عن سَيِّئ، فيحتاج أن يُحسِن إلى ذلك الغير إحسانًا يحصل به مقصوده، من حصول المحبوب واندفاع المكروه؛ فإن [النفوس] لا تصبر على المُرِّ إلا بنوع من الحلو، لا يمكن غير ذلك.

ولهذا أمر الله بتأليف القلوب، حتى جعل للمؤلَّفة قلوبهم نصيبًا في الصدقات، وقال لنبيه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾ [سورة الأعراف: ١٩٩].

وقال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [سورة البلد: ١٧].

فلا بد أن يصبر وأن يرحم. وهذا هو **الشجاعة والكرم**.

ولهذا يقرن الله تعالى بين الصلاة والزكاة تارةً، وهي الإحسان إلى الخلق، وبينها وبين الصبر تارةً.

ولا بد من الثلاثة: الصلاة والزكاة والصبر. لا تقوم مصلحة المؤمنين إلا بذلك في صلاح نفوسهم وإصلاح غيرهم، لا سيما كلَّما قويت الفتنة والمحنة، فالحاجة إلى ذلك تكون أشدَّ. فالحاجة إلى السماحة والصبر عامة لجميع بنى آدم، لا تقوم مصلحة دينهم ولا دنياهم إلا بهما.

ولهذا جميعهم يتمادحون بالشجاعة والكرم، حتى إن ذلك عامَّة ما يمدح به الشعراء في شعرهم، وكذلك يتذامُّون بالبخل والجبن.

والقضايا التي يتَّفِق عليها بنو آدم لا تكون إلا حقًّا؛ كاتِّفَاقهم على مَدْحِ الصدق والعدل، وذَمِّ الكذب والظلم.

---

(١) أحمد (٥، ٣٨)، الترمذي (٣٥٥٨)، ابن ماجة (٣٨٤٩)، النسائي في الكبرى (١٠٦٥٢)، الحاكم (١٩٣٨)، شعب الإيمان (١٣٦٩). وقال الترمذي: حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

وقال النبي ﷺ لما سَألَه الأعرابُ، حتى اضْطَرُّوه إلى سَمُرَةٍ، فتعلَّقَتْ بردائِه، فالْتَفَتَ إليهم وقال: «**والذي نَفْسِي بيدِه لو أنَّ عندي عددَ هذه العِضَاهِ نَعَمًا لَقَسَمْتُه عليكم، ثم لا تَجِدُوني بَخِيلًا ولا جَبَانًا ولا كَذُوبًا**»(١).

لكن يتنوَّع ذلك بتنوُّع المقاصد والصفات، فإنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ من نوى، ولهذا جاء الكتاب والسنة بذَمِّ البُخْلِ والجُبْنِ، ومدح الشجاعة والسماحة [في] سبيله، دون ما ليس في سبيله.

فقال النبي ﷺ: «**شَرُّ ما في المَرْءِ شُحٌّ هَالِعٌ، وجُبْنٌ خَالِعٌ**»(٢).

وقال النبي ﷺ: «**مَنْ سَيِّدُكم يا بَنِي سَلَمَةَ**»؟ فقالوا: الجَدُّ بنُ قَيْسٍ على أنَّا نَزِنُه بالبُخْلِ. فقال: «**وأَيُّ دَاءٍ أَدْوَى من البُخْلِ** -وفي رواية: **إنَّ السَّيِّدَ لا يكونُ بَخِيلًا**(٣)- **بَلْ سَيِّدُكم الأَبْيَضُ الجَعْدُ البراءُ بنُ مَعْرُور**»(٤).

وكذلك في الصحيح قول جابر بن عبد الله لأبي بكر الصديق: إمَّا [أن] تُعْطِيَنِي، وإمَّا أن تَبْخَلَ عَنِّي. فقال: تقول: وإمَّا أن تَبْخَلَ عَنِّي، وأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأُ من البُخْلِ(٥). فجعلَ البُخْلَ من أعظم الأمراض.

وفي صحيح مسلم عن سَلْمَانَ بن رَبِيعَةَ قال: قال عُمَرُ: قَسَمَ النبي ﷺ قَسْمًا، فقلت: يا رسولَ [الله]، واللهِ لغيرُ هؤلاء أَحَقُّ به منهم. فقال: «**إنَّهم خَيَّرُوني بين أَنَ يَسْأَلُوني بالفُحْشِ، وبين أَنْ يُبَخِّلُوني، ولَسْتُ بِبَاخِلٍ**»(٦). يقول: إنهم يسألوني مسألة لا تصلح، فإن أعطيتهم، وإلا قالوا: هو بخيل، فقد خيَّروني بين أمرَيْنِ مكروهَيْنِ، لا يتركوني من أحدهما: المسألة الفاحشة والتبخيل، والتبخيلُ أشدُّ، فأدفع الأشدَّ بإعطائهم.

---

(١) البخاري (٢٨٢١، ٣١٤٨). عن جُبَيْر بن مُطْعِم.

(٢) أحمد (٨٠٠٩)، أبو داود (٢٥١١)، البيهقي (١٨٥٦١)، ابن حبان (٣٢٥٠). عن أبي هريرة.

(٣) البخلاء للخطيب ص(٥٣)، الأمثال لأبي الشيخ ص(١٣٠). عن أنس.

(٤) البزار (٨٠٠٨)، الحاكم (٤٩٦٥)، المعجم الأوسط (٣٦٥٠). عن أبي هريرة. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. والأدب المفرد ص(١١١)، حلية الأولياء (٧/ ٣١٧)، المعجم الأوسط (٨٩١٣). عن جابر. والمعجم الكبير (١٩/ ٨١)(١٦٣). عن كعب بن مالك، وقال الهيثمي (٩/ ٣١٥): رجاله رجال الصحيح غير شيخ الطبراني.

(٥) البخاري (٤٣٨٣).

(٦) مسلم (١٠٥٦).

والبخل جنس تحته أنواع؛ كبائر وغير كبائر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٠].

وقال: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا * ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ [سورة النساء ٣٦، ٣٧].

وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة التوبة: ٥٤].

وقال: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ﴾ [سورة التوبة: ٧٦، ٧٧].

وقال: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ﴾ [سورة محمد: ٣٨].

وقال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾﴾ [سورة الماعون: ٤- ٧].

[وقال]: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ الآية [سورة التوبة: ٣٤، ٣٥].

وما في القرآن من الإيتاءِ والإعطاءِ، وذَمِّ مَنْ تَرَكَ ذلك: ذَمٌّ للبخل.

وكذلك ذَمُّه للجُبْنِ كثير، مثل قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾﴾ [سورة الأنفال: ١٦].

وقوله عن المنافقين: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [سورة التوبة: ٥٦، ٥٧].

وقوله: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [سورة محمد: ٢٠].

وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ

إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [سورة النساء: ٧٧].

وما في القرآن من الحضِّ على الجهاد والترغيبِ فيه، وذَمِّ الناكلين عنه والتاركين له، كلُّه ذَمٌّ للجُبْنِ.

ولما كان **صلاح بني آدم لا يتم في دينهم ودنياهم إلا بالشجاعة والكرم**، بيَّن سبحانه أنه من تولَّى عن الجهاد بنفسه أبدل الله [به] من يقوم بذلك، ومن تولَّى عنه بإنفاق مالِه أبدل الله به من يقوم بذلك، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة التوبة: ٣٨، ٣٩].

وقال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [سورة محمد: ٣٨].

وبالشجاعة والكرم في سبيله فضَّلَ السابقين، فقال: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [سورة الحديد: ١٠].

وقد ذَكَرَ الجهادَ بالنفس والمال في سبيله، ومَدَحَه في غير آية، وذلك هو الشجاعة والسماحة في طاعته وطاعة رسوله.

ومَلَاكُ الشجاعةِ الصبرُ، الذي يتضمَّن قوةَ القلب وثباتَه، ولهذا قال تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٤٥﴾ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [سورة الأنفال: ٤٥، ٤٦].

والشجاعة ليست هي قوة البدن، فقد يكون الرجلُ قويَّ البدن ضعيفَ القلب، وإنما هي قوةُ القلب وثباتُه، فإن القتالَ مدارُه على قوةِ البدن وصنعتِه للقتال، وعلى قوةِ القلب وخبرتِه [به].

والمحمود منهما ما كان بعلم ومعرفة، دون التَّهَوُّرِ الذي لا يفكرُ صاحبُه، ولا يميِّزُ بين المحمود والمذموم، ولهذا كان القويُّ الشديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب حتى يفعل ما يصلح دون ما لا يصلح، فأما المغلوب حين غضبه فليس بشجاعٍ ولا شديدٍ.

وقد تقدَّم أن جِمَاعَ ذلك هو الصبرُ، فإنه لا بد منه. **والصبر صبران**: صبر عند الغضب، وصبر عند المصيبة. كما قال الحسن: ما تَجَرَّعَ عَبْدٌ جُرْعَةً أعظمَ من جُرْعَةِ حِلْمٍ عند الغضبِ، وجُرْعَةِ صبرٍ عند المصيبةِ(١).

وذلك لأن أصلَ ذلك هو الصبرُ على المؤلِّم، وهذا هو الشجاع الشديد الذي يصبر على المؤلِّم، والمؤلِّمُ إن كان مما يمكن دفعه أثَار الغَضَبَ، وإن كان مما لا يمكن دفعه أثار الحُزْنَ. ولهذا يَحْمَرُّ الوجه عند الغضب لثَوَرانِ الدَّمِ عند استشعار القُدْرَةِ، ويَصْفَرُّ عند الحُزْنِ لغَوَرانِ الدَّمِ عند استشعار العَجْزِ.

ولهذا جَمَعَ النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «**ما تَعُدُّونَ الرَّقُوبَ فيكم**»؟ قالوا: الرَّقُوبُ الذي لا يُولَدُ له. قال: «**ليس ذَاكَ بالرَّقُوبِ، ولكنَّ الرَّقُوبَ الرجلُ الذي لم يُقَدِّمْ من [وَلَدِه] شيئًا**». ثم قال: «**ما تَعُدُّون الصُّرَعَةَ فيكم**»؟ قلنا: الذي لا يَصْرَعُه الرجال. فقال: «**ليس بذلك، ولكنَّه الذي يَمْلِكُ نفسَه عند الغَضَبِ**»(٢). فذكر ما يتضمَّن الصبر عند المصيبة والصبر عند الغضب.

قال تعالى [في المصيبة]: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّـٰبِرِينَ * ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾﴾ [سورة البقرة: ١٥٥، ١٥٦].

وقال في الغضب: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة فصلت: ٣٥].

وهذا الجمعُ بين صبر المصيبة وصبرِ الغضب نظيرُ الجمع بين صبر المصيبة وصبر النعمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَـٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ﴿٩﴾ وَلَئِنْ أَذَقْنَـٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّيٓ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ

(١) شعب الإيمان (١٠/ ٥٤٩). وعبد الرزاق (٢٠٢٨٩)، الزهد لابن المبارك ص(٢٣٥)، الشهاب (١٣٠٨)، شعب الإيمان (١٠/ ٥٣٩). مرسلًا.
(٢) مسلم (٢٦٠٨).

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ۝١١﴾ [سورة هود: ٩-١١].

وقال: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [سورة الحديد: ٢٣].

وبهذا وصف كعب بن زهير من وصفه من الصحابة [المهاجرين] حيث قال:

ليسوا مَفَارِيحَ إنْ نَالَتْ رِمَاحُهُمُ كُثْرًا وليسوا مَجَازِيعًا إذا نِيلُوا[١].

[وكذلك قال حسَّان بن ثابت في صفة الأنصار:

لا فَخْرَ إنْ هُمْ أصَابُوا من عَدُوِّهِم وإنْ أُصِيبُوا فلا خُورٌ ولا هُلُعُ[٢].]

وقال بعض العرب في صفة النبي ﷺ: يَغْلِبُ فلا يَبْطَرُ، ويُغْلَبُ فلا يَضْجَرُ[٣].

ولما كان الشيطان يدعو الناسَ عند هذَيْنِ النوعَيْنِ إلى تعدِّي الحدود بقلوبهم وأصواتهم وأيديهم، نهى النبي ﷺ عن ذلك فقال [لما قيل له -وقد بكى لما رأى إبراهيمَ في النَّزْعِ-: أتبكي؟ أوَلم تَنْه عن البكاءِ؟ فقال]: **«إنما نَهَيْتُ عن صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فاجِرَيْنِ: صَوْتٍ عند نعمةٍ؛ لَهْوٍ ولَعِبٍ ومَزَامِيرِ الشيطانِ. وصوتٍ عند مصيبةٍ؛ لَطْمِ خُدُودٍ وشَقِّ جُيُوبٍ ودُعَاءٍ بدَعْوَى الجاهليةِ»**[٤]. فجمع بين الصَّوْتَيْنِ.

وأمَّا نهيه عن ذلك في المصائب، فمثل قوله ﷺ: **«ليس مِنَّا من لَطَمَ الخُدُودَ، وشَقَّ الجُيُوبَ، ودَعضا بدَعْوَى الجاهليةِ»**[٥].

وقال: **«أنا بريء من الحَالِقَةِ والصَّالِقَةِ والشَّاقَّةِ»**[٦].

---

(١) المعجم الكبير (١٩/ ١٧٧)(٤٠٣). عن محمد بن إسحاق. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٩٤): رجاله إلى ابن إسحاق ثقات. والقصيدة كلها عند الحاكم (٦٤٧٧).

(٢) تاريخ الطبري (٣/ ١١٨)، سيرة ابن هشام (٢/ ٥٦٥).

(٣) الإصابة (١/ ٦٣٧)، الشفا (١/ ٤٨٤).

(٤) ابن أبي شيبة (١٢١٢٤)، المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢/ ١٢٩)، البيهقي (٧١٥١). عن جابر. والترمذي (١٠٠٥)، بدون: صوت عند نغمة لهو ولعب ومزامير الشيطان، وقال: حسن. وقال الدارقطني في العلل (١٢/ ٤٤٧): والاضطراب من ابن أبي ليلى. وفي المصادر: نغمة، بالمعجمة.

(٥) البخاري (١٢٩٤)، مسلم (١٠٣). عن ابن مسعود.

(٦) البخاري معلقًا (١٢٩٦)، مسلم (١٠٤). عن أبي موسى.

وقال: «ما كان مِنَ العَيْنِ والقَلْبِ فمِنَ اللهِ، وما كان مِنَ الْيَدِ واللِّسَانِ فمِنَ الشَّيْطانِ»[١].

وقال: «إنَّ اللهَ لا يُؤَاخِذُ على دَمْعِ العَيْنِ ولا حُزْنِ القَلْبِ، ولكن يُعَذِّبُ بِهَذَا [أو يَرْحَمُ».، وأشار إلى لسانه[٢].

وقال: «مَنْ يُنَحْ عليهِ فإنَّه يُعَذَّبُ بما نِيحَ عليهِ»[٣].]

وقال: «النَّائِحَةُ إذا لم تَتُبْ قبلَ موتِها فإنَّها تَلْبَسُ يومَ القِيامةِ دِرْعًا من جَرَبٍ وسِرْبَالًا من قَطِرَانٍ»[٤].

وقال في الغَلَبَة والمصائب [والفرح]: «إنَّ اللهَ كَتَبَ الإحسانَ على كُلِّ شيءٍ، فإذا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وإذا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، ولْيُحِدَّ أحدُكم شَفْرَتَه، ولْيُرِحْ ذَبِيحَتَه»[٥].

وقال: «إنَّ أَعَفَّ الناسِ قِتْلَةً أَهْلُ الإيمَانِ»[٦].

وقال: «لا تَمْثُلُوا ولا تَغْدِرُوا ولا تَقْتُلُوا وَلِيدًا»[٧].

إلى غير ذلك مما أمر به في الجهاد من العَدْلِ وترك العدوان، اتِّباعًا لقوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة: ٨].

ولقوله تعالى: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ [سورة البقرة: ١٩٠].

---

(١) أحمد (٢١٢٨)، الطيالسي (٢٨١٧)، البيهقي (٧١٦٠). عن ابن عباس. وقال البيهقي: غير قوي.

(٢) البخاري (١٣٠٤)، مسلم (٩٢٤). عن ابن عمر.

(٣) البخاري (١٢٩١)، مسلم (٩٣٣). عن المغيرة بن شعبة. ينح: رواية لأبي ذر والحموي والمستملي.

(٤) مسلم (٩٣٤). عن أبي مالك الأشعري.

(٥) مسلم (١٩٥٥). عن شداد بن أوس.

(٦) أحمد (٣٧٢٨)، أبو داود (٢٦٦٦)، ابن ماجة (٢٦٨٢)، البيهقي (١٦٠٧٨). عن ابن مسعود. انظر: علل الدارقطني (٥/ ١٤١).

(٧) مسلم (١٧٣١).

ونهى عن لباس الحرير[(١)]، وتختم الذهب[(٢)]، والشرب في آنية الذهب والفضة[(٣)]، وإطالة الثياب[(٤)]، إلى غير ذلك من أنواع السَّرَف والخيلاء.

وذَمَّ الذين يستحلُّون الخمر والحرير والمعازف، وجعل فيهم الخسف والمسخ[(٥)].

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا﴾ [سورة النساء: ٣٦].

وقال عن قارون: ﴿إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾ [سورة القصص: ٧٦].

وهذه الأمور الثلاثة مع الصبر عن [الاعتداء في] الشهوة هي جوامع هذا الباب.

وذلك أن الإنسان بين ما يحبه ويشتهيه، وبين ما يبغضه ويكرهه. فهو يطلب الأول بمحبته وشهوته، ويدفع الثاني ببغضه ونُفْرَته، وإذا حصل الأول أو اندفع الثاني أوجب له فَرَحًا وسُرورًا، وإن حصل الثاني أو اندفع الأول حصل له حزنٌ.

فهو محتاج عند المحبة والشهوة أن يصبر عن عدوانهما، وعند الغضب والنُّفْرَة أن يصبر عن عدوانهما، وعند الفرح أن يصبر عن عدوانه، وعند المصيبة أن يصبر عن الجزع منها.

فالنبي ﷺ ذكر الصوتَيْن الأحمقَيْن الفاجِرَيْن؛ الصوت الذي يوجب الاعتداء في الفرح حتى يصير الإنسان فَرِحًا فخورًا، والصوت الذي يوجب الجزع [عند الحزن حتى يصير الإنسان هَلُوعًا جَزُوعًا].

وأمَّا الصوت الذي يثير الغضب لله؛ كالأصوات التي تُقال في الجهاد من الأشعار

---

(١) البخاري (٣٧٥)، مسلم (٢٠٧٥). عن عقبة بن عامر. والبخاري (٥٨٣٤)، مسلم (٢٠٦٩). عن عمر. والبخاري (٥٨٣٢)، مسلم (٢٠٧٣). عن أنس. ومسلم (٢٠٧٤). عن أبي أمامة.

(٢) البخاري (٥٨٦٣، ٦٢٣٥)، مسلم (٢٠٦٦). عن البراء. والبخاري (٥٨٦٤)، مسلم (٢٠٨٩). عن أبي هريرة. ومسلم (٢٠٧٨). عن علي.

(٣) البخاري (٥٤٢٦)، مسلم (٢٠٦٧). عن حذيفة.

(٤) البخاري (٥٧٨٨)، مسلم (٢٠٨٧). عن أبي هريرة. والبخاري (٣٦٦٥)، مسلم (٢٠٨٥). عن ابن عمر. والبخاري (٣٤٨٥). عن ابن عمر.

(٥) البخاري معلقًا (٥٥٩٠)، أبو داود (٤٠٣٩)، البيهقي (٦١٠٠)، ابن حبان (٦٧٥٤)، المعجم الكبير (٣/ ٢٨٢)(٣٤١٧). عن أبي مالك الأشعري.

المنشَدَة، فتلك لم تكن بآلات. وكذلك أصوات الشهوة في الفرح، يُرَخَّص منها فيما وردت به السنة من الضرب بالدُّفِّ في العُرُسات والأفراح للنساء والصبيان.

وعامَّة الأشعار التي تُنشد بالأصوات لتحريك النفوس هي من **هذه الأقسام الأربعة**: أشعار المحبة وهي النَّسِيب، وأشعار الغضب والحَمِيَّة وهي الحَمَاسَةِ والهِجَاء، وأشعار المصائب كالمَرَاثِي، وأشعار النِّعَمِ والفَرَحِ وهي المَدَائِح.

والشعراء جرت عادتهم أن يمشوا مع الطَّبْع، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾ [سورة الشعراء: ٢٢٥، ٢٢٦].

ولهذا أخبر انهم يتبعهم الغاوون، والغاوي الذي يَتَّبِعُ هواه بغير علم، وهذا الغَيُّ خلاف الرُّشْد، كما أن الضالَّ الذي لا يعلم مصلحته هو خلاف المهتدي.

قال سبحانه: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [سورة النجم: ١، ٢].

ولهذا قال ﷺ: «**عليكم بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ من بَعْدِي**»(١).

فلهذا تجدهم يمدحون جنس الشجاعة وجنس السماحة؛ إذ كان عدم هذَيْنِ مذمومًا على الإطلاق، وأما وجودهما فبه تحصل مقاصد النفوس على [الإطلاق]. لكن العاقبة في ذلك للمتقين، وأمَّا غير المتقين فلهم عاجلة لا عاقبة، [والعاقبة] وإن كانت في الآخرة فتكون في الدنيا أيضًا.

كما قال تعالى لما ذكر قصةَ نوح ونجاتَه بالسفينة: [﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٨﴾﴾] قال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة هود: ٤٨، ٤٩].

وقال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: ١٩٤].

والفُرْقَانُ أن يُحمد من ذلك ما حَمِدَه اللهُ ورسولُه، فإنَّ اللهَ هو الذى حَمْدُه زَيْنٌ وذَمُّه شَيْنٌ، دون غيره من الشعراء والخطباء وغيرهم.

---

(١) أحمد (١٧١٨٤)، أبو داود (٤٦٠٧)، الترمذي (٢٦٧٦)، ابن ماجة (٤٢)، الدارمي (٩٥)، الحاكم (٣٢٩). عن العرباض بن سارية. وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح ليس له علة.

ولهذا لما قال القائل من بني تميم للنبي ﷺ: إنَّ حَمْدِي زَيْنٌ وذَمِّي شَيْنٌ. قال له: «ذاك اللهُ»(١).

والله سبحانه حَمِدَ الشجاعةَ والسماحةَ في سبيله، كما في الصحيح عن أبي موسى قال: قيل: يا رسول الله، الرجلُ يُقَاتِلُ شجاعةً، ويُقَاتِلُ حَمِيَّةً، ويُقَاتِلُ رِيَاءً، فأيُّ ذلك في سبيل الله؟ فقال: «مَنْ قَاتَلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُلْيَا فهو في سبيلِ اللهِ»(٢).

وقد [قال] سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [سورة الأنفال: ٣٩].

وذلك أن هذا هو المقصود الذي خلق الخلق له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [سورة الذاريات: ٥٦].

فكل ما كان لأجل الغاية التي خُلِقَ لها الخلقُ كان محمودًا عند الله، وهو الذي يبقى لصاحبه، وهذه الأعمال هي الباقيات الصالحات.

ولهذا كان الناس أربعة أصناف:

من يعمل لله بشجاعة وسماحة، فهؤلاء هم المؤمنون المستحِقُّون للجنة.

ومن يعمل لغير الله بشجاعة وسماحة، فهذا ينتفع بذلك في الدنيا، وليس له في الآخرة من خَلاق.

ومن يعمل لله لكن بلا شجاعة ولا سماحة، فهذا فيه من نَقْصِ الإيمان بِقَدْرِ ذلك.

ومن لا يعمل لله ولا فيه شجاعة ولا سماحة، فهذا ليس له دنيا ولا آخرة.

فهذه الأخلاق والأفعال يحتاج إليها المؤمن عمومًا، وخصوصًا في أوقات المحن

(١) الترمذي (٣٢٦٧)، النسائي في الكبرى (١١٤٥١)، الروياني (٣٠٧)، تفسير الطبري (٢١/ ٣٤٥). عن البراء بن عازب. وقال الترمذي: حسن غريب. وأحمد (١٥٩٩١، ٢٧٢٠٣)، ابن أبي شيبة (٧٠٢)، المعجم الكبير (١/ ٣٠٠)(٨٧٨)، تفسير الطبري (٢١/ ٣٤٦). عن الأقرع بن حابس. وانظر: الإصابة (١/ ٢٥٣).

(٢) البخاري (٧٤٥٨)، مسلم (١٩٠٤).

والفتن الشديدة، فإنهم يحتاجون إلى صلاح نفوسهم، ودفع الذنوب عن نفوسهم، عند المقتضي للفتنة عندهم، ويحتاجون أيضًا إلى أمر غيرهم ونهيه بحسب قدرتهم.

وكلٌّ من هذَيْنِ الأمرَيْنِ فيه من الصعوبة ما فيه، وإن كان يسيرًا على من يسَّره الله عليه.

وهذا لأن الله أمر المؤمنين بالإيمان والعمل الصالح، وأمرهم بدعوة الناس وجهادهم على الإيمان والعمل الصالح.

كما قال: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ * ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة الحج: ٤٠، ٤١].

وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾ [سورة غافر: ٥١].

وقال: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾﴾ [سورة المجادلة: ٢١].

وقال: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾ [سورة الصافات: ١٧٣].

وقال: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة المائدة: ٥٦].

ولَمَّا كان في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله من الابتلاء والمِحَن ما يَتَعَرَّضُ به المرء للفتنة، صار في الناس من يتعلَّل لترك ما وجب عليه من ذلك بأنه يطلب السلامة من الفتنة.

كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ۗ﴾ [سورة التوبة: ٤٩]. وقد ذكروا في التفسير أنها نزلت في الجَدِّ بن قَيْسٍ لما أمره النبيُّ ﷺ بالتجهُّز لغزْوِ الروم، وأظنُّه قال: «**هل لك في بَنَاتِ الأَصْفَرِ**»؟ فقال: يا رسول الله إني رجلٌ لا أَصْبِرُ على النساء، وإني أخاف الفتنة بنساء بني الأصفر فائِذَنْ لي ولا تفتني[1]. وهذا هو الذي تخلَّف عن بيعة الرُّضْوَان تحت الشجرة، واستتر بِجَمَلٍ أحمر، وجاء فيه الحديث أن كلَّهم مغفورٌ له إلا صاحب الجمل الأحمر[2].

---

(١) تفسير الطبري (١١/ ٤٩١)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٠٩).
(٢) مسلم (٢٧٨٠).

فأنزل الله فيه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ [سورة التوبة: ٤٩]. يقول: إنه طلب القعود لِيَسْلَمَ من فتنة النساء فلا يفتتن بهن، فيحتاج إلى الاحتراز من المحظور ومجاهدة نفسه عنه، فيتعذَّب بذلك، أو يواقعه فيأثم.

فإنَّ من رأى الصُّوَرَ الجميلة وأحبَّها فإن لم يتمكَّن منها، إمَّا لتحريم الشارع، وإمَّا للعجز عنها، تعذَّب قلبه. وإن قَدَرَ عليها وفعل المحظور هَلَكَ. وفي الحلال من ذلك [من] معالجة النساء ما فيه بلاءٌ.

فهذا وجه قوله: ﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾.

قال الله تعالى: ﴿أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾ [سورة التوبة: ٤٩]. يقول: نفسُ إعراضه عن الجهاد الواجب ونُكُوله عنه وضعف إيمانه ومرض قلبه الذي زيَّن له ترك الجهاد فتنةٌ عظيمة قد سقط فيها، فكيف يطلب التخلُّصَ من فتنةٍ صغيرة لم تُصِبْه، بوقوعه في فتنة عظيمة قد أصابته؟

والله يقول: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [سورة الأنفال: ٣٩]. فمن ترك القتال الذي أَمَرَ الله [به] لئلَّا تكون فتنة، فهو في الفتنة ساقط بما وقع فيه من رَيْبِ قلبه ومَرَضِ فؤاده، وتركه ما أمر الله به من الجهاد. فتدبَّر هذا، فإنَّ هذا مقام خطر.

فإن الناس هنا ثلاثة أقسام:

قسم يأمرون وينهون ويقاتلون طلبًا لإزالة الفتنة، زعموا، ويكون فعلهم ذلك أعظم فتنة؛ كالمقاتِلِين في الفِتَنِ الواقعة بين الأمة.

وأقوام يَنْكُلُونَ عن الأمر والنهي والقتال الذي يكون به الدين كلُّه لله وتكون كلمةُ الله هي العُليا؛ لئلَّا يفتتنوا، وهم قد سقطوا في الفتنة.

وهذه الفتنة المذكورة في سورة «براءة» دخل فيها الافْتِتَانُ بالصُّوَرِ الجميلة، فإنها سبب نزول الآية.

وهذه حال كثير من المتديِّنة، يتركون ما يجب عليهم من أمر ونهي وجهاد يكون به الدين لله وتكون كلمة الله هي العُليا؛ لئلَّا يفتتنوا بجنس الشهوات، وهم قد وقعوا في الفتنة التي هي أعظم مما زعموا أنهم فرُّوا منه.

وإنما الواجب عليهم القيام بالواجب وترك المحظور، والاستعانة بالله على الأمْرَيْنِ. ولو فُرض أن فِعْلَ الواجب وتَرْكَ المحظور متلازمٌ، لكون نفوسهم لا تطاوعهم إلا على فعلهما جميعًا أو تكرهما جميعًا، مثل كثير ممن يحب الرئاسة أو المال أو شهوات الغَيِّ، إذا فعل ما وجب عليه من أمر ونهي وجهاد وإمارة ونحو ذلك، فلا بد أن يفعل معها شيئًا من المحظورات.

فالواجب عليه أن يَنْظُرَ أغلبَ الأمرَيْنِ: فإن كان المأمور أعظمَ أجرًا [من ترك ذلك المحظور لم يترك ذلك لما يخاف أن يَقْتَرِنَ به ما هو دونه في المفسدة، وإن كان ترك المحظور أعظمَ أجرًا] لم يفوِّت ذلك لرجاء ثوابِ بفعلِ واجبِ يكون دون ذلك. فذلك يكون بما يجتمع له من الأمرَيْنِ؛ من الحسنات والسيئات، فهذا هذا، وتفصيل ذلك يطول.

وكلُّ بَشَرٍ على وجه الأرض لا بد له من أمر ونهي، فلا بد أن يأمر وينهى، (ولا بد أن يُؤمر ويُنهى)، حتى لو أنه وحده لكان يأمر نفسه وينهاها؛ إما بمعروف وإما بمنكر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [سورة يوسف: ٥٣].

فإن الأمر هو طلبُ الفعل وإرادته، والنهي طلب الترك وإرادته، ولا بد لكل حيٍّ من إرادةٍ وطلبٍ في نفسه يقتضي بهما فعل [نفسِه، ويقتضي بهما فعل] غيرِه إذا أمكن ذلك، فإن الإنسانَ حيٌّ يتحرك بإرادته.

وبنو آدم لا يعيشون إلا باجتماع بعضهم مع بعض، وإذا اجتمع اثنان فصاعدًا فلا بد أن يكون بينهما ائتمار بأمر وتناهٍ عن أمر، ولهذا كان أقلُّ الجماعة في الصلاة اثنيْنِ، كما قيل: الاثنان فما فوقهما جماعة. لكن لما كان ذلك اشتراكًا في مجرد الصلاة حصل باثنين؛ أحدهما إمام والآخر مأموم، كما قال النبي ﷺ لمَالِكِ بنِ الحُوَيْرِثِ وصاحبِه: «**إذا حَضَرَتِ الصلاةُ فَأَذِّنَا، وأَقِيمَا، وَلْيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا**»(١). وكانا متقارِبَيْنِ في القراءة.

وأما الأمور العادية، ففي السُّنَنِ أنه قال: «**لا يَحِلُّ لثلاثةٍ يكونون في سَفَرٍ إلَّا أَمَّرُوا عليهم أَحَدَهُم**»(٢).

---

(١) البخاري (٦٥٨)، مسلم (٦٧٤).

(٢) أبو داود (٢٦٠٨)، أبو يعلى (١٣٥٩)، البيهقي (١٠٣٥١)، المعجم الأوسط (٨٠٩٣). عن أبي سعيد. وأبو داود (٢٦٠٩)، البيهقي (١٠٣٤٩). عن أبي هريرة. وقال فيهما أبو حاتم =

وإذا كان الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم، فمَن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، ويُؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويُنه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، وإلا فلا بد أن يأمر وينهى، ويُؤمر ويُنهى، إما بما يضادُّ ذلك، وإما بما يشترك فيه الحقُّ الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزله الله، وإذا اتَّخَذَ ذلك دينًا كان دينًا مبتدعًا.

وهذا كما أن كلَّ بَشَرٍ فإنه حيٌّ متحرِّكٌ بإرادته، همَّامٌ حارِثٌ، فمن لم يكن عملُه عملًا صالحًا ونيَّتُه لوجه الله، وإلا كان عملًا فاسدًا أو لغير وجه [الله]، وهو الباطل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾ [سورة الليل: ٤].

وهذه الأعمال كلها باطلة، من جنس أعمال الكفار: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ۝١﴾ [سورة محمد: ١].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ۝٣٩﴾ [سورة النور: ٣٩].

وقال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ۝٢٣﴾ [سورة الفرقان: ٢٣].

وقد أمر الله بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر من المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [سورة النساء: ٥٩].

وأولوا الأمر أصحابُ الأمر وذَوُوه، وهم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه أهلُ اليد والقدرة وأهلُ العلم والكلام. فلهذا كان **أولو الأمر صنفين**: العلماء والأمراء، فإذا صَلَحُوا صَلَحَ الناس، وإذا فَسَدُوا فَسَدَ الناس.

كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه للأَحْمَسِيَّةِ لما سألته: ما بقاؤنا على هذا الأمرِ الصالحِ؟ قال: ما استقامتْ لكم أئمتُكم(١).

= (٢/ ٧٥) والدراقطني (٩/ ٣٢٦): الصحيح مرسلًا. والحاكم (١٦٢٣)، البزار (٣٢٩)، حلية الأولياء (٤/ ١٧٢). عن عمر. وقال الدراقطني في العلل (٢/ ١٥١): الصواب عن عمر قولَه.

(١) البخاري (٣٨٣٤). لكم: رواية لأبي ذر والكشميهني.

ويدخل فيهم الملوك والمشايخ وأهل الديوان، وكل من كان متبوعًا فإنه من أولى الأمر، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يأمر بما أمر الله به، وينهى عمَّا نهى عنه، وعلى كل واحد ممن عليه طاعته أن يطيعه في طاعة الله، ولا يطيعه في معصية الله.

كما قال أبو بكر الصديق حين تولَّى أمر المسلمين وخطبهم، فقال في خُطْبَتِه: أيُّها الناسُ، القَوِيُّ فيكم الضَّعِيفُ عندي حتى آخُذَ منه الحقَّ، والضَّعِيفُ فيكم القَوِيُّ عندي حتى آخُذَ له الحقَّ، أطيعوني ما أطعتُ الله، فإذا عصيتُ [الله] فلا طاعة لي عليكم[(١)].

[فصل]

وإذا كانت جميع الحسنات لا بد فيها من شيئين: **أن يُراد بها وجه الله، وأن تكون موافقة للشريعة.** فهذا في الأقوال والأفعال، في الكلم الطيب والعمل الصالح، في الأمور العلمية والأمور العبادية.

ولهذا ثبت في الصحيح أن أوَّلَ ثلاثةٍ تُسْجَرُ بهم جهنم: رجلٌ تعلَّمَ العلمَ وعلَّمه وقرأ القرآنَ وأقرأه ليقول الناس: هو عالمٌ وقارئٌ. ورجلٌ قاتل وجاهد ليقول الناس: [هو] شجاع وجريء. ورجلٌ تصدَّقَ وأعطى ليقول الناس: [هو] جوادٌ وسخيٌّ[(٢)].

فإن هؤلاء الثلاثة الذين يريدون الرياء والسمعة هم بإزاء الثلاثة الذين بعد النبيين، من الصدِّيقين والشهداء والصالحين؛ فإن مَن تعلَّمَ العلمَ الذي بعث الله به رسلَه [وعلَّمه] لوجه الله كان صدِّيقًا، ومن قاتل لتكون كلمةُ الله هي العُليا وقُتِل كان شهيدًا، ومن تصدَّق يبتغي بذلك وجه الله كان صالحًا.

ولهذا يَسألُ المفرِّطُ في ماله الرَّجْعَةَ وقتَ الموت، كما قال ابن عباس: من أُعطِي مالًا فلم يَحُجَّ منه ولم يُزَكِّ سألَ الرجعةَ وقتَ الموتِ، وقرأ قوله: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة المنافقون: ١٠][(٣)].

---

(١) سيرة ابن هشام (٢/ ٦٦١)، تاريخ الطبري (٣/ ٢١٠). وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٩/ ٤١٥): إسناده صحيح.

(٢) مسلم (١٩٠٥). عن أبي هريرة.

(٣) الترمذي (٣٣١٦)، تفسير الطبري (٢٢/ ٦٧١).

ففي الأمور العلمية الكلامية يحتاج أن يكون ما يُخبر به عن الله واليوم الآخر وما كان وما يكون حقًّا وصوابًا، وما يأمر به وما ينهى عنه كما جاءت به الرسل عن الله، فهذا هو الصواب الموافق للسنة والشريعة، المتبع لكتاب [الله] وسنة رسوله.

كما أن العبادات التي يتعبَّدُ العُبَّادُ بها إذا كانت مما شرعه وأمر الله به ورسوله كانت حقًّا صوابًا، موافقًا لما بعث الله به رسله.

وما لم يكن كذلك من القِسْمَيْنِ كان من الباطل والبدع المضلَّة والجهل، وإن كان يُسَمِّيه من يُسَمِّيه: علومًا ومعقولات وعبادات ومجاهدات وأَذْواقًا ومقامات.

ويحتاج أيضًا أن يأمر بذلك لأمر الله، وينهى عنه لنهي الله، ويُخبر بما أخبر الله به؛ لأنه حقٌّ وإيمانٌ وهدى كما أخبرت به الرسل. كما تحتاج العبادة أن يُقصد بها وجه الله.

فإذا قيل ذلك لاتِّباع الهوى والحَمِيَّة، أو لإظهار العلم والفضيلة، أو لطلب السمعة والرياء، كان بمنزلة المقاتِل شجاعةً وحَمِيَّةً ورياءً.

ومن هنا يتبين لك ما وقع فيه كثيرٌ من أهل العلم والمقال، وأهل العبادة والحال، وأهل الحرب والقتال، من لَبْسِ الحق بالباطل في كثير من الأصول.

فكثيرًا ما يقول هؤلاء من الأقوال ما هو خلاف الكتاب والسنة، أو ما يتضمَّن خلاف السنة ووفاقها.

وكثيرًا ما يتعبَّد هؤلاء بعبادات لم يأمر الله بها، بل قد نهى عنها، أو ما يتضمَّن مشروعًا ومحظورًا.

وكثيرًا ما يقاتل هؤلاء قتالًا مخالفًا للقتال المأمور به، أو متضمِّنًا لمأمور ومحظور.

ثم كلٌّ من الأقسام الثلاثة: المأمور، والمحظور، والمشتمل على الأمرَيْنِ. قد يكون لصاحبه نيَّةٌ حَسَنَةٌ، وقد يكون مُتَّبِعًا لهواه، وقد يجتمع له هذا وهذا.

فهذه تسعة أقسام في هذه الأمور.

وفي الأموال المُنْفَقَة عليها من الأموال السلطانية: الفَيْء وغيره، والأموال الموقوفة، والأموال الموصَى بها، والأموال المنذورة، وأنواع العطايا والصدقات والصلات.

وهذا كلُّه من لَبْسِ الحق بالباطل، وخلط عمل صالح وآخر سَيِّئ.

والسَّيِّئُ من ذلك قد يكون صاحبه مخطئًا أو ناسيًا مغفورًا له؛ كالمجتهد المخطىء الذي له أجرٌ، وخطؤه مغفورٌ له، وقد يكون صغيرًا مُكَفَّرًا باجتناب الكبائر، وقد يكون مغفورًا بتوبة أو بحسنات تمحو السيئات، أو مُكَفَّرًا بمصائب الدنيا ونحو ذلك.

إلَّا أن دين الله الذي أنزل به كتبَه وبعث به رسلَه ما تقدَّم من إرادة الله وحده بالعمل الصالح.

وهذا هو **الإسلام العام** الذي لا يقبل الله من أحد غيرَه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [سورة آل عمران: ٨٥].

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [سورة آل عمران: ١٨، ١٩].

[والإسلام] يجمع معنيين:

أحدهما: الاستسلام والانقياد، فلا يكون متكبِّرًا.

والثاني: الإخلاص، من قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [سورة الزمر: ٢٩]. فلا يكون مشركًا، وهو أن يسلم العبدُ لله ربِّ العالمين، كما قال: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [سورة البقرة: ١٣٠- ١٣٢].

وقال: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [سورة الأنعام: ١٦١- ١٦٣].

والإسلام يُستعمل لازمًا، ومعدًّى بحرف اللام، مثل ما ذُكر في هذه الآيات، ومثل قوله: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة النمل: ٤٤].

ومثل قوله: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة الزمر: ٥٤].

ومثل قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [سورة آل عمران: ٨٣].

ومثل قوله: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [سورة الأنعام: ٧١، ٧٢].

ويُستعمل متعدِّيًا مقرونًا بالإحسان، كقوله: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [سورة البقرة: ١١١، ١١٢].

وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [سورة النساء: ١٢٥].

فقد أنكر أن يكون دينٌ أحسنَ من هذا الدين، وهو إسلام الوجه لله مع الإحسان، وأخبر أنه كل من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

أثبتَ هذه الكلمة الجامعة والقضية العامَّة، ردًا لما زعمه من زعمه أنه لا يدخل الجنة إلا متهوِّد أو متنصِّر.

وهذان الوصفان، وهما: إسلام الوجه لله والإحسان، هما الأصلان المتقدِّمان، وهما كون القول والعمل خالصًا لله، صوابًا موافقًا للسنة والشريعة.

وذلك أن إسلام الوجه لله هو يتضمَّن إخلاص القصد والنيَّة لله، كما قال [بعضهم]:

استغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحْصِيَهُ　　　ربَّ العبادِ إليهِ الوَجْهُ والعملُ[(١)].

وقد استعمل هنا أربعة ألفاظ: إسلام الوجه، وإقامة الوجه، كقوله: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [سورة الأعراف: ٢٩].

وقوله: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ﴾ [سورة الروم: ٣٠].

---

(١) من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. الكتاب (١/ ٣٧).

وتوجيه الوجه، كقول الخليل: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [سورة الأنعام: ٧٩].

[وكذلك كان النبي ﷺ يقول في دعاء الاستفتاح في صلاته: «**وَجَّهْتُ وَجْهِيَ للذي فَطَرَ السمواتِ والأرضَ حَنِيفًا وما أنا من المشركين**»(١).]

وكان يقول إذا أوى إلى فراشه: «**اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إليك، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إليك**»(٢). رواه البراء بن عازب في الصحيح أيضًا.

فالوجه يتناول المتوجَّه والمتوجَّه إليه، ويتناول التوجُّه نفسه، كما يقال: أيُّ وَجْهٍ تريد؟ أي: أيُّ جهة وناحية تقصد؟ وذلك أنهما متلازمان، فحيث توجَّه الإنسان توجَّه وَجْهُه، ووجْهُه مستلزم لتوجُّهه، وهذا في باطنه وظاهره جميعًا. فهي أربعة أمور.

والباطن هو الأصل، والظاهر هو الكمال والشعار. فإذا توجَّه قلبُه إلى شيء تَبِعَه وجهُه الظاهر.

فإذا كان العبدُ قصدُه ومرادُه وتَوَجُّهُه إلى الله، فهذا صلاح إرادته وقصده، فإذا كان مع ذلك محسنًا، فقد اجتمع أن يكون عمله صالحًا وأن يكون لله تعالى.

كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وهو قول عمر رضي الله عنه: اللَّهُمَّ اجعلْ عَمَلِي كلَّه صالحًا، واجعلْه لِوَجْهِك خالصًا، ولا تجعلْ لأحدٍ فيه شيئًا(٣).

والعمل الصالح هو الإحسان، وهو فعل الحسنات، وهو ما أمر الله به، والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله، وهو الموافِق لكتاب الله وسنة رسوله.

فقد أخبر أنه من أخلص قصدَه لله وكان محسنًا في عمله، فإنه مستحِقٌّ للثواب، سالمٌ من العقاب.

---

(١) مسلم (٧٧١). عن علي بن أبي طالب.
(٢) البخاري (٦٣١٣)، مسلم (٢٧١٠). عن البراء.
(٣) الزهد لأحمد ص(٩٧)، طبقات المحدثين بأصبهان (٤/ ٢٦١).

وكان أئمة السلف يجمعون هذين الأصلين، كقول الفضيل بن عياض في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [سورة الملك: ٢]. قال: أَخْلَصُه وأَصْوَبُه. فقيل له: يا أبا عليّ، ما أَخْلَصُه وأَصْوَبُه؟ فقال: إنَّ العملَ إذا كان صَوَابًا ولم يكن خَالِصًا لم يُقْبَلْ، وإذا كان خَالِصًا ولم يكن صَوَابًا لم يُقْبَلْ، حتى يكون خَالِصًا صَوَابًا، والخَالِصُ أن يكون لله، والصَّوَابُ أن يكون على السُّنَّةِ[١].

وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير قال: لا يُقْبَلُ قولٌ إلا بعملٍ، ولا يُقْبَلُ قولٌ وعملٌ إلا بنيَّةٍ، ولا يُقْبَلُ قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ إلا بموافقةِ السُّنَّةِ[٢].

ورَوَيَا عن الحسن البصري مثلَه، ولفظ ما روي عن الحسن: لا يَصْلُحُ. مكان: لا يقبل[٣].

وهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين يجعلون مجردَ القول كافيًا، فأخبر أنه لا بُدَّ من قول وعمل، [إذ الإيمان قول وعمل]، لا بُدَّ من هذَيْنِ. كما قد بسطناه في غير هذا الموضع. وبيَّنَّا أن مجرد تصديق القلب واللسان مع البغض والاستكبار لا يكون إيمانًا باتِّفاق المؤمنين، حتى يقترن بالتصديق عمل، وأصل العمل عمل القلب، وهو الحب والتعظيم المنافي للبغض والاستكبار.

ثم قالوا: لا يُقبل قول وعمل إلا بنيَّة. وهذا ظاهر؛ فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصًا لله لم يقبله الله.

ثم قالوا: لا يُقبل قول وعمل ونيَّة إلا بموافقة السنة. وهي الشريعة، وهي ما أمر الله به ورسوله؛ لأن القول والعمل والنيَّة الذي لا يكون مسنونًا مشروعًا قد أمر الله به يكون بدعة، ليس مما يحبه الله، فلا يقبله الله، ولا يَصْلُحُ، مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب.

ولفظ «السُّنَّة» في كلام السلف يتناول السُّنَّة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنَّف في السُّنَّة يقصدون الكلام في الاعتقادات، وهذا كقول ابن مسعود وأُبَيِّ بن كعب وأبي الدرداء: اقْتِصَادٌ في سُنَّةٍ خَيْرٌ من اجْتِهَادٍ في بدعةٍ[٤]. وأمثال ذلك.

---

(١) الإخلاص والنية لابن أبي الدنيا ص(٥٠، ٥١)، حلية الأولياء (٨/ ٩٥)، تفسير البغوي (٨/ ١٧٦).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٣).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٣)، الإبانة الكبرى (٢/ ٨٠٣)، الشريعة (٢/ ٦٣٩).
(٤) الزهد لابن المبارك رواية نعيم (٩٢)، الزهد لأحمد ص(١٣١، ١٦١)، الزهد =

فصل: في الإكراه وما يتعلَّق به

إن الله سبحانه أَمَرَنا بالمعروف، وهو طاعته وطاعة رسوله، وهو الصلاح والحسنات، والخير والبر. ونهى عن المنكر، وهو معصيته ومعصية رسوله، وهو الفساد والسيئات، والشر والفجور.

وقَيَّد الإيجاب بالاستطاعة والوُسْع، وأباح مما حَرَّم ما يضطر المرء إليه غير باغ ولا عادٍ، فقال تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢]. وقال: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦].

وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ذَرُوني ما تَرَكْتُكُم، فإنَّما هَلَكَ مَنْ كان قبلكم بِكَثْرَةِ سُؤَالِهم واخْتِلَافِهم على أنبيائِهم، فإذا نَهَيْتُكُم عن شيءٍ فاجْتَنِبُوه، وإذا أَمَرْتُكُم بأمرٍ فَأْتُوا منه ما اسْتَطَعْتُم**»[(١)]. فأوجب مما أَمَرَ به ما يُستطاع.

وكذلك قال في حديث آخر: «**إنَّكم لن تُحْصُوا -أو تستطيعوا- كلَّ ما أُمِرْتُم به، ولكن (سَدِّدُوا وأَبْشِرُوا)**»[(٢)].

وقال: «**إنَّ هذا الدينَ يُسْرٌ، ولن يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلَّا غَلَبَه، فَسَدِّدُوا، وقَارِبُوا، واسْتَعِينُوا بالغَدْوَةِ والرَّوْحَةِ، وشيءٍ من الدُّلْجَة، والقَصْدَ القَصْدَ تَبْلُغُوا**»[(٣)].

وقال تعالى في صفة هذا النبي: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ

= لأبي داود ص(١٨٣)، الدارمي (٢٢٣)، السنة للمروزي ص(٣٠، ٣٢)، الإبانة الكبرى (١/ ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٥٩، ٦١، ٩٨)، الحاكم (٣٥٢)، البيهقي (٤٧٤٥)، حلية الأولياء (١/ ٢٥٢)، المعجم الكبير (١٠/ ٢٠٧)(١٠٤٨٨).

(١) البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧). عن أبي هريرة.

(٢) أحمد (١٧٨٥٦)، أبو داود (١٠٩٦)، أبو يعلى (٦٨٢٦)، البيهقي (٥٧٥٠). عن الحَكَم بن حَزْن.

(٣) البخاري (٣٩). دون آخره. وهو في: البخاري (٦٤٦٣). عن أبي هريرة.

﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧].

وهذا العام المُجْمَل فَصَّلَه، فقال لما أوجب الصيام: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥].

وقال لما ذكر التيمم: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦].

وقال لما أوجب الجهاد: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [سورة التوبة: ٩١].

وقال: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج: ٧٨].

وقال: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [سورة النساء: ٩٥].

وقال في الهجرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٩٩﴾﴾ [سورة النساء: ٩٨، ٩٩].

وقال تعالى في الإنفاق: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [سورة البقرة: ٢١٩].

وقال في العموم: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ الآية [سورة البقرة: ٢٨٦].

وثبت في الصحيح أن الله تعالى قال: «قَدْ فَعَلْتُ». وأن النبي ﷺ لم يَقْرَأْ بِحَرْفٍ منها إلّا أُعْطِيه(١).

وقال: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾﴾ [سورة الطلاق: ٧].

---

(١) مسلم (١٢٥). عن أبي هريرة. ومسلم (١٢٦، ٨٠٨). عن ابن عباس.

وقال: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة الأعراف: ٤٢].

وقال: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٥٢].

وقال: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

وقال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [سورة النساء: ١٠١].

وقال في القرآن: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [سورة المزمل: ٢٠].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أُنْزِلَ القرآنُ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فاقْرَأُوا ما تَيَسَّرَ منه**»(١).

وقال في المحرَّمات: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ [سورة النحل: ١١٥].

وفي الآية الأخرى: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [سورة الأنعام: ١٤٥].

وهاتان في السورتَيْنِ المكيتَيْنِ: الأنعام والنحل.

وقال في السورتَيْنِ المدنيتَيْنِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [سورة البقرة: ١٧٢، ١٧٣].

وفي الآية الأخرى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا

---

(١) البخاري (٤٩٩٢)، مسلم (٨١٨). عن عمر.

بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣﴾﴾ [سورة المائدة: ٣].

فهذا في تحريم المطاعم، قد رفع الإثم عمَّن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ.

والباغي والعادي قد قيل: إنهما صفة للشخص مطلقًا. فالباغي؛ كالباغي على إمام المسلمين وأهل العدل منهم، كما قال تعالى: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [سورة الحجرات: ٩]. والعادي؛ كالصائل قاطع الطريق الذي يريد النفس أو المال[(١)].

وقيل: إنهما صفة لضرورته. فالباغي الذي يبغي المحرَّم مع قدرته على الحلال، والعادي الذي يتجاوز قَدْرَ الحاجة، كما قال: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾ [سورة المائدة: ٣][(٢)].

وقال في المناكح: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ﴾ إلى قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿٢٦﴾﴾ (إلى قوله): ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٥- ٢٨].

وقال أيضًا في محظورات العبادات؛ كالإحرام: ﴿وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ﴾ ثم قال: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ﴾ الآية [سورة البقرة: ١٩٦].

وفي الصلاة الخوف قال: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُم مَّعَكَ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡۖ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلۡيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمۡ وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ﴾ الآية [سورة النساء: ١٠٢].

وقال في محظور الكلام بالكفر: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ

(١) تفسير الطبري (٣/ ٥٨)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٨٣).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ٦٠)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٨٤).

وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [سورة النحل: ١٥٦].

وقال: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [سورة آل عمران: ٢٨].

وقال في محظور الفعال: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النور: ٣٣].

فأباح سبحانه عند الإكراه أن ينطق الرجلُ بالكفر بلسانه إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، بخلاف من شرح بالكفر صدرًا.

وأباح للمؤمنين أن يتقوا من الكافرين تقاة، مع نهيه لهم عن موالاتهم، وعن ابن عباس: إنَّ التَّقِيَّةَ باللِّسانِ(١).

ولهذا لم يكن عندنا نزاع في أن **الأقوال لا يثبت حكمها في حقِّ المُكْرَه بغير حقٍّ**، فلا يَصِحُّ كفر المكره، ولا إيمان المكره بغير حقٍّ؛ كالذِّمِّي المُوفي بِذِمَّتِه، كما قال تعالى فيه: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٦].

بخلاف المكرَه بحقٍّ؛ كالمقاتِلين من أهل الحرب حتى يُسلِمُوا، إن كان قتالهم إلى الإسلام أو إعطاء الجزية، إن كان القتال على أحدهما، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٥].

وكما قال النبي ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناسَ حتى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ، فإذا قالوها عَصَمُوا مني دماءَهم وأموالَهم إلا بِحَقِّها، وحِسَابُهم على الله**»(٢).

ولهذا لم يصح بيعُ المكرَه بغير حقٍّ وشراؤه وسائرُ عقوده المالية، ولا نكاحُه وطلاقُه وسائرُ عقوده البُضْعِيَّة، ولا يمينُه ونذرُه، وسائرُ العقود التي أُكره عليها بغير حقٍّ. بخلاف ما أُكره عليه بحقٍّ؛ كالدَّيْن إذا وجب عليه بيعُ مالِه لوفاءِ دَيْنِه.

---

(١) ابن أبي شيبة (٣٣٠٤٣)، تفسير الطبري (٥/ ٣١٨)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٢٩).

(٢) البخاري (٢٥)، مسلم (٢٢). عن ابن عمر.

وكما في الصحيح عن أبي هريرة قال: بينما نحن عند النبي ﷺ إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «انْطَلِقُوا إلى يَهُودِ». فَخَرَجْنَا معه حتى جئنا بيتَ المِدْرَاسِ، فقام النبيُّ ﷺ فناداهم فقال: «يا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا». قالوا: قد بلَّغتَ يا أبا القاسم. فقال: «ذلك أُرِيدُ». ثم قال الثانية. فقالوا: قد بلَّغتَ يا أبا القاسم. ثم قال الثالثة. فقال: «اعْلَمُوا أنَّما الأرضُ للهِ ورسولِه، وإنِّي أُرِيدُ أنْ أُجْلِيَكُم، فَمَنْ وَجَدَ منكم بمالِه شيئًا فَلْيَبِعْه، وإلَّا فاعْلَمُوا أنَّ الأرضَ للهِ ورسولِه»[(١)].

وكالمبايع للنبي ﷺ (على) ما أمره الله أن يبايع عليه. وعلى هذا يُخَرَّجُ المُكرَه على البيعة للأمير إذا كان مُكرهًا؛ هل هو مكرَه بحقٍّ أو بغير حقٍّ؟ وهل هو مبايعٌ على ما أمره الله أن يبايعَ عليه أو على غير ذلك؟

وقد يتأوَّل بعضُ أهل الأهواء هذه الآيات على غير تأويلها؛ كتأويل الرافضة أنهم هم المؤمنون وأن سواهم كافرون، فقد يستعملون معهم التَّقِيَّة، ولهم في ذلك من الباطل ما ليس هذا موضعه.

وأما الإكراه على الأفعال المحرَّمة، فهل يباح بالإكراه؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد:

إحداهما: لا تباح الأفعال المحرَّمة؛ كأكل المَيْتَةِ والدَّم ولحم الخنزير وشرب الخمر بالإكراه، بخلاف الأقوال؛ كما قال ابن عباس: إنما التَّقِيَّةُ باللِّسَانِ، ولأن الأفعال يثبت حكمها بدون القصد، حتى من المجنون وغيره، بخلاف الأقوال، فإنه يعتبر فيها القصد.

والثانية: وهي أشهر، أنها تباح بالإكراه، كما تُباح المحرَّمات بالاضطرار؛ فإن المكرَهَ قد يخاف من القتل أعظم مما يخاف المُضْطَرُّ غير باغٍ ولا عادٍ، ولأن المضطر يتناوله الإضرار لفظًا أو معنًى، فإنه مضطر غير باغٍ ولا عادٍ.

وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النور: ٣٣].

وهذا في الأفعال المحرَّمة لحقِّ الله، فأما قتل المعصوم فلا يُبَاح بالإكراه بلا نزاع؛

(١) البخاري (٦٩٤٤)، مسلم (١٧٦٥). عن أبي هريرة.

لأنه ليس له أن يُحيي نفسه بموت ذلك المعصوم، بأَوْلى من العكس، بل طلبه إحياء نفسه بالاعتداء على غيره ظلم محض.

وإذا كان المضطر إلى إطعامِ نفسِه ليس لغيرِه أن يأخذَه منه عند الاضطرار، فليس [لأحد] أن يقتل غيرَه ليحيي هو نفسَه، بل هذا ظلم وعدوان، وهو موجب للقَوَدِ على المكرَه والمكرِه في مذهب أحمد والمشهور من مذهب الشافعي؛ لاشتراكهما في الفعل؛ هذا بالمباشرة المحرَّمة، وهذا بالتسبُّب المفضي إلى الفعل غالبًا.

وقيل: إنما يجب على المكرِه فقط؛ لأن (فعل) المكرَه انتقل إليه، وهذا قول أبي حنيفة. وقيل بالعكس، وهو قول زُفَر. وهو قول رديء؛ فإنه لَحَظَ ظاهر المباشرة لا السبب.

وهذا في المكرَه الذي يفعل بإرادة أُكرِه عليها.

ولهذا صحَّ أن يُقال في هذا المُكرَه: هو مريدٌ مختارٌ، وصحَّ أن يقال: ليس بمختار؛ فإن المختار من له اختيار وإرادة، وهذا المكرَه إرادته واختياره الذي هو فيه ألَّا يفعل ذلك الفعل الذي أُكرِه عليه، ولكن لما أُلجئ بما يُوقع به من العذاب إلى إحداث اختيار آخر وإرادة أخرى يفعل بها ما أُكره عليه صحَّ إثبات الاختيار والإرادة له باعتبار ما أحدَثَه الإكراه فيه، وصحَّ نفي ذلك باعتبار أنه من نفسه ليس له اختيار ولا إرادة، بل إرادته واختياره في نفي ذلك الفعل.

وحقيقة الأمر أن له إرادتين؛ الإرادة الأصلية ألَّا يفعل هذا، بل هو كارهٌ له مبغِضٌ له نافرٌ عنه، ولا طريق له إلى ذلك إلا فعل ما أُكره عليه، فصارت فيه إرادة ثانية تخالف الأولى لهذا السبب.

فهذا المُكرَه وإن كان فاعلًا بغير إرادته واختياره الأصلي، فهو يفعل بإرادة أخرى واختيار [آخر]. ويفعل أيضًا بقدرته؛ ولهذا صحَّ أن يَرِد على فعله الأمر والنهي والإباحة، فيقال: يباح له التكلُّم، ويحرم عليه قتل المعصوم. (ولولا) أنه فاعل بقدرة واختيار لم يصح ذلك.

وكذلك (المضطر)، فقد اضطر إلى تلك الإرادة والاختيار لمخمصته، فالضرر الذي لَحِقَه ألجأه إلى هذه الإرادة والفعل.

فأما المفعول به الفعل، الذي هو مَحَلٌّ غيره وآلة له، مثل المرأة أو الصبي الذي يُشَدُّ

ويُربط ويُفجر به، ومثل الذي يُوجَرُ الخمر ويلذُّ بها من غير قصد أصلًا ولا فعل أصلًا، كما يلذُّ النائم الذي لا شعور له، وكما يُحقن المريض النائم الذي لم يشعر بالحقنة، فهذا لا فعل له أصلًا، بل هو مَحَلٌّ لفعل غيره وآلة له، وإذا لم يكن منه فعل لم يُقل: إنه فعل محرَّمًا ولا غير محرم، بل غيره فعل فيه -أو به- محرَّمًا، فالإثم على ذلك الفاعل.

لكن إن صدر منه نوع تمكين بألَّا يستفرغ وُسْعَه في الامتناع، أو نوع إرادة بألَّا تكون إرادته جازمة في الامتناع، فذلك فيه نوع فعل.

والإرادة الجازمة هي التي يَقْتَرِنُ بها ما يَقْدِرُ عليه من الفعل، فمتى كانت إرادة الإنسان جازمة في الامتناع فلا بد أن يفعل مقدورَه، ومتى فعل مقدورَه كان بمنزلة الممتنِع الكامل الامتناع الذي لم يُفعل به شيء؛ فإن الإرادة الجازمة المقترن بها كمال (فعل) المقدور منه يجري صاحبها مجرى الفاعل التامِّ في الثواب والعقاب.

فالمستكرَه على الزِّنى به من امرأة أو صبي، يكون استكراهه إما بإكراهه حتى يريد التمكين وهو القسم الأول، وإما بأن يُفعل به مع كمال امتناعه، وهو كمال إرادته في الامتناع بحيث يَفْعَل مقدوره في الامتناع. ولو لم يمتنع حتى فُعل به كان مطاوِعًا، وكان زانيًا، وإن لم يطلب ذلك؛ لأن الله أوجب عليه كمال النُّفُور عن ذلك والغَيْرة منه والبغض له، بحيث يقرن بذلك كمال الامتناع، فإذا لم يوجد منه هذا النفور وهذا الامتناع كان مطاوِعًا.

فإنَّ دفع الصائل على الحُرْمة واجب بلا نزاع. وأما دفع الصائل على النفس الذي يريد قتل المعصوم بغير حقٍّ -إذا لم يكن القتال في فتنة- فهل يجب دفعه؟ فيه قولان؛ هما روايتان عن أحمد، أن الممكِّن ليس بفاعل، بل ولو أراد مريد قتله وجب عليه ذلك، كما يجب عليه الأكل من الميتة عند المخمصة، فكما يحرم عليه قتل نفسه يجب عليه فعل ما لا تبقى النفس إلا به؛ من طعام وشراب ودفع ضرر بلباس ونحو ذلك، فإذا أمكنه الهرب ونحوه وجب عليه ذلك.

وأمَّا إذا كان دفع الصائل عن نفسه يحتاج إلى قتال الصائل، فهنا فيه محذور آخر، وإن كان جائزًا، وهو قتل الآخر، فلهذا خرج الخلاف في وجوب دفعه عن نفسه.

وأصل هذا، أن الذى لم يُرِد الفعل المحرَّم به، عليه أن يبغضه بغضًا تامًّا، يقترن به فعل المقدور من الدفع، فإذا لم يوجد ذلك فهو تارك لما وجب عليه من البغض والدفع.

وهل يكون مريدًا له؟ فالمزنيُّ به من غير فعل ولا إرادة ولا كمال بغض ودفع، هل يقال: إنه مريد زانٍ؟ وهل يقال: إنه مريدٌ لقتل نفسه، قاتلٌ؟ يقال: بل ليس بمبغض ولا ممتنع. وهل انتفاء البغض والامتناع مستلزم للإرادة والفعل؟

وسبب الاشتباه أن الإنسان قد يخلو عن إرادة الشيء وكراهته وحبه وبغضه، كما يخلو عن التصديق بالشيء والتكذيب له، فكم من أمور يحبها من وجه ويبغضها من وجه؟

فالأقسام أربعة: إمَّا مراد، وإمَّا مكروه، وإمَّا مراد مكروه، وإمَّا غير مراد ولا مكروه.

ولكن إذا كان المقتضي لإرادة المقدور [قائمًا]، فإنما يوجب وجود إرادته وفعله إلا لمانع. وكذلك إذا كان المقتضي لبغض [فعل] المحرَّم به والامتناع من ذلك قائمًا. فإذا لم يوجد البغض والامتناع، فلا بد من معارض مانع، وذلك هو المقتضي للإرادة والتمكين. فالإنسان قد لا يريد الشيء ولا يكرهه لعدم سبب الإرادة والكراهة، فأمَّا مع وجود المقتضي فلا بد من وجود مقتضاه إلا لمانع.

فلهذا من لم يبغض ولم يمتنع عن فعل المحرَّم به، مع قدرته على الامتناع، فإنه يكون مريدًا فاعلًا. ولهذا يقال: إنه مطاوع، وإن كان قد يجتمع في قلبه البغضُ لذلك والإرادةُ باعتبارَيْنِ، كما يجتمع في قلب المكرَه على الشيء إرادة فعل المكرَه عليه، وكراهة ذلك باعتبارَيْنِ.

فمن أُوجِرَ طعامًا محرَّمًا يَقْدِرُ على الامتناع منه فلم يفعل، أو فُعل به فاحشة يقدر على الامتناع منها فلم يفعل، كانت معصيته بترك ما وجب عليه من الكراهة والامتناع، وبفعل ما نهي من الإرادة والمطاوعة، ولا يكون غير مريد ولا فاعل إلا إذا كان كارهًا تامَّ الكراهة، وذلك يوجب فعل المقدور عليه من الامتناع.

فأمَّا إذا كان كارهًا كراهةً قاصرة، فإن الإرادة تصحب مثل هذه الكراهة، وفي مثل هذا يصحبها [الفعل] لا محالة؛ لأن المقتضي لكمال الكراهة قائم، وهو ما في ذلك من الحرمة والعقوبة، فإذا لم تحصل هذه الكراهة، فإمَّا لضعف المقتضي، وهو العلم بما في ذلك من الحرمة والعقوبة، وإمَّا لوجود المانع، وهو نوع من الإرادة عارض للبغض أو سببه؛ إما وجود لذَّة من الفعل، وإما رغبة في عِوَض، وإما رهبة أوجبت إرادة المكره، وحينئذ فيكون بمنزلة الفاعل لرغبة أو رهبة، لا يكون بمنزلة عديم الفعل.

ولهذا مضت الشريعة بأن المطاوِعة زانية، وكذلك المفعول به من الذكران، كما قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [سورة النور: ٢].

ولو ادَّعى مُدَّعٍ أن المفعول به إذا لم يوجد منه إرادة -لا حركة في الفعل- لم يكن فاعلًا لم يُقبل ذلك، بل يُقال: لولا وجود إرادة توجب البغض المقتضي للامتناع لوجد مقتضيه.

وقد ذكر الفقهاء الملموس، هل تنتقض طهارته كاللامس؟ على قولين؛ هما روايتان عن أحمد. وكذلك الموطوءة في رمضان، هل تجب عليها كفارة أخرى؟ على هذا يظهر الفرق في الأحكام بين الممكِّن من فعل الفاحشة به، والممكِّن من قبل نفسه.

وفي الجملة، فإن فعل الفاحشة حرام، لا يُباح بحال، ولا يباح بما يُقال إنه ضرورة، بخلاف تمكين الإنسان من قبل نفسه، فإن جنس هذا يباح، بل كما فعل عمَّار، والأول حال أكابر الصحابة.

وقد أخرجا في الصحيحين عن خَبَّابِ بن الأَرَتِّ قال: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ وهو مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً له في ظِلِّ الكعبةِ، فقلنا: يا رسول، ألا تَسْتَنْصِرُ لنا؟ ألا تَدْعُو لنا؟ فقال: «**قد كان مَنْ قبلكم يُؤْخَذُ الرجُلُ فَيُحْفَرُ له في الأرضِ فَيُجْعَلُ فيها، فَيُجَاءُ بالمِنْشَارِ فيُوضَعُ على رأسِه، فيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ، ويُمْشَطُ بأمْشَاطِ الحديدِ ما دون عَظْمِه من لَحْمٍ وعَصَبٍ، فما يَصُدُّه ذلك عن دينِهِ. والله لَيُتِمَّنَّ اللهُ هذا الأمرَ، حتى يَسِيرَ الرَّاكِبُ من صَنْعَاءَ إلى حَضْرَمُوتَ لا يخافُ إلا اللهَ، والذِّئْبَ على غَنَمِهِ، ولكنَّكم قومٌ تَعْجَلُون**»(١).

ومعلوم أن هذا إنما ذكره النبيُّ ﷺ في معرض الثناء على أولئك لصبرهم وثباتهم، وليكون ذلك عزة للمؤمنين من هذه الأمة.

وقد دَلَّ على ذلك أيضًا ما ذكره الله في قصة أصحاب الأخدود، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الآية [سورة البروج: ١٠].

وقد روى مسلمٌ في صحيحه عن صُهَيْبٍ قصتَهم مبسوطة، فيها: أن الرَّاهِبَ صَبَرَ حتى قُتِلَ، وأنَّ الغلام أَمَرَ بقتل نفسَه لما علم أن ذلك سببٌ لإيمان الناس إذا رَأَوْا تلك الآيَةَ، وأن [الناس] لما آمنو فَتَنَهم الكفارُ حتى يرجعوا عن دينهم فلم يرجعوا، حتى إن المرأة التي أرادت أن ترجع أنطقَ اللهُ صبيها، وقال: اصْبِرِي يا أُمَّاه فإنَّك على الحقِّ(٢).

---

(١) البخاري (٦٩٤٣، ٣٦١٢). وفيه: تستعجلون. انظر: تحفة الأشراف (٣٥١٩).

(٢) مسلم (٣٠٠٥).

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ الآية [سورة البقرة: ٢١٧].

وقال تعالى: ﴿۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [سورة الأعراف: ٨٨، ٨٩].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾﴾ [سورة إبراهيم: ١٣، ١٤].

وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٥﴾﴾ [سورة غافر: ٥].

وقال: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾ [سورة الأعراف: ١٢٨].

وقال: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة الأنعام: ٣٤].

وقال: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة آل عمران: ٥٤].

وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ [سورة البقرة: ٢١٤].

وهكذا أخبار هذه الأمة من السلف والخلف؛ كالممتحنين من السابقين الأوَّلين والتابعين لهم بإحسان؛ مثل الذين أنزل الله فيهم القرآن، حيث قال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾ [سورة النساء: ٧٥][1].

---

(١) تفسير الطبري (٧/ ٢٢٤)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٠٢).

وفي الهجرة قال: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ۝٩٨ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [سورة النساء: ٩٨، ٩٩](١).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدعو في (الصلاة): «**اللَّهُمَّ أَنْجِ عَيَّاشَ بنَ أبي رَبِيعَةَ وسَلَمَةَ بنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بنَ الوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ المُسْتَضْعَفِينَ من المؤمنين، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَرَ، واجْعَلْها عليهم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ**»(٢).

وفي الصحيح أيضًا في حديث الحُدَيْبِيَةِ قصة أبي جَنْدَلِ بنِ سُهَيْلِ بنِ عَمْرٍو لما جاء يَرْسُفُ في قُيُودِهِ، وَرَدَّه النبيُّ ﷺ إليهم، وقصة أبي بَصِيرٍ، وغيرهما من المستضعفين(٣).

وكذلك في الصحيح عن سعيد بن زيد أنه قال: لقد رَأَيْتُني وإن عُمَرَ مُوثِقِي على الإسلام، ولو انْقَضَّ أُحُدٌ مما عَمِلْتُم بعُثْمَانَ، كان مَحْقُوقًا أن يَنْقَضَّ(٤).

فهؤلاء كلهم اختاروا القَيْدَ والحبس على النطق بكلمة الكفر، وقد أُوذي النبيُّ ﷺ، وأبو بكر وعمر وغيرُهما بأنواع من الأذى؛ بالضرب وغيره، وصبروا على ذلك، ولم ينطق أحدٌ منهم بكلمة كفر، بل قد سَعَوْا في قتل النبي ﷺ بأنواعٍ مما قدروا عليه من السعي، وهو صابر لأمر الله، كما أمره الله تعالى.

وإن كان النبي ﷺ قد أُخْبِرَ في أثناء الأمر بأن الله يعصمه من الناس، فلم يكن قد أُخبر أَوَّلًا بأنه يُعصم من أنواع الأذى.

وأمَّا السابقون فلم يُخْبَرُوا بذلك، وكذلك خُبَيْبُ بن عَدِيٍّ الذي صَلَّبَه المشركون حين أخرجوه من الحَرَمِ ولم يتكلَّم بكلمة الكفر، وقصته في الصحيح(٥). لكن قد يقال: إن هذا لم يكن قصدهم منه أن يعود إلى دينهم، فإنه كان من الأنصار، وكانوا يقتلونه بمن قُتل منهم يوم بدر، بخلاف أقاربهم وحلفائهم ومواليهم، فإنهم كانوا يحبونهم ويكرمونهم، ولم يكونوا يريدون منهم إلا الكفر بعد الإيمان.

---

(١) تفسير الطبري (٧/ ٣٧٩، ٣٨٠)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٤٨).

(٢) البخاري (٦٩٤٠)، مسلم (٦٧٥).

(٣) البخاري (٢٧٣١). عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

(٤) البخاري (٦٩٤٢).

(٥) البخاري (٣٠٤٥). عن أبي هريرة.

وقد ذمَّ الله في كتابه من يرتد ويفتتن ولو أُكره، وهذا هو الذي ذمَّه الله بقوله: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [سورة النحل: ١٠٦].

وكذلك يَذُمُّ من يترك الواجب الظاهر ويفعل المحرم الظاهر عندما يصيبه من الأذى والفتن، كما قال: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ الآية [سور البقرة: ٢١٧]. كما تقدَّم.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾﴾ [سورة الحج: ١١].

وقال: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ الآية، إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [سورة العنكبوت: ١- ١٠].

وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ الآية [سورة البقرة: ٢١٤].

وقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [سورة آل عمران: ١٤٢].

وقال لما ذكر الرِّدَّة التي استثنى منها المكرَه وقلبه مطمئن بالايمان: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [سورة النحل: ١٠٦، ١٠٧].

ثم قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ [سورة النحل: ١١٠].

نزلت في الذين فتنهم المشركون حتى أصابوهم، ثم هاجروا بعد ذلك وجاهدوا وصبروا، فأخبر اللهُ أنه غفر لهم ورحمهم(١). فعُلِمَ أن تلك الفتنة كانت من ذنوبهم، وذلك إمَّا لعدم الإكراه التامِّ المبيح للنطق بكلمة الكفر، وإمَّا لعدم الطمأنينة بالإيمان، فلا يستحق صاحبه الوعيد.

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٣٧٧، ٣٧٨).

وعلى من **أُكره على الخروج في العساكر الظالمة**، مثل أن يُكره المستضعفون من المؤمنين على الخروج مع الكافرين لقتال المؤمنين، كما أخرج المشركون عام بدر معهم طائفةً من المستضعفين، فهؤلاء إذا أمكنهم ترك الخروج بالهجرة أو بغيرها، [وإلا] فهم مفتونون، وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ [سورة النساء: ٩٧]. لأنهم فعلوا المُحَرَّمَ مع القُدْرَةِ على تركه.

وقد روى البخاري في صحيحه عن أبي الأسود قال: قُطِعَ على أهلِ المدينة بَعْثٌ، فاكتُتِبْتُ [فيه]، فَلَقِيتُ عكرمةَ، فَأَخْبَرْتُه، فنَهَاني أَشَدَّ النَّهْي. ثم قال: أَخْبَرَني ابنُ عباس: أن أُنَاسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يُكَثِّرُون سَوَادَ المشركين على رسول الله ﷺ، فيَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى، فَيُصِيبُ أَحَدَهُم فَيَقْتُلُه، أو يَضْرِبُه فَيَقْتُلُه، فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [سورة النساء: ٩٧](١).

وأَمَّا إذا كانوا غير قادرين على الترك، بحيث لو لم يخرجوا لَقَتَلَهم المشركون ونحو ذلك، فهؤلاء غيرُ مأثومين في الآخرة؛ لما روي أن النبي ﷺ قال: «**يَغْزُو هذا البَيْتَ جَيْشٌ من الناس، فبينما هم بِبَيْدَاءَ من الأرضِ، إذ خُسِفَ بهم**». فقالت أُمُّ سلمة: ففيهم المُكْرَهُ يا رسول الله؟ قال: «**يُحْشَرُون على نِيَّاتِهِم**»(٢).

وفي الصحيح عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: «**ستكونُ فِتْنَةٌ، القَاعِدُ فيها خَيْرٌ من السَّاعِي، من تَشَرَّفَ لها تَسْتَشْرِفُه، فَمَنْ وَجَدَ مَلْجَأً أو مَعَاذًا فليَعُذْ به**»(٣). وفي رواية: «**فإذا وَقَعَتْ فَمَنْ كان له إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِه، وَمَنْ كان له غَنَمٌ فَلْيَلْحَقْ بِغَنَمِه، وَمَنْ كانت له أَرْضٌ فَلْيَلْحَقْ بِأَرْضِه**». فقال رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إن أُكْرِهْتُ حتى يُنْطَلَقَ بي إلى أَحَدِ الصَّفَّيْنِ يضربني رجلٌ بِسَيْفِه، ويَجِيءُ سَهْمٌ فَيَقْتُلُني؟ قال: «**يَبُوءُ بِإِثْمِه وإِثْمِكَ، ويكونُ من أصحابِ النَّارِ**»(٤).

فقد أمر ﷺ بالهجرة إلى حيث لا يُقاتَل، وبإفساد السلاح الذي يُقاتَل به في الفتنة،

---

(١) البخاري (٧٠٨٥).

(٢) مسلم (٢٨٨٢). عن أم سلمة. والبخاري (٢١١٨)، مسلم (٢٨٨٤). عن عائشة.

(٣) البخاري (٧٠٨١)، مسلم (٢٨٨٦). عن أبي هريرة.

(٤) مسلم (٢٨٨٧). عن أبي بكرة. وفيه: فضربني، أو يجيء.

وأخبر أن المكرَه لا إثم عليه. ولما كان القتال في الفتنة، كان قاتله قاتلًا له بغير حقٍّ، فباء بإثمه وإثم صاحبه.

وأما المكرَه الذي يقاتل طائفة بحق، كالذي يكون في صفِّ الكفار والمرتدين والمارقين من الإسلام، فلا إثم على من قتله، بل هو مثاب على الجهاد، وإن أفضى إلى قتله.

كما قال النبي ﷺ للعباس: «**أمَّا ظَاهِرُكَ فكان علينا، وأمَّا سَرِيرَتُكَ فإلى الله**»[(١)].

وقد أخرجا في الصحيحين عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**إذا أَنْزَلَ اللهُ بقومٍ عَذَابًا، أَصَابَ العذابُ مَنْ كان فيهم، ثم يُبْعَثُونَ على نِيَّاتِهِم**»[(٢)].

فهذا أيضًا دليل على أن المكرَه على تكثير سوادِ المقاتِلين بغير حقٍّ، وإن أصابه عذاب الدنيا، فإنه يُحشر في الآخرة على نياته.

فهذا كلُّه يدلُّ على أنه ليس كل مكرَه على فعل محرم يأثم به، كأشهر الروايتين، وهو الذي عليه جمهور العلماء.

ومن ذلك مقام المسلمين بين المشركين مستضعفين. وقد دَلَّ القرآن على هذا وعلى هذا.

ومنه استئسار المسلم إذا أكرهه الكافر، وقال: إن لم تستأسر وإلا قتلتك، فإن دخوله في أسرِه مُحرَّمٌ لولا الإكراه، وقد فعل ذلك خُبَيْبُ بن عَدِيٍّ وغيره، وهم في ذلك كالمستضعفين.

وقد دَلَّ على ذلك نصُّ القرآن بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا۟ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النور: ٣٣]. فإذا كان هذا في الإكراه على البغاء، فالإكراه على شرب الخمر وأكل الميتة دون ذلك.

فإن الزِّنى من أكبر الكبائر بعد القتل، كما دَلَّ النبي ﷺ [على ذلك عندما سئل]: أيُّ

---

(١) أحمد (٣٣١٠)، الحاكم (٥٤٠٩)، دلائل النبوة لأبي نعيم (١/ ٤٧٦)، دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ١٤٢). وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٢) البخاري (٧١٠٨)، مسلم (٢٨٧٩). عن ابن عمر. وفيهما: ثم بعثوا على أعمالهم.

الذنب أعظم؟ قال: «**أن تَجْعَلَ للهِ نِدًّا . . .**». الحديث إلى قوله: ثم أيٌّ؟ قال: «**أن تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ**». ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨][(١)].

ومعلوم أن المُكْرَهَاتِ من الإماء على البغاء -كما كان ابنُ أُبَيٍّ وأمثالُه يكرهون إماءهم على الاكتساب بالبغاء- ليس هو أن يُفعل بها بلا فعل منها، بل هو أن تُكره حتى تقصدَ ذلك وتفعلَه، ولهذا سَمَّاه بِغَاءً، وذلك القسم ليس فيه بغاء، ولهذا قال: ﴿لِّتَبۡتَغُواْ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ [سورة النور: ٣٣]. وذلك إنما يحصل في العادة لمن تَفْعَلُ لا بمن تُرْبَطُ حتى يُفعلَ بها، ولأن ذلك هو العادة المعروفة التي نزل القرآن عليها.

فهذه الآية في فعل الفاحشة، وتلك الآية في الدخول تحت حكم الكفار، وكلاهما من الأفعال.

وقد روى مسلم في صحيحه عن جابر قال: كان عبدُ اللهِ بنُ أُبَيِّ بن سَلُولٍ يقول لجاريةٍ له: اذْهَبِي فَابْغِينَا شيئًا. قال: فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ﴾ **الآية** [سورة النور: ٣٣][(٢)].

وفي رواية: أن جاريةً لعبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ يُقال [لها] مُسَيْكَةُ، وأخرى يقال لها أُمَيْمَةُ، كان يُرِيدُهُما على الزنى، فَشَكَتَا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فأنزل الله هذه الآية[(٣)].

وقد ذكر البخاري ما رواه الليث عن نافع: أن صفيةَ بنتَ أبي عُبَيْدٍ، أخبرته: أنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الإمَارَةِ وَقَعَ على وَلِيدَةٍ من الخُمُسِ، فاسْتَكْرَهَهَا حتى اقْتَضَّهَا، فجلدَه عُمَرُ الحَدَّ ونَفَاه، ولم يَجْلِدِ الوَلِيدَةِ مِنْ أَجْلِ أنَّه اسْتَكْرَهَهَا[(٤)].

وقال الزهريُّ في الأَمَةِ البِكْرِ يَفْتَرِعُها الحُرُّ: يُقِيمُ ذلك الحَكَمُ من الأَمَةِ العَذْرَاءِ بِقَدْرِ ثَمَنِها ويُجْلَدُ، وليس في الأَمَةِ الثَّيِّبِ في قَضَاءِ الأَئِمَّةِ غُرْمٌ، ولكن عليه الحَدُّ[(٥)].

---

(١) البخاري (٤٧٦١)، مسلم (٨٦). عن ابن مسعود.

(٢) مسلم (٣٠٢٩/ ٢٦).

(٣) مسلم (٣٠٢٩/ ٢٧). وفيه: فكان يكرههما على الزنى.

(٤) البخاري معلقًا (٦٩٤٩).

(٥) البخاري معلقًا عقب (٦٩٤٩). ثمنها: رواية لأبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت.

وهذه مسألة المُسْتَكْرَهَةِ على الزنى، والأَمَةِ المطاوِعةِ. والكلام في المهر ليس هذا موضعه.

وذكر ما في الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**هَاجَرَ إبراهيمُ بِسَارَةَ، دَخَلَ بها قَرْيَةً فيها مَلِكٌ من المُلُوكِ، أو جَبَّارٌ من الجَبَابِرَةِ، فَأَرْسَلَ إليه: أَنْ أَرْسِلَ إِلَيَّ بها، فَأَرْسَلَ بها، فَقَامَ إليها، فَقَامَتْ تَتَوَضَّأُ وتُصَلِّي، فقالت: اللَّهُمَّ إنْ كُنْتُ آمَنْتُ بك وبرسولِك فلا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الكَافِرَ، فَغُطَّ حتى رَكَضَ بِرِجْلِه**»[١].

ومن المعلوم أن الذين كانوا يُكْرِهُون الإماء لم يكن بوعيد القتل، بل بالضَّرْبِ ونحوه، فإذا أُكرهت المرأة أو الصبي على الفجور به بمثل ذلك ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[سورة النور: ٣٣].

ولهذا قيل في المطلقة ثلاثًا: إذا كَتَمَ الزوجُ طلاقَها ولم يكن لها حجة، أنها تقيم عنده لأنها مكرهة على ذلك ولا يحل لها قتله.

والمستكرهة على الزنى، في وجوب المهر، فلها أن تأخذ ما أعطاه من مهرها، ومن لم يوجب لها المهر فهل لها أن تأخذ ذلك اذا أُعْطَته طوعًا أم يكون من مَهْرِ البغي؟ وإنما الأجود إذا لم يحلَّ ذلك أن يأخذ ما يعطيه الفاجر ويصرفه في مصالح المسلمين، أو يتركه له.

فأما إذا أخذ العِوَض لأجل المستقبل، فهذا مطاوعة، اللهم إلا إذا كان الإكراه مستمرًا، والمكره مستمر الكراهة لما يُفعل به، لا يحمله إلا مجرد الإكراه، وهذا يدخل فيه من يُقهر من المماليك واليتامى وغيرهم على الفاحشة به.

ومَنْ أَسَرَه العَدُوُّ من المسلمات فزنوا بهن، فإن منهم من يكون كارهًا لذلك تامَّ الكراهة لا يفعل ذلك إلا مكرهًا، فهذا لا يستحق العقوبة. ومنهم من تجتمع فيه الرهبة والرغبة، فيخاف في الامتناع من العذاب، ويُعطى على المطاوعة العِوَض.

آخر الجزء الثاني، والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه.

ثم تكمل في النصف من شهر صفر سنة سبعة وعشر وسبعمائة.

---

(١) البخاري (٦٩٥٠)، مسلم (٢٣٧١).

فهرس